اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة

شرح الفاسي على الشاطبية

تأليف

الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي

المتوفى ٦٥٦ هـ

دراسة وتحقيق

الشيخ عبد الرحيم الطرهوني

تخصص في القراءات وعلوم القرآن

ومدرس القراءات والتجويد في الأزهر الشريف

الجزء الأول



أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

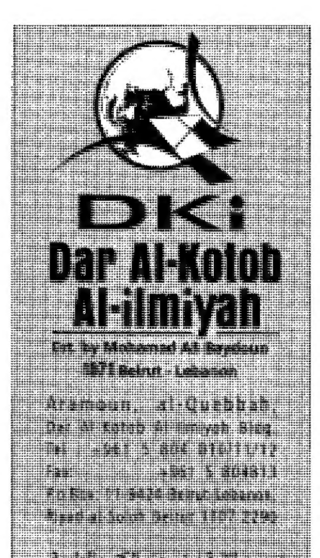
http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

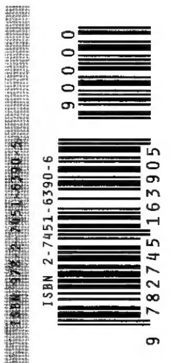
Title : AL-LAꜤĀLIꜤ AL-FARĪDAH FĪ ŠARḤ AL-QAṢĪDAH

Classification: Recitation of The Holy Qur'an
Author : Imām Jamāluddīn al-Fāsi
Editor : Al-šayḫ ʿAbdul-Raḥīm al-Ṭarhūni
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Pages : 1728 (3 Volumes)
Size : 17*24
Year : 2011
Printed in : Lebanon
Edition : 1st

الكتاب : اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة

التصنيف : علم القراءات
المؤلف : الإمام جمال الدين الفاسي
المحقق : الشيخ عبد الرحيم الطرهوني
الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت
عدد الصفحات : 1728 (3 أجزاء)
قياس الصفحات: 24*17
سنة الطباعة : 2011
بلد الطباعة : لبنان
الطبعة : الأولى





بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الحمد لله الذي أنزل القرآن وشرَّفنا بحفظه وتلاوته، ومنَّ علينا بتجويده، وتحريره، وجعل ذلك من أعظم عباداته.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المقرئين والقارئين، القائل فيما يرويه عن رب العزة في حديثه الشريف: يقول الله - سبحانه وتعالى - «**من شغله القرآن وذكري عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين**»[1] وفضل كلام الله - سبحانه وتعالى - على سائر الكلام كفضل الله - تعالى - على خلقه.

والقائل: (أقرأني جبريل على حرفٍ واحدٍ، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف) اهـ[2].

فطوبى لمن أعرض عن كل شاغل يشغله عن تدبره ودراسته.

وبعد: فإن أشرف ما نطق به اللسان، وصرف إلى تفهمه الفكر والأذهان كلام العزيز الرحمن، وإن أولى ما قدم من علومه علم قراءته وترتيله.

فعلم القراءات القرآنية هو ذروة سنام العلوم القرآنية، وأعظمها على الإطلاق؛ وذلك لتعلقه بكتاب رب العالمين والعمل على حفظه من اللحن والخطأ، وقراءته بقراءاته الصحيحة المروية بالسند الصحيح عن النبي ﷺ.

ولأنه كتاب الله الكريم وفرقانه المبين الذي يفرق بين الحق والباطل وهو نبراس البشرية الهادي لها في الظلمات فإن أهل الضلال الخائضين في الظلمات تحروا نقضه

---

(١) رواه الترمذي، عن أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي حديث حسن، (١٨٤/٥، رقم: ٢٩٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (١١٧٧/٣، رقم: ٣٠٤٧)، ومسلم (٥٦١/١، رقم: ٨١٩) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

وتربصوا له يبغون رفضه فقام لهم سدنة الحق من العلماء، فشمّروا عن ساعد الجد، وقاموا يدفعون عنه كل زيغ وضلال، ومن ثَم لم يحظ كتاب عبر تاريخ البشرية بمثل ما حظي به كتاب الله - تعالى - قراءة وحفظًا، وتجويدًا، وأداء، ورسمًا وضبطًا، وفهمًا واستنباطًا. فمن حيث قراءاته، اتجهت همم السلف من علماء الأمة إلى العناية بعلم القراءات القرآنية، رواية ودراية، فألَّفوا فيها التآليف البديعة، وصنفوا التصانيف المفيدة، مؤصِّلين أصوله، ومقعِّدين قواعده فكان أول إمامٍ معتبر في جمع القراءات في كتاب، أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين (٢٢٤هـ) على اختلاف في ذلك. ثم تلاه من جاء بعده، فساروا على سَنَنه، فكثرت التآليف وانتشرت التصانيف، واختلفت أغراضهم بحسب الإيجاز والتطويل والتقليل.

ومن ثَم عزيزي القارئ الكريم أردنا أن نضع بين يديك هذا السفر الجليل:

* اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة *

* المسمى بشرح الفاسي على الشاطبية *

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي

ولقد أخرجناه في ثوب قشيب فيه من الجدة ما يثلج الصدور، وهو عون للقارئ المبتدي وتذكرة للمقرئ المنتهي، يعين العقول على فهم هذا العلم الجليل، وإدراك مبهمه، وإيضاح ما استغلق منه، وكان منهجنا في هذا السِفر ما سنوضحه فيما يلي:

أولاً: منهج العمل بكتابنا هذا:

١ - قمنا بنسخ الأصول المتوفرة لدينا على ما يوافق قواعد الإملاء الحديثة.

٢ - أثبتنا علامات الترقيم والأقواس حسب المتعارف عليه الآن.

٣ - نظمنا النص على نسقٍ واحدٍ من أوله إلى آخره بما يفيد فهم النص فهمًا جيدًا، فتظهر معانيه ودِلالاته واضحة جلية.

٤ - وقع في بعض نصوص كتابنا أخطاء لغوية، وفي بعضها الآخر إسقاط في نص القرآن، فقد قمنا بإصلاح ذلك كله داخل النصوص؛ وذلك لكونها من أخطاء النُّساخ.

٥ - عُنينا عناية بالغة بمقابلة أسماء الأعلام، وكذا المادة التراجمية الواردة عنهم، ومقابلتها بما احتوته أمهات كتب التراجم المعنية بها، ولا سيما كتب تراجم القراء، فإذا وجدناها متفقة معها سكتنا، ولم نعلِّق على صحة الاسم أو المادة، أما إذا وجدنا خلافا فقد عُنينا بالتعليق عليه، ورجّحنا الصواب بعد التحليل، وأحلنا على الموارد التي أدت إلينا هذا الترجيح.

٦ - ترجمنا للأعلام؛ تتميمًا لعموم النفع.

٧ - جعلنا ترقيم الآيات القرآنية ضمن مادة كتابنا، ولم نجعلها في الهامش؛ وذلك لعدم ثقل الهوامش، كما ذكرنا أرقام الآيات عند ورود كل سورة بجانبها ولم نذكرها بالهامش إلا في حالة إشارة المؤلف إلى ورود حرف ما بمواضع عديدة، فعند ذلك فقط نشير إلى أرقام تلك الآيات في الهامش.

٨ - وأما القسم الخاص بفرش السور داخل كتابنا فإننا اكتفينا فيه بذكر رقم الآية بجانبها اعتمادًا منا على أن المصنف يناقش آيات سورةٍ واحدةٍ، فلا داعي لتكرار اسم السورة إلا إذا دعت الحاجة إلى عكس ذلك.

٩ - في ضبط الآيات القرآنية، قمنا بضبطها على ما يوافق قراءة حفص عن عاصم إلا إذا عمد المصنف إلى غير ذلك.

١٠ - عرضنا النص وأخرجناه بصورة تعين القارئ وتسهل عليه الرجوع إلى ما يريد.

ثانيا: وضعنا بين يدي الكتاب مقدمة تُعرِّف بالكتاب وبمؤلف النظم وشارحه.

ثالثا: ألحقنا بنهاية الكتاب متن الشاطبية كاملًا؛ وذلك ليعم النفع بالكتاب وبنظمه.

وفي الخاتمة فالله أسألُ أن يكتبَ السداد والرشاد، وأن يُلْهِمَ الإخلاص في القول والعمل، فإن أصبت فذلك الفضل من الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، وما أجمل ما قاله القاضي البيساني رحمه الله: (إني رأيت أنه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه، إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليلٌ على استيلاء

النقص على جملة البشر».

وصلِّ اللهمَّ وسلِّم وبارِك على عبدك ونبيك محمدٍ ﷺ،،،

المحقق

عبد الرحيم الطرهوني

سوهاج في السابع من محرم سنة ١٤٢٦هـ

الموافق: الخامس عشر من فبراير سنة ٢٠٠٥م

ترجمة الناظم

اسمه وأهم مصادر ترجمته

الشاطبي:

هو الشيخ الإمام، العالم العامل، القدوة، سيد القراء، أبو محمد، وأبو القاسم، القاسم بن فيّرهُ بن خلف بن أحمد الرعيني، الأندلسي، الشاطبي، الضرير.

أهم مصادر ترجمته:

١ - إرشاد الأريب لياقوت الحموي (١٨٤/٥).

٢ - ذيل الروضتين لأبي شامة (ص: ٧).

٣ - الوفيات لابن خلكان (٤/ ٧١).

٤ - العبر (٢٧٣/٤).

٥ - دول الإسلام (٧٦/٢).

٦ - نكت الهميان (ص: ٢٢٨).

٧ - الطبقات للسبكي (١٧٠/٧).

٨ - الطبقات للأسنوي (١١٣/٢).

٩ - البداية والنهاية لابن كثير (١٠/١٣).

١٠ - غاية النهاية لابن الجزري (٢٠/٢).

١١ - حسن المحاضرة للسيوطي (٢٣٦/١).

١٢ - بغية الوعاة (٢٦٠/٢).

١٣ - نفح الطيب للمقري (٣٣٩/١).

١٤ - الشذرات لابن العماد (٣٠١/٤).

حيـــــاتـــــه

ولد الإمام الشاطبي آخر سنة (٥٣٨ هـ) بشاطبة إحدى قرى شرقي الأندلس. وتلا ببلده بالسبع على أبي عبد الله بن أبي العاص النفري، ورحل إلى بلنسية، فقرأ القراءات على أبي الحسن بن هذيل، وعرض عليه (التيسير)، وسمع منه الكتب، ومن أبي الحسن ابن النعمة، وأبي عبد الله ابن سعادة، وأبي محمد بن عاشر، وأبي عبد الله بن عبدالرحيم، وعليم بن عبد العزيز. وارتحل للحج فسمع من أبي طاهر السلفي، وغيره.

وكان يتوقد ذكاء. له الباع الأطول في فنّ القراءات والرسم والنحو والفقه والحديث، مشهور بالورع والتقوى والوقار. استوطن مصر، وتصدر للقراءة والإقراء، وشاع ذكره. حدّث عنه: أبو الحسن بن خيرة، ومحمد بن يحيى الجنجالي، وأبو بكر بن وضاح، وأبو الحسن علي بن الجميزي، وأبو محمد بن عبد الوارث.

وقرأ عليه بالسبع: أبو موسى عيسى بن يوسف المقدسي، وعبد الرحمان بن سعيد الشافعي، وأبو عبد الله محمد بن عمر القرطبي، وأبو الحسن السخاوي، والزين أبو عبد الله الكردي، والسديد عيسى بن مكي، والكمال علي بن شجاع، وآخرون.

قال أبو شامة[1]: أخبرنا السخاوي: أن سبب انتقال الشاطبي من بلده أنه أُريد على الخطابة، فاحتجَّ بالحجِّ، وترك بلده، ولم يعد إليه تورعًا مما كانوا يلزمون الخطباء من ذكرهم الأمراء بأوصاف لم يرها سائغة، وصبر على فقر شديدٍ، وسمع من السلفي، فطلبه القاضي الفاضل للإقراء بمدرسته، فأجاب على شروط، وزار بيت المقدس سنة (٥٨٧هـ).

قال السخاوي: أقطع بأنه كان مكاشفًا، وأنه سأل الله كف حاله. وقال الآبار[2]: تصدر بمصر، فعظم شأنه، وبعد صيته، انتهت إليه رئاسة الإقراء، وتوفي بمصر في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة (٥٩٠هـ).

---

(١) انظر: ذيل الروضتين (ص: ٧).

(٢) انظر: التكملة (٣ / الورقة ١٠١) من نسخة الأزهر.

ويقول الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[١]: له أولاد رووا عنه منهم أبو عبد الله محمد. وجاء عنه أنه قال: لا يقرأ أحد قصيدتي هذه إلا وينفعه الله، لأنني نظمتها لله.

وله قصيدة دالية نحو (٥٠٠) بيت، من قرأها أحاط علما بـ (التمهيد) لابن عبد البر. وكان إذا قرئ عليه (الموطأ)، و(الصحيحان)، يصحح النسخ من حفظه، حتى كان يقال: إنه يحفظ وقر بعير من العلوم.

قال ابن خلكان[٢] قيل: اسمه وكنيته واحد، ولكن وجدت إجازات أشياخه له: أبو محمد القاسم. وكان نزيل القاضي الفاضل فرتبه بمدرسته لإقراء القرآن، ولإقراء النحو واللغة[٣]، وكان يتجنب فضول الكلام، ولا ينطق إلا لضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة[٤].



(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٢٦١).

(٢) انظر: وفيات الأعيان (٤/٧٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (٤/٧٢)، وتصرف فيه تصرفًا كبيرًا.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٢٦١).

ترجمة الشارح

اسمه وأهم مصادر ترجمته

الفاسي:

شيخ القراء العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي.

أهم مصادر ترجمته:

١ - ذيل الروضتين (ص: ١٩٩).

٢ - دول الإسلام (٢/١٢١، ١٢٢).

٣ - العبر (٥/٢٣٥).

٤ - معرفة القراء الكبار (٢/٥٣٣)، الترجمة الاولى من الطبقة السادسة عشرة.

٥ - الوافي بالوفيات (٢/٣٥٤) الترجمة رقم: (٨٢٠).

٦ - الجواهر المضية للقرشي (٢/٤٥، ٤٦) الترجمة رقم: (١٤٣).

٧ - غاية النهاية لابن الجزري (٢/١٢٢، ١٢٣) الترجمة رقم: (٢٩٤٢).

٨ - النجوم الزاهرة (٧/٦٩).

٩ - شذرات الذهب (٥/٢٨٣، ٢٨٤).

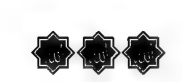
حيـاتـه

ولد بفاس بعد سنة (٥٨٠ هـ) [١]، وقدم مصر، واستوطن حلب، وتوفي بها.

أخذ القراءات عن ابن عيسى، وأصحاب الشاطبي، والقاضي بهاء الدين ابن شداد وطائفة، وتفقه لأبي حنيفة، وكان رأسًا في القراءات والنحو، دينًا صينًا، وقورًا متثبتًا، مليح الخط.

أخذ عنه بدر الدين الباذقي، وبهاء الدين ابن النحاس، وحسين بن قتادة الشريف، والشيخ عبد الله بن رفيعا الجزري، وآخرون، واستوطن حلب.

توفي في ربيع الآخر سنة (٦٥٦هـ) [٢].



---

(١) وذلك وفقًا لما جاء في تاريخ الإسلام، ومعرفة القراء الكبار، وغاية النهاية. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٦١/٢٣).

(٢) ذكر أبو شامة في حوادث شهر ربيع الآخر قوله: وجاءنا الخبر من حلب بموت الشيخ أبي عبد الله الفاسي، وقد نقل الذهبي ذلك في تاريخ الإسلام. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣/ ٣٦١).

نماذج من صور المخطوط



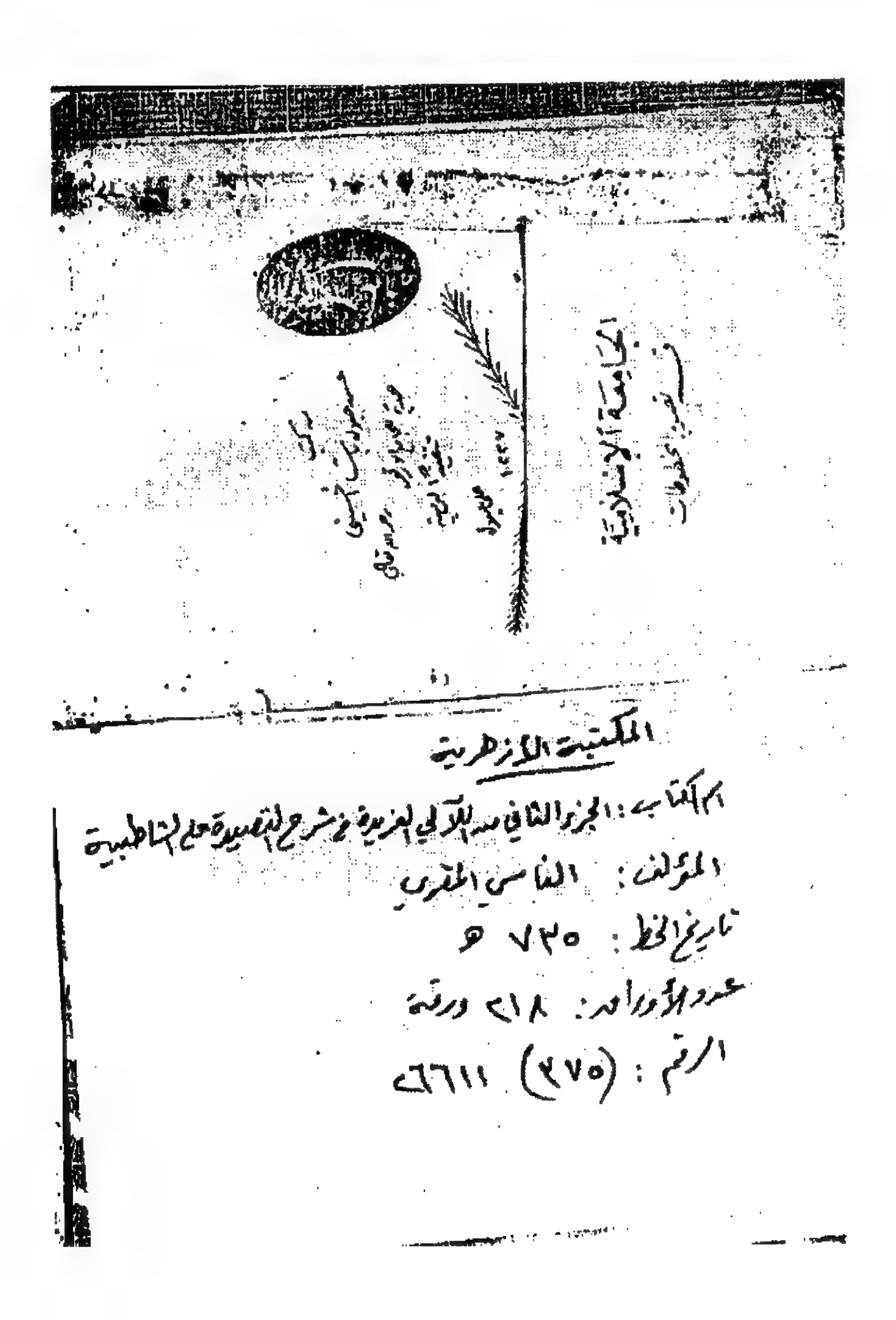
صورة ورقة الغلاف من نسخة الأصل الجزء الأول



صورة الورقة الأولى من نسخة الأصل الجزء الأول



صورة الورقة الأخيرة من نسخة الأصل الجزء الأول



المكتبة الأزهرية

اسم الكتاب: الجزء الثاني من اللآلي الفريدة في شرح القصيدة على الشاطبية

المؤلف: الفاسي المقرئ

تاريخ الخط: ٧٣٥ هـ

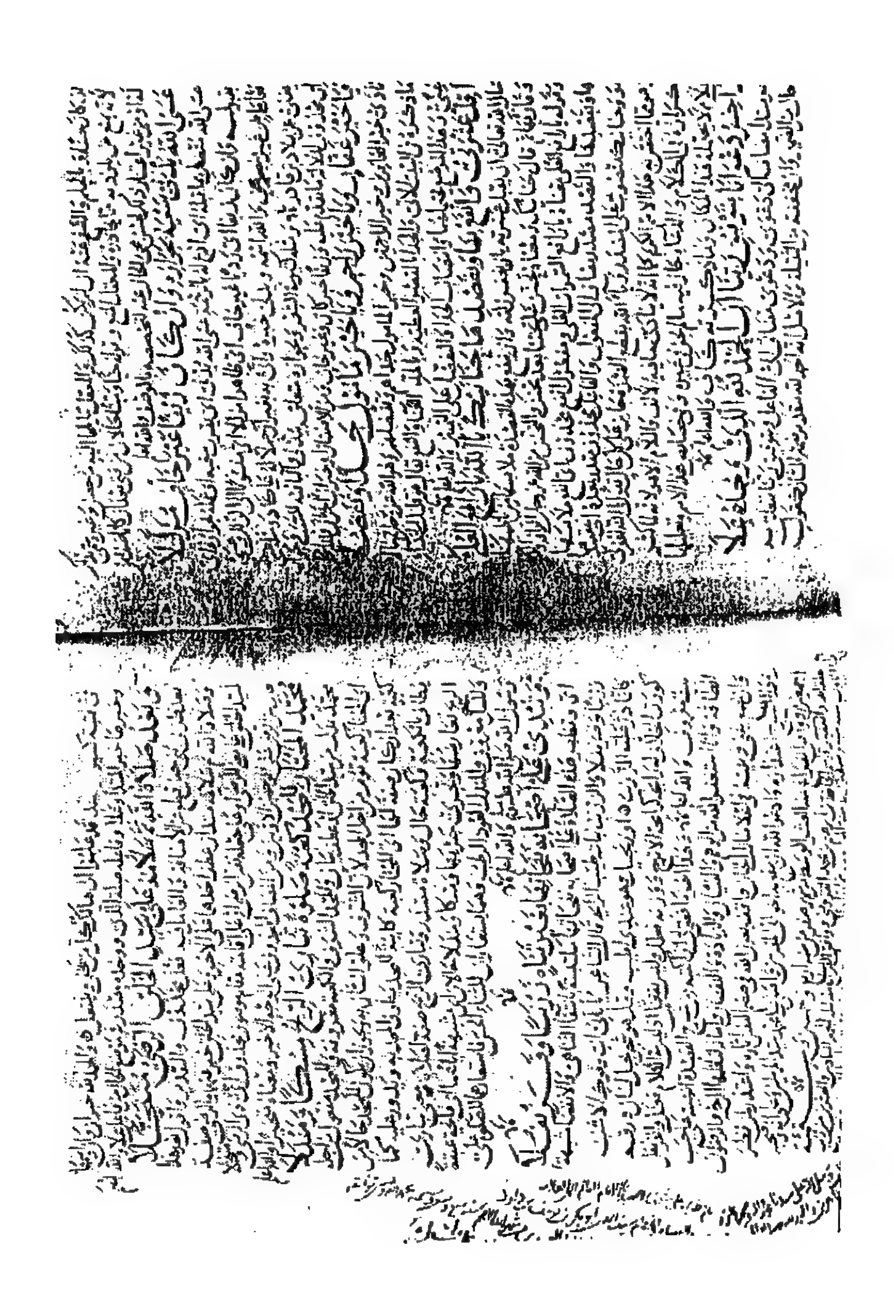
عدد الأوراق: ٢١٨ ورقة

الرقم: (٢٧٥) ٦٦١١

صورة ورقة الغلاف من نسخة الأصل الجزء الثاني



صورة الورقة الأولى من نسخة الأصل الجزء الثاني



صورة الورقة الأخيرة من نسخة الأصل الجزء الثاني

الفصل الأول

أولا: تعريف القراءات:

القراءات: جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ، يقال: قرأ فلان يقرأ، قراءة، وقرآنًا، بمعنى تلا، فهو قارئ.

وفي الاصطلاح: علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم، من تخفيف، وتشديد واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف [1].

وذلك أن القرآن نُقل إلينا لفظه ونصه كما أنزله الله - تعالى - على نبينا محمد ﷺ ، ونقلت إلينا كيفية أدائه كما نطق بها الرسول ﷺ وفقًا لما علمه جبريل، وقد اختلف الرواة الناقلون فكل منهم يعزو ما يرويه بإسناد صحيح إلى النبي ﷺ [2].

ثانيًا: الدليل على مشروعيتها:

لقد تواتر الخبر عن رسول الله ﷺ بأن القرآن الكريم أنزل على سبعة أحرف.

روى ذلك من الصحابة - رضوان الله عليهم - ما يقرب من اثنين وعشرين صحابيًا، سواء كان ذلك مباشرة عنه ﷺ أو بواسطة.

والصحابة الذين وردت عنهم الأحاديث الواردة في هذا الشأن هم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وأبو هريرة، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن عباس، وحذيفة بن اليمان، وعبادة بن الصامت، وسليمان بن صرد، وأبو بكرة الأنصاري، وأبو طلحة الأنصاري، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب، وأبو جهيم الأنصاري، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن عبد القاري، والمسور بن مخرمة، وأم

---

(١) لمحات في علوم القرآن، محمد الصباغ (ص:١٠٧).

(٢) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، د: محمد سالم محيسن (ص: ٦٦).

أيوب الأنصارية.

وهذا قبس من الأحاديث الدالة على نزول القراءات:

الحديث الأول: عن ابن شهاب (ت١٢٤هـ)[١] قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله (ت: ٩٨هـ)[٢]، أن عبد الله بن عباس حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أقرأني جبريل - عليه السلام - على حرف واحد فراجعته، فلم أزل أستزيده، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف) اهـ[٣].

الحديث الثاني: عن ابن شهاب (ت١٢٤هـ) قال: أخبرني عروة بن الزبير (ت٩٨هـ) أن المسور بن مخرمة (ت٦٤ هـ)[٤]، وعبد الرحمن بن عبد القاري (ت٨٠ هـ)[٥]، حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب (ت ٢٣هـ) يقول: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فكدت أساوره في الصلاة[٦]، فتصبرت حتى سلَّم[٧] فلببته بردائه[٨]، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقلت:كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا

---

(١) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب، أبو بكر الزهري، أول من دون في الحديث، وأحد الفقهاء الأعلام التابعين بالمدينة المنورة (ت١٢٤هـ)
انظر: وفيات الأعيان (١/ ٥٧١)، وتذكرة الحفاظ (١/١٠٢)، وغاية النهاية (٢/٢٦٢)، وتهذيب التهذيب (٩ /٤٤٥).

(٢) هو عبيد الله بن عتبة بن مسعود الهلالي أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، وأحد علماء التابعين (ت٩٨ هـ) على خلاف. انظر: وفيات الأعيان (١/٣٤١)، وتذكرة الحفاظ (١/٧٤).

(٣) رواه البخاري (٦ /١٠٠).

(٤) هو المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب القرشي الزهري، صحابي (ت٦٤هـ) الإصابة (٣/٤١٩)، تهذيب التهذيب (١٠ /١٥١).

(٥) من خيرة علماء المدينة ومن التابعين الأجلاء (ت٨٠هـ) على خلاف الطبقات الكبرى (٥/٥٧)، تهذيب التهذيب (٦ /٢٢٣).

(٦) أي: أواثبه وأقاتله، يقال: ساور فلانٌ فلانا: إذا وثب إليه وأخذ برأسه.

(٧) أي: تكلفت الصبر، وأمهلته حتى فرغ من صلاته.

(٨) أي: جمعت ثيابه عند صدره ونحره، مأخوذ من اللبة بفتح اللام، وهي المنحر.

يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها عليها، فقال رسول الله ﷺ لعمر: (أرسله)، فأرسلته، فقال لهشام: (اقرأ يا هشام)، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: (كذلك أنزلت)، ثم قال: (اقرأ يا عمر)، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: (كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه) واللفظ للبخاري اهـ[1].

الحديث الثالث: عن أم أيوب بنت قيس الخزرجية الأنصارية - رضي الله عنها - قالت: قال النبي ﷺ: (نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أصبت) اهـ [2].

ثالثًا: أنواع القراءات، وبيان حكم كل نوع:

هذا بيان لما ذكره العلماء في هذه القضية:

١ - قال أبو الفتح عثمان بن جني (ت٢٩٢هـ):

القراءات على ضربين:

الأول: ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار.

والثاني: ضرب تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذًا أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة[3].

٢ - قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ):

إن جميع ما روي من القرآن على ثلاث أقسام:

القسم الأول: يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه:

١ - أن ينقل عن الثقات عن النبي ﷺ.

٢ - أن يكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغًا.

٣ - أن يكون موافقا لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع بصحته، لأنه أخذ عن إجماع

---

(١) رواه البخاري (٦ /١٠٠)، ومسلم (٢ /٢٠٢)، والترمذي (١١ /٦١)، وأبو داود (٢ /١٠١).
(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٢ /١٦١) نقلا عن المرشد الوجيز (ص: ٨٧) الهامش.
(٣) المحتسب لابن جني (١ /٣٢).

من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جحده.

القسم الثاني: ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين:

العلة الأولى: أنه لم يؤخذ بإجماع، وإنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع بصحته، وما لم يقطع بصحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذا جحده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية. فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف اهـ.

(٣) قال جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ):

إن القراءات ستة أنواع:

النوع الأول: المتواتر: وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

والنوع الثاني: المشهور: وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء، فلم يعد من الغلط، ولا من الشذوذ.

فهذا يقرأ به على ما ذكر ابن الجزري.

والنوع الثالث: الآحاد: وهو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا لا يقرأ به.

والنوع الرابع: الشاذ: وهو ما لم يصح سنده [1].

---

(١) أول من تتبع الشاذ هارون بن موسى الأعور البصري المتوفي قبل سنة (٢٠٠هـ). اهتم بهذه المسألة كثير من العلماء فوضعوا فيها العديد من المصنفات ومنها:

١ - (الشواذ في القراءات لابن مجاهد) وشرحه ابن جني في المحتسب.

٢ - (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات) والإيضاح عنها. لابن جني (ت٣٩٢هـ).

٣ - (المحتوي في القراءات الشواذ)، للداني (ت٤٤٤هـ). انظر مقدمة كتاب: (التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن) للصفراوي، تحقيق د: أحسن سخاء بن محمد أشرف الدين.

والنوع الخامس: الموضوع: كقراءات الأوزاعي.

والنوع السادس: المدرج: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير. اهـ.

قال الدكتور: محمد محمد محمد سالم محيسن [١].

أرى أن القراءات تنقسم قسمين:

القسم الأول: أي القراءات الصحيحة تحته نوعان:

النوع الأول: القراءات المتواترة، وهي ما وافقت اللغة العربية، والرسم العثماني، ونقلت بطريق التواتر.

ويندرج تحت هذا النوع معظم القراءات التي وصلتنا [٢].

والنوع الثاني: القراءات المشهورة: وهي ما وافقت اللغة العربية.

ويندرج تحت هذا النوع بعض كلمات مخصوصة ضمن قراءات الأئمة العشرة.

وحكم هذا القسم بنوعيه: أنه يجب اعتقاد أنه القرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ الثابت في العرضة الأخيرة، المتعبد بتلاوته، ويحرم جحوده، ومن أنكره أو أنكر بعضه فقد كفر بما أنزل على نبينا محمد ﷺ.

والقسم الثاني: أي القراءات الشاذة، تحته أربعة أنواع:

النوع الأول: الآحاد: والمراد به ما وافق اللغة العربية، والرسم العثماني، ونقل بطريق الآحاد، ولكنه مع ذلك لم يشتهر، ولم يستفض بين رجال القراءات المعنيين بهذا العلم.

والنوع الثاني: الشاذ: وهو ما فقد أحد الأركان الثلاثة، أو معظمها.

والنوع الثالث: المدرج: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، مثل قراءة سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - .

(وله أخ أو أخت من أم)[٣].

---

(١) انظر: الهادي إلى تفسير القرآن الكريم، للدكتور: محمد سالم محيسن (ص: ٨٦، ٨٧).

(٢) وهي قراءات الأئمة العشرة.

(٣) وهذه من القراءات الشاذة التي قيلت على وجه التفسير وليست قراءة قرآنية أما القراءة المعتمدة =

والنوع الرابع: الموضوع: كقراءات الأوزاعي.

رابعًا: السبب في تعدد القراءات:

من يمعن النظر في طبيعة الأمة العربية ذات القبائل المتعددة واللهجات المتباينة، يستطيع أن يتوصل من خلال ذلك إلى عدة أشياء تعتبر سببًا موجبًا إلى أن يسأل الرسول ﷺ ربه - عز وجل - أن ينزل عليه القرآن بأكثر من حرف حتى وصل إلى سبعة أحرف.

ولعل أهم الأسباب في تعدد القراءات تتمثل في: إرادة التخفيف، والتيسير على هذه الأمة تمشيًا مع قول الله تعالى: **﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾** [القمر: ١٧].

لأنه لو أرادت كل قبيلة من القبائل العربية أن تقرأ بلهجة تختلف عن لهجتها التي اعتادتها لاشتد ذلك عليها، فأراد الله - تعالى - برحمته الواسعة أن يجعل لهذه القبائل متسعًا وتيسيرًا في قراءة القرآن الكريم، فأنزل القرآن على سبعة أحرف.

خامسًا: فوائد تعدد القراءات:

من أهم هذه الفوائد ما يلي:

١ - منها: ما يكون لبيان حكم مجمع عليه مثل قراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) فهذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا: الإخوة لأم، وهذا حكم شرعي متفق عليه[1].

٢ - ومنها: ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة **﴿يَطْهُرْنَ﴾** [البقرة: ٢٢٢] بالتخفيف والتشديد، وهما قراءتان صحيحتان [2].

فالأولى الجمع بينهما؛ وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها، وتغتسل.

=

فهي قوله **﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾** [النساء: ١٢].

(١) وهي قراءة شاذة وغير متواترة.

(٢) المهذب في القراءات العشر وتوجيهها (١ /٩١).

٣ - ومنها: ما يكون من أجل الاختلاف بين حكمين شرعيين، كقراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، بالخفض، والنصب[1] فبينهما النبي ﷺ فجعل المسح للابس الخفين، والغسل لغيره.

٤ - ومنها ما يكون حجة لترجيح قول لبعض الفقهاء، كقراءة ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] بحذف الألف التي بعد اللام، وهي قراءة حمزة، والكسائي: إذ اللمس يطلق على الجس باليد، قاله ابن عمر وعليه الإمام الشافعي، وألحق به الجس بباقي البشرة، ويرجحه قول الله - تعالى - ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧]، أي: مسوه وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - المراد به: الجماع.

بدء نزول القراءات:

هناك رأيان في هذه القضية:

الرأي الأول: أن القراءات نزلت بمكة المكرمة.

والدليل على ذلك الكثير من القرائن: منها قول النبي ﷺ: (أقرأني جبريل على حرف واحد فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)[2] اهـ.

فهذا الحديث وغيره من الأحاديث الواردة في الدليل على نزول القراءات كلها تفيد أن القراءات نزلت بمكة المكرمة منذ بدأ نزول القرآن الكريم على الهادي البشير ﷺ.

الرأي الثاني: يفيد أن القراءات نزلت بعد الهجرة في المدينة المنورة، بسبب سماعهم قراءات بحروف لم يتلقوها من الرسول ﷺ وكل ذلك بالمدينة لا في مكة، ومن الأحاديث الواردة في ذلك الحديث الوارد سالف الذكر.

تعقيب وترجيح:

يرى الأستاذ الدكتور محمد سالم محيسن أن القول الأول الذي يرى أن

---

(١) والقراءتان متواترتان، انظر: الميسر في القراءات الأربعة عشر، للشيخ محمد فهد خاروف (ص: ١٠٨).

(٢) رواه البخاري (٦ / ١٠٠).

القراءات نزلت بمكة المكرمة هو القول الراجح الذي تطمئن إليه النفس.

والدليل على ذلك: أن معظم سور القرآن الكريم - وعددها ثلاث وثمانون سورة - نزلت بمكة المكرمة، ومما لا شك فيه أنها نزلت بالأحرف السبعة؛ لأنه لم يثبت بسند قوي ولا ضعيف أنها نزلت مرة ثانية بالمدينة المنورة، فعدم نزولها مرة ثانية دليل على أنها عندما نزلت بمكة إذا نزلت مشتملة على الأحرف السبعة.

أما القول الثاني الذي يري أن القراءات نزلت بالمدينة المنورة، فأرى أنه مرجوح؛ لأنه يعترض عليه بالدليل الذي تقدم على صحة القول الأول. اهـ[١].

سادسًا: تراجم القراء العشر:

الإمام الأول: نافع المدني (ت ١٦٩هـ):

هو: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أصله من أصفهان، كان شديد سواد اللون، وكان حليف حمزة بن عبد المطلب وأخيه العباس. قال عنه الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): نافع إمام الناس في القراءة: اهـ [٢].

وقال أحمد بن هلال المصري: قال لي الشيباني، قال لي رجل ممن قرأ على نافع: إن نافعًا كان إذا تكلم يشم من فيه رائحة المسك، فقلت له: يا أبا عبد الله، يا أبا رويم أتتطيب كلما قعدت تقرئ؟ قال: ما أمس طيبًا ولكني رأيت النبي ﷺ وهو يقرأ في فيّ فمن ذلك أشم من في هذه الرائحة اهـ [٣].

وكان - رحمه الله تعالى - صاحب دعابة وطيب أخلاق. قال عنه ابن معين: كان ثقة، وقال أبو حاتم كان صدوقًا [٤].

وقد انتهت إلى الإمام نافع رئاسة الإقراء بالمدينة المنورة، وأقرأ بها أكثر من سبعين سنة.

قال عنه الذهبي (ت٧٤٨هـ) حدثنا ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) عن محمد بن إسحاق

---

(١) نقلاً عن كتاب الهادي إلى تفسير القرآن الكريم.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/٩٠).

(٣) انظر: معرفة القراء الكبار (١/٩٠).

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار (١/٩٢).

(ت٢٩٠هـ) عن أبيه قال: لما حضرت نافعًا الوفاة قال له أبناؤه: أوصنا، قال: اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين.

ولد الإمام نافع سنة (٧٠هـ) سبعين هجرية، وتوفي بالمدينة المنورة سنة (١٦٩هـ) تسع وستين ومائة من الهجرة - رحمه الله تعالى - [1].

الإمام الثاني: ابن كثير (ت١٢٠هـ):

هو: عبد الله بن كثير بن عمر بن عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز المكي.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان ابن كثير إمام الناس في القراءة بمكة المكرمة لم ينازعه فيها منازع اهـ [2].

وقال الأصمعي (ت٢١٥هـ) قلت لأبي عمرو بن العلاء البصري: قرأت على ابن كثير؟ قال: نعم ختمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد وكان أعلم بالعربية من مجاهد وكان فصيحًا، بليغًا، مفوهًا، أبيض اللحية، طويلاً، أسمرا، جسيمًا يخضب الحناء، عليه السكينة والوقار. اهـ [3].

ولد ابن كثير سنة (٤٥هـ) خمسين وأربعين، وتوفي سنة (١٢٠هـ) عشرين ومائة هجرية - رحمه الله تعالى - .

الإمام الثالث: أبو عمرو بن العلاء البصري (ت١٥٤هـ):

هو: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي، البصري، وقيل: اسمه كنيته، وكان إمام البصرة، ومقرئها.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالعربية، والقرآن، مع الصدق، والثقة، والأمانة، والدين.

وقال وكيع: قدم أبو عمرو بن العلاء الكوفة فاجتمعوا إليه كما اجتمعوا على هشام بن عروة اهـ.

---

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (١/٩٢).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/٧١).

(٣) انظر: النشر(١/١٢٠، ١٢١).

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ): كان أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات، والعربية، وأيام الناس والشعر، وأيام العرب. اهـ[١].

وقال ابن معين: أبو عمرو بن العلاء ثقة اهـ[٢].

ولد أبو عمرو بن العلاء بمكة المكرمة سنة (٦٨هـ)، وقيل سنة (٦٥ هـ)، وتوفي بالكوفة سنة (١٥٤هـ) أربع وخمسين ومائة من الهجرة[٣].

۞ الإمام الرابع: ابن عامر الشامي (ت ١١٨هـ):

هو: عبد الله بن عامر الشامي اليحصبي، وهو من التابعين، قال ابن عامر عن نفسه: ولدت سنة ثمان من الهجرة، بضيعة يقال لها رحاب، وقبض رسول الله ﷺ ولي سنتان اهـ[٤].

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ): كان ابن عامر إمامًا كبيرًا، وتابعًا جليلاً، وعالمًا شهيرًا، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين، وجمع له بين الإمامة، والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق، وقد أجمع الناس على قراءته، وعلى تلقيها بالقبول [٥].

وقال عنه أحمد بن عبد الله العجلي: ابن عامر الشامي ثقة [٦].

توفي ابن عامر بدمشق سنة (١١٨هـ) ثمان عشرة ومائة هجرية - رحمه الله تعالى - .

۞ الإمام الخامس: عاصم الكوفي (ت١٢٧هـ):

هو: عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي، ويكنى أبا بكر وهو من علماء التابعين. قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان عاصم هو الإمام الذي انتهت إليه

---

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٨٥).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٨٦).

(٣) انظر: المهذب في القراءات العشر، د: محمد سالم محيسن (١/ ٧).

(٤) انظر: النشر، بتحقيق الدكتور: محمد سالم محيسن (١/٧).

(٥) انظر: النشر بتحقيق الدكتور: محيسن (١/ ١٤٤).

(٦) انظر: معرفة القراء الكبار(١/ ٦٩).

رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي (ت٧٣هـ) ثم قال: وقد رحل الناس إليه للقراءة، وكان قد جمع بين الفصاحة والإتقان، والتحرير، والتجويد، وكان أحسن الناس صوتًا بالقرآن. اهـ[١].

وقال أبو بكر بن عياش: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السبيعي يقول: ما رأيت أحدًا أقرأ للقرآن من عاصم. اهـ[٢].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم فقال: رجل صالح ثقة اهـ[٣].

وقال ابن عياش: دخلت على عاصم وقد احتضر فجعل يردد هذه الآية يحققها كأنه في الصلاة ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٢] اهـ[٤].

توفي الإمام عاصم بالكوفة سنة (١٢٧ هـ) سبع وعشرين ومائة هجرية - رحمه الله -

الإمام السادس: حمزة الكوفي (ت ١٥٦هـ):

هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، ويكنى أبا عمارة.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) كان حمزة إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش وكان ثقة، كبيرًا، حجة، رضيا، قيما بكتاب الله، مجودًا عارفًا بالفرائض والعربية، حافظًا للحديث، ورعًا، عابدًا، خاشعًا، ناسكًا، زاهدًا، قانتًا لله - تعالى - لم يكن له نظير.

ثم قال ابن الجزري: وكان حمزة يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب الجبن والجوز من العراق إلى الكوفة. اهـ[٥].

وقال لحمزة الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - شيئان غلبتنا عليهما، لسنا

---

(١) انظر: النشر (١/١٥٥).
(٢) انظر: النشر (١/١٥٥).
(٣) انظر: النشر (١/١٥٥).
(٤) انظر: النشر (١/١٥٥).
(٥) انظر: النشر (١/١٦٦).

ننازعك عليهما: القرآن، والفرائض اهـ [(١)].

وقال حمزة عن نفسه: ما قرأت حرفًا من كتاب الله - تعالى - إلا بأثر اهـ [(٢)].

ولد حمزة سنة (٨٠ هـ) ثمانين، وتوفي في خلافة أبي جعفر المنصور (ت١٥٦هـ) سنة ست وخمسين ومائة - رحمه الله تعالى - .

الإمام السابع: الكسائي الكوفي (ت١٨٩هـ):

هو: علي بن حمزة النحوي، ويكنى أبا الحسن، وقيل له الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان الكسائي إمام الناس في القراءة في زمانه، وأعلمهم بالقراءة. اهـ[(٣)].

وقال أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ): اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ. اهـ [(٤)].

وقال الذهبي: (ت٧٢٨هـ): انتهت إلى الكسائي الإمامة في القراءة بعد وفاة شيخه حمزة وكذا في العربية اهـ [(٥)].

توفي الكسائي ببلدة يقال لها رنبوية بالري سنة (١٨٩ هـ) تسع وثمانين ومائة.

ولما توفي كل من الكسائي ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قال هارون الرشيد: دفنا النحو والفقه معًا بالري [(٦)].

---

(١) انظر: النشر (١/١٦٦).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/٩٥).

(٣) انظر: النشر (١/١٧٢).

(٤) انظر: معرفة القراء الكبار (١/١٠٢).

(٥) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٠١).

(٦) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٠٧).

❁ الإمام الثامن: أبو جعفر المدني (ت١٢٨هـ):

هو: يزيد بن القعقاع المخزومي المدني. قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان أبو جعفر تابعيًا كبير القدر، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة. اهـ [(١)].

وقال يحيى بن معين: كان أبو جعفر إمام أهل المدينة. وكان ثقة اهـ [(٢)].

❁ الإمام التاسع: يعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ):

هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان يعقوب إمامًا كبيرًا، ثقة، عالمًا، صالحًا، دينًا، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء وكان إمام جامع البصرة سنين عدة اهـ[(٣)].

وقال أبو حاتم السجستاني: يعقوب أعلم من رأيت بالحروف، والاختلاف في القراءات، وعللها، ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن، وحديث الفقهاء. اهـ.

وقال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ): يعقوب صدوق [(٤)].

وقال علي بن جعفر السعدي: كان يعقوب أقرأ أهل زمانه، وكان لا يلحن في كلامه[(٥)].

توفي يعقوب في ذي الحجة سنة (٢٠٥هـ) خمس ومائتين من الهجرة - رحمه الله تعالى - [(٦)].

❁ الإمام العاشر: خلف البزار (ت٢٢٩هـ):

هو: أبو محمد خلف بن هشام البزار البغدادي، ولد سنة (١٥٠هـ) خمسين ومائة،

---

(١) انظر: النشر (١/١٧٨).
(٢) انظر: النشر (١/١٧٨).
(٣) انظر: النشر (١/١٧٨).
(٤) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٣٠).
(٥) انظر: معرفة القراء الكبار (١/١٣١).
(٦) انظر: النشر (١/١٨٦).

وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وكان إمامًا كبيرًا، عالمًا، ثقة، زاهدًا، عابدًا [١].

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): قال أبو بكر بن أشتة: إن خلف البزار خالف شيخه حمزة - يعني في اختياره - في مائة وعشرين حرفًا. اهـ.

ثم قال ابن الجزري: لقد تتبعت اختيار خلف فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، ولا عن حمزة، والكسائي، وأبي بكر شعبة إلا في حرف واحد، وهو قوله - تعالى - ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥]. قرأها حفص، والجماعة (وحرام) بالألف [٢].

توفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين - رحمه الله تعالى -

تاريخ الرواة:

راويا الإمام الأول نافع: قالون، وورش:

فأما قالون (ت٢٢٠هـ) فهو: عيسى بن مينا المدني معلم العربية، ويكنى أبا موسى، وقالون لقب له، يروى أن نافعًا لقبه به لجودة قراءته، لأن قالون بلسان الروم: جيد. وكان قالون قارئ المدينة، ونحويها، وكان أصم لا يسمع البوق فإذا قرئ عليه القرآن يسمعه.

قال قالون عن نفسه: قرأت على نافع قراءته غير مرة، وكتبتها عنه، توفي قالون سنة عشرين ومائتين، - رحمه الله تعالى - [٣].

وأما ورش (ت١٩٧هـ) الراوي الثاني عن نافع: فهو: عثمان بن سعيد المصري، ويكنى أبا سعيد، وورش لقب له، ونافع هو الذي لقبه به لشدة بياضه.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): رحل ورش من مصر إلى المدينة المنورة ليقرأ

---

(١) انظر: النشر (١/١٩١).

(٢) في كلمة (وحرام) قراءتان صحيحتان: الأولى قراءة كل من شعبة، وحمزة، والكسائي (وحرم) بكسر الحاء، وسكون الراء، وحذف الألف. والثانية: قراءة باقي القراء العشرة (وحرام) بفتح الحاء، والراء، وألف بعد الراء، انظر: المهذب في القراءات العشر (٢/ ١٦٤).

(٣) انظر: النشر (١/١١٣).

على نافع فقرأ عليه أربع ختمات في سنة (١٥٥هـ) خمس وخمسين ومائة، ورجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته في العربية، ومعرفته بالتجويد، وكان حسن الصوت. اهـ [١].

وقال الذهبي (ت٧٢٨هـ) كان ورش أشقر، سمينًا، مربوعًا، يلبس مع ذلك ثيابًا متواضعة، وإليه انتهت رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. اهـ [٢].

توفي ورش سنة سبع وتسعين ومائة من الهجرة - رحمه الله تعالى -

راويا الإمام الثاني ابن كثير: البزي وقنبل:

فأما البزي (ت٢٥٠هـ) فهو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة [٣] المؤذن المكي، ويكنى أبا الحسن.

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان البزي إمامًا في القراءة، محققًا، ضابطًا، متقنًا لها، ثقة فيها، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام. اهـ[٤].

وقال أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ): حدثنا فارس بن أحمد، عن أحمد بن محمد ابن أبي بزة قال: قرأت على عكرمة بن سليمان (ت١٩٨) هـ فلما بلغت والضحى قال: كبر، قرأنا على عبد الله بن كثير فقال لنا كبر، فإني قرأت على مجاهد فقال لي: كبر، قرأت على ابن عباس فقال لي: كبر، قرأت على أبيٍّ بن كعب فقال لي: كبر، قرأت على النبي ﷺ فقال لي: كبر اهـ.رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٠٤)[٥].

ولد البزي سنة (١٧٠ هـ) سبعين ومائة، وتوفي سنة (٢٥٠ هـ) خمسين ومائتين هجرية - رحمه الله تعالى -

وأما قنبل (ت٢٩١هـ) الراوي الثاني عن ابن كثير: فهو: محمد بن عبد الرحمن

---

(١) انظر: النشر (١/ ١١٣).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١١٦).

(٣) قال البخاري: اسم أبي بزة: بشار مولى عبد الله بن السائب المخزومي، وأبو بزة فارسي. وقيل همذاني أسلم على يد السائب بن صفي المخزومي. انظر: معرفة القراء الكبار(١/ ١٤٣).

(٤) انظر: النشر (١/١٢١).

(٥) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٤٥).

ابن محمد بن خالد بن سعيد المكي المخزومي بالولاء، ويكنى أبا عمرو، ويلقب بقنبل، وذلك لأنه من قوم يقال لهم القنابلة.

وقيل: إنه كان يستعمل دواء يسقي البقر يسمى قنبل، فلما أكثر من استعماله عرف به[١].

قال عنه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان قنبل إماما في القراءة، متقنًا، ضابطًا، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار[٢].

ولد قنبل سنة (١٩٥هـ) خمس وتسعين ومائة، وتوفي بمكة سنة (٢٩١هـ) إحدى وتسعين ومائتين - رحمه الله تعالى -

راويا الإمام الثالث أبي عمرو بن العلاء: الدوري، والسوسي:

فالدوري (ت٢٤٦هـ) هو: أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري النحوي، البغدادي، الضرير، والدور: محلة معروفة بالجانب الشرقي من بغداد[٣].

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ): كان الدوري إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته، ثقة، ثبتًا، ضابطًا، كبيرًا، وهو أول من جمع القراءات، ولقد روينا القراءات العشر عن طريقه اهـ[٤].

وقال أبو علي الأهوازي (ت٤٤٦هـ): رحل الدوري في طلب القراءات، وقرأ بسائر الحروف السبعة، وجمع من ذلك شيئًا كثيرًا، وهو ثقة في جميع ما يرويه، وعاش دهرًا، وذهب بصره في آخره عمره، وكان ذا دين وخير[٥].

توفي الدوري سنة (٢٤٦هـ) ست وأربعين ومائتين هجرية - رحمه الله تعالى -

وأما السوسي (ت٢٦١هـ) الراوي الثاني عن أبي عمرو: فهو: شعيب بن صالح بن زياد بن عبد الله.

---

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٤٤).

(٢) انظر: النشر (١/ ١٢١).

(٣) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٥٩).

(٤) انظر: النشر (١/ ١٣٤).

(٥) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٥٨).

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ): كان السوسي مقرئًا، ضابطًا، محررًا، ثقة [١].

وقال أبو حاتم: كان السوسي صدوقًا [٢].

توفي السوسي سنة (٢٦١هـ) إحدى وستين ومائتين هجرية، وقد قارب التسعين، - رحمه الله تعالى - [٣].

راويا الإمام الرابع ابن عامر: هشام، وابن ذكوان:

فهشام: (ت٢٤٥هـ) هو: هشام بن عمار بن نصير القاضي الدمشقي، ويكنى أبا عمرو.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان هشام عالم أهل دمشق، وخطيبهم، ومقرئهم، ومحدثهم، ومفتيهم، مع الثقة والضبط والعدالة اهـ [٤].

وقال الدار قطني: هو صدوق كبير المحل [٥].

توفي هشام آخر المحرم سنة (٢٤٥هـ) خمس وأربعين ومائتين - رحمه الله تعالى - [٦].

وأما **ابن ذكوان** (ت٢٤٢هـ) الراوي الثاني عن ابن عامر: فهو: عبد الله بن أحمد ابن بشير بن ذكوان، القرشي الدمشقي، ويكنى أبا عمرو.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان ابن ذكوان شيخ الإقراء بالشام، وإمام الجامع الأموي، إليه انتهت مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم. اهـ [٧].

وقال أبو زرعة الدمشقي: لم يكن بالعراق، ولا بالحجاز، ولا بالشام، ولا بمصر، ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه. اهـ [٨].

---

(١) انظر: النشر (١/ ١٣٤).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٦٠).

(٣) انظر: النشر (١/ ١٣٤).

(٤) انظر: المصدر السابق (١/١٤٢).

(٥) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٦١).

(٦) انظر: النشر (١/١٦١).

(٧) انظر: المصدر السابق (١/١٤٥).

(٨) انظر: معرفة القراء الكبار (١/١٦٤).

ولد ابن ذكوان سنة (١٧٣هـ) ثلاث وسبعين ومائة، وتوفي بدمشق سنة (٢٤٢ هـ). اثنتين وأربعين ومائتين - رحمه الله تعالى [١].

راويا الإمام الخامس عاصم: شعبة، وحفص:

فشعبة (ت١٩٣هـ): هو: أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفي [٢].

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان شعبة إمامًا كبيرًا عالمًا، عاملاً، حجة من كبار أئمة السنة، ولما حضرته الوفاة بكت أخته فقال لها: ما يبكيك؟ انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمانية عشر ألف ختمة [٣].

ولد شعبة سنة (٩٥هـ) خمس وتسعين، وتوفي في جمادى الأولى سنة (١٩٣هـ) ثلاث وتسعين ومائة، - رحمه الله تعالى - [٤].

وأما حفص (ت١٨٠هـ) الراوي الثاني عن عاصم: فهو: أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي.

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ): كان حفص أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، وكان ربيب عاصم ابن زوجته. اهـ [٥].

وقال ابن المنادي: كان الأولون يعدونه في الحفظ فوق ابن عياش ويصفونه بضبط الحروف التي قرأها على عاصم وأقرأ الناس دهرًا طويلاً. اهـ [٦].

وقال الحافظ الذهبي (ت٧٢٨هـ): كان حفص في القراءة ثبتًا، ضابطًا، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه اهـ [٧].

ولد حفص سنة (٩٠هـ) تسعين، وتوفي سنة (١٨٠هـ) ثمانين ومائة هجرية،

---

(١) انظر: المهذب في القراءات العشر (١/١٠).
(٢) انظر: سراج القارئ، لابن القاصح (ص: ١١).
(٣) انظر: النشر (١/ ١٥٦).
(٤) انظر: الإرشادات الجلية في القراءات السبع، د: محيسن (ص: ٩).
(٥) انظر: النشر (١/١٦٤).
(٦) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١١٧).
(٧) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١١٧).

رحمه الله تعالى - .

راويا الإمام السادس حمزة: خلف، وخلاد:

فخلف (ت٢٢٩هـ): هو: خلف بن هشام البزار، ويكنى أبا محمد.

قال الحسين بن نهم: ما رأيت أنبل من خلف بن هشام، كان يبدأ بأهل القرآن ثم يأذن للمحدثين، وكان يقرأ علينا من حديث أبي عوانة خمسين حديثًا، وثقه ابن معين والنسائي.

وقال الدارقطني: كان خلف عابدًا، فاضلاً.

ولد خلف سنة (١٥٠هـ) خمسين ومائة، وتوفي في جمادى الآخرة سنة (٢٢٩هـ) تسع وعشرين ومائتين، - رحمه الله تعالى - [١].

وأما خلاد (ت٢٢٠هـ) الراوي الثاني عن حمزة: فهو: خلاد بن خالد، ويقال ابن خليد الصيرفي.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان خلاد إمامًا في القراءة، ثقة، عارفًا، محققًا، مجودًا، أستاذًا، ضابطًا، متقنًا اهـ [٢].

توفي خلاد بالكوفة سنة (٢٢٠ هـ) عشرين ومائتين هجرية - رحمه الله تعالى - .

راويا الإمام السابع الكسائي: أبو الحارث، وحفص الدوري:

فأبو الحارث (ت٢٤٠هـ): هو: الليث بن خالد البغدادي.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان أبو الحارث ثقة، قيمًا بالقراءة، ضابطًا لها محققًا[٣].

توفي أبو الحارث سنة (٢٤٠ هـ) أربعين ومائتين هجرية، - رحمه الله تعالى - .

وأما حفص الدوري (ت٢٤٦هـ) الراوي الثاني عن الكسائي: فهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري، وهو أحد رواة الإمام الثالث أبي عمرو بن

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/ ١٧٢).

(٢) انظر: النشر (١/ ١٦٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (١٧١/١).

العلاء البصري وقد تقدمت ترجمته ضمن راويي أبي عمرو بن العلاء.

راويا الإمام الثامن أبي جعفر: ابن وردان، وابن جماز:

فابن وردان (ت١٦٠هـ).

هو: أبو الحارث عيسى بن وردان المدني.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان ابن وردان مقرئًا رأسًا في القرآن، ضابطًا محققًا من قدماء أصحاب نافع ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر. اهـ [(١)].

توفي ابن وردان سنة (١٦٠هـ) ستين ومائة من الهجرة - رحمه الله تعالى - .

أما ابن جماز الراوي الثاني عن أبي جعفر (ت١٧٠هـ) فهو: أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز المدني.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) كان ابن جماز مقرئًا، جليلاً، ضابطًا، نبيلا، مقصودًا في قراءة أبي جعفر. اهـ [(٢)].

توفي ابن جماز سنة (١٧٠هـ) سبعين ومائة من الهجرة - رحمه الله تعالى -

راويا الإمام التاسع يعقوب: رويس، وروح:

فرويس (ت٢٣٨هـ): هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، ورويس لقب له.

قال ابن الجزري: (ت٨٣٣هـ) كان رويس إمامًا في القراءة قيمًا بها، ماهرًا، ضابطًا، مشهورًا، حاذقًا. اهـ [(٣)].

توفي بالبصرة سنة(٢٣٨ هـ) ثمان وثلاثين ومائتين من الهجرة - رحمه الله تعالى.

وأما **روح** الراوي الثاني عن يعقوب (ت٢٣٤هـ): فهو: أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري، النحوي.

---

(١) انظر: النشر (١/١٧٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٧٩).

(٣) انظر: نفسه (١/ ١٨٦).

قال ابن الجزري: كان روح مقرئًا جليلا، ثقة، ضابطًا مشهورًا، من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم اهـ [1].

توفي روح سنة (٢٣٤هـ) أربع وثلاثين ومائتين من الهجرة - رحمه الله تعالى -

راويا الإمام العاشر خلف البزار: إسحاق، وإدريس:

فإسحاق (ت٢٨٦هـ): هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان الوراق المروزي.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): كان إسحاق ثقة، قيمًا بالقراءة، ضابطًا لها، متفردا برواية اختيار خلف لا يعرف غيره. اهـ [2].

توفي إسحاق سنة (٢٨٦هـ) ست وثمانين ومائتين من الهجرة - رحمه الله تعالى -

وإما إدريس الراوي الثاني عن خلف البزار (ت٢٩٢هـ) فهو: أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم البغدادي الحداد.

قال ابن الجزري: كان إدريس إمامًا، ضابطًا، متقنًا، ثقة، وقد سئل عنه الدارقطني فقال: ثقة، وفوق الثقة بدرجة اهـ [3].

توفي إدريس سنة (٢٩٢ هـ) اثنتين وتسعين ومائتين من الهجرة - رحمه الله تعالى.



(١) انظر: النشر (١/ ١٨٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٩١).

(٣) انظر: نفسه (١/ ١٩١).

الفصل الثاني

من أشهر علماء القرآن والقراءات من القرن الرابع الهجري، إلى القرن الرابع عشر.

١ - أبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ):

هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي شيخ القراء في وقته، أبو بكر البغدادي العطشي، المقرئ الأستاذ مصنف كتاب «القراءات السبعة».

ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش من بغداد، وسمع الحديث من سعدان بن نصر، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن عبد الله المنحرمي وخلق.

وقرأ القرآن على أبي الزعراء بن عبدوس وقنبل المكي، وسمع القراءات من طائفة كبيرة وتصدر للإقراء وازدحم عليه أهل الأداء، ورحل إليه من الأمصار وبَعُدَ صيته، وأول من سبّع السبعة.

قرأ عليه أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وصالح بن إدريس، وأبو عيسى بكر بن أحمد، وأبو بكر الشذائي، وأبو الفرج الشنبوذي، وأبو الحسين عبيد الله بن البواب، وعبد الله بن الحسين السامري، وأحمد بن محمد العجلي، وأبو علي بن حبش الدينوري، وأبو الفتح بن بدهن، وطلحة بن محمد بن جعفر، ومنصور بن محمد بن منصور القزاز وغيرهم.

قال أبو عمرو الداني: فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظائره من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه، تصدر للإقراء في حياة محمد بن يحيى الكسائي الصغير.

توفي في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

٢ - المطوعي(ت٣٧١هـ): هو الشيخ الإمام، شيخ القراء، مسند العصر أبو العباس، الحسن بن سعيد بن جعفر العباداني المطوعي.

ولد في حدود سنة سبعين ومائتين، وكان أحد من عني بهذا الفن وتبحر فيه، ولقي الكبار، وأكثر الرحلة في الأقطار، وكان أبوه واعظًا محدّثًا وكان سببًا في إعانته على الرحلة.

قرأ على إدريس بن عبد الكريم الحداد، ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، والحسين بن علي الأزرق الجمال، ومحمد بن القاسم الإسكندراني، وأحمد بن فرح المفسر، وإسحاق بن أحمد الخزاعي. وسمع الحديث من الحسن بن المثنى وإدريس بن عبد الكريم، وجعفر الفريابي، وطائفة.

وجمّع وصنف كتاب (اللامات وتفسيرها)، وعمّر دهرًا طويلًا وانتهى إليه علو الإسناد في القراءات.

قرأ عليه أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو الحسين علي بن محمد الخبازي، ومحمد بن الحسين الكارزيني، وغيرهم.

توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وقد جاوز المائة.

٣ - علي بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٧٧هـ):

هو الإمام علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي، الإمام أبو الحسن التميمي، نزيل الأندلس ومقرئها، ومسندها.

قال الداني: أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن إبراهيم بن عبد الرزاق، ومحمد بن الأخرم، وأحمد بن يعقوب التائب، ومحمد بن جعفر بن بيان، وصنف قراءة ورش.

قرأ عليه أبو الفرج الهيثم الصباغ، وإبراهيم بن مبشر المقرئ، وطائفة من قراء الأندلس، وسمع منه عبد الله بن أحمد بن معاذ.

قال أبو الوليد بن الفرضي: (أدخل الأندلس علمًا جمًّا، وكان بصيرًا بالعربية والحساب، وله حظ من الفقه، قرأ الناس عليه، وسمعت أنا منه وكان رأسًا في القراءات لا يتقدمه أحد في معرفتها في وقته، وكان مولده بأنطاكية، سنة تسع وتسعين ومائتين، ومات بقرطبة في ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة).

وكذلك روى عن هشام وابن ذكوان، وروى عنه الحروف أصبغ بن مالك الزاهد، وأحمد بن خالد، ومحمد بن أحمد بن يحيى الإشبيلي وغيرهم.

وكان زاهدًا عالمًا كبيرًا صالحًا انتفع به أهل الأندلس مات في ذي الحجة سنة ست وثمانين وقيل: في المحرم سنة سبع وثمانين ومائتين

٤ - علي بن داود القطان (ت ٤٠٢هـ):

هو علي بن داود أبو الحسن الداراني القطان، إمام جامع دمشق ومقرئها.

قرأ القرآن بالروايات على طائفة، منهم: أبو الحسن بن الأخرم، وأحمد بن عثمان بن السباك، وسمع من خيثمة الأطرابلسي، وأبي علي الحصائري، وجماعة.

وقرأ عليه ابن نظيف، وعلي بن الحسن الربعي، وأحمد بن محمد الأصبهاني، وأبو علي الأهوازي، وتاج الأئمة أحمد بن علي المصري، وعبد الرحمن بن أحمد، شيخ الهذلي، وحدث عنه ابن نظيف وغيره.

توفي رحمه الله سنة اثنتين وأربعمائة.

٥ - أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ):

هو العلامة عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم القرطبي الإمام المعلم، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، وفي زمان الذهبي بأبي عمرو الداني، لنزوله بدانية.

ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

قال الداني: وابتدأت بطلب العلم في سنة ست وثمانين وثلاثمائة، ورحلت إلى المشرق سنة سبع وتسعين، فمكثت بالقيروان أربعة أشهر أكتب، ثم دخلت مصر فمكثت بها سنة، وحججت، ثم دخلت الأندلس في ذي القعدة سنة تسع وتسعين، وخرجت إلى الثغر سنة ثلاث وأربعمائة، فسكنت سرقسطة سبعة أعوام، ثم رجعت إلى قرطبة، قال: وقدمت دانية سنة سبع عشرة. فاستوطنها حتى مات.

أخذ القراءات عرضًا عن خلف بن إبراهيم بن خاقان، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وعبيد الله بن سلمة بن حزم وغيرهم.

قرأ عليه أبو إسحاق إبراهيم بن علي، وولده أحمد بن عثمان، والحسن بن علي بن مبشر، وخلف بن إبراهيم الطليطلي، وأبو داود سليمان بن نجاح وغيرهم.

٦ - أبو القاسم المصري الخاقاني(ت ٤٧٧هـ):

وهو خلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن حمدان بن خاقان أبو القاسم المصري الخاقاني الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها.

قرأ على أحمد بن أسامة التجيبي وأحمد بن محمد بن أبي الرجاء ومحمد بن عبد الله المعافري ومحمد بن عبد الله الأنماطي وأحمد بن عبد الله الخياط وأبي سلمة الحمراوي.

روى القراءة عن محمد بن عبد الله ابن أشتة وأحمد بن محمد بن أحمد المكي والحسن بن رشيق وعبد العزيز بن علي.

قرأ عليه الحافظ أبو عمرو الداني وعليه اعتمد في قراءة ورش في التيسير وغيره، وقال عنه كان ضابطاً لقراءة ورش متقنا لها مجوداً مشهوراً بالفضل والنسك واسع الرواية صادق اللهجة كتبنا عنه الكثير من القراءات والحديث والفقه.

مات بمصر سنة اثنتين وأربعمائة، وقيل: مات سنة سبع وسبعين وأربعمائة.

٧ - أبو معشر الطبري (ت ٤٧٨ هـ):

هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي الطبري، المقرئ، القطان، مقرئ أهل مكة. **قال الذهبي**: قرأ القراءات على أبي القاسم الزيدي بحران، وأبي عبد الله الكارزيني، وابن نفيس، وإسماعيل بن راشد الحداد، والحسين بن محمد الأصبهاني، وخلق.

قرأ عليه الحسن بن خلف بن بليمة، صاحب تلخيص العبارات، وإبراهيم بن عبد الملك القزويني، وعبد الله بن منصور بن أحمد البغدادي، وعبد الله بن عمر ابن العرجاء، ومحمد بن إبراهيم بن نعيم الخلف وغيرهم.

ألّف كتاب التلخيص في القراءات الثمان، وكتاب سوق العروس، فيه ألف وخمسمائة رواية وطريق، وكتاب الدرر في التفسير، وكتاب الرشاد في شرح القراءات الشاذة، وكتاب عنوان المسائل وكتاب طبقات القراء، وكتاب الجامع في القراءات العشر.

توفي رحمه الله بمكة سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.

٨ - علي الحصري (ت ٤٨٨هـ):

وهو علي بن عبد الغني الفهري، الحصري، الضرير، القيرواني أبو الحسن مقرئ، أديب، شاعر.

ولد أعمى في القيروان في حدود سنة (٤١٥هـ)، ودخل الأندلس ومدح ملُوكها.

توفي بطنجة.

٩ - عبد القاهر بن عبد السلام المكي (ت ٤٩٣ هـ):

هو عبد القاهر بن عبد السلام بن علي العباسي، الشريف أبو الفضل المكي، النقيب المقرئ. قال الذهبي: "ولد سنة خمس وعشرين، وقرأ بالروايات الكثيرة على أبي عبد الله محمد بن الحسين بن آذر الكارزيني، وطال عمره، وكان من آخر من مات من أصحاب الكارزيني، وكان نقيب بني هاشم بمكة...".

قال السمعاني: كان فقيه الهاشميين.

وقال أبو الفضل محمد بن محمد بن عطاف: رحمة الله على هذا الشريف، فلقد كان على أحسن طريقة سلكها الأشراف من دين مكين، وعقل رزين، قدم من مكة وسكن المدرسة النظامية، فأقرأ بها القرآن عن جماعة، وحدث. قرأ عليه دعوان بن علي وأبو محمد عبد الله بن علي سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، وآخرون.

توفي يوم الجمعة من جمادى الآخرة سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة.

١٠ - الحسن بن عبد الله (ت ٥٤٧ هـ):

هو الحسن بن عبد الله بن عمر ابن العرجاء، أبو علي، وقيل لأبيه (ابن العرجاء) لأن أمه كانت فقيهة عرجاء، عابدة، تقعد في المسجد الحرام في صف بعد صف ابنها.

قال الذهبي: قرأ بمكة على والده، وعلى أبي معشر الطبري، وطال عمره، وقصده القراء لعلو سنده، قرأ عليه محمد بن أحمد بن معط الأوريولي، وأبو الحسن بن كوثر المحاربي، وأبو القاسم محمد بن وضاح (خطيب شقر) وآخرون.

وكان أبوه قد أدرك عند مجيئه من الغرب الشيخ أبا العباس بن نفيس، وأخذ عنه وعن عبد الباقي بن فارس.

بقي إلى حدود سنة خمسمائة بمكة، وبقي أبو علي إلى حدود سبع وأربعين وخمسمائة.

١١ - الشريف الخطيب (ت ٥٦٣ هـ):

هو ناصر بن الحسن بن إسماعيل الشريف، أبو الفتوح الزيدي الخطيب، مقرئ الديار المصرية.

قرأ بالروايات على أبي الحسن علي بن أحمد الأبهري ومحمد بن عبد الله بن مسبح الفضي، وأبي الحسين يحيى بن الفرج الخشاب.

وسمع من أبي الحسن محمد بن عبد الله بن أبي داود الفارسي، ثم المصري صاحب ابن نظيف، ومن ابن القطاع اللغوي، وغيرهم.

انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية، وكان من جلة العلماء في زمانه.

قرأ عليه بالروايات أبو الجود غيّاث بن فارس، وعبد الصمد بن سلطان بن قراقيش، وعبد السلام بن عبد الناصر بن عديسة، وأبو الجيوش عساكر بن علي، وآخرون.

وآخر من روى عنه سماعًا القاضي أبو الكرم أسعد بن قادوس.

توفي رحمه الله يوم عيد الفطر ثلاث وستين وخمسمائة.

١٢ - علم الدين السخاوي (ت٦٤٣ هـ):

هو الإمام علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد، أبو الحسن الهمداني السخاوي، المقرئ المفسر النحوي، شيخ القراء بدمشق في زمانه.

ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمسمائة، وقدم من سخا، فسمع من السلفي، وأبي الطاهر بن عوف، وبمصر من أبي الجيوش عساكر بن علي، وهبة الله البوصيري، وغيرهم.

وأخذ القراءات عن أبي القاسم الشاطبي، وأبي الجود اللخمي، وأبي اليمن الكندي وأقرأ الناس نيفًا وأربعين سنة، فقرأ عليه خلق كثير بالروايات، منهم: شهاب الدين أبو شامة، وشمس الدين أبو الفتح، وهو الذي تصدر للإقراء بعده بالتربة الصالحية، وزين الدين عبد السلام الزواوي، ورشيد الدين أبو بكر بن أبي الدر، وتقي

الدين يعقوب الجرائدي، وجمال الدين إبراهيم الفاضلين وشمس الدين محمد الدمياطي وغيرهم.

وكان إمامًا ومقرئًا محققًا، ونحويًّا علامة مع بصره بمذهب الشافعي رضي الله عنه، ومعرفته بالأصول، وإتقانه للغة، وبراعته في التفسير، وإحكامه لضروب الأدب، وفصاحته بالشعر، وطول باعه في النثر مع الدين والمروءة والتواضع، وحسن الأخلاق وظهور الجلالة، وكثرة التصانيف، منها: فتح الوصيد في شرح الشاطبية وكتاب جمال القراء وكمال الإقراء وغيرها من الكتب.

١٣ - عبد الصمد بن أبي الجيش (ت٦٧٦ هـ):

هو عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش، الأستاذ الكبير مجد الدين أبو أحمد البغدادي المقرئ، الحنبلي، شيخ الإقراء ببغداد.

قرأ القراءات على الفخر الموصلي، وجماعة كثيرة بعدة كتب، فأقدمهم وأعلاهم إسنادًا الشيخ عبد العزيز بن أحمد الناقد، قرأ عليه بالروايات العشرة، عن قراءاته على أبي الكرم الشهرزوري.

وقرأ على ابن الدبيثي، وعبد العزيز بن دلف، ومحمد بن أبي القاسم بن سالم، ومحمد بن محمود الأزجي، وعلي بن خطاب الموفق الضرير، وإبراهيم بن الخير.

وأحكم القراءات، واعتنى بهذا الشأن، وسمع كثيرًا من كتب القراءات.

وسمع من عبد العزيز بن الناقد، وأحمد بن صرما، والفتح بن عبد السلام، وأجاز له أبو الفرج بن الجوزي.

قرأ عليه الشيخ إبراهيم الرقي الزاهد، والتقي أبو بكر الجزري المقصاتي، وأبو عبد الله محمد بن علي بن الوراق بن خروف الموصلي، وأبو العباس أحمد الموصلي، وجماعة.

وكان إمامًا محققًا بصيرًا بالقراءات، وعللها وغريبها، صالحًا ورعًا زاهدًا كبير القدر، بعيد الصيت.

توفي في ربيع الأول سنة ست وسبعين وستمائة.

١٤ - أبو جعفر بن الزبير (ت٧٠٨هـ):

هو العلامة أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير، الإمام الأستاذ الحافظ أبو جعفر الثقفي العاصمي الغرناطي.

أحد نحاة الأندلس ومحدثيها، ولد أواخر سنة سبع وعشرين وستمائة.

قرأ على أبي الوليد إسماعيل بن يحيى بن أبي الوليد العطار سنة ثمان وأربعين وستمائة، وعلى أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن يحيى الشاوي، وأبي بكر محمد بن أحمد العاصمي، وأحمد بن عمر المضرس.

وأجازه الكمال الضرير، وسمع التيسير من محمد بن عبد الرحمن بن جوبر عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني بالإجازة، وهذا سند في غاية الحسن والعلو.

وقد قرأ عليه خلق لا يحصون منهم: الوزير أبو القاسم محمد بن محمد بن سهل الأسدي الغرناطي، ومحمد بن علي بن أحمد بن مثبت شيخ القدس، والأستاذ أبو حيان النحوي، وأحمد بن عبد الولي العواد، وأبو الحسن علي بن سليمان الأنصاري وموسى بن محمد بن موسى بن جرادة، والإمام عبد الواحد بن محمد البلقيني، والخطيب محمد بن يوسف البلقيني اللوشي، وهو آخر من روى عنه في الدنيا سماعًا.

توفي ابن الزبير سنة ثمان وسبعمائة بغرناطة.

١٥ - الإمام الخراز (ت ٧١٨ هـ):

هو محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الأموي الشريشي، الشهير بالخراز عالم بالقراءات، من أهل فاس، أصله من شريش، له كتب، منها (مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن) أرجوزة، و(الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع).

١٦ - تقي الدين الصائغ (ت٧٢٥هـ):

هو الإمام محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم، أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي، مسند عصره، وشيخ زمانه، وإمام أوانه.

ولد سنة ست وثلاثين وستمائة.

قرأ على الشيخ كمال الدين إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس جمعًا بالقراءات الاثنتي عشرة، ختمتين: الأولى في جماعة، والأخرى بمفرده عندما حضر

ابن فارس إلى مصر، وكل من الختمتين بمضمن المبهج وإرادة الطالب في العشر، وتبصرة المبتدئ في السبع، والإيجاز في السبع، كل ذلك من تأليف سبط الخياط، وكتاب المستنير لابن سوار، وكتابي الموضح والمفتاح في العشر لابن خيرون، وكتابي الكفاية والإرشاد للقلانسي والتذكار لابن شيطا، والسبعة لابن مجاهد، وغير هذه الكتب.

وقرأ على الشيخ كمال الدين أبي الحسن علي بن شجاع الضرير العباسي تسع ختمات ثمان بأفراد الثمانية السبعة ويعقوب، والتاسعة جمع فيها القراءات بمُضمن العنوان، والتيسير، والشاطبية، والتجريد، والمستنير، وتذكرة ابن غلبون، والروضة والتمهيد للمالكي، والتلخيص لأبي معشر، وقرأ أيضًا على التقي عبد الرحمن بن مرهف بن ناشرة، وسمع من الرشيد القرشي الحافظ وغيره.

وعُمِّر حتى لم يبق معه من يشاركه في شيوخه، ورحل إليه الخلق من الأقطار وازدحم الناس عليه لعلو سنده وكثرة مروياته، وجلس للإقراء بمدرسته الطيبرسية بمصر، والجامع العتيق، ولازم الإقراء ليلًا ونهارًا، فقرأ عليه خلق لا يحصون منهم إبراهيم بن عبد الله الحكري، وأخوه إسماعيل، وإبراهيم بن لاجين الرشيدي، وأحمد بن محمد سبط السلعوس، وأحمد العكبري، وعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، وأبو بكر عبد الله بن أيدغدي بن الجندي وغيرهم كثير.

توفي رحمه الله في ثامن عشر من شهر صفر سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمصر.

١٧ - أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ):

هو العلامة مؤرخ الإسلام الإمام المتقن شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.

مولده ووفاته في دمشق، رحل إلى القاهرة وكثير من البلدان، واعتنى بالقراءات منذ نعومة أظفاره، فقرأ القراءات سنة: (٦٩١هـ) على الشيخ جمال الدين أبي إسحاق العسقلاني المعروف بالفاضلي، فشرع عليه بالجمع الكبير فمات الفاضلي قبل أن يكمل، فقرأ ختمة بالجمع على الْعَلَم طلحة الدمياطي، ورحل إلى بعلبك فقرأ جمعًا

على الموفق النصيبي، ورحل إلى الإسكندرية فقرأ على سحنون، وعلى يحيى بن الصواف بعض القراءات وهما آخر من بقي من أصحاب الصفراوي، وقرأ كثيرًا من كتب القراءات في السبع والعشر، وممن قرأ عليه الشهاب أحمد بن إبراهيم المنبجي الطحان، وإبراهيم بن أحمد الشامي ومحمد بن أحمد اللبان وجماعة.

وله تصانيف كثيرة منها في علم القراءات، كتابه المشهور معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ومن أهم كتبه تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء.

١٨ - أبو العباس الكَفري (ت٧٧٦هـ):

هو أحمد بن الحسين بن سليمان بن بدر بن محمد بن يوسف الكَفري الحنفي قاضي القضاة بدمشق، إمام كبير ثقة صالح.

ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة، وقرأ على أبيه، وأبي بكر بن قاسم التونسي ومحمد بن نصير المصري، وقرأ الشاطبية على محمد بن يعقوب بن بدران الجرايدي.

قرأ عليه أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، ونصر بن أبي بكر البابي، ومحمد بن مسلم بن الخراط، وأحمد بن يوسف البانياسي والشريف محمد بن الوكيل، وشعبان بن علي الحنفي، وعمر بن أبي المعالي بن اللبان، ومحمد بن محمد بن ميمون البلوي آخر من قرأ عليه القراءات ابن الجزري حيث يقول: قرأت عليه جميع القرآن جمعًا بالقراءات السبع ولله الحمد، وكان كثير الفضل عليّ وبشرني بأشياء وقع غالبها، وأرجو من الله التمام بخير وكان أجلَّ مَن قرأت عليه، تصدر للإقراء بالمقدمية والزنجيلية سنة أربع عشرة ولم يُقرِئ حتى توفي في ليلة الأحد تاسع عشر من شهر صفر سنة ست وسبعين وسبعمائة بدمشق ودفن بالسفح رحمه الله تعالى.

١٩ - ابن القاصح (ت٨٠١ هـ):

هو علي بن عثمان بن محمد بن أحمد أبو البقاء بن العذري البغدادي، ويعرف بابن القاصح: عالم بالقراءات، من أهل بغداد، قال ابن الجزري: قرأ بالقراءات العشر وغيرها على أبي بكر بن الجندي، وإسماعيل الكفتي، وألّف وجمع له كتب منها: سراج القارئ المبتدئ وتذكرة المقرئ المنتهي وهو شرح على الشاطبية، وله كتاب: تلخيص الفوائد في شرح رائية الشاطبي المسماة عقيلة أتراب القصائد في رسم

المصحف، وكتاب: قرة العين، في التجويد، وكتاب: مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد الثلاث عشرة المروية عن الثقات.

توفي رحمه الله تعالى سنة إحدى وثمانمائة.

٢٠ - أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ):

هو الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، ولد في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، داخل خط القصاعين بين السورين بدمشق، وحفظ القرآن سنة أربع وستين، وصلى به سنة خمس، وأجازه خال جده محمد بن إسماعيل الخباز، وقرأ القراءات على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب بن السلام، والشيخ أحمد بن إبراهيم بن الطحان، والشيخ أحمد بن رجب وجمع للسبعة على الشيخ إبراهيم الحموي، ثم على أبي المعالي بن اللبان في سنة ثمان وستين، وحج في هذه السنة، فقرأ بمضمن الكافي والتيسير على الشيخ أبي عبد الله محمد بن صالح الخطيب بالمدينة الشريفة، ثم رحل إلى الديار المصرية في سنة تسع فجمع القراءات الاثنتي عشرة بمضمن كتب على الشيخ أبي بكر عبد الله بن الجندي، وللسبعة بمضمن العنوان والتيسير والشاطبية على العلامة أبي عبد الله محمد بن الصائغ، ثم رجع إلى دمشق فجمع القراءات السبع في ختمة على القاضي أبي يوسف أحمد بن الحسين الكفري الحنفي ثم رحل إلى الديار المصرية، وقرأ بها الأصول والمعاني والبيان على الشيخ ضياء الدين سعد الله القزويني.

ورحل إلى الإسكندرية فسمع من أصحاب ابن عبد السلام وغيرهم وسمع من هؤلاء الشيوخ وغيرهم كثيرًا من كتب القراءات بالسماع والإجازة، وقرأ على غير هؤلاء ولم يكمل وأجازه وأذن له بالإفتاء شيخ الإسلام أبو الفداء إسماعيل بن كثير وجلس للإقراء تحت النسر من الجامع الأموي سنين وولي مشيخة الإقراء الكبرى بتربة أم صالح بعد وفاة أبي محمد عبد الوهاب بن السلام، وقرأ عليه القراءات جماعة كثيرون، فممن أكمل عليه القراءات العشر بالشام ومصر ابنه أبو بكر أحمد، والشيخ محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي، والشيخ أبو بكر بن مصبح الحموي، والشيخ

نجيب الدين عبد الله بن قطب بن الحسين البيهقي، والشيخ أحمد بن محمود بن أحمد الحجازي الضرير، والمحب محمد بن أحمد بن الهايم، والشيخ الخطيب مؤمن بن علي بن محمد الرومي، والشيخ يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي، والشيخ علي بن إبراهيم بن أحمد الصالحي، والشيخ علي بن حسين بن علي اليزدي، والشيخ موسى الكردي والشيخ علي بن نفيس، والشيخ أحمد الرماني. وولي قضاء الشام سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة، ثم دخل الروم لما ناله من الظلم من أخذ ماله بالديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، فنزل مدينة برصه دار الملك العادل المجاهد بايزيد بن عثمان، ثم انتقل إلى عدة مدن، وكانت حياته عامرة بالتأليف والإقراء حيثما ارتحل، ومن أهم كتبه النشر في القراءات العشر، وغاية النهاية في طبقات القراء وطيبة النشر وهذه الكتب كلها مطبوعة، توفي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة بمدينة شيراز

٢١ - أبو منصور الشيباني الطبري (ت٨٤١ هـ):

هو علي بن جار الله بن صالح بن أبي المنصور الشيباني الطبري.

ولد في مكة المكرمة في سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة في شهر ذي القعدة، ونشأ بها وأخذ عن علمائها، وحفظ القرآن الكريم، وتلا للسبع على الشمس الحلبي، واهتم كثيرًا بالقراءات، وحفظ العمدة، وألفية ابن مالك وعرضها بمكة والقاهرة على جماعة، وولي قضاء جدة بعد موت أخيه ثم ترك وتفرغ للعلم.

مات رحمه الله سنة إحدى وأربعين وثمانمائة من الهجرة، التاسع من شهر شوال وصلي عليه عند باب الكعبة ودفن بالمعلاة.

٢٢ - زكريا الأنصاري (ت٩٢٦ هـ):

هو العلامة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى: الملقب بشيخ الإسلام.

ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة في سنيكة (بشرقية مصر)، وتعلم في القاهرة بعد حفظه للقرآن وعمدة الأحكام في بلده، فقطن الأزهر، وأكمل حفظ المختصر المذكور وحفظ المنهاج الفرعي وألفية النحو والشاطبيَّتين، ثم جدَّ في الطلب وأخذ عن جماعة منهم البلقيني، والشرف السبكي وابن حجر وغيرهم، وقرأ في معظم الفنون،

وأذن له شيوخه بالإفتاء والتدريس وتصدر وأفتى، وأقرأ دهرًا وصنف التصانيف منها في القراءات: الدقائق المحكمة، وفتح الرحمن، في التفسير، وتعليق على تفسير البيضاوي، وتحفة الباري على صحيح البخاري، وغاية الوصول، في أصول الفقه، وغيرها من الكتب القيمة.

ولاه السلطان قايتباي الجركسي قضاء القضاة، فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح، ولما ولي رأى من السلطان عدولًا عن الحق في بعض أعماله، فكتب إليه يزجره عن الظلم، فعزله السلطان، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن توفي يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة (٩٢٦هـ).

٢٣ - إبراهيم بن علوي (ت ٩٣٨ هـ):

هو السيد إبراهيم بن علي بن علوي بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الإمام عبد الله بن علوي، اشتهر بعلم القراءات والتجويد، حفظ القرآن بتجويده، وحفظ الجزرية والشاطبية، واشتغل بعلم التجويد والقراءات والفقه والنحو، واجتهد في تحصيل هذه العلوم حتى حصل طرفًا صالحًا منها.

أخذ علم القراءات عن الشيخ عبد الرحمن الديبع، والشاوري ثم أخذ عن المغربي محمود بن حميدان، والشيخ أحمد العجيمي بمكة، وقصده الناس لعلو سنده في القراءات وبرع في علوم الشريعة؛ لكن غلب عليه علم القراءات، فاشتهر به، وكان حسن الحفظ ذا خلق حسن مع تحمل أذى الناس توفي في مكة المشرفة وجهز في ليلته وصلوا عليه تحت باب الكعبة ودفن بالمعلاة وذلك سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة.

٢٤ - الشيخ أحمد بن أحمد الطيبي (ت٩٧٩هـ):

هو العلامة أحمد بن أحمد بن بدر الشيخ الإمام، شهاب الدين الطيبي المقرئ الفقيه النحوي صاحب المصنفات النافعة.

مولده نهار الأحد سابع ذي الحجة سنة عشر وتسعمائة، وأخذ عن الشيخ شمس الدين الكفرسوسي، والسيد كمال الدين بن حمزة، ولازم الشيخ تقي الدين القارئ، وبه انتفع.

وقرأ على ابن غزي في الآجرومية، ومصنفات ابن الجزري عن الشيخ كريم

الدين بن عمر بن علي الجعبري، صاحب المؤلفات.

وأخذ عن الشيخ العلامة محمد الغوشي الغربي، حين قدم دمشق وولي الإمامة بعد شيخه الشيخ تقي الدين المقرئ، وكان يقرأ بالميعاد بالجامع الأموي ودرس فيه بضعًا وثلاثين سنة، وكذلك درس بدار الحديث الأشرفية، ثم بالرباط الناصري، ثم بالعادلية الصغرى، وخطب بالجامع مدة يسيرة، وألّف الخطب النافعة، وأكثر خطباء دمشق كانوا يخطبون بخطبه، ومن أشهر تلاميذه في القراءات الشيخ علي بن محمد الطرابلسي.

ألّف عدة مصنفات في علوم شتى منها في القراءات، وعلوم القرآن، بلوغ الأماني في قراءة ورش من طريق الأصبهاني، والمفيد في علم التجويد.

وكانت وفاته يوم الأربعاء ثامن عشر من ذي القعدة سنة تسع وسبعين وتسعمائة.

٢٥ – الملا علي القاري (ت١٠١٤هـ):

هو العلامة نور الدين، أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي ثم المكي، الحنفي، الشهير بـ (ملا علي القاري)، كان – رحمه الله – ديِّنًا، تقيًّا ورعًا.

أخذ عن كبار علماء عصره، منهم: ابن حجر الهيثمي، والشيخ علي المتقي الهندي، والشيخ محمد سعيد الحنفي الخرساني، وقطب الدين المكي، وغيرهم.

وأخذ عنه كثير من طلاب العلم، منهم عبد القادر الحسيني الطبري، وعبد الرحمن المرشدي العمري، والشيخ عبد العظيم المكي، وغيرهم من العلماء الذين تتلمذوا عليه.

وكان مكثرًا في التأليف حتى قاربت مؤلفاته خمسين كتابًا ومائة، منها في التفسير والقراءات، والحديث وعلومه، والتوحيد، والفقه، والسيرة والتراجم، والنحو وآداب اللغة العربية.

وبعد حياة غنية بالعلم والتأليف والعمل، توفي الشيخ علي القاري سنة (١٠١٤هـ).

٢٦ – سلطان المزاحي (ت١٠٧٥ هـ):

هو الإمام المقرئ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل، أبو العزائم المزاحي

المصري الأزهري، من الحفّاظ والقراء، فريد العصر، وعلامة الزمان.

ولد في سنة خمس وثمانين وتسعمائة.

قرأ بالروايات على الشيخ الإمام المقرئ سيف الدين بن عطاء الله الفضالي، وأخذ العلوم الدينية عن النور الزيادي، وأحمد بن خليل السبكي وغيرهم.

وأجيز بالإفتاء والتدريس سنة ثمان بعد الألف، وتصدر بالأزهر للتدريس، فكان يجلس في كل يوم مجلسًا يقرئ فيه العلوم الشرعية والقراءات.

وأخذ عنه كثير من العلماء المحققين منهم: الشمس البابلي، والعلامة الشبراملسي ومحمد الخباز، ومنصور الطوخي، ومحمد البقري، ومحمد البهوتي الحنبلي وغيرهم ممن لا يحصى كثرة.

وكان بيته بعيدًا عن الجامع الأزهر، ومع ذلك يأتي إلى الأزهر من أول ثلث الليل الأخير فيستمر يصلي إلى طلوع الفجر ثم يصلي الصبح إمامًا بالناس ويجلس بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس لإقراء القرآن من طريق الشاطبية والدرة والطيبة، ثم يدرّس بعض العلوم إلى قرب الظهر، هذا دأبه كل يوم.

وألف تآليف نافعة منها: حاشيته على شرح المنهج للقاضي زكريا في فقه الشافعي، وله مؤلف في القراءات الأربع الزائدة على العشر من طريق القباقبي، ورسالة في التجويد، وقد وصف بشيخ القراء بالقاهرة على الإطلاق في زمانه، ومرجع الفقهاء بالاتفاق.

توفي ليلة الأربعاء سابع عشر من شهر جمادى الآخرة سنة خمس وسبعين وألف.

٢٧ - عبد الله باقشير (ت١٠٧٦ هـ):

هو عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن سعد المعلم باقشير، الشافعي الحضرمي الأصل، ثم المكي.

ولد بمكة، فنشأ في رعاية والده، وأخذ علوم القراءات عن الشيخ أحمد الحكمي، وأجاز له وأخذ العربية عن الشيخ عبد الرحيم بن حسان، والشيخ أبي السعود الزيني، والشيخ عبد الملك العصامي.

درّس في المسجد الحرام فتخرّج على يديه جماعة، وتصدر للإقراء.

ومن أشهر تلاميذه السيد محمد الشلي، والسيد أحمد بن أبي بكر بن سالم شيخان، والسيد محمد بن عمر بن شيخان والشيخ علي العصامي، والشيخ عبد الله العباسي، والشيخ أحمد النخلي وغيرهم.

شرح كثيرًا من الكتب في مختلف الفنون منها: الأصول من الشاطبية، وجوهرة التوحيد، ونظم نزهة الحساب وشرحها.

وله طريقة بديعة في جمع القراءات تعلّمها من شيخه الشيخ أحمد الحكمي، وأقرأ بها.

توفي في مكة يوم الاثنين لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة (١٠٧٦هـ).

٢٨ - أبو الإكرام البقري (ت١١١١هـ):

العلامة شمس الدين محمد بن إسماعيل البقري المقرئ الشافعي.

أخذ علم القراءات عن الشيخ عبد الرحمن اليمني، والحديث عن الشيخ البابلي، والفقه عن الشيخ المزاحي والزيادي والشوبري، ومحمد المناوي، والحديث أيضًا عن النور الحلبي والبرهان اللقاني.

قرأ عليه عدد من العلماء لا يحصى، كما قرأ عليه غالب علماء مصر في زمانه.

ومن أهم مؤلفات أبي الإكرام: القواعد المقررة، والفوائد المحررة، وهي المعروفة بالقواعد البقرية في القراءات السبع، وغنية الطالبين ومنية الراغبين في التجويد، والعمدة السنية في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر ولام الفعل واللام القمرية والشمسية، شرح المقدمة الآجرومية.

مات رحمه الله سنة إحدى عشرة ومائة بعد الألف للهجرة (١١١١هـ).

٢٩ - أحمد النخلي (ت١١٣٠هـ):

هو الإمام أحمد بن محمد بن أحمد بن علي الشهير بالنخلي المكي الشافعي الفقيه الحبر الفهامة المحقق المدقق أبو محمد.

ولد بمكة المكرمة سنة أربع وأربعين وألف ونشأ بها، وأول شيخ قرأ عليه بمكة الشيخ العالم عبد الله بن سعيد باقشير المكي - المتقدم - ثم قرأ على السيد عبد

الرحمن بن السيد أحمد الحسني المغربي المالكي، ثم على السيد محمد الرديني اليمني ثم على شيخ الإسلام الشمس محمد بن علاء الدين البابلي، وسمع عليه صحيح البخاري ومسلم وغالب السنن، وبرع في العلوم ولازم التدريس بالمسجد الحرام، وانتفع به في إفادة العلوم الشرعية، وكان بشوشًا متواضعًا، وأخذ عنه خلق كثير، وكانت وفاته بمكة المشرفة في أوائل سنة ثلاثين ومائة وألف ودفن بالمعلاة رحمه الله.

٣٠ - الشيخ إبراهيم الحافظ (ت١١٨٦ هـ):

هو الإمام العلامة إبراهيم بن عباس بن علي الشافعي الدمشقي، شيخ القراء والمجوّدين بدمشق، الفاضل المقرئ الحافظ الفلكي الصالح، التقي، كان له محبة لمن يقرأ عليه، مع رقة الطبع ودماثة الأخلاق، وحسن العشرة.

وأما القراءات فإنه كان بها إمامًا ليس له نظير في الأقطار الشامية، ولد في سنة عشرة ومائة وألف، واشتغل بقراءة القرآن، وربّاه السيد ذيب الحافظ وأقرأه، واعتنى به كمال الاعتناء، وهو أجل أشياخه، وأخذ القراءات عن الشيخ مصطفى المعروف: بالعم المصري، نزيل دمشق وهو عن الشيخ المقرئ المصري، وهو عن الشيخ اليمني إلى آخر السند، وأخذ القراءات أيضًا عن المنير الدمشقي، وقرأ في بعض العلوم على محمد بن محمد الجبال، واستقام على إفادة الطالبين للقراءات، وانتفع به خلق لا يحصون منهم الشيخ عبد الحي البهنسي.

وكانت وفاته ليلة الثلاثاء رابع محرم سنة ست وثمانين ومائة بعد الألف، ودفن بتربة مرج الدحداح بالذهبية رحمه الله.

٣١ - سليمان الجمزوري (كان حيا: ١١٩٨ هـ):

هو سليمان الجمزوري مقرئ، من تصانيفه: تحفة الأطفال في تجويد القرآن فرغ من نظمها سنة (١١٩٨هـ)، وفتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال، والفتح الرحماني بشرح كنز تحرير حرز الأماني في القراءات.

ولا يعرف بالتحديد متى توفي.

٣٢ - العلامة الطباخ (ت١٢٥٠هـ تقريبًا):

هو محمد بن محمد بن خليل بن الطنتدائي المعروف بالطباخ مصري عالم مقدم في التجويد والقراءات وغيرها من العلوم العربية والشرعية.

وقد اشتهر بين الناس ذكره، وسارت تصانيفه، وانتفع بها طلاب العلم عامة والعلماء خاصة، حيث ترك لنا تصانيف ذات فيض عميم وفضل جسيم، منها: نظم رائق في تحرير أوجه القرآن الكريم من طريق طيبة النشر في القراءات العشر سماه: هبة المنان في تحرير أوجه القرآن، وشرحه بنفسه، كما تواكب العلماء المعتد بهم على شرحه من بعده.

ولا يعرف بالتحديد متى توفي الطباخ ولكن الشيخ عبد الفتاح المرصفي ذكر أن وفاته كانت بعد خمسين ومائتين بعد الألف، حيث فرغ الطباخ من تأليف كتابه المذكور في التاريخ نفسه.

٣٣ - أحمد المرزوقي (ت١٢٦٢هـ):

هو السيد أحمد بن السيد رمضان بن منصور بن السعيد محمد بن شمس الدين محمد مرزوقي، الإمام الورع الزاهد، المدرس بالمسجد الحرام، شيخ القراء في وقته، صاحب التصانيف الشهيرة.

ولد سنة (١٢٠٥هـ)، له تلامذة كثيرون وأصحاب كثيرون، ومن تصانيفه: متن عقيدة العوام وشرحها، وتحصيل نيل المرام، وشرحٌ مُسمّى بتسهيل الأذهان على متن تقويم اللسان في النحو للخوارزمي البقالي، وشرحٌ على الآجرومية، سماه الفوائد المرزوقية، وقد توفي بمكة سنة (١٢٦٢هـ) ودفن بالمعلاة ولم يعقب إلا ابنة واحدة.

وممن أخذ وقرأ عليه الشيخ أحمد دهمان والسيد أحمد دحلان، والشيخ طاهر التكروري، والشيخ أحمد الحلواني شيخ القراء بالشام وغيرهم.

ولا يعرف بالتحديد متى توفي.

٣٤ - الشيخ أحمد بن علي محمد الحلواني (ت١٣٠٧هـ):

هو الإمام، والحبر الهمام، وشيخ القراء في دمشق.

ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين بعد الألف ونشأ في حجر والده، وحفظ القرآن

الكريم، على رواية حفص على الشيخ راضي، ثم أقبل على طلب العلم، فأخذ في دمشق عن أفاضلها الكرام، وأكابرها السادة الأعلام، منهم الشيخ حامد العطار، والشيخ سعيد الحلبي، والشيخ عبد الرحمن الطيبي، والشيخ عبد اللطيف مفتي بيروت، ثم في سنة ثلاث وخمسين ومائتين وألف ذهب إلى مكة المشرفة، فأخذ عن الشيخ أحمد رمضان المرزوقي شيخ قراء مكة في وقته، فقرأ عليه ختمة مجودة على رواية حفص ثم حفظ عليه الشاطبية، وقرأ القراءات السبع من طريقها، ثم حفظ الدرة، وأتم القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة، ثم حفظ الطيبة، وقرأ عليه ختمة من طريقها للقراء العشرة، ثم أجازه الشيخ أحمد المرزوقي بالقراءات التي قرأها عليه، وأقام بمكة أربع سنوات، ثم رجع إلى وطنه دمشق سنة سبع وخمسين، فأقبل الناس عليه بالقراءة جمعًا وغيره واشتهر أمره، وارتفع ذكره، وانفرد بهذا العلم في جميع الشام.

له رسالة في التجويد سماها: المنحة السنية، ثم شرحها شرحًا لطيفًا جمع فيه غالب أحكام التجويد، وسماه: اللطائف البهية، وله نظم في بعض القواعد من فن القراءات، وبالجملة، فهو فريد عصره، أنجب تلامذة فضلاء، لهم في فن التجويد والقراءات اليد البيضاء، بعد أن كان هذا الفن وشيكًا على الاضمحلال في الشام في عصره، فكثر القارئون في زمنه.

توفي رحمه الله سنة سبع وثلاثمائة بعد الألف.

٣٥ - العلامة المتولي (ت١٣١٣هـ):

هو الأستاذ، المحقق المدقق، المتقن الضابط، الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي.

ولد في سنة (١٢٤٨هـ)، وقيل: خمسين ومائتين وألف من الهجرة بالقاهرة ولما أتم حفظ القرآن الشريف التحق بالأزهر، وحصّل كثيرًا من العلوم الشرعية والعربية، وطيبة النشر، وعقيلة أتراب القصائد، وتلقى القراءات العشر، والأربع الزائدة عليها على أستاذ وقته: العلامة المتقن المحقق السيد أحمد الدري الشهير بالتهامي، واشتغل بتلقينها والتأليف فيها، فأجاد وأفاد.

توفي عام (١٣١٣هـ).

ومن مؤلفاته: فتح الكريم، في تجويد القرآن العظيم، وفتح الرحمن، في تجويد القرآن، رسالة في مذاهب القراء السبعة في ياءات الإضافة والزوائد، تحقيق البيان في عد آي القرآن، الوجوه المفسرة في القراءات الثلاثة المتممة للقراءات العشر، فتح المعطي وغنية المقرئ، شرح به المنظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصًا، وغيرها من الكتب القيمة، والتحريرات المفيدة.

٣٦ - الشيخ محفوظ بن عبد الله الترمسي (ت١٣٣٨هـ):

ولد الشيخ محفوظ بن عبد الله الترمسي بقرية ترمس من قرى جاوا الوسطى، ونشأ بها، وتلقى مبادئ العلوم عن فضلاء علماء جاوا، وممن أخذ عنهم والده، ثم قدم إلى مكة المكرمة فتلقى شتى العلوم والفنون عن كبار علماء المسجد الحرام بمكة، من أمثال: السيد بكري شطا، والشيخ محمد سعيد بابصيل، والسيد عبد الباري رضوان وغيرهم، أخذ القراءات الأربع عن العلامة المقرئ الشيخ محمد الشربيني الدمياطي وأجازه.

وتخرج على يده عدد كثير من طلاب العلم، منهم: محمد باقر.

وللشيخ محفوظ عدة مصنفات منها ما يخص القراءات وهو: البدر المنير في قراءة الإمام ابن كثير، وتعميم المنافع في قراءة الإمام نافع، وتنوير الصدر في قراءة الإمام أبي عمرو، وانشراح الفوائد في قراءة الإمام حمزة، وغنية الطلبة بشرح الطيبة في القراءات العشر.

وتوفي الشيخ محفوظ رحمه الله بمكة المكرمة سنة (١٣٣٨هـ).

٣٧ - العلامة الضباع (ت١٣٧٦هـ):

هو علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم الملقب بالضباع، مصري علامة كبير وإمام مقدّم في علم التجويد والقراءات والرسم العثماني، وضبط المصحف الشريف، وعدّ الآي وغيرها.

ولي مشيخة عموم المقارئ والإقراء بالديار المصرية مع وجود كبار العلماء المبرزين عن جدارة فنال منهم مكان الصدارة، وكان محيطًا لا يغيض، وبحرًا في العلم، وله كتب في كل ما له صلة بالقرآن فأحسن وأجاد، وناقش فأفحم، وأفاد، وكان

تقيًا زكيًا ورعًا.

تلقى العلامة الضباع القراءات على غير واحد من الثقات الجهابذة الأثبات منهم: العلامة المحقق الشيخ حسن الكتبي، والأستاذ الكبير الشيخ عبد الرحمن الخطيب الشعار، وقد أخذ هذان العالمان على خاتمة المحققين العلامة الشيخ محمد بن أحمد المعروف بالمتولي، شيخ القراء والإقراء بالديار المصرية في وقته.

وممن أخذ عنه القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة، وطيبة النشر وكذلك القراءات الأربع التي فوق العشر من خارج مصر العلامة المحقق فضيلة الشيخ عبد العزيز علي عيون السود شيخ القراء وأمين الإفتاء بحمص في وقته، وكذلك الشيخ العلامة أحمد بن حامد التيجي المدني ثم المكي، المقرئ الكبير وشيخ القراء بمكة المكرمة.

توفي العلامة الضباع سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية.

٣٨ – عثمان بن سليمان (ت١٣٨٢هـ):

هو عثمان بن سليمان مراد علي أغا.

ولد في ملّوى عام (١٣١٦هـ) من أبويين تركيين كان أبوه سليمان أفندي مراد أغا قائداً للفرقة التركية في شمال الصعيد آنذاك حفظ القرآن الكريم في الكُتّاب وهو صغير ثم التحق بالأزهر الشريف بالقاهرة، وأتم تعليمه حتى حصل على درجة العالمية، وبعد تخرجه تولّى تدريس القراءات والتجويد في صحن الأزهر وفي نفس الوقت عُيّن شيخاً لمقرأة مسجد السلطان أبي العلاء.

تلقى التجويد والقراءات على شيوخ عدة من مبرزي عصره نذكر منهم فضيلة الشيخ حسن بن محمد بدر المشهور بالجريسي الكبير رحمه الله، وقد قرأ عليه القرآن برواية حفص عن عاصم، وفضيلة الشيخ سابق محمد السبكي رحمه الله أخذ عنه القراءات العشر من طريق الحرز والدرة.

وأما تلاميذه فهم كثير يصعب حصرهم لتفرقهم في البلدان حيث كان يختلف إليه الطلاب من الشرق والغرب ينهلون ويتأدّبون بأدبه، أذكر منهم فضيلة الشيخ إبراهيم

صالح رحمه الله، وفضيلة الشيخ أبو العينين شعيشع القارئ الشهير رحمه الله، والشيخ سعيد حسن سمور المدرس بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية حفظه الله، والشيخ الدكتور عبد العزيز عبد الحفيظ الأستاذ بجامعة الأزهر حفظه الله، والشيخ عبد الغني الفكهاني رحمه الله، والشيخ عبد الفتاح مذكور بيومي حفظه الله، والشيخ علي أحمد حمص حفظه الله، والشيخ محمد الطوخي القارئ المبتهل الشهير حفظه الله، والشيخ محمد مرسي مشالي رحمه الله من خريجي دار العلوم وعمل مدرساً بمدرسة عباس الابتدائية الأميرية بنين سابقاً، والشيخ محمود علي البنا القارئ الشهير رحمه الله.

وتوفي الشيخ بعد رحلة طويلة في خدمة علوم القرآن والقراءات وذلك في سنة (١٣٨٢ هـ)الموافق سنة (١٩٦٣م).

٣٩ - العلامة الشيخ عبد العزيز عيون السود (ت١٣٩٩هـ):

هو عبد العزيز ابن الشيخ محمد علي ابن الشيخ عبد الغني عيون السود، المولود في حمص، عالم مقدّم في العلوم الشرعية والعربية والقراءات وعلومها، حنفي المذهب، وهو من أجلة علماء حمص، كان يقرن العلم بالعمل، وكان كثير التلاوة للقرآن، وكان يديم التهجد قبل الفجر، ويحيي ما بين المغرب والعشاء، وما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، ويحرص على تطبيق السنة في عبادته وأكله وشربه ونومه، وكل تصرفاته، وكان كثير الصلاة على النبي ﷺ إلى جانب تواضعه الجم لجلسائه ومحبيه، لا يذكر أحدًا إلا بخير، تولى مشيخة دور الإقراء بحمص، وأمانة دار الإفتاء بها، أخذ العلوم على مشايخ أجلاء من حمص وغيرها، ومن مشايخه في القراءات في الشام الشيخ سليمان الغزسكوري المصري الفار، أخذ عنه القراءات بدمشق الشام في وقته، وقد أخذ عنه القراءات العشر بمضمن الشاطبية والدرة، والشيخ عبد القادر قويدر العربي، أخذ عنه القراءات العشر بمضمن طيبة النشر.

ثم رحل إلى الحجاز فأخذ القراءات الأربع عشرة على العلامة الشيخ أحمد حامد التيجي شيخ القراء والإقراء بمكة المشرفة، ثم رحل إلى مصر، فأخذ القراءات الأربع عشرة وناظمة الزهر في الفواصل، وعقيلة أتراب القصائد في الرسم على محمد

الضباع، ثم جلس للإقراء والفتيا بحمص، فأخذ عنه الجم الغفير القراءات وعلومها، وكذلك العلوم الشرعية، وممن أخذ عنه القراءات العشر بمضمن طيبة النشر، الشيخ محمد تميم الزعبي، والشيخ المحدث النعيم النعيمي الجزائري أخذ عنه القراءات الأربع عشرة وغيرها، وممن أخذ عنه شيخ القراء بحماة، وله مصنفات منها: النفس المطمئنة في كيفية إخفاء الميم الساكنة بغنة وغيرها، توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة وألف.

٤٠ - الشيخ حسن الشاعر (ت١٤٠٠هـ):

ولد الشيخ حسن بن إبراهيم الشاعر في الثلث الأخير من القرن الثالث عشر الهجري في مصر، وحفظ القرآن وجَوَّده في التاسعة من عمره، ومن ثَم تلقى القراءات السبع، ثم العشر، ثم الأربع عشرة على مشاهير قراء الأزهر، فكان مقرئها وشيخ قرائها على مدى القرن الرابع عشر، والرائد الذي تخرج على يده مئات القراء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ومن أبرز تلامذته إمام وخطيب المسجد النبوي الشريف الشيخ عبد العزيز بن صالح، والشيخ إبراهيم الأخضر الذي آلت إليه مشيخة القراء بعد وفاة شيخه الشاعر، وممن أخذ عنه أيضًا الشيخ قاري كرامة الله البخاري، وغيرهم.

توفي رحمه الله يوم العشرين من ذي القعدة في نهاية المائة الرابعة بعد الألف من هجرة المصطفى ﷺ.

٤١ - العلامة عبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣ هـ):

هو العلامة عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي.

ولد بمدينة (دمنهور) عاصمة محافظة (البحيرة) بمصر في الخامس والعشرين من شعبان سنة خمس وعشرين وثلاثمائة وألف من الهجرة.

حفظ القرآن الكريم ببلده على الشيخ علي عيّاد، وجوّده على كل من الشيخين الفاضلين: الشيخ محمد غزال، والشيخ محمود بن محمد نصر الدين.

ثم أخذ القراءات العشر على غير واحد من الثقات الجهابذة الأثبات منهم الشيخان المذكوران، والشيخ همام قطب عبد الهادي، والشيخ حسن صبحي، وقد

أجازوه جميعًا، وأخذ عن شيوخ كثيرين غير ما ذكر في علوم القرآن، والتجويد، والتفسير، وعلوم العربية، والفقه، وغيرها من العلوم الإسلامية، وقد حصل على شهادة التخصص القديم - بشعبة التفسير والحديث (التي تعادل الدكتوراه حاليًا)، وذلك عام (١٣٥٥هـ).

عمل بالتدريس في المعهد الأزهري الثانوي عقب تخرجه، ثم عُيّن رئيسًا لقسم القراءات، ثم مفتشًا عامًّا بالمعاهد الأزهرية، ثم شيخًا لمعهد القراءات بالقاهرة ثم شيخًا للمعهد الأزهري بدسوق، ثم شيخًا للمعهد الأزهري بدمنهور، ثم عين وكيلًا عامًّا للمعاهد الأزهرية، ثم مديرًا عامًّا لها، وظل في عمله هذا حتى أحيل على التقاعد، ثم رحل إلى المدينة المنورة سنة (١٣٩٤هـ) حيث عُيّن رئيسًا لقسم القراءات بكلية القرآن الكريم التي أنشئت في العام المذكور.

فقد مكث يقرئ ويعلم في مجال العلوم القرآنية منذ عام (١٣٥٥هـ) تقريبًا، وتخرج على يديه أجيال من أهل القرآن، وممن قرأ عليه بالمدينة الدكتور عبد العزيز القارئ والدكتور علي بن عبد الرحمن الحذيفي إمام الحرمين الشريفين، برواية حفص، وقرأ عليه بعضًا من الشاطبية، والشيخ منير بن محمد المظفر التونسي، المتخرج في الكلية، وقرأ عليه في البيت ختمة كاملة للعشرة من طريق طيبة النشر، ومنهم الشيخ إبراهيم الأخضر تلقى عليه القراءات الثلاث المكملة للعشر من طريق الدرة، وقرأ عليه ختمة كاملة ومنهم في مصر الدكتور موسى شاهين لاشين، والدكتور عوض الله حجازي، والدكتور زكريا البري، وغيرهم.

توفي رحمه الله يوم الاثنين الخامس عشر من محرم سنة ثلاث وأربعمائة بعد الألف من الهجرة.

٤٢ - الشيخ عامر السيد عثمان (ت١٤٠٨هـ):

هو العلامة الشيخ عامر السيد عثمان، شيخ المقارئ المصرية.

ولد - رحمه الله - بقرية ملامس ، مركز منيا القمح محافظة الشرقية محافظات مصر - في شهر مايو سنة (١٩٠٠م) الموافق ١٧ محرم سنة (١٣١٨هـ).

حفظ القرآن الكريم، ولم يتجاوز التاسعة من عمره، في مكتب الشيخ عطية

سلامة، ثم أرسله والده إلى المسجد الأحمدي بطنطا، وتلقى القرآن بقراءة نافع من فم عالم القراءات الشيخ السعودي، وقد أوتي الشيخ عامر - في صباه - حظًّا من حسن الصوت، وفي القاهرة أخذ في القراءة والتلقي والمشافهة والعرض والسماع، فتلقى القراءات العشر الصغرى من طريق الشاطبية والدرة على الشيخ حسن الجريسي الكبير، وهو العلامة المقرئ أحمد الدري التهامي.

ثم تلقى القراءات العشر الكبرى على الشيخ المقرئ علي عبد الرحمن سبيع، ولم يكمل، ثم شرع في ختمة جديدة على تلميذ الشيخ علي سبيع وهو الشيخ همام قطب - رحمه الله - فقرأ عليه ختمة كاملة بالقراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة بالتحرير والإتقان، ثم اتخذ لنفسه حلقة بالجامع الأزهر الشريف سنة (١٣٥٣هـ) إقراءًا وتدريسًا، وفي أثناء ذلك اطلع على مخطوطات القراءات بالمكتبة الأزهرية، ودار الكتب المصرية، يقرأ وينسخ ما شاء الله له، فظهر نبوغه واتسعت شهرته، واتصل به الشيخ علي محمد الضباع، شيخ عموم المقارئ المصرية آنذاك، واستعان به في تحقيقات القراءات العشر الكبرى، وكان - رحمه الله - حجة في رسم المصحف.

وشغل الشيخ بالإقراء أيامه كلها، فلم يجد وقتًا للتصنيف ولكنّ الله سبحانه يسّر له أن يترك بعض الآثار العلمية في فن القراءات منها:(فتح القدير شرح تنقيح التحرير في القراءات العشر، وكتاب كيف يتلى القرآن، وتحقيق كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني).

وقد شارك - رحمه الله - في تصحيح ومراجعة كثير من المصاحف، وحين أنشئ معهد القراءات التابع لكلية اللغة العربية بالأزهر كان على رأس مشايخه وأساتذته فتخرجت - على يديه - هذه الأجيال الكريمة من خدمة كتاب الله والعارفين بعلومه وقراءاته في مصر وفي خارجها، وتلامذة الشيخ كثيرون ممن قرؤوا عليه العشر الكبرى (الطيبة) منهم المشايخ: محمد الصادق قمحاوي، ومحمد سالم محيسن، وعبد الرؤوف سالم، وعبد المتعال منصور عرفة، وإبراهيم عطوة، وغالب عبد السلام، ومحمود سيبويه البدوي، ورزق خليل حبة، وعبد الفتاح السيد المرصفي، وعبد الحكيم عبد

السلام خاطر، وغيرهم.

توفي رحمه الله في الخامس من شوال سنة ثمان وأربعمائة وألف من الهجرة.

٤٣ - العلامة حسين خطاب (ت١٤٠٨هـ):

هو العلامة حسين خطاب الميداني الدمشقي، ولد بدمشق، وبدأ حياته عاملًا في صنع دلات القهوة، ثم تلقفه الشيخ حسن حبنكة الميداني - رحمه الله - لما لمس فيه من أمارات النجابة، والذكاء فصار من طلاب العلم في جامع منجك في حي الميدان، وصار ينهل فيه من شتى فروع العلم والمعرفة.

وقد منحه الله فصاحة اللسان وحسن البيان، فكان من الخطباء البارزين منذ نعومة أظفاره، حفظ القرآن الكريم وجوده على الشيخ محمود فائز الدير عطاني (نسبة إلى دير عطية)، واتصل بشيخ القراء - في وقته - الشيخ محمد سليم الحلواني وحفظ الشاطبية تمهيدًا لجمع القراءات، إلا أن وفاة الشيخ محمد سليم حالت دون ذلك، فاتصل بولده، الشيخ أحمد الحلواني الحفيد، وجمع عليه القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة، ثم جمع بعد ذلك العشر الصغرى أيضًا على الشيخ محمود فائز الديرعطاني، ثم اتصل بالشيخ عبد القادر قويدر العربيلي، فجمع عليه العشر الكبرى من طريق طيبة النشر.

وكان رحمه الله حسن السمت، لطيف المعشر، على صلة بالمجتمع، يرشد الناس ويعظهم، لم يراء لحاكم ولم يكتم كلمة الحق على اختلاف اتجاه الحكام الذين عاصرهم.

قرأ عليه الكثير من أهل الشام، وجمعت عليه القراءات العشر الكبرى قبيل وفاته أختان من بنات دمشق وأخذ عنه الشيخ عبد الرزاق الحلبي الدمشقي القراءات من طريق الشاطبية والدرة، وطريق الشاطبية وحدها كل من الشيخ حسين الحجيري والشيخ محمد الخجا الدمشقي، ولم يقرأ عليه جمعًا بالكبرى أحد من الرجال، أما من تلقى عنه التجويد، وتصحيح التلاوة فيخطئهم العد.

وكان له مجالس علمية في بيته وفي المسجد في التفسير والتوحيد والتجويد

والفقه والحديث والنحو والصرف وعلوم البلاغة وغيرها من العلوم الشرعية، وعينه القراء شيخًا لهم بعد وفاة شيخ القراء الدكتور الطبيب الجراح محمد سعيد الحلواني، وقد ألف العلامة حسين خطاب عدة مصنفات في القراءات توفي رحمه الله سنة ثمان وأربعمائة وألف من الهجرة.



الفصل الثالث

من أشهر ما صُنِّفَ من القرن الرابع الهجري، إلى القرن الرابع عشر، في القراءات القرآنية:

١ - كتاب السبعة في القراءات:

وهو للإمام الحافظ الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت٣٢٤هـ).

ومما دفع ابن مجاهد إلى تأليف كتابه هذا؛ لما رآه من تكاثر القراءات في زمانه، حيث وصل بها أبو عبيد القاسم بن سلام نحو ثلاثين قراءة، وتوسّع فيها - فيما بعد - بعض القراء، حتى وصل بها إلى نحو خمسين قراءة، وأوشك ذلك أن يكون بابًا لدخول شيء من الاضطراب على ألسنة القراء، فجاء ابن مجاهد - رحمه الله - واستصفى من هؤلاء القراء سبعة من الأئمة القراء في الأمصار الإسلامية، وألف هذا الكتاب النفيس مبينًا اختلافهم في القراءة، وعرض قراءاتهم وأئمتها إمامًا إمامًا، ذاكرًا نسبهم وأساتذتهم الذين تلقوا عنهم القرآن الكريم، واصلًا بينهم

وابن مجاهد حين اختار السبعة لم يسقط رواية من سواهم ولم يبطلها ولم يعتقد أن قراءات هؤلاء السبعة هي الحروف السبعة الواردة في الحديث، ولكن ذلك إنما اعتقده بعض الناس واهمين خلاف مراد ابن مجاهد، وهو إنما قصد أن ما سوى قراءات هؤلاء السبعة يأتي وراء السبعة في عدد من يقرؤون بها في الأمصار.

٢ - كتاب مختصر في شواذ القرآن:

وهو للإمام الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، وكنيته أبو عبد الله النحوي اللغوي.

نشأ في همذان ثم وفد إلى بغداد سنة (٣١٤هـ) ليتلقى عن شيوخها، ويأخذ من أعلامها أخذ القراءات عَرْضًا على ابن مجاهد وابن الأنباري، وأخذ بقية العلوم عن

كثير من علماء بغداد وغيرها، توفي سنة (٣٧٠هـ).

وقد سرد في كتابه القراءات الشاذة في الكلمة القرآنية الواحدة من أول القرآن إلى آخره موجهًا لهذه القراءات أحيانًا وتاركًا للتوجيه أحيانًا أخرى نظرًا لأن كتابه كتاب مختصر.

٣ - كتاب الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد:

وهو للإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي.

تعلّم في بلده ورحل في طلب العلم إلى بغداد وبلاد الشام، ومضى إلى طرابلس فأقام بحلب مدة، وكان شيخه في القراءة ابن مجاهد حيث يقول أبو علي الفارسي في مقدمة كتابه الحجة: فإنّ هذا الكتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن العباس بن مجاهد المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار في الحجاز، والعراق والشام بعد أن نقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه وأخذناه عنه.

وأبو علي الفارسي شيخ العربية في عصره بلا منازع، وكان أهل بغداد يقولون في زمانه: لو عاش سيبويه لاحتاج إليه، وكان أبو علي من نحاة البصرة، وهو خليفة سيبويه، رأس المدرسة البصرية.

توفي رحمه الله سنة سبع وسبعين وثلاثمائة على أرجح الأقوال.

و موضوع كتابه الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إما بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، أو بالتماس علة خفية بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها، أو توليدها أو بالاعتماد على القياس وحشد النظائر ومقارنة المثيل بالمثيل وهو ما برع فيه أبو علي، وكان يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجاجه الآيات القرآنية والشعر الصالح للاحتجاج والحديث النبوي والأمثال العربية، ولغات العرب ولهجاتها وأقوال أئمة العربية وعلى رأسهم سيبويه الذي انتثرت عبارات كتابه في الحجة.

٤ – كتاب الغاية في القراءات العشر:

وهو للأستاذ المقرئ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، أصله من أصفهان، وسكن في نيسابور، ومات بها سنة (٣٨١هـ) عن ست وثمانين سنة، كان إمامًا ضابطًا متقنًا ثقةً مقرئًا زاهدًا، سمع الحديث، وحدَّث، ورحل إلى الشام والعراق في طلب أسانيد القرآن، حتى صار من أئمة الفن في عصره.

وقد صنف ابن مهران عدة كتب في القراءات والتجويد وكان من أهمها الغاية في القراءات العشر، جمع فيه المؤلف قراءات القراء العشر.

وعلى هذا الكتاب شرحان مشهوران:

شرح أبي الحسن علي بن محمد القهندزي، كتبه قبل سنة (٤١٣هـ) والنصف الأول من هذا الشرح مخطوط في المكتبة التيمورية (٢٨٢/١) وأما النصف الثاني ففي مكتبة البارودي بيروت.

وشرح محمد بن حمزة بن نصر الكرماني المتوفى سنة (٥٠٠هـ) ومنه مخطوط بمكتبة علي أصغر حكمت في طهران مكتوبًا سنة (٦٠٧هـ).

وللمؤلف عدة كتب معروفة مثل: المبسوط في القراءات العشر، وكتاب الشامل في القراءات وغيرها.

٥ – كتاب التذكرة في القراءات الثمان:

وهو للإمام أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك المقرئ، الحلبي ثم المصري أحد الحذاق المحققين.

أخذ القراءات من والده، وبرع في الفن، وقرأ على محمد بن يوسف بن نهار، وعلي بن محمد بن خشنام المالكي بالبصرة وغيرهم.

وروى الحديث عن المصرِيِّين: ابن حيويه النيسابوي، والحسن بن رشيق، ولقي ببغداد أبا بكر القطيعي، وبحلب الحسين بن خالويه النحوي.

وكان من كبار المقرئين في عصره بالديار المصرية قرأ عليه القراءات أبو عمرو الداني وغيره، توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

وأما عن الغاية من هذا التأليف فقال: (فإنّي ذاكر في هذا الكتاب ما تأدى إليّ من

قراءة أئمة الأمصار المشهورين، بالإيجاز، تذكرة للعالم، وتقريبًا على المتعلم....).

٦ - كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:

وهو للإمام أبي الفتح ابن جني، وقد ولد ابن جني بالموصل، وفيها نشأ، وإليها ينسب، ولد سنة (٣٢٢هـ) أو (٣٢١هـ) وتوفي سنة (٣٩٢هـ) وابن جني أحد الأعلام المشهورين بالعلم والفضل وقد أحصي له في مقدمة الخصائص تسعة وأربعون كتابًا.

فبعد أن ألف أبو علي الفارسي كتابه الحجة للقراء السبعة، فكّر أن يؤلف كتابًا مثله يحتج فيه للقراءات الشاذة.

فمن أجل هذا تجرد ابن جني للقراءات الشاذة ينوب عن شيخه في الاحتجاج لها، ويؤدي حقها عليه، كما أدى شيخه حق القراءات غير الشاذة عليه، إذ كانت داعية الاحتجاج للنوعين ثابتة، والاستجابة لها لازمة.

وأما ابن جني فيعرض في كتابه القراءة ويذكر من قرأ بها، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهدًا فيرويه أو نظيرًا فيقيسها عليه، أو لهجة فيردّها إليها ويؤنسها بها، أو تأويلًا أو توجيهًا فيعرضه في قصد وإجمال.

٧ - كتاب حجة القراءات:

وهو للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، عاش ابن زنجلة، في القرن الرابع الهجري، كان قاضيًا على مذهب الإمام مالك - رحمه الله - .

ألف كتابه: حجة القراءات، قبل سنة (٤٠٣هـ) على الأقل، وله كتاب: شرف القراء في الوقف والابتداء، وهو مخطوط جزآن في خزانة عاكف العاني ببغداد.

وأمّا منهج كتابه فيشرع أبو زرعة في الكلام على الآيات التي فيها أوجه للقراءات على ترتيبها في السورة، فينسب كل قراءة إلى قارئها من السبعة، ثم يذكر الحجة من القرآن نفسه بدأ بها، وإذا كانت الحجة في حديث ذكره، كما يحتج بالشعر وبالنثر وبكلام اللغويين وأهل النحو... .

٨ - كتاب التبصرة في القراءات:

وهو للإمام مكي بن أبي طالب.

وتناول الإمام مكي في التبصرة أصول القراءة وذكر ما اختلف فيه المشهورون

من القراء وخرّج في الكتاب أربع عشرة رواية معتمدًا على ما قرأ به على شيخه أبي الطيب بن غلبون الحلبي، وقلّ ما ذكر ما كان قد قرأ به على غيره، ونبه على قول مخالفه في بعض رواياته واختياراته، وقلل فيه الروايات الشاذة وترك التكرار، لكنه جمع من أصول ما فرّق في الكتب، ويمتاز مكي بأنه لا يستطرد في كتبه مما يجعل لموضوعه اتساقًا يقف القارئ فيه على المراد.

٩ - كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة وقراءة الأعمش:

وهو للإمام الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي، الفقيه البغدادي ثم المصري أبي علي، الأستاذ المقرئ، مصنف كتاب الروضة والتمهيد في القراءات.

عاش في القرن الرابع الهجري وجزءًا من القرن الخامس الهجري، وتمتع - رحمه الله - بمكانة علمية كبيرة في عصره وفي العصور اللاحقة لعصره، واشتهر كتابه الروضة في القراءات، واعتمد عليه أهل هذا الفن، وعدّوه من كتب الأمهات في القراءات القرآنية، فهو كتاب مسند، أسند فيه القراءات من شيوخه إلى القراء الذين روى لهم - العشرة والأعمش - فضمّن المصنف كتابه قراءات الأئمة العشرة المشهورين وزاد رواية الأعمش، ولم يذكر سبب اختياره لرواية الأعمش، وذكره الإمام الذهبي بقوله: (إمام مقرئ متصدر في الإقراء... وسكن مصر وصار شيخ الإقراء بها). واعتمد ابن الجزري على كتاب الروضة وجعله أصلًا من أصول كتابه الجليل: (النشر في القراءات العشر).توفي - رحمه الله - سنة (٤٣٨هـ) بمصر.

١٠ - كتاب التيسير في القراءات السبع:

وهو للإمام العلامة الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأموي مولاهم القرطبي المعروف في زمانه بابن الصيرفي.

ولد سنة (٣٧١هـ) وبدأ بطلب العلم منذ نعومة أظفاره، ورحل إلى المشرق ودخل مصر سنة (٣٨٧هـ)، كان أبو عمرو آية في علم قراءة القرآن وطرقه ورواياته، وتفسيره ومعانيه، وإعرابه، ولم يكن في عصره من يضاهيه في قوة حفظه وحسن تحقيقه، ونقل عنه أنه كان يقول: ما رأيت شيئًا قط إلا كتبته، وما كتبته إلا حفظته ولا حفظته فنسيته وكان أيضًا بارعًا بعلوم الحديث وطرقه وأسماء رجاله وكذلك في الفقه

وسائر أنواع العلوم، توفي رحمه الله سنة (٤٤٤هـ).

ويقول ابن الجزري عن كتابه هذا: (إنه من أصح الكتب المؤلفة في علم القراءات وأضبطها).

وقد نظمه أبو محمد القاسم بن فيرُه الشاطبي تسهيلًا لحفظه وتعليمه في القصيدة الموسومة بـ (حرز الأماني ووجه التهاني) والمعروفة بالشاطبية.

ولأبي عمرو كتاب جليل آخر هو كتاب: **جامع البيان في القراءات السبع** الذي اشتمل على نيف وخمسمائة رواية وطريق عن الأئمة السبعة، قال ابن الجزري واصفا لهذا الكتاب: كتاب جليل في هذا العلم لم يؤلف مثله.

١١ - كتاب العنوان في القراءات السبع:

وهو لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري الأندلسي ثم المصري الإمام العالم المقرئ الأديب النحوي.

وقد وصفه ابن خلّكان فقال: كان إمامًا في علوم الآداب متقنًا لفن القراءات، وقال السيوطي: إنه تصدر للإقراء زمانًا، ولتعليم العربية، وكان رأسًا في ذلك.

وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر، وتوفي رحمه الله سنة خمس وخمسين وأربعمائة بمصر.

ويعد كتاب: العنوان، من الكتب التي اعتمد عليها ابن الجزري في تأليف كتابه النشر في القراءات العشر.

وسلك المؤلف في هذا الكتاب أسلوب الإيجاز والاختصار ليقرّب على الدارسين تناوله، قاصدًا الإبانة والوضوح من غير إسهاب أو تطويل، ليكون سهل التناول قريب التداول للمختصين، وقد جرده من الأسانيد، ومظاهر التعليل التي نجدها في كتب ذلك العصر.

١٢ - كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر:

وهو للإمام محمد بن الحسين بن بُندار أبي العز الواسطي القلانسي، شيخ العراق ومقرئ القراء بواسط، صاحب التصانيف، أستاذ.

ولد سنة خمس وثلاثين وأربعمائة بواسط، وبعد حياة دامت ستًّا وثمانين سنة،

توفي أبو العز في شوال سنة إحدى وعشرين وخمسمائة بواسط.

ويُعَدُّ كتابه هذا من كتب القراءات القلائل التي تلقّاها الناس بالقبول وأجمعوا عليها من غير معارض، لأن مؤلفه اشترط الأشهر واختار ما قطع به عنده وكان أهل العراق لا يحفظون سوى الإرشاد لأبي العز ولهذا نظمه كثير من الواسطيين والبغداديين.

واعتمد على هذا الكتاب العلّامة ابن الجزري في نشره.

١٣ - كتاب الإقناع في القراءات السبع:

وهو للإمام أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المعروف بابن الباذش، ولد بغرناطة عام (٤٩١هـ)، قال ابن الجزري عنه: أستاذ كبير وإمام محقق محدث، ألف كتاب الإقناع في السبع من أحسن الكتب، ولكنه ما يخلو من أوهام نبّهت عليها في كتابي الإعلام...، وكان أبو جعفر علمًا من أعلام الأندلس، ومفخرة من مفاخرها، ومحدّثًا ثقة، وكان من أهل الرواية والدراية، وجمع علوم الدين والعربية معًا، توفي رحمه الله سنة (٥٤٠هـ).

أما كتاب الإقناع: فهو محكم التأليف، مرتب الأبواب، غزير المادة.

ويُعد كتاب الإقناع تنقيحًا وتهذيبًا، وشرحًا وتتميمًا لكتابَي: التبصرة، لمكي بن أبي طالب القيسي، والتيسير، للداني.

١٤ - منظومة حرز الأماني ووجه التهاني المعروف بالشاطبية - وهي المنظومة المشروحة بكتابنا هذا - :

وهي للعلامة القاسم بن فيرُه بن خلف الشاطبي، إمام القراء، ولد سنة (٥٣٨هـ) بشاطبة، قرية من قرى الأندلس، وكان عالمًا بالحديث والتفسير واللغة، ونظم أيضًا بشاطبة قصيدته الرائية المسماة عقيلة أتراب القصائد في رسم المصحف، وقصيدة أخرى تسمى ناظمة الزهر في عدّ الآي، وقصيدة دالية (خمسمائة بيت) لخّص فيها كتاب التمهيد لابن عبد البر.

توفي رحمه الله سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة.

أما منظومته - حرز الأماني - فهي من أحسن المؤلفات المنظومات في علم

القراءات، فإنها جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة بمضمن كتاب: التيسير، للداني، قصد بها المؤلف تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله، وقد بلغ عدد أبياتها ألفًا ومائة وثلاثة وسبعين بيتًا، وتعتبر هذه القصيدة من عيون النظم بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب.

وتلقّاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول ويعنوا بها أعظم عناية، ويتوافروا على شرح ألفاظها وحل رموزها، قال ابن الجزري في وصف هذه القصيدة: من وقف على قصيدتيه علم مقدار ما آتاه الله في ذلك خصوصًا اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها.. ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن....

أ – من أشهر شروح الشاطبية:

١ – فتح الوصيد. لعلي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) تلميذ الناظم وصاحبه وهو أول من شرحها، واشتهرت بسببه والكتاب مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، برقم:(٤٦).

٢ - **كنز المعاني شرح حرز الأماني:** للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصلي المعروف بـ (شعلة) (ت٦٥٦هـ)، ويمتاز هذا الشرح بحسن النظام وجمال الترتيب ويتكلم على البيت من ناحية اللغة والإعراب والمعنى.

٣ - **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة:** للإمام جمال الدين، أبي عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي (ت٦٥٦ هـ) - وهو الكتاب الذي بين أيدينا - .

٤ – إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع: للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي المتوفى سنة (٦٦٥هـ).

٥ - **كنز المعاني:** لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت٦٣٢هـ) مخطوط ومخطوطاته في أغلب المكتبات وصفه القسطلاني بأنه شرح عظيم لم يصنف مثله.

٦ - **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي:** للإمام أبي القاسم علي بن

عثمان بن القاصح البغدادي (ت١٨٠١هـ).

ب – ومن أشهر مختصرات الشاطبية:

١ – **الشمعة**، وهي قصيدة رائية قدر نصف الشاطبية: أحسن نظمها واختصارها الإمام أبو عبد الله محمد الموصلي المعروف بـ (شعلة) (ت: ٦٥٦هـ).

٢ – **مختصر** عبد الصمد التبريزي (ت٧٦٥هـ) في خمسمائة بيت.

٣ – **نظم درر الجلا**، لعبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي (ت٧٦٨هـ).

٤ – **حوز المعاني**: لابن مالك النحوي (ت٦٧٢هـ).

١٥ – كتاب جمال القراء وكمال الإقراء:

وهو للإمام أبي الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين السخاوي.

ولد في سخا بمصر سنة (٥٥٨هـ) ، أو (٥٥٩هـ)، وانتقل إلى القاهرة يتعلم ويتفقه ويأخذ على كبار العلماء، والتقى بالإمام الشاطبي فلازمه وأخذ عنه القراءات واللغة والنحو، كما أفاد من كبار علماء العصر في القاهرة والإسكندرية ودمشق، وارتحل السخاوي إلى دمشق أواخر القرن السادس وأقام فيها، فعلَت مكانته وذاع صيته، وصار إمامًا في التفسير والقراءات واللغة والنحو، وتصدر بجامعها للإقراء والإفادة، فاجتمع عليه الطلاب يفيدون منه، ويتلقون علومهم عليه، وبقي على ذلك أكثر من أربعين سنة تتلمذ له فيها عدد كبير من العلماء كأبي شامة المقدسي، وتبوأ أبو الحسن المناصب في دمشق، وألف الكتب النافعة، وصنف في علم القراءات وشرح قصيدة شيخه في القراءات شرحًا كافيًا، وقد تقدم تعريفها وواصل حياة البحث والتعليم إلى أن توفي ليلة الأحد، ثاني عشر من جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

والكتاب كما وصفه العلماء مجموعة من الكتب، جعلها المؤلف تحت كتاب واحد، ومن أجل ذلك ولكون كل مبحث فيه يصلح أن يكون كتابًا، كثر ذكر المترجمين للمؤلف لأقسام منه على أنها كتب مستقلة، ووجدت نسخًا من هذه الأقسام في مخطوطات مستقلة وقد سمى كل قسم من أقسام جمال القراء كتابًا، فكان مجموع

ذلك عشرة كتب وهي: نثر الدرر في ذكر الآيات والسور، والإفصاح الموجز في إيضاح المعجز، ومنازل الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن العظيم، وتجزئة القرآن، أقوى العدد في معرفة العدد، ذكر الشواذ، الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ، مراتب الأصول وغرائب الفصول، ومنهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق، والاهتداء في معرفة الوقف والابتداء وفي كل كتاب من هذه الكتب يسعى المؤلف إلى جعله جامعًا شاملًا فينقل ما جاء للعلماء فيه، وينسق الآراء والأقوال، ليجعلها بين يدي القارئ ميسورة سهلة.

١٦ - كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز:

وهو للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم أبي القاسم المقدسي ثم الدمشقي، المعروف بأبي شامة الشيخ الإمام العلامة الحجة والحافظ ذو الفنون، وقيل له أبو شامة لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة.

وقرأ القراءات على السخاوي، وصنف الكثير في أنواع من العلوم فشرح الشاطبية مطولًا ولم يكمله ثم اختصره وهو الشرح المشهور (إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع) وغير ذلك من الكتب.

ولي مشيخة الحديث الكبرى بالأشرفية، ومشيخة الإقراء.

توفي رحمه الله في شهر رمضان في تاسع عشرة سنة خمس وستين وستمائة.

ذكر المؤلف في مقدمته وصف الكتاب بقوله: فهذا تصنيف جليل يحتاج إليه أهل القرآن، خصوصًا من يعتني بعلم القراءات السبع ولا يعرف معنى هذه التسمية ولا ماذا قصده الرسول ﷺ بقوله: «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**» ولا يدري ما كان الأمر عليه في قراءة القرآن وكتابته في حياة الرسول ﷺ إلى أن جمع بعده في خلافة أبي بكر ثم جمع في خلافة عثمان رضي الله عنهما، ولا يهتدي إلى ما فعله كل واحد منهما، وما الفرق بين جمعيهما، وما الضابط الفارق بين القراءات الشواذ وغيرها ؟

وأرجو أن يكون هذا التصنيف مشتملًا على ذلك كله، فيما ببيانه مع فوائد أخرى تتصل به وبالله التوفيق.

١٧ - كتاب معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:

وهو للإمام محمد بن أحمد بن عثمان أبي عبد الله الذهبي الحافظ أستاذ ثقة كبير.

ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وعني بالقراءات من صغره، وتميز في دراسة القراءات وبرع فيها براعة جعلت شيخه يتنازل له عن حلقته بالجامع الأموي في أواخر سنة (٦٩٢هـ) حين أصابه المرض، فكان هذا أول منصب علمي يتولاه الذهبي، وقد أصبح الذهبي نتيجة ذلك الأستاذ الكبير إمامًا في القراءات، فألف كتابه: التلويحات في علم القراءات، وكتابه: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.

واشتغل بالحديث وأسماء الرجال في آخر حياته، توفي رحمه الله بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بدمشق.

ورتّب الذهبي هذا الكتاب على الطبقات، فجعله في ثماني عشرة طبقة حسب اللقيا بين القراء الكبار، بدءًا من الصحابة وانتهاءً بعصره، وقد أدرج الطبقة (١٧) في (١٨) وجعلهما طبقة واحدة.

١٨ - كتاب غاية النهاية في طبقات القراء:

وهو لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه، ولد في دمشق سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، وحفظ القرآن والقراءات فكان علمًا بارزًا، ومرجعًا للعلماء في هذا الفن، توفي رحمه الله سنة (٨٣٣هـ).

ولقد اختصر ابن الجزري فيه كتاب طبقات القراء الكبير الذي سماه: نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات، وجمع في كتابه هذا - غاية النهاية - جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني، وأبي عبد الله الذهبي رحمهما الله تعالى، وزاد عليهما نحو الضعف.

ويذكر في الترجمة الاسم الكامل وشيئًا من علمه وفضله، ثم يذكر عمن أخذ من الشيوخ، ثم يذكر تلامذة المترجم له ثم يختم بتاريخ وفاته.

١٩ - كتاب النشر في القراءات العشر:

وهو لابن الجزري.

وهو سفر جلّ قدره، لما حواه من صحيح النقول وفصيح الأقوال، جمع فيه مؤلفه رحمه الله من الروايات والطرق ما لا يعتريه وهن ولا يتطرق إليه شك ولا طعن، على تواتر محكم، وسند متصل، فهو البقية المغنية في القراءات بما حواه من محرر طرق الروايات.

٢٠ - كتاب طيبة النشر في القراءات العشر:

وهو لابن الجزري.

وهو نظم في القراءات العشر، اقتفى فيه أثر الشاطبي واستخدم مصطلحات الشاطبي ليسهل على كل طالب استحضار قواعد هذا الفن، ونظمها من بحر الرجز، وهي قليلة الألفاظ كثيرة المعاني، جمع فيها طرق القراء ورواياتهم، واعتمد ما في الشاطبية وكتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وزاد عليهما الضعف من القراءات والروايات والطرق وبلغت أبياتها (١٠٠٠) بيت.

وقد شرح هذا النظم أبو القاسم النويري.

٢١ - كتاب لطائف الإشارات لفنون القراءات:

وهو للحافظ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي الإمام الحجة الفقيه المقرئ المسند.

ولد في القاهرة في الثاني عشر من ذي القعدة عام (٨٥١هـ)، ونشأ بها كما ينشأ الفتيان، فحفظ القرآن، وحفظ أيضًا الشاطبية، والطيبة ومتونًا أخرى في فنون الثقافة الإسلامية، ولقي في هذه الفترة شيوخًا كثيرين ممن كانوا يتصدرون في ساحات الجامع الأزهر، وقد بدأ القسطلاني حياته واعظًا إلى جانب إقرائه، ورحل إلى مكة والمدينة وعاش بهما زمنًا تلقى فيه عن شيوخهما، وتجمع المراجع على أن وفاته كانت ليلة الجمعة، ثامن المحرم سنة (٩٣٢هـ) وأنها كانت لعروض فالج له.

وأما عن منهجه في كتابه فيقول: إن رام السالك فيه ما يتعلق بنشر القراءات العشر، أو الأربعة الزائدة عليها، على اختلاف طرقها المستنيرة، فاز بآماله، أو أعاريبها على تنوع وجوهها الوجيهة؛ ظفر بكماله، أو الوقف والابتداء، كان له نعم المرشد في الاهتداء، أو علم مرسوم الخط العثماني، حظي بنيل البغية والأماني أو معرفة آي التنزيل وكلماته وحروفه من حيث العدد، منح بحسن المدد، مع ما حواه من محاسن دقائق أنوار التأويل، واشتمل عليه من لطائف أسرار التنزيل، وقد آن أن أطلق عنان القلم لجريانه في ميدان البيان، وأفتح أبواب هذا الكتاب الموصلة لمطالب كنوز هذا الشأن.

٢٢ - كتاب إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر:

وهو لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، الملّقب بشهاب الدين المشهور بالبنا الدمياطي.

ولد بدمياط ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وجوده، كما برع في علم القراءات ومبادئ العلوم المختلفة على مشايخ دمياط، ولما أراد المزيد من العلم رحل إلى القاهرة، فلازم علماءها، وتلقى عنهم سائر العلوم المختلفة من القراءات والحديث والفقه، والأصول، والتاريخ والسير، وسائر العلوم الشرعية والعربية، حتى وصل ما لم يصل إليه نظراؤه من علماء عصره، ثم رحل بعد ذلك إلى الحجاز فحج، وأقام هناك طلبًا للعلم، ثم رجع إلى دمياط ينشر العلم فيها ويستفيد منه العامة والخاصة، ثم عاد مرة ثانية إلى الحجاز فحج وظل مقيمًا بالمدينة المنورة حتى توفاه الله تعالى لثلاث خلون من المحرم سنة سبع عشرة ومائة وألف ودفن بالبقيع.

وجمع البنا في كتابه هذا علوم القراءات: فكاد أن يكون هذا الكتاب جامعًا لعلوم القراءات كلها في كتاب واحد.

تحدث في أول كتابه على الأمور التالية:

١ - عرَّف القراءات، وذكر أقسامها المختلفة، ثم عرَّف بعلماء القراءات الأربعة عشر، ورواتهم وطرقهم، وسبب نسبة القراءات إلى هؤلاء الأئمة بالذات.

٢ - عقد فصلًا خاصًّا للحديث عن الرسم العثماني وضوابطه، وكل ما يتعلق بقواعد الرسم.

٣ - كما عقد فصلًا مستقلًّا تحدث فيه عن آداب القرآن الكريم، وكيفية تلاوته وما ينبغي لقارئ القرآن والقراءات، وكيفية جمع القراءات، ومسلك السلف الصالح في ذلك.

٤ - ثم أعقب ذلك كله ببيان أصول القراءات، وتوجيهها من حيث العربية، ثم أعقب ذلك بالفرش، وهو ما يخص كل سورة من سور القرآن الكريم على حدة.

٥ - ثم يذكر المؤلف عند البدء بالسورة اسمها وكونها مكية أو مدنية ثم يثني بالفواصل وعدد الآيات والخلاف فيها موجهًا القراءات من حيث اللغة والإعراب.. إلخ.

كما أنه اهتم في كتابه هذا بالتوجيه، وكذا بالتفسير، كما أنه اعتنى عناية بالغة بالأحكام الفقهية.

وهذا آخر ما يسر الله لي: فالله أسألُ أن يكتبَ السداد والرشاد، وأن يُلْهِمَ الإخلاص في القول والعمل، ورَحِمَ الله رجلاً وقَفَ على عيبٍ لي فأَصْلَحَهُ، واسْتَغْفَرَ الله لأخيهِ؛ فإنما أنا بشرٌ أُخْطِئ؛ وقد أُصيب.

وما أحسن ما قاله الإمام مسلم بن الحجَّاج صاحب كتاب «الصحيح» المشهور رحمه الله: «فليس مِنْ ناقلِ خبرٍ وحامل أَثَرٍ من السلف الماضين إلى زماننا وإنْ كان من أحفظِ الناس وأشدّهم توقِّيًا وإتْقانًا لِمَا يحفظ وينقل إلَّا الغلط والسهو ممكنٌ في حفظه ونَقْلِهِ» اهـ[1]

وما أَرْوَع قول الإمام الخَطَّابي رحمه الله في مقدمة كتابه «غريب الحديث»: «وكلُّ مَن عَثر منه على حرفٍ أو معنىً يجب تغييره فنحن نناشده الله في إصلاحه، وأداء حقّ النصيحة فيه، فإنَّ الإنسان ضعيفٌ لا يسلم من الخطأ إلَّا أَنْ يعصمه الله بتوفيقه» اهـ

(١) كتاب «التمييز» للإمام مسلم رحمه الله (ص: ١٧٠).

وقول أبي الطيب الوشاء في كتابه «الموشى»[1]: «وشَرِيْطتنا على قارئ كتابنا الإقْصار عن طلب خطئنا، والصفح عمَّا يقف عليه من إغفالنا، والتجاوز عمَّا ينتهي إليه من إهمالنا، وإِنْ أدَّاه التَّصفح إلى صواب نَشَرَهُ، أو إلى خطأٍ سَتَرَهُ؛ لأنه قد تقدمنا بالإقرار، ولا بدّ للإنسان من زللٍ وعثار، وليس كل الأدب عرفناه، ولا كل علمٍ دريناه، وعلينا في ذلك الاجتهاد، وإلى الله الرشاد، وقلَّ ما نجا مُؤَلِّف لكتابٍ من راصدٍ بمكيدةٍ، أو باحثٍ عن خطيئة» اهـ

والله هو هادي الخلق إلى الحقِّ، وهو أرحم الراحمين.

وصلِّ اللهمَّ وسلِّم وبارِك على عبدك ونبيك محمدٍ ﷺ.

(١) نقلاً عن «المروءة وخوارمها» لمشهور حسن (ص: ٦).

شرح الفاسي على الشاطبية

المسمى باللآلئ الفريدة

في شرح القصيدة

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي

المتوفى ٦٥٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه

يقول العبد الفقير إلى رحمة ربه، المستغفر من وزره وذنبه محمد بن حسن بن محمد المقري، عفا الله عنه وغفر له بمنه، **آمين:**

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ووعد من تلاه وعمل به جزيل الثواب، أحمده حمد مؤمن موقن بيوم الحساب، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة سالمة من الارتياب، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله أرسله بأوضح طرق السداد والصواب، صلى الله عليه وعلى آله ما لمع سراب، وهطل سراب.

أما بعد...

فإن جماعة من القراء المشتغلين بقصيدة الشيخ الإمام أبي القاسم الشاطبي - رحمه الله - سألوني أن أشرحها لهم شرحًا يُعينهم على فهمها، ويوفقهم على علمها، فوقفت على ذلك زمانًا لاختلاف أغراضهم في التكثير والتقليل إذ الجمع بينهما في شرح واحد مستحيل، ثم استخرت الله - تعالى - في جمع شرح وسيط لا أميل فيه إلى الإكثار، ولا أخل فيه بالمقصود؛ لقصد الاختصار، فجمعته على ما رأيت من الترتيب، وآثرت من التخلص والتقريب، وسميته بـ:

اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة

فمن سمت همته إليه، ووقف عزيمته عليه، أوقفه على ما قصد من فهم مقاصدها الشريفة، وأن له ما طلب من معرفة معانيها اللطيفة، وسألت الله - سبحانه وتعالى - أن يجعل ذلك خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعلها ببركة كتابه العزيز من ورثة جنة النعيم،

وأن يَمُنَّ علينا بمغفرته ورحمته إنه هو الغفور الرحيم.

قال الشيخ الإمام العالم الحافظ المقري أبو القاسم ابن فِيُّره الرعيني الشاطبي - رحمه الله وعفا عنه - :

١-بَـدَأْتُ بِبِسْمِ أللهُ فـي الـنَّظْمِ أَوَّلاَ تَـبَارَكَ رَحْمَانًـا رَحِـيمًا وَمَـوْئِلاَ

يقال: بدأت الشيء وابدأته؛ أي: أحدثته وأنشأته، ومنه: ﴿ ٱللَّهُ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ﴾ [الروم: ١١]، و﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾ [العنكبوت: ١٩]، وبدأت بالشيء: قدمته، ومنه: بدأت بـ بسم الله؛ فالباء الأولى للتعدية، والثانية مع مجرورها وما أضيف إليه هو المقدم؛ أي: به محكيًا، ولولا ذلك لم يجمع بينهما؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا على نحو ما ذكرناه، أو زيادة أحدهما؛ كقوله:

ولا للمـا بهـم أبـدًا دواء[1]

وليس هذا منه، وما يقدر من الحذف مع بسم الله على اختلاف البصريين والكوفيين مقدر بين الباءين هاهنا. وإضافة الاسم إلى الله إضافة محضة مقدرة باللام.

وقوله: (**في النظم**): ظرف لـ(**بدأت**)، وهو ظرف مكان على سبيل التوسع؛ كقولهم: فلان ينظر في العلم. و(**النظم**) هنا بمعنى: المنظوم؛ كقولهم: هذا درهم ضرب الأمير، وبرد نسج اليمن، أو هو على أصله. و(**أولا**) منصوب على الظرف، وقد استعمله تامًا، ونحوه:

فـساغ لـي الـشراب وكـنت قـبلا[2]

(١) مجهول القائل، وجاء قبله:

فـلا والله لا يلفـى لمـا بـي

وهو من شواهد سيبويه، والشاهد فيه أن اللام الثانية في قوله: "للما" مؤكدة للام الأولى. انظر: خزانة الأدب للبغدادي (٢/٢٧٠)، ط: دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب.

(٢) صدر بيت من الوافر، وقائله ابن الوردي، وتمامه:

أكـادُ أغـصُّ بالمـاءِ القُـراحِ

والبيت جاء في قصيدة يقول في مطلعها:

=

وهو ظرف زمان لـ(**بدأت**) أيضًا.

(**تبارك**) تفاعل من البركة، وهو لفظ يجمع أنواع الخير؛ قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ [الدخان: ٣] ؛ أي: جامعة لأنواع الخير، وقال: ﴿ ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، وقيل: معناه ثبت ودام، وفيه ضمير يعود على اسم الله - تعالى - ميزه بقوله: (**رحمانًا رحيمًا وموئلاَ**). وخص تمييزه برحمن رحيم دون غيرهما من الصفات؛ لما قصد من تكملة ألفاظ بسم الله الرحمن الرحيم، (**وموئلاَ**)؛ لموافقة القافية، الرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من الرحمة، وكلاهما من أبنية المبالغة، وبناء فَعلَان، أشد مبالغةً من بناء فَعِيل، ولذلك فسر الرحمن بالذي وسعت رحمته كل شيء، ولم يبح لأحد (**التسمي به**)؛ لما فيه من الدلالة على عدم الرحمة، وجمع بينهما؛ لمجرد التوكيد، وقيل: للدلالة على أنه لم يتسمَّ بالرحمن الرحيم أحد غير الله ﷻ؛ لأن الرحمن تسمى به مسيلمة الكذاب، والرحيم صفة مطلقة للمخلوقين. والموئل مَفْعِل من وَأَلَ؛ أي: رجع ولجأ، ومن وَأَلَ منه؛ أي: خلص ونجا، والله - سبحانه - ملجأ العباد ومنجاهم، وفي الحديث: «**لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك**»[1].

=

أَأَقْــتَلُ بَــينَ جِــدِّكَ والمِــزاحِ   بِنَبلِ جفونِكَ المرضى الصحاحِ

عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس أبو حفص زين الدين بن الوردي المعري الكندي. شاعر أديب مؤرخ، ولد في معرة النعمان (بسورية) وولي القضاء بمنبج وتوفي بحلب. وتنسب إليه اللامية التي أولها: (اعتزل ذكر الأغاني والغزل)، ولم تكن في ديوانه، فأضيفت إلى المطبوع منه، وكانت بينه وبين صلاح الدين الصفدي مناقضات شعرية لطيفة وردت في مخطوطة ألحان السواجع. من كتبه: ديوان شعر، فيه بعض نظمه ونثره، وتتمة المختصر، وتاريخ، يعرف بتاريخ ابن الوردي جعله ذيلًا، لتاريخ أبي الفداء وخلاصة له. وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة - نثر فيه ألفية ابن مالك في النحو، والشهاب الثاقب - تصوف. وغيرها الكثير (ت ٧٤٩ هـ). - الموسوعة الشعرية

(١) من قوله ﷺ: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضْطَجِعْ على شِقِّك الأيمنِ، ثم قل: اللهم إني أسلمتُ وجهي إليك، وَفَوَّضْتُ أمري إليك، وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت، فإذا مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فأنت على الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به». أخرجه أحمد (٤/٢٩٠، رقم: =

٢-وَثَنَّـيْتُ صَـلَّى اللهُ رَبِّـي عَلَـى الرِّضَـا مُحَمَّـدٍ الْمُهْـدى إِلَـى الـنَّاسِ مُرْسَـلاَ

ثنى بالصلاة على النبي ﷺ، لأن الله - تعالى - قرن ذكره بذكره في غير موضع، مع ما في الصلاة عليه من الثواب الجزيل، وفي الحديث: «**يا محمد ما يرضيك ألا يصلي عليك أحد من أمتك إلا صليت عليه عشرًا، ولا يسلم عليك إلا سلمت عليه عشرًا**»(١).

(**وثنيت**) يتعدى بالباء، ولا يصح أن يكون التقدير: بـ(**صلى الله ربي**) حذف الباء؛ لأن حذف الجار من مثل ذلك موقوف على السماع فلا يقدم عليه إلا به، والوجه أن يكون التقدير: وثنيت بالصلاة فقلت: صلى الله ربي؛ لأنه حذف المفعول به والقول شائع مستعمل. والصلاة من الله بمعنى: الرحمة، وقيل: الصلاة لفظ يجمع أنواع الدعاء الصالح. و(**صلى الله**) دعاء جاء على صيغة الخبر، ونحوه: رحمك الله وغفر لك.

و(**ربي**) بدل من (**الله**)، و(**على الرضا**) متعلق بـ(**صلى**). والرضا بمعنى الرضوان، والمعنى: على ذي الرضا أو جعله كأنه نفس الرضا مبالغة، ونحوه قولهم: رجل عدل وصوم. وقوله: (**محمدٍ**) بدل من المضاف المحذوف على التأويل الأول، ومن (**الرضا**) على التأويل الثاني. و(**المُهدَى**) صفة لـ(**محمد**) ﷺ، وهو اسم مفعول من هديتُ الشيءَ فأنا مُهديه، والشيءُ مُهدًى، أشار بذلك إلى قوله ﷺ: «**إنما أنا رحمة مهداة للناس**»(٢).

=

١٨٥٨٤)، والبخاري (٩٧/١، رقم: ٢٤٤)، ومسلم (٢٠٨١/٤، رقم: ٢٧١٠)، وأبو داود (٤/ ٣١١، رقم: ٥٠٤٦)، والترمذي (٤٦٨/٥، رقم: ٣٣٩٤)، وقال: حديث حسن، والنسائي في الكبرى (١٩٥/٦، رقم: ١٠٦١٨)، وابن خزيمة (١٠٨/١، رقم: ٢١٦). وأخرجه أيضًا : ابن ماجه (١٢٧٥/٢، رقم: ٣٨٧٦).

(١) أخرجه أحمد (٣٠/٤، رقم: ١٦٤١٠)، والنسائي (٥٠/٣، رقم: ١٢٩٥)، والدارمى (٤٠٨/٢، رقم: ٢٧٧٣)، وابن حبان (١٩٦/٣، رقم: ٩١٥)، والحاكم (٤٥٦/٢، رقم: ٣٥٧٥)، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، والبيهقي في شعب الإيمان (٢١١/٢، رقم: ١٥٦٠)، وأخرجه أيضًا : ابن أبي شيبة (٢٥٢/٢، رقم: ٨٦٩٥).

(٢) أخرجه الحاكم (٩١/١، رقم: ١٠٠) وقال: صحيح على شرطهما. والبيهقي في شعب الإيمان (١٤٤/٢، رقم: ١٤٠٤)، وابن عساكر (٤٠١/٥). وأخرجه أيضًا: القضاعى (١٩٠/٢، رقم: ١١٦١).

و(**مرسلاً**) حال من ضمير (**المهدي**).

٣-وَعِتْـرَتِهِ ثُـمَ الـصَّحَابَةِ ثُـمّ مَـنْ تَلاَهُـمْ عَلَـى ٱلإِحْـسَانِ بِالخَيْـرِ وُبَّـلاَ

عترة النبي ﷺ أهله الأدنون وعشيرته الأقربون، كذلك روي عن مالك ﷺ والصحابة من صحبه، ولو أدنى زمان. وتالوهم على الإحسان تابعوهم عليه.

لما صلى على النبي ﷺ صلى على آله وصحابته والتابعين لهم على الإحسان؛ أي: على طريقة ليعم. و(**وُبَّلا**) جمع وابل، والوابل المطر الغزير، وأصله الصفة، ولذلك جُمع على فُعَّل؛ كشاهد وشُهَّد، و(**بالخير**) متعلق به اعتبارًا بأصله. والمعنى: ثم من تلاهم على الإحسان في حال كونهم أمطارًا وُبَّلا بالخير؛ أي: نازلة به كما تقول: منزلته، وانتصابه على الحال. وفي صاحب الحال وجهان:

أحدهما: فاعل (**تلا**)، وإن كان مفردًا؛ لأن إفراده لعوده على لفظ (**مَنْ**)، والمعنى على الجمع، ونظير ذلك قوله - تعالى - : ﴿ **وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا** ﴾ [النساء: ١٣].

والثاني: مفعول (**تلا**)، وهو الضمير العائد على الصحابة - رضي الله عنهم - .

ويجوز أن يكون حالًا من الفاعل والمفعول كقولك: لقيت زيدًا منحدرين، فيكون ثناءً على الجميع.

٤-وَثَلَّـثْتُ أَنَّ ٱلْحَمْـدَ لِلهِ دائِمًـا وَمَـا لَـيْسَ مَـبْدُوءًا بِـهِ أَجْـذَمُ الْعَـلاَ

يجوز في البيت كسر (**أن**) وفتحها، والكسر على سياق قوله: (**وثنيت صلى الله ربي**)؛ أعني: في حذف المجرور والقول؛ أي: وثلثت بالحمد فقلت: إن الحمد لله، و(**أن**) هذه مؤكدة، وهي تكسر بعد القول.

ويجوز أن تكون بمعنى نعم، وفي بعض الخطب المأثورة: إن الحمد لله نحمده ونستعينه؛ أي: نعم الحمد لله، وإذا كانت بمعنى نعم جاز رفع (**الحمد**) بعدها ونصبه، الرفع على الابتداء، والنصب على المصدر، والرفع أجود؛ لأن فيه عمومًا، وفتح (**إن**) على تقدير الباء؛ أي: بأن الحمد لله. و(**دائمًا**) منصوب على الحال. (**وما ليس مبدوءًا به أجذم العلا**)؛ أي: أقطع العلا؛ أشار بذلك إلى حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ:

«**كل أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأُ فيهِ بحمد الله فهو أقطع**»(١).

فإن قيل: إذا كان الأمر كذلك فلِمَ ثلث به؟ قيل: تثليثه به لا يخرجه عن البداءة؛ لأن الجميع؛ أعني: الحمد وما تقدمه مبدوء به، واتفق وقوعه في البداءة ثالثًا. و(**ما**) موصولة بمعنى الذي و(**ليس مبدوءًا**) صلتها، وفي (**ليس**) ضمير هو اسمها يعود عليها، و(**به**) في موضع رفع بـ(**مبدوءًا**)، وهاؤُهُ عائدة على (**الحمد**)، ولا بدّ من عائد يعود من خبر ليس على اسمه وهو محذوف تقديره: فيه.

٥-وَبَعْـــدُ فَحَــبْلُ اللهِ فِيـــنَا كِـــتَابُهُ فَجَاهِــدْ بِــهِ حِــبْلَ الْعِــدَا مُتَحَــبِّلاَ

(**بعد**) ونقيضه أعني: قبل: ظرفان مبهمان، لا يبين معناهما إلا بما يضافان إليه، وذلك لزمتهما الإضافة لفظًا أو تقديرًا. ويُضافان إلى المفرد؛ لأن إبهامهما يرتفع به، ويُعربان في حال الإضافة إذا لم توجد فيهما علة البناء، ويبنيان إذا قطعا عن الإضافة؛ لتنزلهما منزلة بعض من الكلمة، وبعض الكلمة لا تستحق إعرابًا، ويحركان تنبيهًا على تمكينهما في الأصل، وأن بناءهما عارض لالتقاء الساكنين كما حرك يا حكم في النداء لذلك، ويخصان بالضم؛ لأنهما في حال الإعراب يحركان بالفتح، والكسر دونه، فضما في حال البناء؛ لتكمل لهما الحركات أو لتخالف حركة بنائهما حركتي إعرابهما، وقيل: لأنهما لما اقتضيا المضاف إليه وحذف عنهما عُوِّضا عنه أقوى الحركات، وقيل: لأنهما صارا غايتين بعد أن كانا وسطين فأعطيا غاية الحركات في الثقل. وتقدير المضاف إليه المحذوف في البيت: وبعد هذه البداءة.

وقوله: (**فحبل الله فينا كتابه**) إشارة إلى ما رواه علي ﷺ عن النبي ﷺ في حديث طويل يذكر فيه فضل القرآن(٢): «**هُوَ حَبْلُ اللهُ المَتِين**»، وقد جاء في تفسير قوله

---

(١) أخرجه ابن حبان (١/١٧٣، رقم: ١). وأخرجه أيضًا ابن ماجه (١/٦١٠، رقم: ١٨٩٤)، والبيهقي (٣/٢٠٨، رقم: ٥٥٥٩)، والدارقطني (١/٢٢٩).

(٢) ومن ألفاظه ما أخرجه الترمذي عن الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور: قال: «مررتُ في المسجد، فإذا الناسُ يخوضون في الأحاديث، فدخلتُ على عليّ فأخبرتُهُ، فقال: أَوَقَد فَعَلوها ؟ قلتُ: نعم، قال : أما إِني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: ألا إِنَّها ستكون فتنة، قلتُ: فما المخرَجُ منها يا رسول الله ؟ قال : كتابُ الله، فيه نَبأُ ما قَبلَكم، وخبرُ ما بعدَكم، وحُكم ما بينَكم، هو الفَصْل ليس بالهزل، مَن تَركه من جبَّار قَصَمَه الله، ومَن ابْتَغَى الهُدَى في غيره أضلّه الله، وهو =

- تعالى - : ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٣] أنه القرآن، وقيل: معناه بعهد الله.

والحبل في اللغة: السبب، وتستعيره العرب في العهد والصلة والمودة، وتستعير انقطاعه في عكس ذلك. ووجه استعارته لهذه الأشياء اجتماعه معها في التوصل إلى المراد، وهو وجه استعارته للقرآن؛ ألا ترى أنه وصلة إلى معرفة توحيد الله - تعالى - وشرائعه وغير ذلك من علومه التي لا تحصى، ووصلة إلى رضاه وثوابه وإلى النجاة من سخطه وعقابه.

وارتفاع الحبل في البيت بالابتداء، خبره (**كتابه**)، و(**فينا**) تبيين، ولا يصح أن يكون (**فينا كتابه**) جملة في موضع الخبر؛ لخلوه عن العائد إلى المبتدأ.

وقوله: (**فجاهد به**)؛ أي: القرآن؛ أي: بحججه وأدلته، أشار به إلى قوله - تعالى - : ﴿ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا ﴾ [الفرقان: ٥٢]، و(**به**) متعلق بـ(**جاهد**)، والحبل بكسر الحاء: الداهية ويجمع على حبول، (**العدا**) اسم للجمع وليس بجمع، والمشهور فيه الكسر، وحكى ثعلب ضمه، وإذا قيل: عداة فالضم لا غير، كقاضي وقضاة، و(**متحبلا**) منصوب على الحال من فاعل (**جاهد**)، وهو اسم فاعل من تحبل الصيد إذا أخذه بالحبالة، وهي الشبكة، ويجمع على حبائل، ويقال، احتبله أيضًا. يقول: جاهد بحججه وأدلته أعداء الدين من الكفرة والمبتدعين في حال نصبك لهم الحبائل؛ لتهلكهم بما تورده عليهم من ذلك أو لتصيدهم إلى الحق، والمراد بالحبائل أدلة القرآن اللائحة وحججه الواضحة.

ثم قال:

=

حَبْلُ الله المتين، وهو الذِّكْرُ الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تَزِيغُ به الأهواء، ولا تَلْتَبِسُ به الألْسِنَةُ، ولا يَشْبَعُ منه العلماءُ، ولا يَخْلَقُ عن كثرة الرَّدّ، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تَنْتَهِ الجنُّ إذْ سمعتْه حتى قالوا : ﴿ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ﴾ [الجن: ٢]، مَن قال به صَدَقَ، ومَن عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَن حكمَ به عَدَل، ومَن دَعَا إليه هُدِيَ إلى صِراط مستقيم، خُذْهَا إليكَ يا أعورُ ».أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٥/٦، رقم: ٣٠٠٠٧)، والترمذي (١٧٢/٥، رقم: ٢٩٠٦)، وقال : لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

٦-وَأَخْلِقْ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً جَدِيدًا مُوَالِيهِ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلاَ

أي: أفعل به، أحد لفظي التعجب؛ تقول: أحسن بزيدٍ إذا تعجبت من حسنه، وقيل: إذا تعجبت منه ودعوت غيرك إلى التعجب، وكان الأصل أحسن زيد؛ أي: صار ذا حسن كأغدا البعير إلا أنه خرج عن لفظ الأمر ما معناه الخبر، والباء مثلها في (**كفى بالله**)، والمجرور على هذا التأويل هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل؛ لذلك، وجاء عن الكوفيين أن الجار والمجرور في موضع نصب وأن الفاعل مضمر، وتقدير الكلام عندهم: ما أفعله، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فأجـــدر مـــثل ذلـــك أن يكـــونا[1]

وحكي عن الزجاج أنه أمر حقيقة، وأن المعنى في أحسن بزيدٍ: أحسن يا حسن بزيدٍ؛ أي: دم به. والجار والمجرور - على قوله - في موضع نصب أيضًا، وإذا ثبت ذلك فمبني المعنى، والإعراب في (**أخلق به**) على ما ذكروا و(**أخلق به**) من قولهم: هو خليق بكذا؛ أي: حقيق به، ومثله: جدير وقمين وقمن وحري لما قال: (**فجاهد به حبل العدا متحبلا**)، أردفه بقوله: (**وأخلق به**)؛ أي: وأخلق به أن يجعل عدة في مجاهدة العدا، وهذا كما تقول: اجعل زيدا لمهماتك وما أولاه؛ أي: وما أحقه.

ثم قال: (**إذ ليس يخلق جدة**) أشار به إلى قوله ﷺ في الحديث: «**هو الذي لا تبلى جدته**»[2]، و(**إذ**) ظرف لما مضى من الزمان ويجري مجرى التعليل في بعض المواضع من غير أن يخرج عن الظرفية، وهذا منها، وإنما جرى مجرى التعليل لاستواء مرادهما في نحو قولك: ضربته لإساءته، وضربته إذ أساء؛ لأنك إذا ضربته في وقت إساءته فإنما ضربته فيه لوجود إساءته فيه، وأخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كـ(**أن**) المصدرية، والأول هو الوجه. وحيث يشارك (**إذ**) في المعنى المذكور من بين سائر الظروف، والعامل فيه هما (**أخلق**) أو الفعل المذكور في التقدير. ويُخلِق: بضم الياء وكسر اللام مضارع: أخلق، وبفتح الياء وضم اللام مضارع: خلق، وهما لغتان بمعنى؛

---

(١) لم أستدل عليه.

(٢) أخرجه الترمذي (١٧٢/٥، رقم: ٢٩٠٦). قال الشيخ الألباني: ضعيف جدًا. انظر: حديث رقم: (٢٠٨١) في ضعيف الجامع.

يقال: أَخلَقَ الثوبُ وخَلُق إذا بلي. و(**جدة**) منصوب على التمييز.

و(**جديدًا**) فعيل من الجد، بمعنى: العظمة، ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَـٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ [الجن: ٣]، ويقال: جد فلان في عيون الناس وفي صدورهم؛ أي: عظم، وانتصابه على الحال من فاعل يخلق.

وقوله: (**مواليه على الجد**) جملة مستأنفة، والموالي ضد المعادي، والجد ضد الهزل، وفي الحديث: «**هو الجد ليس بالهزل**»[1]. و(**مقبلا**) حال من الضمير المستكن في المجرور؛ يعني: أن مواليه على الجد في حال إقباله عليه بالتدبر والعمل.

٧-وَقَارِئُـــهُ الْمَرْضِـــيُّ قَـــرَّ مِـــثَالُهُ   كَالاتْـــرُجّ حَالَـــيْهِ مُـــرِيحًا وَمُـــوكَلاَ

أشار بهذا البيت إلى قوله ﷺ: «**مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة طعمها طيب وريحها طيب**»[2].

وارتفاع (**وقارئُهُ**) بالابتداء و(**المرضي**) صفته، و(**قر مثاله**) خبره، والمراد بالمرضي المؤمن، وأصله مَرْضُوي، و(**قر**) بمعنى: استقر، و(**الأترج**) والأترنج لغتان، (**حاليه**) بدل اشتماله من (**الأترج**)، و(**مريحًا ومُوكِلا**) منصوبان على الحال منه، وهما من أراج الطيب وغيره إذا طِعم وشبهه بالأترج الموجود من الوصفان المذكوران ليتضح معنى الحديث.

٨-هُـــوَ الْمُرْتَـــضَى أَمًّـــا إِذَا كَـــانَ أَمـــةً   وَيَمَّمَـــــهُ ظِـــــلُّ الـــــرَّزَانَةِ قَـــــنْقَلاَ

---

(١) انظر: التخريج السابق.

(٢) وتمام الحديث: « ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة لا ريح لها وطعمها مر». أخرجه أحمد (٤٠٣/٤، رقم: ١٩٦٣٠)، والبخاري (٢٠٧٠/٥، رقم: ٥١١١)، ومسلم (٥٤٩/١، رقم: ٧٩٧)، وأبو داود (٢٥٩/٤، رقم: ٤٨٣٠)، والترمذي (١٥٠/٥، رقم: ٢٨٦٥)، وقال: حسن صحيح. والنسائي (١٢٤/٨، رقم: ٥٠٣٨)، وابن ماجه (٧٧/١، رقم: ٢١٤)، وابن حبان (٧٧١). وأخرجه أيضًا : البزار (١٤/٨، رقم: ٢٩٨٤)، والطيالسي (ص ٦٧، رقم: ٤٩٤)، وعبد بن حميد (ص ١٩٨، رقم: ٥٦٥)، وأبو يعلى (٢٠٧/١٣، رقم: ٧٢٣٧)، والدارمي (٥٣٥/٢، رقم: ٣٣٦٣)، والروياني (٢٩٧/١، رقم: ٤٣٨).

(**الأم**) مصدر أَمَّ إذا قصد، والأُمَّةُ لفظ مشترك، والمراد به هاهنا الإمام، سمي بذلك لأنه يُؤَمُّ؛ أي يُقْصَدُ، ومنه قوله: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ [النحل: ١٤٠]. (**يممه**) قصده، و(**الرزانة**) السكينة والوقار، والظل هاهنا مستعار لها، والقنقل: الكثيب من الرمل، وبه سمي تاج كسرى؛ لعظمه، والمراد به هاهنا التاج، و(**أما**) منصوب على التمييز؛ أي: هو المرتضى قصده.

و(**قَنْقَلا**) منصوب على الحال، وهو واقع موقع متوجًا؛ يقول: هو الذي يرتضي قصده إذا كان إمامًا عالمًا به، وإذا قصد ظلُّ السكينة متوجًا، وجعل السكينة هي التي تقصده؛ إجلالًا له، ومن كلامهم: جلس فلان وعليه تاج السكينة والوقار، يشير إلى أن قارئ القرآن ينبغي ألا يقتصر على حروفه فإنه لا يعد قدوة بذلك، وأن يكون ذا سكينة ووقار فإنه حامل راية الإسلام.

٩-هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيّ حَوَارِيًا لَهُ بِتَحَرِّيهِ إِلَى أَنْ تَنَبَّلاَ

جعله حرّاً؛ لأنه لم تسترقه الدنيا ولم يتعبده الهوى؛ لأنه فهم من كتاب الله - تعالى - ما أكسبه ذلك، و(**الحري**): الحقيق، و(**الحواري**): الناصر المخلص في نصرته، وخفف الياء، وتخفيفها جائز، وقد قرئ[1]: (إِيَاكَ) بتخفيف الياء استثقالًا للتضعيف في حرف العلة، ومنه: حتى إذا لم أجد غير الشر.

و(**التحري**): القصد. و(**تنبلا**) عاث مستعار من تنبل البعير، أو إلى أن تنتقى الأنبل، ومعناه أنه فتح له باب الفهم جزاءً لسعيه، فلم تزِلَّ قدمه ولم تستخفه الشبه، واسم كان مضمر فيها، و(**الحري**) خبرها، و(**حواريًا**) حال من ضمير (**الحري**)، و(**له**) متعلق به، و(**بتحريه**) متعلق بـ(**الحري**)، وهو في التقدير متصل به؛ أي: إن كان الحري يقصد في حال إخلاص نصره، والهاء في (**تحريه**) عائدة على القارئ أو على القرآن؛ فعلى الأول هي فاعله في المعنى والمفعول محذوف، وعلى الثاني بالعكس.

و(**إلى أن تَنَبَّلاَ**) متعلق بـ(**الحري**) أو بـ(**الحواري**)؛ يقول: هو الحرُّ إن كان الحقيق

---

(١) القراءة لعمرو بن فائد الإسواري، وأُبيّ. انظر: البحر المحيط (٢٣/١)، المحتسب (٤٠/١)، مختصر ابن خالويه (ص: ١).

بأن يقصد القرآن؛ أي: بأن يجعله مقصده، ويَصْرِف همته إليه فيشتغل بحفظه وعلومه والعمل به فتنتج له من ذلك الحرية لا محالة. وإنما يكون حقيقًا بقصد القرآن في حال إخلاص قصده له، والذب عنه بأن يُؤَهَّل لذلك ويُوَفَّق له.

١٠-وَإِنَّ كِـــتَابَ اللهِ أَوْثَـــقُ شَـــافِعٍ وَأَغْنَـــى غَـــنَاءً وَاهِـــبًا مُتَفَـــضِّلاَ

في الحديث: «**من شفع له القرآن يوم القيامة نجا**»[1]، وفيه: «**هو شافع مشفع**» والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وإذا كان الشفيع بهذه المثابة فهو أوثق شافع؛ أي: أقواه، ومنه: حبل وثيق؛ أي: قوي، والمعنى في إضافة أَفْعَل التفضيل إلى الواحد إثبات الفضل المذكور في معنى أَفْعَل المذكور على الجنس المذكور إذا فضلوا واحدًا واحدًا، والغَنَاءُ بالفتح والمد: الكفاية، و(**أغنى**) المضاف إليه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من أغنى بمعنى كفى، كأنه قال: وأكفى كفاية، وبناء أَفْعَل التفضيل من الرباعي قليل، وقد جاء في نحو: هو أعطاهم للمال، وأولاهم للمعروف، والشائع بناؤه من الثلاثي.

والثاني: أن يكون من غَنَى بالمكان إذا قام به، كأنه قال: وأبقى كفاية.

والثالث: أن يكون من غَنِيَ إذا كثر ماله، كأنه قال: وأثر كفاية على سبيل المجاز. ولك أن تقدر في الأوجه الثلاثة حذف (**ذي**) قبل (**غناء**) فيئول المعنى إلى مغن وهو أوجه، كأنه قال: وأكفى مغن، أو أبقى مغن، أو أثرى مغن، وأَفْعَل على الوجهين الأخيرين من الثلاثي، والمعنى على تقديرهما حسن؛ لأن الكافي إذا بقي ودام دامت كفايته واستمرت من غير انقطاع، وإذا أثرى اتَّسع جوده وعطاؤه، و(**واهبًا متفضلاً**) حالان في ضمير (**أغنى**)، والله أعلم.

١١-وَخَيْـــرُ جَلِـــيسٍ لاَ يُمَـــلُّ حَدِيـــثُهُ وَتَـــرْدَادُهُ يَـــزْدَادُ فِـــيهِ تَجَمُّـــلا

في الحديث: «**مثل صاحب القرآن، مثل جراب مملوء مسكًا يفوح به كل**

---

(١) والحديث بتمامه: «إن هذا القرآن شافع مشفع، وماحل مصدق، من شفع له القرآن يوم القيامة نجا، ومن محل به القرآن يوم القيامة كبه الله في النار على وجهه». كنز العمال (١/٥٥٢)، برقم: (٢٤٧٤).

مكان»[١]، فأي جليس أفضل منه. وإذا كان خير جليس فينبغي أن يجالس بما يليق به من استعمال الأدب، وترك الإعراض عنه، والتفهم لحديثه، والجليس بمعنى المجالس؛ كالخليط بمعنى المخالط.

و(**التَّردَادُ**) مصدر على التَّفْعَال بفتح التاء، و(**يزداد**) يفتعل أُبدِلَتْ تاؤه دالًا، والضمير فيه عائد على (**كتاب الله**)؛ لأنه كلما ردد ازداد حسنًا وجمالًا، ويجوز أن يعود على القارئ؛ لأنه يزداد بترداده من الثواب الجزيل، وفوائد العلم الجليل ما يتجمل به الدنيا والآخرة. و(**تجملا**) مفعول به، وهو في الأصل مصدر تجمل، مطاوع جمل.

١٢-وَحَـيْثُ الْفَتـى يَـرْتَاعُ فـِي ظُلُمَاتِـهِ مِــنَ الْقَبــرِ يَلْقَــاهُ سَــنًا مُــتَهَلِّلا

(**حيث**) من ظروف المكان، وقال الأخفش[٢] - رحمه الله - : يكون زمانًا، أيضًا؛ كقول طرفة:

لِلفَتـــى عَقـــلٌ يَعـــيشُ بِـــهِ حَـــيثُ تَهـــدي ســـاقَهُ قَدَمُـــه[٣]

وهذا غير لازم إذ يمكن أن يكون المعنى في كل مكان، وهي مبهمة يبينها ما بعدها، ولا تكاد العرب توقع بعدها المفرد بل تبنيها بالجملة، وقد جاء بعدها المفرد

---

(١) ومن ألفاظه التي عثرت عليها، قال رسول الله ﷺ: «من تعلم القرآن ثم قام به فهو كمثل جراب محشو مسكًا يفوح من ريحه كل مكان، ومن تعلم القرآن ورقد به وهو في جوفه كمثل جراب وكي على مسك». انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص:٣٦٢)، رقم (٨٥٦).

(٢) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتبا منها: تفسير معاني القرآن، وشرح أبيات المعاني، والاشتقاق، ومعاني الشعر، وكتاب الملوك، والقوافي، وزاد في العروض بحر (المتدارك)، وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر (ت ٢١٥هـ). انظر: الأعلام (١٠١/٣).

(٣) هو من المديد، من قصيدة جاء في مطلعها:

أَشَـــجاكَ الـــرَبعُ أَم قِدَمُـــه أَم رَمـــادٌ دارِسٌ حُمَمُـــه

طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو، البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان هجاءًا غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، ولد في بادية البحرين وتنقل في بقاع نجد، اتصل بالملك عمرو بن هند فجعله في ندمائه، ثم أرسله بكتاب إلى المكعبر عامله على البحرين وعُمان يأمره فيه بقتله، لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها، فقتله المكعبر شابًا (ت ٦٠ ق. هـ). - الموسوعة الشعرية

في الشعر، والعامل فيها (**يلقاه**). وألف الفتى منقلبة عن الياء بدليل قولهم: فتيان، وهو في موضع رفع بالابتداء، وخبره الجملة التي بعده، والجميع في موضع خفض بإضافة (**حيث**) إليه.

و(**يرتاع**) يَفْتَعِل من الروع وهو الفزع. ويقال: رعته فارتاع؛ أي: أفزعته ففزع، و(**في ظلماته**) ظرف لـ(**يرتاع**)، والهاء عائدة على الفتى، وأضاف الظلمات إليه؛ لأنها ظلمات أعماله أو لأنه فيها. و(**من القبر**) في موضع الحال؛ أي: صادرة من القبر، و(**من**) لابتداء الغاية، وللقبر ظلمات لا ينورها إلا صالح الأعمال.

وفي الحديث: «**إنّ هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمةً، وإن الله لينورها لهم؛ لصلاتي عليهم**»[1]، وفي (**يلقاه**) ضمير مرفوع يعود على كتاب الله، و(**السنا**) بالقصر: الضوء، ومنه: ﴿ سَنَا بَرْقِهِۦ ﴾ [النور: ٤٣]، ويكتب بالألف؛ لقولهم: سنوان، فأما البيت المعروف فحكى أبو زيد في تثنيته الواو والياء فيكتب بالألف والياء و(**السنا**) بالمد: الرفعة، وانتصاب (**سنًا**) على الحال من فاعل(**يلقاه**)، وهي حال موطئة؛ كقوله -تعالى-: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزمر: ٢٨]، أو غير موطئة على تقدير وقوعها موقع المشتق.

و(**متهللا**) على الوجه الأول صفة، وعلى الثاني حال ثانية، ومعناه على الوجه الأول مستنيرًا، وعلى الوجه الثاني باشًا؛ يقال: تهلل وجهه إذا استنار وظهر من أثر السرور والبشاشة.

١٣- هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً   وَمِنْ أَجْلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يجتُلا

(**هنا**) ظرف مكان، والكاف الداخلة عليه حرف مجرد للخطاب، واللام دال على بعد المشار إليه، حُرِّكَ لالتقاء الساكنين، وكُسِرَ على الأصل في اجتماعهما، ويستعار للزمان أيضًا، وقد ذكر ذلك في قوله - تعالى - : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾ [آل

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٠/٣، رقم: ١٢٥٣٩)، قال الهيثمي (٣٦/٣): رجاله رجال الصحيح. وأخرجه أيضًا: الدارقطني (٧٧/٢)، والضياء (١١٧/٥، رقم: ١٧٤٣). وحديث أبي هريرة: أخرجه مسلم (٦٥٩/٢، رقم: ٩٥٦). وأخرجه أيضًا : الطيالسي (ص ٣٢١، رقم: ٢٤٤٦)، وأبو يعلى (١١/ ٣١٤، رقم: ٦٤٢٩)، والبيهقي (٤٧/٤، رقم: ٦٨٠٤).

عمران: ٣٨]، ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾ [يونس: ٣٠]، ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ﴾ [الكهف: ٤٤] وهو على ذلك هاهنا أشار به إلى زمن لقي القرآن القارئ في القبر، والعامل فيه (**يهنيه**)، ومعنى (**يهنيه**): يطيب له؛ يقال له: هناه العيش إذا لذ له وطاب، وأصله الهمز لكن خففه بإبداله ياء ساكنة على غير قياس، أو أبدله ياءً مضمومة - على رأي الأخفش - ثم حذف الضمة، وفيه ضمير مرفوع يعود على القبر، وميَّزه بقوله: (**مقيلا وروضة**)، وأشار بالمقيل والروضة إلى طيبه؛ لأن المقيل مكان القائلة، ولا يكون إلا طيبًا ذا فيء وراحة، وربما كان فيه ماء وشجر. والروضة محل الراحة أيضًا.

وقد جاء: «**القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار**»[1]، وهو للقارئ روضة إن شاء الله - تعالى - . و(**من أجله**) متعلق بـ(**يجتلي**)، و(**في ذروة**) ظرف له أيضًا وذروة كل شيء أعلاه، وتُكسر ذالهُ وتُضم، وجمعها ذرًا، والحال في ذروة العز ممتنع من كل آفة، و(**يجتلى**) ينظر إليه بارزًا، من قولك: اجتُليت العروس إذا نظرت إليها بارزةً في زينتها.

١٤-يُنَاشِدُ فِي إِرْضَائِهِ لِحَبِيبِهِ وَأَجْدِرْ بِهِ سُؤْلًا إِلَيْهِ مُوَصَّلاَ

في الحديث: «**إن القرآن يقول: يارب رضني لحبيبي**»[2]؛ أي: اجعلني له مرضيًا، كما تقول: حببني لفلان؛ أي: اجعلني له محبوبًا، وحقيقته: اجعل صحبتي له مرضية؛ أي: أعطه من النعيم المقيم لأجلها ما لا يزال كلما تقلب فيه مسرورًا بصحبتي راضيًا لها، وهذه حال من أكرم لأجل صحبة صاحبه، كما أن حال من أهين لأجلها السخطُ لها، والتندم عليها أبدًا.

---

(١) أخرجه الترمذي (٤/٦٣٩، رقم: ٢٤٦٠).

(٢) وليس المقصود الحديث بلفظه، وإنما المقصود فيه ما جاء في نحوه من الحديث النبوية: «يجيء القرآن يوم القيامة، فيقول: يا رب حلّه، فيلبس تاج الكرامة، ثم يقول: يا رب زده، فيلبس حلّة الكرامة، ثم يقول: يا رب ارض عنه، فيرضى عنه، فيقال: اقرأ وارق ويزاد بكل آية حسنة». أخرجه الترمذي (٥/١٧٨، رقم: ٢٩١٥)، وقال: حسن صحيح. والحاكم (١/٧٣٨، رقم: ٢٠٢٩)، وقال: صحيح الإسناد. والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٤٧، رقم: ١٩٩٧).

وقد أخبر الله - تعالى - عن حال الظالم وندامته على صحبة من أراده فقال: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ ﴾ [الفرقان: ٢٧] إلى آخر الثلاث، والإرضاء في البيت واقع موقع مصدر: رضي، هاؤُه عائدة على القرآن، ولولا مراعاة لفظ الحديث المذكور لساغ أن يعود على الله ﷻ؛ لأن **(يناشد)** دال على المناشد، والمراد به **الله** - سبحانه - ؛ أي: يسأل **الله** ﷻ مُلِحًّا في أن يرضي قارئه بما يعطيه، لكن مراعاة لفظ الحديث أولى؛ لأنه مقصود للناظم. والمراد بحبيب القرآن قارئه، و**(أجدر به)** كقوله: **(أخلق به)**، وقد مر الكلام فيه، والهاء المجرورة بالباء عائدة على الرضا بدليل تمييزها بسؤال. و**(موصلا)** نعت السؤال، **(إليه)** متعلق بـ**(موصلا)**، وهاؤه تعود على القرآن، والمعنى وأجدر بالإرضاء سؤلًا موصلًا إلى القرآن بالكون والوقوع.

١٥-فَـيَا أَيُّهَـا الْقَـارِى بِـهِ مُتَمَـسِّكًا مُجِـلًّا لَـهُ فِـي كُـلِّ حَـالٍ مُـبَجِّلا

نادى قارئ القرآن المتصف بالصفات المذكورة في هذا البيت فبشره بما ذكر في البيت الذي بعده، وفعل في همزة القارئ ما مر في همزة **(يهنيه)**، وزاد الباء في به على حد زيادتها في قوله:

سُـودُ المحَاجِـرِ مَـا يَقْـرَأْنَ بالـسُّور[١]

وقوله:

نَـضْرِبُ بِالـسَّيفِ وَنَـرْجُو بِالفَـرَجِ[٢]

---

(١) هو من البسيط، وقائله الراعي، من قصيدة يقول في مطلعها:

يـا أهـلِ مـا بـالُ هـذا الليلِ في صـفرٍ يـزدادُ طـولاً ومـا يـزدادُ مـن قـصرِ

عُبَيد بن حُصين بن معاوية بن جندل، النميري، أبو جندل، من فحول الشعراء المحدثين، كان من جلّة قومه، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل وكان بنو نمير أهل بيتٍ وسؤددٍ، وقيل: كان راعَي إبلٍ من أهل بادية البصرة، عاصر جريرًا والفرزدق وكان يفضّل الفرزدق فهجاه جرير هجاءً مُرًّا وهو من أصحاب الملحمات، وسماه بعض الرواة حصين بن معاوية (ت ٩٠ هـ). - الموسوعة الشعرية

(٢) هو من الرجز، مجهول القائل، وجاء قبله:

نحــن بنــي جعــدة أصــحاب الفلــج

- الموسوعة الشعرية.

ولا يتعلق على هذا الوجه بشيء. ويجوز أن تكون غير زائدة على معنىٍ مغتبطًا به أو عليك به، فتتعلق بالمقدر قبلها، أو على إرادة التخيير؛ أي: متمسكًا به، فتتعلق بـ(**متمسك**)، والتمسك بالقرآن العمل بمضمونه، وإجلاله تعظيمه وتبجيله توقيره، فمن إجلاله وتوقيره ترك الجدال والمراء فيه، ففي الحديث: «**إياكم والاختلاف، فإنما هلك من كان قبلكم بالاختلاف**»[1]. ومن إجلاله وتوقيره إجلال حملته وتوقيرهم، ومن إجلاله وتوقيره حسن الاستماع له والإنصات لتلاوته، ومن إجلاله وتوقيره احتساب حامله كل ما يشين من الأفعال المستقبحة؛ فقد روي عن الفُضيل - رحمه الله - أنه قال: حامل القرآن حامل راية الإسلام، لا ينبغي أن يلغو مع من يلغو، ولا أن يسهو مع من يسهو، ولا أن يلهو مع من يلهو.

والأسماء المنصوبة في البيت أحوال، والله أعلم.

١٦-هَنِيــئًا مَــرِيئًا وَالِــدَاكَ عَلَــيْهِما مَلاَبِــسُ أَنْــوَارٍ مِــنَ الــتَّاجِ وَالحُــلا

في الحديث: «**من قرأ القرآن وعمل بما فيه ألبس والداه تاجًا يوم القيامة ضوؤه أحسن من ضوء الشمس في بيوت الدنيا**»[2]. فقوله: (**وعمل بما فيه**) هو المنظوم معناه في البيت الذي قبل هذا، و(**الهنا**): الذي لا آفة فيه، و(**المريء**): المأمون الغائلة، وهما صفتان مأخوذتان من هنا ومرا، وهنا ثلاثي، ومرا مثله: إذا تبعه فإن أفرد قيل: أمرا. والمريء: العضو الذي يسير عليه الطعام بالحلق، والفعل المذكور مأخوذ منه.

وانتصاب (**هنيئًا مريئًا**) على حد انتصاب قولهم: عائذًا بك، وأقائمًا وقد قعد الناس، وأقاعدًا وقد سار الركب؛ لأن الجميع من قبل الصفة الواقعة موقع المصدر القائم مقام الفعل، كأنه قال: هَنَاكَ وَمَرَاكَ أيها القارئ الإكرام، ونحوه قوله - تعالى - : ﴿ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [المرسلات: ٤٣]؛ أي: هناكم الأكل والشرب، أو هناكم ما كنتم تعملون على زيادة الباء، ومثله:

---

(١) أخرجه أحمد (١/٤١٩، رقم: ٣٩٨١)، و(١/٤٢١، برقم: ٣٩٩٣).

(٢) أخرجه أبو داود برقم (١٤٥٣)، وقال الشيخ الألباني: ضعيف. انظر: ضعيف الجامع الصغير برقم (٥٧٦٢)، والمشكاة برقم (٢١٣٩).

هَنيــــئاً مَــــريئاً غَيــــرَ داءٍ مُخامِــــرٍ   لِعَــزَّةَ مِــن أَعراضِــنا مــا اِســتَحَلَّتِ[(١)]

أي: هَنا عزة المستحل من أعرضنا، وذهب بعضهم إلى أن (**هنيئًا مريئًا**) حالان من مفهوم الفعل الناصب لهما قائمان مقامه، كأنه قال: هَنَّاكَ الله بالإكرام، ويجوز في البيت أن يكونا حالين من فاعل محذوف، كأنه قال: ثبت لك الإكرام هنيئًا مريئًا، وصفتين لمصدر محذوف، كأنه قال: عش عيشًا هنيئًا مريئًا، وتثنية (**الوالدين**) على تغليب المذكور منهما، وارتفاعه بالابتداء، والخبر: (**عليهما ملابس**)، ولك أن ترفع (**ملابس**) بالخبر ؛لأنه قد اعتمد بالابتداء والملابس جمع ملبس اسم للبس بمعنى ملبوس، وإضافتها إلى الأنوار لملابستها إياها.

و(**من التاج**) في موضع الصفة لـ(**ملابس**)، و(**من**) لبيان الجنس، و(**الحلى**) جمع حلية، ويقال: حليته وحلي، ولحية ولحى في أسماء قليلة خرجت عن القياس الذي هو كسر أوائلها في الجمع كما في الإفراد، وليس في الحديث ذكر الحلي.

---

(١) هو من الطويل، وروي عن جرير وكثير عزة بلفظه، جاء للأول منهما ضمن بيتين جاء في الأخير منهما:

أَســيئي بِــنا أَو أَحــسِني لا مَلــومَةً   لَدَيــــنا وَلا مَقلِــــيَّةً إِن تَقَلَّــــتِ

وجاء للثاني ضمن قصيدة يقول في مطلعها:

خَليلَــيَّ هَــذا رُبــعُ عَــزَّةَ فَــاِعقِلا   قلوصَــيكُما ثُــمَّ اِبكِــيا حَــيثُ حَلَّــتِ

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، أبو حزرة، من تميم، أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، كان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعرًا (ت ١١٠ هـ).

كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن مليح من خزاعة وأمه جمعة بنت الأشيم الخزاعية، شاعر متيم مشهور، من أهل المدينة، أكثر إقامته بمصر ولد في آخر خلافة يزيد بن عبد الملك، وتوفي والده وهو صغير السن وكان منذ صغره سليط اللسان وكفله عمه بعد موت أبيه وكلفه رعي قطيع له من الإبل حتى يحميه من طيشه وملازمته سفهاء المدينة، واشتهر بحبه لعزة فعُرِف بها وعُرِفت به وهي: عزة بنت حُميل بن حفص من بني حاجب بن غفار كنانية النسب كناها كثير في شعره بأم عمرو ويسميها تارة الضميريّة وابنة الضمري نسبة إلى بني ضمرة. وسافر إلى مصر حيث دار عزة بعد زواجها وفيها صديقه عبد العزيز بن مروان الذي وجد عنده المكانة ويسر العيش، وتوفي في الحجاز هو وعكرمة مولى ابن عباس في نفس اليوم فقيل: مات اليوم أفقه الناس وأشعر الناس (ت١٠٥ هـ). - الموسوعة الشعرية

والمعنى يقتضيه لأنه المتوَّج يكون في أكمل زينة.

١٧-فَمـا ظَـنُّكُمْ بالـنَّجْلِ عِـنْدَ جَـزَائِهِ أُولـئِكَ أَهْــلُ اللهِ والـصَّفَوَةُ المَــلاَ

(**النجل**) الولد، مأخوذ من نجلت الشيء؛ أي: أخرجته، ومنه:

أَنجَــبَ أَيّــامُ والِدَيــهِ بِــهِ إِذ نَجَــلا فَــنِعمَ مــا نَجَــلا[1]

تمم بنصف هذا البيت معنى آخر الحديث المذكور في البيت الذي قبله؛ لأن آخره: فما ظنكم بالذي عمل به، وفي حديث آخر: «**إن لله أهلين من خلقه**، قيل: ومن هم يا رسول الله؟ قال: **أهل القرآن هم أهل الله وخاصته، فما ظنكم بأهل الله وخاصته**»[2].

و(**ما**) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، والخبر: (**ظنكم**)، والاستفهام هنا في معنى الأمر؛ أي: ظنوا ما شئتم من الجزاء لهذا الولد الذي يكرم والداه من أجله، ونحوه: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١]؛ أي: انتهوا، والظن: مصدر ظننت، وهو مضاف إلى الفاعل، فظننت يتعدى إلى مفعولين لا يحذف أحدهما دون الآخر، فإن حذفا معًا جاز، ومنه: ﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ١٢] وظننت ذاك؛ لأن ذاك إشارة إلى المصدر.

وتقول: ظننت به إذا جعلته موضع ظنك كما تقول: ظننت في الدار. و(**ما ظنكم بالنجل**) من هذا القبيل. و(**عند جزائه**) في موضع الحال من النجل؛ أي: ما ظنكم بالنجل كائنًا عند جزائه؛ أي: بحضرته.

---

(١) هو من المنسرح، وقائله الأعشى، من قصيدة يقول في مطلعها:

إِنَّ مَحَــلّاً وَإِنَّ مُــرتَحِلاً وَإِنَّ فــي الـسَفرِ مــا مَـضى مَهَـلا

الأعشى سبق وأن ترجمنا له. - الموسوعة الشعرية

(٢) أخرجه الطيالسي (ص: ٢٨٣، رقم: ٢١٢٤)، وأحمد (١٢٧/٣، رقم: ١٢٣٠١)، والنسائي في الكبرى: (١٧/٥، رقم: ٨٠٣١)، وابن ماجه (٧٨/١، رقم: ٢١٥)، والدارمي (٥٢٥/٢، رقم: ٣٣٢٦)، والحاكم (٧٤٣/١، رقم: ٢٠٤٦)، وقال: وقد روي هذا الحديث من ثلاثة أوجه عن أنس هذا أمثلها. وأبو نعيم في الحلية (٦٣/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٥١/٢، رقم: ٢٦٨٨). قال المنذري (٢٣١/٢): إسناده صحيح.

ولما انقضى حديث إكرام والدي القارئ لأجله استأنف الثناء على القراء بما تضمنه الحديث المذكور آنفًا؛ أعني قوله: «**أهل القرآن هم أهل الله وخاصته**»[1]، و(**أولئك**) في موضع رفع بالابتداء، وصيغته صيغة جمع على غير واحد، وواحده: ذا، ويشار به إلى جماعة المذكر والمؤنث، ويشمل أولوا العلم وغيرهم ويستعمل ممدودًا وهو الأكثر، ومقصورًا، وكافُهُ حرف مجرد للخطاب، و(**أهل الله**) خبر (**أولئك**)، والإشارة بالأهلية إلى قرب المنزلة من رحمته، و(**الصفوة**) بالفتح والكسر لغتان صحيحتان، والضم أيضًا يحكى فيها، وهي عبارة عن الخالص من كل شيء.

أخبر أنهم صفوة الخلق، كما أخبر ﷺ أنهم خاصة الخلق، والتقدير: إلى الجموع الصفوة و(**الملا**) الأشراف والرؤساء، ومنه: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ﴾ [الأعراف: ٩٠]، سمو بذلك؛ لأنهم ممتلئون شرفًا، أو لأنهم مليئون مما يخرج إليه منه، أو لأنهم مليئون بكفايات الأمور؛ أي: مُطيقون لها، أو لأنهم يتمالئون؛ أي: يتظاهرون ويتساندون، أو لأنهم يملئون القلوب هيبة والمجالس أُبَّهة. وقد يأتي الملأ بمعنى الجماعة أيضًا، وقد فسر به ﴿ إِلَى ٱلْمَلَإِ ﴾ [الصافات: ٨]، ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ﴾ [الأعراف: ٩٠]، وأصل الملأ في البيت أن يكون مهموزًا مرفوعًا لكنه قدر الوقف عليه بالسكون، ثم أبدل الهمزة ألفًا.

١٨-أُولُو الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالصَّبْرِ وَالتُّقَى   حُلاَهُمُ بِهَا جَاءَ الْقُرَانُ مُفَصَّلاَ

(**أولو**) تابع لما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هم أولو البر، والبر: الصلاح، وقيل: الخير. قال بعض أهل اللغة: ولا أعلم تفسيرًا للبر أجمع منه. و(**البر**): العطف والإحسان ومنه: بر والديه، والبر: الصدق، ومنه، بر في يمينه، والحج المبرور الذي لا يخالطه شيء من المآثم، والبيع المبرور الذي لا يخالطه كذب ولا خيانة. و(**الإحسان**) إتيان ما يحسن من الأفعال. و(**الصبر**) أصله في اللغة: الحبس، ومنه: ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ [الكهف: ٢٨] والمراد به – هاهنا – : حبس النفس على الطاعة وعن المعصية،

---

(١) المشار إليه قريبًا.

وحبسها عن الجزع، راجع إلى ذلك.

و(**التقى**) اجتناب جميع ما نهى الله، وللعلماء في معناه أقاويل - ليس هذا موضع ذكرها. وتاؤه مبدلة من واو الوصف، وكأن صاحب هذا الوصف - على اختلاف تفسيره - جعله وقاية بينه وبين عقاب الله - تعالى - ، ولذلك سمي متقيًا، جعل القوم قصدهم كتاب الله - تعالى - كما تقدم - فقرءوه وتفهموه واجتهدوا في العمل لمضمونه، فكان ما ذكر من جملة صفاتهم النفسية الموجودة فيه؛ قال - تعالى - : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٨]، ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣]، ﴿ وَأَحْسِنُوٓاْ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ١٣]، ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴾ [الذاريات: ١٦]، وقال: ﴿ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر: ١٠]، وقال: ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٥٧]، ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧]، إلى غير ذلك من الآيات المضمنة لهذه المعاني.

وفي ذكر اتصافهم بهذه الصفات المذكورة تنبيه على اتصافهم بما يشاكلها من الزهد والتوكل والرضا والتسليم ونحوها من صفات القوم؛ لأن بعضها مرتبط ببعض، وحالهم من صفاتهم، وهو مبتدأ خبره الجملة التي بعدها، و(**بها**) متعلق بـ(**جاء**)، والباء فيه للتعدية، و(**مفصلا**) حال من القرآن، ومعناه مُبَيَّنًا، ومنه: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فصلت: ٣]؛ أي: بينت، ويجوز أن يكون (**بها**) حالًا من القرآن؛ أي: جاء القرآن ملتبسًا بها.

١٩-عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُنَافِسًا وَبِعْ نَفْسَكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلاَ

(**عليك**) إغراء، ومعنى الإغراء: الحث والإلصاق، وفيه ضمير لا يظهر، وكأنه

اسم عند جماعة من النحاة كالسيرافي[١] وعبد القاهر[٢] وغيرهما، وحرف عند الآخرين، ويتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، وذلك على حسب ما يقدر به، فإذا قلت: عليك بالأمر فكأنك قلت: الزم الأمر. وإذا قلت: به فكأنك قلت: الصق به، و(**ما**) في قوله: (**ما عشت**) مصدرية، الزمن مقدر معها؛ أي: مدة عيشك، والعامل في الظرف المقدر (**عليك**)، وفيها ظرف للمنافس، ومنافس من قولك: نافست في الشيء إذا بذلت فيه ما نَفَسَ وَغَلا.

(**وبع نفسك الدنيا**)؛ أي: الدنية الحقيرة أشار إلى دناءتها مبتدًا ومآلًا، كما أشار إلى ذلك من قال:

مـــا بـــالُ مَـــن أَوَّلُـــهُ نُطـــفَـــةٌ وَجـــيفَةٌ آخِـــرُهُ يَفخَـــرُ[٣]

---

(١) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد: نحوي، عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها. وكان معتزليًا، متعففًا، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها. له: الإقناع - في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، وأخبار النحويين البصريين، وصنعة الشعر، والبلاغة، وشرح المقصورة الدريدية، وشرح كتاب سيبويه (ت ٣٦٨ هـ). انظر: الأعلام (١٩٥/٢).

(٢) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرسات وخراسان)، له شعر رقيق. من كتبه: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل - في النحو، والتتمة - نحو، والمغني - في شرح الإيضاح، اختصره في شرح آخر سماه: المقتصد، وإعجاز القرآن، والعمدة في تصريف الأفعال، والعوامل المائة (ت٤٧١ هـ). انظر: الأعلام (٤٩/٤).

(٣) هو من السريع، وقائله أبو العتاهِيَة، من قصيدة يقول في مطلعها:

يـــا عَجَـــباً لَلـــناسِ لَـــو فَكَـــروا أَو حاسَـــبوا أَنفُـــسَهُم أَبـــصَروا

وَعَبَـــروا الدُنـــيا إِلـــى غَيـــرِها فَإِنَّمـــا الدُنـــيا لَهُـــم مَعبَـــرُ

أبو العَتاهِيَة: إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني، العنزي، أبو إسحاق. شاعر مكثر، سريع الخاطر، في شعره إبداع، يعد من مقدمي المولدين، من طبقة بشار وأبي نواس وأمثالهما. كان يجيد القول في الزهد والمديح وأكثر أنواع الشعر في عصره. ولد ونشأ قرب الكوفة، وسكن بغداد. كان في بدء أمره يبيع الجرار ثم اتصل بالخلفاء وعلت مكانته عندهم. وهجر الشعر مدة، فبلغ ذلك الخليفة العباسي المهدي، فسجنه ثم أحضره إليه وهدده بالقتل إن لم يقل الشعر، فعاد إلى نظمه، فأطلقه توفي في بغداد سنة (٢١١ هـ). - الموسوعة الشعرية

وياء (**الدنيا**) مبدلة من واو، وهكذا حكم فعلى صفة أن تبدل واوها ياء، فرقًا بينها وبين الاسم، وقد جاءت القصوى بالواو؛ تنبيهًا على الأصل. والأنفاس: الأرواح، جمع نَفْس، والعلى: صفةٌ للأنفاس، وهو إما مفرد فيكون من باب رَجُلٌ عَدْلٌ ويكتب بالألف أو الياء. وإما جمع عليا فيكتب بالياء، ويحتمل الكلام بعد ذلك معنيين:

أحدهما: أن يكون معنى (**بع**): ابذل نفسك الدنية في أنفاس تلك الصفات الشريفة، فتكون الباء بمعنى في، وبذل النفس مستعار في بلوغ الجد والطاقة. تقول: لأبذلنّ نفسي في هذا الأمر؛ أي: لأبلغن فيه جهدي وطاقتي.

والثاني: أن يكون (**بع**) بمعنى البيع الذي هو ضد الشراء، ويكون في الكلام حذف مضاف؛ أي: بع صفات نفسك الدنية بأنفاس تلك الصفات الشريفة، والبيع يستعار في الإبذال توسعًا؛ لما بينهما من المناسبة؛ لأن البائع يبذل ما عنده بما عند المشتري، ويستعار الشراء في ذلك أيضًا، ومنه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦]؛ أي: استبدلوا الكفر بالإيمان واختاروه عليه.

٢٠- جَـزَى اللهُ بِالْخَيْـرَاتِ عَـنَّا أَئِمَّـةً ... لَـنَا نَقَلُـوا القُـرْآنَ عَـذْبًا وَسَلْـسَلاَ

في الحديث: «**من أولى إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا له**»[1]، وإنَّ من أجل المعروف ما أولاه السلف - رضي الله عنهم - من بذل الجهد في حفظ الشريعة، والذب عن كتاب الله - تعالى - حتى أوصلوه إلى من جاء بعدهم سليمًا من التحريف، والتبديل نقيًا من التخليط والأباطيل، وإن ذلك مما يمكن في القلوب حبهم، والدعاء ثمرة الحب، وإذا عجز المرء عن مكافأة من أحسن إليه فسبيله الإحالة على الكريم - سبحانه - ، وإذا قال: اللهم اجزه عني خيرًا، فكأنه يقول: أنا عاجز عن مكافأته وأنت القادر على ذلك فكافِئه عني وجازه. وفي الحديث: «**إذا قال الرجل لأخيه: جزاك الله خيرًا، فقد أبلغ في الثناء**»[2]. و(**لنا**) في موضع الصفة لـ(**أئمة**)، أو

---

(١) قال الشيخ الألباني: صحيح. انظر: حديث رقم: (٥٩٣٧) في صحيح الجامع.

(٢) من حديث أبي هريرة: أخرجه عبد الرزاق (٢/٢١٦، رقم: ٣١١٨)، وابن منيع كما في إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري (٧/٣١٧ - ٣١٨، رقم: ٦٩٢٦، ٦٩٣٠)، والبزار كما في كشف الأستار (٢/٣٩٧، رقم: ١٩٤٤)، قال الهيثمي (٤/١٥٠): فيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف. والخطيب =

مفعول لـ(**نقلوا**) قدم عليه.

و(**القرآن**) هنا اسم الكتاب العزيز، أو مصدر. و(**عذبًا**) على الوجه الأول نعت لمصدر محذوف أو حال مؤَكدة، وعلى الثاني نعت لمصدر محذوف لا غيره. والعذب: الحلو، والسلسل: السهل السلس حال الابتلاع، والعذوبة والسلاسة مستعاران هاهنا، والإشارة بعذوبة القرآن والقراءة إلى نقلهما كما تحملا من غير زيادة ولا نقصان.

٢١-فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى والْعَدْلِ زُهْرًا وَكُمَّلاَ

(**مِنْ**) هنا للتبعيض، والإشارة بذلك إلى كثرة من سلف من حملة القرآن. و(**بدور**): مبتدأ، وفاعل على رأي الأخفش؛ جعلهم كالبدور في علو منازلهم واتساع أنوارهم، واستعار للعلى والعدل سماء، وجعل هذه البدور متوسطة لها، وفيه إشارة إلى من لم يتوسط هذه السماء من بدور القراء، و(**زهرًا**) جمع أزهار؛ يقال: زهر إذا أضاء، فهو زاهر وأزهر على طريق المبالغة، ويسمى القمر أزهر لذلك، وانتصابه على الحال، و(**وكملا**) حال أخرى معطوفة.

أخبر أن هذه البدور توسطت السماء المذكورة في حال قوة نورها وكمالها. والبدر إذا توسط السماء وسلم مما يستر نوره وكمال فهو النهاية.

٢٢-لَهَا شُهُبٌ عَنْهَا اُسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّق وَانْجَلاَ

(**الشهب**) جمع شهاب، والشهاب - في الأصل - : الشعلة الساطعة من النار، ومنه: ﴿ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]، ثم سمي الكوكب المضيء بذلك، ونار الشيء واستنار: أضاء، ونور غيره: أضاءه، و(**الدُّجى**) الظُلَم، واحدتها دُجْية كَمُدى ومُدْية، و(**انجلى**) انكشف، و(**شهب**) مبتدأ، أو فاعل على رأي الأخفش.

=

(٢٠٢/١١)، والخرائطي في المكارم (ص ٢٩٧، رقم: ٩١٣). وأخرجه أيضًا مسدد وابن أبي عمر العدني، كما في إتحاف الخيرة (٣١٧/٧ - ٣١٨)، والحارث كما في بغية الباحث (٨٥٩/٢، رقم: ٩١٤)، وعبد بن حميد (ص: ٤١٥، رقم: ١٤١٨)، والطبراني في الصغير (٢٩١/٢، رقم: ١١٨٤). ومن حديث ابن عمر: أخرجه الخطيب (٢٨٢/١٠).

لما جعل الأئمة كالبدور جعل رواتهم كالشهب، واللام في (**لها**) للاختصاص، و(**عن**) للمجاوزة؛ يعني: أن استنارة هذه الشهب تجاوزت لها من البدور فنورت هذه الشهب ظلم الجهل بعد أفول تلك البدور حتى تفرق السواد وانكشف.

٢٣-وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلاَ

أي: سأذكر البدور السبعة في النظم فتعرفهم بتعريفك إياهم واحدًا بعد واحد متمثلًا مع اثنين من أصحابه، و(**متمثلاً**) من قولهم: تمثل بين يديه قائمًا ومثل، (**واحدًا**) منصوب على الحال، و(بَعْدَ وَاحِدٍ) في موضع الصفة، و(**متمثلا**) صفة أخرى، و(**مع**) ظرف لـ(**متمثل**)، و(**من أصحابه**) في موضع الصفة لـ(**اثنين**)؛ أي: سوف تراهم على هذه الصفة.

وقد اصطلح الناس على تسمية الأتباع أصحابًا، كما يقولون: أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب مالك، فقوله: (**من أصحابه**) حقيقة في بعضهم، ومجازًا في الأخيرين. وأصحاب: جمع صَحْب، وصَحْب: اسم جمع لصاحب، أو جمعه، على الخلاف.

٢٤-تَخَيَّرَهُمْ نُقَّادُهُمْ كُلَّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَى قُرْآنِهِ مُتَأَكِّلاَ

الناقد: من له حذق وجودة ونظر بتمييز الجيد من الرديء، والجمع: نقاد. والبارع: الذي فاق أحزابه، فيقال: بَرَعَ وبَرُع فهو بارعٌ، و(**كل**) بدل من ضمير (**تخيرهم**)، فهو ثنى على السبعة وأصحابهم، والتقدير: كل رجل بارع. (**وليس على قرآنه متأكلا**) في موضع الصفة لموصوف (**بارع**)، و(**متأكلا**) من قوله: تأكل البرق والسيف إذا هاج لمعناهما؛ أي: لم ينتصب ظاهر الشعاع كالبرق والسيف لأهل الدنيا بالقرآن، فيجعله وصلة إلى دنياهم، أو من قولهم: تأكلت النار إذا هاجت وأكل بعضُها بعضًا؛ أي: لم يكثر الحرص والهيجان على الدنيا بالقرآن، أو من تَأَكَّلَ بكذا إذا جعله سببًا للأكل.

و(**على**) على الوجهين الأولين بمعنى الباء؛ كقوله - تعالى - : ﴿**حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ**﴾ [الأعراف: ١٠٥] في أحد أوجهه، وعلى الآخر كذلك، أو على بابها.

٢٥-فَأَمَّا الْكَرِيمُ السِّرِّ فِي الطيِّبِ نَافِعٌ   فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلاَ

بدأ بـ(**نافع**) - رحمه الله - تفضيلًا له علمًا ومحلًا، وبه بدأ ابن مجاهد - رحمه الله - ، وقال: إنما بدأنا بقارئ المدينة؛ لأنها مهاجر رسول الله ﷺ ومعدن الأكابر من أصحابه، وبها حفظ عنه الآخر من أمره. وأشار بقوله: (**الكريم السر**) إلى ما روي عنه من أنه كان إذا تكلم يوجد من فيه رائحة المسك، فقال له بعض أصحابه: أتتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ فقال: ما أمس طيبًا ولكن رأيت رسول الله ﷺ في المنام يقرأ في فيّ، فمن ذلك الوقت توجد منه هذه الرائحة.

وهو نافع بن أبي نعيم مولى جعونة بن شعوب الليثي خليف حمزة بن عبد المطلب، وكنيته أبو عبد الرحمن[(١)]، وقيل: أبو رؤيم، وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو عبد الله، وأصله من أصبهان وبالمدينة أقام، وبها مات سنة سبع وستين ومائة، وقيل: سنة تسع وستين ومائة، وقيل: سنة سبعين ومائة في خلافة الهادي.

قرأ على سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع[(٢)] مولى عبد الله بن

(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أحد القراء السبعة والأعلام ثقة صالح، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وأبي جعفر القارئ وشيبة ابن نصاح وغيرهم، وقال ابن الجزري: «قال: أبو قرة موسى بن طارق سمعته، يقول: قرأت على سبعين من التابعين، قلت: وقد تواتر عندنا عنه أنه قرأ على الخمسة الأول»، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً إسماعيل بن جعفر وعيسى بن وردان وسليمان بن مسلم بن جماز ومالك بن أنس وغيرهم وقال ابن مجاهد: «وكان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله ﷺ نافع، قال: وكان عالماً بوجوه القراءات متبعاً لآثار الأئمة الماضين ببلده» (ت١٦٩هـ). انظر ترجمته مفصلة في: التاريخ الكبير (٨٧/٨)، مشاهير علماء الأمصار(ص: ١٤١)، ميزان الاعتدال (٢٤٢/٤)، العبر للذهبي (٢٥٧/١)، غاية النهاية (٣٣٠/٢ - ٣٣٤)، تهذيب التهذيب (٤٠٧/١٠، ٤٠٨)، خلاصة تذهيب الكمال (ص: ٣٩٩)، شذرات الذهب (٢٧٠/١).

(٢) يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ، أحد القرّاءة العشرة تابعي مشهور كبير القدر، عرض القرآن على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وروى عنهم، روى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم وسليمان بن مسلم بن جماز وعيسى بن وردان وغيرهم، قال يحيى بن معين: «كان إمام أهل المدينة في القراءة فسمي القارئ بذلك»، ثقة قليل الحديث (ت ١٣٠هـ). انظر ترجمته مفصلة في: طبقات ابن سعد (٣٥٢/٦)، التاريخ الكبير (٣٥٣/٨، ٣٥٤)، الجرح والتعديل (٢٨٤/٩)، تاريخ الإسلام (١٨٨/٥)، وفيات الأعيان (٢٧٤/٦)، طبقات القراء =

عياش المخزومي[١] وغيره، وقرأ أبو جعفر على عبد الله بن عباس[٢]، وعلى عبد الله بن عياش مولاه، وعلى أبي هريرة[٣]، وقرءوا على أُبيّ بن كعب[٤]، وقرأ أُبيّ على رسول الله ﷺ.

وأما قوله: **(الكريم السر)** في معنى الشرط، ومعناها: مهما يكن من شيء، ولذلك تقع بعدها فاء الجواب إلا أنها إذا وليها المبتدأ والخبر أخرت الفاء إلى الخبر؛ لأن المبتدأ كالعوض من فعل الشرط. و**(الكريم)** مبتدأ مضاف إلى **(السر)**، ويجوز فيها النصب والرفع أيضًا ؛ لأنه من باب الحسن الوجه، والمروي فيه الوجه الأول. **(وفي الطيب)** متعلق بـ**(الكريم)**، و**(نافع)** بدل منه، وفاء **(فذاك)** جواب ما في **(أمَّا)** من معنى الشرط، و**(ذاك)** مبتدأ، وخبره: الذي وصلته. و**(منزلا)** تمييز، وهو من قبيل غرست الأرض شجرًا، وهو اسم مكان من نزل.

٢٦-وَقَالُونُ عِيسى ثُمَّ عُثْمانُ وَرْشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ المَجْدَ الرَّفِيعَ تَأَثَّلاَ

=

(٣٨٢/٢)، تهذيب التهذيب (٥٨/١٢)، شذرات الذهب (١٧٦/١).

(١) ابن أبي ربيعة المخزومي المكي ثم المديني القارئ أبو الحارث، قرأ القرآن على أُبي بن كعب، وسمع من عمر وابن عباس وأبيه عيّاش - رضي الله عنهم - ، وقرأ عليه مولاه أبو جعفر القارئ ويزيد بن رومان وشيبة ومسلم بن جندب، وحدّث عنه ابنه الحارث ونافع مولى ابن عمر وسليمان بن يسار (ت٧٨هـ). انظر: القراء الكبار (٥٨/١).

(٢) ابن عبد المطلب، حبر الأمة وترجمان القرآن وإمام التفسير ابن عم النبي ﷺ، صحب النبي ﷺ نحوًا من ثلاثين شهرًا، وحدَّث عنه بجملة صالحة، وحدَّث عن عمر وعلي ومعاذ ووالده وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم من الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - ، وقرأ على أُبيّ وزيد، وعليه مجاهد وسعيد بن جبير وطائفة، دعا له النبي ﷺ بالفقه ومعرفة التأويل (ت ٦٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٣١).

(٣) عبد الرحمن بن صخر الدوسي، صاحب رسول الله ﷺ، روى عن النبي ﷺ الكثير وعن أبي بكر وعمر وأُبي بن كعب - رضي الله عنهم - ، وكان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى (ت ٥٨ هـ). انظر: الأعلام (٣٠٨/٣).

(٤) أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري البخاري، أبو المنذر، سيد القراء وكان من أصحاب العقبة الثانية. وشهد بدرًا والمشاهد كلها، اختلف في عام وفاته فقيل: (١٩ هـ)، وقيل: (٢٢هـ)، وقيل:
(٣٠ هـ). انظر: الإصابة (١/ ٣١).

(قالون): أحد رواة نافع وربيبه، وهو أبو موسى عيسى بن مينا المدني. وقالون لقبٌ له[١]، وتقديمه أفضل. و**(ورش)**: الراوي الثاني، وهو عثمان بن سعيد المصري، وكنيته أبو سعيد، وقيل: أبو عمرو، وقيل: أبو القاسم، و**(ورش)** لقب له[٢]. وكلاهما صَحِبَ نافعًا وأخذ القراءة عنه.

وارتفاع **(قالون)** بالابتداء، وعدم انصرافه للتعريف والعجمة، و**(عيسى)** بدل منه، و**(عثمان)** معطوف عليه وعدم انصرافه للتعريف والزيادتين. و**(وَرْشُهُمْ)** بدل منه، وإضافته إليهم على تقدير سلب علميته بإدخاله في جماعة مسماة بهذا الاسم، وكل ما ورد في القصيد وغيره من هذا النوع فهذا وجهه.

وخبر المبتدأين المعطوف أحدهما على الآخر: قوله: **(تأثل المجد الرفيع بصحبته)** هذا تقدير الكلام. و**(تَأثَّلا)** من قولهم: تأثل المال إذا جمعه واتخذه لنفسه أثلًا؛ أي: أصلًا، وفي الحديث: «**إنه لأول مال تأثلته في الإسلام**»[٣]، وفيه: «**غير متأثل مالاً**»،

(١) قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويهم، وقيل: أنه كان ربيب نافع، وهو الذي لقّبه قالون، لجودة قراءته، وهي لفظة رومية، معناها: جيد، لم يزل يقرأ على نافع حتى مهر وحذق، وروى الحديث عن شيخه وعن محمد بن جعفر بن أبي كثير وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعرض القرآن أيضا على عيسى بن وردان الحذاء، وقرأ عليه ولداه أحمد وإبراهيم وأحمد بن يزيد الحلواني ومحمد ابن هارون، وسمع منه إسماعيل القاضي وموسى بن إسحاق الأنصاري القاضي وأبو زرعة الرازي (ت٢٢٠هـ). انظر ترجمته مفصلة في: الجرح والتعديل (٢٩٠/٦)، إرشاد الأريب (٦/ ١٠٣)، العبر (٣٨٠/١)، القراء الكبار (١٢٨/١)، غاية النهاية (٦١٥/١)، النجوم الزاهرة (٢٣٥/٢)، شذرات الذهب (٤٨/٢).

(٢) قرأ القرآن وجوَّده على نافع عدة ختمات، وإليه انتهت رئاسة الإقراء في الديار المصرية في زمانه، فقرأ عليه أحمد بن صالح الحافظ، وأبو يعقوب الأزرق وغيرهم، وكان ثقة حجة في القراءة (ت ١٩٧هـ). انظر ترجمته مفصلة في: معجم الأدباء (١١٦/١٢)، العبر (٣٢٤/١)، القراء الكبار (١/ ١٢٦، ١٢٨)، دول الإسلام (١٢٤/١)، طبقات القراء (٥٠٢/١)، النجوم الزاهرة (١٥٥/٢)، حسن المحاضرة (٤٨٥/١)، تاج العروس (٣٦٤/٤).

(٣) أخرجه مالك (١٨/٤٥٤/٢)، وعنه البخاري (٢٨٧/٢)، ومسلم (١٤٨/٥)، وأبو داود برقم (٢٧١٧) وصححه، والطحاوي (١٣٠/١)، وابن الجارود برقم (١٠٧٦)، والبيهقي (٥٠/٩) عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه. وتابعه سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد به مختصرًا جدًّا. وأخرجه الدارمي (٢ /٢٢٩)، وابن ماجه برقم (٢٨٣٧). وأخرجه أحمد (٣٠٧/٥).

وفي رواية: «**غير متمول مالاً**»؛ قال صاحب الغريب: والأول أصح لغةً. و(**المجد**) الشرف. (**الرفيع**) العالي، والباء في (**بصحبته**) كالباء في كتبت بالقلم، أو في أحد؛ أعني: إنها للاستعانة أو للسبب، والله أعلم.

٢٧-وَمَكَّـــةُ عَـــبْدُ اللهِ فِـــيهَا مُقَامُـــهُ   هُـــوَ ابْـــنُ كَثِيـــرٍ كاثِـــرُ الْقَـــوْمِ مُعْـــتَلاَ

هو: عبد الله ابن كثير المكي مولى علقمة بن عمرو الكناني، وكنيته أبو معبد، وقيل: أبو عبَّاد، وقيل: أبو بكر[1]، وهو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرى في السفر إلى اليمن لما طرد الحبشة من اليمن، ويعرف بالداري. والدار بطن من لحم ويقال: هو منسوب إلى تميم الداري، وقيل: إلى دارين موضع بالبحرين يُجلب منه الطيب.

وقال الأصمعي[2]: كان عطارًا، والعرب تسمي العطار الداري، قرأ على مجاهد بن جبر[3]، وقرأ مجاهد على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أُبيّ بن كعب

---

(١) عبد الله بن كثير الداريّ المكي، أبو معبد: أحد القراء السبعة، كان قاضي الجماعة بمكة، وكانت حرفته العطارة، ويسمون العطار "داريًّا" فعُرف بالداريّ، وهو فارسي الأصل، مولده ووفاته بمكة (ت١٢٠ هـ). انظر ترجمته مفصلة في: التاريخ الكبير (١٨١/٥)، التاريخ الصغير(٣٠٤/١، ٣٠٥)، الجرح والتعديل (١٤٤/٥)، تذهيب التهذيب (١/١٧٥/٢)، تاريخ الإسلام (٢٦٨/٤، ٢٦٩)، تهذيب التهذيب (٣٦٧/٥)، غاية النهاية (٤٣٣/١، ٤٤٤).

(٢) عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع، ومولده ووفاته في البصرة، كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة، أخباره كثيرة جداً، وكان الرشيد يسميه (شيطان الشعر). قال الأخفش: ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعي. وقال أبو الطيب اللغوي: كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظاً. وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة. وللمستشرق الألماني: «وليم أهلورد» كتاب سماه (الأصمعيات - ط) جمع فيه بعض القصائد التي تفرد الأصمعي برواياتها، تصانيفه كثيرة، منها (الإبل - ط)، و(الأضداد - ط)، و(خلق الإنسان - ط)، و(المترادف - خ)، و(الفرق - ط) أي الفرق بين أسماء الأعضاء من الإنسان والحيوان (ت ٢١٦ هـ). انظر: الأعلام (١٦٢/٤).

(٣) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي، مفسر، وهو من أهل مكة، قال الذهبي: «شيخ القراء والمفسرين». أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله: «فيم نزلت وكيف كانت ؟»، وتنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة، وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب فنظر إليها: ذهب إلى: «بئر برهوت» بحضرموت، وذهب إلى: «بابل»، =

وزيد بن ثابت[1]، وقرآ على النبي ﷺ، وقرأ أيضًا على عبد الله بن السائب[2]، وقرأ عبد الله على أُبيّ بن كعب، وقرأ أيضًا على درباس مولى ابن عباس، وقرأ درباس على ابن عباس.

ونقل قراءته الأئمة أبو عمرو بن العلاء[3] والخليل بن أحمد[4] والشافعي[5]

=

يبحث عن هاروت وماروت، أما كتابه في: «التفسير»، فيتقيه المفسرون، وسُئل الأعمش عن ذلك، فقال: «كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب»، يعني النصارى واليهود، ويقال: إنه مات وهو ساجد (ت ١٠٤ هـ). انظر: الأعلام (٥/٢٧٨).

(١) ابن الضحاك بن لوذان الأنصاري النجاري، أبو سعيد، وأبو خارجة: صحابي مشهور، كاتب الوحي، قرأ عليه أبو هريرة وابن عباس، وكان شابًا ذكيًا (ت ٤٥هـ). انظر: التقريب (١/٢٧٢).

(٢) قرأ على نافع بن أبي نعيم وهو من جُلة أصحابه المحققين، وقد روى عن ابن أبي ذؤيب وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل (ت٢٠٠هـ). انظر: القراء الكبار (١/١٤٧).

(٣) ستأتي ترجمته قريبًا إن شاء الله.

(٤) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفاً بها وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيراً صابراً وكان شعثَ الرأس، شاحب اللون، قشف الهيئة، متمزّق الثياب، متقطّع القدمين، مغموراً في الناس لا يُعرَف، وهو الذي اخترع علم العروض وأحدثَ أنواعاً من الشعر ليست من أوزان العرب وكان سبب موته أنه فكر في ابتكار طريقة في الحساب تُسَهِّلُهُ على العامة فدخل المسجد وهو يعمل فكره فصدمته سارية وهو غافل فكانت سبب موته، والفراهيدي نسبة إلى بطن من الأزد، وكذلك اليحمدي، من مؤلفاته: (كتاب العين) في اللغة، و(جملة آلات العرب)، و(النغَم)، وغير ذلك (ت١٧٠ هـ).انظر: الأعلام (٢/٣١٤).

(٥) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة، ولد في غزة (بفلسطين)، وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة (١٩٩هـ) فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة، قال المبرد: كان الشافعي أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات، وقال الإمام ابن حنبل: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منة، وكان من أحذق قريش بالرمي، يصيب من العشرة عشرة، برع في ذلك أولا كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، وكان ذكيًا مفرطا، له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب: الأم - في الفقه، ومن كتبه: المسند - في الحديث، وأحكام القرآن، والسنن، والرسالة - في أصول الفقه، واختلاف الحديث، والسبق والرمي، وفضائل قريش، وأدب القاضي، والمواريث (ت٢٠٤هـ). انظر: الأعلام (٦/٢٦).

وغيرهم. وتوفي سنة عشرين ومائة.

و(**مكة**) مبتدأ، و(**عبد الله**) مبتدأ ثان، و(**مقامه**) مبتدأ ثالث، و(**فيها**) خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول وفي (**فيها**) ضمير مرفوع يعود على المقام، وضمير المقام يعود على (**عبد الله**) وضمير فيها المجرور يعود على مكة، ويجوز أن يرفع (**مقامه**) بـ(**فيها**)؛ لأنه قد اعتمد، فيعدى حينئذ من الضمير المرفوع.

والمقام: اسم للمصدر أو المكان، ويقع أيضًا اسمًا للزمان. وكل ما زاد من الأفعال على الثلاثة فاسم المصدر والزمان والمكان منه على صيغة اسم المفعول. وقوله: (**هو ابن كثير...**) إلى آخر البيت: جملة مستأنفة تتضمن الإخبار باسم والده والثناء عليه. و(**كاثر**) اسم فاعل من كثر، ومعناه: المض، وهو من باب ما يتضمن معنى الغلبة من الأفعال، تقول: كاثرني فكثرته، وكاربني فكربته، وخاصمني فخصمته، وفاخرني ففخرته، وشاعرني فشعرته؛ أي: غلبته في هذه الأشياء. ولام (**معتلا**) منقلبة عن واو؛ لوقوعها خامسة، ومعناه: اعتلا؛ لأنه اسم لمصدر اعتلا، وتقدير هذا الكلام في الأصل هو ابن كثير كاثر اعتلا القوم اعتلاؤه، فاتسع في حذف المضافين وإقامة ما أضيفا إليه مقامهما، فعرض اللبس، فأخرج المحذوف تمييزًا وتفسيرًا، واعتلاؤه بقراءته على عبد الله بن السائب، وبلزومه مكة وهي أفضل البقاع عند كثير من العلماء، وإن كان ابن عامر[١] أخذ عن أبي الدرداء[٢] عن النبي ﷺ ففي جمع أبي الدرداء القرآن في حياة رسول الله ﷺ اختلاف. وإذا حمل آخر الكلام على قوله: (**فيها مقامه**) سلم من الاعتراض.

٢٨-رَوى أَحْمَـدُ الْبَـزِّي لَـهُ وَمُحَمَّـدٌ عَلَـى سَـنَدٍ وَهْـوَ المُلَقَّـبُ قُنْـبُلاَ

---

(١) ستأتي ترجمته قريبًا إن شاء الله.

(٢) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، أبو الدرداء: صحابي، من الحكماء الفرسان القضاة. كان قبل البعثة تاجرًا في المدينة، ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك، وفي الحديث "عويمر حكيم أمتي"، و"نعم الفارس عويمر"، وولَّاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وهو أول قاض بها، قال ابن الجزري: "كان من العلماء الحكماء"، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظًا، على عهد النبي ﷺ بلا خلاف، مات بالشام، وروى عنه أهل الحديث (١٧٩) حديثًا (ت ٣٢ هـ). انظر: الأعلام (٩٨/٥).

(**البزي**) هو: أحمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، مؤذن المسجد الحرام وإمامه ومقرئه، وكنيته أبو الحسن[١]، قرأ على عكرمة بن سليمان المكي[٢]، وقرأ عكرمة على شبل بن عبّاد[٣]، وعلى إسماعيل بن عبد الله القسط[٤]، وقرأ هذان على ابن كثير. و(**قنبل**) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المخزومي المكي، وكنيته: أبو عمرو، و(**قنبل**) لقب له[٥]، قرأ على أبي الحسن أحمد بن محمد بن عون القواس[٦].

---

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد وعكرمة بن سليمان، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعي والحسن بن الحباب وأحمد بن فرح، وروى عنه القراءة قنبل وحدّث عنه أبو بكر أحمد بن عميد بن أبي عاصم النبيل ويحيى بن محمد بن صاعد (ت٢٥٠هـ). انظر ترجمته مفصلة في: الجرح والتعديل (٧١/٢)، الأنساب (٢٠٢/٢)، ميزان الاعتدال (١٤٤/١، ١٤٥)، العبر (٤٥٥/١)، تاريخ ابن كثير (٦/١١)، العقد الثمين (١٤٢/٣، ١٤٣)، غاية النهاية في طبقات القراء (١١٩/١، ١٢٠)، لسان الميزان (١٣٩/١)، شذرات الذهب (١٢٠/٢، ١٢١).

(٢) ابن كثير بن عامر المكي الحجبي: قرأ القرآن على شبل بن عباد وإسماعيل القسط، وقرأ عليه أحمد بن محمد البزي وغيره، وقد تفرد عنه البزي بحديث التكبير من ﴿وَالضُّحَى﴾. انظر: القراء الكبار (١٤٦/١).

(٣) مقرىء مكة عرض على ابن كثير وابن محيصن، وحدّث عن أبي الطفيل والمقبري وعمرو بن دينار، وأقرأ مدةً، وروى عنه القراءة عرضا إسماعيل بن عبد الله القسط وابنه داود بن شبل وأبو الإخريط وهب بن واضح، وحدّث عنه سفيان بن عيينة وأبو أسامة وأبو نعيم وروح ابن عبادة، وروى عنه من القدماء حمزة الزيات وغيره، وثقه يحيى بن معين. انظر: القراء الكبار (١٢٩/١).

(٤) أبو إسحاق المخزومي: قارئ أهل مكة في زمانه، عرض علي ابن كثير وعلى صاحبيه شبل بن عباد ومعروف بن مشكان، وسمع من علي بن زيد بن جدعان، وأقرأ الناس دهراً، قرأ عليه أبو الإخريط وهب بن واضح وعكرمة بن سليمان والإمام محمد بن إدريس الشافعي(ت١٧٠هـ). انظر: غاية النهاية (١٦٧/١).

(٥) مقرئ متصدر معروف، أخذ القراءة عرضاً عن البزي، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل الولي وهبة الله بن جعفر. انظر ترجمته مفصلة في: معجم الأدباء (١٧/ ١٨ ١٧)، وفيات الأعيان (٤٢/٣)، العبر (٨٩/٢)، طبقات القراء للذهبي (١٨٧/١، ١٨٦)، دول الإسلام (١٧٦/١)، الوافي بالوفيات (٢٢٧/٣، ٢٢٦)، البداية والنهاية (٩٩/١١)، العقد الثمين (٢/ ١١٠، ١٠٩)، طبقات القراء للجزري (١٦٦/٢، ١٦٥)، النشر في القراءات العشر (١٢١/١، ١٢٠)، شذرات الذهب (٢٠٨/٢).

(٦) إمام مكة في القراءة، قرأ على وهب ابن واضح، وقرأ عليه قنبل وعبد الله بن جبير الهاشمي (ت =

وقرأ القواس على أبي الإخريط وهب بن واضح[١]، وقرأ أبو الإخريط على القسط، وأخبره أنه قرأ على شبل بن عباد ومعروف بن مشكان[٢]، وقرأ هذان على ابن كثير. وتقديم (**البزي**) في النظم؛ لقرب سنده، وما وقع في القصيدة من نحو (**البزي**) و(**المكي**) بياء ساكنة خفيفة فوجهه حذف إحدى ياءي النسب للضرورة، والمستعمل في (**روى**) تعديته بـ(**عن**) لتضمنها معنى المجاوزة، وهو - هاهنا - معدًا باللام؛ لتضمنها معنى الاختصاص. وأصل السند في اللغة: ما أسند إليه من حائط ونحوه، وسند القراءة والحديث من ذلك؛ لأن الراوي مستند إليه في صحة ما رواه، وهو - هاهنا - اسم واقع موقع الإسناد، والوجه في (**على**) الداخلة عليه أن تكون بمعنى الباء؛ أي:رويا له بإسناد؛ أي: ملتبسين بإسناد إلى مسندين، فالجار والمجرور - على هذا - في موضع الحال منهما.

٢٩-وَأَمَّـا الْإِمَـامُ المَازِنِـيُّ صَـرِيحُهُمْ   أَبُـو عَمْـرٍو الْبَـصْرِي فَـوَالِدُهُ الْعَـلاَ

هو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحارث بن جلهم بن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم[٣].

= ٢٤٠هـ). انظر: الثقات (٨/١٠).

(١) مقرئ أهل مكة، أخذ القراءة عرضاً عن إسماعيل القسط، ثم شبل بن عباد ومعروف بن مشكان، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن محمد القواس وأحمد بن محمد البزي (ت١٩٠هـ). انظر: غاية النهاية (٢/٣٦١).

(٢) أبو الوليد المكي، مقرئ مكة مع شبل، أخذ القراءة عرضاً عن ابن كثير وهو أحد الذين خلفوه في القيام بها بمكة، روى عنه القراءة عرضاً إسماعيل القسط ووهب بن واضح، وسمع منه الحروف مطرف النهدي وحماد بن زيد، وروى عن مجاهد وعطاء، وسمع منه ابن المبارك، وله في سنن ابن ماجة حديث واحد (ت١٦٥هـ). انظر: الإكمال (٧/١٩٨).

(٣) أبو عمرو ابن العلاء بن عمار بن العريان المازني المقرئ، النحوي البصري الإمام، مقرئ أهل البصرة، أحد الأئمة السبعة، اسمه: زبّان، على أصح الأقوال، أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، فعرض بمكة على مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وعكرمة بن خالد وابن كثير، وعرض بالبصرة على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم والحسن وغيرهم، وحدّث عن أنس بن مالك وعطاء بن أبي رباح (ت١٥٤هـ). انظر ترجمته مفصلة في: تاريخ البخاري (٩/٥٥)، مراتب النحويين (ص: ١٣)، نزهة الألباء (ص: ١٥)، وفيات الأعيان (٣/٤٦٦)، تذهيب التهذيب (٤/ ٢٢٥)، تاريخ الإسلام (٦/٣٢٢)، العبر للذهبي (١/٢٢٣)، فوات الوفيات (١/٢٣١)، تهذيب =

قال المبرد[1] وغيره: اسمه كنيته، وقيل: اسمه زبّان، وقيل: العريان، وقيل: يحيى، وقيل: محبوب، وقيل: عيينة. من أئمة القراءة والنحو والشعر والعربية، ومن أهل الثقة والعدالة. قرأ على مجاهد بن جبر، وقرأ مجاهد على ابن عباس.

ولد بمكة سنة ثمان وستين، وقيل: سنة تسع وستين، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل سنة خمس وخمسين ومائة. وأصله من: كازرون. وتقديمه في النظم؛ لانتشار قراءته.

وارتفاع (**الإمام**) بالابتداء. و(**المازني**) نعت له، و(**صريحهم**) نعت آخر، والصريح: الخالص النسب، وقد تقدم نسبه وأنه من بني مازن، وهو المشهور، ولذلك اعتمد الناظم عليه. وروى عن ابن مجاهد أنه مولى، واعتمد في ذلك على رواية رواها عن ابن سلام، وقال: مر أبو عمرو بمجلس قوم بالكوفة وهو على بغلته فقال قائل منهم: ليت شعري من الرجل أعرابي أم مولى؟ فرجع إليه، فقال له: أما النسب ففي مازن، وأما الولاء ففي العنبر. وقال لبغلته: عدس فذهبت به.

و(**أبو عمرو**) بدل من (**الإمام**)، و(**عمرو**) يكتب بالواو في حال الرفع والجر؛ للفرق بينه وبين (**عُمر**)، ولم يحتج إلى ذلك في حال النصب؛ لوقوع الفرق بألف التنوين، وخُصَّ بذلك (**عمرو**) دون (**عمر**) لخفته. و(**البصري**) نعت لأبي عمرو، وكسر يائه مما خرج عن القياس في باب النسب، ووجهه إرادة الفرق بين النسب إلى البلدة

=

التهذيب (١٢/١٧٨)، أخبار النحويين البصريين (٢٢)، غاية النهاية (١/٢٨٨).

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، من كتبه (الكامل - ط)، و(المذكر والمؤنث - خ)، و(المقتضب - ط)، و(التعازى والمراثي - خ)، أخذ عن: أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وعنه: أبو بكر الخرائطي، ونفطويه، وأبو سهل القطان، وإسماعيل الصفار، والصولي، وأحمد بن مروان الدينوري، وعدة، وكان إماما، علامة، جميلا، وسيما، فصيحا، مفوها، موثقا، صاحب نوادر وطرف، قال ابن حماد النحوي: كان ثعلب أعلم باللغة، وبنفس النحو من المبرد، وكان المبرد أكثر تفننا في جميع العلوم من ثعلب، له تصانيف كثيرة، يقال: إن المازني أعجبه جوابه، فقال له: قم فأنت المبرد، أي: المثبت للحق، ثم غلب عليه: بفتح الراء، وكان آية في النحو، كان إسماعيل القاضي يقول: ما رأى المبرد مثل نفسه (ت ٢٨٦ هـ). انظر: الأعلام (٧/١٤٤).

المعروفة وإلى ما شاركها في الاسم؛ لأن البصرة بفتح الباء حجارة بيض أيضًا. وفاء (**فوالده**) جواب ما في (**أما**) من معنى الشرط. و(**والده العلا**) جملة أخبر بها عن المبتدأ، و(**العلا**) ممدود مهموز، وفعل فيه ما فعل في (**أجذم العلا**) وقد تقدم.

٣٠-أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيْبَهُ   فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلَّلاَ

هو: أبو محمد بن يحيى بن المبارك العدوي، بصري، سكن بغداد، وعرف باليزيدي؛ لصحبته يزيد بن منصور خال المهدي[1].

قرأ على أبي عمرو، واشتهر بقراءته، وتقدم على أصحابه. و(**السيب**) العطاء، والمراد به - هاهنا - : العلم، وهو من أجل العطاء. وفي الحديث: «**في السُّيُوب الخمس**»[2]، والمراد به الركاز؛ لأنه من عطاء الله - سبحانه وتعالى - ، وهو في الأصل مصدر ساب الماء إذا جرى وذهب كل مذهب، فأجري مجرى فاعل، وعبر به عن السائب كما فعل في السيل والنجم والغيب ونحوها، ثم استعير للعطاء، ولأجل الالتفات إلى أصله حسن ما ذكره في أول البيت وآخره. (**الفرات**) الصادق العذوبة، ويسمى الشرب الأول النهل، وما بعده العلل، والمعلّل الذي سقي مرة بعد مرة، وهو أبلغ من الري.

٣١-أَبُو عُمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو   شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلاَ

لما قام اليزيدي بقراءة أبو عمرو بعده أخذها عنه جماعة كثيرة، منهم: أبو عمر

(١) إمام، نحوي، مقرئ، ثقة، علامة كبير، نزل بغداد وعرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال المهدي فكان يؤدب ولده، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو، وهو الذي خلفه بالقيام بها وأخذ أيضاً عن حمزة، روى القراءة عنه أولاده محمد وعبد الله وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وابن ابنه أحمد بن محمد وأبو عمر الدوري وأبو شعيب السوسي وغيرهم، روى عنه الحروف أبو عبيد القاسم بن سلام، قال ابن المنادي: «أكثرت السؤال عن اليزيدي، ومحله من الصدق ومنزلته من الثقة من شيوخنا بعضهم أهل عربية وبعضهم أهل قرآن وحديث، فقالوا: ثقة صدوق (ت٢٠٢هـ). انظر ترجمته مفصلة في: تاريخ بغداد (١٤٦/١٤)، نزهة الألباء (ص: ١٠٣)، معجم الأدباء (٣٠/٢٠ - ٣٢)، وفيات الأعيان (١٨٣/٦ - ١٩١)، العبر (٣٨/١)، دول الإسلام (١٢٦/١)، طبقات القراء (٣٧٥/٢)، النجوم الزاهرة (١٧٣/٢)، بغية الوعاة (٣٤٠/٢)، خزانة الأدب (٤٢٦/٤)، شذرات الذهب (٤/٢).

(٢) انظر: مجمع الزوائد للهيثمي (٢٢٠/٣).

الدوري، وهو حفص بن عمر بن صهبان المقرئ الضرير[١]، ونسبته إلى الدور؛ موضع ببغداد بالجانب الشرقي، وأبو شعيب صالح بن زياد السوسي[٢]، ونسبته إلى السوس؛ موضع بالأهواز. وتقدم (**الدوري**) في النظم؛ لفشو قراءته، وكثرة الأخذ بها.

وإعراب البيت على نحو من إعراب قوله: (**وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم**) وقد تقدم.

٣٢-وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنُ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللهِ طَابَتْ مُحَلَّلاَ

هو: عبد الله بن عامر اليحصبي، ويحصب فخذ من حمير، وكنيته أبو نعيم، وقيل: أبو عليم، وقيل: أبو عمران، وقيل: أبو عثمان[٣]. إمام مسجد دمشق وقاضيها

---

(١) شيخ العراق في وقته، قرأ على إسماعيل بن جعفر وعلى الكسائي، وسمع الحروف من أبي بكر، ويقال: «إنه أول من جمع القراءات وألفها» وروى عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة وأبي معاوية الضرير، قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني وأبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس وأحمد بن فرح، وحدث عنه ابن ماجة في سننه، وأبو زرعة الرازي (ت٢٤٦هـ). انظر ترجمته مفصلة في: الجرح والتعديل (٣/١٨٣، ١٨٤)، الفهرست (ص: ٢٨٧)، تاريخ بغداد (٨/٢٠٣، ٢٠٤)، الأنساب (٥/٣٩٥، ٣٩٦)، معجم الأدباء (١٠/٢١٦، ٢١٨)، العبر (١/٤٤٦)، تذهيب التهذيب (١/١٦٤)، القراء الكبار (١/١٥٧، ١٥٩)، ميزان الاعتدال (١/٥٦٦)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٥٥، ٢٥٧)، تهذيب التهذيب (٢/٤٠٨)، تذكرة الحفاظ (١/٤٠٦)، النشر في القراءات العشر (١/١٣٤)، شذرات الذهب (٢/١١١).

(٢) قرأ القرآن على اليزيدي وسمع من ابن نمير وابن عيينة، قرأ عليه ابنه معصوم، وموسى بن جرير النحوي، وأخذ عنه الحروف النسائي، وهو ثقة مقرئ شهير (ت٢٦١هـ). انظر ترجمته مفصلة في: الجرح والتعديل (٤/٤٠٤)، طبقات الحنابلة (١/١٧٦، ١٧٧)، الأنساب (٧/١٩٠)، العبر (٢/٢٢، ٢٣)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/٣٣٢، ٣٣٣)، تهذيب التهذيب (٤/٣٩٢)، شذرات الذهب (٢/١٤٣).

(٣) أحد الأئمة السبعة، وإمام أهل الشام في القراءة، والذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها، أخذ القراءة عرضًا عن أبي الدرداء، وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان، روى القراءة عنه عرضًا يحيى بن عامر وربيعة بن يزيد وجعفر بن ربيعة (ت١١٨هـ). انظر ترجمته مفصلة في: التاريخ الصغير (١/١٠٠، و١٦٤)، الجرح والتعديل (٥/١٢٢)، تهذيب الكمال (ص: ٦٩٧)، تاريخ الإسلام (٣/٢٦٧)، ميزان الاعتدال (٢/٤٤٩)، طبقات القراء (١/٤٢٣)، تهذيب التهذيب (٥/٢٧٤).

ورئيسها. تابعي لقي واثلة بن الأسقع[١] والنعمان بن بشير[٢]. وقال يحيى بن الحارث الذماري[٣]: إنه قرأ على عثمان ﷺ[٤]، وقال غيره: قرأ على أبي الدرداء ﷺ، وقرأ أيضاً على المغيرة المخزومي[٥]، وقرأ المغيرة على عثمان ﷺ وقرأ عثمان على رسول الله ﷺ.

وأجمع أهل الشام على قراءته، ومات بدمشق أيام هشام بن عبد الملك[٦] سنة ثمان عشرة ومائة.

وتقديمه في النظم؛ لما ذكر من قرب سنده وفضل محله، وليفرق بينه وبين أبي عمرو؛ لاقترانهما في النسبة العربية.

وإضافة (**دمشق**) إلى (**الشام**) كإضافة (**ورش**) إلى القراء، وقد تقدم بيانه. وقوله: (**بعبد الله**) متعلق بـ(**طابت**)، وفي بائه معنى السبب. و(**محللا**) منصوب على التمييز، والمعنى: طاب مكانها المحلل لأجله بسببه، والمكان المحلل: الذي يكثر الحلول به. وطاب وما اتصل به: خبر عن (**تلك**). و(**تلك**) وخبرها خبر عن (**دمشق**).

---

(١) واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر، من بني ليث بن عبد مناة، يكنى أبا قرصافة، أسلم قبل تبوك وشهدها، وشهد فتح دمشق وحمص، وروى عن النبي ﷺ وأبي هريرة وأم سلمة (ت٨٣هـ) وهو آخر من مات من الصحابة بدمشق. انظر: الإصابة (٥٨٩/٣).

(٢) ابن سعد بن ثعلبة بن خلال بن زيد الأنصاري الخزرجي، له ولأبيه صحبة، وكان أول مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة، روى عن النبي ﷺ وعمر وعائشة - رضي الله عنهم - وعنه ابنه محمد وعروة والشعبي (ت٦٥هـ). انظر: الإصابة (٥٢٩/٣).

(٣) أبو عمرو الغسَّاني الدمشقي، إمام الجامع، ومقرئ البلد، وهو الذي خلف ابن عامر بدمشق، وانتصب للإقراء، أخذ عن ابن عامر، وحدث عن سعيد بن المسيب، قرأ عليه عراك بن خالد وأيوب بن تميم وهو ثقة، وحديثه في السنن الأربعة (ت ١٤٥هـ). انظر: القراء الكبار (١٠٥/١).

(٤) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، من قريش: أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، من كبار الرجال الذين اعتز بهم الإسلام في عهد ظهوره، ولد بمكة، وأسلم بعد البعثة بقليل، وكان غنيًا شريفًا في الجاهلية (ت ٣٥ هـ). انظر: الأعلام (٤/ ٢١٠).

(٥) قرأ القرآن على عثمان ﷺ، وقرأ عليه عبد الله بن عامر اليحصبي، قال الذهبي: «وأحسبه كان يقرئ بدمشق في دولة معاوية، ولا يكاد يعرف إلا من قراءة ابن عامر عليه» (ت٩١هـ). انظر: القراء الكبار (٤٨/١).

(٦) وهو هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة، أبو الوليد القرشي الأموي، تسلم الخلافة بعد أخيه يزيد بن عبد الملك وكان حريصًا جماعًا للمال عاقلا جازمًا سائسًا، في ظلم مع عدل وكان يكره سفك الدماء (ت١٢٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٥١/٥).

٣٣-هِشَامٌ وَعَبْدُ اللهِ وَهْوَ انْتِسَابُهُ لِذَكْوَانَ بِالإِسْنَادِ عَنْهُ تَنَقَّلاَ

هو: هشام بن عمار بن نصير بن أبان بن ميسرة السلمي القاضي الدمشقي، وكنيته: أبو الوليد[1]، أخذ قراءة ابن عامر عرضًا عن عراك بن خالد المريّ[2] عن يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر.

وابن ذكوان هو: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الدمشقي، وكنيته: أبو عمرو[3]، أخذ قراءة ابن عامر عن أيوب بن تميم التميمي[4] عن يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر.

وتقديم **(هشام)** في النظم؛ لشهرته في رواة الحديث.

وإعراب البيت على نحو ما مر في قوله: **(وقالون عيسى)** إلا أن قوله: **(بالإسناد)** في موضع الحال من ضمير **(تنقلا)**.

٣٤-وَبِالْكُوفَةِ الْغَرَّاءِ مِنْهُمْ ثَلاَثَةٌ أَذَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذًا وَقَرَنْفُلاَ

(الغراء) المنيرة، وإنارتها بوجود هؤلاء الثلاثة المذكورين وأمثالهم فيها.

---

(١) شيخ أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم، قرأ القرآن على أيوب بن تميم وعراك بن خالد وغيرهما من أصحاب يحيى الذماري، وسمع من مالك بن أنس، قرأ عليه أبو عبيد، والحلواني والأخفش، روى عنه البخاري في صحيحه (ت٢٤٥هـ). انظر ترجمته مفصلة في: طبقات ابن سعد (٤٧٣/٧)، التاريخ الكبير (١٩٩/٨)، التاريخ الصغير (٣٨٢/٢)، الجرح والتعديل (٦٦/٩، ٦٧)، تذكرة الحفاظ (٤٥١/٢)، العبر (٤٤٥/١)، ميزان الاعتدال (٣٠٢/٤، ٣٠٤)، تذهيب التهذيب (٣٤٥/١٠)، القراء الكبار (١٦٠/١، ١٦٣)، البداية والنهاية (٣٤٥/١٠)، غاية النهاية في طبقات القراء (٣٥٤/٢)، تهذيب التهذيب (٥١/١١، ٥٤)، النجوم الزاهرة (٣٢١/٢)، طبقات الحفاظ (ص: ١٩٧)، شذرات الذهب (١٠٩/٢، ١١٠).

(٢) أبو الضحاك صاحب يحيى الذماري، قرأ عليه هشام بن عمار، وحدث عنه ابن ذكوان، ومحمد بن وهبة، وهو حسن الحديث، توفي قبل المائتين. انظر: القراء الكبار (١٥٠/١).

(٣) مقرئ دمشق، وإمام الجامع، قرأ على أيوب بن تميم، قرأ عليه هارون بن موسى الأخفش، ومحمد بن موسى الصوري، وحدث عن بقية بن الوليد وغيره، وهو صدوق في الحديث، متقدم في القراءة (ت ٢٤٢هـ). انظر ترجمته مفصلة في: القراء الكبار (١٨٩/١)، الأعلام (٦٥/٤).

(٤) أبو سليمان التميمي الدمشقي المقرئ، قرأ القرآن على يحيى بن الحارث الذماري صاحب ابن عامر، وهو الذي خلف يحيى في القيام بالقراءة، أخذ القراءة عنه عرضًا ابن ذكوان، والوليد بن عتبة (ت١٩٨هـ). انظر: القراء الكبار (١٤٨/١).

و(**منهم**) ضميره عائد على السبعة.

(**أذاعوا**) أفشوا العلم؛ يقال: ذاع الشيء، أي: فشاه، وأذعته: أفشيته، ورجل مذياع: لا يكتم السر. (**فقد ضاعت**)؛ أي: فاحت؛ يقال: ضاع الطيب وتضوَّع؛ أي: فاح وعبق. والشذا - هاهنا - : كسر العود. والقرنفل: النبت المعروف.

وارتفاع (**ثلاثة**) بالابتداء، والخبر (**بالكوفة**)، والباء بمعنى في، و(**منهم**) صفه لـ(**ثلاثة**) في الأصل قُدِّمَ فصار حالًا على حد قولهم:

(لمـــية موحـــشًا طلـــل قـــديم[1])

أو خبر آخر وتبيين. و(**أذاعوا**) في موضع الصفة لـ(**ثلاثة**)، وانتصاب (**شذا وقرنفلا**) على حد انتصاب (**نسيم الصبا**) في قول امرئ القيس:

إِذا اِلتَفَــتَت نَحــوي تَــضَوَّعَ ريحُهــا نَــسيمَ الــصَبا جــاءَت بِــرَيّا القَــرَنفُلِ[2]

أصل الكلام: تضوع ريحها تضوعًا؛ مثل: تضوع نسيم الصبا، فحذف المصدر

---

(١) هو من الوافر، مجهول القائل. انظر: خزانة الأدب (١٩٨/٣)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) هو من الطويل، وقاله امرؤ القيس في معلقته الشهيرة التي جاء في مطلعها:

قِفـا نَـبكِ مِـن ذِكـرى حَـبيبٍ وَمَـنـزِلِ بِـسِقطِ اللِـوى بَـينَ الدَخـولِ فَحَـومَلِ

وامرؤ القَيس (١٣٠ - ٨٠ ق. هـ/٤٩٦ - ٥٤٤ م) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مولده بنجد، كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر، قال الشعر وهو غلام، وجعل يشبب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته، فأبعده إلى حضرموت، موطن أبيه وعشيرته، وهو في نحو العشرين من عمره. أقام زهاء خمس سنين، ثم جعل ينتقل مع أصحابه في أحياء العرب، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه فقتلوه، فبلغه ذلك وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبي! ضيعني صغيرًا وحملني دمه كبيرًا، لا صحو اليوم ولا سكر غدًا، اليوم خمر وغدًا أمر، ونهض من غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعرًا كثيرًا، كانت حكومة فارس ساخطة على بني آكل المرار (آباء امرؤ القيس) فأوعزت إلى المنذر ملك العراق بطلب امرئ القيس، فطلبه فابتعد وتفرق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموأل، فأجاره ومكث عنده مدة، ثم قصد الحارث بن أبي شمر الغسَّاني والي بادية الشام لكي يستعين بالروم على الفرس فسيره الحارث إلى قيصر الروم يوستينيانس في القسطنطينية فوعده وماطله ثم ولاه إمارة فلسطين، فرحل إليها، ولما كان بأنقرة ظهرت في جسمه قروح، فأقام فيها إلى أن مات. - الموسوعة الشعرية

وأقام صفته مقامه، ثم حذف الصفة وأقام ما أضيفت إليه مقامها، ثم حذف ما أضيفت إليه مقامه، وكلما حذف اسمًا وأقام غيره مقامه انتصب انتصابه.

وتقدير بيت القصيد في الأصل على هذا: فقد ضاعت ضوعًا؛ مثل: ضوع شذا وقرنفل، ثم فعل ما فعل امرؤ القيس في بيته. ويجوز انتصابهما على التمييز؛ أي: فقد ضاع شذاها وقرنفلها؛ جعل ما أذاعوه من العلم فيها في طيب الوصف بمنزلة الشذا والقرنفل في طيب العرف. وأضاف الشذا والقُرنفل إليها لكونهما فيها، والله أعلم.

٣٥-فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ ... فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ المُبَرِّزُ أَفْضَلاَ

٣٦-وَذَاكَ ابْنُ عَيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرِّضا ... وَحَفْصٌ وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفَضَّلاَ

(عاصم) أحد أئمة الكوفة الثلاثة المذكورين، وهو أبو بكر بن أبي النَّجُود بن بهدله[1]، أو قيل: بهدله أمه، مولى خزيمة بن مالك بن النضر بن قعين بن الأسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر.

والنَّجُود: بفتح النون وضم الجيم، وهو مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها فوق بعض.

أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي[2]، وقرأ أبو عبد

---

(١) عاصم بن أبي النَّجُود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر: أحد القراء السبعة، تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها، كان ثقة في القراءات، صدوقا في الحديث، قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه. وقرأ القرآن على أبي عبدالرحمن السلمي، وزر بن حبيش الاسدي، وحدَّث عنهما، وعن أبي وائل، ومصعب بن سعد، وطائفة من كبار التابعين، وروى فيما قيل عن الحارث بن حسان البكري، ورفاعة بن يثربي التميمي، أو التيمي، ولهما صحبة، وهو معدود في صغار التابعين، حدَّث عنه عطاء بن أبي رباح، وأبو صالح السمان، وهما من شيوخه، وسليمان التيمي، وأبو عمرو بن العلاء، وشعبة، والثوري، وحماد بن سلمة، وشيبان النحوي، وأبان بن يزيد، وأبو عوانة، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة وعدد كثير. وتصدر للإقراء مدة بالكوفة، فتلا عليه أبو بكر، وحفص بن سليمان، والمفضل بن محمد الضبي، وسليمان الأعمش وغيرهم، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بعد أبي عبد الرحمن السلمي شيخه (ت١٢٧هـ). انظر ترجمته مفصلة في: التاريخ الكبير (٤٨٧/٦)، التاريخ الصغير(٩/٢)، الجرح والتعديل (٣٤٠/٦)، تاريخ ابن عساكر (٢٦/٣)، وفيات الأعيان (٩/٣)، تاريخ الإسلام (٨٩/٥)، ميزان الاعتدال (٣٥٧/٢)، العبر (١٦٧/١)، تهذيب التهذيب (٣٨/٥)، تهذيب ابن عساكر (١٢٢/٧، ١٢٤)، طبقات القراء (٣٤٦/١).

(٢) عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته ولأبيه صحبة، أقرأ الناس دهرًا، ثقة =

الرحمن على عثمان ومنه تعلم القرآن، وعلى عليّ بن أبي طالب[١] وأُبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود[٢] وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - ، وأخذ أيضًا عن زرّ بن حبيش[٣]، وسمع من الحارث بن حسّان[٤] وافد بني بكر، وكان للحارث صحبة.

قال أبو إسحاق السبيعي[٥]: ما رأيت أحدًا أقرأ من عاصم بن أبي النَّجُود، وما استثنى أحدًا من أصحاب عبد الله، وله مناقب جمة. مات - رحمه الله - سنة ثمان وعشرين ومائة بالكوفة، وقيل: سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل: مات بالسماوة وهو يريد الشام.

وتقديمه في النظم على حمزة[٦]؛ لتقدم وقته في الإمامة؛ لأن حمزة - رحمه الله -

---

=

ثبت (ت٧٣هـ) تقريبًا. انظر: تقريب التهذيب (١/٤٠٨).

(١) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن، أمير المؤمنين، ورابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وابن عم النبي ﷺ وصهره، ولد بمكة وربي في حجر النبي ولم يفارقه، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، وقد ولي الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان ﷺ (ت ٤٠ هـ). انظر: الأعلام (٤/٢٩٥).

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن: صحابي، من أكابرهم، فضلا وعقلا، وقربا من رسول الله ﷺ له (٨٤٨) حديثًا، وأورد الجاحظ (في البيان والتبيين) خطبة له ومختارات من كلامه (ت ٣٢ هـ). انظر: الأعلام (٤/١٣٧).

(٣) زرُّ بن حبيش بن حباشة، أبو مريم الأسدي الكوفي، ثقة جليل مخضرم، عرض على عبد الله بن مسعود وعليّ بن أبي طالب، عرض عليه عاصم بن أبي النجود وسليمان الأعشى (ت٨٢هـ). انظر: غاية النهاية (١/٢٩٤).

(٤) الحارث بن حسَّان الذهلي البكري: صحابي، كان شريفًا مطاعًا، من السادة، الشجعان، وكان مع الأحنف لما فتح خراسان، وشهد يوم الجمل، ومعه راية بكر بن وائل، فقتل وقتل معه ابن له وخمسة من أهله، ورَثَاهُ بعض الشعراء (ت ٣٦ هـ). انظر: الأعلام (٢/١٥٤).

(٥) عمرو بن عبد الله، من بني ذي يحمد ابن السبيع الهمداني الكوفي، أبو إسحاق: من أعلام التابعين الثقات. كان شيخ الكوفة في عصره. أدرك عليًا، ورآه يخطب، وقال: رأيته أبيض الرأس واللحية. قال ابن المديني: روى السبيعي عن (٧٠) أو (٨٠) رجلًا لم يرو عنهم غيره، وبلغت مشيخته نحوًا من (٤٠٠) شيخ. وقيل: سمع من (٣٨) صحابيًا. وكان من الغزاة المشاركين في الفتوح: غزا الروم في زمن زياد ست غزوات. وعمي في كبره (ت ١٢٧ هـ). انظر: الأعلام (٥/٨١).

(٦) ستأتي ترجمته إن شاء الله.

إنما اشتهر بالإمامة بعد موت عاصم، وأخذ القراءة عنه جماعة كثيرة واشتهرت قراءته عن أبي بكر بن عياش بن سالم الأسدي. واسمه: شعبة، وقيل: محمد، وقيل: مطرف، وقيل: عنترة كنيته[1]. وعن أبي عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البزار وكان يعرف بحُفَيص، ويُكنى بأبي داود، وقيل: بأبي عمرو وهو الأشهر. وأجمع الناس على صحة نقلهما.

فأما أبو بكر فإنه تعلم القرآن من عاصم خمسًا خمسًا كما يتعلم الصبي من المعلم، وكان - رحمه الله - عالمًا عاملًا. قال وكيع: هو العالم الذي أحيا الله به قرنه. وكذلك قال يحيى بن آدم. ويقال: إنه لم يفرش له فراش خمسين سنة، ولأجل ما وصف به من العلم والعمل قُدِّم في النظم.

وأما (**حفص**)[2] فإنه جوَّد القراءة على عاصم فأجاد، ولازم الاشتغال عليه فَسَادَ. قال يحيى بن معين[3]: الرواية الصحيحة التي رويت عن عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان. وقال أبو هشام الرفاعي: كان يعرف بقراءة عاصم بالكوفة حفص بن أبي داود، وكان أعلمهم بقراءة عاصم ثم أبو بكر بن عياش. وقال حسين الجعفي - رحمه الله - أبا عمرو، ما أشك أن أبا عمر خير مني.

وارتفاع (**أبو بكر**) في البيت الأول بالابتداء. و(**عاصم اسمه**) جملة معترضة بينه

---

(١) شعبة الأسدي الكوفي، الإمام، أحد الأعلام، قرأ القرآن ثلاث مرات على عاصم، وعرض القرآن أيضًا على عطاء بن السائب، وهو ثقة عابد، ساء حفظه بعد ما كبر، وقطع الإقراء قبل موته بسبع سنين (ت ١٩٣هـ). انظر ترجمته مفصلة في: القراء الكبار (١/١٣٢)، الأعلام (٣/١٦٥).

(٢) حفص بن سليمان بن المغيرة، الأسدي مولاهم الغاضري الكوفي المقرئ، الإمام صاحب عاصم وابن زوجته، أخذ القراءة عرضًا وتلقينًا عن عاصم، وهو في القراءة ثبت ضابط لها، لكنه متروك الحديث (ت١٨٠هـ). انظر ترجمته مفصلة في: النشر في القراءات العشر (١/١٥٦)، غاية النهاية (١/٢٥٤)، ميزان الاعتدال (١/٢٦١)، الأعلام (٢/٢٦٤).

(٣) يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء، البغدادي، أبو زكريا: من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله. نعته الذهبي بسيد الحفاظ وقال العسقلاني: إمام الجرح والتعديل. وقال ابن حنبل: أعلمنا بالرجال. ومن كلامه: كتبت بيدي ألف ألف حديث. له: التاريخ والعلل - في الرجال، ومعرفة الرجال، والكنى والأسماء، ومولده بقرية "نقيا" قرب الأنبار. وكان أبوه على خراج الري، فخلف له ثروة كبيرة، فأنفقها في طلب الحديث. وعاش ببغداد. وتوفي بالمدينة حاجا، وصلى عليه أميرها (ت ٢٣٣ هـ). انظر: الأعلام (٨/١٧٢).

وبين خبره، وخبره الجملة التي هي (**شعبة راويه**)، و(**المبرز**) صفة، ومعناه: السابق، وأصله من أسماء الخيل في حلبة السباق وأولها المبرز وثانيها المصلى، ولكل واحد منهما اسم يختص به. و(**أفضلا**) منصوب على الحال من ضمير (**المبرز**)؛ أي: السابق في حال كونه فاضلًا. وعدل عن فاضل إلى أفضل؛ للمبالغة؛ يشير إلى ما روي عنه من التقدم في العلم والعمل. و(**ذاك ابن عياش**) جملة. و(**أبو بكر**) بدل. و(**الرضي**) صفة. والكلام فيه كالكلام في قوله: (**على الرضا**).

و(**حفص**) مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة خبر الجملة المعطوفة عليها هذه الجملة، وهي: (**شعبة رواية**)، و(**بالإتقان**) متعلق بقوله: (**كان مفضلا**) يشير إلى ما روي عن ابن معين والرفاعي، والله أعلم.

٣٧-وَحَمْــزَةُ مَـــا أَزْكَـــاهُ مِـــنْ مُـتَوَرِّعٍ إِمَامًـــا صَـــبُورًا لِلْقُـــرانِ مُـــرَتِّلاَ

هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات التميمي[1]، مولى بني عجل، وقيل: مولى عكرمة بن ربعي التميمي، وكنيته: أبو عمارة. وقيل: هو من ذرية أكثم بن صيفي[2] حكيم العرب في الجاهلية؛ قاله ابن دريد وغيره.

---

(١) الإمام أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عرضًا عن سليمان الأعمش وأبي إسحاق السبيعي ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وجعفر بن محمد الصادق، وقرأ الحروف على الأعمش، وعرض على الأعمش وأبي إسحاق وابن أبي ليلى، قرأ عليه وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وإبراهيم بن إسحاق بن راشد وإبراهيم بن طعمة وإبراهيم بن علي الأزرق وإسحاق بن يوسف الأزرق وإسرائيل بن يونس السبيعي وسليم بن عيسى وهو أضبط أصحابه (ت١٥٦هـ). انظر ترجمته مفصلة في: طبقات ابن سعد (٣٨٥/٦)، التاريخ الكبير(٥٢/٣)، المعرفة والتاريخ (٢٥٦/٢، ١٨٠/٣)، الجرح والتعديل (٢٠٩/٣ - ٢١٠)، مشاهير علماء الأمصار(ص: ١٦٨)، وفيات الأعيان (٢١٦/٢)، تاريخ الإسلام (١٧٤/٦ - ١٧٥)، ميزان الاعتدال (٦٠٥/١ - ٦٠٦)، غاية النهاية (٢٦١/١ - ٢٦٣)، تهذيب التهذيب (٢٧/٣ - ٢٨)، شذرات الذهب (٢٤٠/١).

(٢) أكثم بن صيفي بن رياح بن الحارث بن مخاشن بن معاوية التميمي: حكيم العرب في الجاهلية، وأحد المعمرين، عاش زمنًا طويلًا، وأدرك الإسلام، وقصد المدينة في مائة من قومه يريدون الإسلام، فمات في الطريق، ولم ير النبي ﷺ وأسلم من بلغ المدينة من أصحابه، وهو المعني بالآية الكريمة: ﴿ومن يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله﴾ أخباره كثيرة (ت ٩ هـ). انظر: الأعلام (٦/٢).

وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان. ومات بحلوان سنة ست وخمسين ومائة، وكان - رحمه الله - كما وصفه الناظم. زكيًا متورعًا لم يوصف أحد من السبعة بما وصف به من الزهد والتحرز عن أخذ الأجرة على القرآن؛ لأنه روى الحديث المتضمن للتغليظ فيه فتمذهب به، والحديث في السنن. وكان - رحمه الله - مشهورًا بالتقدم والإمامة. كان الأعمش إذا رآه مقبلًا قال: هذا حبر القرآن.

وقال شريك: ما علمت بالكوفة أقرأ منه، ولا أفضل من مثل حمزة. وكان سفيان الثوري يقول: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض، وكان - رحمه الله - صبورًا على طاعة الله وترتيل كتابه.

روي أنه لم يلقه أحد قط إلا وهو يقرأ القرآن، وأنه كان لا ينام الليل، وأنه كان يختم بكل شهر خمسًا وعشرين ختمة.

وتقديمه في النظم على الكسائي[١]؛ لأنه شيخه وإمامه. أخذ القراءة عن الأعمش[٢] وحمران ابن أعين[٣] وابن أبي ليلى[٤]، وأخذ الأعمش عن يحيى بن وثاب[٥] عن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ، وقرأ ابن أعين على عبيد بن فضيلة الخزاعي[٦]. وقرأ على شبل علقمة بن قيس بن يزيد النخعي[٧]، وقرأ علقمة على

---

(١) ستأتي ترجمته قريبًا إن شاء الله.

(٢) سليمان بن مهران الإمام شيخ الإسلام، أبو محمد الأسدي، قد رأى أنس بن مالك وحكى عنه، وهو ثقة ثبت، وكان محدث الكوفة (ت ١٤٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٦/٢٢٦).

(٣) أبو حمزة الكوفي، مقرئ كبير، أخذ القراءة عرضًا عن عبيد بن نضلة ويحيى بن وثاب، وروى القراءة عنه عرضًا حمزة الزيات، وكان ثبتًا في القراءات ضعيفًا في الحديث رمي بالرفض (ت ١٣٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/١٦١).

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي الأنصاري القاضي، أخذ القراءة عن أخيه عيسى والشعبي والمنهال بن عمرو، روى القراءة عن حمزة والكسائي، وهو صدوق في الحديث، سيء الحفظ جدًا (ت ١٤٨هـ). انظر: غاية النهاية (٢/١٦٥).

(٥) مولاهم الكوفي، القارئ العابد أحد الأعلام، روى عن ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم - وعن مسروق وعبيدة السلماني، أخذ القراءة عن علقمة والأسود وعبيدة السلماني، قرأ عليه الأعمش وغيره، وهو تابعي ثقة عابد مقرئ (ت ١٠٣هـ). انظر: القراء الكبار (١/٦٢).

(٦) تابعي ثقة، أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود، وعرض على علقمة بن قيس، روى عنه يحيى بن وثاب وحمران بن أعين (ت ٧٥هـ). انظر: غاية النهاية (١/٤٩٧).

(٧) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، قرأ القرآن على عبد الله بن مسعود، قرأ عليه يحيى بن =

عبد الله بن مسعود. قال مكي: وقرأ حمران بن أعين على أبي الأسود[1]. وقرأ أبو الأسود على عثمان وعليّ - رضي الله عنهما - . وقرأ ابن أبي ليلى[2] على المنهال بن عمرو[3]، وقرأ المنهال على سعيد بن جبير[4]، وقرأ سعيد على ابن عياش وعلى أُبيّ.

وقرأ حمزة أيضًا على جعفر بن محمد بن علي بن الحسين[5]، وقرأ جعفر على آبائه - رضي الله عنهم - .

وارتفاع (**حمزة**) بالابتداء، وخبره جملة التعجب، و(**ما**) في التعجب اسم تام لا يحتاج إلى صلة، وهو في موضع رفع بالابتداء، والجملة الواقعة بعده خبره. وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنه اسم ناقص بمعنى الذي، والجملة التي بعده صلة، والجميع بمعنى اسم مبتدأ والخبر محذوف. و(**إمامًا**) وما بعده: أسماء منصوبة على التمييز؛ كقولك: ما أزكاه رجلًا. و(**من متورع**) في موضع نصب كذلك أيضًا وقوله: (**للقرآن**) متعلق بـ(**مرتل**)، والله أعلم.

٣٨-رَوَى خَلَــفٌ عَــنْهُ وَخَــلاَّدٌ الَّــذِي رَوَاهُ سُــــلَيْمٌ مُتْقِــــنًا وَمُحَــــصِّلاَ

خَلَفَ سُليم في القراءة حمزة، وكان من أضبط أصحابه لقراءته، وكان حمزة إذا جاء سليم يقول لأصحابه: تحفظوا فقد جاء سليم. قال سليم: قرأت القرآن على حمزة عشرة مرات. ولم يخالف سُليم حمزة في شيء من قراءته.

=

وثاب وعبيد بن نضيلة، وهو ثقة ثبت فقيه عابد (ت ٦٢هـ). انظر: القراء الكبار (٥١/١).

(١) الأسود بن يزيد بن قيس، أبو عمرو النخعي الكوفي، ثقة فقيه قرأ على عبد الله بن مسعود، قرأ عليه إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب (ت ٧٥هـ). انظر: غاية النهاية (١٧١/١).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي الأنصاري القاضي، أخذ القراءة عن أخيه عيسى والشعبي والمنهال بن عمرو، روى القراءة عن حمزة والكسائي، وهو صدوق في الحديث، سيء الحفظ جدًا (ت ١٤٨هـ). انظر: غاية النهاية (١٦٥/٢).

(٣) ثقة مشهور، كبير في القراءة، صدوق في الحديث ربما وهم، عرض على سعيد بن جبير، عرض عليه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو من الطبقة الخامسة. انظر: غاية النهاية (٣١٥/٢).

(٤) ثقة ثبت فقيه، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ). انظر: القراء الكبار (٦٨/١).

(٥) ابن هارون الكوفي النجار، روى القراءة عرضًا عن عليّ بن الحسن التميمي، ومحمد بن الحسن بن يونس، قرأ عليه ابنه محمد. انظر: غاية النهاية (١٩٥/١).

وهو: أبو عيسى سُليم بن عيسى بن عامر بن غالب الحنفي الكوفي[١]، أخذ عنه رواية حمزة أبو محمد خلف بن هشام بن طالب البزار[٢]، وأبو عيسى خلاد بن خلاد الصيرفي[٣].

وتقديم (**خلف**) في النظم؛ لاشتهاره باختياره، و(**الذي**) وصلته: مفعول روى. و(**متقنًا ومحصلا**) حالان من (**الذي**)، أو من الضمير العائد عليه.

٣٩-وَأَمَّـــا عَلِـــيٌّ فَالْكِـــسَائِيُّ نَعْـــتُهُ لِمَـــا كَـــانَ فِـــي الْإِحْـــرَامِ فِـــيهِ تَـــسَرْبَلاَ

هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي[٤]، من أولاد الفرس من سواد

(١) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب، أبو عيسى، صاحب حمزة الزيات، وأخص تلامذته به، وأقومهم بالحرو، قرأ عليه خلف بن هشام البزار وخلاد بن خالد، وأبو عمر الدوري وغيرهم (ت ١٨٨هـ). انظر ترجمته مفصلة في: القراء الكبار (١/١٤٠)، التاريخ الكبير (١٢٧/٤).

(٢) أبو محمد الأسدي، البغدادي، أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمرة، وكان ثقة كبيراً زاهداً عابداً عالماً، أخذ القرآن عرضاً عن سليم بن عيسى وعبد الرحمن بن أبي حماد عن حمزة، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً أحمد بن إبراهيم وراقه وأخوه إسحاق بن إبراهيم وإبراهيم بن علي القصار (ت٢٩٢هـ). انظر ترجمته مفصلة في: طبقات ابن سعد (٣٤٨/٧)، التاريخ الكبير (٣ /١٩٦)، التاريخ الصغير (٣٥٨/٢)، الجرح والتعديل (٣٧٢/٣)، تاريخ بغداد (٣٢٢/٨ - ٣٢٨)، الجمع بين رجال الصحيحين (١٢٥/١)، القراء الكبار (١٧١/١، ١٧٢)، العبر (٤٠٤/١)، دول الإسلام (١٣٨/١)، غاية النهاية (٢٧٣/١ - ٢٧٥)، تهذيب التهذيب (١٥٦/٣)، شذرات الذهب (٦٧/٢).

(٣) خلاد بن خالد الشيباني، مولاهم، الصيرفي: من كبار القراء، قال ابن الجزري:"كان إمامًا في القراءة ثقة عارفًا محققًا مجودًا أستاذًا"، توفي في الكوفة (ت ٢٢٠ هـ). انظر ترجمته مفصلة في: الجرح والتعديل (٣٦٨/٣)، الأعلام (٣٠٩/٢)، مناهل العرفان (٣١٨/١).

(٤) علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي أبو الحسن الكسائي، الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، أخذ القراءة عرضاً عن حمزة أربع مرات وعليه اعتماده وعن عيسى بن عمر الهمداني، وروى الحروف عن أبي بكر بن عياش وإسماعيل ويعقوب ابني جعفر عن نافع، أخذ عنه القراءة عرضاً وسماعاً إبراهيم بن زاذان وأحمد بن جبير وأحمد بن أبي سريج وحفص بن عمر الدوري (ت١٨٩هـ). انظر ترجمته مفصلة في: التاريخ الكبير (٢٦٨/٦)، التاريخ الصغير(٢٤٧/٢)، الجرح والتعديل (١٨٢/٦)، مراتب النحويين (ص: ٧٤، ٧٥)، طبقات النحويين (ص: ١٣٨، ١٤٢)، الفهرست لابن النديم (ص: ٢٩)، تاريخ بغداد (٤٠٣/١١)، الأنساب (٤١٩/١٠)، نزهة الألباء (ص: ٦٧، ٧٥)، معجم الأدباء (١٦٧/١٣، ٢٠٣)، وفيات الأعيان (٢٩٥/٣)، تاريخ أبي الفداء (١٧/٢)، دول الإسلام (١٢٠/١)، مرآة الجنان (١/ =

العراق، وجده عبد الله بن سهل بن فيروز، وهو مولى لبني أسد، انتهت الإمامة في القراءة إليه، اعتمد في قراءته على حمزة، قرأ عليه القرآن كله أربع مرات، وأخذ أيضًا عن محمد بن أبي ليلى وعيسى بن عمر، وكانت العربية علمه وبضاعته. قال يحيى بن معين[(١)]: ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي.

وروي أنه رُئِيَ في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لي بالقرآن.

مات - رحمه الله - بالريّ حين خرج إليها مع الرشيد[(٢)] سنة تسع وثمانين ومائة، ومات بها محمد بن الحسين - رحمه الله - ، فقال الرشيد: هاهنا دفنا؛ العلم والقرآن.

وقوله: (**لما كان في الإحرام فيه تسربلا**) إشارة إلى ما روي عنه أنه قيل له: لم سميت الكسائي؟ فقال: لأني أحرمت في كساء. ولام (**لما**) للتعليل وهي داخله على المصدر في التقدير؛ لأن (**ما**) بعدها مصدرية، وصلتها (**تسربلا**)؛ لأن (**كان**) ناقصة لا مصدر لها، وهي حرف عند سيبويه[(٣)]، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء. و(**في الإحرام**) ظرف لـ(**تسربل**)، وضمير (**فيه**) يعود على ما دل

=

٤٢١، ٤٢٢)، البداية والنهاية (١١/٢٠١، ٢٠٢)، تهذيب التهذيب (٧/٣١٣، ٣١٤)، الأعلام (٤/ ٢٨٣).

(١) يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن الغطفاني، المري، البغدادي، أبو زكرياء: محدّث، حافظ، مؤرخ، عارف بالرجال، أصله من سرخس، وولد بقرية نقيا قرب الأنبار، وكان أبوه على خراج الري، فخلف له ثروة كبيرة، فأنفقها في طلب الحديث وعاش ببغداد، وسمع يحيى بن أبي زائدة وغيره وحدّث عنه أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم، من آثاره: التاريخ والعلل، ومعرفة الرجال، توفي بالمدينة قبل أن يحج وهو يريد مكة (ت ٢٣٣ هـ).

(٢) هو الخليفة العباسي أبو جعفر هارون الرشيد بن المهدي محمد بن المنصور، أبي جعفر استخلف بعد أخيه الهادي، وكان من أنبل الخلفاء، وأحشم الملوك، ذا حجج وجهاد، وغزو وشجاعة ورأي (ت١٩٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام (٤/٩٨).

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى: «كتاب سيبويه» في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز، و«سيبويه» بالفارسية رائحة التفاح، وكان أنيقًا جميلًا، توفي شابًا، وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف (ت ١٨٠ هـ). انظر: الأعلام (٥/٨١).

عليه لفظ (**الكسائي**) من الكساء. وتعديه (**تسربلا**) إليه بـ(**في**) على تضمينه معنى حل، وتقدير الكلام: فالكسائي نعت لأجل تسربله فيه في وقت الإحرام.

٤٠-رَوَى لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرِّضاَ وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِيُّ وَفي الذِّكْرِ قَدْ خَلاَ

هو: أبو الحارث الليث بن خالد المروزي الحاجب المقرئ[1]. حدّث عن يحيى بن المبارك اليزيدي[2] عن أبي عمرو بن العلاء عن الحسين عن أنس بن مالك[3] أن النبي ﷺ قال: «**القرآن غنى لا فقر بعده ولا غنى دونه**»[4].

وحفص هو أبو عمر الدوري[5]، قد خلا ذكره؛ أي: مضى، وهو صاحب أبي عمرو بن العلاء، وكان قد قرأ سائر الحروف السبعة وكتب الحديث، وعمَّرَ وعمي في آخر عمره.

وتقديم أبي الحارث عليه في النظم؛ لانفراده بالكسائي.

(١) البغدادي المقرئ، صاحب الكسائي، والمقدم من بين أصحابه، ثقة معروف حاذق، قرأ على الكسائي وسمع الحروف من حمزة بن قاسم الأحول، قرأ عليه محمد بن يحيى الكسائي الصغير والفضل بن شاذان (ت ٢٤٠هـ). انظر: القراء الكبار (٢١١/١).

(٢) أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي، نحوي مقرئ ثقة علامة كبير، نزل بغداد وعرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال المهدي فكان يؤدب ولده، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو، وهو الذي خلفه بالقيام بها وأخذ أيضاً عن حمزة، روى القراءة عنه أولاده محمد وعبد الله وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وابن ابنه أحمد بن محمد وأبو عمر الدوري وأبو شعيب السوسي وغيرهم، روى عنه الحروف أبو عبيد القاسم بن سلام، قال ابن المنادي: «أكثرت السؤال عن اليزيدي، ومحله من الصدق ومنزلته من الثقة من شيوخنا بعضهم أهل عربية وبعضهم أهل قرآن وحديث، فقالوا: ثقة صدوق» (ت٢٠٢هـ). انظر: غاية النهاية (٣٦٧/٢).

(٣) أبو حمزة الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ وأحد المكثرين من الرواية عنه، وأمه أم سليم زوج أبي طلحة الأنصاري شهد بدرًا قبل بلوغه، وقطن البصرة في آخر أيامه ومات فيها، وكان آخر الصحابة موتًا بالبصرة (ت٩٣هـ). انظر: الإصابة (٨٤/١).

(٤) أخرجه أبو يعلى (١٥٩/٥، رقم: ٢٧٧٣)، قال الهيثمي (١٥٨/٧): فيه يزيد بن أبان الرقاشي، وهو: ضعيف. والطبراني (٢٥٥/١، رقم: ٧٣٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٩/٢، رقم: ٢٦١٤)، والخطيب (١٦/١٣)، والقضاعي (١٨٦/١، رقم: ٢٧٦). وأخرجه أيضًا الديلمي (٢٢٩/٣، رقم: ٤٦٧٧). قال المناوي (٥٣٥/٤) قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف. وقال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة (٦٢/٤): ضعيف.

(٥) تقدمت ترجمته.

٤١-أَبُو عَمْرِهِمْ والْيَحْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ ... صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوِلاَ

تقدم أن (**الصريح**) هو الخالص النسب، وأن أبا عمرو مازني وذكر في هذا البيت أن ابن عامر يحصبي. (**ويحصب**) - فيما يقال - يرجع إلى حمير فكلاهما إذًا صريح. وباقيهم أحاط بهم الولاء؛ أي: جمعهم حتى استووا فيه، وقد ذكرت الخلاف في أبي عمرو وحمزة. والذي ذكره الناظم - رحمه الله - هو المشهور.

و(**أبو عمرهم**) مبتدأ، و(**اليحصبي**) مبتدأ أيضًا، و(**صريح**) خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف؛ لدلالة الخبر الموجود عليه، و(**اليحصبي**) بفتح الصاد منسوب إلى (**يحصب**) بكسرها على القياس بفتح عين الرباعي؛ فرارًا من توالي كسرتين وياءين كالثلاثي، فيقول: ثعلبي، كما يقال: ثمري. والهاء في (**به**) عائدة على لفظ الباقي؛ لأن لفظه مفرد وإن كان واقعًا على جمع.

٤٢-لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ ... وَلاَ طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مُتَمَحِّلا

أراد بالطرق المذاهب المنسوبة إليهم؛ لأن كل واحد منهم له طريق سلكه ومذهب اعتمده - على ما سنبين بعد إن شاء الله - تعالى - .

وقوله: (**يُهدى بها**)؛ أي: يرشد المستهدين بها، (**كل طارق**)؛ أي: كل عالم، وأصل الطارق الذي يأتي ليلًا، ثم سمي النجم طارقًا لذلك، ومنه: ﴿**والسماء والطارق**﴾. والنجم يكنى به عن العالِم؛ لاشتراكهما في الاهتداء بهما. وأراد بالطارق الثاني المدلس؛ لأنه أصله كما ذكرنا الذي يأتي ليلًا، والليل محل الآفات، يقول: ولا مدلس يخشى بها. أي: بتلك الطرق؛ أي: لا فيها متمحلًا؛ أي: ماكر؛ يقال: محل به إذا مكر.

وارتفاع (**طرق**) بالابتداء، وهو فاعل على رأي الأخفش، والجملة بعده في موضع الصفة له، و(**طارق**) مبتدأ أيضًا، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لإفادتها بما تضمنته من العموم في غير الموجب، ويجوز أن يكون بمعنى ليس، فيكون (**طارق**) اسمها، و(**يخشى**) خبر على كلا التقديرين، و(**بها**) ظرف لما قبله أو لما بعده، و(**متمحلا**) حال، والله أعلم.

٤٣-وَهُــنَّ اللَّوَاتِــي لِلْمُوَاتِــي نَــصَبْتُهاَ مَنَاصِــبَ فَانْــصَبْ فِــي نِــصَابِكَ مُفْــضِلاَ

(**هن**) عائد على الطرق، و(**اللواتي**) بوزن الفَوَاعِل جمع اللاتي يوزن الفَاعِل؛ كاللائي واللاتي، واللائي واللاتي اسمان موضوعان لجمع التي. و(**المواتي**) الموافق. ونصب الشيء: إبرازه. و(**المناصب**) أعلام العز والشرف. والنَّصَبُ: التعب، وفعله: نَصَبَ يَنْصَبُ، والأمر منه: انْصَبْ. ونِصَابُ الشيء: أصله؛ ومنه: نصاب المال، ونصاب المسكين، والمراد به هنا النية؛ لأنها أصل العمل. و(**المفضل**) اسم فاعل من أَفْضَلَ الرجل إذا أتى بفاضل الأفعال؛ كأحسن وأجمل إذا أتى بحسنها وجميلها.

و(**هن**) في موضع رفع بالابتداء، وخبره الموصول وصلته، و(**المواتي**) متعلق بـ(**نصبت**)، و(**في نصابك**) ظرف لقوله: (**مفضلا**)، و(**مفضلا**) حال من ضمير انصب.

يقول: وتلك الطرق التي أشرت إليها هي التي أبرزتها في النظم لمن وافقني على ما قصدته من الاصطلاح في حال كونها إعلامًا لعز من عملها وشرفه، فانصب أيها الطالب في تحصيلها في حال كونك مفضلًا في نيتك بإخلاصها لله - سبحانه - .

٤٤-وَهَــا أَنَــا ذَا أَسْــعى لَعَــلَّ حُــرُوفَهُمْ يَطُــوعُ بِهَــا نَظْــمُ الْقَوَافِــي مُــسَهِّلاَ

(**ها**) حرف، معناه التنبيه، و(**أنا**) ضمير المتكلم وحده والمتكلمة وحدها، والاسم منه عند البصريين الهمزة والنون، وتزاد الألف فيه في الوقف؛ لبيان الحركة، وقد ثبت في الوصل على إجرائه مجرى الوقف. وقال الكوفيون: الاسم (**أنا**) بكماله. و(**ذا**) من أسماء الإشارة والألف من جملة الاسم، وقال الكوفيون: الذال وحدها هي الاسم. والصحيح الأول بدليل رده إلى الثلاثي في حال التصغير.

و(**أنا**) في موضع رفع بالابتداء. و(**ذا**) في موضع نصب بـ(**أعني**) مقدرًا، و(**أسعى**) في موضع الخبر. ويجوز أن يكون (**ذا**) بدلًا من (**أنا**) على رأي الأخفش، و(**أسعى**) الخبر أيضًا. ومعنى أسعى: أحرص وأجتهد، والمراد بـ(**حروفهم**) قراءاتهم، ومنه قولهم: في حرف أُبَيّ كذا وفي حرف عبدالله كذا؛ أي: وفي قراءتيهما. و(**يطوع**)؛ أي: ينقاد، وكأنه ضمنه معنى يسمح فعداه بالباء. و(**مسهلا**) حال من النظم.

٤٥-جَعَلْــتِ أَبَــا جَــادٍ عَلَــى كُــلِّ قَــارِئٍ دَلِــيلًا عَلَــى المَــنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلاَ

يقول: (**جعلت**) حروف (**أبا جاد دليلاً**)؛ أي: إمارة وعلامة (**على كل قارئ**) **نظمت** اسمه من السبعة ورواتهم الأربعة عشر أول لأول؛ أي: سابقًا لسابق، فيتعين الآخر للآخر، ولا يسقط من الجميع إلا الواو فإنها فاصلة - على ما سيأتي ذكره - . ويتعين (**أبج**) لنافع وراوييه، و(**دهز**) لابن كثير وراوييه، و(**حطي**) لأبي عمرو وراوييه، و(**كلم**) لابن عامر وراوييه.

و(**نصع**) لعاصم وراوييه، و(**فضق**) لحمزة وراوييه، و(**رست**) للكسائي وراوييه، وترتيب أبي جاد على ما اختاره الناظم - رحمه الله - أبجد هوز حطي كلمن صعفض قرست. وربما جاء بعضهم ببعض هذه الكلم على وضع آخر، وأصل أبجد: أبو جد، وهوز: هواز، وقرست: قريسات، لكن حذف منها ما حذف استغناء بنظيره.

وذكر بعض النحويين أن قولهم: أبو جاد وهواز وحطي عربية وهي تجري مجرى زيد وعمر في الانصراف، وأن كلمن وصعفض وقريسات أعجمية لا تنصرف إلا أن قريسات منون كعرفات وأذرعات؛ يعني: أن ما ذكره حكم هذه الأسماء في الأصل، وأما إذا ذكرت لتفيد جمع الحروف المجتمعة في الكلم المذكورة فحكمها البناء على السكون، ويقال: إن هذه الكلم الست أسماء ملوك مدين وأن رئيسهم كلمن هلك يوم الظلة مع قوم شعيب عليه السلام.

روى ميمون بن مهران[١] عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «**إن لكل شيء تفسيرًا، علمه من علمه وجهله من جهله**»[٢]، ثم فسّر هذه الكلم فقال: أبو جاد: أَبي آدم عليه السلام الطاعة وجد في أكل الشجرة. هواز: زل فهوى من السماء إلى الأرض. حطي: حطت عنه خطاياه. كلمن: أكل من الشجرة ومن عليه بالتوبة. صعفض: عصى فأخرج من

---

(١) ميمون بن مهران الرقي، أبو أيوب: فقيه من القضاة، كان مولى لامرأة بالكوفة، وأعتقته، فنشأ فيها، ثم استوطن الرقة (من بلاد الجزيرة الفراتية) فكان عالم الجزيرة، وسيدها، واستعمله عمر بن عبد العزيز على خراجها وقضائها، وكان على مقدمة الجند الشامي، مع معاوية بن هشام بن عبد الملك، لما عبر البحر غازيًا إلى قبرس، سنة (١٠٨ هـ)، وكان ثقة في الحديث، كثير العبادة (ت ١١٧ هـ). انظر: الأعلام (٣٤٢/٧).

(٢) انظر: نقط المصاحف للداني (ص: ٣٣)، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، تحقيق: د. عزة حسن.

النعيم إلى النكد. قرست: أقر بالذنب فأمن العقوبة.

و(**جعلت**) بمعنى صيرت يتعدى إلى مفعولين أحدهما قوله: (**أبا جاد**)، والثاني قوله: (**دليلا**). (**على كل قارئ**) متعلق بـ(**دليل**)، (**على المنظوم**) بدل من (**كل**) أو من (**قارئ**) معاد معه حرف الجر؛ كقوله: ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ ﴾ ﴿ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا ﴾ [الزخرف: ٣٣]. و(**أول أول**) أصله أول لأول فحذف الجار وركب الاسمان وبنيا بناء خمسة عشر وبابه، أما الأول منهما فلأنه صار بالتركيب كبعض الاسم، فهو كصدر الكلمة من عجزها، وأما الثاني فتضمنه معنى الحرف، وصار الاسمان في تقدير اسم واحد منصوب على الحال؛ كأنه قال: مرتبة، ونحوه من المركبات لقولهم: هو جاري بيت بيت، ولقيته كفه كفه. الأصل في الأول: هو جاري بيتًا لبيت، وفي الثاني: كفة كفة، ففعل فيهما ما ذكر في أول أول، وصار الأول في تقدير ملاصقًا، والثاني في تقدير متكافئين.

٤٦-وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِى الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ

المراد بـ(**الحرف**) هنا: ما وقع الاختلاف فيه من كلم القرآن سواء كان حرفًا في اصطلاح النحويين أو اسمًا أو فعلًا، وسواء كان كلمةً أو أكثر. يعني أنه إذا جعل شيئًا من حروف أبي جاد أمارة على من قرأ بشيء في حرف من الحروف المشار إليها جعله بعد الحرف لا قبله؛ نحو قوله: (**وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ راويه نَاصِرُ**).

وقوله: (**وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلِف حَلاَ**) وقوله: (**وَمِنْ بَعْدُ إِنَّ الله يكسر في كِلا**)، وقوله: (**وَهُزُؤًا وَكُفُؤًا في السواكن فصلاً**)، ولا يفعل ذلك إلا بعد أن يقيد الحرف بأبلغ وجوه التقييد أو يلفظ به إن حصل المقصود باللفظ، وإذا انقضى المقصود باللفظ وإذا انقضى من تعزى القراءة إليه أتى بواو تؤذن بذلك. وقوله: (**ومن بعد**) متعلق بـ(**أسمي**)، والذكر مضاف إلى الفاعل، و(**الحرف**) مفعول به، و(**رجاله**) مفعول بأسمي.

وتقدير الكلام في الأصل: وأُسمي من بعد ذكري الحرف رجاله، لكن قُدِّم الجار وما اتصل به على الفعل والفاعل والمفعول به، وأُسْمِي وأسَمِّي بمعنى واحد ويتعديان إلى مفعول واحد؛ لأنهما بمعنى ذكر الاسم، وإذا كانا بمعنى وضعه تعديا إلى مفعولين؛

نحو: أسميت ابني زيدًا وسميته عمرًا. و(**متى**) من ظروف الزمان الجازمة. وثبات الياء في قوله: (**متى تنقضي آتيك**) على لغة من يجتزئ في الجزم بحذف الحركة المقدرة في حرف العلة فيقول: لم يغزو ولم يرى ولم يخشى، وهو كثير في الشعر. وقد جاء في بعض القراءة متأولًا. والفيصل: الفاصل، وهو صفة على فَيْعَل؛ كضيغم وبيئس، وفيه معنى المبالغة.

٤٧-سِوَى أَحْرُفٍ لاَ رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا   وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلاَ

قاعدته في القصيدة: ما تقدم ذكره من الإتيان بالواو المؤذنة بانقضاء الحروف الدالة على القراءة الفاصلة بينها وبين ما بعدها.

وأخبر في هذا البيت أنه استثنى من هذه القاعدة حروفًا لم يأت بعدها بواو، وأنه إنما يفعل ذلك حيث ترتفع الريبة مع عدم الواو؛ كقوله:

وَيَدْعُونَ خَاطِبْ إِذْ لَوى هَاءُ مِنْهُمْ   بِكَافٍ كَفَى أو إن زِدِ الْهَمْزَ ثُمَّلاَ

فإن قيل: من أين ارتفعت الريبة هاهنا؟ قيل: من حيث إن كلم التقييد وكلم القرآن لا يتضمن أوائلها رمزًا. **فإن قيل**: بجميع ما دخلت الواو عليه بهذه المثابة إلا القليل قيل: الأمر كذلك لأن الناظم - رحمه الله - لم يلتزم الإتيان بالواو حيث تقع الريبة فحسب بل يأتي بها مؤذنةً بانقضاء فاصلة بين التراجم سواء عدمت الريبة مع عدمها، وهو الأكثر، أو وجدت معه، وهو الأقل. ويتركها مع عدم الريبة فحسب. وإنما خص الواو بالفصل لتأتّيها من حيث كانت عاطفة، والقراءات تتزاحم ويعطف بعضها على بعض، وربما أتى بغير العاطفة؛ كقوله: (**شاع وصاله**) و(**دار وجها**)، وهو قليل.

وقوله: (**وباللفظ أستغني عن القيد إن جلا**)؛ يعني: أنه قد يلفظ في بعض المواضع بالقراءة من غير تقييد. (**إن جلا**)؛ أي: إن كشف اللفظ المقصود؛ تقول: جلوت الأمر؛ أي: كشفته، وذلك نحو قوله: (**وفي يقتلون الثاني قال يقاتلون**)، وقوله: (**وبالتاء آتينا مع الضم خولا**)، وقوله: (**ومالك يوم الدين راويه ناصر**).

فالمثال الأول: لفظ فيه بالقراءتين معًا وهو الأكثر في القصيد.

والمثال الثاني: لفظ فيه بإحدى القراءتين وقيد الأخرى.

والمثال الثالث: لفظ فيه بالقراءة الواحدة وترك الأخرى لشهرتها.

و(**سوى**) ظرف دخله معنى الاستثناء، وهو مقصور منصوب على الاستثناء، وما بعده مخفوض بإضافته إليه، وتحرك سينه بالحركات الثلاث؛ فإن ضمت قصرت لا غير، وإن فتحت مدت لا غير، وإن كسرت فالأشهر القصر، وحكى بعضهم المد. و(**الأحرف**) جمع قلة واقع موقع جمع الكثرة؛ لأن الحروف المستثناة كثيرة. وارتفاع (**ريبة**) كارتفاع (**طارق**) في وجهيه وقد مر. والجملة صفة لـ (**أخرى**). والمراد بالريبة الشك، وفي الحديث: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**»[1]، أي: ما يشكك وتحصل الريبة إلى غيره، وهو في الأصل قلق النفس واضطرابها، ألا ترى كيف قابلها بالطمأنينة في قوله: «**فإن الكذب ريبة، والصدق طمأنينةٌ**»[2]، وذلك أن النفس لا تستقر متى شكت في أمر. و(**أستغني**) يتعدى إلى مفعولين أحدهما بالباء، والثاني بـ(**عن**)، وقد اكتنفاه هاهنا، وجواب (**إن جلا**) محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، والله أعلم.

٤٨-وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا ... لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاَ

الأصل في كل حرف دال على قارئ أن يذكر مرة واحدة كما لو جاء اسمه صريحًا، وربما أحوج النظم إلى كلمة تكرر فيها حرف الرمز، وقد يكون ذلك لأجل القافية وقد يكون لغيرها، ولا تخلو الكلمة المكررة من الاشتمال على معنى حسن، وذلك نحو قوله: (**والأسرى الأسارى حلا حلا**). وقوله: (**يمنى علا علا**). وربما ذكر كلمة دالة على جماعة ثم أخرج واحدًا منهم لما ذكرنا أيضًا ؛ كقوله: (**ذا أسوة تلا**). وقوله: (**إذ سما كيف عولا**).

وفي قوله: (**رُبَّ**) إشارة إلى قلة مجيء التكرار في القصيد؛ لأن (**رب**) موضوعة للتقليل. وفي (**كَرر**) ضمير يعود على المكان أسند التكرار إليه مجازًا، ويجوز أن يعود

---

(١) أخرجه الطيالسي (ص ١٦٣، رقم: ١١٧٨)، والترمذي (٦٦٨/٤، رقم: ٢٥١٨)، وقال: حسن صحيح. والدارمي (٣١٩/٢، رقم: ٢٥٣٢)، وأبو يعلى (١٣٢/١٢، رقم: ٦٧٦٢)، وابن حبان (٤٩٨/٢، رقم: ٧٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢/٥، رقم: ٥٧٤٧)، والنسائي (٣٢٧/٨، رقم: ٥٧١١). وأخرجه أيضًا ابن خزيمة (٥٩/٤، رقم: ٢٣٤٨)، والحاكم (١٥/٢، رقم: ٢١٦٩)، وقال: صحيح الإسناد.

(٢) وهو تمام الحديث السابق.

على الناظم، وفيه خروج من الإخبار عن نفسه متكلمًا إلى الإخبار عن نفسه غائبًا. والعرب تخرج في الإخبار من حال إلى حال.

والجملة على كلا التقديرين في موضع الصفة لـ(**مكان**) إلا أنها على التقدير الأول لا حذف فيها، وعلى التقدير الثاني فيها حذف العائد من الصفة إلى الموصوف، والتقدير قبلها: فيه، والعامل في (**رب**) ومجرورها محذوف تقديره: وجد أو عثر عليه، والهاء في (**قبلها**) تعود على الواو، ويعني قبل الواو إن وجدت؛ نحو: (**ذا أسوة تلا**) و(**لا لغو**).

وقد يكرر الحرف وإن لم يأت بالواو؛ نحو: (**يمنى علا علا**)، (**سلاسل**) والأول أكثر ولأجل كثرته بني الكلام عليه.

وقوله: (**لما عارض**) متعلق بـ(**كرر**)؛ أي: لأجل عارض، و(**ما**) زائدة كزيادتها في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ونحوه. (**والأمر ليس مهولا**)؛ أي: ليس مفزعًا، ومنه المهول الذي يخلف على النار، وذلك أنهم كانوا في الجاهلية إذا أرادوا أن يستخلفوا الرجل أوقدوا نارًا وألقوا فيها ملحًا، ويسمونه التهويل، يعني: أن تكرير الحرف لا يفزع من أن يؤدي إلى الإشكال والإلباس.

٤٩-وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ وَسِتَّتُهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلاَ

٥٠-عَنَيْتُ الْأُولَى أَثْبَتُّهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلاَ

لما انقضت الحروف الدالة على أسماء القراء ورواتهم والواو الفاصلة عند انقضاء قرشت جعل الناظم - رحمه الله - كل حرف من حروف الكلمتين المتضمنتين باقي الحروف المعجم وهما ثخذ ضظغ دليلًا على ما يأتي ذكره من القراء المجتمعين فقال: (**ومنهن**)؛ أي: ومن حروف أبي جاد (**للكوفي**)؛ أي: لأصحاب المذهب الكوفي وهم الكوفيون، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ويجوز أن يكون على إيقاع الواحد موقع الجمع على ما جرى في بعض كلامهم.

وقوله: (**ثاء مثلث**)؛ أي: ذو ثلاث نقط، ومثل ذلك إنما يذكر لرفع اللبس بين الحروف وما شاكله في الصورة فالفاء والتاء والثاء متشاكلات غير أنه لا لبس هاهنا؛ لما تقدم من أن الباء لقالون والتاء للدوري عن الكسائي، فتعين أن المذكور للكوفيين

غيرهما وهو الثاء. وإذا عدم اللبس كان ذكر ذلك للتوكيد، وقد يرتفع به اللبس عمن نظر في هذا الموضوع ولم ينظر فيما قبله، فكل ما ورد من التقييد في حروف كلمتي ثخذ ظغش فوجهه ما ذكرته. والكلام في ارتفاع الثاء وفي المجرورين قبلها كالكلام في قوله: (**وبالكوفة الغراء منهم ثلاثة**) وقد مر. وقوله: (**وَستَّتُهُم باخاء ليس بأغفلا**) تتمة قوله: (**عنيت الأولى أثبتهم بعد نافع**)؛ يعني: ابن كثير وأبا عمرو وابن عامر والكوفيين. والأغفل من الحروف ما لم ينقط.

و(**الأولى**) في البيت الثاني اسم موصول بمعنى الذين والجملة بعده صلته، وارتفاع (**كوف**) بالابتداء، و(**شام**) معطوف عليه، و(**ذالهم**) مبتدأ، و(**ليس مغفلا**) جملة في موضع خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر الأول. وتحقيق القول في (**كوف**) يستنبط من الوجهين المذكورين في قوله: (**ومنهن للكوفي ثاء مثلث**)، ثم يحمل العطف في قوله: (**وشام**) على ما يليق من ذلك. وكل ما ورد في القصيد من نحو (**كوف**) و(**بصر**) و(**شام**) فهو على حذف إحدى الياءين تخفيفًا ثم حذف الأخرى؛ لالتقاء الساكنين.

٥١-وَكُوفٍ مَعَ المَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَمًا وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلاَ

المعجم من الحروف: ما نُقط، مأخوذ من قولهم: أعجمت الكتاب؛ أي: أزلت عجمته، وَصِفَت الحروف المنقوطة بذلك؛ لأنها أُزِيلَ عجمتها والتباسها بنقطها. والمهمل: ما لم ينقط، وَصِفَتْ بذلك؛ لأنه أهمل نقطها.ومعنى البيت ظاهر. وإعرابه بيّن، يعرف أكثره مما تقدم والله أعلم.

٥٢-وَذُو النَّقْطِ شِينٌ لِلْكِسَائِي وَحَمْزَةٍ وَقُلْ فِيهِمَا مَعْ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلاَ

٥٣-صِحَابٌ هُمَا مَعْ حَفْصِهِمْ عَمَّ نَافِعٌ وَشَامٍ سَمَا فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلاَ

٥٤-وَمَكٍّ وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنِ الْعَلاَءِ قُلْ وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصُبِي نَفَرٌ حَلاَ

٥٥-وَحِرْمِيُّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٍ وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِي وَنَافِعِهِمْ عَلاَ

معنى النصف الأول من البيت الأول من هذه الأبيات الأربعة ظاهر وبانقضائه انقضت حروف كلمتي ثخذ ظغش المعبر بها عمن تقدم ذكره، واتفق هنا جماعات يكثر دورها فرتب لها كَلِمًا تدل عليها، وهي: (**صحبة**) و(**صحاب**) و(**عم**) و(**سما**)

و(**حق**) و(**نفر**) و(**حرمي**).

ف(**صحبة**) عبارة عن حمزة والكسائي وأبي بكر.

و(**صحابٌ**) عبارة عن حمزة والكسائي وحفص.

و(**عمَّ**) عبارة عن نافع وابن عامر.

و(**سما**) عبارة عن نافع وابن كثير وأبي عمرو.

و(**نفر**) عبارة عن ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر.

و(**حق**) عبارة عن ابن كثير وأبي عمرو.

و(**حرميٌّ**) عبارة عن نافع وابن كثير.

و(**حصن**) عبارة عن الكوفيين ونافع.

واستخراجها من الأبيات سهل فلا حاجة إلى تتبعها ولا إلى الجدول الموضوع لها وللحروف.

ولتخصيص كل حرف من حروف ثخذ ظغش بمن عبر به عنه معنى، ولكل كلمة من هذه الكلم أيضًا مقصد، وها أنا أذكر جميع ذلك - إن شاء الله - تعالى - .

أما **الثاء** فإنه عبر بها عن الكوفيين؛ لأنهم ثلاثة وهي مثلثة، ولأنها تشترك مع الفاء في المخرج. وأما **الخاء** فلأنه لما عبر بالثاء عن الكوفيين ثم أراد أن يأتي بجماعات انضاف إلى الكوفيين فيها غيرهم، وكانت الجماعات المشار إليها أربعًا، قدم منها ما انضاف إلى الكوفيين فيه ثلاثة فوفق ذلك الخاء؛ لكونها بعد الثاء. واتفق إن كانت حرف استعلاء والقراءة المجتمع عليها ست في نهاية من الاستعلاء فقوي حسن دلالتها عليهم.

وأما الجماعات الثلاث الباقية فإنه لما كان من جملتهم الكوفيون وابن كثير، وكان ابن كثير له العلو المذكور وانضاف إلى الكوفيين اختار لهم **الظاء**؛ لأنها أقوى من الذال والغين، وجعلهم بين المجتمعين المناسبين لهم في العدد كواسطة العقد، وجعل الذال للكوفيين وابن عامر، **والغين للكوفيين** وأبي عمرو؛ لضرب من المعادلة، وذلك أن التقديم فيه تنبيه على مزية المقدم، والحرف القوي فيه تنبيه على مزية من جعل له، والغين أقوى من الذال؛ لزيادتها عليها بالاستعلاء، فجعل الذال للمقدم والغين

للمؤخر؛ لما ذكرناه.

وبقي من الحروف **الشين** فجعلها لحمزة والكسائي، وأخرهما؛ لنقص عددهما عمن تقدم. وفي جعل الشين لهما أيضًا مناسبة ما من حيث إنه كان لها مخرجان لما فيها من التفشي، فناسب ذلك جعلها دليلًا على اثنين.

وأما الكلم المذكورة فإنه جعل منها: صحبة: لحمزة والكسائي وأبي بكر؛ لاصطحابهم في المذهب الكوفي. **وصحاب**: لحمزة والكسائي وحفص لذلك أيضًا. ونفر لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر؛ لأنهم ثلاثة والثلاثة نفر **وحرمي** لنافع وابن كثير؛ لأن نافعًا إمام حرم المدينة وابن كثير إمام حرم مكة ويقال وحرْمُ وهو الأشهر وحِرْم؛ ومنه:

وَأَمسَت بِلدُ الحِرْم وَحشًا بِقاعُها   لِغَيبَةِ ما كانَت مِنَ الوَحيِ تَعهَدُ[1]

وأما عم وسما وحق وحصن فهي عبارة عمن ذكر، وتتضمن ذلك الثناء بالعموم والسمو والصدق والتحصن على ما سيأتي بيانه.

وارتفاع قوله: (**ذو النقط**) بالابتداء، و(**شين**) بدل منه، و(**الكسائي وحمزة**) الخبر، وفيهما متعلق بـ(**قل**)، و(**مع شعبة**) في موضع الحال من ضمير (**فيهما**)، و(**صحبة تلا**) جملة كبرى في موضع نصب بـ(**قل**). وذكر (**تلا**) تحسينًا للفظ؛ لأنه دليل مع صحبة على ما ذكر، وباقي الأبيات الثلاثة مشتمل على جمل ظاهرة الإعراب.

---

(١) هو من الطويل، وقائله حسان بن ثابت، من قصيدة يقول في مطلعها:

بَطَيبَةَ رَسمٌ لِلرَسولِ وَمَعهَدُ   مُنيرٌ وَقَد تَعفو الرُسومُ وَتَهمَدُ

حَسّان بن ثابِت (؟ - ٥٤ هـ / ؟ - ٦٧٣ م) حسّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، شاعر النبي ﷺ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام، وكان من سكان المدينة، واشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام، وعمي قبل وفاته، لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدًا لعلة أصابته، توفي في المدينة، قال أبو عبيدة: فضل حسّان الشعراء بثلاثة: كان شاعر الأنصار في الجاهلية وشاعر النبي في النبوة وشاعر اليمانيين في الإسلام، وقال المبرد في الكامل: أعرق قوم في الشعراء آل حسان فإنهم يعدون ستةً في نسق كلهم شاعر وهم: سعيد بن عبدالرحمن بن حسّان بن ثابت بن المنذر بن حرام. - الموسوعة الشعرية

وعطف (**ابن العلا**) و(**اليحصبي**) على حد قوله: فاذهب وما بك والأيام من عجب.

٥٦-وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلاَ

يقول: مهما أتت كلمة مضمنة الأول حرفًا من حروف الرمز قبل كلمة جمع أو بعدها، أو مهما أتت كلمة جمع قبل كلمة مضمنة الأول أو بعدها كلا التقديرين سائغ فكن عند شرطي؛ أي: عند ما اشترطته من الدلالة بكلا النوعين على ما ذكرته، (**واقض بالواو فيصلا**)؛ أي: احكم بعد ذلك بالواو فاصلًا على القاعدة المتقدمة؛ يعني: إن وجد الواو، وإن لم يوجد لعدم تأتيه فعدم الريبة مغن عنه.

واعلم أن الرموز تأتي في القصيدة على ثلاثة أقسام:

قسم تنفرد به الحروف، فيكون محلها بعد حرف القرآن؛ كقوله: (**وإضجاعك التوراة ما رد حسنه**)، وقد تقدم ذكر هذا المعنى في قوله: (**ومن بعد ذكري الحرف أُسْمِي رجاله**).

وقسم تنفرد فيه الكلم، فيكون محلها تارة قبل حرف القرآن وتارة بعده؛ كقوله: (**وصحبة يصرف**)، وقوله: (**وقصر قياما عمَّ**)، وسيأتي ذكر هذا المعنى في قوله: (**وقبل وبعد الحرف أتى بكل ما رمزت به في الجمع**).

وقسم يجتمعان فيه، فتكون الحروف تابعة للكلم؛ لأنها أقوى منها إن تقدمت على حرف القرآن تقدمت معها، وإن تأخرت عنه تأخرت. وإذا تقدما معًا أو تأخرا معًا قدم أيهما اتفق على صاحبه من غير التزام ترتيب.

وإلى هذا المعنى الأخير إشارته في هذا البيت، فمثالهما متقدمين؛ كقوله: (**وعم فتى قصر السلام**)، وقوله: و(**حكم صحاب قصر همزة جاءنا**). ومثالهما متأخرين كقوله: (**تمدونني سما فريقا**) وقوله: (**معا قدر حرك من صحاب**)، وقد تأتى كلمة الجمع بين حرفين؛ كقوله: (**صفو حرميه رضي**)، ولا التباس في جميع ذلك.

و(**مهما**) من الأسماء التي يجازي بها، وهي مركبة من (**ما**) الجزائية و(**ما**) المؤكدة، وهاؤها على هذا مبدلة من ألف، وقيل: هي مركبة من مه بمعنى: اكفف، و(**ما**) الجزائية وموضعها نصب على معنى؛ أي: إتيان أتت من قبل أو بعد كلمة. وفي

هذا التأويل تكلف دعت الحاجة إليه، وقد ذكر نحوه في قوله - تعالى - : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، **فإن قيل**: جعلها بمعنى متى ما أوضح، وقد ذكر ذلك في قوله - تعالى - : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾، [الأعراف: ١٣٢].

فالجواب: أن ذلك ليس بمذهب المحققين، وقد ذكر الزمخشري في «الكشاف» عند ذكر هذه الآية أن هذه الكلمة في عداد الكلم التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها في غير موضعها ويحسبها بمعنى متى ما، ويقول: مهما جئتني أعطيتك. قال: وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء. ثم يذهب فيفسر ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر.

وأصل (**كلمة**): كلمة فنقلت حركة اللام إلى الكاف بعد سلب حركتها، ويجوز إسكان اللام من غير نقل. والأوجه الثلاثة جارية فيما أشبهها من لبنة ونبقة ونحوهما. وفاء (**فكن**) فاء الجواب، وهي وما دخلت عليه في موضع جزم عن جواب الشرط. والشرط: مصدر شرط يشرط، وهو مضاف إلى الفاعل، و(**بالواو**) متعلق بـ(**اقض**). و(**فيصلا**) تمييز، وتقدير الكلام في الأصل: واقض بفصل الواو واحكم به، فحذف المضاف، ووقع الإلباس عند حذفه، فجاء بالمحذوف رافعًا للإلباس موضحًا للمقصود.

٥٧-وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَزَاحِمْ بِالذَّكَاءِ لِتَفْضُلاَ

يقول: إذا كان ما تقيد به القراءة ضدًا للمقيد الآخر فإني أستغني بذكر أحدهما عن الآخر؛ طلبًا للاختصار؛ لأن أحد الضدين يدل على الآخر، مثال ذلك قوله - تعالى - : ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣] قرئ بالخطاب والغيب[1]، وهما ضدان فاستغنى بأحدهما عن الآخر فقال: (**ولا يعبدون الغيب شايع**)، وهكذا يفعل أبدًا؛ يلتفت أولًا إلى ما لم يذكره فيأتي بضده، ويكتفي به في الدلالة على المتروك،

---

(١) قرأ بالخطاب: نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم، وقرأ بالغيب: ابن كثير وحمزة والكسائي. انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٠)، السبعة (ص: ١٦٢)، النشر (٢/٢١٨).

ولأجل ذلك قال: (**فإني بضده غني**)، ولو كان التفاته أولًا إلى المذكور لقال: فإني بذكره غني. و(**ما**) في أول البيت من الأسماء التي يجازى بها، فهي في موضع رفع بالابتداء، والفعل الذي بعدها في موضع جزم بها وهو ساد مسد الخبر، وكل ما وقع من الأسماء المجازى بها مبتدأ فيفعل شرط ساد مسد خبره.

وقال بعضهم: الخبر: الشرط والجزاء، **والحجة** لما ذكرت أولًا أن أسماء الشرط تامة، وفعل الشرط يتضمن الفائدة لا محالة، ولا يلزم الضمير الجزاء بدليل صِحة قولك: (**من يقم يقم زيد**)، **وحجة** الآخرين أن الكلام لا يتم إلا بالجزاء، فكان داخلًا في الخبر؛ كقولك: (**زيد إن يقم أقم معه**)، و(**كان**) هنا ناقصة أو تامة، فيكون (**ذا**) خبرًا أو حالًا، وفاء (**فإني**) وما دخلت عليه كفاء (**فكن**) وما دخلت عليه، و(**بضده**) متعلق بـ(**غني**)، و(**غني**) و(**مستغني**) بمعنى، ومفعول (**زاحم**) محذوف؛ أي: زاحم من نظر في هذه الأضداد وغيرها من معاني القصيد بذكائك وفطنتك.

وقوله: (**لتفضلا**) من فاضلته بفضلة؛ أي: غلبته في الفضل، واللام الداخلة عليه لام كي، وانتصاب الفعل بعدها بإضمار (**أن**). وقال الكوفيون: هي العاملة. **وحجة** الأولين أن اللام حرف جر داخلة للتعليل، وهي التي تدخل على المفعول له، حرف الجر لا يعمل في الفعل فأضمرت (**أن**) ليصير الفعل بعدها في تقدير الاسم فتدخل اللام عليه، ولذلك تظهر (**أن**) معها في نحو قولك: جئت لأن تكرمني، وللآخرين على ما ذهبوا إليه احتجاج واهٍ، وليس هذا موضع ذكره.

٥٨-كَمَـدٍّ وَإِثْـبَاتٍ وَفَـتْحٍ وَمُـدْغَمٍ   وَهَمْـزٍ وَنَقْـلٍ وَاخْـتِلاَسٍ تَحَـصَّلاَ

٥٩-وَجَـزْمٍ وَتَذْكِيـرٍ وَغَـيْبٍ وَخِفَّـةٍ   وَجَمْـعٍ وَتَـنْوِينٍ وَتَحْـرِيكٍ أُعْمِـلاَ

المد ضده القصر، وكل واحد منهما يدل على الآخر؛ كقوله: (**وفي حاذرون المد ماثل**)، وقوله: (**وأتاكم فاقصر حفيظا**). وهما كثير الدور في القصيد.

والإثبات ضده الحذف، وكل واحد منهما يدل على الآخر؛ كقوله: (**وتثبت في الحالين درا لوامعا**)... البيت. **ثم قال**: (**وفي الوصل حماد شكور إمامه**)، وقوله: (**وقل قال موسى واحذف الواو دخللا**). ويأتيان بالمعنى كثيرًا؛ كقوله: (**وزد ألفا من قبله**

فتكملا)، وقوله: (**وقبل يقول الواو غصن**)، وقوله: (**وعدنا جميعا دون ما ألف حلا**)، وقوله: (**عليم وقالوا الواو الأولى سقوطها**). وسأنبه على ما يرد من ذلك على اختلاف ألفاظه في مواضعه إن شاء الله - تعالى - .

والفتح هنا ضد الإمالة الكبرى والصغرى، ولأجل تنوع ضديه ترك استعماله خيفة الإلباس، واستعمل ضديه؛ لعدم الإلباس؛ كقوله: (**وإضجاعك التوراة مارد حسنه وقلل في جود**).

فإن قيل: فهلا ذكر هاهنا ما استعمله؛ قيل: لا يلزم ذلك؛ لما تقدم في قوله: (**فإني بضده غني**).

والمدغم ضده الـمُظْهَر؛ كقوله: (**تمدونني الإدغام فاز**)، وقوله: (**ومن حي اكسر مظهرا**).

والهمز ضده ترك الهمز، وقد يكون إلى بدل، وقد يكون لا إلى بدل؛ كقوله: (**وبادئ بعد الدال بالهمز**)، وقوله: (**ويهمز ضيزى**)، وقوله: (**وفي الصابئين الهمز**)، وقوله: (**وعي همزة مكسورة**)، وقوله: (**في عكس ذلك، وورش ليلا والنسيء بيائه**)، وقوله: (**وننسها مثله من غير همز**). وسأنبه على جميع ما يرد من ذلك في مواضعه إن شاء الله - تعالى - .

والنقل عبارة عن نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها، وضده ترك ذلك. ولم يقع التقييد في القصيد إلا بالنقل بضده؛ لقلة دوره؛ كقوله: (**ونقل ردًا عن نافع**)، وقوله: (**ونقل قرآن والقرآن دواؤنا**).

والاختلاس عبارة عن خطف الحركة والإسراع بها، وضده تركه، وهو كالنقل في أنه لم يقع التقييد به في القصيد إلا من جهة واحدة؛ لقلة دوره أيضًا ؛ كقوله: (**وكم جليل عن الدوري مختلسًا جلا**). وقد عبر عن الإخفاء في قوله: (**وإخفاء كسر العين صيغ به حلا**)، وقوله: (**وأخفى العين قالون مسهلا**)، ونحوهما. وقوله: (**تحصلا**)؛ أي: تحصَّل في الرواية وثبت.

والجزم ضده عنده الرفع إما لأن الجزم لا يدخل إلا على مرفوع، وإما لأن الجزم

يكون بحذف الحركة أو الحرف والرفع يكون بإثباتهما، والحذف والإثبات متضادان، فكان ما قاما به كذلك، ولم يرتب منهما دليلًا على صاحبه إلا الجزم خاصة فإنه إذا ذكره دل على الرفع في القراءة الأخرى؛ كقوله: (**وبالقصر للمكي واجزم فلا يخف**).

وأما **الرفع** فإنه جعله دليلًا على النصب في القراءة الأخرى إذا سكت عن تقييدهما؛ لتناسبهما في كونهما علامتي إعراب في الأسماء والأفعال؛ كقوله: (**وحتى يقول الرفع في اللام أولا**)، وسيعاد ذكر الرفع في بيته - إن شاء الله تعالى - .

والتذكير ضده التأنيث؛ كقوله: (**وذكر لم يكن شاع وانجلا**)، (**وفي يعلمون الغيب حل وساكن**)، وقوله: (**ويدعون خاطب إذ لوى...**).

والخفة ضدها الثقل؛ كقوله: (**وكوفيهم تساءلون مخففا**)، وقوله: (**وحق وفرضنا ثقيلا**). وقد يعبر عن التثقيل بالتشديد؛ كقوله: (**وشدد حفص منزل وابن عامر**).

والجمع ضده التوحيد؛ كقوله: (**وجمع رسالاتي حمته ذكوره**)، وقوله: خطيئة التوحيد عن غير نافع).

ولم تجئ التثنية في شيء من التراجم، ولو جاءت لما استعمل التوحيد في التقييد الملفوظ به، كما لم يستعمل الفتح المتقدم ذكره في ذلك.

وقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ ليس بتثنية إنما هو فعل اتصل به ضمير الاثنين، وقد قيد قراءة من لم يقرأ بذلك بالقصر فدل على المد في القراءة الأخرى. والمد فيها عبارة عن ألف الضمير.

والتنوين ضده تركه إما لعدم الصرف أو للإضافة؛ كقوله: (**لثمود نونوا واخفضوا رضي**)، وقوله: (**نونوا من حميد**)، وقوله: (**ثمود مع الفرقان والعنكبوت لم ينون**)، وقوله: (**صف حلا**). وقد يعبر عن التنوين بالنون لكونه نونًا في اللفظ؛ كقوله: (**شهاب بنون ثق**)، وقوله: (**معًا سبأ افتح دون نون**).

والتحريك ضده الإسكان سواء كان مقيدًا أو غير مقيد؛ كقوله: (**وحرك عين الرعب ضما**)، وقوله: (**معا قدر حرك من صحاب**)، والمراد بهذا الأخير الفتح على ما سيأتي بيانه، وليس الإسكان ضدًا للنوعين بل للأخير منهما خاصة؛ كقوله: (**وسكن معا**

شنئان)، وبيان هذا المعنى يأتي في البيت الآتي مستوفًى إن شاء الله - تعالى - .

وقوله: (**اعملا**)، من قولك: أعملت فلانًا في كذا؛ أي: استعملته فيه، وحقيقته جعلته عاملًا فيه، كأن اللافظ بالحرف قد أعمل التحريك في الحرف؛ أي: جعله عاملًا فيه ما ينسب إليه الحرف حال قيام التحريك به من الارتفاع والانفتاح والانخفاض على حسب اختلاف الحركات.

فهذا تفسير هذه الأنواع المذكورة وأضدادها، وبيان أمثلتها. وقد أتى في القصيد بأضداد أخر لم يذكرها هاهنا؛ اختصارًا، كالتقديم والتأخير، والقطع والوصل، والتحقيق والتسهيل، والإهمال الدال على النقط في القراءة، وغير ذلك مما سأبينه في موضعه إن شاء الله - تعالى - ؛ كقوله: (**فيما ذكرته الآن وختامه بفتح وقدم مده**)، وقوله: (**هنا قاتلوا أخر شفاء**)، وقوله: (**وشام قطع أشدد**)، وقوله: (**وشدد وصل وامدد بل ادارك**)، وقوله: (**أآلهة كوف يُحَقِّقُ ثانيًا**)، وقوله: (**والدمشقي مسهلا**)، وقوله: (**مع ضم الكسر شدد وأهملا**).

وقوله: (**كمد**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو كمد؛ أي: الذي هو ضد كمد؛ فالكاف اسم أو حرف، والأسماء الواقعة بعده في البيتين معطوف كل اسم منها على الذي قبله. وقوله: (**ومدغم**) اسم مفعول، ويجوز أن يكون اسم مصدر؛ ليناسب ما يقدر به من المصدر ما قبله وما بعده، و(**تحصل**) في موضع الصفة للاسم الذي قبله، وكذلك (**أعْمِل**)، وقد تقدم معناهما، والله أعلم.

٦٠-وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ   هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا

(**التحريك**) يقع في القصيد مقيدًا وغير مقيد. فالمقيد أن يقول: حرك بكذا، فيفعل ما ذكر، وهو واضح؛ كقوله: (**واللام حركوا برفع**)، وقوله: (**وحرك عين الرعب ضمًا**)؛ وغير المقيد أن يقول: (**حرك**) ولا يزيد على ذلك، وهو مشكل؛ لأجل تنوع الحركة، إلا أن الإشكار ارتفع بما ذكر في البيت من أنه إذا أطلق ذلك أراد به الفتح؛ كقوله: (**معا قدر حرك من صحاب**).

وقوله: (**والإسكان آخاه منزلا**) يعني أن كل واحد منهما يدل على الآخر. فإذا قال: (**سكن**) عُلِم أن القراءة الأخرى بالتحريك غير المقيد الذي هو الفتح؛ كقوله:

(**وسكن معا شنئان**).

وإذا قال: (**حرك**) علم أنه يريد الفتح وأن القراءة الأخرى بالإسكان؛ كالمثال المذكور آنفًا - أعني قوله: (**معا قدر حرك من صحاب**).

فحاصل ما ذكرته:

أن التحريك - مقيدًا كان أو غير مقيد - يدل على الإسكان في القراءة الأخرى؛ لأنه ضده، وأن الإسكان يدل على التحريك غير المقيد خاصة في القراءة الأخرى. ولولا هذا البيت لم يُعلم ما يقابل الإسكان من التحريك؛ لتنوعه، وقد تقدم الكلام عليه في حيث، ويزاد عليه - هاهنا - أنها يجازى بها مقرونة بما، كقولك: حيث ما تفعل أفعل، وإذا لم تقرن بما لم يجاز بها، وتكون ظرفًا في الأغلب؛ كقولك: أقعد حيث قعد زيد. وقد تكون اسمًا غير ظرف في بعض المواضع؛ كقوله - تعالى - : ﴿**ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ**﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وهو - هاهنا - ظرف عامله محذوف دل عليه (**هو الفتح**). وإعراب (**منزلا**) على نحوه في البيت السابق، والله أعلم.

٦١-وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالخَفْضِ مُنْزِلاَ

أخبر في هذا البيت أنه آخى بين النون والياء، وبين الفتح والكسر، وبين النصب والخفض، وفعل ذلك لكثرة دورها في التراجم. وفرّق بين لقبي الفتح والنصب، وبين لقبي الكسر والخفض على اصطلاح البصريين في التفرقة بين ألقاب حركات الإعراب والبناء.

فحاصل هذا البيت أن كل واحد من ألقاب النون والياء يدل على صاحبه، كقوله: (**وندخله نون مع طلاق**)، وقوله: (**ونؤتيه باليا في حماه**)، وإن كل واحد من الفتح والكسر يدل على صاحبه، كقوله: (**إن الدين بالفتح رفلا**)، وقوله: (**أن الله يكسر في كلا**)، وأن كل واحد من النصب والخفض يدل على صاحبه؛ كقوله: (**وانصب بينكم عم صندلا**)، وقوله: (**وقوم بخفض الميم شرف حملا**)، وقوله: (**منزلا**)؛ أي: منزلا من كل شيء من ذلك منزله، وهو حال ضمير (**آخيت**).

٦٢-وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلاَ

فرّق أيضًا بين لقبي الضم والرفع؛ لما تقدم، وأخبر أنه إذا ذكر الضم وسكت عن قراءة الباقين كانت بالفتح؛ كقوله: (**وفي إذ يرون الياء بالضم كللا**). وإذا ذكر الرفع وسكت عن قراءة الباقين كانت بالنصب؛ كقوله: (**وحتى يقول الرفع في اللام أولا**). وإذا لم تكن قراءة الباقين في النوع الأول بالفتح ولا في النوع الثاني بالنصب فإنه لا يسكت عنها؛ كقوله: (**وجزءا وجزء ضم الإسكان صف**)، وقوله: (**ورضوان اضمم غير ثاني العقود كسره صح**) وقوله: (**يضاعف ويخلد رفع جزم**)، وقوله: (**وخضر برفع الخفض**).

و(**وحيث**) ظرف مضاف إلى ما بعده، و(**الضم**) مبتدأ محذوف الخبر، و(**الرفع**) مثله، وكلاهما محكي بالقول، و(**ساكتا**) حال من ضمير، والعامل في (**حيث**) محذوف والتقدير: وحيث أقول: الضم لفلان أو لفلان وغيره، والرفع لفلان أو لفلان وغيره ساكتًا عن القراءة الأخرى افتح وانصب لغيرهم، ودل على هذا المحذوف قوله: (**فغيرهم بالفتح والنصب أقبلا**).

وكلامه في هذا البيت وارد على طريق الإجمال، وتفصيله:

وحيث أقول: الضم لفلان أو لفلان وغيره ساكتًا عن القراءة الأخرى افتح لغيرهم، وحيث أقول الرفع لفلان أو لفلان وغيره ساكتًا عن القراءة الأخرى انصب لغيرهم. فغيرهم بالفتح في النوع الأول، وبالنصب في النوع الثاني أقبلا.

وارتفاع (**غير**) بالابتداء والخبر قوله: (**أقبل**) و(**بالرفع**) متعلق به، ومعنى أقبل به: جاء به في روايته، والله أعلم.

٦٣-وَفي الـرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ   عَلَـى لَفْظِهَـا أَطْلَقْـتُ مَـنْ قَـيَّدَ الْعُـلاَ

أخبر أن هذه الأشياء الثلاثة أتى بها في القصيد غير مقيدة في جملة مواضع، وقد اتفق اجتماعها في بيت واحد في سورة الأعراف وهو قوله:

٦٨٤-وَخَالِـصَةٌ أَصْـلٌ وَلاَ يَعْلَمُـونَ قُـلْ   لِـشُعْبَةَ فِـي الثَّانِـي وَيُفْـتَحُ شَـمْلَلاَ

لفظ بالرفع في (**خالصة**) وبالغيب في (**يعلمون**)، وبالتذكر في (**يفتح**). وقد جاءت متفرقة في مواضع كثيرة؛ كقوله: (**وأربع أولا صحاب**)، وقوله: (**ويجبي خليط**)، وقوله: (**وبل يؤثرون حز**)، فلو ادعى مدع أن شيئًا من هذه الكلم ونحوها بالعكس لم

تصح دعواه؛ لأن عكس هذه الأشياء لا يأتي به إلا مقيدًا، كقوله: (**وانصب بينكم**)، وقوله: (**وأنث أن تكون**)، وقوله: (**وخاطب فيها تؤمنون**).

فلو قال قائل: إن هذا البيت تكرار؛ لأن قوله: (**باللفظ استغنى عن القيد إن جلا**) مغن عنه لأبطل قوله: (**عدم الجلا**) لو عدم هذا البيت.

وارتفاع (**جملة**) بالابتداء، وخبره ما قبله، أو هو فاعل على رأي الأخفش، والجملة بعده في موضع الصفة على المذهبين، و(**من**) موصولة أو موصوفة والجملة التي بعدها صلتها أو صفتها، (**في الرفع والتذكير والغيب جملة**) مواضع في القصيد أطلقت على لفظها غير تقييد من قيد العلا؛ أي: حصله أو حصلها؛ لأن العلا تحتمل الإفراد، والجمع يشير أنه إنما نظم هذا القصيد لمن كان له من الذكاء والفطنة والهمة ما يرتقي به إلى فهمها، والله أعلم.

٦٤-وَقَبْلَ وبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلاَ

أخبر أنه لا يلتزم لكلم الجمع مكانًا، بل يأتي بها تارة قبل حرف القرآن وتارة بعده؛ إذ لا إشكال فيها، بخلاف حروف أبي جاد، وقد تقدم بيان ذلك ومثاله مقدمًا ومؤخرًا عند قوله: (**ومهما أتت من قبل أو بعد كلمة**).

وقوله: (**وقبل وبعد الحرف**) من قبيل ما حذف فيه المضاف إليه من الأول؛ لدلالة الثاني عليه؛ كقوله: بين ذراعي وجبهة الأسد، و(**ما**) في قوله: (**بكل ما**) موصولة أو موصوفة، والعامل في (**إذ**) (**آتي**)، وفيه معنى التعليل، وقد تقدم نحوه، والله أعلم.

٦٥-وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحًا جِيدًا مُعَمًّا وَمُخْوَلاَ

أخبر أنه إذا أتى باسم القارئ صريحًا لا يلتزم له موضعًا، بل يذكره حيث سمح النظم بذكره، وإذا فعل ذلك في كلم الجمع؛ لعدم الإشكال، فلأن يفعله في الأسماء الصريحة أولى. ويحتمل أن يكون أخبر في هذا البيت أنه قد يأتي باسم القارئ صريحًا لا مرموزًا إذا سمح النظم بذلك، ومن عادته أنه لا يأتي في ترجمة برمز مع اسم صريح؛ لأن الإيضاح بذلك يتم. فمثال ما أتى به من الأسماء الصريحة مقدمًا ومؤخرًا قوله: (**نافع بالرفع واحدة جلا**)، وقوله: (**ولابن كثير يرتضى وابن عامر**)، وقوله: (**ورافع سوى ابن العلا**)، وقوله: (**وعاصم روى نونه بالباء**)، وقوله: (**لحمزة فاضمم**

كسرها أهله)، وقوله: بتخفيف الكسائي (أقبلا).

وكذلك يأتي أيضًا كثيرًا بأسماء الرواة مصرحًا بها إذا تأتى له ذلك.

ومعنى (**سوف**) الاستئناف، و(**أسمي**) من التسمية التي هي بمعنى ذكر الاسم، ويتعدى إلى مفعول واحد وقد حذفه هاهنا، و(**حيث**) ظرف مكان مضاف إلى ما بعده، و(**يسمح نظمه**)؛ أي: يسهل ويتأتى، والسمح: الجواد؛ لأنه يهب بسهولة، ومن كلام عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - أذن أذانًا سمحًا؛ أي: سهلًا من غير تطريب ولا لحن. والهاء تعود على ما دل عليه (**أسمي**) من الاسم، و(**به**) متعلق باسم الفاعل بعده، وهاؤه تعود على ما عادت عليه الهاء الأولى، و(**موضحًا**) حال من فاعل (**أسمي**)، ومعناه مبينًا؛ يقال: وضح الأمر إذا بان وظهر، وأوضحته إذا بينته وأظهرته. و(**الجيد**) العنق، وانتصابه على ما مر من الوجه الأولى في (**شذا**). و(**المعم**) ذو الأعمام، و(**المخول**) ذو الأخوال، وأصل قولهم: جيد معم مخول، أنهم كانوا يعرفون الغلام ذا الأعمام والأخوال بجيده؛ لما فيه من الزينة؛ لأن الفريقين من أعمامه وأخواله يكرمونه ويقلدونه ويزينونه، فعندما يراه الرائي يتضح له بذلك أنه ذو أعمام وأخوال، والله أعلم.

٦٦-وَمَـنْ كـانَ ذَا بَـابٍ لَـهُ فِـيهِ مَـذْهَبٌ ... فَـلاَ بُـدَّ أَنْ يُـسْمَى فَـيُدْرَى وَيُعْقَـلاَ

أخبر أن القارئ إذا انفرد بباب لم يشاركه فيه غيره ذكره في ذلك الباب باسمه من غير رمز؛ زيادة في البيان، ولأن فائدة الرمز الاختصار عند اجتماع القراء ولا اجتماع هناك؛ كالإدغام الكبير، ونقل الحركة، وتغليظ اللامات.

و(**من**) شرطية في موضع رفع بالابتداء، والفعل الذي بعدها في موضع جزم بها وقد سد مسد الخبر، و(**ذا باب**) خبر كان، و(**مذهب**) مبتدأ، والخبر (**له**)، و(**فيه**) ظرف للاستقرار، أو حال مقدم، أو هو فاعل بـ(**له**) و(**فيه**) ظرف له، أو حال مقدمة أيضًا، والجملة على كلا الوجهين صفة لـ(**باب**)، وفاء (**فلا بد**) من جواب الشرط، وهي وما دخلت عليه في موضع جزم على جواب الشرط، و(**بد**) مبني مع (**لا**)؛ كقولك: لا رجل في الدار، وكان الأصل: لا بدّ من أن يسمى، فحذف الجار. وقوله: (**فيدرى**) معطوف على (**يسمى**)، و(**يعقل**) معطوف على (**يدرى**).

وبانتهاء هذا البيت انتهى ما رتبه من الرموز والاصطلاح في القصيد، وقد بين

ذلك أبدع بيان، وسيعاد بيان ما يحتاج إلى الإعادة منه في موضعه، إن شاء الله - تعالى - .

٦٧-أَهَلَّـــتْ فَلَبَّـــتْهَا المَعَانِـــي لُـــبَابُهاَ وَصُـــغْتُ بِهَـــا مَـــا سَـــاغَ عَـــذْبًا مُسَلْـــسَلاَ

الإهلال: رفع الصوت؛ يقال: أهل واستهل إذا رفع صوته، واستهلال المولود عند ولادته من ذلك، وإهلال الحجيج: رفعهم الصوت بالتلبية. والمستهل من المطر: ما له وقع شديد عند نزوله؛ يقول: نادت هذه القصيدة صارخةً بالمعاني هلم إلي، (**فلبتها المعاني**)؛ أي: أجابتها بالتلبية؛ أي: قالت لها: لبيك.

و(**لبابها**) بدل اشتمال من (**المعاني**)، واللباب واللب من كل شيء: خالصه؛ يعني: أن الذي أجابها من المعاني هو اللباب لا غير. و(**صغت بها**) من الصياغة، ويعبر بها عن إتقان الشيء وإحكامه، و(**ما**) موصولة، و(**ساغ**) سهل؛ من قولهم: ساغ الشراب في الحق سوغًا إذا سهل ابتلاعه، و(**العذب**) الحلو، و(**السلسل**) السهل؛ من قولهم: شراب سلسل؛ أي: سهل سلس، وقد تقدم مراده بذلك عند قوله: (**لنا نقلوا القرآن عذبًا وسلسلاً**)، وانتصابهما على الحال، والله أعلم.

٦٨-وَفي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجْـــنَتْ بِعَـــوْنِ اللهِ مِـــنْهُ مُـــؤَمَّلاَ

أشار بـ(**يسرها**) إلى قلة أبياتها وصغر حجمها، وأراد بـ(**التيسير**) كتاب الإمام أبي عمرو الداني المسمى بذلك، وارتفاعه بالابتداء، والخبر قبله، وما بعده مستأنف، ويجوز نصبه بفعل مضمر عامل في المجرور قبله تدل عليه الجملة بعده، ومعنى (**رمت**) الأمر: حاولته وطلبت حصوله، وقد أدرك الناظم بحول الله ما رامه وبلغ ما أمَّله.

و(**أجنت**) من قولهم: أجنت الأرض إذا كثر جناها من الكلإ والكمأة وغير ذلك، ويقال أيضًا : أجنت الثمرة إذا أدركت، والمعنى الأول هو المقصود هاهنا؛ استعارةً للقصيدة؛ لكثرة فوائدها. والباء في قوله: (**بعون الله**) للإلصاق، وفيها معنى الاستعانة؛ كقولك: حججت بتوفيق الله. و(**من**) في قوله: (**منه**) لابتداء الغاية، والهاء عائدة على اسم الله - تعالى - أو على (**التيسير**)، و(**مؤملا**) حال منها على كلا التقديرين، غير أن تأميل الله عام، وتأميل التيسير خاص بمن أمل فهم علمه، والله أعلم.

٦٩-وَأَلْفَافُهَــــاَ زَادَتْ بِنَـــشْرِ فَــوَائِدٍ فَلَفَّـــتْ حَـــيَاءً وَجْهَهَـــا أَنْ تُفَـــضَّلاَ

لما أخبر في البيت السابق أنها أجنت حسن استعارة الألفاف بعد ذلك. و(**الألفاف**) جمع لف؛ كالأضداد جمع ضد، والأنداد جمع ند، وهي الأشجار الملتف بعضها ببعض، ويقال: جنة لف: ملتفة النبات، وفي التنزيل ﴿ وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا ﴾ [عم: ١٦].

وقوله: (**زادت بنشر فوائد**)؛ أي: زادت على التيسير بفوائد منشورة مبثوثة ليست فيه، وسيقع التنبيه عليها في مواضعها - إن شاء الله - تعالى - ، و(**لفت وجهها**)؛ أي: غطته وسترته كأنها جعلت عليه شيئًا لفته فيه، و(**حياء**) مصدر في موضع الحال، و(**وجهها**) مفعول (**لفت**). و(**أن تفضلا**) تعليل للف وجهها، والتقدير: لفت وجهها لأجل تفضيلها عليه في حال استحيائها منه، وهذا القدر كاف في إعراب هذه الجملة، وإن كانت تحتمل غير ذلك، والله أعلم.

٧٠-وَسَــمَّيْتُهاَ «حِـرْزَ الْأَمَانِـي» تَيَمُّـنًا وَوَجْـــهَ التَّهانِـــي فَاهْـــنِهِ مُتَقَـــبِّلاَ

كل كتاب له اسم، واسم هذا الكتاب المنظوم «**حرز الأماني ووجه التهاني**»، و(**سميت**) - هاهنا - يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه بمعنى وضع الاسم. والحرز: ما توضع فيه الأشياء، وقد أودع هذا النظم ما يتمناه طالب هذا العلم، و(**الأماني**) جمع أمنية، وهما في الأصل مشددان، ويجوز تخفيفهما؛ لاستثقال التخفيف في حرف العلة، و(**تيمنًا**) مفعول له، أشار به إلى أن تسميته هذا النظم بما ذكر سبقت النظم؛ ليكون كذلك كما يسمى المولود أبا عمرو وأبا عبد الله. ووجه القوم: شريفهم، ومنه قوله في آخر القصيد: (**في وجوه بني ملا**)؛ أي: أشراف بني أشراف.

و(**التهاني**) جمع تهنئة بوزن تفعلة: جعلها شريفة ما يهنى به طالب هذا العلم، و(**أهنه**) فعل أمر؛ من هنا الشيء إذا لذ وطاب له، ويقال لكل ما أتى بغير مشقة: هني، وطعام هنيء من ذلك، وأصله الهمز، وتركه على تقدير إبداله في الماضي ألفًا على غير قياس؛ كسال في سأل، ثم حمل باقي الأبنية عليه.

و(**متقبلا**) حال من فاعل (**أهنه**)؛ أي: كن له هنيًا في حال تقبلك ولا تكن وعرًا

ولا متعسفًا. وأعاد الضمير في أول البيت على القصيد مؤنثًا كما فعل في الأربعة أبيات. قبله، وأعاده في آخر البيت مذكرًا؛ لأن القصيدة في معنى القصيد والنظم، والله أعلم.

٧١-وَنَادَيْــتُ أَللَّهُــمَّ يَــا خَيْــرَ سَــامِعٍ أَعِذْنِــي مِــنَ التَّــسْمِيعِ قَــوْلًا وَمِفْعَــلاَ

أراد: (**وناديت**) فقلت: اللهم يا خير سامع، ويجوز أن يكون قد استغنى بـ(**ناديت**) عن قلت؛ لأنه في معناه، وقوله: (**أَللهم**) من باب قطع ألف الوصل في الشعر، وحكمه في حال السعة الوصل، ومنه: ﴿ **وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ** ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وميمه عوض عن حرف النداء، ولذلك لا يجمع بينهما إلا في الشعر.

وقال الفراء[1]: هي بعض فعل، والمعنى بالله أُمَّنَا بخير، فحذفت الهمزة تخفيفًا، والآية ونحوها ترد قوله من جهة وجود جواب الشرط وتناقض المعنى.

وقوله: (**يا خير سامع أعذني من التسميع**) من محاسن الظلام، والتسميع: مصدر سمَّع بعمله إذا عمله لا يريد به وجه الله - تعالى - بل يريد به السمعة والشهرة في الناس، ومثله راءى بعمله لا يريد به إلا أن يراه الناس فيثنوا عليه به، وفي الحديث: «**من سمَّعَ سَمَّعَ الله - تعالى - به، ومن راءى راءى الله به**»[2]. فشهره معاقبًا، والقول:

---

(١) الفراء (١٤٤ - ٢٠٧ هـ = ٧٦١ - ٨٢٢ م) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، أبو زكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب: «لولا الفراء ما كانت اللغة»، ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوماً في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم. وتوفي في طريق مكة، وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، وكان يتفلسف في تصانيفه، واشتهر بالفراء، ولم يعمل في صناعة الفراء، فقيل: «لأنه كان يفري الكلام»، ولما مات وجد «كتاب سيبويه» تحت رأسه، فقيل: «إنه كان يتتبع خطأه ويتعمد مخالفته»، من مصنفاته: المصادر في القرآن، آلة الكتاب، الوقف والابتداء، المقصور والممدود، واختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف. انظر: معجم المؤلفين (١٣/١٩٨).

(٢) من حديث ابن عباس: أخرجه مسلم (٢٢٨٩/٤، رقم: ٢٩٨٦). وأخرجه أيضًا النسائي في الكبرى (٥٢٢/٦، رقم: ١١٧٠٠). ومن حديث جندب: أخرجه مسلم (٢٢٨٩/٤، رقم: ٢٩٨٧)، وابن =

مصدر قال، والمفعل: اسم مصدر فعل، وهما منصوبان على التمييز، والله - تعالى - أعلم.

٧٢-إِلَيكَ يَدِي مِنْكَ الْأَيَادِي تَمُدُّهَا أَجِرْنِي فَلاَ أَجْرِي بِجَوْرٍ فَأَخْطَلاَ

مد يده حال الدعاء وقال: (**إليك يدي**)؛ أي: مددت يدي، ثم استأنف الاعتراف بمنة الله عليه في توفيقه لمد يده، فقال: (**منك الأيادي تمدها**) والمراد بالأيادي: النعم، وارتفاعها بالابتداء، والجملة بعدها خبرها، و(**منك**) في موضع الحال في فاعل (**تمدها**). (**أجرني**) من الخطأ والزلل (**فلا أجري بجور**)؛ أي: فأنا لا أجري بجور (**فأخطل**)؛ أي: إن أجرتني، ولولا الفاء لكان أجري مجزومًا. والجور: الميل: وهو وجاره في موضع الحال من فاعل (**أجري**). والخطل الفاسد من الكلام. و(**أخطل**) - هاهنا - منصوب بإضمار (**أن**) بعد الفاء على جواب النفي.

٧٣-أَمِينَ وَأَمْنًا لِلأَمِينِ بِسِرِّهَا وَإِنْ عَثَرَتْ فَهُوَ الْأَمُونُ تَحَمُّلاَ

لما دعا أمن على دعائه فقال: (**أمين**) وهو من أسماء الله - تعالى - ، ومعناه في قوله أهل اللغة: (**اللهم استجب**)، وفيه لغتان؛ القصر والمد.

ومن لغة القصر قوله:

أَمِينَ فَزادَ اللهُ ما بيننا بُعْدا[1]

ومن لغة المدة قوله:

وَيَرحَمُ اللهُ عَبداً قالَ آمينا[2]

=

ماجه (١٤٠٧/٢، رقم: ٤٢٠٧). وأخرجه أيضًا البخاري (٢٣٨٣/٥، رقم: ٦١٣٤)، وأبو يعلى (٩٣/٣، رقم: ١٥٢٤)، والطبراني (١٧١/٢، رقم: ١٧٠٠). ومن حديث أبي بكرة: أخرجه أحمد (٤٥/٥، رقم: ٢٠٤٧٤)، قال الهيثمي (٢٢٢/١٠): رواه أحمد والبزار والطبراني وأسانيدهم حسنة.

(١) انظر: ترتيب إصلاح المنطق (٦٢/١).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره يقول فيه:

يا رَبُّ لا تَسلُبَنّي حُبَّها أَبَدًا

وقائله مجنون ليلى، من أبيات له يقول في مطلعها:

=

وهو مبني؛ لوقوعه موقع المبني، ولم يبن على السكون؛ لسكون ما قبل آخره، ولم يكسر؛ لثقل الكسر بعد الياء، ففتح تخفيفًا، كأين وكئن، وأكد الفرار من الكسر فيه وقوع الكسر قبل الياء أيضًا.

والواو في قوله: (**وأمنًا**) عاطفة لفعل محذوف على معنى اسم الفعل المذكور، كأنه قال: اللهم استجب وهب أمنًا للأمين. وقوله: (**للأمين**) معمول له أيضًا. والأمين الموثوق به، وهو الأمان أيضًا. وقوله: (**بسرها**) متعلق به، والسر ضد الجهر، وهو الخالص من كل شيء أيضًا ولباه؛ أراد هاهنا أي للأمين بخالصها؛ أي: بما فيها من الفوائد المتخيرة والمعاني المنتخبة، وأمانته بذلك اعترافه له وإذاعته له.

وأصل العثار في المشي؛ يقال: عثر في مشيه يعثر إذا سقط من باب طلب يطلب، ويستعار في الكلام، فيقال: عثر في منطقه إذا غلط، وأسنده - هاهنا - إلى القصيدة مجازًا. والأمون الناقة القوية الخلق، وكأنه أمن فيها من الفتور؛ لقوتها؛ أي: فهو فيما يراه، أي: مخصوص فيما يراه من ذلك أو خطأ كهذه الناقة في صبرها على ما تحمله من الأعباء. وارتفاع قوله: (**هو**) بالابتداء و(**الأمون**) خبره، و(**تحملا**) تمييز، وهو من قبيل قولهم: زيد زهير شعرًا.

٧٤-أَقُولُ لِحُرٍّ وَالْمُرُوءةُ مَرْؤُهَا لِإِخْوَتِهِ الْمِرْآةُ ذُو النُّورِ مِكْحَلاَ

أخبر أنه مخاطب الحر بما تضمنته الأبيات التي تلي هذا البيت؛ لأنه أهل للخطاب بذلك، فقال: (**أقول لحر**) أخي أيها المجتاز، واعترض بين (**أقول**) والمقول بقوله: (**والمروءة مرؤها**) إلى آخر البيت؛ تنبيهًا على ما ينبغي للإنسان أن يكون عليه من الإنصاف بصفات ذوي المروءة، أتى من جملتها إصلاحُ عيب الأخ وإزالته، ومن

=

يـا رَبِّ إِنَّـكَ ذو مَـنٍّ وَمَغفِـرَةٍ بَـيِّت بِعافِـيَةٍ لَـيلَ المُحِبّينا

مَجنون لَيلى (؟ - ٦٨ هـ/؟ - ٦٨٧ م) قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر غزل، من المتيمين، من أهل نجد، لم يكن مجنونًا وإنما لقب بذلك لهيامه في حب ليلى بنت سعد التي نشأ معها إلى أن كبرت وحجبها أبوها، فهام على وجهه ينشد الأشعار ويأنس بالوحوش، فيُرى حينًا في الشام وحينًا في نجد وحينًا في الحجاز، إلى أن وجد ملقى بين أحجار وهو ميت فحمل إلى أهله. - الموسوعة الشعرية

الاعتراض في كتاب الله ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ [آل عمران: ٣٦] في قراءة من فتح العين وسكن التاء، ومنه قوله: ﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وقوله - تعالى - : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [الواقعة: ٧٦]، اعتراض في اعتراض، ولا موضع للجملة المعترضة من الإعراب، **والمروءة: كمال الرجولية**، وقد مرؤ الرجل مرء، والمرء: الرجل: وتحرك ميمه بالحركات الثلاث وبكل قوى، ويقال: امرؤ أيضًا.

والمروءة معروفة، وتجمع مرء، والمكحل المروء، ويقال له: مكحال أيضًا، وكل ما كان من الآلات التي تستعمل فإنه يأتي على مفعلة ومفعل بكسر الميم فيهما؛ كالمطْرِقَة، والمِقْرَعَة والمِرْفَقَة والمِقْلَم والمِقْطَع والمِحْرَز إلا ما شذ من ذلك، نحو: مدهن ومسعط ومنخل، والإشارة بقوله: (**والمروءة مرؤها لإخوته المرآة**) إلى قوله ﷺ: «المؤمن مرآة أخيه». يعني: أنه يرى عيوبه فيصلحها.

وارتفاع (**المروءة**) بالابتداء، و(**مرؤها المراءة**) جملة أخبر بها عنها، و(**لإخوته**) تبيين، و(**ذو النور**) صفة للمرءاة؛ لأنها نزلت منزل المرء، وهو مذكر. و(**مكحلا**) منصوب على الحال، والله أعلم.

٧٥-أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ يُنَادَى عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوْقِ أَجْمِلاَ

(**أخي**) منادى مضاف، و(**أي**) اسم مبهم؛ لوقوعه على كل شيء، وأتى به في الابتداء توصلًا إلى نداء ما قبله الألف واللام إن كانت (**يا**) لا تباشر النداء، ويبنى لأنه اسم مفرد مقصود، و(**ها**) مقحمة، للتنبيه؛ لأن الأصل أن يباشر (**يا**) لما فيه الألف واللام فلما حيل بينهما بـ(**أي**) عوض من ذلك (**ها**)، والاسم الذي فيه الألف واللام كالمجتاز ونحوه وصف لـ(**أي**) لا بد منه؛ لأنه المنادى في المعنى ومن هاهنا رفع؛ لأن رفعه جُعِلَ بدًلا من ضمة البناء، وأجاز المازني نصبه كما يجوز: يا زيد الظريف، وهو ضعيف؛ لما تقدم من لزوم ذكره والصفة لا يلزم ذكرها.

و(**المجتاز**) المار، وأصله: مُجْتَيز بوزن مُفْتَعَل؛ لأنه - هاهنا - اسم فاعل. والنظم - هاهنا - بمعنى المنظوم. و(**ببابه**)، و(**ببابه**) متعلق بالمجتاز، وينادى في موضع الحال

من النظم وعليه قائم مقام مرفوع ينادى (**كاسدًا**) حال من ضمير (**عليه**)، والألف في (**أجملا**) بدل من النون الخفيفة، وهي تبدل منهما في الوقف؛ تشبيهًا لها بالتنوين في الاسم المنصوب. والوقف على قوله: ﴿**لنسفعا**﴾ و﴿**ليكونا**﴾ بالألف؛ لما ذكرناه، وفي شعر الأعشى:

وَلا تَعـــبُدِ الـــشَّيطَانَ وَاللهِ فَاعِـــبُدا[1]

وفائدة هذه النون التوكيد؛ لأنها نائبة عن تكرار الفعل، فكأنه قال: أجمل أجمل في القول؛ أي: أحسن فيه.

٧٦-وَظُــنَّ بِــهِ خَيْــرًا وَسَــامِحْ نَــسِيجَهُ   بِالإِغْــضَاءِ وَالْحُــسْنَى وَإِنْ كــانَ هَلْهَــلاَ

ظن الخير بالشيء يوجب حسن الاعتذار عنه وجميل التأويل لما يصدر منه، (**وظن**) يتعدى إلى مفعولين، قدم في البيت الثاني منهما على الأول، و(**سامح**) من المسامحة، وهي المساهلة، والنسيج مستعار - هاهنا - ؛ لأن البيت من الشعر مُشَبَّهٌ بالبيت من الشعر، ولذلك يقول العروضيون: الشعر مركب من سبب ووتد وفاصلة، وقوله: (**بالإغضاء**) في موضع الحال؛ أي: ملتبسًا بالإغضاء، و(**الحسنى**) معطوف عليه، و(**إن كان هلهلا**) شرط جوابه محذوف؛ لسد ما تقدم مسده. والهلهل استعارة آنس بها استعارة النسيج؛ يقال: ثوب هلهل إذا كان سخيف النسيج، والله أعلم.

---

(١) عجز بيت من الطويل، جاء في صدره:

وَذا النُــصُبِ المَنــصوبَ لا تَنــسُكَنَّهُ

من قصيدة يقول في مطلعها:

أَلَــم تَغــتَمِض عَيــناكَ لَــيلَةَ أَرمَــدا   وَعــادَكَ مــا عــادَ الــسَليمَ المُــسَهَّدا

الأعشى (؟ - ٧ هـ/؟ - ٦٢٨ م) ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك من العرب، والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كلَّ مسلك، وليس أحدٌ ممن عرف قبله أكثر شعرًا منه، وكان يُغنّي بشعره فسمّي (صناجة العرب)، قال البغدادي: كان يفد على الملوك ولا سيما ملوك فارس فكثرت الألفاظ الفارسية في شعره، عاش عمرًا طويلًا وأدرك الإسلام ولم يسلم، ولقب بالأعشى لضعف بصره، وعمي في أواخر عمره، مولده ووفاته في قرية (منفوحة) باليمامة قرب مدينة الرياض وفيها داره وبها قبره. - الموسوعة الشعرية

٧٧-وَسَلِّمْ لإحدى الْحُسْنَيَيْنِ إِصَابَةٌ وَالأُخْرَى اجْتِهادٌ رَامَ صَوْبًا فَأَمْحَلاَ

إذا اجتهد العالم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر، فهو بين إحدى الحسنيين، وإلى هذا المعنى أشار بهذا البيت؛ يقول: وسلم لحصول إحدى الحسنيين لي، ثم بينهما فقال: (**إصابة**)؛ أي: أحديهما إصابة، وهي التي تحصل بها الأجران، فالإصابة - على هذا - خبر مبتدأ محذوف، (**والأخرى اجتهاد**) لا تحصل معه الإصابة، وعلو الذي يحصل به الأجر الواحد.

وعبر عن الخطأ بعد الاجتهاد بقوله: (**رام صوبًا فأمحلا**) ومعنى رام: حاول وطلب، والصوب: نزول المطر، والمحل: جفاف النبات لعدم المطر، وأمحلت الأرض فهي ممحل وأمحل فلان صادف المحل، وهو المقصود هاهنا. (**والأخرى اجتهاد**) جملة، و(**رام صوبًا**) في موضع الصفة لـ(**اجتهاد**)، وأسند إليه ذلك مجازًا، ويجوز جر (**إصابة**) و(**اجتهاد**) على إبدال (**إصابة**) و(**الأخرى**) من (**الحسنيين**)، و(**اجتهاد**) من (**الأخرى**)، والرفع أحسن.

وقد اتفق الجمهور على الرفع في قوله - تعالى - : ﴿ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ [آل عمران: ٢]، على تقدير: إحداهما فئة، وفي الشاذ جرهما على البدل، وقيل: في الرفع يجوز البدل أيضًا من ضمير ﴿**التقتا**﴾، وقرئ بنصبهما أيضًا على الحال من ضمير ﴿**التقتا**﴾؛ أي: مؤمنة وكافرة، وفئة أخرى - على هذا - توطئة للحال، والله أعلم.

٧٨-وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فَأدرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْحِلْمِ ولْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلاَ

(**كان**) - هاهنا - تامة، و(**خرق**) فاعل بها، وهو عبارة عن الخطأ، وحسن استعارته لذلك ما تقدم من استعارة النسيج والهلهل، و(**ادَّرِكه**) أمر من ادَّرَكَ، وأصل ادَّرَكَ: ادْتَرَكَ بوزن افْتَعَلَ، فأبدلت تاؤه دالًا وأدغمت الدال فيها، وكل ما تَصَرَّفَ منه فهذا حكمه، والمعنى: أدركه ملتبسًا (**بفضلة من الحلم**)، و(**من الحلم**) في موضع الصفة لـ(**فضلة**)، ثم أذن لـ(**من جاد مِقْوَلا**) أن يصلحه. والمقول اللسان، مجاز، وهو بكسر الميم، سبه بالآلات المنقولة المستعملة من حيث كان آلة للقول، وذكر المقول مجاز،

والمراد - على الحقيقة - جودة القول، ونصبه على التمييز.

٧٩-وَقُـلْ صَـادِقًا لَـوْلاَ الْـوِئَامُ وَرُوحُـهُ لَطَـاحَ الْأَنَـامُ الْكُـلُّ فِـي الْخُلْـفِ وَالْقِـلاَ

أي: (**وقل**) قولًا (**صادقًا**)؛ وصف المقول بالصدق وأسنده إليه، كما يقال: صدق قوله: أو أراد قولًا ذا صدق على النسب. و(**الوئام**) الوفاق؛ يقال: وأمه إذا صنع مثل صنعه، و(**روح الوئام**) حياته؛ أي: الحياة التي تحصل بسببه، والروح يعبر به عما تحصل به الحياة، ومنه قوله - تعالى - : ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ ﴾ [النحل: ٢]؛ أي: بالوحي؛ سماه روحًا؛ لحصول حياة القلوب به. وقوله: (**لولا الوئام وروحه**) جاء به على أسلوب قولهم: يعجبني زيد وحسنه، والمقصود الحسن، لكن جيء به معطوفًا على من اتصف به مبالغةً.

وطاح الشيء يطيح ويطوح، وتطوح: وقع من بعد، وطوحته أنا، والمطوح: المبعد المحمول على الهلكة، والمراد به - هاهنا - : هلك. و(**الأنام**) الإنس والجن، أشار بما ذكره إلى قولهم: لولا الوئام لهلك الأنام. و(**الخلف**) اسم من المخالفة. و(**القلا**) البغض؛ يقال: قلاه يقليه قلي ومُقْلِيهِ إذا أبغضه، ومنه: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ ﴾ [الضحى: ٣]. و(**في الخلف**) ظرف (**لاح**)، و(**القلى**) معطوف عليه، جعل الخلف والقلى ظرفين مشتملين على هلاك الأنام لولا الوئام اتساعًا.

علم أن من الناس من يخالفه فيما قصده من الاصطلاح، فنبه على فضل الموافقة وما يحصل من تركها بما أشار إليه، والله أعلم.

٨٠-وَعِشْ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غِيبَةٍ فَغِبْ تُحَـضَّرْ حِظَـارَ الْقُـدْسِ أَنْقَـى مُغَـسَّلاَ

يقول: (**عش**) سالم الصدر من البغي والحسد والكبر وغير ذلك من الخلق المذموم، وغب عن الغيبة بأن لا تحضر مع المغتابين، وإن دعت الضرورة إلى الحضور فلا تصغ تكن في حكم الغائب؛ من نزه نفسه عن حضور الغيبة كان تنزيهه لها أحرى وأحق. وحضور الشيء: شهوده.

وأصل الحظار: ما تحظر به على الغنم وغيرها بأغصان الشجر وغيرها، مأخوذ من الحظر، وهو المنع. و(**حظار القدس**) مأخوذ من ذلك، وكذلك حظيرته. و(**القدس**):

الطهارة. والمراد بـ(**حظار القدس**) وحظيرته: الجنة. و(**أنقى مغسلا**)؛ أي: نقيًا من الذنوب مغسلًا منها. وجاء بـ(**أنقى**) على صيغة أفعل للمبالغة، وبـ(**مغسل**) مشددًا على إرادة التكثير. و(**سالمًا**) حال، و(**صدرًا**) تمييز، و(**حظار**) مفعول به، و(**أنقى مغسلا**) حالان، والله أعلم.

٨١-وَهـذَا زَمَـانُ الـصَّبْرِ مَـنْ لَـكَ بِالَّتِـي كَقَـبْضٍ عَلَـى جَمْـرٍ فَتَـنْجُو مِـنَ الْـبلاَ

أشار بما ذكر في هذا البيت إلى ما جاء في الحديث من ذكر الزمان الذي نعته ثم قال: «**فالقابض فيه على دينه كالقابض على الجمر**»[1]؛ لأنه زمان يظهر فيه المنكر وينكر فيه المعروف، فيؤذي فيه من تمسك بالحق أو أمر به. وقولهم: من لك بكذا يستعمل فيما يستبعد وقوعه، وهي جملة ابتدائية استفهامية، ويقدر المجرور ما يليق تعلقه به كآتٍ ونحوه، والثاني متعلق به. وقوله: (**من لك بالتي**) معناه: من لك بالحالة أو العزيمة التي هي في الشدة والصعوبة (**كقبض على جمر**).

والكاف في قوله: (**كقبض**) حرف، وهي ما دخلت عليه صلة للتي، ولا يحسن أن تكون اسمًا؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف أحد جزئي الجملة من الصلة، و(**على جمر**) متعلق بـ(**قبض**). و(**تنجو**) مرفوع؛ لأنه مستأنف بعد الفاء؛ أي: فأنت تنجو (**من البلا**) إن حصلت على الحالة الموصوفة. أو منصوب بإضمار (**أن**) بعد الفاء على جواب الاستفهام، وأسكن الواو ضرورة.

و(**بالبلا**) ممدود، وفعل فيه ما فعل في (**العلا**) وقد مر، وأصله الاختبار والامتحان، ويكون بالشر والخير؛ يقال: بلاه بالمرض والفقر، وبلاه بالصحة والغنى؛ قال الله - تعالى - : ﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾، [الأنبياء: ٣٥]، ثم يسمى كل واحد من النوعين بلاءً، وتسمية النوع الأول به أكثر، والمراد به في البيت عذاب الآخرة ومقدماته أعاذنا الله منها.

٨٢-وَلَـوْ أَنَّ عَيْـنًا سَـاعَدتْ لـتَوَكَّفَتْ سَـحَائِبُهَا بِالدَّمْـعِ دِيمًـا وَهُطَّـلاَ

(١) أخرجه الترمذي (٤/٥٢٦، رقم: ٢٢٦٠)، وقال: غريب. وأخرجه أيضًا: ابن عدي (٥/٥٥، ترجمة ١٢٢٩).

موضع (**أن**) وما عملت فيه رفع بفعل محذوف كأنه قال: ولو وقع مساعدة عين؛ لأنه من المواضع المختصة بالفعل، ولذلك فتحت فيه (**أن**). و(**ساعدت**) يتعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بحرف الجر وقد حذفهما، و(**توكفت سحائبها**) قطرت وسالت، ومنه: وَكَفَ البَيْتُ وتوكَّفَ، و(**الدِّيم**) جمع ديمة. والديم: المطر الدائم، وقيل: أقله مطر يوم وليلة، وفي الحديث: «**كان عمله دِيمَةً ﷺ**»[1].

ويحتمل أن يكون جمع ديم، وديم جمع ديمة، فيكون جمع الجمع، ونحو ذلك: خيره؛ قال أبو عبيدة[2]: يجمع على خير، ويجمع خير على خير، وانتصاب (**ديمًا وهطلاً**) على الحال.

٨٣-وَلكِنَّها عَـنْ قَـسْوَةِ الْقَلْـبِ قَحْطُهـاَ فَـيَا ضَـيْعَةَ الْأَعْمَـارِ تَمْـشِي سَـبَهْلَلاَ

في الحديث: «**أربعة من الشقاء: جمود العين، وقسوة القلب، وطول الأمل، والحرص على الدنيا**»[3].

ذكر في هذا البيت علة امتناع العين من البكاء فقال: (**ولكنها عن قسوة القلب قحطها**)، وضمير (**لكنها**) عائد على العين، أو هو ضمير القصة مفسر بالجملة التي بعده. وقوله: (**فيا ضيعة الأعمار**) معناه: فيا قوم احذروا أن تضيع أعماركم أو أن تضيعوا أعماركم، على إقامة الضيعة مقام الإضاعة.

الضيعة - على الوجه الأول - مضافة إلى الفاعل، وعلى الثاني مضافة إلى المفعول، ونظير ذلك في حذف المنادي والفعل قوله - تعالى - : ﴿ يَـٰحَسْرَةً عَلَى

---

(١) أخرجه أحمد (٦/٤٣، ٦/٥٥، ٦/١٧٤، و٦/١٨٩، و٦/٢٧٨)، والبُخَارِي (٣/٥٤، و٨/١٢٢)، ومسلم (٢/١٨٩)، وأبو داود برقم (١٣٧٠)، والترمذي في الشمائل برقم (٣١٠)، والنَّسائي في الكبرى (١٢/١٧٤٠٦)، وابن خزيمة برقم (١٢٨١).

(٢) معمر بن المثنى (١١٠ - ٢٠٩ هـ = ٧٢٨ - ٨٢٤ م) معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري (أبو عبيدة) أديب، لغوي، نحوي عالم بالشعر والغريب والاخبار والنسب، ولد وتوفي بالبصرة، من تصانيفه الكثيرة: معاني القرآن، نقائض جرير والفرزدق، مقاتل الفرسان، أخبار قضاة البصرة، وغريب بطون العرب. انظر: الأعلام (١٢/٣١٠).

(٣) انظر: مجمع الزوائد (١٠/٢٢٦).

ٱلۡعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠] في أحد وجهيه، وقول الشاعر:

يـــــا عَجَـــــباً لهـــــذه الْفَلِـــــيقَة[1]

في أحدهما؛ لأن المنصوب في البيت مفعول به، وفيما ذكرته من النظير مصدر.

و(**تمشي**) في موضع الحال من (**الأعمار**)، والعامل فيها (**ضيعة**). والسبهلل - عن الكسائي - الذي لا شيء معه، وروي عن عمر ﷺ[2] أنه قال: «**إني لأكره أن أرى أحدكم سبهللا**»[3]؛ يعني: لا في عمل دنيا ولا آخرة. وانتصابه على الحال من فاعل (**تمشي**)، والحال على الحقيقة ما وقع موقعه من ضائعة ونحوه.

٨٤-بِنَفسِي مَنِ اسْتَهْدَىَ إلى اللهِ وَحْدَهُ   وَكَـــانَ لَـــهُ الْقُـــرْآنُ شِـــرْبًا وَمَغْـــسَلاَ

أي: أفدي بنفسي، أو يفدي بنفسي، أو المفدى بنفسي، ف(**نفسي**) متعلق بالمحذوف على الأوجه الثلاثة، و(**من**) في موضع نصب على الوجه الأول، وفي موضع رفع على الثاني والثالث، وهي موصولة أو موصوفة، والجملة بعدها صلتها أو صفتها، و(**وحده**) مصدر واقع موقع الحال، وضميره يعود على المستهدي، أو على الله - سبحانه وتعالى - ، فمعناه - على الأول - من طلب الهداية إلى الله منفردًا بطلبها في زمن أعرض فيه الناس عن ذلك، ومعناه - على الثاني - من طلب الهداية إلى الله منفردًا غير مشرك به في طلبها.

---

(١) هو من الرجز مجهول القائل، والفليقة: الأمر العجب، وأمر مفلق، أي: عجب. انظر: معجم العين للخليل (٢٢٨/٥)، ط: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د: مهدي المخزومي، د: إبراهيم السامرائي.

(٢) عمر بن الخطاب (٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م) أبو حفص: ثاني الخلفاء الراشدين، وأوّل من لُقب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل، الشجاع الحازم، صاحب الفتوحات، يضرب بعدله المثل، وهو أحد العمرين اللّذين كان النبي ﷺ يدعو ربه أن يعز الإسلام بأحدهما، أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وشهد الوقائع. وله كلمات وخطب ورسائل غاية في البلاغة، له في كتب الحديث (٥٣٧) حديثًا، وفي الحديث: «اتقوا غضب عمر، فإنّ الله يغضب لغضبه»، لقّبه النبي ﷺ بالفاروق، قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي (غلام المغيرة بن شعبة) غيلة، بخنجر في خاصرته وهو في صلاة الصبح، وعاش بعد الطعنة ثلاث ليال. انظر: الأعلام (٤٥/٥).

(٣) وتمام مقولة عمر: « إني لأكره أن أرى أحدكم سبهللا لا في عمل دنيا ولا في عمل آخرة». انظر: النهاية في غريب الأثر (٣٤٠/٢)، المكتبة العلمية - بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي.

(**وكان له القرآن شربًا**) (**كان**) هنا ناقصة، و(**القرآن**) اسمها، و(**شربًا**) خبرها، و(**له**) تبيين. والشِّرْب: النصيب، قال الله - تعالى - : ﴿ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴾ [الشعراء: ١٥٥]. أي: إذا اقتسم الناس حظوظهم كان القرآن حظه، والمغسل اسم مكان، من غَسَلَ، تجوزًا، فجعل القرآن مكانًا لغسله من درن الذنوب، طهرنا الله منها.

٨٥-وَطَابَـتْ عَلَـيْهِ أَرْضُـهُ فَتفَـتَّقَتْ بِكُـلِّ عَبِيـرٍ حِـينَ أَصْـبَحَ مُخْـضَلاَ

أي: طابت عليه الأرض التي تحمله لما عنده من النور والانشراح (**فتفتقت**) له؛ أي: تفتحت له (**بكل عبير**) لما يثني به عليه أهلها من الثناء الذي يشبه العبير طيبًا. والعبير الزعفران، وقيل: بدون اختلاط من الطيب. (**حين أصبح مخضلا**)؛ أي: مبتلًا بما أفاض الله عليه من رحمته، يقال: بكى فلان فأخضل لحيته بدمعه؛ أي: بلها به، أو طابت عليه أرض الله، والمعنى راجع إلى الأول، أو طابت عليه أرض القرآن؛ جعله في حال تلاوته للقرآن وتدبره له كالسالك في أرض قد تفتقت له بأنواع الطيب؛ لكثرة الفوائد الحاصلة بالتدبر. والإعراب ظاهر.

٨٦-فَطُوبـى لَـهُ وَالـشَّوْقُ يَـبْعَثُ هَمُّـهُ وَزَنْـدُ الْأَسَـى يَهْـتَاجُ فِـي الْقَلْـبِ مُـشْعِلاَ

(**طوبى**) فُعْلَى، وهو مصدر من طاب يطيب، وواوها عن ياء؛ لمكان الضمة قبلها؛ كموقن، ويقال: طيبَي بكسر الطاء لتسلم الياء؛ كبيض، وبكليهما قرئ. ومعنى طوبى لك: أصبت خيرًا، ومحلها الرفع والنصب؛ كقول: طيب لك وطيبًا لك.

وقرئ[1]: ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴾ [الرعد: ٢٩] برفع النون ونصبها عطفًا على ﴿**طوبى**﴾ على كلا التقديرين. والواو في (**والشوق**)واو الحال. و(**يبعث همه**) يثيره أو يوقظه.

والزند الذي يقدح به، وهو الأعلى، والسفلي زندة، و(**الأسى**) من أسيت على

---

(١) قراءة الأئمة السبعة برفع النون، وقرأ عيسى بن عمر الثقفي والبزي عن ابن محيصن ويحيى بن يعمر وابن أبي عبلة بنصب النون. انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٢٧٠)، البحر المحيط (٥/٣٩٠)، الكشاف (٢/١٦٦)، مختصر ابن خالويه (ص: ٦٧).

الشيء؛ أي: حزنت عليه. و(**يهتاج**) ينبعث، و(**مشعلا**) موقدًا، وهو حال من فاعل (يهتاج)؛ استعار للأسى زندًا وأخبر بانبعاثه في قلب هذا القارئ. (**مشعلا**) يعني على ما سلف منه.

٨٧-هُوَ المُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ   قَـــرِيبًا غَـــرِيبًا مُـــسْتَمَالًا مُـــؤَمَّلاَ

(**المجتبى**) هو المختار؛ لأنه الله - تعالى - اختاره لما يسر له من علم كتابه وتدبره والعمل به. (**يغدو**) من غدا بمعنى صار، وهو في موضع الحال من ضمير (**المجتبى**). و(**قريبًا**) وما بعده إخبار.

و(**على الناس**) تبيين، ويجوز أن يكون قوله: (**على الناس**) في موضع رفع خبر (**يغدو**) متعلقًا بالاستقرار تعلق الظرف؛ لأن معناه فوقهم في المنزلة، و(**قريبًا**) وما بعده: أحوال: أشار إلى قربه من رحمة ربه، وغربته في مذهبه وسيرته، واستماله الناس له بحبه ومودته، وتأميلهم إياه راجين مُجَابَ دعوته.

٨٨-يَعُــدُّ جَمِــيعَ الــنَّاسِ مَوْلــى لِأَنَّهُــمْ   عَلَــى مَــا قَــضَاهُ اللهُ يُجْــرُونَ أَفْعَــلاَ

أي: يحسبهم كذلك، ومنه:

تَعُــدُّون عُقْــمَ النــيب أفــضلَ مجــدِكُم[1]

وقوله: (**مولى**) يعني به: عبدًا لله، فلا يرى لأحد منهم نفعًا ولا ضرًا، أو سيدًا فلا يحتقر أحدًا منهم عاصيًا كان أو مطيعًا، وأفرد (**مولى**)؛ لأن لفظ الجميع مفرد، ولام (**لأن**) متعلقة بـ(**يعد**). و(**أن**) وما عملت فيه: في موضع خبر باللام. و(**على ما قضاه الله**) متعلق بخبرها، و(**ما**) موصولة، و(**أفعلا**) تمييز، وهو جمع فعل.

---

(١) صدر بيت من الطويل، جاء في عجزه:

بَنــي ضــوطرى لــولا الكمــيَّ المُقــنَّعا

والبيت جاء منفردا عن الأشهب ابن رميلة والأشهب ابن رميلة (؟ - ٨٦ هـ / ؟ - ٧٠٥ م) الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النهشلي الدارمي التميمي. شاعر نجدي، ولد في الجاهلية، وأسلم، ولم يجتمع بالنبي ﷺ، وعاش إلى العصر الأُمَوي، هجا غالبًا (أبا الفرزدق) فهجاه الفرزدق، وضعف الأشهب عن مجاراته، وذكره المرزباني في من وفد على الوليد بن عبد الملك. نسبته إلى أمه (رميلة) وكانت أمَة اشتراها أبوه في الجاهلية. - الموسوعة الشعرية

وقد وضع بناء جمع القلة موضع جمع الكثرة، وجمعه مؤذن بجري أفعالهم على القضاء من جهات شتى، ونحوه: ﴿ بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣]. وأصل الكلام: لأن أفعالهم تجري على ما قضاه الله أي (**على سابق قضائه وقدره**) وأقام ما أضيفت إليه مقامها فصار (**لأنهم يجزون على ما قضاه الله**) وأخرج المحذوف تمييزًا فقال (**افعلا**) وقدم (**على ما قضاه الله**) على (**يجرون أفعلا**) لما يقتضيه النظم من إقامة الوزن والإتيان بالقافية. وتلخيص الكلام: تجري أفعالهم على ما قضاه الله.

٨٩-يَــرَى نَفْــسَهُ بِالــذَّمِّ أَوْلَــى لِأَنَّهَــا   عَلَى المَجْدِ لَمْ تَلْعقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلاَ

(**يرى**) متعد إلى مفعولين، أحدهما (**نفسه**) والثاني (**أولى**)؛ أي: يراها أولى بالذم من غيرها؛ لكثرة نظره في عيوبه، ومعرفته بتقصيره، ثم علل ذلك بقوله: (**لأنها على المجد**)؛ أي: على تحصيل المجد، وهو الشرف لم تحتمل المكاره، وعبر عن احتمال المكاره بقوله: (**لم تلعق من الصبر والألا**)، و(**الصبر**) معروف وهو مر المذاق.

وأصله: الصبر بفتح الصاد وكسر الباء، وفيه اللغات الثلاث المعروفة في كتف ونحوه، و(**الألا**) نبات بشع الطعم يشبه الشيح رائحةً وطعمًا، وهو ممدود، ولكن فعل فيه ما فعل في (**العلا**)، وواحدته: الألة. وَلَعَقُهُ على الحقيقة لا يستعظم وإنما يستعظم الصبر عليه مع العدم. ولام (**لأنها**) متعلقة بـ(**يرى**). و(**من الصبر**) متعلق بـ(**تعلق**)، و(**على المجد**) مثله؛ أي: لأنها لم تلعق من الصبر والألا على تحصيل المجد.

٩٠-وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ   وَمَــا يَأْتَلِــي فِــي نُــصْحِهِمْ مُتَــبَذِّلاَ

أوصى بعض الحكماء رجلًا فقال: أنصح لك كنصح الكلب لأهله، فإنهم يجيعونه ويضربونه ويأبى إلا أن يحوطهم نصحًا[1]؛ أي كن أنت مع الله - تعالى - بهذه المثابة، أنصح في خدمته وإن أدبك بمرض أو فقر أو جوع أو غير ذلك من أنواع المحن والبلايا.

وقوله: (**قيل**) فعل مبني لما لم يسم به فاعله، ومفعول ما لم يسم فاعله محذوف

---

(١) والرواية جاءت عن وهب بن منبه. انظر: المجالسة للدينوري (ص: ٣٤٤)، دار ابن حزم - بيروت.

تقديره: قول، وما بعده مفسر له، ونحوه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١]. وكاف التشبيه في قوله: (**كن كالكلب**) حرف أو اسم، وقوله: (**يقصيه أهله**) معناه: يبعده أهله، والجملة حال من (**الكلب**)، والعامل في الحال الاستقرار أو معنى التشبيه، أو هي مستأنفة على جهة البيان للجملة التي قبلها.

و(**ما يأتلي**) أي: وما يقصر، من قولهم: ما يألو جهدًا في هذا الأمر. و(**في نصحهم**) ظرف لـ(**يأتلي**) أو لقوله: (**متبذلا**). و(**مبتذلا**) حال من فاعل (**يأتلي**). والتبذل في الأمر: فعل جليله وحقيره.

٩١-لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي جَمَاعَتَنَا كُلَّ المَكَارِهِ هُوّلاَ

أتى بـ(**لعل**) على طريق الترجي، وفصل بالنداء بين اسمها وخبرها، وهو جائز. وقوله: (**يقي**) من الوقاية، وأصله: يوقي فحذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة. و(**جماعتنا**) و(**كل المكاره**) منصوبان به. و(**هولا**) منصوب على الحال، وهو من هالني الشيء يهولني هولًا؛ أي: أفزعني، فهو هايلي، وهايل وهايلة يجمعان على هول.

يقول: لعل الله - يا إخوتي - يقينا - إن اتصفنا بهذه الصفات - جميع مكاره الدنيا والآخرة في حال كونها مفزعة.

٩٢-وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعًا لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوْهُ فَيِمْحَلاَ

يقال: محل إذا وشى به وبلغ أفعاله القبيحة، وفي الدعاء: «**وَلا تَجْعَل القُرآنَ بنا مَاحِلاً**»[(١)]؛ أي: ذاكرًا لما أسلفناه من المساوئ في صحبته، والقرآن يوم القيامة له حالتان؛ أحدهما: الشفاعة لمن قرأه فلم ينسه ولم ينس العمل به؛ أي: لم يتركه. الثانية: الوشاية لمن قرأه فنسيه متهاونًا به من غير عذر ونسي العمل به.

وقوله: (**يجعلنا**) معطوف على (**يقي جماعتنا**)، ومفعولاه الضمير المنصوب والجار والمجرور. و(**من**) في قوله: (**ممن**) موصولة أو موصوفة، وهي - هاهنا - واقعة على الجمع، ولذلك دخلت عليها (**من**) التي لبيان الجنس، وعاد عليها ضمير الجمع

(١) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (١٠/١)، مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن.

في قوله: **(لهم)**. و**(نسوه)** و**(لهم)** متعلق بـ**(شفيع)**، و**(إذ)** ظرف له، وفيه - هنا - معنى التعليل، وفيه إشكال؛ لأن شفاعته يوم القيامة ووقت عدم نسيانه الدنيا، ونحوه في الإشكال قوله - تعالى : - ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩].

قال ابن جني[1] في مسألته: أبا علي راجعته فيها مرارًا فآخر ما حصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان وهما سواء في حكم الله - تعالى - وعلمه حتى كأنها واقعة وكان **(اليوم)** ماضي. وقال آخرون: التقدير بعد إذ ظلمتم، فحذف المضاف؛ للعلم به. والوجهان سائغان هاهنا. وقيل في الآية غير ذلك. والله أعلم. و**(يمحل)** منصوب بإضمار **(أن)** بعد الفاء على جواب النفي. والله أعلم.

٩٣-وَبِـالله حَوْلِـي وَاعْتِـصَامِي وَقُوَّتِـي وَمَــا لِــيَ إِلاَّ سِـــتْرُهُ مُـــتَجَلِّلاَ

أخبر أن حوله واعتصامه وقوته بالله لا بغيره، نظم معنى: لا حول ولا قوة إلا بالله، وزاد عليه لا اعتصام إلا به، والاعتصام بالله - تعالى - : الامتناع به من الشر، وعصمة الله؛ أي: دفع الشر عنه، وفي الحديث: «**لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**»[2]، وفيه عن عبد الله بن مسعود قال: كنت عند النبي ﷺ فسمعني وأنا أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فقال: «**هل تدري ما تفسيره؟**» قلت: الله ورسوله أعلم، فقال: «**لا حول عن معاصي الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بالله، بذلك أخبرني**

---

(١) ابن جني (٠٠٠ - ٣٩٢ هـ = ٠٠٠ - ١٠٠٢ م) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو (٦٥) عاما. وكان أبوه مملوكًا روميًا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه: رسالة في من نسب إلى أمه من الشعراء، وشرح ديوان المتنبي، والمبهج - في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، والمحتسب - في شواذ القراءات، وسر الصناعة - في اللغة، والخصائص - في اللغة، واللمع - في النحو، والتصريف الملوكي، والتنبيه - في شرح ديوان الحماسة، والمذكر والمؤنث، والمصنف - باسم: المنصف، والصنف في شرح التصريف للمازني، والتمام - في تفسير أشعار هذيل، وإعراب أبيات ما استصعب من الحماسة، والمقتضب من كلام العرب - رسالة، وغير ذلك وهو كثير. وكان المتنبي يقول: "ابن جني أعرف بشعري مني". انظر: الأعلام (٤/٢٠٤).

(٢) أخرجه الطبراني (١٩/٤٢٠، رقم: ١٠١٧)، وابن عساكر (١٥/١٦٢).

جبريل عن الله ﷻ»[1].

فالحول على هذا مدار حال إلى مكان كذا إذا تحول. وقال ابن الأنباري[2]: الحول عند العرب: الحيلة، والمعنى: لا حيلة للعبد في دفع الشر ولا قوة له على درك الخير إلا بالله. وارتفاع الحول والستر بالابتداء أو بالجار. و(**متجللا**) حال من الياء في (**لي**)، والمعنى: وما لي إلا ستره في حال كوني متجللًا به؛ أي: متغطيًا به، والله أعلم.

٩٤-فَـيَا رَبِّ أَنْـتَ اللهُ حَـسْبي وَعُدَّتِـي   عَلَـيْكَ اعْـتِمَادِي ضَـارِعًا مُـتَوَكِّلاَ

(**حسبي**)؛ أي: مُحْسَبِي، والمحسب: الكافي، يقال: أَحْسَبهُ الشيء إذا كفاه. والعدة: ما يعد للحوادث. والاعتماد: مصدر اعتمد على الشيء يعتمد، فهو معتمد والشيء معتمد عليه. والضارع: الذليل. المتوكل: المظهر للعجز معتمدًا على من يتوكل عليه.

نظم في هذا البيت معنى (**حسبي الله ونعم الوكيل**) وزاد عليه.

وقوله: (**يا رب**) منادى مضاف حذف منه الياء اجتراء بالكسرة. و(**أنت**) من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، والاسم منه الألف والنون، والتاء حرف مجرد للخطاب، وهو في موضع رفع بالمبتدأ. و(**الله**) بدل منه على رأي الأخفش، و(**حسبي**) خبر المبتدأ. وعلى رأي غيره: (**أنت الله**) جملة، و(**حسبي**) خبر ثانٍ. و(**عدتي**) معطوف على (**حسبي**). و(**عليك اعتمادي**) كقوله: وبالله حولي. و(**ضارعًا**) حال من (**اعتمادي**)، والعامل المصدر المضاف إلى الياء. و(**متوكلا**) حال أخرى.

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٤٨٧٥)، وأحمد في مسنده برقم (٨٠٥٤) عن أبي هريرة.

(٢) ابن الأنباري (٢٧١ - ٣٢٨ هـ = ٨٨٤ - ٩٤٠ م) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. أخذ عن أبيه وثعلب وطائفة، وعنه الدارقطني وغيره، ولد في الأنبار (على الفرات)، وتوفي ببغداد، وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله، يعلمهم. من كتبه: الزاهر في اللغة، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، الهاءات في كتاب الله عز وجل، والكافي في النحو، وعجائب علوم القرآن، وشرح الألفات، وخلق الإنسان، والأمثال، والأضداد، وأجل كتبه: غريب الحديث، قيل: إنه (٤٥٠٠٠) ورقة. وله: الأمالي. انظر: الأعلام (٧ /٢٢٦، ٢٢٧).

باب الاستعاذة

(**الاستعاذة: استدعاء العوذ**)، والعوذ مصدر: عاذ بكذا إذا استجار به وامتنع؛ يقال: عاذ يعوذ عوذًا وعياذًا، فالعَوْذ كقَوْل، والعِيَاذ كالقِيَام، وأما الْمَعَاذ فاسم مصدر[1].

وقول القارئ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليس من القرآن بإجماع، وهو دعاء بلفظ الخبر، وفي إعرابه واشتقاق ألفاظه كلام ليس هذا موضع ذكره[2].

٩٥-إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجَلاَ

(**إذا**) ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط، والعامل فيه جوابه، والجملة بعده في موضع جر بإضافته إليها، ولتضمنه معنى الشرط زيدت بعده (**ما**) مؤكدة كما تزاد بعد كلم الشرط؛ نحو: أما وكيف وما. وقوله: (**إذا ما أردت**) تنبيه على قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النحل: ٩٨]؛ لأن معناه: فإذا أردت قراءة القرآن، ونحوه: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [المائدة: ٦]؛ معناه: إذا أردتم القيام إلى الصلاة، ويقول: إذا أكلت فسم الله؛ أي: إذا أردت الأكل فسم الله، استغنى في ذلك ونحوه بالفعل عن ذكر الإرادة؛ لشدة اتصاله بها، وكونه موجودًا عنها.

وقد تمسك قوم بظاهر الآية فذهبوا إلى الاستعاذة بعد القراءة، والإجماع على خلاف ذلك. و(**الدهر**) ظرف لـ(**أردت**) لا لـ(**تقرأ**) وكان الأصل فلما حذف (**أن**) عاد الفعل إلى الرفع، ونحوه: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الروم: ٢٤] واحضر الوغى في قول طرفة عند من رفعه، ومن نصبه أبقى عمل (**أن**) بعد حذفها على حد قوله:

---

(١) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (ص: ١٢٦)، دار المعارف - القاهرة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارن.

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص: ٦١).

بعدما كدت أفعله. وفاء (**فاستعذ**) جواب ما تضمنه (**إذا**) من معنى الشرط[١].

والجهار مصدر: جاهر؛ بمعنى: جهر، وفيه معنى المبالغة، أو مصدر جهر؛ كجمح جماحًا، وقد ذكر الوجهان في قراءة نافع في قوله - تعالى - : ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ** ﴾ [الحج: ٤٠]، وكيفما كان فهو مصدر في موضع الحال؛ أي: فاستعذ مجاهرًا أو جاهرًا[٢].

و(**من الشيطان**) و(**بالله**) متعلقان بـ(**استعذ**)، وكان الوجه تقديم اسم (**الله**) - سبحانه - على اسم (**الشيطان**) لكن دعى ضيق النظم إلى عكس ذلك، وهو مؤخر في التقدير؛ لأنه المفعول الثاني. وقوله: (**مسجلا**) نعت لمصدر محذوف، كأنه قال: استعذ عوذًا أو تعوذًا على إيقاع ما يقدر منهما موقع استعاذة. ومعنى الإسجال: الإطلاق؛ أي: مطلقًا لجميع القراء وفي جميع القرآن.

ويجوز أن يكون قوله: (**جهارًا**) نعتًا لمصدر محذوف؛ أي: عوذًا جهارًا، أو تعوذًا جهارًا؛ أي: ذا جهار، فيكون (**مسجلا**) نعتًا ثانيًا.

فأصل هذا البيت أنه أمر بالاستعاذة مجهورًا بها لجميع القراء في جميع القرآن.

٩٦-عَلَى مَا أَتَى في النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ لِـــــرَبِّكَ تَنْـــــزِيهًا فَلَـــسْتَ مُجَهَّـــلاَ

قوله: (**على ما أتى في النحل**)؛ أي: على اللفظ الذي أتى في النحل، وهو قوله - تعالى - : ﴿**فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ**﴾ [النحل: ٩٨]؛ أي: فقل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

و(**على ما**) في موضع الصفة أيضًا للمصدر المحذوف في البيت الذي قبله. و(**في النحل**) ظرف لـ(**أتى**)، و(**يسرًا**) مصدر في موضع الحال؛ أي: ميسرًا؛ يعني: في حال كون هذا اللفظ أيسر من غيره وأسهل. وقوله: (**وإن تزد لربك تنزيهًا فلست مجهلا**)؛ أي: إن قلت: أعوذ بالله العظيم، أو أعوذ بالله السميع العليم، أو نحو ذلك من الألفاظ التي يستعملها بعض القراء (**فلست مجهلا**)؛ أي: فلست منسوبًا إلى الجهل في

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: تفسير التحرير والتنوير (٢٩/١٩٧)، دار سحنون - تونس.

ذلك؛ لقول بعض الناس به. و(**زاد**) في مثل هذا الموضع يتعدى إلى مفعولين، ونحوه: زدت زيدًا درهمًا، ومنه قوله - تعالى - : ﴿ **وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى** ﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿ **وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى** ﴾ [مريم: ٧٦]، وأحد المفعولين محذوف، واللام متعلقة بـ(**تزد**) تعلق المفعول له؛ أي: وإن تزد لفظ الاستعاذة لفظ تنزيه لأجل تعظيم ربك، وقد قيل نحو ذلك في قوله - تعالى - : ﴿ **لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ** ﴾ [الأعراف: ١٥٤]؛ قدره بعضهم: والذين هم لأجل ربهم يرهبون حقًا به. ويسوغ في البيت غير ذلك. وفاء (**فلست**) فاء الجواب، وهي وما دخلت عليه في موضع جزم على جواب الشرط.

٩٧-وَقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ ... وَلَوْ صَحَّ هـذَا الـنَّقْلُ لَـمْ يُبْقِ مُجْمَـلاَ

أشار بلفظ (**الرسول**) إلى ما روي عن ابن مسعود ﷺ أنه قال: قرأت على رسول الله ﷺ فقلت: أعوذ بالله السميع العليم فقال لي: «**قل يا بن أم عبد: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقرأنيه جبريل ﷺ عن القلم عن اللوح المحفوظ**»[(١)]. وفي رواية عنه: «**هكذا أخذتها عن جبريل عن ميكائيل عن اللوح المحفوظ**»[(٢)]. وإلى ما روى نافع عن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه «**كان يقول قبل القراءة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**»[(٣)].

ثم قال: (**ولو صح هذا النقل لم يبق مجملا**) أشار إلى أن هذا النقل لم يصح، وأنه لو صح لارتفع به الإجمال، ولتقيد به إطلاق الآية، ولعلمنا أن مراد الله - تعالى - قوله: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم دون غيره، ولكنه لم يصح فبقي اللفظ مجملا، ومع ذلك فالمختار أن يقال ذلك لموافقته لفظ الآية وإن كان مجملًا، ولورود الحديث به على

---

(١) انظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب (٢/٢١٦)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في مسلسلاته (ق ٢/١٤)، وعنه ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (١/٢٤٤ - ٢٤٥). وقال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة (٨/٣٧٤): ضعيف.

(٣) عن ابن عمر موقوفًا عليه بلفظ: «كان يتعوذ يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم». هكذا أخرجه ابن أبي شيبة (١/٩٢/١) عن ابن جريج عن نافع عنه. قال الشيخ الألباني: وإسناده صحيح ورجاله ثقات، رجال الشيخين، لولا أن ابن جريج مدلس وقد عنعنه. انظر: إرواء الغليل للألباني (٢/٥٩).

الجملة وإن لم يصح لاحتماله الصحة.

وقوله: (**لم يزد**) حذف ما تعدى إليه لدلالة الكلام عليه، والتقدير: لم يزد على ما في النحل شيئًا. و(**لو**) تلتقي باللام غالبًا، وقد تحذف اللام للعلم بمكانها كما هاهنا، ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره؛ يقول: لو جاء زيد لأكرمته؛ امتنع إكرامه لامتناع مجيئه، ومنه: ولو أن عينا ساعدت لتوكفت؛ امتنع توكفها لامتناع وقوع مساعدها، فإن دخل حرف نفي في الفعل الأول والثاني.

نحو قولك: لو لم تجئني لم أكرمك، أو على الأول دون الثاني؛ نحو قولك: لو لم تجئني لأكرمتك، أو على الثاني دون الأول؛ نحو قولك: لو جئتني لم أكرمك تغير هذا المعنى، وذلك في المثال الأول على وجود الفعل الثاني لوجود الفعل الأول، وفي المثال الثاني على امتناع الفعل الثاني لوجود الفعل الأول، وفي المثال الثالث على وجود الفعل الثاني لامتناع الفعل الأول، ومنه ما في هذا البيت ألا ترى أن بقاء الإجمال وجه لامتناع صحة النقل، وقد يسوغ القول بأنها في الأحوال كلها تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره باعتبار أنها تدل في كل فعل قارنه النفي على امتناع امتناعه، وفي كل فعل لم يقارنه النفي على امتناعه.

و(**مجملا**) نعت لمصدر محذوف؛ أي: لم يبق لفظًا مجملا؛ أي: موصوفًا بالإجمال.

٩٨-وَفِـيهِ مَقَـالٌ فـي الْأُصُـولِ فُـرُوعُهُ فَــلاَ تَعْــدُ مِــنْهَا بَاسِــقًا وَمُظَلِّــلاَ

ضمير (**فيه**) يدل على ما يدل عليه (**استعذ**) من العوذ. **والمقال**: اسم مصدر قال، وهو مبتدأ أو فاعل، و(**في الأصول**) في موضع الصفة له. و(**فروعه**) - على - هذا فاعل بالاتفاق، أو يكون قوله: (**في الأصول فروعه**) جملة ابتدائية في موضع الصفة أيضًا.

وأراد بالأصول أصول الفقه والقراءات، وبفروعه ما تفرع من المقال في التعوذ فيهما؛ أما أصول الفقه ففيها الكلام على الأمر بالتعوذ؛ هل يحمل على الوجوب أو على الندب؟ وقد حمل على كليهما، ولم يتعرض الناظم - رحمه الله - لتعين أحدهما، بل أحال على مظنة ذلك ومعدنه، وأما أصول القراءات ففيها الكلام على ما ورد من الحديث في التعوذ وما قيل في سنده.

وقوله: (**فلا تعد**) معناه: **لا** تتجاوز، ومنه عدا الفرس طوره إذا تعداه وتجاوزه. والباسق: الطويل، وقد تبدل سينه صادًا؛ لأجل القاف، فيقال: باصق. والمظلل: الساتر بظله.

يقول: وفي التعوذ قول في أصول الفقه وأصول القراءات ما تفرع عنه وتشعب، فلا تتجاوز من الفروع المذكورة فيهما فرعًا باسقًا طويلًا تستند إلى صحته، ومظللًا ساترًا بظل حجته.

و(**منها**) حال مقدمة بعد أن كان صفة أو تبيينًا.

٩٩-وَإِخْفَــاؤُهُ فَــصلُ أَبَــاهُ وَعُاَتُــنَا وَكَــمْ مِــنْ فَتــىً كالْمَهْـدَوِي فِـيهِ أَعْمَـلاَ

الفاء في قوله: (**فصل**) إشارة إلى حمزة، والألف في قوله: (**أباه**) إشارة إلى نافع؛ حكى إخفاء التعوذ عنهما، ونبه بظاهر اللفظ على أن من ترجع قراءته إليه من الأئمة أبوه، ولم يأخذوا به، بل أخذوا بالجهر للجميع، ولذلك أمر به مطلقًا في أول بيت من هذا الباب.

والوعاة: جمع واعٍ، وهو اسم فاعل من قولك: وعيت الشيء؛ أي: جعلته في الوعاء، والعلماء والحفاظ يوصفون بذلك؛ لوعيهم العلم في قلوبهم، فكأنه قال: أباه علماؤنا وحفاظنا؛ قال الحافظ أبو عمرو في كتاب «التيسير»: (ولا أعلم خلافًا بين أهل الأداء في الجهر بها - يعني بالاستعاذة - عند افتتاح القرآن وعند الابتداء برءوس الأجزاء وغيرها في مذهب الجماعة؛ إتباعا للنص واقتداءً بالسنة، فأما الرواية بذلك فوردت عن أبي عمرو من طريق أبي حمدون عن اليزيدي، ومن طريق محمد بن غال عن شجاع عنه، وروى إسحاق المسيبي عن نافع أنه كان يخفيها في جميع القرآن، وروى سليم عن حمزة أنه كان يجهر بها في أول أم القرآن خاصة ويخفيها بعد ذلك في سائر القرآن، كذا قال خلف عنه، وقال خلاد عنه: إنه كان يجيز الجهر والإخفاء جميعًا، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء منصوص)[1]. اهـ

ولم يذكر في القصيد هذا التفصيل لحمزة؛ لضعفه في الرواية وعدم الاعتماد عليه، وإنما ذكر عنه الإخفاء من غير تفصيل وهو الذي نقله الأئمة. ونبه على أن من

(١) انظر: التيسير للداني (ص: ١٧)، دار الكتاب العربي - بيروت، تحقيق: أوتو تريزل.

ترجع قراءته إليهم أبوه، ولم يأخذوا به.

والفصل قطعة من الباب مستقلة بنفسها منفصلة عما سواها؛ أخبر أن فصل الإخفاء فصل مَأْبِيٌّ مضمونه لأئمته. والجملة المذكورة ابتدائية موصوفة الخبر بجملة فعلية. ومن الحجة للإخفاء رفع توهم السامع التعوذ ملازمًا أن الأمر به على الوجوب. وقد ورد عن نافع في بعض الروايات تركه لذلك أعني تركه التعوذ، وحمله بعضهم على ترك الجهر به؛ لما مر، لا على إسقاطه مرة واحدة. ومن الحجة للإخفاء - أيضًا - إرادة إخفاء الدعاء.

وقد تقدم أن التعوذ لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء. وإخفاء الدعاء مستحب، وقد أمر الله - تعالى - به فقال: ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف: ٥٥] ويقال: بين دعوة السر ودعوة العلانية سبعون ضعفًا.

ويحتمل أن تكون الإشارة بقوله: (**فصل**) إلى بعض ما احتج به للإخفاء؛ لأن مما احتج به له أن فيه فصلًا بين القرآن وغيره أخبر أن سبب إخفائه عند من أخفاه إرادة الفصل لما ذكرناه.

وفائدة هذا الفصل أن القارئ إذا جهر بالتعوذ ربما ظن الجاهل أنه من القرآن، **فإن قيل**: فالجهر بالبسملة يفضي إلى ذلك أيضًا وليس من مذهبهما أنها من القرآن إلا في أثناء سورة «النمل» سوى ما روى عن حمزة في الفاتحة خاصة. قيل: الفرق بينهما أن التعوذ ليس من القرآن بإجماع، والبسملة مختلف فيها، فإذا ألحق الجاهل التعوذ بالقرآن فقد ألحق به ما ليس منه بالإجماع، وإذا ألحق البسملة به فقد ألحق به ما هو منه عند جماعة من العلماء، على أنه قد روي الحلواني عن خلف عن سليم أنه كان يخفي الاستعاذة ويجهر بالبسملة في الفاتحة خاصة، ويخفيها بعد ذلك في جميع القرآن. وروى غير الحلواني عن سليم أنه كان يخفيها جميعًا في جميع القرآن[1].

وروى المسيبي أيضًا عن نافع ترك الجهر بالبسملة. وكل ما ذكر من الوجوه فإنما ذكر ليعلم، والمأخوذ به عندنا الجهرية لسائر القراء حالة الابتداء بالقراءة مطلقًا، وما سوى ذلك فغير معول عليه في طريقتنا، ولا معول عليه عند أئمتنا.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (ص: ٦١).

وقد أخذ المهدوي[1] وغيره بالإخفاء في الفاتحة وغيرها إلا أن المهدوي لم يأخذ به إلا لحمزة، وإليه الإشارة بما في البيت، و(**كم**) فيه خبرية، معناها التكثير، وهي مبتدأة، والجار والمجرور بعدها في موضع الصفة؛ كما تقول: عندي مئة دينار ودرهم ومائة من دينار ودرهم، إن شئت، ويجوز أن تكون (**من**) زائدة على رأي، وقد ذكر الوجهان في قوله - تعالى - : ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ونحوه. والفتى ذو الفتوة، والفتوة الاتصاف بمكارم الأخلاق. و(**المهدوي**) المذكور هو الإمام أبو العباس أحمد بن عمار - رحمه الله - ، مؤلف التفصيل والتحصيل وغيرهما، منسوب إلى المهدية؛ مدينة بالمغرب. و(**فيه**) ظرف لـ(**أعمل**)، و(**أعمل**) مسند إلى ضمير يعود على لفظ (**كم**)، ومفعوله محذوف، والجملة خبر (**كم**). والله أعلم.



---

(١) المهدوي (٠٠٠ - نحو ٤٤٠ هـ = ٠٠٠ - نحو ١٠٤٨م) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي، أبو العباس: مقرئ أندلسي أصله من المهدية بالقيروان. رحل إلى الأندلس في حدود سنة (٤٠٨) وصنف كتبًا، منها: التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، وهو تفسير كبير للآيات، يذكر القراءات والإعراب، واختصره وسماه: التحصيل في مختصر التفصيل، وله أبيات في أجناس الظاءات، وهجاء مصاحف الأمصار على غاية التقريب والاختصار، والتيسير في القراءات، وريّ العاطش، والهداية - في القراءات. انظر: الأعلام (١/١٨٤).

باب البسملة

البسملة مصدر: بسمل إذا قال: بسم الله، كما يقال: حوقل وحولق إذا قال: لا حول لا قوة إلا بالله، وحسبل إذا قال: حسبي الله، وهيلل وهلل إذا قال: لا إله إلا الله، أخذ كل فعل مما فسر به[1].

ويعبر عن البسملة بالتسمية أيضًا وهي مصدر سمى إذا ذكر الاسم؛ لأن القائل: بسم الله الرحمن الرحيم مُسَمٍّ لله بأسمائه الحسنى، وذاكر لها في لفظه.

١٠٠-وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ   رِجَالٌ نَمَوْهاَ دِرْيَةً وَتَحَمُّلاَ

أخبر أن رجالًا بسملوا بين السورتين آخذين في ذلك بسنة نموها؛ أي: رفعوها ونقلوها. ورمز أسماءهم في الباء، والراء، والنون، والدال.

وعبر عنهم بـ(**رجال**) إشارة إلى مدحهم بكمال الرجولية، وأراد بالسنة التي نموها ما ورد من الحديث في البسملة نحو ما روي عن سعيد بن جبير ﷺ أنه قال: «**كانوا في عهد النبي ﷺ لا يعرفون انقضاء السورة حتى تنزل: بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا نزلت علموا أن قد انقضت السورة**»[2].

وفي رواية أخرى عنه: «**كان النبي ﷺ لا يعلم انقضاء السورة حتى تنزل عليه: بسم الله الرحمن الرحيم**»[3]. ففيها دليل على تكرار نزولها مع كل سورة، ويؤيد ذلك ما روى أنس ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**أنزلت علي آنفًا سورة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾... حتى ختمها**».

وروي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: «**اقرءوا ما في المصحف**»[4]،

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٥٩).

(٢) أخرجه أبو داود برقم (٦٦٩).

(٣) انظر: المسند (١٠٢/٣).

(٤) انظر: إبراز المعاني (ص: ٦٥).

وقد ثبتت في أول كل سورة من المصحف ما خلا براءة، وإذا ثبت للمذكورين الإتيان بها في السورتين تعين للباقين تركها، وهو من قبيل الإثبات والحذف.

وقد ذكر في أثناء الباب اتفاق السبعة على الإتيان بها عند الابتداء بكل سورة، وذكر اتفاقهم على استثناء براءة في الحالين، ونبه على اتفاقهم على الإتيان بها في أول الفاتحة على الحالين. هذا حكمها فيما يرجع إلى القراءة، وأما فيما يرجع إلى اعتقاد كونها آية من القرآن فإن ابن كثير وعاصمًا والكسائي يعتقدونها آية من كل سورة، ووافقهم حمزة على الفاتحة خاصة، هكذا نقل عنهم. ولم يعتقدها الباقون آية من الفاتحة ولا غيرها، وقالون منهم، وهو وإن كان ممن يلتزمها في قراءته في الحالين فإن المنقول عنه وعمن تابعه من قراء المدينة ما ذكرته. وإني قد ذكرت اختلافهم فيما يرجع إلى القراءة والاعتماد(١).

فلنذكر حججهم ملخصة إن شاء الله - تعالى - أما ابن كثير وعاصم والكسائي فإنهم اعتمدوها آية من كل سورة على ما تقدم من الأحاديث ونحوها، وإذا اعتقدوها آية لزمهم الإتيان بها ولم يسعهم تركها.

وأما قالون ومن وافقه على أنها ليست بآية فلهم من الحجة ما ذهبوا إليه ما روي عن ابن مسعود ﷺ أنه قال: «**كنا نكتب: بسمك اللهم، فلما نزلت: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ كتبنا: بسم الله، فلما نزلت: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ كتبنا: بسم الله الرحمن، فلما نزلت: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ كتبناها**»(٢).

فهذا دليل على أنها لم تنزل آية من القرآن، وما روي عن أنس ﷺ أنه قال: «**صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فسمعتهم يفتتحون القراءة بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾**»(٣). وما روي عن النبي ﷺ في الحديث الذي قال

---

(١) انظر: إبراز المعاني (ص: ٦١).

(٢) انظر: تفسير ابن زمنين (١/١١٧)، الفاروق الحديثة - مصر، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز.

(٣) أخرجه ابن عساكر (٣٩٣/٥٦).

فيه: «**قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين...** » إلى أن قال «**فإذا قال العبد «الحمد لله رب العالمين»**[١] فكان هذا أول ما ابتدأ به من السورة.

وللإمام أبي محمد مكي - رحمه الله - كلام حسن في هذا المعنى؛ قال - رحمه الله - : (**ولست ممن يعتقد أنها آية في سورة من القرآن، ومن قال ذلك فقد زاد في القرآن مئة آية وثلاث عشرة آية، ولم يقل ذلك أحد من الصحابة ولا التابعين، والإجماع قد حصل على ترك عدها آية من كل سورة، فما حدث بعد الإجماع من الصحابة والتابعين فقول مرفوض، وأيضًا فقد أجمع أهل العدد على ترك عدها آية فهذه حجة قاطعة وإجماع ظاهر، وإنما اختلفوا في عدها آية في الحمد لا غير**).

والمشهور من قول الشافعي: أنها آية في الحمد لا غير، وهذا مما اختلف فيه الصدر الأول، فهذا اختلاف غير منكر، لكنا نقول في هذا: إن الزيادة في القرآن لا تثبت بالاختلاف، وإنما تثبت بالإجماع، والإجماع على ذلك[٢].

وقد روى الشافعي وأصحابه في ذلك أحاديث، وروى من خالفهم في ترك عدها آية من الحمد أحاديث فتوازن الأمران، وبقي انتقاد صحة الأحاديث، ثم نقول: لو ثبتت أحاديثهم لم يكن لهم فيها حجة في إثبات قرآن؛ لأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد، إنما يثبت بالإجماع والأخبار المتواترة المقطوع على غيبها، ولا إجماع أنها من الفاتحة، فسقط ما ذكروا في ذلك من الأحاديث مع ما روينا من الأحاديث الصحاح أنها ليست آية من الحمد، فالنافي في هذا أولى من المثبت، والله أعلم[٣].ا هـ

قلت: وإذا لم يعتقدها قالون آية من كل سورة فافتتاحه السور بها إنما هو للتيمن والتبرك، ولما ورد من نزولها مع كل سورة، ولما روي من أمر عائشة - رضي الله عنها - بقراءة ما في المصحف، وله أيضًا من الحجة في الفصل الإيذان بالانقضاء والابتداء.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/١٢٨، رقم: ٢٧٦٧)، وأحمد (٢/٢٨٥، رقم: ٧٨٢٣)، وأبو داود (١/٢١٦، رقم: ٨٢١)، ومسلم (١/٢٩٦، رقم: ٣٩٥)، والترمذي (٥/٢٠١، رقم: ٢٩٥٣)، وقال: حسن. والنسائي (٢/١٣٥، رقم: ٩٠٩)، وابن ماجه (٢/١٢٤٣، رقم: ٣٧٨٤)، وابن حبان (٥/٨٤، رقم: ١٧٨٤).

(٢) انظر: الشرح الكبير لابن قدامة (١/٥١٩).

(٣) انظر: نيل الأوطار (٢/٢١٨)، دار الجيل - بيروت.

وأما ورش وأبو عمرو وابن عامر فلهم من الحجة في أنها ليست من القرآن ما لقالون، وفي الابتداء بها الافتتاح حال افتتاح القرآن وافتتاح السورة معًا على حسب نزولها مع السورة، وفي ترك الفصل عدم اجتماع السببين، وأمر عائشة محمول على ما أقره عثمان في المصحف، والإيذان بالانقضاء والابتداء مقابل برفع التوهم أنها من السورة إذا أتى بها في الحالين.

وأما حمزة فالحجة له في أنها من الفاتحة ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**الحمد لله رب العالمين سبع آيات، بسم الله الرحمن الرحيم إحداهن، وهي السبع المثاني**»[1].

وفي أنها ليست من باقي السور اتفاق أهل العدد على ترك عدها منها بخلاف الفاتحة فإن أهل مكة والكوفة عدوها آية منها، **والحجة** لقراءتها تستفاد مما تقدم، **والحجة** للجميع في الفصل بها بين الفاتحة وما قبلها إن اتفق ذلك ظاهرة.

أما من اعتقدها آية منها فذلك لازم له، وأما من لم يعتقدها آية منها فإنه إن كان من مذهبه الفصل بها فقد جرى على عادته لما تقدم له من العلة، وإن كان ليس من مذهبه الفصل بها فإنه حمل النادر على الغالب؛ لأن الفاتحة لا تكون في غالب الأمر إلا مبدوءًا بها.

والحجة لهم في استثناء براءة تذكر في بيتها - إن شاء الله - تعالى - . و(**بين**) المذكور في البيت: ظرف لـ(**بسمل**)، و(**سنة**) حال بعد أن كان صفة، و(**نموها**) في موضع الصفة لـ(**سنة**)؛ لاستثقالها على الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. والدرية من الدراية؛ كالركبة من الركوب، والجلسة من الجلوس، والتحمل مصدر تحمل، وهما منصوبان على الحال؛ أي: ذوي درية وتحمل.

١٠١-وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ   وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلاَ

أخبر أن الوصل بين السورتين من باب الفصاحة؛ لما فيه من بيان الإعراب وبيان همزات القطع والوصل.

---

(١) أخرجه الدارقطني (١/٣١٢)، ومن طريقه البيهقي (٢/٤٥)، وابن كثير في تفسيره (١/٢٢)، والبيهقي (٢/٣٧٦ - ٣٧٧).

وأشار بالفاء إلى من روي عنه ذلك، وهو حمزة، كان - رحمه الله - لا يبسمل بين السورتين ويصل إحداهما بالأخرى، ويقول: القرآن كله عندي كالسورة الواحدة، فإذا قرأتُ بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب أجزأني؛ أي: إذا بسملت في أوله لم أحتج إلى الفصل بالبسملة بين سوره، كما لا أحتاج إليه في أبعاض السور، وإذا لم أحتج إلى الفصل به لم أحتج إلى الفصل بالسكت؛ لأنه عوض من الفصل بالبسملة؛ لما فيه من الإيذان بالانقضاء والابتداء[1].

وقوله: (**وصل واسكتا كل جلاياه حصلا**) أمر بالتخيير بين الوصل والسكت لمن أشار إليه بالكاف والجيم والحاء.

قال صاحب «التيسير» - رحمه الله - : ويختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع، وابن مجاهد يرى وصل السورة بالسورة وتبيين الإعراب، ويرى السكت أيضًا[2].

والحجة لهم في الوصل كالحجة لحمزة، وفي السكت الإيذان بالانقضاء والابتداء.

وارتفاع الوصل بالابتداء، و(**بين**) ظرف له، و(**فصاحة**) خبره، وجعله نفس الفصاحة مبالغة، ويجوز أن تكون على حذف المضاف. و(**صل**) فعل أمر حذفت فاؤه وهي واو حملًا على يصل.

و(**اسكتن**) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وإنما أكده بالنون دون الأمر الذي قبله كما دعا إليه النظم من ذلك، ويحتمل أن تكون إشارة بتوكيده إلى الحض على السكت لاختيار أهل الأداء له. والمعنى: صل إن شئت واسكتن إن شئت، وبهذا التقدير دخل الكلام معنى التخيير، وإلا قالوا: ليست موضوعة له.

و(**كل**) مرفوع بالابتداء، وجاز الابتداء به وإن كان نكرة؛ لأن التنوين فيه عوض من المضاف إليه. والجلايا جمع جلية؛ كقضايا في جمع قضية، وجلية فعلية من جلا الأمر إذا بان واتضح، وهي مفعولة (**حصل**)، و(**حصل**) فعل ماض، وفاعله مضمر يعود

---

(١) انظر: إبراز المعاني (ص: ٦٧).

(٢) انظر: التيسير (ص: ١٨).

على لفظ (**كل**)، والجملة خبر (**كل**)؛ أي: كل أهل الأداء - يعني من مشايخه ومن ترجع قراءته إليهم - حصل واضحات التخيير.

١٠٢-وَلاَ نَصَّ كَلاَّ حُبَّ وجْهٍ ذَكَرْتُهُ وَفِيهاَ خِلاَفٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلاَ

أخبر أنه لم يأت نص في الفصل بالبسملة، ولا في تركه عمن أشار إليه بالكاف والحاء في قوله: (**كلا حب**)، وأن الذي ذكره لهما من ترك الفصل إنما هو استحباب من المشايخ، ولم يذكر ذلك صريحًا، لكن لما كان في حكم المذكور في القصيدة من دلالته بالشيء على ضده شاع أن يقول ذلك.

فإن قيل: لم جعلت إشارته بهذه الجملة إلى ما ذكرته ولم تجعلها إلى التخيير لهما في الوصل والسكت؟

قلت: لو كانت إشارته إلى التخيير لهما في الوصل والسكت لذكر ورشًا معهما؛ إذ لا فرق بينهم في ذلك، وقد ذكرت في شرح البيت الأول ما ذكر لهم صاحب «التيسير» في ذلك، وتبين أن الإشارة إلى ما ذكرت ما ذكره أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون[1] في كتابه: «الإرشاد» قال - رحمه الله - : وأما ابن عامر وأبو عمرو فلم تأت عنهما رواية منصوصة بفصل بين السورتين بـ(**بسم الله الرحمن الرحيم**) ولا بغير فصل، قال: سمعت أبا سهل يقول ذلك.

والمأخوذ في قراءتهما بغير فصل، هذا الذي أشار إليه الناظم - رحمه الله - ، وباقي البيت يدل على ما ذكرته أيضًا وهو قوله: (**وفيها خلاف**) أعاد الضمير على البسملة، وأشار بالجيم إلى من اختلف عنه فيها، وهو ورش، والخلاف المشار إليه منه أن أبا غانم المظفر بن أحمد بن حمدان المقرئ[2] كان يأخذ بالبسملة بين السورتين في جميع القرآن، وتابعه على ذلك الآخذون عنه.

قال الحافظ أبو عمرو: وسائر المصريين المحققين على خلاف ذلك.

---

(١) ابن غلبون (... - ٣٩٩ هـ =... - ١٠٠٩ م) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر، أبو الحسن ابن أبي الطيب: أستاذ في القراءات، ثقة، وهو شيخ الداني، له: كتاب التذكرة في القراءات الثمان، مات بمصر. انظر: الأعلام (٣/٢٢٢).

(٢) هو شمس العلوم علي بن محمد بن على المقدسي الخزرجي الحنفي المعروف بأبي غانم.

وقوله: (**ولا نص**) محذوف الخبر، وأهل الحجاز يحذفونه كثيرًا، وبنو تميم لا يثبتونه أصلًا. و(**كلا**) حرف معناه الردع؛ قال سيبويه: هو ردع وزجر. وقال الزجاج: (**كلا**) ردع وتنبيه. كأنه قدر أن مدعيًا ادعى نصًا في ذلك فقال له: كلا؛ أي: ارتدع عن هذا وتنبه للصواب. و(**حب**) مبني لما لم يسم فاعله من حب ثلاثيًا؛ لغة في أحب، ومنه:

وأقـــسم لـــولا تمـــده مـــا حبيـــته[1]

ويبنى له من أحب وجه مرتفع به.

و(**ذكرته**) في موضع الصفة لـ(**وجه**)، و(**خلاف**) مبتدأ أو فاعل، و(**جيده واضح الطلا**) جملة في موضع الصفة لـ(**خلاف**)؛ يشير بها إلى ظهور الخلاف ووضوحه، وإضافة (**واضح**) إلى (**الطلا**) غير محضة؛ لأنها من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى فاعله؛ نحو: ضامر البطن، وجامله الوشاح؛ أجرى اسم الفاعل في ذلك مجرى الصفة المشبهة به. و(**الطلا**) في موضع جر بالإضافة، ولو جعل من باب (**ولا ذاكر الله إلا قليلا**) لكانت (**الطلا**) في موضع رفع أو نصب، والأول أولى. والجيد: العنق، وله طليتان؛ أي: صفحتان، وإتيانه بالجمع في موضع التثنية؛ لعدم الإلباس، ولأنها جمع في المعنى، ونحوه: ﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ [ص: ٣١]،

١٠٣-وسَـــكْتُهُمُ الْمُخْـــتَارُ دُونَ تَـــنَفُّسٍ وَبَعْـــضُهُمُ فِـــي الْأَرْبِـــعِ الزُّهْـــرِ بَـــسْمَلاَ

١٠٤-لَهُـمْ دُونَ نَـصٍّ وَهْـوَ فِيهِنَّ سَـاكِتٌ لِحَمْـــزَةَ فَافْهَمْـــهُ وَلَـــيْسَ مُخَـــذَّلاَ

ضمير (**سكتهم**) يعود على الثلاثة المخير لهم بين الوصل والسكت، وقد ذكرت ما ذكر صاحب «التيسير» من أن المختار لهم السكت[2]. وقوله: (**دون تنفس**) إشارة إلى قوله في «التيسير»: من غير قطع؛ أي: من غير قطع نفس؛ لأن ذلك يكفي في

---

(١) صدر بيت من الطويل، جاء في عجزه:

وكـــان عـــياض مـــنه أدنـــى ومـــشرق

مجهول القائل. - الموسوعة الشعرية

(٢) انظر: التيسير (ص: ١٨).

الإيذان بانقضاء السورة وفي العوض من الفصل.

وقال بعضهم: إنما شرط ذلك؛ لأن التنفس يطيل الفصل، وإذا طال الفصل صار القارئ بمنزلة المستأنف المبتدئ فيحتاج إلى الاستعاذة والبسملة، وليس ذلك بشيء، لأنه بقدر نفس لا يصير بمنزلة المستأنف.

(**وسكتهم المختار**) جملة، و(**دون**) ظرف في موضع الحال من ضمير (**المختار**). وقوله: (**وبعضهم**) الضمير فيه عائد على أهل الأداء وإن لم يجر لهم ذكر؛ كما يقول الفقيه والنحوي: ذهب بعضهم إلى كذا؛ أي: بعض الفقهاء وبعض النحاة. (**في الأربع الزهر**)؛ أي: في السور الأربع المنيرة؛ يعني: القيامة، والمطففين، والبلد والهمزة، ولم يعينها؛ لشهرتها.

(**بسمل لهم**)؛ يعني: الثلاثة المذكورين؛ أي: فصل لهم بالبسملة بين كل سورة من هذه السور وبين السورة التي قبلها.

وقوله: (**وهو**) ضمير يعود على لفظ (**البعض**)؛ لأنه مفرد. (**فيهن ساكت لحمزة**)؛ يعني: قبل الابتداء بهن عند انقضاء السور اللاتي قبلهن. **ثم قال:** (**فافهمه**)؛ أي: فافهم ذلك. (**وليس مخذلا**)؛ أي: ليس متروكًا نصره.

أخبر أن بعض أهل الأداء يفصل بالبسملة للثلاثة المذكورين [في السور المذكورة، نكتفي لحمزة بالسكت، وينبغي لمن أخذ للثلاثة المذكورين بالوصل لحمزة] إن سلك هذه الطريقة أن يكتفي له فيهن بالسكت أيضًا.

ومن عدا من أشار إليه من أهل الأداء لا يفرقون بين هذه السور وغيرهن، ويجرون كل واحد منهم الأربعة فيهن على عادته في غيرهن.

قال الحافظ أبو عمرو - رحمه الله - [1]: اختلف علينا شيوخنا فيهن؛ فقرأت على ابن خاقان وابن غلبون بالتسمية بينهن - يعني الثلاثة المذكورين أولا - وحكيا لي ذلك عن قراءتهما، وقرأت على أبي الفتح الضرير بترك التسمية كسائر القرآن حكى في ذلك أيضًا عن قراءته أيضًا قال أبو عمرو: وأنا لا آمر ولا أنهى عنه. وكان الإمام أبو محمد مكي - رحمه الله - يشير إلى تقوية حجة الفصل بالبسملة وبالسكت؛ قال

(١) انظر: التيسير (ص: ١٨).

- رحمه الله - في كتاب «الكشف»: وعلة الاختيار بالفصل وبالتسمية لمن عادته الفصل بالسكت خاصة، وبالسكت لمن عادته الوصل بين السور المشهورة بما ذكرته ما في وصل أواخر ما قبلهن بأوائلهن من قبح اللفظ، وهو اختيار من المتعقبين، ولهم في ذلك حجة قوية؛ روى مالك أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة فقال: «**لا أحب العقوق**»[١]. قال مالك: فكأنه كره الاسم. يريد مالك فعل العقيقة جائز لم يكرهه النبي ﷺ، وإنما كره الاسم.

وروي أن رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما ووقف؛ فقال له النبي ﷺ: «**بئس الخطيب أنت**»[٢]. وإنما قال له ذلك؛ لقبح لفظه، وكان حقه أن يقف على (**رشد**) وعلى (**غوى**) أو يصل الجميع.

فانظر كيف كره قبح لفظه وإن كان مراده الخير لا الشر، ولمثل هذا يرغب في معرفة الوقف والابتداء.

قال مكي[٣] - رحمه الله - : (**ولهذا المعنى اخترت أنا في مواضع من الابتداء بالأحزاب ألا يبدأ بها، وأن يبتدأ بما قبلها؛ مثل: الابتداء بأول الحزب في النساء:**

---

(١) من حديث عمرو بن شعيب، فعن أبيه عن جده: أخرجه الحاكم (٤/٢٦٥، رقم: ٧٥٩٢)، وقال: صحيح الإسناد. وأخرجه أيضًا عبد الرزاق (٤/٣٣٠، رقم: ٧٩٦١)، وابن أبي شيبة (٥/١١٤، رقم: ٢٤٢٤٤). حديث رجل من بني ضمرة: أخرجه أحمد (٥/٣٦٩، رقم: ٢٣١٨٣)، قال الهيثمي (٤/٥٧): فيه رجل لم يسم وبقية رجاله رجال الصحيح. والبيهقي (٩/٣٠٠، رقم: ١٩٠٥٨). وأخرجه أيضًا مالك (٢/٥٠٠، رقم: ١٠٦٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/٧٤، رقم: ٢٩٥٧٤)، وأحمد (٤/٢٥٦، رقم: ١٨٢٧٣).

(٣) مكي بن حموش (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ = ٩٦٦ - ١٠٤٥ م) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية، من أهل القيروان، ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها، ثم سكن قرطبة (سنة ٣٩٣) وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها، له كتب كثيرة، منها: مشكل إعراب القرآن - ط، والكشف عن وجوه القراءات وعللها - وهو شرح التبصرة، والهداية إلى بلوغ النهاية - في معاني القرآن وتفسيره، والتبصرة في القراءات السبع، والمنتقى - في الأخبار، والإيضاح للناسخ والمنسوخ، والموجز - في القراءات، والإيجاز - في الناسخ والمنسوخ، والرعاية - لتجويد التلاوة، والإبانة - في القراءات، وشرح كلا وبلى ونعم، - تجويد، وفهرس - جامع لرحلته، مشتمل على مروياته وتراجم شيوخه وأسماء تآليفه. انظر: الأعلام (٧/٢٨٦).

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ ﴾ **[النساء: ٨٧] فيصل الرجيم باسم الجلالة، وذلك قبيح، وكذلك في حزب (إليه يُرد علم الساعة)** انتهى كلامه.

قلت: وإلى هذا المعنى ونحوه أشار بقوله: (**وليس مخذلا**)، وكان الإمام أبو العباس المهدوي - رحمه الله - يشير إلى تضعيف الفصل بالتسمية؛ قال - رحمه الله - في كتاب «الموضح»: فأما ما ذهب إليه بعض المتعقبين من الفصل في السورة الأربعة للجميع فوجه ذلك في ما في اتصالهن بما قبلهن من بشاعة اللفظ. **ثم قال:** ورأيت أبا عبد الله بن سفيان لا يراعي ذلك، ويبقى كل أحد على أصله، ورأيت غيره من شيوخ المصريين يذهب إلى الفصل بينهن السكتة لمن مذهبه أن يصل السورة بالسورة، وهو الذي أختار؛ لأنه أبعد من اللبس الذي يراعى إذا كان اتصال البسملة بأول سورة القيامة يقع فيه من اللبس مثال الذي يقع في وصل السورة بأول الأخرى. انتهى كلامه.

والذي أراه أن بشاعة اللفظ تنتفي مع وجود البسملة في أول القيامة وغيرها؛ لأن النفي في أول القيامة والبلد - مع عدم البسملة - يقع بعد الإخبار بأن الله - تعالى - أهل التقوى وأهل المغفرة، وبما يقول للنفس المطمئنة، وبعد البسملة يقع بعد إخبار القارئ بابتدائه بالبسملة، فهو في الأول على صورة الكفر لو اعتقد، ولكونه على تلك الصورة استبشع مع عدم الاعتقاد، وهو في الثاني لا على صورة نفي الابتداء بالبسملة؛ لأن قول القائل ابتداء: ابدأ بسم الله الرحمن الرحيم لا يصح نفيه؛ لأنه إخبار بالفعل حال وجوده، ولا على صورة نفي وصفه بالرحمة؛ لأن القائل إذا قال: مررت بزيد الظريف أو الكاتب، فقيل له: لا وليس زيد بظريف ولا كاتب، ولأن وصل آخر الانفطار بأول المطففين فيه من البشاعة ما لا خفاء به، والفصل يزيل ذلك، ولأن نصف سورة العصر مشتمل على أربع جمل مشتملة على ضمائر من استثنى من الخسار مسند إليها أفعالهم الكريمة، وأول سورة الهمزة مشتمل على ذكر أهل الخسار وصفاتهم الذميمة، والفصل عند القراء في مثل ذلك مستحب إذا أمكن، وقد أمكن. والحال في هذه السورة دون السورة المتقدمة فيما ذكر آنفًا ملحقة بهن؛ لما ذكرته. والله أعلم.

و(**بعضهم**) مبتدأ، خبره: (**بسمل لهم**). و(**فيهن**) ظرف (**بسمل**). و(**دون**) في موضع الحال من الضمير (**بسمل**). وباقي البيت ظاهر.

١٠٥-وَمَهْمَـا تَـصِلْهَا أَوْ بَـدَأْتَ بَـرَاءَةً لِتَنْـزِيلِهاَ بالـسَّيْفِ لَـسْتَ مُبَـسْمِلاَ

لا خلاف بين القراء في ترك البسملة في أول براءة في الحالين، **والعلة** في ذلك كالعلة في ترك كتابتها في المصحف، وقد اختلف في ذلك فروي عن ابن عباس: «**أنه سأل عليًا** رضي الله عنه**: لم لم يكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: لأن بسم الله أمان، وبراءة ليس فيها أمان، نزلت بالسيف**»[١]. وإلى هذا المعنى أشار الناظم - رحمه الله - . وروي عن عاصم - رحمة الله عليه - أنه قال: لم تكتب البسملة أولها؛ لأنها رحمة وبراءة عذاب.

وروي عن المبرد أنه قال: لم تكتب البسملة في أولها؛ لأن بسم الله أمان وبراءة أنزلت على سخط وعلى التهديد والوعيد فكيف يعدهم بأنه رحمن رحيم ثم يتبرأ منهم؟ وهذه الأقوال قريب بعضها من بعض.

وعن ابن عباس أيضًا أنه سأل عثمان - رضي الله عنهما - عن ذلك فقال: كانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، وقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، وظننت أنها منها فمن ثم قرنت بينهما ولم أكتب بينهما بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتها في السبع الطوال[٢].

وعن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا أول كل سورة بسم الله الرحمن الرحيم، ولم يأمرنا في أول براءة بشيء، فلذلك ضُمَّتْ إلى الأنفال ولم يكتب بينهما بسم الله الرحمن الرحيم، وكانت أولى بها لشبهها بها.

وعن ابن لهيعة[٣]: يقولون: براءة من الأنفال فلذلك لم يكتب أولها بسم الله

---

(١) انظر: كنز العمال برقم (٤٤٠٨)، (٤٢٥/٢)، والدر المنثور (١٢٢/٤).

(٢) انظر: المسند لأحمد (٦٩/١)، مؤسسة قرطبة - مصر.

(٣) ابن لهيعة (٩٧ - ١٧٤ هـ = ٧١٥ - ٧٩٠ م) عبد الله بن لهيعة بن فرعان الحضرمي المصري، أبو عبد الرحمن: قاضي الديار المصرية وعالمها ومحدثها في عصره، قال الإمام أحمد بن حنبل: ماكان محدّث مصر إلا ابن لهيعة. وقال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع. ولي قضاء مصر للمنصور العباسي سنة (١٥٤ هـ)، فأجرى عليه ٣٠ دينارًا كل شهر، فأقام عشر سنين، وصرف سنة (١٦٤ هـ). واحترقت داره وكتبه سنة (١٧٠ هـ)، فبعث إليه الليث بألف دينار. قال الذهبي: كان ابن لهيعة من الكتاب للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه. توفي بالقاهرة. انظر: الأعلام (١١٥/٤).

الرحمن الرحيم. وعن الليث مثله. وهذه الأقوال أيضًا قريب بعضها من بعض.

وروي عن مالك[1] - رحمه الله - أنه قال: ترك من أولها بسم الله الرحمن الرحيم؛ لأنه سقط أولها يعني نسخ.

وعن ابن عجلان أنه قال: بلغني أن براءة كانت تعدل سورة البقرة أو قريبًا منها فلذلك لم يكتب في أولها بسم الله الرحمن الرحيم، يريد أنه نسخ منها ما نقص.

فهذه أقوال ترجع إلى ثلاثة معان: نزولها بالسيف، واحتمال أنها من الأنفال، ونسخ أولها. والوجه الأول أقوى فيما يرجع إلى ترك قراءتها؛ إذ لو كان الأمر على ما ذكر في الوجهين الآخرين لكان القارئ - إذا ابتدأ بها - مخيرًا في البسملة كسائر الأجزاء.

و(**مهما**) في موضع النصب بفعل محذوف تقديره: ومهما تفعل؛ أي: وأي شيء تفعل. (**في براءة**) يعني: من الوصل أو الابتداء. وقوله: (**تصلها أو بدأت**) تفسير لذلك الفعل المحذوف، ولما حذف ذلك الفعل وما اتصل به أشكل عود ضمير (**تصلها**) فجعل ما كان يعود عليه بدلًا منه للبيان، أو منصوبًا بإضمار أعني.

والمراد بقوله: (**تصلها**): تقرأها إثر الأنفال. و(أو) للتنبيه على إباحة الأمرين للقارئ. و(**بدأت**)؛ أي: تبدأ. وبقوله: (**لتنزيلها بالسيف**) تعليل ترك البسملة. وبقوله: (**بالسيف**) ذكر هيئتها حال تنزيلها. والباء متعلقة بمحذوف؛ أي: ملتبسة بالسيف. وبقوله: (**لست مبسملا**) النهي؛ أي: فلا تبسمل، لكنه وضع الخبر منفيًا موضع النهي، ولو جاء بصيغة النهي لم يكن بد من الفاء، لكن لما جاء بصيغة الماضي لفظًا لا معنى لم يأت بها، والله أعلم.

١٠٦-وَلاَ بُـدَّ مِـنْهاَ فـي ابْـتِدَائِكَ سُـورَةً   سِـوَاهاَ وَفـي الْأَجْـزَاءِ خُيِّـرَ مَـنْ تَـلاَ

---

(١) مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩ هـ = ٧١٢ - ٧٩٥ م) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي، المدني، أبو عبد الله: أحد أئمة المذاهب المتبعة في العالم الإسلامي، وإليه تنسب المالكية، ولد بالمدينة وكان بعيدا عن الأمراء والملوك، فوجه إليه هارون الرشيد ليأتيه فيحدثه، فقال: العلم يُؤتَى، فقصد الرشيد منزله، واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم، فجلس بين يديه، فحدَّثه، وتوفي بالمدينة ودفن بالبقيع، من تصانيفه: الموطأ، ورسالته إلى الرشيد. انظر: معجم المؤلفين (١٦٨/٨).

أخبر أنهم اتفقوا على الإتيان بالبسملة في أول كل سورة جعلها القارئ أول قراءته، وقد تقدمت الحجة لذلك عند شرح أول بيت من هذا الباب.

وفي هذه الجملة تنبيه على ما ذكر صاحب «التيسير» من اتفاقهم عليها في فاتحة الكتاب في الحالين، وذلك أن الفاتحة لا تكون إلا مبدوءًا بها في الغالب، وإذا قدر وصلها بما قبلها لم يعتد بالوصل؛ لندوره، وجعلت كالمبدوء بها فبسمل فيها كما تقدم، فهي إذًا لا تكون إلا مبدوءًا بها حقيقة أو حكمًا، فدخل ما صرح به الداني في هذه الجملة، وحصل التنبيه بها عليه.

وقوله: (**وفي الأجزاء خير من تلا**)، كلام عام معناه الخصوص؛ لأنه إنما يعني - هاهنا - بالأجزاء ما لم يكن أول سورة، وأما ما كان أول سورة فلا بدّ من البسملة فيه.

يعني أن التالين خيروا أصحابهم بين الاستفتاح بالبسملة في الأجزاء المذكورة للتيمن والتبرك، وبين تركه إذا لم يرد في ذلك ما ورد في أوائل السور من نزول جبريل عليه السلام، وأمر النبي ﷺ بذلك على ما تقدم في حديث أبي بكر رضي الله عنه، وأمر عائشة - رضي الله عنها - بقراءة ما في المصحف.

قال الحافظ أبو عمرو - رحمه الله - : وفي التسمية أثر مروي عن أهل المدينة؛ قال أبو القاسم المسيبي: كنا إذا افتتحنا الآية على مشايخنا من بعض السور نبدأ بـ(**بسم الله الرحمن الرحيم**). وروي نحوه عن حمزة؛ قال عاصم بن يزيد الأصبهاني: سئل حمزة عن أصحاب محمد ﷺ فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾ [البقرة: ١٣٤، ١٤١]... الآية[١].

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه كان يفتتح القراءة بـ(**بسم الله الرحمن الرحيم**). وهو عام في أوائل السور وأبعاضها.

وكان شيخنا أبو العباس أحمد بن موسى القدوجاني[٢] - رحمه الله - يأخذ علينا

---

(١) انظر: التيسير (ص: ١٨).

(٢) ابن مجاهد (٢٤٥ - ٣٢٤ هـ = ٨٥٩ - ٩٣٦ م) أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد: كبير العلماء بالقراءات في عصره. من أهل بغداد. وكان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطنًا جوادًا. له: كتاب القراءات الكبير، وكتاب قراءة ابن كثير، وقراءة أبي عمرو، وقراءة عاصم، وقراءة نافع، وقراءة حمزة، وقراءة الكسائي، وقراءة ابن عامر، وقراءة النبيّ ﷺ، وكتاب الياءات، =

في الأجزاء المذكورة بترك البسملة ويأمرنا بها في حزب ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [النساء: ٨٧] وحزب ﴿ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [فصلت: ٤٧]؛ لما فيها بعد الاستعاذة من قبح اللفظ. وينبغي لمن رأى ذلك أن يفعله إذا ابتدأ بمثل ذلك؛ نحو: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ [الروم: ٤٠]، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ ﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ لوجود العلة المذكورة، وقد تقدم ما ذكره المكي - رحمة الله - تعالى - من اختياره لإعادة آية قبل كل حزب من الجزأين المذكورين؛ للعلة المذكورة.

وقوله: (**ولا بد منها**) (**لا**) واسمها وخبرها. و(**في ابتدائك**) متعلق بالاستقرار، و**الابتداء** مصدر ابتدأ الأمر إذا أخذ فيه، وهو مضاف إلى الفاعل. و(سورة) مفعول به على تقدير حذف مضاف؛ أي: قراءة سورة؛ لأن القراءة هي المأخوذ فيها، وتنكير (**سورة**) على معنى أي سورة كانت من جنس السور؛ كما تقول: ادفع هذا الدرهم إلى رجل؛ أي: إلى أي رجل كان من هذا الجنس، ومنه: ﴿ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف: ٩]، ولذلك استثنى براءة منها. و(**في الأجزاء**) ظرف لـ(خير)، و(**من**) فاعل به، ومفعوله محذوف، وأفرد ضمير (**تلا**) على لفظ (**من**) وإن كان المعنى على الجمع.

١٠٧-وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهاَ فَتَثْقُلاَ

جملة الأمر أن القارئ مخير في قراءة من يفصل بالبسملة بين ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يقف على آخر السورة؛ لأن الوقف عليه تام. ويقف على البسملة؛ لأن صاحب القراءة إن كان ممن يعتقدها آية من السورة فالوقف عليها أيضًا تام، وإن كان ممن لا يعتقدها آية فالوقف عليها آكد.

والثاني: أن يصل آخر السورة بالبسملة والبسملة بأول السورة؛ لأن وصل القرآن بعضه ببعض جائز، وإنما يجتنب من ذلك ما في وصله قبح؛ كوصل ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] بما بعده، ووصل: ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: ٦] بما بعده.

=

وكتاب الهاءات. انظر: الأعلام (٢٦١/١).

والبسملة من سورة أو في حكم ما هو منها على حسب اعتقاد صاحب القراءة.

والثالث: أن يقف على آخر السورة؛ لما تقدم، ثم يصل البسملة بأول السورة.

وهذا الوجه هو المختار لما فيه من الإشعار بأنها من المستأنفة أو بأنها جيء بها لأجلها، فأما عكس هذا الوجه وهو أن توصل بأخر السورة ويوقف عليها ثم تبتدئ بالسورة فغير جائز؛ لأن البسملة من المستأنفة ما تأتي بها لأجلها، فالوقف عليها موصولة بالمنقضية يشعر بعكس ذلك، وهذا الوجه هو المنهي عنه، وما سواه جائز.

كأنه يقول: إن وصلتها بما قبلها فأنت مخير في وصلها بما بعدها وترك وصلها به.

وموضع **(مهما)** نصب بفعل محذوف يفسره الفعل الموجود، والتقدير: بأي بسملة من البسملات الكائنة في أوائل السور تصل فصلها مع أواخر سورة.

وأتى بالفاء في الجواب؛ لكونه نهيًا، وأكده بالنون الثقيلة؛ تنبيهًا على ما في ارتكابه من القبح، ونصب الفعل الأخير بإضمار **(أن)** بعد الفاء على جواب النهي.



سورة أم القرآن

١٠٨-وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ   وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِقُنْبُلاَ

١٠٩-بِحَيْثُ أَتَى وَالصَّادُ زَايًا اشِمَّهَا   لَدَى خَلَفٍ وَاشْمِمْ لِخَلاَّدِ الاَوَّلاَ

أودع هذين البيتين ما ذكر من الاختلاف في قوله - تعالى - : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ [الفاتحة: ٤]، وفي: (**الصراط**)، كيف وقع.

فأما ﴿**مَٰلِك**﴾ فإنه أخبر أن راويه على ما لفظ به من إثبات الألف، ناصر لما رواه بصحة روايته وقوة حجته.

وأشار بالراء والنون إلى من روي عنه ذلك، وهو **الكسائي وعاصم**. واعتمد في فهم مراده من إثبات الألف لهما، وحذفه لمن سواهما، على اشتهار القراءتين وانتشارهما، وفيه قراءات شاذة ربما أوهم بعضها أنه المراد، والإيهام المذكور يندفع بما أشرت إليه. ولو قال: ومالك يوم الدين مد نما رضي، أو نحو ذلك لكان أوضح للمقصود(١).

ومعنى: (**ومالك يوم الدين**): مالك أحداث يوم الدين، فيه على هذه القراءة حذف مضاف، وقيل: معناه مالك الحكم يوم الدين، فأضيف اسم الفاعل إلى الظرف على السعة، وحذف المفعول به. ومعنى ومالك يوم الدين: قاضي يوم الدين؛ لأنه ينفرد في ذلك اليوم بالحكم، ولا حذف فيه على هذه القراءة. واختار أبو حاتم وجماعة من الأئمة القراءة بالألف، ومن حجتهم الإجماع على ﴿ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ [آل عمران: ٢٦]، و﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [الانفطار: ١٩]. وأن (**مالك**) أعم وأمدح لمن ملك؛ لأنه يجمع لفظ الاسم ومعنى الفعل من حيث كان صفة جارية على الفعل، وأنه

(١) انظر: التيسير (ص: ١٨).

يحسن إضافته إلى كل الأشياء، فيقال: مالك الطير والدواب ونحو ذلك، ولا يحسن ذلك في (**ملك**)، ولأن الحسنات في قراءته أكثر؛ لمكان زيادة الألف. ومن حجتهم الإجماع على ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ٢]، و﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ﴾ [غافر: ١٦]، وإن (**ملكًا**) أعم من (**مالك**)؛ لأنه يستعمل فيمن ملك الأشياء الكثيرة، ولأن كل ملك مالك وليس كل مالك ملك، ولأن الرب الملك، فإذا قال: رب العالمين، **ثم قال**: ملك يوم الدين أتى بوصفين مختلفي المعنى، وذلك أبلغ في النظم[١].

والقراءتان صحيحتان مرويتان عن النبي ﷺ وعن جماعة من الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم أجمعين.

وأما ﴿ٱلصِّرَٰط﴾ كيف وقع، قال الناظم - رحمه الله - : أمر بإتباع قنبل في قراءته إياه بالسين، فقال: (**وعند صراط والصراط لقنبلا**).

وقوله: (**وعند صراط والصراط**) هو المعني بقولي: كيف وقع؛ يعني: معرى من الألف واللام مفردًا أو مضافًا وغير معرى منهما؛ نحو: ﴿صِرَٰط﴾ و﴿صِرَٰطِى﴾ و﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱلصِّرَٰط﴾[٢].

وقوله: (**لقنبلا**) معناه اتبع قنبلًا. وقوله: (**بحيث أتى**) يعني: حيث جاء في القرآن، ولو لم يقل ذلك لتوهم أن الخلاف في كلمتي الفاتحة خاصة.

ثم أمر بقراءته بالصاد مشمة زايًا لخلف؛ يعني أيضًا كيف وقع وحيث وقع.

ثم أمر بإشمامها في الأول خاصة لخلاد.

والأصل فيه السين؛ لأنه من الاستراط وهو الابتلاع كأنه يبتلع مالكيه. وقيل: له نعم لذلك[٣].

ومما يدل على أن السين هي الأصل استعمالهم الصاد فيه؛ إذ لم كانت الصاد هي الأصل لم ترد إلى السين؛ لأنهم لا يردون الأقوى إلى الأضعف بل يردون

---

(١) انظر: الحجة لابن خالويه (ص: ٦٢)، دار الشروق - بيروت، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.

(٢) انظر: التيسير (ص: ١٨).

(٣) انظر: الحجة لابن خالويه (ص: ٦٢).

الأضعف إلى الأقوى؛ لأنهم إنما يستعملون القلب وما أشبهه إرادة التجانس والخفة، فلم يكونوا ليتركوا الصاد التي هي مجانسة للطاء واللفظ معها أخف ويجعلون مكانها السين مع عدم مجانستها لها، وثقل اللفظ معها؛ لما يحصل فيه من التصعد بعد التسفل[١].

فمن قرأ بالسين جاء به على الأصل إلا أنه خالف الرسم؛ لأن المصاحف اتفقت فيه على الصاد غير أن هذه المخالفة معفو عنها؛ لأنها مما ترجع إلى اختلاف اللغات مع إتقان المعنى، فهي كالاختلاف في الفتح والإمالة والإظهار والإدغام ونحو ذلك.

ومن قرأ بالصاد قصد المجانسة والخفة؛ لأن السين لا تجانس الطاء من حيث كانت منفتحة مستقلة والطاء مطبقة مستعلية، ففي اللفظ بها بعدها تنافر؛ لعدم المجانسة، وكلفة الخروج من تسفل إلى تصعد، فأبدل منها الصاد؛ لتجانس الطاء في الصفتين المذكورتين، فيذهب معهما التنافر والكلفة، وتجانس الصاد أيضًا في المخرج والصفير والهمس، وعدل إليها لهذا التوسط[٢].

ومن أشم الصاد زايًا مزج بها حرفًا يجانس الطاء في الجهر أيضًا حرصًا على المناسبة فيه.

ومن أفرد الأول بالإشمام جمع بين اللغتين، وكلها لغات معروفة. والصاد لغة أهل الحجاز وعليها أكثر العرب، وهي المرسومة في المصحف الكريم[٣].

وقوله: (**مالك يوم الدين رواية ناصر**) جملة كبرى. و(**عند**) ظرف لقوله: (**لقنبلا**). وقنبلًا: مفعول به. و(**بحيث**) في موضع الحال من (**صراط والصراط**). وضمير (**أتى**) مفرد على المعنى؛ لأن المعنى وعند صراط منكرًا ومعرفًا. و(**الصاد**) بالرفع مبتدأ، خبره الجملة التي بعده. و(**اشمم**) متعد إلى مفعولين وقد اكتنفاه، وبالنصب منصوب بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، وهو أحسن لمكان الأمر. و(**زايًا**) مفعول ثان للفعل المضمر. والمفعول الثاني للفعل الظاهر محذوف، أو بالعكس. و(**لدى**) ظرف

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: الحجة لابن خالويه (ص: ٦٢).

(٣) انظر: المصدر السابق.

لـ(**أشمها**)، وهو بمعنى عند إلا أنه لا يستعمل إلا فيما حضر وعند يستعمل فيما حضر وغاب. و(**اشمم**) موصول الهمزة للضرورة. و(**خلاد**) منصرف، وحذف تنوينه؛ لالتقاء الساكنين على حد قوله: ذاكر الله. والساكنان: التنوين ولام التعريف؛ لأنهم في حكم الساكن على لغة من يقول: لم يذهب لحمزة بالكسر الباء؛ لعدم اعتداده بالحركة، والله أعلم.

١١٠-عَلَـيْهِمْ إِلَـيْهِمْ حَمْـزَةٌ وَلَدَيْهِمـوُ   جَمِـيعًا بِـضَمِّ الْهـاءِ وَقْفًـا وَمَوْصِـلاَ

أخبر أن حمزة ضم الهاء من هذه الكلم في الوقف والوصل، ويلزم - على ما أصله - أن تكون قراءة الباقين بالفتح، وليست به، بل هي بالكسر[1]، واعتذر عنه بأنه اعتمد على ما استقر وثبت من أن هذه الهاء لا تفتح لغة، وليس بذلك؛ لأنه احترز فيما هذا سبيله، ألا تراه قال: (**وكسر بيوت والبيوت يضم**) ولم يقل: وبا بيوت والبيوت يضم، ومثله في القصيد كثير، ولو قال - هاهنا - : بضم الكسر لم يلزمه شيء، ولو جاءت رواية بالكسر ملفوظًا به لم يلزمه شيء أيضًا.

والأصل في هذه الهاء ونحوها الضم: لأنها لما كانت ضعيفة لخفائها خصت بأقوى الحركات[2].

والدليل على أن أصلها الضم: أنها تضم مبتدأة، وبعد الفتحة، والألف، والضمة، والواو، والسكون في غير الياء؛ نحو: هو، وله، ودعاه، ودعوته، ودعوه، ودعه. وإنما تكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة، وضمها بعدها جائز على الأصل، ووجه كسرها بعدهما أنها لخفائها ليست بحاجز حصين، فإذا ضمت كانت ضمتها قد وليت الكسرة أو الياء الساكنة، وذلك ثقيل، ولأنها لما أشبهت الألف في الضعف والخفاء وكانت الألف تمال لمجاورتها كسرت الهاء بعدهما؛ لشبه الكسرة بالإمالة. ومما يقوي الكسر أن بعض العرب يقول: منهم فيكسر الهاء ولا يعتد بالنون، وإذا كسرت مع الفصل بالنون فلأن تكسر مع مجاورة الكسر أولى. وحكي أن ناسًا من بني بكر بن وائل يقولون: عليكم وفيكم؛ شبهوا الكاف بالهاء؛ لاجتماعهما في أنها من الضمائر. وهذا

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٧٢).

(٢) انظر: الإملاء للعكبري (١/٩)، المكتبة العلمية - لاهور - باكستان، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض.

كله مما يقوي الكسر[1].

فإن قيل: لم خص حمزة هذه الكلم بالضم مع أن قاعدته كسر الهاء لمجاورة الياء الساكنة؛ نحو: فيهم وأبيهم؟

فالجواب: أنه فعل ذلك التفاتًا إلى الألف التي هي أصل ياءاتهن، وحسن ذلك وقوي لاتباع الضم المقدر في ميماتهن، ولم تضم فيما كان من ذلك للمفرد والمثنى والمؤنث؛ إذ لا ضم في شيء من ذلك مقدرًا.

وراعى الباقون اللفظ فكسروا جريًا على عادتهم في كسر ما جاور الياء الساكنة.

فإن قيل: لم انقلبت ألفات هذه الكلم إلى الياء مع المضمرات؟

قيل: لأنه لما كان من جملة المضمرات الياء، والعرب تكسر ما قبلها ما لم تكن ألفًا، فإن كان ألفًا اجترءوا بالكسرة المقدرة في الحرف الذي انقلبت عنه، فإنهم لا يجترءون بذلك، بل يقلبون الألف ياءً؛ ليوجه قبل الياء ما يناسب الكسرة.

ولما كانت ألفات هذه الكلم غير منقلبة عن شيء تقدر الكسرة فيه رجع الجميع إلى هذه اللغة الهذيلية، وحمل باقي المضمرات على الياء، وحمل الأكثر على الأقل شائع في كلامهم على أن بعض العرب قال: علاك ولذاك فلم يقلب، وحكى أبو زيد: علاه.

(**حمزة**) - في البيت - فاعل (**يقرأ**) مقدرًا. والكلم الثلاث مفعول به. وحذف حرف العطف من (**إليهم**) للعلم بمكانه ضرورة، ونحوه في القصيد كثير، وهذا وجهه. و(**جميعًا**) حال من الكلم الثلاث. و(**بضم الهاء**) مثله؛ أي: ملتبسةً به. (**وقفا وموصلا**) حالان من (**حمزة**)؛ أي: ذا وقف ووصل، والموصل: اسم مصدر وصل، والله أعلم.

١١١-وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكٍ دِرَاكًا وَقَالُونٌ بِتَخْيِيرِهِ جَلاَ

١١٢-وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلْهَا لِوَرْشِهِمْ وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدُ لِتَكْمُلاَ

ميم الجمع تنقسم إلى: ما يقع قبل المتحرك، وإلى ما يقع قبل الساكن.

فأما **ما يقع قبل المتحرك** فإنه أمر بضم جميعه موصولًا بواو لمن أشار إليه

---

(١) انظر: المصدر السابق.

بالدرك، وهو **ابن كثير**.

ثم أخبر بتخيير قالون بين الضم موصولًا بواو وبين الإسكان، فقال: (**وقالون بتخييره جلا**)، ومعنى (**جلا**): كشف؛ أي: كشف صحة ذلك ووضحه بتخييره؛ لأنه نبه بالتخيير على ثبوت القراءتين وصحتهما[١].

ثم أمر بوصلها قبل همز القطع خاصة لورش فقال: (**ومن قبل همز القطع صلها لورشهم**)؛ أي: صل ضمها، وحذف المضاف؛ لدلالة ذكره في البيت الذي قبله عليه، ولو حذفه في البيت الأول لالتبس؛ لأن الصلة في الميم قد تكون ياء بعد كسرها في بعض اللغات.

ثم أمر بإسكانها للباقين فقال: (**وأسكنها الباقون بعد لتكملا**) وتعين، ذلك؛ لأنه لم يتقدم عليها ما يدل على الإسكان للباقين؛ لأن الذي يدل على الإسكان إنما هو التحريك غير المقيد، فلم يتقدم ذلك، وإنما تقدم التقييد بصلة الضم، والذي يفهم منه للباقين إنما هو ترك صلة الضم، ولما لم يكن الأمر كذلك بين قراءة الباقين بالتقيد[٢].

ولأجل ما أشرت إليه لم تخل عبارته بالتخيير لقالون من إلباس، ويعتذر عنه باشتهار الإسكان في قراءته.

والحجة لمن ضم الميم ووصلها بواو: أنه الأصل بدليل أنها كذلك قبل الضمير؛ نحو: (**أعطيتموه**) و(﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾)، **والضمائر ترد الأصول. وما روي من السكون والحذف مع الضمير شاذ. ولأن الواو في** (**عليهمو**) كالألف في (**عليهما**)؛ لأن التثنية والجمع يجريان في الزيادة مجرى واحدًا[٣].

والحجة لمن عاملها بذلك قبل همز القطع خاصة - وهو ورش - : أن مذهبه نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فلو أبقى الميم ساكنة لتحركت بسائر الحركات، فرأى تحريكها بحركتها الأصلية أولى[٤].

---

(١) انظر: السبعة (ص: ١٠٨)، دار المعارف - مصر.

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤١).

(٣) انظر: الإملاء (٩/١).

(٤) انظر: إبراز المعاني (٧٣/١).

والحجة لمن أسكن: إرادة التخفيف؛ لكثرة دور الضمائر في الكلام، فحذف الصلة إذ ليس في حذفها لبس؛ لأن الواحد لا لبس فيه، والتثنية بعد ميمها ألف[(١)].

ويقوي حذفها أن إثباتها نظير ما ليس في كلامهم؛ إذ ليس في كلامهم اسم ظاهر وآخره واو قبلها ضمة.

وضمير الجميع نائب مناب أسماء ظاهرة غائبة وحاضرة، ولما حذف الصلة أسكن الميم؛ مبالغة في إزالتها؛ لأن بقاء الضمة دليل عليها، ولأن الضمة أيضًا تستقل كما تستقل الواو؛ لقربها منها.

والحجة لقالون في التخيير بين القراءتين: الجمع بين اللغتين[(٢)].

و(**قبل**) ظرف لـ(**صل**)، أو في موضع الحال من الضم من الميم. **والدراك** مصدر: دارك. **والدارك والمداركة**: المتابعة، ونصبه على الحال من فاعل (**صل**)؛ أي: ذا دراك. (**وقالون بتخييره جلا**) جملة كبرى. و(**من قبل**) متعلق بـ(**صلها**) أو في موضع الحال من ضميره المنصوب أو من المضاف المحذوف. و(**بعد**) ظرف لـ(**أسكن**)، و(**لتكمل**) مسند إلى الميم، والمراد وجود الميم، ففي الكلام حذف مضاف، وليست هذه علة من أسكن، وإنما أشار إلى كمال وجوه القراءة، فاللام للضرورة ولا للغرض.

١١٣-وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ وضُمَّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلٍ وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلاَ

١١٤-مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَا أَوِ الْيَاءِ سَاكِنًا وَفي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بالضَّمِّ شَمْلَلاَ

١١٥-كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْـ قِتَالُ وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلاَ

كلامه في هذه الأبيات الثلاثة **على القسم الثاني من قسمي ميم الجمع**، وهو **القسم الواقع** قبل الساكن:

أمر بضمه من غير صلة للجميع فقال: (**ومن دون وصل ضمها قبل ساكن لكل**)، وذلك نحو: ﴿عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران:

(١) انظر: الإملاء (٩/١).

(٢) انظر: المصدر السابق.

١٣٩]، ﴿لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣][1].

ثم أخبر أن (**فتى العلا**) وهو **أبو عمرو** كسر مما وقع قبل الساكن ما وقع قبله هاء قبلها كسره أو ياء ساكنة، فقال: (**وبعد الها كسر الفتى العلا مع الكسر قبل الهاء أو الياء ساكنا**)، واحترز بقوله: (**ساكنا**)، من المتحرج؛ نحو: ﴿لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [هود: ٣١][2].

ثم أخبر أن حمزة والكسائي ضما في حال الوصل الهاء التي قبلها كسرة أو ياء ساكنة، فقال: (**وفي الوصل كسر الهاء بالضم شمللا**)، والشين إشارة إليهما، وقيد القراءتين فلم يلزمه ما لزمه في قوله: (**بضم الهاء وقفًا وموصلا**)[3].

ثم أتى بمثال ما كسر أبو عمرو ميمه وضم حمزة والكسائي في الوصل هاءه في نصف البيت الأخير.

ثم أمر بكسر الهاء فيه في الوقف للجميع.

والأمر بذلك تأكيد وزيادة بيان؛ إذ قوله: (**في الوصل**) مغن عنه. وحمزة على أصله من ضم هاء (**عليهم**) و(**إليهم**) في الوقف في هذا النوع أيضًا[4].

وقد تقرر ذلك بما تقدم من قوله: (**بضم الهاء وقفًا وموصلا**)، فلم يقع قوله: (**وقف للكل بكسر**) إخلال.

فحصل مما ذكر في هذه الأبيات أن ميم الجمع الواقع قبل الساكن قسمان:

قسم لا خلاف في ضمه، وهو ما لم يقع قبل هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة.

وقسم فيه خلاف، وهو ما وقع قبله ذلك؛ فأبو عمرو يكسره، والباقون يضمونه. وفي الهاء الواقعة قبله أيضًا خلاف؛ فحمزة والكسائي يضمانها في الوصل، والباقون يكسرونها.

وإذا جمع الخلافان اجتمع في كل كلمة من ذلك - في الوصل - ثلاث قراءات:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٧٣).

(٢) انظر: العنوان في القراءات السبع (ص: ٤١)، عالم الكتب - بيروت، تحقيق: د. زهير زاهد ود. خليل عطية.

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/٧٣).

(٤) انظر: العنوان (ص: ٤١).

أبو عمرو يكسر الهاء والميم، وحمزة والكسائي يضمانها، والباقون يكسرون الهاء ويضمون الميم.

والحجة لهذا التفصيل:

أما **النوع الأول** المتفق على ضم الميم فيه من غير صلة؛ نحو: ﴿عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ و﴿لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ فإن من كان مذهبه إسكان ميم الجمع قبل المحرك تعذر له ذلك هاهنا؛ لتعذر الجمع بين الساكنين على غير حدة، فراجع الحركة الأصلية وهي الضمة، ولم يصلها؛ لما يؤدي إليه وصلها من الجمع بين الساكنين. ومن كان مذهبه ضمها قبل المحرك على الأصل ضمها قبل الساكن لذلك، ولم يصلها؛ لما ذكرناه[1].

وأما النوع الثاني المختلف فيه، نحو: ﴿ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ ﴾ [البقرة: ٢٤٦، النساء: ٧٧]، فالحجة لأبي عمرو وأنه لما اضطر إلى تحريك الميم؛ لالتقاء الساكنين حركها بالكسر على أصل التقائهما، وكان ذلك أولى بها؛ لكسرة الهاء قبلها، فأتبع الكسر للكسر، وكان قد كسر الهاء لمجاورة الكسرة أو الياء[2].

ويحتمل أن يكون كسر الميم على لغة من يقول: عَلَيهِمِي، فيكسر الميم لكسر الهاء قبلها، ويبدل من الواو ياء، وهي قراءة الحسن[3]، فيكون قد حذف الياء؛ لالتقاء الساكنين، وأبقى الميم على كسرها.

فإن قيل: وجدنا أبا عمرو يقرأ كذلك إذا لم يلق الميم ساكن؟ قيل: وكذلك وجدناه أيضًا لا يقرأ عليهم إذا لم يلق الميم ساكن، فاحتملت قراءته ما ذكرناه.

والحجة لحمزة والكسائي: أنهما لما اضطرا إلى تحريك الميم رداها إلى الضمة التي هي أصلها، وكان ذلك أولى بها - عند الحاجة - من ردها إلى حركة ليست بأصل

---

(١) انظر: الإملاء (١/٩).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: البحر المحيط (١/٢٦)، المحتسب (١/٤٤)، النشر (١/٤٩).

لها، ثم أتبعا حركة الهاء حركة الميم ورداها أيضًا إلى أصلها، وقوى ردها إلى أصلها أن بعدها ميمًا قد ردت أيضًا إلى أصلها، فإذا وقفا انفصل الساكن، وسكنت الميم، فرجعت الهاء إلى الكسر؛ لمجاورة الكسرة أو الياء قبلها[1].

ولم يرجع حمزة إلى الكسر في (**عليهم**) و(**إليهم**)؛ لأنه لم يضم الهاء فيهما إتباعًا لضمة الميم، ألا ترى أنه يضم فيهما مع الميم وقع قبل المحرك، **والعلة** في ضم الهاء عنده ما تقدم، ولم يأت في هذا النوع في (**لديهم**).

والحجة للباقين في ضم الميم كالحجة لحمزة والكسائي. وفي كسر الهاء بقاؤها على ما كانت عليه؛ لمجاورة الكسرة أو الياء، ولم يعبأ بالخروج من كسر الهاء إلى ضم الميم؛ لأن ضمها عارض في الوصل خاصة، والوصل والصلة؛ كالوعد والعدة[2].

وروي (**ضمها**) على الأمر، وهو مناسب لقوله: (**صلها لورشهم**)، و(**ضمها**) على الخبر، وهو مناسب لقوله: (**كسر فتى العلا**)، و(**قبل**) ظرف له على الوجهين، و(**من دون**) في موضع الحال من مفعول (**ضمها**)، وخبر (**ضمها**) على الوجه الثاني. و(**لكل**) متعلق به على الوجهين. و(**كسر**) مبتدأ، خبر (**بعد الهاء**)، وهو مضاف إلى الفاعل. والمفعول محذوف. و(**مع الكسر**) في موضع الحال من المفعول المحذوف. و(**ساكنا**) حال من الياء. و(**كسر الهاء بالضم**) جملة. و(**في الوصل**) ظرف للاستقرار. و(**شملا**) مستأنف، ومعناه أسرع؛ يشير إلى خفة اللفظ وسرعته مع الإتباع. و(**كما بهم الأسباب**) مثل لذلك، و(**ما**) زائدة، وما بعدها في موضع جر بالكاف، وما بعه معطوف عليه. و(**بالكسر**) في موضع الحال من فاعل (**قف**). (**مكملا**) حال أخرى؛ أي: قف بالكسر في حال إكمالك معرفة ما ذكرته من الأوجه المذكورة.

فيسوغ في الإعراب غير ما ذكرته. وفيما ذكرته كفاية. والله أعلم.

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٠)، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: أنس مهرة.

(٢) انظر: الإملاء (٩/١).

باب الإدغام الكبير

١١٦-وَدُونَـكَ الإدغَـامَ الْكَبِيـرَ وَقُطْـبُهُ   أَبُــو عَمْــرٍو الْبَــصْرِيُّ فِــيهِ تَحَفَّــلاَ

الإدغام: أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف متحرك فتصيرهما حرفًا واحدًا مشددًا ينبو اللسان عنه نبوة واحدة، ويكون بوزن حرفين.

والغرض فيه طلب التخفيف؛ لأن اللسان إذا نطق بالحرف فعاد إلى مثله رجع حيث فارق، وإذا عاد إلى مقاربه رجع إلى قريب حيث فارق، وكذلك شبهه النحاة بمشي المقيد، وشبهه بإعادة الحديث مرتين وذلك ثقيل على السامع[1].

وسمي ما تضمنه هذا الباب والذي يليه بالإدغام الكبير؛ لاستيعابه قواعد الإدغام. ووقع بعد الفاتحة؛ لأنه عرض فيها، ثم اتبع بأبواب الأصول مرتبة على حسب ما اقتضاه النظر مما سنذكره - إن شاء الله.

وعزاه الناظم إلى أبي عمرو وكما فعل صاحب «التيسير»، وكان الناظم - رحمه الله - يقري به من طريق السوسي؛ لأنه كذلك قرأ، ولأنه في رواية السوسي أعم، ولأن أبا عمرو بن العلا - رحمه الله - كان يجمع بين ترك الهمز والإدغام في الحدر والصلاة، وترك الهمز إنما اشتهر اشتهارًا عظيمًا عن السوسي ولذلك عزاه - أي لشبه - الناظم إليه في بابه، وإن كان صاحب «التيسير» قد عزاه إلى أبي عمرو كما فعل في الإدغام.

وقوله: (**ودونك**) إغراء نبه به على صحة الإدغام وثبوته، وعلى إطراح قول من أنكره.

ولقد بالغ أبو عمرو بن العلاء - رحمه الله - في وصفه فقال: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره، وقرأ بمجموعه واشتهر به فنسب

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٠).

إليه، وصار قطبا له يدور عليه كقطب الرحى[(١)]. وضمير **(فيه)** يعود على أبي عمرو. وضمير **(تحفل)** يعود على الإدغام، ومعناه: اجتمع؛ يقال: تحفل الوادي إذا امتلأ بالماء. والمحفلة: التي جمع اللبن في ضرعها. كأنه اجتمع في أبي عمرو - رحمه الله - ، وإعراب البيت ظاهر.

١١٧-فَفِـي كِلْمَـةٍ عَـنْهُ مَنَاسِـكَكُمْ وَمَـا سَـلَكَكُّمْ وَبَاقِـي الْـبَابِ لَـيْسَ مُعَـوَّلاَ

الإدغام الكبير ينقسم إلى إدغام الحرف في مثله، وإلى إدغامه في مقاربه بعد أن يصير مثله[(٢)].

والترجمة والبيت الأول شاملان للقسمين، فكلامه في هذا البيت وما بعده على القسم الأول، وفي الباب الذي يليه كله على القسم الثاني.

ثم المثلان يكونان في كلمة وفي كلمتين؛ فإذا كانا في كلمة أظهر الجميع إلا ﴿ مَّنَـٰسِكَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿ سَلَكَكُمْ مَا ﴾ [المدثر: ٤٢]، وقد روي عنه طرد الإدغام في الباب كله، والصحيح ما ذكره[(٣)].

فإن قيل: ﴿مَّنَـٰسِكَكُم﴾ اسمان، و﴿مَا سَلَكَكُمْ ﴾ فعل واسم، فكيف جعل كل واحد منهما كلمة واحدة؟

قيل: لما كان الثاني من كل واحد منهما ضميرًا متصلًا لا ينفصل عما قبله اختلط به وصار معه كالكلمة الواحدة.

فإن قيل: لم خصهما بالإدغام دون غيرهما؟

قيل: للجمع بين اللغتين مع إتباع الأثر، كما وقع الإجماع على إظهار ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣] في الأنفال وإدغامه في الحشر [الآية: ٤]، ويسوغ أن يقال: لما كان الإدغام إعلالًا، والإعلال محله الأواخر غالبًا كان الوجه في الكلمة الواحدة الإظهار؛ لئلا يقع الإعلال في الحشر، لكن لما تأكد ثقل اللفظ في هاتين الكلمتين

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ٧٨).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/ ٧٨).

(٣) انظر: المصدر السابق.

بكثرة الحروف وتوالي الحركات لم يبال بإيقاعه في الحشر؛ لتأكد الحاجة إلى التخفيف. وأن يقال: لما كانت الكلمة الواحدة خفيفة؛ لقلة حروفها بالنسبة إلى حروف الكلمتين غالبًا استغنى بخفتها عن تخفيف الإدغام، ولما اتفق في هاتين الكلمتين من كثرة الحروف وتوالي الحركات ما لم يتفق في غيرهما خصتا بالتخفيف بالإدغام[1].

والدليل على صحة هاتين اللغتين؛ طرده للإدغام فيما كان من كلمتين؛ لوقوع الإعلال في محله، ولكثرة حروف الكلمتين غالبًا إلا ما استثناه لعلة. وبنو تميم يقولون: كلمة بوزن كسرة وسدرة. وأهل الحجاز يقولون: كلمة بوزن نبقة وتفنه[2].

وإعراب البيت يستفاد مما تقدم، والله أعلم.

١١٨-وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كِلْمَتَيْهِمَا فَلاَ بُدَّ مِنْ إدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلاَ

١١٩-كَيَعْلَمُ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِعْ عَلَى قُلُوبِهِمُ وَالْعَفْوَ وَأْمُرْ تَمَثَّلاَ

قد تقدم أنه طرد الإدغام في المثلين إذا كانا من كلمتين؛ لما ذكرناه من وقوع الإعلال في محله، وكثرة حروف الكلمتين.

وقوله: (**كيعلم ما**) وما بعده أمثلة ذلك. وأتى في الأمثلة بما قبل الحرف المدغم فيه متحرك، وبما قبله ساكن صحيح، وما قبله ساكن معتل؛ ليفي بقول صاحب «التيسير»: «سواء سكن ما قبله أو تحرك»[3].

ولما انقضت الأمثلة قال: (**تمثلا**)؛ أي: تمثل ذلك، أو تمثل المذكور. و(**ما**) في أول البيتين في موضع رفع بالابتداء، وهي شرطية أو موصولة. و(**كان**) الواقعة بعدها تامة، وفاعلها يعود على (**ما**). و(**ما**) الثانية موصولة أو موصوفة، و(**كان**) بعدها ناقصة. وقوله: (**من مثلين**) في موضع الحال من فاعل (**كان**). و(**في كلمتيهما**) ظرف لها، وأضاف الكلمتين إلى ضمير المثلين. وباقي البيت جواب، أو خبر محذوف العائد. والبيت الثاني تقدم نحوه. وقوله: (**تمثلا**) مستأنف، والله أعلم.

١٢٠-إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوِ الْمُكْتَسِي تنْوِينَهُ أَوْ مُثَقَّلاَ

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٧٩).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٢٠).

١٢١-كَكُـنْتُ تُـرَابًا أَنْـتَ تُكْـرِهُ وَاسِـعٌ عَلِـيمٌ وأيــضًا تَـمَّ مِـيقَاتُ مُـثِّلاَ

أخبر أن المثلين إذا كانا في كلمتين فلا بدّ من إدغام الأول منهما في الثاني إذا لم يكن الأول تا مخبر أو المخاطب، أو منونًا، أو مثقلًا. وأتى بأمثلة الجميع مرتبة في قوله: (كـ﴿كُنتُ تُرَابًا﴾)، وما بعده[1].

والعلة في استثناء هذه الأشياء ما أنا ذاكره:

أما تاء المخبر والمخاطب فالعلة في استثنائهما مجموع أمرين لازمين سكون ما قبلهما، وكونهما على حرف واحد، فالإدغام تجحف به، فلا يكفي أحد الأمرين في العلة؛ لعدم اطراده.

وأما المنون فلأن التنوين فيه قد فصل بينه وبين المثل الذي بعده، ألا ترى أن التنوين في حكم حرف بدليل نقل الحركة إليه، ولأنه جمال وزينة للاسم من حيث كان دالًا على تمكنه، والإدغام يعدمه، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: (**والمكتسي تنوينه**)؛ لأن الكسوة جمال وزينة للمكتسي[2].

وأما المثقل فلأنه بمنزلة حرفين، وإدغام حرفين في حرف ممتنع، ولو أدغم لانفك الإدغام الذي فيه وانعدم أحد الحرفين[3].

وقوله: (**إذا**) ظرف للإدغام المذكور في البيت الذي قبله. واسم (**يكن**) مضمر عائد على (**ما**) الواقعة بعده. و(**تا مخبر**) خبر (**يكن**)؛ قصرها فلم يظهر فيها الإعراب، و(**المكتسي**) معطوف عليها، وحذف الفتحة من نحوه كثير في الشعر. وقوله: (**ككنت ترابا أنت تكره واسع عليم**) تقدم نحوه. (**أيضًا**) مصدر في موضع الحال، والوجه الثاني أن يكون التقدير: وأقول أيضًا ؛ أي: راجعًا إلى الأمثلة، كأنه قدر أنه قطع التمثيل ثم عاد إليه. والجملة المقدرة معترضة بين (**تم ميقات**) وما قبله من الأمثلة.

ولما انقضت الأمثلة استأنف فقال: (**مثلا**)؛ أي: مثل ذلك، أو مثل المستثنى. والله أعلم.

---

(١) انظر: تحبير التيسير (ص: ١٨٩)، دار الفرقان - الأردن، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة.

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٨١).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٢٠).

١٢٢-وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ   إِذِ النُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلاَ

روي الإدغام في ﴿يَحۡزُنكَ كُفۡرُهُۥٓ﴾ [لقمان: ٢٣] من طريق الدوري، وروى غيره الإظهار، وبه أخذ صاحب «التيسير»، وعليه عول ناظم القصيد، وإلى من أخذ من به أهل الأداء أعاد الضمير وإن لم يجر لهم ذكر[١].

وعلة الإظهار بكون النون وإخفاؤها قبل الكاف، والإخفاء حالة من الإظهار والإدغام، وكما لم يدغم ما أدغم فيه غيره كذلك لم يدغم ما أخفى عند غيره. ويقال: لما كان الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام كان فيه إعلال، والإدغام إعلال، فلو أدغمت الكاف؛ لاجتمع إعلالان[٢].

وفي قوله: (**وقد أظهروا في الكاف يحزنك كفره**) إشكال؛ لأن المستعمل أظهر حرف كذا عند حرف كذا. وتصحيح الكلام بأن تقدر وقد أظهروا في فصل الكاف كاف (**يحزنك كفره**).

وقوله: (**إذ**) فيه - هنا - معنى التعليل، وقد سبق نحوه. وضمير (**قبلها**) يعود على الكاف في (**يحزنك**) المحذوفة، وضمير (**تجمل**) يعود عليها أيضًا ؛ أي: لتجمل الكاف المذكورة بإظهارها كما جمل الذي أدغم ما قبله فيه بذلك، أو لتجمل بإظهارها المانع من إعلالها بعد إعلال ما قبلها، ويجوز أن يعود الضمير المذكور على النون، فيكون إنما قوله: (**لتجمل**) إعلامًا بسبب إخفاء النون عند الكاف كمل به البيت. وقد وقع نحو ذلك في قوله:

(وكلهم التنوين والنون أدغموا   بلا غنة في اللام والراء ليجملا)

يعني: أن الذي اقتضاه النظر في تحسين اللفظ وتجميله بهذه النون عند الكاف الإخفاء، كما أن الذي اقتضاه في حسن النون والتنوين، وجمالهما عند اللام والراء الإدغام بغير غنة، وحمل بعضهم تجميلها على الإتيان بها كاملة الغنة مع إظهار الكاف، وليس بشيء؛ لأن ذلك متأت مع الإدغام. واللام في (**لتجمل**) لام كي، والفعل بعدها

(١) انظر: تحبير التيسير (ص: ١٩٠).

(٢) انظر: أتحاف الفضلاء (ص: ٣٣).

منصوب بإضمار **(أن)**. والله أعلم.

١٢٣-وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ... تَسَمَّى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلاَ

١٢٤-كَيَبْتَغِ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كاذِبًا ... وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلاَ

أخبر أنّ كل ما اعتل بذهاب آخره، وهو ما صار آخره مثلًا، له فيه وجهان: الإظهار، والإدغام.

أما الإظهار فلكونه معلولًا بالحذف، والمعلول ينبغي أن لا يعل مرة أخرى.

وأما الإدغام فلوجود التماثل، وهو يوجب ترك النظير إلى الأصل[1].

قال الحافظ أبو عمرو: والإظهار مذهب ابن مجاهد وأصحابه، والإدغام مذهب أبي بكر الداجون وغيره. قال: وقرأته أنا بالوجهين.

والذي ورد من ذلك في القرآن ثلاثة مواضع أحدها: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ﴾ [آل عمران: ٨٥] كان الأصل **(يبتغي)**، فحذفت الياء للجزم والتقاء الغينان، فعرض الخلاف لما ذكرنا. والثاني: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] كان الأصل **(يكون)** فلما سكن آخر الفعل للجزم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم اقتضى كثرةُ الاستعمال وطلبُ التخفيف حذف النون فالتقى الكافان، وقد أعل مرة بعد أخرى، فعرض الخلاف أيضًا؛ لما ذكرناه. والثالث: ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] كان الأصل **(يخلو)** فحذفت الواو للجزم؛ لأنه جواب للأمر قبله، والتقى اللامان، فعرض الخلاف المذكور أيضًا. وضمير **(عندهم)** عائد على أهل الأداء وإن لم يجر لهم ذكر. والألف واللام في الوجهين لتعريف العهد؛ لأنه يعني بهما ما عهده ذكره من الإظهار والإدغام قبل. وارتفاعهما بالابتداء والفاعلية، والخبر على وجه الابتداء إما **(في كل موضع)**، فيكون **(عندهم)** ظرفًا للاستقرار، وإما **(عندهم)**، فيكون **(في كل موضع)** ظرفًا للاستقرار، أو حالًا، والعامل فيهما ما بعدهما، وعلى وجه الفاعلية ما قبلهما، و**(تسمى)** في موضع الصفة لـ**(موضع)**، وهو مطاوع سمى، و**(معللا)** مفعول له، والمعلل والمعلول واحد. والكاف في قوله: **(كيبتغ)** توهم أن ثم كلما غير المذكورة، والوجه أن تكون زائدة،

(١) انظر: المصدر السابق.

و(**يبتغ**) خبر محذوف، تقديره: ذلك؛ ليعمل ما فيه من معنى الإشارة في قوله: (**مجزومًا**). **والعالم الطيب الخلا** ناظم القصيد، فيكون المعنى: انقله أو خذه عن عالم طيب الخلا، أو أبو عمرو الداني، فيكون المعنى: انقله عن عالم طيب الخلا؛ أي: حسن الحديث؛ يقال: هو طيب الخلا إذا أريد ذلك، والله أعلم[1].

١٢٥-وَيَا قَوْمِ مَا لِي ثُمَّ يَا قَوْمِ مَنْ بِلاَ   خِـلاَفٍ عَلَـى الْإِدْغَـامِ لاَ شَـكَّ أُرْسِـلاَ

قال الحافظ أبو عمرو: ولا أعلم خلافًا في قوله: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن﴾ [هود: ٣٠]، ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيَ﴾ [غافر: ٤١] وهو من المعتل.

وقوله: «وهو من المعتل» فيه تسامح؛ لأن (**يا قوم**) ليس من جنس ما تقدم؛ لأن ما تقدم اعتل بذهاب لامه أو بذهاب عينه ولامه، والذاهب من يا قوم اسم مضاف إليه، لكن لما كان المضاف إليه - هاهنا - ضميرًا متصلًا لا يقوم بنفسه صار مع ما اتصل به كالكلمة الواحدة، هذا مع أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وفي هذه الكلمة ونحوها لغات: إثبات الياء مفتوحة، وإثباتها ساكنة وقبلها ألفًا بعد فتح ما قبلها، وحذفها مع ضم ما قبلها، وحذفها مع ابتداء الكسرة قبلها، وهذه اللغة الأخيرة هي الفصيحة، ولما كان حذف الياء منه لغة صار بمنزلة ما لم يحذف منه شيء، فلم يجد فيه قياس الإظهار[2].

(**ويا قوم ما لي**) مبتدأ، (**ثم يا قوم من**) معطوف عليه، وقوله: (**أرسلا**)، (**على الإدغام**) خبرهما. ومعنى قوله: أرسلا على الإدغام: أرسلا على طريقه واسلكاه. وقوله: (**بلا خلاف**) في موضع الحال من ضمير (**أرسلا**)؛ أي: أرسلا ملتبسين بانتفاء الخلاف. وقوله: (**لا شك**) معترض، وخبره محذوف، والله أعلم.

١٢٦-وَإِظْهَـارُ قَـوْمِ آلَ لُـوطٍ لِكَـوْنِهِ   قَلِـيلَ حُـرُوفٍ رَدَّه مَـنْ تَنَـبَّلاَ

١٢٧-بِإِدْغَـامِ لَـكَ كَـيْدًا وَلَـوْ حَـجَّ مُظْهِرٌ   بِـإِعْلاَلِ ثَانِـيهِ إِذَا صَـحَّ لَأعْـتَلاَ

١٢٨-فَإِبْدَالُـهُ مِـنْ هَمْـزَةٍ هَـاءٌ أَصْـلُهَا   وَقَـدْ قَـالَ بَعْـضُ النَّـاسِ مِـنْ وَاوٍ ابْـدِلاَ

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٢١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٨٣، ٨٤).

اختلف أهل الأداء في قوله - تعالى: - ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ حيث وقع، فكان عامة البغداديين يأخذون فيه بالإظهار، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، ويعتل بقلة حروف الكلمة، وكان غيره يأخذ بالإدغام، ذكر ذلك الحافظ أو عمرو. **ثم قال:** وبه قرأت؛ يعني: بالإدغام، ورد ما اعتلوا به من قلة الحروف بالاتفاق على إدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]؛ لأنه أقل حروفًا منه.

فقول الناظم - رحمه الله - : (**وإظهار قوم آل لوط**) أراد به إظهار المذكورين لذلك حيث وقع.وقوله: (**لكونه قليل حروف**) أراد به تعليلهم. وقوله: (**رده من تنبلا**) بإدغام﴿لَكَ كَيْدًا﴾، أراد به ما أشرنا إليه من الرد عليهم. ومعنى (**تنبلا**) انتقى؛ الأنبل فالأنبل. وقوله: (**ولو حج مظهر**) إلى آخر البيت فيه نظر، ومعنى (**حج**): غلب؛ يقال: حاجه فحجه؛ أي: فغلبه في الحجة. وقوله: (**إذا صح**) أشار إلى أن الحجة إنما تقوى إذا صح النقل فيما يحتج له، أي: ولو حج مظهر بإعلال ثاني آل لوط، وهو الألف، إذا صح النطق لاعتلا في غلبه؛ لأنه يقول: إن أدغمت أعللت بالإدغام، وذلك لا يحسن بعد الإعلال السابق[1].

ثم بين كيف اعتل ثانية فحكي مذهب سيبويه ومذهب الكسائي - رحمهما الله - ، وذلك أن سيبويه قال: أصله: أهل، فأبدلت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفًا. فثانيه على مذهبه اعتل مرة بعد أخرى، وتصغيره - على قوله - : أُهَيل. والكسائي قال: أصله: أول، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فثانيه - على مذهبه - اعتل مرة واحدة، وتصغيره - على قوله - : أويل[2].

فقوله: (**بإبداله من همزة هاء أصلها**) مذهب سيبويه. وقوله: (**وقد قال بعض الناس من واو أبدلا**) مذهب الكسائي - رحمه الله - [3].

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٣).

(٢) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٣٤).

(٣) انظر: المصدر السابق.

قلت: والذي ذكره من الاعتلال بالإعلال موجود في قوله: ﴿ جَعَلْنَـٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ﴾ [الحج: ٢٥] مع الاتفاق على إدغامه، ألا ترى أن الناس أصله: أناس، فحذفت همزته، أو نوس فقلبت واوه ألفًا، أو نسي فقدمت لامه إلى موضع العين ثم قلبت ألفًا، فالإعلال فيه موجود على كل هذه الأقوال كما ترى. وقد حكي عنه أيضًا أنه كان يقول: ﴿ لَكَ كَيْدًا ﴾ [يوسف: ٥] لا يشبه (**آل لوط**)؛ لأنه قام مقام اسم لو ظهر لأدغم؛ كقوله: ﴿ لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [يوسف: ٥٦] فأعطي حكمه[1].

و(**إظهار قوم**) مبتدأ ومضاف إليه. و(**آل**) منصوب بالمبتدأ. و(**قليل**) منصوب على الحال؛ لأنه الكون قبله مصدر (**كان**) التامة، فأما الناقصة فلا مصدر لها. و(**من**) موصولة أو موصوفة. وقوله: (**بإدغام**) متعلق بـ(**رد**). وباقي البيت ظاهر.

و(**إبداله من همزة**) جملة. وضمير (**إبداله**) عائد على الثاني (**آل**). و(**هاء أصلها**) جملة قدم خبرها، وهي فيه موضع الصفة لـ(**همزة**). وضمير (**أبدل**) عائد على الثاني (**آل**) أيضًا. و(**من واو**) (**من**): صلة إبدال، والجملة محكية. والباقي ظاهر.

١٢٩-وَوَاوَ هُوَ الْمَضْمومُ هَاءً كَهُو وَمَنْ فَــأَدْغِمْ وَمَـــنْ يُظْهِـــرْ فَــبِالْمَدِّ عَلَّـــلاَ

١٣٠-وَيَأْتِـــيَ يَـــوْمٌ أَدْغَمُـــوهُ وَنَحْـــوَهُ وَلاَ فَـرْقَ يُنْجِـي مَـنْ عَلَـى الْمَـدِّ عَـوَّلاَ

اعلم أن (**هو**) يأتي مع الواو، والفاء، واللام، ويأتي دونها، فإذا أتى معها فأبو عمرو ممن يسكن هاءه، وإذا أتى دونها فلا خلاف في ضم هائه، فكل ما سكنت هاؤه ولقيت واوه واوًا؛ نحو: ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ﴾ [النحل: ٦٣] فهو على قاعدة الباب بلا خلاف، وكل ما انضمت هاؤه ولقيت واوه واوًا ففيه خلاف؛ كان ابن مجاهد وأصحابه يأخذون فيه بالإظهار، وغيرهم يأخذ فيه بالإدغام، واحتج ابن مجاهد وأصحابه بأن الواو فيه عندما تسكن للإدغام تصير ساكنة قبلها ضمة، فتصير بمنزلة الواو في (**آمنوا**) و(**اتقوا**) فكما لا يدغم ذلك فكذلك هذا[2].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٨٤)

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٨٥)

وهذا الاحتجاج غير مستقيم؛ لأن الواو في (آمنوا) و(**اتقوا**) ساكنة على كل حال والمد صفة لازمة لها، فلو أدغمت لأجل الإدغام بما فيها من المد الأصلي بخلاف الواو في هذا الفصل فإن أصلها الحركة، وسكونها عارض لأجل الإدغام، فلا يمنع من الإدغام الذي سكنت لأجله ما عرض فيها من شبه النوع الأول، ثم أنهم مع احتجاجهم بذلك أدغموا الياء المفتوحة المكسور ما قبلها؛ نحو: ﴿ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ويلزمهم على ما ذهبوا إليه من الاحتجاج أن يظهروه[1].

و أيضًا لأنهم إذا جعلوا (**هو**) و(**من**) بمنزلة: (**آمنوا**) و(**اتقوا**) فينبغي أن يجعلوا ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾بمنزلة (**في يوم**) فلا يدغموه، فبان بما ذكرناه أن مذهبهم ضعيف من جهة، وهي الاحتجاج وعدم الاطراد، فقول الناظم - رحمه الله - : (**المضموم هاء**) احترازًا من الساكن هاء. وقوله: (**كهو ومن**) تمثيل، ونحوه أيضًا : ﴿ هُوَ وَجُنُودُهُۥ ﴾ [القصص: ٣٩] و﴿ هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ١٨]. وقوله: (**فأدغم**) أمر بما ثبتت روايته وقويت حجته[2].

قال الحافظ أبو عمرو: ثبت فيه الإدغام عن أبي عمرو نصًا، وبه قرأت، وبه آخذ.

وقوله: (**ومن يظهر فالمد عللا**) إشارة إلى مذهب ابن مجاهد وأصحابه واحتجاجهم.

وقوله: (**ويأتي يوم أدغموه ونحوه**) إشارة إلى الرد عليهم بانتقاض مذهبهم في نظير ما أظهروه.

وقوله: (**ولا فرق ينجي من على المد عولا**)؛ أي: لا فرق بين البابين فيما ذهبوا إليه من التعليل بالمد لينجيهم مما وقعوا فيه من التفرقة بينهما.

و(**واو هو**) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف؛ أي: ومما يدغم واو هو. وقوله: (**فادغم**) على زيادة الفاء على رأي الأخفش، وهو مضاف إليه، و(**المضموم**) صفته، و(**هاءً**) تمييز، وكاف (**كهو**) مفعول به؛ أي: أعني مثل هو ومن. و(**هو ومن**) في موضع

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص:٣٢)

(٢) انظر: إبراز المعاني (٨٥/١)

خفض بالإضافة. **(ومن يظهر)** إلى آخر البيت جملة شرط وجزاء. **(ويأتي يوم أدغموه)** جملة كبرى. **(ونحوه)** معطوف على مفعول **(أدغموه)**. وباقي البيت ظاهر، والله أعلم.

١٣١-وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءُ في الَّلاءِ عَارِضٌ   سُكُونًا أَوَ اصْلًا فَهُوَ يُظْهِرُ مُسْهِلاَ

قوله - تعالى - : ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] روي عن أبي عمرو بياء ساكنة بعد الألف، وأصله: اللائي بياء ساكنة بعد الهمزة، فحذفت الياء تخفيفًا لتطرفها وانكسار ما قبلها؛ كما حذفت في الغاز والرّام، ثم أبدل من الهمزة ياء مكسورة على غير قياس؛ إذ القياس أن تسهل بين بين، ثم أسكنت الياء استثقالًا للحركة عليها، وجاز الجمع بين الساكنين؛ للمد، قال أبو عمرو بن العلا: وهي لغة قريش. ووقع بعدها في سورة الطلاق ياء فلم يدغمها أبو عمرو؛ لما ذكره الناظم من أن سكون الياء عارض، وأنها في نفسها عارضة[1].

فإن قيل: لم جمع بين ذكر الأمرين؟

قيل: لأن من القواعد المشتهرة المستقرة أن المثلين إذا التقيا وسبق أحدهما بالسكون فلا بد من الإدغام، فنبه على العلة التي أخرجته من تلك القاعدة، ثم نبه على العلة التي أخرجته من قاعدة إدغام المتحرك في مثله لما صار مثله حكمًا بكونه في نفسه عارضًا؛ لكونه مبدلًا من همزة، والهمزة لو ثبتت لم تدغم، فكذلك ما أبدل منها واوًا على هذا التأويل بمعنى الواو، وقد ذكر في قوله - تعالى - : ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2].

وإن حملت على أنها من التخيير أو الإباحة كان الكلام محمولًا على المعنى؛ أي: أن المحتج للإظهار مخير، ومباح له أن يعلل بكون السكون عارضًا أو بكون الياء عارضة؛ لأن إحدى العلتين كافية في الفرق بينه وبين ما لزم إدغامه مما سكن ولقي مثله.

وقد روي عن أبي عمرو أيضًا أنه قرأ بهمزة مكسورة ملينة على القياس، ورد بعضهم الرواية الأولى إلى هذه، وزعم أن الناقل للأولى عبر بها عن هذه، واعتل بعض من لم يردها إليه للإظهار أيضًا بما يؤدي إليه الإدغام من كثرة الإعلال؛ لأن الأصل -

(١) انظر: التيسير (ص: ٢٢).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (١/٣٣).

كما ذكرناه - اللائي، ثم اللاء، ثم اللاي. **فإن قيل:** ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ لزاد الإعلال[1].

وذهب بعضهم إلى أن الأصل اللائي، ثم اللاء، ثم أبدل من الهمزة المكسورة ياء ساكنة. وما ذكرناه أولا أولى[2].

(**والياء عارض**) جملة، وقيل: ظرف لـ(**عارض**). و(**في اللاء**) بدل منه، أو يقدر له: أعني. و(**سكونًا أو أصلاً**) تمييزان معطوف أحدهما على الآخر. وقوله: (**فهو يظهر مسهلا**) جملة كبرى، و(**مسهلا**) حال من فاعل (**يظهر**)، وهو من قولهم: أسهل فلان إذا ركب السهل؛ أي: يظهر في حال كونه راكب السهل من طريق الحجة، والله أعلم.



(١) انظر: إبراز المعاني (٨٦/١).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (٣٣/١).

باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين

١٣٢-وَإِنْ كِلْمَــةٌ حَــرْفَانِ فِــيهَا تَقَارَبَــا   فَإِدْغَامُــهُ لِلْقَــافِ فــي الْكَــافِ مُجْــتَلاَ

١٣٣-وَهــذَا إِذَا مَــا قَــبْلَهُ مُتَحَــرِّكٌ   مُبِــينٌ وَبَعْــدَ الْكَــافِ مِــيمٌ تَخَلَّــلاَ

١٣٤-كَيَــرْزُقْكُّمُ وَاثقَكُّمُــوا وَخَلَقكُّمُــو   وَمِيــثَاقَكُمْ أَظْهِــرْ وَنَــرْزُقُكَ انْجــلاَ

العلة في إدغام الحرف فيما قاربه قريبة من العلة في إدغامه فيما ماثله؛ وذلك أن اللسان يعود إلى قريب من حيث فارق، ففيه من الثقل قريب مما فيه، وقد تقدم ذلك.

وإذا أدغم حرف فيما قاربه، فالوجه أن يكون الأول أضعف من الثاني؛ ليكتسب قوة بإدغامه فيه، أو مكافئًا له. وإدغام الأقوى في الأضعف قليل.

واجتماع المتقاربين يكون في كلمة وكلمتين؛ فإذا اجتمعا في كلمة فإن أبا عمرو أدغم من ذلك القاف في الكاف خاصة بشرطين: أحدهما: أن يتحرك ما قبل القاف. والثاني: أن يكون بعد الكاف ميم الجمع. فإن عدم أحد الشرطين أظهر[1]. وقد أشار الناظم - رحمه الله - في هذه الأبيات إلى ذلك فقال:

١٣٢-وَإِنْ كِلْمَــةٌ حَــرْفَانِ فِــيهَا تَقَارَبَــا   فَإِدْغَامُــهُ لِلْقَــافِ فــي الْكَــافِ مُجْــتَلاَ

أي: منظور إليه، تقول: اجتليت العروس إذا نظرت إليها.

ثم ذكر أحد الشرطين فقال: (**وهذا إذا ما قبله متحرك مبين**)، و(**هذا**) إشارة إلى الإدغام المذكور، وهو إدغام القاف في الكاف في كلمة، و(**مبين**) اسم فاعل من أبان بمعنى بان؛ أي: ظهر.

ثم ذكر الشرط الثاني فقال: (**وبعد الكاف ميم تخللا**)؛ أي: تخلل الحروف؛ يعني: حروف الكلمة التي هو آخرها، وحروف الكلمة التي بعده.

ثم مثل ما اجتمع فيه الشرطان بقوله: (**يرزقكم واثقكم وخلقكمو**)، ومثل ما

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٨٧).

عدم التحريك فيه قبل القاف بقوله: (**ميثاقكم**)، وما عدم ميم الجميع فيه بعد الكاف بقوله: (**نرزقك**). ومعنى انجلا: انكشف(١).

والعلة في إدغام القاف في الكاف تقارب المخرجين؛ لأن مخرج القاف من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، ومخرج الكاف من أسفل ذلك قليلًا، وهما في ذلك مشتركان في الشدة والانفتاح.

والعلة في اشتراط الأمرين تأكد الثقل بالحركة وميم الجمع. ومعناه: وفي الإظهار مع عدم أحدهما حصول الخفة بذلك.

وسبب تخصيص إدغام القاف في الكاف في هذا القسم اتباع الأثر، ولو قيل: كثرة الدور بالنسبة إلى الغير لكان وجهًا(٢).

و(**كلمة**) فاعل بفعل مضمر، و(**حرفان**) بدل بعض من الكل، والتقدير: وإن تقارب حرفا كلمة تقاربا فيها. والجملة الأخيرة جواب الشرط. و(**للقاف في الكاف**) متعلقان بالمصدر. و(**هذا**) مبتدأ، خبره الظرف؛ لأنه ظرف زمان، و(**هذا**) إشارة إلى المصدر. و(**ما**) زائدة. و(**متحرك**) فاعل بفعل مضمر؛ أي: وهذا إذا ما وقع قبله حرف متحرك مبين.

وآخر البيت يقاس على ما في أوله. وقوله: (**كيرزقكم واثقكم وخلقكمو**) تقدم نحوه. (**وميثاقكم أظهر**) جملة قدم مفعولها، (**ونرزقك**) معطوفة على (**ميثاقكم**). و(**انجلا**) مستأنف؛ أي: انجلا المذكور بالأمثلة. ويجوز أن يكون (**ونرزقك انجلا**) جملة كبرى؛ أي: وحكم هذا اللفظ ونحوه انكشف وظهر أنه الإظهار. والله أعلم.

١٣٥-وَإِدْغَـامُ ذِي التَّحْـرِيمِ طَلَّقَكُـنَّ قُـلْ أَحَـقُّ وَبِالتَّأْنِـيثِ وَالْجَمْـعِ أُثْقِـلاَ

اختلف أهل الأداء في قوله - تعالى - : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُن ﴾ [التحريم: ٥]، فكان ابن مجاهد وعامة أصحابه يأخذون فيه بالإظهار. وروي عن اليزيدي أنه قال:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ٨٧).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٧).

يلزم أبا عمرو إدغامه. كما قال بعض العلماء: فدل على أنه يرويه عنه بالإظهار(١).

واعتل من أظهره بأن إدغامه يؤدي إلى اجتماع ثلاث مشددات في **كلمة**، وذلك مستثقل(٢).

قلت: وقول اليزيدي يحتمل أن يكون معناه أن أبا عمرو أدغمه؛ لأن إدغامه لازم له على أصله، وإذا احتمل فلا يقطع بروايته إياه عنه بالإظهار، وإذا لم يقطع بذلك كان الوجه إجراءه على قاعدة الباب من الإدغام. قال الحافظ أبو عمرو: وبه قرأت، وهو القياس؛ لثقل جمع التأنيث؛ أشار إلى الثقل الحكمي، وفيه من الثقل اللفظي أيضًا اجتماعُ **المتقاربين** بين حركة ونون مشددة. وإلى معنى ما ذكرته أشار الناظم - رحمه الله - بما ذكره في هذا البيت.

وارتفاع قوله: (**وإدغام**) بالابتداء، و(**طلقكن**) بدل من (**ذي التحريم**)، و(**قل أحق**) تقديره: قل هو أحق، فالجملة الاسمية معمولة لـ(**قل**)، و(**قل**) ومعموله خبر المبتدأ، و(**بالتأنيث**) متعلق بـ(**أثقل**)، والباء فيه للسبب.

١٣٦-وَمَهْمَـاَ يَكُـونَا كِلْمَتَـيْنِ فَمُـدْغِمٌ   أَوَائِـلِ كِلْـمِ الْبَـيْتِ بَعْـدُ عَلَـى الْـوِلاَ

١٣٧-شَفَا لَمْ تُضِقْ نَفْسًا بِهَا رُمْ دَوَا ضِنٍ   ثَـوَى كَـانَ ذَا حُسْنٍ سَـأى مِنْهُ قَـدْ جَـلاَ

أخبر أن **المتقاربين** إذا كانا في كلمتين فإن أبا عمرو أدغم من ذلك **الحروف** الأوائل من كلم البيت الذي أوله (**شفا**) فيما قاربها على ما يذكره بعد ذلك(٣).

وجملة **الحروف** المذكورة ستة عشرة حرفًا جمعها صاحب «التيسير» في خمس كلمات وهي (**سنشد حجتك بذل رض قثم**)(٤).

وأراد بقوله: (**شفا**) امرأةً من نساء الآخرة، وقد سمت به العرب النساء، وبقوله: (**لم تضق نفسًا**) حسن خلقها، وبقوله: (**بها رم دوا ضن**)؛ أي: شفاء المذكورة حاول دواء محب مهزول، وبقوله: (**ثوى**) أقام ضناه، وبقوله: (**كان ذا حسن سأى**) الإخبار

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ٨٨).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: تحبير التيسير (ص: ١٩٤).

(٤) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٣).

بتغير حاله؛ لما لحقه من الهزال، وسوء الحال. **ثم قال:** (**سأى منه قد جلا**)؛ أي: ذلك الضنا منه قد كشف أمره وأظهر سره. والخطاب بقوله: (**رم**) للمحب المذكور، لكن عمل في أثناء الكلام للغيبة. وقوله: (**مهما**) يتكلف لإعرابه، ومعناه على ما تقدم في نحوه، و(**يكون**) بعده تامة، و(**كلمتين**) حال، وفي الكلام حذف مضاف، والتقدير: وأي وقوع يقع المتقاربان في حال كونهما حرفي كلمتين، و(**مدغم**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو مدغم كذا. والجملة جواب الشرط. و(**بعد**) في موضع الحال من (**البيت**). و(**على الولا**) في موضع الحال من (**كلم البيت**). و(**شفا**) مبتدأ، وأصله المد، وقصره للضرورة، ولا ينصرف؛ للتعريف والتأنيث، و(**لم تضق نفسًا**) الخبر، و(**نفسًا**) تمييز، و(**بها**) متعلق بـ(**رم**). و(**دوا**) أصله المد فقصيره، والجملة مستأنفة. و(**ثوى**) فاعله مضمر يعود على ما دل عليه (**ضن**) من الضن، وهو وفاعله في موضع الصفة لـ(**ضن**).

و(**كان ذا حسن**) جملة مستأنفة، و(**سأى**) وساء مثل نأى وناء، ويقتضي فاءً محذوفة، أو هو على تقدير جواب من قال: أي شيء أصابه؟ و(**منه قد جلا**) جملة كبرى حذف المبتدأ من أولها، و(**منه**) حال من فاعل فعلها، ومفعول فعلها محذوف؛ أي: ذلك قد جلا أمره في حال كونه كائنًا منه، والبيت بدل من البيت، والله أعلم.

١٣٨-إِذَا لَـمْ يُـنَوَّنْ أَوْ يَكُـنْ تَـا مُخَاطَـبٍ   وَمَـــا لَـــيْسَ مَجْـــزُومًا وَلاَ مُتَـــثَقِّلاَ

يعني: أن كل حرف من **الحروف** المذكورة يدغمه في مقاربه - على ما يأتي ذكره - إذا لم يكن **الحرف** الأول منونًا، أو تاء مخاطب، أو آخر فعل مجزوم، أو متثقلًا؛ نحو: ﴿ وَلَا نَصِيرٍ ۝ لَّقَد ﴾ [التوبة: ١١٦]، ﴿ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء: ٦١]، ﴿ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وليس في القرآن غيره، ﴿ ٱلْحَقُّ كَمَنْ ﴾ [الرعد: ١٩][(١)]، ولم يقع في المتقاربين، ولم يقع في هذا الباب تاء المخبر وقد سبق تعليل ذلك كله في المثلين **فإن قيل:** لم وقع الخلاف في المجزوم في المثلين؟

قيل: لما تأكد الإدغام في المثلين لتأكد الثقل أدغمه من أدغمه، ولم يعبأ

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ٩٠).

بالإعلال بخلاف المتقاربين. والعامل في (**إذا**) قوله: (**فمدغم**). وضمير (**يكن**) مفرد على معنى: إذا لم يكن الحرف المدغم. (**وما ليس مجزومًا**) (**وما**) مفعول بفعل مضمر، تقديره: وأدغم ما ليس مجزومًا. (**ولا متثقلا**) معطوف عليه، والله أعلم.

١٣٩-فَزُحْزِحَ عَنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهْوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلاَ

١٤٠-خَلَقْ كُلَّ شَيْءٍ لَكْ قُصُورًا وأَظْهِرَا إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أُقْبِلاَ

أخذ في هذا البيت وما بعده يذكر فيم أدغم كل حرف من الحروف المذكورة.

فشرع في **الحاء**، وهي مذكورة في (**حسن**). ولم يشرع في الشين، وإن كان قد قدمها أولًا؛ لأن العادة عند تعداد الحروف الإتيان بها على ترتيب المخارج؛ لما يقتضيه حسن الترتيب، وكان قد تعذر عليه ذلك في النظم؛ لضيقه. فلما خرج إلى حال السعة استعمل الترتيب، فشرع في الحاء، ثم في القاف، ثم في الكاف، ثم في الجيم إلى أن انتهى إلى الباء.

وأخبر - في هذا البيت - أن **الحاء** تدغم في العين في موضع واحد لا غير، وهو قوله - تعالى - : ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥][(١)]، قد روي الإدغام فيه منصوصًا عن أبي عمرو، وطرد بعضهم القياس في جميع الباب؛ نحو: (**المسيح عيسى**)، ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ [الأنبياء: ٨١]، واعتل بأن اليزيدي روى عن أبي عمرو أنه قال: من العرب من يدغم الحاء في العين.

وليس في ذلك ما يدل على طرد القياس؛ إذ يجوز أن يكون ذلك حجة لإدغام ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾.

وعلة إدغام الحاء في العين التقارب؛ لأنهما من وسط الحلق، وقد اشتركا أيضًا في الانفتاح والاستفال مع أن العين أقوى بما فيها من الجهر وبعض الشدة، لكن سيبويه ضعف إدغام الحاء في العين؛ لأن الحاء أقرب إلى الفم، فلا تدغم في الإدخال في الحلق[(٢)].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩١).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٤).

قال النحاة: وما روي عن أبي عمرو من إدغام (زحزح عن النار) فوجهه أنه راعى التقارب، والقياس الإظهار.

قلت: والذي قالوه رأي، وما قرأ به أبو عمرو نقل، فهو أولى.

والعلة في تخصيص هذا الموضع اتباع الأثر، ولو علل بعد اتباع الأثر بتأكيد الثقل بتكرار الزاي والحاء، وضم الأول وكسر الثالث لكان وجهًا.

ولما انقضى الكلام في الحاء انتقل إلى الكلام في **القاف والكاف**، وهما مذكوران في حروف (**شفا**) في (**قد وكان**) فأخبر أن كل واحد منهما يدغم في الآخر، فقال: (وفي الكاف قاف وهو في القاف أدخلا)؛ أي: أدغم. وثم أتى بمثال من كل واحد منهما، فقال: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الفرقان: ٢]، ﴿ لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان: ١٠][1].

ثم أخبر أن كل واحد منهما يظهر عند الآخر إذا سكن ما قبله؛ نحو: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿ وَتَرَكُوكَ قَآيِمًا ﴾ [الجمعة: ١١]، وإنما يدغم فيه إذا تحرك ما قبله؛ نحو ما مثل به[2].

ومعنى قوله: (**الذي قبل أقبلا**): الذي جعل قبلهما من قبل؛ تقول: أقبلت فلانًا الرمح وغيره إذا جعلته قبله.

والعلة في إدغام كل واحد منهما في الآخر التقارب والاشتراك في بعض الصفات، وقد تقدم ذلك عند ذكر إدغام القاف في الكاف في كلمة.

وذكر النحاة أن إدغام القاف في الكاف أحسن من عكسه؛ لأن الكاف أقرب إلى الفم، والقاف أقرب إلى الحلق؛ قالوا: وإدغام الكاف في القاف جائز؛ للقرب والاشتراك في الشدة والانفتاح[3].

والعلة في اشتراط تحرك ما قبلهما حمل القاف فيما كان في كلمتين على ما كان

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٢٣).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/ ٩١).

(٣) انظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٥٥٠)، دار ومكتبة الهلال - بيروت، تحقيق: د. علي بو ملحم.

في كلمة، ثم حمل الكاف على القاف، والتعليل بتأكيد الثقل ليس بذلك؛ لانتقاضه.

وقوله: (**حَاهُ مُدْغَمٌ**) جملة، وهو صلة (**الذي**)، و(**الذي**) وصلته: خبر ما قبله. وباقي البيت ظاهر. وقوله: (**خلق كل شيء لك قصورًا**) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: مثالهما خلق كل شيء ولك قصورًا، وحذف الواو على ما مر في نحوه.

وقوله: (**قبل**) مؤخر في التقدير؛ لأنه معمول لـ(**قبل**)، والتقدير: الذي أقبل قبل. وما بعد الذي صلة له، والله أعلم.

١٤١-وَفي ذِي المَعَارِجِ تَعْرُجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ   وَمِنْ قَبْلُ أَخْرَجَ شَطْأَهُ قَدْ تَثَقَّلاَ

لما انقضى الكلام في القاف والكاف انتقل إلى الكلام على **الجيم**، وهي من حروف (**شفا**) ذكرها في قوله: (**جلا**)، وأخبر - في هذا البيت - أنها تدغم في التاء في موضع واحد، وهو قوله - تعالى - : ﴿ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ ﴾، ﴿ تَعْرُجُ ﴾ [المعارج: ٣، ٤]، وفي الشين في موضع واحد أيضًا وهو قوله - تعالى - : ﴿ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ ﴾ [الفتح: ٢١][1].

والعلة في إدغامها في التاء مبنية على العلة في إدغامها في الشين، **والعلة** في إدغامها في الشين التقارب؛ لأنهما معًا من وسط اللسان وما فوقه من الحنك، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، وفي الجيم قوة بما فيها من الجهر والشدة يقابلها ما في الشين من قوة التفشي، فحسن الإدغام[2].

وأما **التاء** فتباين الشين في المخرج؛ لأنها تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، لكن لما أدغمت الجيم في الشين أدغمت في التاء؛ لأن الشين تتصل بما فيها من التفشي بمخرج التاء. وقيل: أدغمت في التاء لاشتراكهما في الشدة والانفتاح والاستفال. والحرف قد يدغم فيما شاركه في الصفة وإن لم يقاربه في المخرج، ألا ترى أن الواو والياء إذا التقيا وكان الأول منهما ساكنًا قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء؛

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩١).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٤).

لاشتراكهما في المد وإن تباعدتا في المخرج[1].

(**والجيم مدغم**) جملة، والخبر عامل فيما قبل المبتدأ، والتقدير: وفي التاء تعرج جيم ذي المعارج، وباقي البيت جملة كبرى، والخبر عامل فيما قبل المبتدأ أيضًا، والله أعلم.

١٤٢-وَعِنْدَ سَبِيلًا شِينُ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ   وَضَادُ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ مُدْغَمًا تَلاَ

لما انقضى الكلام في الجيم انتقل إلى الكلام في **الشين والضاد**، وهما من حروف (**شفا**)، ذكرهما في (**شفا**) و(**ضن**)، وأخبر في هذا البيت أن الشين تدغم في السين في موضع واحد أيضًا، وهو قوله - تعالى - : ﴿ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلاً ﴾ [الإسراء: ٤٢][2].

وعلة إدغام الشين في السين وإن كان الشين من وسط اللسان وما فوقه من الحنك، والسين من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا - أن الشين بما فيها من التفشي تتصل بما يقرب من مخرج السين، فقد حصل بينهما تقارب ما، هذا مع اشتراكهما في الهمس والرخاوة والانفتاح والاستفال، ثم تفشي الشين يقاربه صفير السين، فحسن الإدغام[3].

ومن النحاة من منع إدغام الشين في السين[4]؛ لأن لها فضل استطالة في التفشي وزيادة صوت على السين. وقد روي عن اليزيدي فيه الإدغام والإظهار. وقال الحافظ أبو عمرو: (**وبالوجهين قرأت**). واعتمد الناظم - رحمه الله - على الإدغام فلم يذكر سواه.

وعلة إدغام الضاد في الشين التقارب؛ لأن الشين من وسط اللسان والضاد من أقصى حافته، وقد روى الإدغام فيه منصوصًا أبو شعيب عن اليزيدي عن أبي عمرو[5].

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: التيسير (ص: ٢٣).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٥).

(٤) انظر: وهم نحاة البصرة. انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢٧٨)، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) انظر: التيسير (ص: ٢٣).

وأنكر أكثر النحاة إدغامه، وطعن الزمخشري في رواية أبي شعيب، فأساء واعتذر له بعض النحاة، فقال: وجه الإدغام فيه أن الشين أشد استطالة من الضاد، وفيها تفش ليس في الضاد، فقد صارت الضاد أنقص منها، وإدغام الأنقص في الأزيد جائز. قال: ويؤيد ذلك أن سيبويه حكى أن بعض العرب قال: اطجع في اضطجع[1]، فإذا جاز إدغامها في الطاء فإدغامها في الشين أولى.

والخصم لا يسلم بذلك؛ لأن الضاد أقوى لا محالة بما فيه من الجهر والإطباق والاستعلاء، وصفة التفشي لا تقاوم هذه الصفات، وإدغام اطجع غريب، وهو في الغرابة كالطجع، فلا يستشهد به على غيره.

والوجه حمل الرواية في ذلك على الإخفاء والاختلاس، وإنما سمي ذلك إدغاما تجوزًا.

والدليل على صحة هذا التأويل أن الإدغام المحض لا يكون بعد ساكن صحيح، وعلى ذلك يحمل ما جاء من الإدغام في ﴿ ٱلْعَرْشِ سَبِيلاً ﴾ [الإسراء: ٤٢]، ونحوه، وسيأتي بيان ذلك في آخر الباب - إن شاء الله - تعالى - .

وقد وقع الاتفاق على الإظهار في قوله - تعالى - : ﴿ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]، و﴿ ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾ [عبس: ٢٦]. وعلة الفرق الجمع بين اللغتين واتباع سنة القراءة.

ولو قيل: إن الإدغام المشار إليه لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به؛ لصعوبته، وبذلك روي أن اليزيدي كان لا يمكن من إدغامه إلا حاذقًا. أجيبت بعد الراء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرار ما لكان وجهًا.

وفي قوله: (**الأرض شقًا**) من العلة أيضا تأكد الخفة بالفتح بعد السكون.

و(**شين ذي العرض مدغم**) جملة. و(**عند**) ظرف لخبر، والتقدير: مدغم في الشين.

ويجوز نصب (**وضاد لبعض شأنهم**) ورفعه؛ فالنصب على أنه مفعول مقدم لـ(**تلا**)، وفاعل (**تلا**) - على هذا - يعود عليه، ومعنى (**تلا**): تبع؛ أي: تبع ما قبله من

---

(١) حكى سيبويه هذا على طريق الشذوذ، أي أنه لا يؤخذ به. انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٢١٩)، دار القلم - دمشق، تحقيق: د. حسن هنداوي.

الحروف المدغمة.

و(**مدغمًا**) - على الوجه الأول - حال من الضاد، وعلى الوجه الثاني حال من ضمير (**تلا**)، والله أعلم.

١٤٣-وَفي زُوِّجَتْ سِينُ النُّفُوسِ وَمُدْغَمٌ لَـهُ الـرَّأْسُ شَـيْبًا بِاخْـتِلاَفٍ تَوَصَّـلاَ

لما انقضى الكلام في الشين والضاد انتقل إلى الكلام في **السين**، وهي من حروف (**شفا**)، ذكرها في قوله: (**سأى**)، وأخبر - في هذا البيت - أنها تدغم في الزاي بلا خلاف، وفي الشين بخلاف(١).

وعلة إدغامها في الزاي التقارب؛ لأنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال والصفير. وللزاي مزية عن السين بالجهر، فحسن الإدغام.

وعلة إدغامها في الشين ما تقدم عند ذكر إدغام الشين في السين في قوله - تعالى - : ﴿ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٢]، وإدغام الشين في متفق على جوازه وحسنه؛ لمزية الشين في القراءة بقوة التفشي.وفي ﴿ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ خلاف فيما يرجع إلى القراءة؛ قال صاحب «التيسير»: (**للسين حرفان:** ﴿**ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ**﴾ **[التكوير: ٧] بلا خلاف، و**﴿ **ٱلرَّأْسُ شَيْبًا** ﴾ **[مريم: ٤] بخلاف**)(٢)، **ثم قال:** (**وبالإدغام قرأت**)، وعليه عول وبه كان يأخذ.

وعلة الإدغام ما تقدم، وعلة الإظهار أن الكلمة قد خفت بتخفيف الهمز، فاستغنت عن التخفيف بالإدغام ثانيًا.

وروي عن ابن مجاهد أنه كان يختار الإخفاء فيه، وهو حالة بين الإظهار والإدغام، وقد وقع الإجماع على إظهار ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤]؛ لتأكد الخفة بالفتح بعد السكون.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩٢).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٢٤).

و(**سين النفوس**) مبتدأ، حذف خبره، و(**في زوجت**) ظرف الخبر المحذوف، والتقدير: وسين النفوس مدغمة في زاي زوجت. و(**مدغم**) خبر مقدم، و(**له**) متعلق به، و(**الرأس شيبا**) مبتدأ. و(**باختلاف**) حال من ضمير (**مدغم**). و(**توصل**) في موضع الصفة لـ(**اختلاف**)، والله أعلم.

١٤٤-وَلِلدَّالِ كَلْمٌ تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَا شَذًا ضَفَا ثُمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلاَ

لما انقضى الكلام في الشين انتقل إلى الكلام في **الدال**، وهي من حروف (**شفا**)، ذكرها في قوله: (**دوا**)، وأخبر - في هذا البيت - أنها تدغم في عشرة أحرف جمعها في عشر أوائل كلم[1]، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وللدال كلم**)؛ أي: كلم تدغم في أوائلها، وهي: (**ترب سهل**) إلى آخرها، فأراد أن ترب سهل بن عبد الله التستري[2] - وكان من كبار الزهاد - (**ذكا شذاً**)؛ أي: عبق طيبه. والشذا: حدة الطيب.

ثم قال: (**ضفا ثم**)؛ أي: طال هناك زهدًا، أراد زهد سهل المذكور. (**صدقه ظاهر**)؛ أي: صدق ذلك الزهد (**بين جلا**)، وأراد جلاء فقصره، وأمثلة ذلك: ﴿ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧] ﴿يَكَادُ سَنَا﴾ [النور: ٤٣] ﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [يوسف: ٢٦، الأحقاف: ١٠] ﴿مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾ [يونس: ٢١، فصلت: ٥٠] ﴿نُّرِيدُ ثُمَّ﴾ [الإسراء: ١٨] ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور: ٣٥] ﴿فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] ﴿مِنۢ بَعْدِ ظُلْمِهِۦ﴾ [المائدة: ٣٩] و﴿ٱلْخُلْدِ ۖ جَزَآءًۢ﴾ [فصلت: ٢٨][3].

وعلة إدغام الدال في هذه الأحرف التقارب؛ لأن مخرج الدال من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا.

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ٩٢).

(٢) سهل التستري (٢٠٠ - ٢٨٣ هـ = ٨١٥ - ٨٩٦ م) سهل بن عبد الله بن يونس التستري، أبو محمد: أحد أئمة الصوفية وعلمائهم والمتكلمين في علوم الرياضيات. له كتاب في تفسير القرآن - مختصر، وكتاب: رقائق المحبين وغير ذلك. انظر: الأعلام (٣/ ١٤٣).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٢٤).

ومن جملة هذه الأحرف **التاء** وهي من مخرج الدال، ثم الظاء، والذال، والثاء قريبة منهما؛ لأنها من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ثم الصاد، والسين، والزاي قريبة منهما أيضًا ؛ لأنها من طرف اللسان وما بين الثنايا العليا، ثم الضاد ومخرجها من أقصى اللسان وتستطيل إلى ما يلي الأضراس، ثم الشين ومخرجها من وسط اللسان وتتصل بتفشيها إلى مخرج الدال، ثم الجيم ومخرجها من مخرج الشين فأعطيت حكمها في الإدغام في الدال، وهي أبعد هذه الحروف منها؛ ولذلك تدغم لام التعريف في الجميع دونها، لكن أدغمت الدال فيها؛ لما ذكرنا، هذا الكلام فيما يرجع إلى المخارج.

وأما ما يرجع إلى الصفات فإنا نتكلم عليها واحدًا بعد واحدٍ على ترتيبها، فنقول - وبالله التوفيق - :

أما **التاء** فإنها مؤاخية للدال في الانفتاح والاستفال والشدة، وفي الدال زيادة قوة بالجهر، لكن لما كانت التاء من مخرج الطاء، والطاء مجهورة وفيها إطباق واستعلاء حسن إدغام الدال فيها.

وأما **السين** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال أيضًا، وفي الدال قوة بالجهر يقابلها ما في السين من الصفير، فتكافآ، فحسن الإدغام.

أما **الذال** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال أيضًا، وفي الدال قوة بالجهر والشدة ليست في الذال، لكن لما كانت الذال من مخرج الظاء، وفي الظاء إطباق واستعلاء يقابل ما في الدال من الجهر والشدة أعطيت الدال حكمها، فحسن إدغام الدال فيها.

وأما **الشين** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال أيضًا، وفي الدال جهر يقابله ما في الشين من تفشي ويزيد عليها، فحسن الإدغام.

وأما **الضاد** فهي مؤاخية لها في الجهر، وفيها إطباق واستعلاء واستطالة يقابل أحدهما ما في الدال من شدة وتفضل بالباقي، فحسن الإدغام.

وأما **الثاء** مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال أيضًا، وفي الدال جهر وشدة ليس في الثاء ما يقاومها، لكن لما أدغمت الدال في الذال أدغمت في الثاء؛ لكونها من مخرجها، أو تقول: أدغمت في الثاء؛ للعلة التي أدغمت في الذال لها.

وأما **الزاي** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال أيضًا والجهر، وتزيد على الدال بالصفير، فحسن الإدغام.

وأما **الصاد** ففيها إطباق واستعلاء وصفير، فزادت صفاتها لها في القوة على ما في الدال من الجهر والشدة، فحسن الإدغام.

وأما **الطاء** فهي مؤاخية لها في الجهر، وفي الدال شدة وفي الطاء إطباق واستعلاء، فزادت قوتها على قوة الدال، فحسن الإدغام.

وأما **الجيم** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال والجهر والشدة فتكافآ، فحسن الإدغام.

والاعتماد في ذلك كله أولًا على اتباع الأثر.

(**وللدال كلم**) جملة، وعلى مذهب الأخفش ارتفاع (**كلم**) بالفاعلية، و(**ترب سهل**) إلى آخر البيت بدل من (**كلم**). وارتفاع (**ترب**) بالابتداء، وخبره (**ذكا شذًا**)، و(**شذا**) تمييز، و(**ضفا**) وما بعده مستأنف. و(**ثم**) إشارة إلى (**ترب سهل**)، وهو ظرف الضفا، و(**زهد**) فاعل (**ضفا**). و(**صدقه ظاهر**) جملة في موضع الصفة لـ(**زهد**)، و(**جلا**) تمييز، وأصله جلاء - كما تقدم، والله أعلم.

١٤٥-وَلَمْ تُدَّغَمْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ بِحَرْفٍ بِغَيْرِ التَّاءِ فَاعْلَمْهُ وَاعْمَلاَ

أخبر أن الدال تدغم في هذه الأحرف ما عدا التاء بشرط ألا يجتمع انفتاحها وسكون ما قبلها؛ نحو: ﴿ بَعْدَ ذَٰلِكَ ﴾ [القلم: ١٣] ﴿ بَعْدَ ضَرَّآءَ ﴾ [هود: ١٠] ﴿ دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٥] ﴿ دَاوُۥدَ شُكْرًا ﴾ [سبأ: ١٣][1].

وإذا عدم أحد الشرطين ساغ الإدغام، ولم يمتنع نحو: ﴿ مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ ﴾ [يوسف: ٢٦][2].

فأما التاء فإنها تدغم فيها مطلقا فيدغم ﴿كَادَ تَزِيغُ﴾، و﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾،

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩٣).

(٢) انظر: المصدر السابق.

وإن انفتحت وسكن ما قبلها، وإنما أظهرت مع الفتح بعد السكون فيما عدا التاء؛ لتأكد الخفة المقابلة لثقل اجتماع المتقاربين، وأدغمت مع وجودهما في التاء؛ لأن الدال والتاء لما كانتا من مخرج واحد تنزلتا منزلة المثلين، فلم تقابل الخفة الحاصلة من اجتماع السكون والفتح ثقل اللفظ بهما كما في المثلين[1].

و(**مفتوحة**) منصوب على الحال، و(**بعد**) ظرف لـ(**تدغم**)، و(**بحرف**) متعلق به، والباء بمعنى في، و(**بغير**) بدل من (**حرف**) أعيد معه الجار، والألف في (**اعملا**) بدل من نون خفيفة، وأصله: اعملن، والله أعلم.

١٤٦-وفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَاؤُهَا   وَفِي أَحْرُفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلاَ

لما انقضى الكلام في الدال انتقل إلى الكلام في **التاء**، وهي من حروف (**شفا**)، ذكرها في قوله: (**تضيق**)، وأخبر - في هذا البيت - أنها تدغم في الأحرف العشرة التي أدغمت فيها الدال وفي الطاء معها[2].

وضمير (**عشرها**) يعود على الأحرف السابقة، أو على الدال، وضمير (**تاؤها**) يعود على الأحرف السابقة لا غير، وأمثلة ذلك: ﴿ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾ [الأنفال: ٧]، ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ①﴾ [الذاريات: ١]، ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤]، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ①﴾ [العاديات: ١]، ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ﴾ [المائدة: ٩٣]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ②﴾ [الصافات: ٢]، ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ③﴾ [العاديات: ٢]، ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ﴾ [النساء: ٩٧، النحل: ٢٨]، ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [الحج: ١٤]، ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ﴾ [النحل: ٣٢][3].

فإن قيل: من جملة هذه الأحرف التاء، والتاء في التاء من باب المثلين. قيل: لها أحال على أحرف الدال المجموعة في أوائل كلمات (**ترب سهل**)، وكانت التاء من

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٢٥).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/ ٩٤).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٢).

جملتها لم يسع استثناؤها ولم يكن ببقائها بأس؛ إذ هي مما يدغم على الجملة.

وعلة إدغامها في هذه الأحرف المذكورة غير التاء التقارب؛ لأن مخرج التاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا كما تقدم.

ومن جملة هذه الأحرف **الطاء**، ومخرجها من مخرج التاء، ثم مخارج الباقي قريبة من مخرجيهما، وقد تقدم بيان ذلك كله عند شرح بيت الدال.

ولا بد من بيان الصفات أيضًا على نحو ما تقدم : فنقول:

أما **السين** فهي مؤاخية للتاء في الانفتاح والاستفال والهمس، وفي التاء شدة وفي السين صفير، فتكأفآ، فحسن الإدغام.

وأما **الذال** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال، وفي التاء شدة وفي الدال جهر، فتكافآ، فحسن الإدغام.

وأما **الشين** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال والهمس أيضًا، وفي التاء شدة وفي الشين تفش، فحسن الإدغام.

وأما **الضاد** ففيها جهر قابل شدة التاء، وزادت بالإطباق والاستعلاء والاستطالة، فحسن الإدغام.

وأما **الثاء** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال والهمس، وفي التاء شدة ليست في الثاء، لكن لما كانت الثاء من مخرج الذال أعطيت حكمها، فحسن الإدغام.

وأما **الزاي** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال، وفي التاء شدة وفي الزاي صفير وجهر، فحسن الإدغام.

وأما **الصاد** فهي مؤاخية لها في الهمس، وفيها صفير يقابل شدة التاء، وزادت بالإطباق والاستعلاء، فحسن الإدغام.

وأما **الظاء** ففيها جهر قابل شدة التاء، وزادت بالإطباق والاستعلاء، فحسن الإدغام.

وأما **الجيم** فهي مؤاخية لها في الانفتاح والاستفال والشدة، وفي الجيم زيادة قوة بالجهر، فحسن الإدغام.

وأما **الطاء** فهي مؤاخية لها في الشدة، وزادت عليها بالجهر والإطباق

والاستعلاء والقلقلة، فحسن الإدغام.

ثم أخبر أن كلمًا من هذا الفصل ورد فيها الإظهار والإدغام؛ فقال: (**وفي أحرف وجهان عنه تهللا**)؛ أي أضاءا واستنارا، وذكرها في البيتين الآتيين.

(**وفي عشرها**) متعلق بقوله: (**تدغم**)، (**والطاء**) معطوف على (**عشر**)، ولا يجوز عطفه على الضمير المضاف إليه (**عشر**)؛ لفساد المعنى. وباقي البيت ظاهر.

١٤٧-فَمَع حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ وَقُـلْ آتِ ذَا الْ وَلْـتَأْتِ طَائِفَـةٌ عَـلاَ

ضمن هذا البيت أربعة أحرف من الأحرف التي فيها وجهان، وهي: ﴿حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ [الجمعة: ٥]، ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦]، ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الروم: ٣٨]، ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾ [النساء: ١٠٢][١].

والإظهار مذهب ابن مجاهد وأصحابه، والإدغام مذهب غيره.

قال الحافظ أبو عمرو: (**وبالوجهين قرأت**)[٢].

والحجة للإظهار في ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ ثم ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾؛ وجود الخفة بانفتاح آخر كل واحد منهما وسكون ما قبله. **والحجة** للإدغام التقارب.**والحجة** للإدغام التقارب.

والحجة للإظهار في (**آت**) و(**لتأت**)؛ وجود الخفة بقلة حروفهما، واعتلالهما بحذف الآخر منهما. **والحجة** للإدغام التقارب والثقل الحاصل من الكسر.

قال الحافظ أبو عمرو: (**وأخبرنا أبو الفتح قال: حدثنا زيد بن علي أنه سمع ابن مجاهد يقرئ سنة ثلاثة مائة: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ وجميع ما كان من المنقوص بالإدغام؛ لأن أبا عمرو لم يستثنه، ثم رجع أبو بكر في آخر عمره عن الإدغام فأظهر، واعتل بما**

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩٥).

(٢) قال ذلك في جامع البيان. انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٢).

تقدم)[١].

وقوله: (**الزكاة**) أراد ﴿ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ فلم يتأت له الإتيان بـ(**ثم**) فتركه للعلم به، و(**الزكاة ثم**) مبتدأ، و(**مع حُمِّلوا التوراة ثم**) خبره، و(**قل**) فعل أمر، والجملة قبله في موضع نصب به، و(**قل**) الثاني عامل في جملة حذف بعضها، والتقدير: من الأحرف المذكورة. (**آت ذا ال**) وفصل لام التعريف عما بعده؛ لأنه وإن اتصل به فهو منفصل في الأصل. و(**لتأت**) معطوف على ما قبله على حد قولهم: عليهم إليهم حمزة. أو على المشهور والمستعمل إن كان أتى به على حد (**آت ذا ال**). و(**علا**) مستأنف؛ أي: علا ذلك، يشير إلى ما ذكره من الكلم الكريمة، أو إلى الخلاف الدال عليه. قوله: (**وجهان**) يشير إلى شهرته وظهوره، والله أعلم.

١٤٨-وَفـي جِئْتِ شَيْئًا أَظْهَـرُوا لِخِطَابِـهِ وَنُقْـصَانِهِ وَالْكَـسْرُ الإِدْغَـامَ سَـهَّلاَ

ذكر - في هذا البيت - باقي الأحرف التي فيها الوجهان فقال: (**وفي جئت شيئًا**)؛ يعني: قوله - تعالى - : ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧][٢]. وضمير (**أظهروا**) عائد على من أخذ بذلك من أهل الأداء وإن لم يجر لهم ذكر، والمراد بهم: ابن مجاهد وعامة أصحابه.

ثم ذكر علة الإظهار، فقال: (**لخطابه**)؛ أي: لأجل خطابه؛ لأن آخر (**جئت**) تاء خطاب، وقد تقدم أنها لا تدغم، وتقدم علة ذلك.

ثم قال: (**ونقصانه**)؛ أي: ولأجل نقصانه؛ يعني: أن هذه الكلمة قد نقص منها حرف فاعتلت بذلك، والإدغام يعلها ثانيًا، والذي نقص منها هو عينها، وذلك أن الأصل: جيئت على وزن: فعلت، فنقل من فعَل بفتح العين إلى فعِل بكسرها. فصار التقدير: فعلت، مثل: علمت، ثم نقلت كسرة الياء إلى الجيم بعد أن سلبت الجيم حركتها، فسكنت الياء وبعدها ساكن، فحذفت لالتقاء الساكنين، وبعد ما ذكرته من النقل توصلا إلى حذف الياء وبقاء الكسرة دالة عليها.

---

(١) وذلك أيضًا نقلًا عن جامع البيان.

(٢) انظر: إبراز المعاني (٩٦/١).

ثم ذكر علة الإدغام فقال: (**والكسر الإدغام سهلا**)؛ يعني: أن تاء الخطاب مكسورة، والكسر ثقيل، ففارقت غيرها من تاءات الخطاب المفتوحة، فسهل كسرها الإدغام وسوغه.

قال الحافظ أبو عمرو: (**وبالوجهين قرأت**)[1]. ولا خلاف في إظهار (**لقد جئت**) - المفتوح التاء، وقد سبق تعليله.

(**وفي جئت**) متعلق بـ(**أظهروا**)، والتقدير: وفي جئت شيئًا أظهروا - أظهروا التاء عند الشين؛ لأجل خطابه ونقصانه. والباقي ظاهر، والله أعلم.

١٤٩-وَفِي خَمْسَةٍ وَهْيَ الأَوَائِلُ ثَاؤُهَا وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السِّينِ ذَالٌ تَدَخَّلاَ

لما انقضى الكلام في التاء انتقل إلى الكلام في **الثاء**، وهي من حروف (**شفا**)، ذكرها في قوله: (**ثوى**)، وأخبر - في هذا البيت - أنها تدغم في خمسة أحرف، وهي الأوائل من الكلم الأوائل من (**ترب سهل**)، وهي: التاء، والسين، والذال، والشين، والضاد، وأمثلتها: ﴿ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٥]، ﴿ ٱلْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُم ﴾ [القلم: ٤٤]، ﴿وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ ﴾ [الذاريات: ٢٤][2].

وعلة الإدغام التقارب؛ لأن التاء مخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، والدال مثلها في ذلك، والتاء قريبة منها. وكذلك السين والضاد من أقصى حافة اللسان، وتستطيل إلى أن تتصل بمخرج اللام. والشين من وسط اللسان؛ لأنها تتفشى في الفم إلى أن تدرك مخرج الطاء.

وأما الصفات فإن التاء مؤاخية للثاء في الهمس، وفي التاء قوة بالشدة، فحسن الإدغام لذلك. والسين مؤاخية لها في الهمس أيضًا، وفي السين قوة بالصفير، فحسن الإدغام. والذال أقوى من الثاء؛ لأنها مجهورة والثاء مهموسة، فحسن الإدغام. والشين مؤاخية لها في الهمس، وفي الشين قوة بالتفشي، فحسن الإدغام. والضاد مؤاخية لها

(١) نقلًا عن جامع البيان.

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٩٦).

في الرخاوة، وفي الضاد جهر وإطباق واستعلاء واستطالة، فحسن الإدغام.

ولما انقضى الكلام في الثاء انتقل إلى الكلام في الذال، وهي من حروف (**شفا**)، ذكرها في قوله: (**ذا**)، وأخبر - في هذا البيت - أنها تدغم في الصاد والسين في قوله - تعالى - : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً ﴾ [الجن: ٣]، ﴿ فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ ﴾ [الكهف: ٦١، ٦٣][١].

وعلة الإدغام التقارب، وقد تقدم بيانه في بيت الدال، ثم إنها مؤاخية لهما في الرخاوة، وفي الذال جهر يقابله ما في الصاد والسين من الصفير، وتزيد الصاد بقوة الإطباق والاستعلاء، فحسن الإدغام.

و(**ثاؤها**) مبتدأ، خبره: (**في خمسة**)، أو فاعل على رأي الأخفش. (**وهي الأوائل**) معترض، أو في موضع الصفة على حد: ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾، ﴿ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤]، ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢]. ودخول الواو في مثل ذلك؛ للدلالة على تأكد لصوق الصفة بالموصوف. وباقي البيت ظاهر، والله أعلم.

١٥٠-وَفي الَّلامِ رَاءٌ وَهْيَ في الرَّا وَأُظْهِرَا إذا انْفَتَحَا بَعْدَ المُسَكَّنِ مُنْزَلاَ

١٥١-سِوَى قالَ ثُمَّ النُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكٍ سِوَى نَحْنُ مُسْجَلاَ

لما انقضى الكلام في الذال انتقل إلى الكلام في اللام والراء، وهما من حروف (**شفا**)، ذكرهما في قوله: (**لم ورم**)، وأخبر - في البيت الأول من هذين البيتين - أن كل واحد منهما يدغم في الآخر، فقال: (**وفي اللام راء وهي في الرّا**)؛ نحو: ﴿ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾ [الأعراف: ١٦٩] ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧][٢].

ثم أخبر أن ما انفتح منها بعد السكون استثنى فأظهروا (**إذا انفتحا بعد المسكن منزلاً**)؛ نحو: ﴿ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ ﴾ [الحج: ٧٧]، و﴿ رَسُولَ رَبِّهِمْ ﴾ [الحاقة: ١٠]. ولا يمتنع الإدغام إلا باجتماع السببين، أما لو انفتح أحدهما بعد الحركة، أو تحرك بغير الفتح بعد السكون، فإنه لا يمتنع نحو: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ﴾ [النحل: ١٢]، و﴿ ٱلْمَصِيرُ

(١) انظر: التيسير (ص: ٢٦).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٩٧).

(٢٨٥) ﴿ لَا يُكَلِّفُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦]، ﴿ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا ﴾ [فصلت: ٤١]، و﴿ جَعَلَ رَبُّكِ﴾ [مريم: ٢٤]، و﴿ يَقُولُ رَبَّنَآ ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿ فَضْلِ رَبِّي ﴾ [النمل: ٤٠]. كما لو لم يوجد واحد منهما نحو ما تقدم[1].

ثم أخبر أن لام **(قال)** مستثنى من فصل اللام، وأنه مدغم في الراء إذا وقعت بعده وإذ انفتح بعد السكون، فقال: **(سوى قال).** قال الحافظ أبو عمرو: (**وأما** ﴿قَالَ رَبِّ ﴾، و﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ متصلًا بضمير، أو غير متصل فإنه أدغمه نصا وأداءً؛ لقوة مدة الألف، وقياسه: ﴿قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٢]، و﴿ وَقَالَ رَجُلٌ ﴾ [غافر: ٢٨]. قال: ولا خلاف بين أهل الأداء في إدغامهما)[2].

ثم انتقل الناظم - رحمه الله - بعد انقضاء الكلام في الراء واللام إلى الكلام في **النون**، وهي من حروف **(شفا)**، ذكرها في قوله: **(نفسا)**، وأخبر أنها تدغم فيهما؛ أي: في اللام والراء، بشرط تحرك ما قبلها؛ نحو: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ ﴾ [الشعراء: ١١١]، فإن سكن ما قبلها لم تدغم فيهما؛ نحو: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ ﴾ رَبِّكَ [الزخرف: ٣٢]، ﴿ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ ﴾ [الفرقان: ٨][3].

ثم أخبر أن **(نحن)** مستثنى من ذلك، وأن نونه تدغم في اللام وإن سكن ما قبلها، فقال: **(سوى نحن مسجلا)**؛ أي: مطلقًا؛ يعني: أنه أدغم جميعه على الإطلاق؛ نحو: ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٤، البقرة: ١٣٦]، ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٨][4].

وعلة إدغام الراء في اللام، واللام في الراء، وإدغام النون فيهما التقارب؛ لأن مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين مقدم الحنك، ومخرج اللام من أدنى حافة

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩٧).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٢٧).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٥).

(٤) انظر: تحبير التيسير (ص: ٢٠٣).

اللسان إلى منتهى طرفه بينه وبين ما يليه من الحنك مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية، ومخرج النون من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا من بين مخرج الراء واللام، وقد قيل: إنها أخوات في المخرج، وأنها تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، وهي مع ذلك مؤاخية في الانفتاح والاستفال والكون بين الرخوة والشديدة، فحسن **الإدغام**؛ لما ذكرناه من التقارب والاشتراك في الصفات المذكورة.

غير أن الخليل وسيبويه ومن تابعهما منعوا من إدغام الراء في اللام؛ لأن في الراء تكريرًا انحل به الإدغام؛ لذهابه معه. وحكى الخليل وسيبويه عن العرب **(اجبر لبطة)**[1] كذا الإظهار، والذي قالوه رأي، وما قرأ به أبو عمرو نقل، والقراءة سنة متبعة.

وقد حكى الفراء والكسائي الإدغام سماعًا؛ نحو: **(صار لكم)** و**(صار لي)**، وكذلك حكاه أبو عمرو بن العلاء وأبو جعفر الرؤاسي[2] أستاذ الكسائي وإمام البصرة في العربية، وليس في إظهار من لغته الإظهار. وفي **(أخبر لبطة)** دليل على أن غيره من العرب لم يدغم. ومن الحجة لأبي عمرو أن الراء لما كانت حرفًا مكررًا واللام قريبة منها أدغم؛ إذ لم يدغم لكان ذلك كالجمع بين ثلاثة أمثال.

واتفق النحاة على حسن إدغام اللام في الراء؛ لما بينهما من التقارب والاشتراك في الصفات المذكورة، ولأن الراء أقوى بالتكرير، وقضية الإدغام إدغام الأضعف في الأقوى.

وكذلك اتفقوا على جواز إدغام النون في الراء واللام، أما إدغامها في الراء فلما ذكرناه من التقارب والاشتراك في الصفات المذكورة، ولأن النون وإن كان فيها غنة فإن الراء فيها تكرير، فحسن الإدغام.

وأما إدغامها في اللام فلما ذكرناه من التقارب والاشتراك في الصفات المذكورة أيضًا، غير أن النون فيها غنة ليس في اللام ما يقاومها، لكن جعلت اللام كالراء؛ لقوة

---

(١) انظر: الكتاب (٤٤٨/٤)، مؤسسة الجيل - بيروت.

(٢) الرؤاسي (.. - ١٨٧ هـ =.. - ٨٠٣ م) محمد بن أبي سارة علي (أو الحسن) الكوفي الرؤاسي، أبو جعفر: أول من وضع كتابًا في النحو من أهل الكوفة، وهو أستاذ الكسائي والفراء، وكلما قال سيبويه في كتابه (قال الكوفي) عنى الرؤاسي، ولُقّب بذلك لكبر رأسه، له كتب منها: الفيصل، ومعاني القرآن، والوقف والابتداء. انظر: الأعلام (٢٧١/٦).

المناسبة بينهما، فأدغمت النون فيها كما أدغمت في الراء، ولم يعبأ بذهاب الغنة.

وعلة إظهار الراء واللام إذا انفتحا بعد المسكن تأكد الخفة باجتماع السببين. وعلة الإدغام مع عدم أحدهما - عدم تأكد الخفة.

وعلة استثناء (**قال**) مع وجود ما يقتضي الإظهار أن الساكن فيه ألف، فهي لقوة مدها تقوم مقام الحركة، وإنما كان المد فيها أقوى منه في الياء والواو؛ لأن الحركة قبلها لازمة، وهي قبلهما متغيرة، وأن الألف لما كانت خفية صارت اللام كأنها بعد الحركة، فتنزل منزلة ﴿جَعَلَ رَبُّكِ﴾ وشبهه.

وعلة إظهار النون عند الراء واللام - إذا وقع قبلها ساكن وإن لم تكن مفتوحة كما اشترط في الراء واللام - اتباع الأثر، ولو علل بأن الأكثر لما كان مفتوح النون حمل عليه الأقل لكان وجهًا.

وعلة استثناء (**نحن**) ثقل الضمة ولزومها، وقد روى أبو شعيب واليزيدي إدغامه، وعليه عول الحافظ أبو عمرو، قال: (**وبه قرأت**). وروي إظهاره أيضًا ؛ طردًا للقياس.

والمنزل اسم كان من أنزلت، وهو منصوب على التمييز؛ أي: إذا انفتح منزلهما؛ أي: مكان إنزالهما؛ أي: محل إخراجهما. و(**مسجلا**) حال من (**نحن**). وباقي البيت ظاهر، والله أعلم.

١٥٢-وَتُسْكَنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكٍ فَتَخْفَى تَنَزُّلاَ

لما انقضى الكلام في النون انتقل إلى الكلام في **الميم**، وهي من حروف (**شفا**)، ذكرها في قوله: (**منه**)، وأخبر - في هذا البيت - أنها تسكن قبل الباء إذا وقعت بعد متحرك فتخفى؛ نحو: ﴿لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ٢٣]، و﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القيامة: ١]. فإن سكن ما قبلهما لم نفعل ذلك، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٩][1].

وعلة إخفائها عند الباء كونهما من الشفتين، فالتلفظ بهما مع الإظهار يشق؛ لما تقدم ذكره، والإدغام لا يحسن لما يؤدي إليه من الإخلال بالغنة، فكان الوجه إسكان

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩٨).

الميم وإخفاؤها؛ لما يحصل بذلك من التخفيف مع المحافظة على بقاء الغنة.

فإن قيل: لم أدغمت النون في الراء واللام، ولم يحافظ على غنتها؟

قيل: لما تقدم ذكره من أن الراء أقوى من النون؛ لما فيها من التكرير، وأن اللام محمولة عليها.

فإن قيل: وكذلك الباء أقوى من الميم؛ لأن الميم بين الرخوة والشديدة، والباء خالصة الشدة؟

قيل: ذلك القدر اليسير الذي تزيد به من الشدة لا يقاوم الغنة، فضلًا عن أن يزيد عليها، بخلاف النون والراء فإن تكرار الراء أقوى من الغنة.

فإن قيل: لم اشترط تحرك ما قبل الميم في ذلك؟

قيل: لتحصيل الغنة المحافظ عليها من غير كلفة؛ إذ لا تأتي فيما سكن ما قبله إلا تكلفة.

وقوله: (**تنزلا**) تمييز؛ أي: يخفى تنزلها في محلها، والله أعلم.

١٥٣-وَفِـي مَـنْ يَـشَاءُ بـا يُعَـذِّبُ حَيْـثُمَا أَتَـى مُـدْغَمٌ فَـادْرِ الأُصُـولَ لِتَأْصُـلاَ

لما انقضى الكلام في الميم انتقل إلى الكلام في **الباء**، وهي من حروف (**شفا**)، ذكرها في قوله: (**بها**)، وأخبر - في هذا البيت - أنها تدغم في الميم في قوله: ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [العنكبوت: ٢١] خاصة حيث وقع، ووقوعه في خمسة مواضع: في آل عمران [الآية: ١٢٩]، وموضعان في المائدة [الآيتان: ١٨، ٤٠]، وموضع في العنكبوت [الآية: ٢١]، وموضع في الفتح [الآية: ١٤][(١)].

وعلة إدغام الباء في الميم التماثل في المخرج والاشتراط في الانفتاح والاستفال والجهر. وفي الباء قلقلة وشدة، وفي الميم غنة وبعض شدة.

وعلة اختصاص الإدغام بهذه الكلم دون أشباهها؛ نحو: ﴿ أَن يَضْرِبَ مَثَلاً ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن﴾ ثقل بكسرة

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩٩).

الذال وضمة الباء فخفف بالإدغام[١]. وقال الحافظ أبو عمرو: (**لما سكنت باؤه في البقرة وأدغمه لذلك أتبعه ما كان من جنسه؛ ليأتي ذلك كله على طريقة واحدة. قال: وأيضًا فإنه لما ولي هذه الكلمات واتصل بها ما هو مدغم عنده أدغمها؛ ليتجانس اللفظان، كما فعل في قوله – تعالى – : ﴿ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً ﴾ [الأنعام: ٣٧] حين ثقله اتباعًا لما تقدمه من قوله: لولا ينزل**)[٢].

قلت: وما ذكره لا يمنع من إدغام ما جاء من هذه الكلمة، فإن التقارب موجود في الجميع، وينبغي أن يكون ما ذكره زيادة في تعليل إدغام هذه الكلم وتوجيهه. ولو قيل: إن الباء تساوي الميم في صفاتها الضعيفة والقوية، وتزيد عليها بكمال الشدة، فكان إظهارها أولى إلا حيث تأكد سوغ الإدغام بما ذكره من الأوجه؛ لكان وجها.

و(**با يعذب**) مبتدأ ومضاف إليه، و(**مدغم**) الخبر، و(**في من يشاء**) ظرف الخبر، والتقدير: وبا يعذب مدغم في ميم من يشاء. و(**حيث ما**) في موضع الحال من (**ميم من يشاء**)، و(**ما**) زائدة. وباقي البيت ظاهر.

وبانقضاء الكلام في الباء انقضى الكلام في جميع حروف (**شفا**).

ولما انقضى الكلام فيهن قال: (**فادر الأصول لتأصلا**)؛ أي: لتكون أصيلا؛ أي: ذا أصل يرجع إليه في معرفة هذا الباب.

قال الحافظ أبو عمرو – رحمه الله – : (**وقد حصلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو فوجدناه على مذهب ابن مجاهد وأصحابه ألف حرف ومائتي حرف وثلاثة وسبعين حرفًا، وعلى ما قرأناه ألف حرف وثلاث مئة حرف وخمسة أحرف، فجميع ما وقع الاختلاف فيه بين أهل الأداء اثنان وثلاثون حرفًا**)[٣].

ولما انقضى الكلام في الحروف المذكورة أتبع ذلك بأصول تشمل باب المثلين وباب المتقاربين، فقال – رحمه الله – :

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٣٤).

(٢) نقلا عن جامع البيان.

(٣) نقلا عن جامع البيان.

١٥٤-وَلاَ يَمْنَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ   إِمَالَةَ كَالأَبْرَارِ وَالنَّارِ أُثْقِلاَ

أخبر أن الكلمة إذا انكسر آخرها بعد ألف ممالة لأبي عمرو، وألقي الحرف المكسور مثلًا له، أو مقاربًا، وقرى بالإدغام، فإن الإمالة تبقى مع الإدغام كما كانت مع الإظهار، وذلك نحو: ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ۝ رَبَّنَا ﴾ [آل عمران: ١٩١، ١٩٢]، ﴿ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى ﴾ [المطففين: ١٨][1].

وذهب قوم من أهل الأداء إلى ترك الإمالة مع الإدغام، واعتلوا بأن موجب الإمالة هو الكسر، وقد زال، وتبعهم على ذلك بعض النحاة.

والوجه ما ذكره الناظم - رحمه الله - ، وهو مذهب ابن مجاهد وأكثر القراء؛ لأن الإدغام عارض، وهو كالوقف يجوز أن يقع وأن لا يقع، وإذا كان عارضاً فلا يقال: إن الحركة ذهبت أصلًا؛ إذ هي مرادة منوية، والعارض لا تغير له الأصول.

و(**إمالة**) منصوب بـ(**يمنع**)، و(**إذ هو عارض**) تعليل بما ذكرناه، وهو معترض بين العامل والمعمول. وكاف (**كالأبرار**) اسم في موضع جر بإضافة ما قبله إليه، و(**الأبرار**) مجرور بإضافة الكاف إليه. و(**أثقلا**) مع ما قبله منصوب على الحال من الكاف؛ أي: لا يمنع إمالته في حال ثقله؛ أي: في حال تشديده بالإدغام، والله أعلم.

١٥٥-وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا   مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلاَ

يقول: إذا أدغمت حرفًا في حرف مماثل له أو مقارب فأشمم حركة الحرف المدغم إن كانت ضمة، ورمها إن كانت ضمة وكسرة؛ لتنبه بذلك على ما كان عليه الحرف المدغم في حال الإظهار، واعتمد في فهم ما ذكرته على معرفة قاعدة الروم والإشمام - وسيأتي ذلك في بابه - إن شاء الله تعالى - ، وليس ذلك بواجب لغة، بل هو مستحب؛ لما فيه من البيان، ولو كان واجبًا لما وقع الاختلاف في إمالة نحو: ﴿ ٱلنَّارَ، رَبَّنَا ﴾ [آل عمران: ٣، ١٩٢]، ولما اعتلوا بأن زوال الكسرة عارض[2].

وروي عن أبي عمرو أنه كان يفعله، فإذا قرأ القارئ به وكانت حركة الحرف

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٩٩).

(٢) انظر: المصدر السابق.

المدغم ضمه رام - إن شاء - وأشم - ، وإن كانت كسرة رام لا غير، وإن كانت فتحة لم يرم ولم يشم.

ومتى رام كان إخفاءً لا إدغامًا، وتسميته بالإدغام مجازًا، واستثني من ذلك الباء إذا أدغمت في الباء والميم، والميم إذا أدغمت في الميم والباء؛ نحو: ﴿ يُكَذِّبُ بِهِۦٓ ﴾ [المطففين: ١٢] ﴿ يُعَذِّب مَن يَشَآءُ ﴾ [العنكبوت: ٢١] ﴿ ٱلرَّحِيمِ، مَٰلِكِ ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣] ﴿ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [الزمر: ٣] فلم يفعل ما ذكر من الإشمام والروم فيهما؛ لما فيه من الكلفة الحاصلة بانطباق الشفتين بالباء والميم بعد فعلهما، وربما أدى تكلف ذلك إلى ما يستقبح من اللافظ بهما، فترك ذلك؛ لما ذكرته.

وضمير (**ميمها**) عائد على الباء، وأضاف الميم إليها؛ لما بينهما من المناسبة. و(**مع الباء**) في موضع الحال؛ أي: كائنين مع الباء أو الميم؛ أي: كائنًا كل واحد منهما معهما. والله أعلم.

١٥٦-وَإِدْغَـامُ حَـرْفٍ قَـبْلَهُ صَـحَّ سَـاكِنٌ عَـسِيرٌ وَبِالإِخْفَـاءِ طَـبَّقَ مَفْـصِلاَ

إذا كان قبل الحرف الأول من المثلين والمتقاربين حرف ساكن صحيح فحقيقة ما روي من الإدغام فيه راجعة إلى الإخفاء، وهو الوجه عند أهل العربية، وتسميته بالإدغام تجوز؛ لأن الإدغام المحض فيه يعسر النطق به وتعسر الدلالة على صحته، فإن كان الساكن حرف مد ولين صح الإدغام المحض؛ لأن مده قائم مقام الحركة، فكأن الإدغام وقع بعد متحرك، وإن كان الساكن حرف لين فحكمه حكم الصحيح في إخفاء ما بعده؛ إذ لم يعبأ بما فيه من المد؛ لضعفه، كما لم يعبأ به حين نقلت الحركة إليه وأدغم في مثله، أو حكم حرف المد واللين في إدغام ما بعده؛ ليتأتى تمكين مده[1].

وارتفاع قوله: (**وإدغام حرف**) على الابتداء، والخبر قوله: (**عسير**)، والجملة بينهما في موضع الصفة لـ(**حرف**). و(**قبله**) ظرف لـ(**صح**). وفاعل (**طبق**) يعود على القارئ وإن لم يجر له ذكر؛ أي: وبالإخفاء طبق القارئ المفصل؛ أي: أصاب.

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٠١).

١٥٧-خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفي المَهْدِ ثُمَّ الخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمُلاَ

أتى - في هذا البيت - بأمثلة وقع في كل واحد منها الساكن الصحيح قبل الحرف المدغم فـ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ فيه فاء ساكنة قبل الواو، والوجه فيه الإخفاء؛ لذلك، ولا روم فيه؛ لأن الواو مفتوحة، والفتح لا يدخله روم، و﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ [المائدة: ٣٩] فيه عين ساكنة قبل الدال، وإذا رمت حركة الدال كان الإدغام أبعد، و﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم: ٢٩]، و﴿دَارُ ٱلۡخُلۡدِ جَزَآءَۢ﴾ [فصلت: ٢٨] مثله. وفي ﴿ٱلۡخُلۡدِ جَزَآءَۢ﴾ اختلاف، وكان الحافظ أبو عمرو يدغمه، قال: (وبه قرأت). والإدغام فيه راجع إلى ما ذكرناه. و﴿ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٠، الرعد: ٣٨] فيه لام ساكنة قبل الميم، ولا روم فيه؛ لأن الكسرة في الميم، والميم لا ترام حركتها في هذا الباب؛ لما تقدم[1].

و﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ﴾ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: مثاله خذ العفو، وما بعده معطوف عليه، وفاء (**فاشملا**) رابطة، وهو أمر من شملهم الأمر يشملهم إذا جمعهم، والأصل: فاشملني، فأبدل من نون التوكيد في الوقف ألفًا، والله أعلم.

(١) انظر: المصدر السابق (١٠٢/١).

باب هاء الكناية

١٥٨-وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ ... وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وُصِّلاَ

١٥٩-وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لاِبْنِ كَثِيرِهِمْ ... وَفِيهِ مُهَانًا مَعْهُ حَفْصٌ أَخُو وِلاَ

لما انقضى الإدغام أتبعه هاء الكناية؛ لأنها أول ما وقع بعده مما وقع اختلاف السبعة فيه. وسميت بهاء الكناية؛ لأنها يكنى بها عن الاسم الظاهر الغائب، وتسمى هاء الضمير أيضًا. والغرض منها الإيجاز والاختصار. وأصلها الضم؛ لأنها لما كانت خفية تشبه الألف في الخفاء أعطيت أقوى الحركات - وهي الضمة - والاسم الهاء وحدها، وما لحقها من الصلة زائد، فقال سيبويه - رحمه الله - : زيدت الواو على الهاء في المذكر كما زيدت الألف عليها في المؤنث؛ ليستويا في باب الزيادة. وقيل: إنما زيدت عليها؛ لتخرجها من الخفاء إلى الإبانة، وذلك أن الهاء من الصدر والواو من الشفتين، فإذا زيدت عليها بينتها، فالأصل فيها إذا أن تكون مضمونة موصولة بواو، فإن كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة كسرت؛ طلبًا للخفة والمشاكلة، وإذا وصلت المكسورة انقلبت الواو التي كانت مع الضمة ياء؛ لأنهم يفرون - في كلامهم - من الواو الساكنة بعد الكسرة إلى الياء؛ طلبًا للتخفيف، وإذا لقيت الصلة ساكنًا بعدها حذفت؛ لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿ لَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾ [فاطر: ١٣]، ﴿ عَلَيْهُ ٱللَّهَ ﴾ [الفتح: ١٠][1].

وبهذا المعنى افتتح الناظم - رحمه الله - الباب، فقال: (**ولم يصلوا ها مضمر قبل ساكن**)، **ثم قال**: (**وما قبله التحريك للكل وصلا**)؛ يعني: إذا لم يلق ساكنًا؛ نحو: ﴿ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [الحديد: ٢٥]؛ لأنه لا مانع من صلتها متقدمًا ولا متأخرًا. **ثم قال**: (**وما قبله التسكين لابن كثيرهم**)، يعني: إذا لم يلق ساكنًا أيضًا ؛ نحو:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٠٤).

﴿فِيهِ هُدًى﴾[1].

ومن عدا ابن كثير لا يصله، **والحجة** لهم في ذلك كراهة اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفي ليس بحاجز حصين، فحذفوا الصلة؛ لسكونها وسكون ما قبل الهاء، ولم يعتدوا بالهاء؛ لخفائها.

والحجة لابن كثير أن الهاء قد فصلت بين الساكنين، ولا اعتداد بخفائها؛ لأنها وإن كانت خفية فإن الخفاء لا يخرجها عن أن تكون فاصلة؛ إذ هي في وزن الشعر كغيرها من الحروف.

ولا خلاف في حذف الصلة في الوقف لأجل التخفيف، كما تحذف الضمة والكسرة في مثل: (**هذا زيد ومررت بزيد**) كذلك، ولئلا يقع الالتباس بين الزائد والأصلي.

ثم قال: (**وفيه مهانا معه حفص أخو ولا**) أخبر أن حفصًا تابع ابن كثير في الصلة في قوله: ﴿ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان: ٦٩]، ولا حجة له في تخصيصه بالصلة إلا إتباع الأثر والجمع بين اللغتين، ونظير ذلك تسهيله الهمزة الثانية في قوله: ﴿ ءَاْعْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ ﴾ [فصلت: ٤٤] مع أن مذهبه تحقيق الهمزتين، وإمالته ﴿مَجْرٜىٰهَا﴾ مع أن مذهبه الفتح في القرآن كله.

وضمير (**يصلوا**) عائد على القراء وإن لم يجر لهم ذكر، وقيل: ظرف له. و(**ما**) مبتدأ موصولة. (**وما قبله التحريك**) صلتها. و(**الكل**) متعلق بـ(**وصلا**). والجملة خبر المبتدأ. (**وما قبله التسكين**) مثل: (**وما قبله التحريك**). و(**لابن كثيرهم**) متعلق بمحذوف؛ أي: وصل لابن كثيرهم، والضمير المضاف إليه ابن كثير عائد على القراء. و(**فيه مهانا**)؛ أي: ووصل هاء ﴿ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان: ٦٩]، و(**معه حفص**) خبر عن ذلك حذف منه العائد؛ أي: فيه، و(**أخو ولا**) بدل من (**حفص**). **والولاء** المتابعة، فأراد المتابعة له في مذهبه، لأن الموافقة كالمتابعة، أو المتابعة للسنة في القراءة، والله أعلم.

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٤٩).

١٦٠-وَسَكِّنْ يُؤَدِّهْ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهْ وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلاَ

١٦١-وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقِهْ وَيَتَّقِهْ حَمى صَفْوُهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلاَ

١٦٢-وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ وَيَأْتِهْ لَدَى طه بِالْإِسْكَانِ يُجْتَلاَ

١٦٣-وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ وَفِي طه بِوَجْهَيْنِ بُجِّلاَ

هذه التراجم وما بعدها جرت عادة المصنفين بذكرها في الفرش، وكذلك فعل صاحب «التيسير»[1] - رحمه الله - ، وذكرها الناظم في هذا الباب، وكلا الأمرين سائغ.

وأمر الناظم - رحمه الله - في البيت الأول من هذه الأبيات الأربعة بتسكين هاء ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿ لا يُؤَدِّهِۦٓ ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ ﴾ [النساء: ١١٥]، ﴿ وَنُصْلِهِۦ ﴾ [النساء: ١١٥]، ﴿ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ﴾ [الشورى: ٢٠]، حيث جاء لمن أشار إليهم بالفاء، والصاد، والحاء، وهم: حمزة، وأبو بكر، وأبو عمرو، فعلم أن للباقين التحريك؛ لأنه ضد الإسكان[2].

ويلزم على ما أصله أن يكون بالفتح، وليس كذلك، غير أنه اعتمد على معرفة قاعدة هاء الضمير، وأنها إذا كانت لمذكر وكان قبلها كسرة فإنها تكون مكسورة - على ما قدمناه - ، فلم يضر الإخلال بما أصله؛ لعدم الإلباس. ولو قال: (**وكسر يؤده مع نوله ونصله ونؤته أسكن فاعتبر صافيا حلا**) لم يلزم شيء. **ثم قال:** (**وعنهم وعن حفص فألقه ويتقه حمى صفوة قوم بخلف وانهلا**).

ثم استأنف فقال: (**ويتقه حمى صفوة قوم بخلف**) أخبر أن تسكين ها ﴿فَأَلْقِهْ﴾ عن المذكورين في البيت المنقضي، وعن حفص معهم[3]، ثم استأنف فقال: (**ويتقه حمى صفوة قوم بخلف**) فأشار إلى أن تسكين هاءه لمن أشار إليه بالحاء والصاد بلا خلاف، وهما: أبو عمرو وأبو بكر، ولمن أشار إليه بالقاف بخلاف عنه، وهو خلاد؛ يعني: أن عنه التسكين والتحريك.

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٢٠).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٠٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١٠٧).

ثم قال: (**وقل بسكون القاف والقصر حفصهم**)؛ يعني: أن حفصًا قرأ: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بسكون القاف وقصر حركة الهاء[١]، ولم يتعرض للحركة ما هي بناء على ما تقدم من معرفة قاعدة هاء الضمير؛ لأن سكون القاف عارض؛ للتخفيف، فهي في حكم المكسورة، ولعلمه بأنه إذا سكت عن ذلك رجع فيه إلى قاعدة من حرك؛ إذ لو خالفهم لتعين ذكر خلافه لهم.

ثم قال: (**ويأته لدى طه بالإسكان يجتلا**) فأشار إلى أن الإسكان في هاء ﴿يَأْتِهِۦ﴾ لمن أشار إليه بالياء، وهو السوسي[٢]، هكذا ذكر صاحب «التيسير»[٣]، وذكر ابن غلبون ومكي والطرسوسي[٤] مثل ذلك. وقال صاحب «الروضة»[٥]: اختلف فيه. قال: والذي قرأت به لأبي عمرو - من جميع طرقه ورواياته - كسر الهاء ووصلها بياء، وعليه عول المهدوي؛ إذ لم يذكر سواه. وروى ابن أشته الإسكان فيه عن أبي عمرو دون غيره. وقد نبه الناظم - رحمه الله - على هذا الخلاف بقوله: (**يجتلا**)؛ أي: يكشف.

ولما ذكر الإسكان في هذه الكلم المذكورة لمن ذكره تعين للباقين التحريك. ولما كانت الحركة قد تكون موصولة وغير موصولة ذكر ما لهم من ذلك في قوله: (**وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف**) فأشار إلى أن قالون - وهو المشار إليه بالباء - يقصر الهاء في الجميع بلا خلاف، وأن هشامًا - وهو المشار إليه باللام - يقصرها في الجميع بخلاف عنه.

ثم قال: (**وفي طه بوجهين بجلا**) فأشار إلى أن قالون - وهو المشار إليه بالباء -

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٥١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٠٨).

(٣) انظر: التيسير (ص: ١٥٢).

(٤) الطرسوسي (٣٣١ - ٤٢٠ هـ = ٩٤٣ - ١٠٢٩ م) عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطرسوسي، نزيل مصر، أبو القاسم: عالم بالقراءات له فيها كتاب: المجتبى الجامع، توفي بمصر. انظر: الأعلام (٢٧٤/٣).

(٥) وهو الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي المتوفى سنة (٤٣٨هـ)، وكتابه هو: الروضة في القراءات الإحدى عشرة - وهي قراءة الأئمة العشرة وقراءة الأعمش - .

عنه في قوله: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾ [طه: ٧٥] وجهان: القصر، والصلة؛ كهشام[١]، وهذه تراجم مشكلة على المبتدئين، فلا بد من أن نطيل النفس فيها قليلًا، فنقول - وبالله التوفيق - : إن القراء في الكلم المذكورة في البيت الأول من هذه الأبيات الأربعة على مراتب:

منهم من يسكن هاءها قولًا واحدًا، وهم المذكورون في البيت ومنهم من يحركها مقصورة قولًا واحدًا، وهو قالون.

ومنهم من يحركها مقصورةً وموصولةً، وهو هشام.

ومنهم من يحركها موصولةً قولًا واحدًا، وهم الباقون: ورش، وابن كثير، وابن ذكوان، وحفص، والكسائي.

وأما قوله: ﴿فَأَلْقِهْ﴾ فالقراء فيه على المراتب المذكورة، غير أن حفصًا دخل مع أصحاب الإسكان وخرج من أصحاب التحريك[٢].

وأما ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ فالقراء كلهم يكسرون قافه إلا حفصًا، وهم - بعد ذلك - في الهاء على مراتب: منهم من يسكنها قولًا واحدًا، وهم: أبو عمرو: وأبو بكر، ومنهم من عنه الوجهان: الإسكان، والتحريك بالصلة، وهو: خلاد؛ لأنه ذكر عنه الإسكان بخلاف، فعلم أن الوجه الآخر هو التحريك، ولم يذكره بعد ذلك مع أصحاب القصر فتعين له الصلة، ومنهم من يحركها مقصورةً قولًا واحدًا، وهما: قالون، وحفص، ومنهم من له الوجهان: تحريكها موصولةً، ومقصورةً، وهو: هشام، ومنهم من يحركها موصولة قولًا واحدًا، وهم الباقون: ورش، وابن كثير، وابن ذكوان، وخلف، والكسائي[٣].

وأما قوله: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾ [طه: ٧٥] فالقراء فيه على ثلاث مراتب: منهم من يسكن هاءه قولًا واحدًا، وهو: السوسي، ومنهم من عنه الوجهان: التحريك بالصلة، وبغير صلة، وهما: قالون، وهشام، ومنهم من يحركها موصولة قولًا واحدًا، وهم

(١) انظر: التيسير (ص: ١٥٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٠٧).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٥١).

الباقون[١].

والحجة للإسكان في هذه الهاءات أن من العرب من يسكن هاء الضمير، فيحذف صلتها إذا تحرك ما قبلها؛ نحو: ضربته ضربًا، كما يفعلون بميم الجمع، وهو الأكثر في الميم. وقد كان ينبغي أن يكون الحذف مع الهاء أقوى؛ لأن صلة الميم أصل من الاسم المضمر، وصلة الهاء تقوية، فإذا حسن حذف الأصل فحذف ما ليس بأصل أقوى، لكن ترك الحذف في الهاء هو المستعمل، وذلك لضعف الهاء وخفائها، فإذا حذفوا الحركة والحرف عظم الضعف وتأكد، وأنشد الأخفش في ذلك شعرًا:

فَبِتُّ لدى البيتِ العتيقِ أُخِيلُه ... ونِطْوَايَ مُشتاقانِ لَهْ أَرِقانِ[٢]

وأنشد ابن مجاهد شعرًا:

وأشرب الماء له بي نحوه عطش ... إلا لأن عيونه سيل واديها[٣]

قال أبو علي: شبهت الهاء في هذه اللغة بألف الاثنين، وبالياء في غلامي، ونحوه. وقيل: إن هذه الأفعال لما حذفت اللام من كل واحد منهما وصارت الهاء في موضع اللام وحلت محلها سكنت كما تسكن اللام، ويقوى هذا الوجه أن القراءة بالإسكان لم تقع إلا فيما حذفت لامه. وقيل: إن الوصل فيهن بنية الوقف.

وحجة من حرك الهاء من غير صلة أنه أجراها على أصلها قبل حذف الياء؛ لأن الصلة كانت عنده محذوفة مع وجود الياء؛ لما تقدم من أن الهاء بخفائها لا تحجز بين الساكنين، فلما حذفت الياء التي قبل الهاء بقيت الهاء على ما كانت عليه من حذف الصلة، وهذا علة حسنة لا داخل عليها.

وحجة من وصل الهاء أنه أتى بالهاء مع تقويتها على الأصل، وأيضًا فإنه لما زالت الياء الساكنة التي من أجلها حذفت الصلة أبقى الصلة؛ إذ لا علة في اللفظ توجب حذفها.

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) هو من الطويل، مجهول القائل. انظر: خزانة الأدب للبغدادي (٣٩٨/٤)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب.

(٣) هو من البسيط، مجهول القائل. انظر: الخصائص (٧٢٧/٢)، دار القلم - دمشق، تحقيق: د. حسن هنداوي.

حجة حفص فيما قرأ به من سكون القاف في ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ وكسر الهاء من غير صلة: أن تقه من يتقه مثل كتف، فكما يسكن نحو: كتف كذلك يسكن القاف من ﴿وَيَتَّقْهِ﴾، وعليه قول الشاعر:

عجـــبت لمولـــود ولـــيس لـــه أب ... وذي ولـــد لـــم يلـــد أبـــوان[1]

ومثله: (فبات منتصبًا وما تكردسا)[2]، ولما أسكن ما قبل الهاء - لهذا الشبه - حرك الهاء بالكسر. كما حرك الدال بالفتح من قال: لم يلده أبوان؛ هذا قول أبي علي - رحمه الله - في «الحجة». وقال مكي - رحمه الله - في «الكشف»: (كان يجب على من أسكن القاف أن يضم الهاء؛ لأن هاء الكناية إذا سكن ما قبلها ولم يكن الساكن ياء ضمت؛ نحو: منه وعنه، لكن لما كان سكون القاف عارضًا لم يعتد به وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف، ولم يصلها ياء؛ لأن الياء المحذوفة قبل الهاء منوية، فبقي الحذف في الياء التي بعد الهاء على أصله في حذف الصلة). اهـ

وكان الشيخ الشاطبي - رحمة الله عليه - يقول: لما أسكن القاف للتخفيف وقع قبل الهاء ساكن، فجرى على أصله في حذف الصلة، وبقيت الهاء على الكسر الذي كان فيها. وكان يوهن قول أبي علي ويقول: لا يصح قوله؛ لأن كسر الهاء لالتقاء الساكنين؛ لأن حفصًا لم يسكن الهاء في قراءته قط.

قلت: وعجبت من نفيه الإسكان عنه مع ثبوته عنه في ﴿أَرْجِهْ﴾ و﴿فَأَلْقِهْ﴾، وإذا قرأ به في ﴿أَرْجِهْ﴾ و﴿فَأَلْقِهْ﴾ احتمل أن يكون ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ عنده قبل سكون القاف كذلك، وربما ترجح ذلك بما ثبت عن عاصم من قراءته إياه بسكون الهاء عند كسر القاف، وكذلك كان يضعف تعليل مكي في حذف الصلة بأن الياء المحذوفة قبل الهاء مقدرة منوية. فبقي في حذف الصلة بعد الهاء على أصله، ويقوله: تعليله بذلك غير

---

(١) هو من الطويل، مجهول القائل، حكاه سيبويه عن الخليل عن رجل من أزد السراة. انظر: الكتاب لسيبويه (١١٥/٤)، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

(٢) هو من الرجز، وقائله العجاج بن رؤبة. انظر: الخصائص (٢٥٤/٢)، عالم الكتب - بيروت، تحقيق:محمد علي النجار.

مستقيم من قبل أنه قرأ: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ وشبهه بالوصل، ولو كان يعتبر ما قاله من تقدير الياء قبل الهاء لم يصلها.

قلت: هو وإن قرأ: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ وشبهه بالصلة فإنه قرأ: ﴿يَرْضَهُ﴾ بغير صلة، فألحق مكي - رحمه الله - ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بـ﴿يَرْضَهُ﴾، وجعله مما خرج فيه عن نظائره لإتباع الأثر والجمع بين اللغتين، ويرجح ذلك عنده؛ لأن اللفظ عليه. ولما كانت القاف في حكم المكسورة بدليل كسر الهاء بعدها صار كأنه ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ بكسر القاف والهاء من غير صلة؛ كقراءة قالون وهشام في أحد وجهيه، فعلله بما تعلل به قراءتهما.

والشيخ الشاطبي - رحمه الله - ترجح عنده حمله على الأكثر مما قرأ به، لا على ما قل وندر، فاقتضى ذلك تعليله بما ذكر - والكل سائغ مستقيم إن شاء الله - تعالى - .

وقوله: (**وسكن يؤده**) فيه حذف مضاف؛ أي: وسكن هاء يؤده كائنًا مع ما بعده، ثم أمر باعتبار ما أمر به من الإسكان فقال: (**فاعتبر**)؛ أي: فاعتبر ذلك في حال كونه صافيًا لا كدر فيه، ولإقراره يشير إلى صحة الإسكان وترك الالتفات إلى من طعن فيه من النحاة، واحتج بأن الهاء اسم مضمر، فكان حقها أن تجري مجرى أخواته، وما ورد به القرآن واستعمل في كلام العرب فلا وجه لإنكاره. وقد ذكرنا من الاحتجاج له ما فيه كفاية.

و(**فألقه**) مع ما قبله جملة ابتدائية، ويجوز أن يكون التقدير أيضًا : وسكن هاء ويتقه. فإن كانت جملة كبرى كان ما أشار به من تقوية الإسكان راجعًا إلى إسكان (**يتقه**)؛ لأنه خبر عنه، لكن إذا قوى ذلك قوي سائر نظائره إذ لا فرق بين الجميع، وإن كان التقدير: وسكن هاء يتقه كان ما بعده مستأنفًا؛ تقوية لجميع ما تقدم. ويدخل في حكمه نظائره؛ لما ذكرناه. والهاء في (**صفوه**) تعود إلى الإسكان، وقد تقدم محذوفًا أو مدلولًا عليه بسكن. أخبر أن صفوه حماه قوم بحجج مختلفة يشير إلى ما تقدم ذكره.

ثم قال: (**وأنهل**)؛ أي: روى. و(**حفصهم**) في البيت الذي بعده مبتدأ تقدم خبره، أو فاعل بفعل مضمر، تقديره: قرأ (**بسكون القاف والقصر حفصهم**)، والجملة - على

كلا التقديرين - معمولة لـ(**قل**). و(**يأته**) خبره (**يجتلا**). و(**لدى**) ظرف للخبر، والمعنى: لدى أي طه. و(**بالإسكان**) في موضع الحال من ضمير (**يجتلا**)، وقد تقدم ذكره قصره (**يجتلا**).

و(**قصر الهاء بان لسانه**) جملة كبرى. و(**في الكل**) ظرف لـ(**بان**)، والمراد باللسان - هاهنا - اللغة، كما يقال: فلان يتكلم بلسان العرب وبلسان الروم؛ أي: بلغتهم؛ أي: ظهرت لغته، يشير بظهورها إلى فشوها وإشهارها. وقوله: (**بخلف**) في موضع الحال من اللسان. وقوله: (**في طه بوجهين بجلا**) يحتمل غير وجه، والذي أختاره أن يكون في الكلام حذف جملة جاز حذفها؛ لدلالة الكلام عليها، والتقدير: في طه ثبت التحريك بوجهين. (**بجلا**)؛ أي: وقَّرأ وعَظِمَا لصحتهما رواية ولغة، فيكون (**في طه**) ظرفًا للفعل المحذوف، و(**بوجهين**) حال من فاعله، و(**بجلا**) في موضع الصفة لـ(**وجهين**)، والله أعلم.

١٦٤-وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ ... بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرُ فَاذْكُرْهُ نَوْفَلاَ

١٦٥-لَهُ الرُّحْبُ وَالزِّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهْ بِهَا ... وَشَرًّا يَرَهْ حَرْفَيْهِ سَكِّنْ لِيَسْهُلاَ

أشار إلى أن إسكان هاء ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر: ٧] مروي عن من أشار إليه بالياء، وهو: السوسي، بلا خلاف، وعن من أشار إليه باللام والطاء، وهما: هشام والدوري بخلاف عنهما[(١)].

ثم أشار إلى أن تحريك الهاء مقصور عن من أشار إليهم بالفاء، والنون، واللام، والألف، وهم: حمزة، وعاصم، وهشام، ونافع[(٢)]، فكان القراء في ذلك على خمس مراتب:

منهم من له الإسكان قولًا واحدًا، وهو السوسي.

ومنهم من له وجهان: الإسكان، والتحريك من غير صلة، وهو هشام؛ لأنه ذكر له الإسكان بخلاف، ثم أعاد ذكره مع أصحاب القصر، فعلم أنه الوجه الثاني.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٠٩).

(٢) انظر: التيسير (ص: ١٨٩).

ومنهم من له الإسكان والتحريك بالصلة، وهو الدوري؛ لأنه ذكر له الإسكان بخلاف، فعلم أن الوجه الثاني هو التحريك، ولم يذكره مع أصحاب القصر، فتعين له الصلة.

ومنهم من له التحريك من غير صلة قولًا واحدًا، وهم: حمزة، وعاصم، ونافع.

ومنهم من له التحريك مع الصلة قولًا واحدًا، وهم الباقون: ابن كثير، وابن ذكوان، والكسائي.

وعليه من الاعتراض في قوله: (**وإسكان يرضه**) نحو ما تقدم في قوله: (**وسكن يؤده**).

والاعتذار عنه فيه كالاعتذار في ذلك، ولو قال: (**ويرضه أسكن يمنه لبس طيب**) لم يلزمه شيء.

والحجة في جميع أوجه (**يرضه**) كالحجة في نظائره.

و(**الزلزال**) اسم لسورة ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، وأمر بإسكان هاء ﴿يَرَهُۥ﴾ في الموضعين منها لمن أشار إليه باللام، وهو هشام، فتعين للباقين التحريك[1]، ويكون مع الصلة على ما أصله في أول الباب من أن هاء الضمير إذا وقعت بين متحركين كان حكمها الصلة.

وفي قوله: (**حرفيه سكن**) من الاعتراض والاعتذار ما تقدم، ولو قال: (**ضميه سكن**) لم يلزمه شيء. **والحجة** للقراءتين ما تقدم.

وأشار الناظم - رحمه الله - بقوله: (**ليسهلا**) إلى غير ما تقدم من الاحتجاج للإسكان، وذلك أن ﴿يَرَهُۥ﴾ إذا وصل بواو التقى واوان، والتقاؤهما ثقيل في اللفظ، وفي الإسكان تخفيف لذلك الثقل وتسهيل اللفظ به.

و(**إسكان يرضه**) مبتدأ ومضاف إليه، و(**عنه لبس طيب**) جملة اسمية وقعت خبرًا عن المبتدأ، وأشار بقوله: (**يمنه لبس طيب**) إلى نحو ما تقدم من تقوية الإسكان جعل ما احتج له به بمنزلة لبس ملبوس يطيب للابسه لستره إياه؛ يعني: أن الاحتجاج له ساتر من طعن من يطعن فيه، فكأنه قال: وإسكان يرضه سبب يمنه استتاره باحتجاج

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١١٠).

حسن صحيح. وضمير (**بخلفهما**) عائد على مدلول اللام والطاء، وهو موضع الصفة (**لبس**). و(**القصر**) يروى بالرفع والنصب؛ فالرفع على الابتداء، والخبر ما بعده على زيادة الفاء، أو محذوف تقديره: منقول أو مروي، والنصب بفعل محذوف، وهو أولى لمكان الأمر. (**ونوفلا**) حال، والواو فيه زائدة، وهو من النفل؛ يعني: الزيادة؛ يقال: رجل نوفل؛ أي: كثير النوافل؛ أي: له كثير النوافل؛ أي: اذكره في حال اتصافك بذلك. و(**له الرحب**) مستأنف؛ أي: له السعة، يشير إلى ظهور وجهه واتساعه في العربية يجد المتصدي لنصيرة رحبًا وسعة، فحال السعة، من نقله لغةً، وصحته تعليلًا، و(**الزلزال**) مبتدأ، و(**خيرًا يره بها**) جملة أخبر بها عنه. و(**شرًا يره**) جملة معطوفة على التي قلها. وباقي البيت ظاهر، والله أعلم.

١٦٦-وَعـى نَفَـرٌ أَرْجِـئْهُ بِالْهَمْـزِ سَـاكِنًا ... وَفـي الْهَـاءِ ضَـمٌّ لَـفَّ دَعْـوَاهُ حَـرْمَلاَ

١٦٧-وَأَسْكِنْ نَصِيرًا فَازَ وَاكْسِرْ لِغَيْرِهِمْ ... وَصِـلْهَا جـوَادًا دُونَ رَيْـبٍ لِتُوصَـلاَ

أخبر أن المشار إليهم بـ(**نفر**)، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر وعاصم ﴿ أَرْجِه ﴾ [الشعراء: ٣٦، الأعراف: ١١١] بالهمز الساكن؛ يعني: في الموضعين، فتعين للباقين ترك الهمز فيهما[1]، وهو من قبيل الإثبات والحذف.

فإن قيل: ما ذكر ربما أوهم أنهم متفقون على الهمز، مختلفون في حركته وسكوته؟

قيل: إذا احتمل الكلام ما يليق وما لا يليق حمل على ما يليق، ولا يليق بما ذكره سوى ما ذكرته.

ثم انتقل إلى الكلام في الهاء؛ فأخبر أن من أشار إليهم باللام والدال والحاء يضمونها، وهم: هشام، وابن كثير، وأبو عمرو. ثم أمر بإسكانها لمن أشار إليهما بالنون والفاء، وهما: عاصم، وحمزة. ثم أمر بكسرها لغير من ذكر، وهم: نافع، وابن ذكوان، والكسائي[2].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١١١).

(٢) انظر: المصدر السابق.

ثم انتقل إلى الكلام في الصلة، فأمر بها لمن أشار إليهم بالجيم والدال والراء واللام، وهم: ورش، وابن كثير، والكسائي، وهشام.

فحصل للسبعة في ذلك ست قراءات:

الأولى: قراءة قالون؛ قرأ: ﴿أَرْجِهْ﴾ بترك الهمز؛ لأنه ليس من (**نفر**)، وبكسر الهاء؛ لأنه داخل فيمن أراد بقوله: (**واكسر لغيرهم**)، وبالقصر؛ لأنه لم يذكره في أصحاب الصلة.**الثانية:** قراءة ورش والكسائي؛ قرآ مثل قالون إلا أنهما يصلان الهاء؛ لأنه ذكرهما مع أصحاب الصلة. **والثالثة:** قراءة ابن كثير وهشام؛ قرآ: ﴿أرجئو﴾ بالهمز؛ لأنهما من (**نفر**)، وبضم الهاء وبالصلة؛ لأنه ذكرهما مع أصحابهما.

والرابعة: قراءة أبي عمرو قرأ الهاء مثل ابن كثير وهشام، إلا أنه لا يصل الهاء؛ لأنه لم يذكره مع أصحاب الصلة.

الخامسة: قراءة ابن ذكوان؛ قرأ: ﴿أرجئه﴾ بالهمز؛ لأنه من (**نفر**)، وبكسر الهاء؛ لأنه داخل فيمن أراد بقوله: (**واكسر لغيرهم**)، وبترك الصلة؛ لأنه لم يذكره مع أصحابها.

السادسة: قراءة عاصم وحمزة؛ قرآ: ﴿أَرْجِهْ﴾ بترك الهمز؛ لأنهما ليسا من (**نفر**)، وبإسكان الهاء؛ لأنه نص لهما على ذلك.

والحجة للهمز وتركه أنهما لغتان عن العرب، منهم من يقول: أرجأ مثل: أنبأ، ومنهم من يقول: أرجى مثل: أعطى؛ ذكر ذلك (**أبو زيد**) في كتاب الهمز على اللغتين المذكورتين قرئتا (**يرجئ**) و(**ترجئ**) و(**مرجون**) و(**مرجئون**).

والحجة للضم والكسر والإسكان والصلة وتركها في الهاء على ما تقدم في أمثاله إلا ما روي عن ابن ذكوان من الكسر بعد الهمز الساكن فإن فيه إشكالًا؛ قال أبو علي: ضم الهاء مع الهمز لا يجوز غيره، وقال: رواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط. وقال ابن مجاهد - بعد ما رواه - : وهذا لا يجوز؛ لأن الهاء لا تكسر إلا إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة. وإذا ثبتت القراءة فلا وجه لإنكارها، ووجهها أنه لم يعتد بالساكن حاجزًا، فكأن الهاء وقعت بعد الجيم، وجاز ذلك في الهمز دون غيره من الحروف الصحيحة؛ لأن الهمز ليس كغيره؛ إذ هو قابل للتغيير.

وارتفاع (**نفر**) بـ(**وعى**). و(**ساكنًا**) حال من (**الهمز**). وارتفاع (**ضم**) على ما مر في نظائره، والجملة بعده في موضع الصفة له. ومعنى (**لف**): جمع، وهو مسند إلى الدعوى، وضميرها عائد إلى الضم. **والحومل** من الأدوية المفرجة؛ أشار بذلك إلى ظهور وجه الضم. و(**نصيرًا**) حال من فاعل (**أسكن**). وأشار بقوله: (**نصيرًا فاز**) إلى تقوية الإسكان، كما فعل في نظائره. و(**جوادًا**) حال من فاعل (**صل**)؛ أي: مشبهًا جوادًا. والجواد: الفرس الظاهر الجودة؛ لأن الوصل يجري كجريه؛ لظهور قراءته، أو أراد به الرجل الكريم الذي له جود؛ أي: صلها سخيًا لوصلها، كأنه ندب إلى ظهور القراءة بالصلة؛ إذ لم يرتب فيها ضعيف إلا المعرفة. وكذلك قال: (**دون ريب لتوصلا**)؛ أي: لتوصل، ولا تجهر ونطعن عليك، وإن كان من لم يصل لا يبالي بذلك؛ لصحة قراءته نقلًا وتعليلًا، والله أعلم.



باب المد والقصر

لما انقضى الكلام في هاء الكناية أتبعه بـ(**المد والقصر**)، وإن كان الواقع بعدها من المختلف فيه إمالة ﴿هُدًى﴾ في الوقف، ثم همز ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، ثم تفخيم ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ غير أن ﴿هُدًى﴾ لما لم يمل في الوصل، والوصل هو الأصل، اقتضى النظر تأخير الإمالة إلى حيث يأتي ما يمال وصلًا ووقفًا، كما اقتضى تأخير ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لكون همزة مفردًا إلى ما بعد الهمزتين، واقتضى تأخير اللامات إلى ما بعد الراءات؛ لتناسبهما في الاختلاف، والله أعلم.

١٦٨-إِذَا أَلِـفٌ أَوْ يَاؤُهَـا بَعْـدَ كَـسْرَةٍ   أَوِ الْـوَاوُ عَـنْ ضَـمٍّ لَقِـي الْهَمْـزَ طُـوِّلاَ

حروف المد واللين ثلاثة: الألف، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قلها. سميت بذلك؛ لامتداد الصوت بها ولضعفها من أجل اتساع مخارجها.

وأصل المد واللين الألف؛ لأنها لا تتغير عن سكونها، ولا يتغير ما قبلها عن الحركة المجانسة لها، وليست الهاء والواو كذلك، وإنما تشبهان الألف إذا أسكنتا وكانت حركة ما قبلهما مجانسة لهما.

وهذه الأحرف المذكورة إنما يزاد على مدها الطبيعي إذا جاورها الهمز أو السكون.

وكلامه في الباب أولًا على ما إذا جاورها الهمز، وتنقسم في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن يتقدم حرف المد واللين ويأتي الهمز بعده في الكلمة التي هو فيها، وعليه قدم الكلام في هذا البيت، فقال: (**إذا ألف**)، ولم يقيد؛ لأنها لا تكون إلا بعد فتحة. **ثم قال**: (**أو ياؤها بعد كسرةٍ**) فأضاف الياء إلى ضمير الألف؛ لما بينهما من الاصطحاب في المد والإعلال، وقيدها بأن تكون بعد الحركة المجانسة لها؛ لأن

مشابهتها للألف في المد إنما تكون بذلك. **ثم قال:** (**أو الواو عن ضم**) فأتى بـ(**عن**)؛ لأنها للمجاورة، فحصل معنى البعدية من ذلك. وقيد كما فعل في الياء. **ثم قال:** (**لقي الهمز**)؛ أي: استقبله. **ثم قال:** (**طولا**)؛ أي: مد؛ لأن المد إطالة الصوت بالحرف الممدود. وإذا وجد ما شرط فلا خلاف في زيادة المد، وإنما كان ذلك لأن حروف المد واللين خفية والهمز جلي بعيد المخرج صعب في اللفظ مهتم به في النطق، فإذا لاصق حرفًا خفيًا - والحال هذه - خيف عليه أن يزداد خفاءً، فقوي بالمد احتياطًا لبيانه وظهوره.

وسوى - رحمه الله - بين القراء في العبارة بالتطويل في هذا القسم. وأما صاحب «التيسير» فإنه قال: (أطولهم مدًا ورش وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه)[1]. **ثم قال:** (وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على قدر مذاهبهم في التحقيق والحدر)[2]. وكذلك رتب ابن غلبون.

وكان الناظم - رحمه الله - يقرأ في هذا القسم بمدتين: طولى لورش وحمزة، ووسطى لمن بقي، ويقول: هذه المراتب في المد لا تحقق.

وربما أدى ذلك إلى مالا يجوز من الطول **والقصر**؛ لأن القارئ لا يعلم حد كل مد لمن نسب إليه فيأتي به في كل مرةٍ من غير زيادة ولا نقصان.

وإذا امتنع علم ذلك ثبت أن ذكر ذلك تنبيه على ما يؤثر القراء في هذا مبهم من تحقيق أو حدر كما ذكر صاحب «التيسير» - رحمه الله - .

وارتفاع (**ألف**) بفعل مضمر دل عليه (**لقي الهمز**). و(**ياؤها**) معطوف عليه واو في أصلها للتساوي بين شيئين فصاعدًا في الشك، ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، تريد أنهما سيان في استصواب أن يجالسا. و(**بعد**) ظرف للعامل في يائها، أو في موضع الحال منها. و(**عن ضم**) معمول للعامل في الواو، أو حال منها. وأسكن آخر (**لقي**)؛ لاستثقال الياء بعد الكسرة،

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٢٦).

(٢) انظر: المصدر السابق.

وقد قرئ: ﴿ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٨] بالإسكان لذلك. وأفرد ضمير (**طول**) لمكان (**أو**)، ونحوه: إذا جاء زيد أو عمرو أو بكر فأكرمه، والله أعلم.

١٦٩-فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرُ بَادِرْهُ طَالِبًا بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًّا وَمُخْضَلاَ

أي: فإن ينفصل حرف **المد** واللين من الهمز، بأن يكون في كلمة والهمز بعده في أخرى، وهو: القسم الثاني، فبادر **القصر** لمن وقعت الإشارة إليه بالباء، والطاء، والياء، والدال، وهم: قالون، والدوري، والسوسي، وابن كثير، على حسب ما ذكر من الخلاف عن الأولين[1].

وتفاضل **المد** في هذا النوع لمن أخذ به على حسب ما ذكر عن الناظم وأبي عمرو، وفي النوع الأول من كونه على مرتبتين أو مراتب، وفي الأمر بمبادرة القصر وذكر الإرواء والدر والإخضال تنبيه على حسنه، وعلته أن الهمز فيه لما كان بصدد الزوال في حال الوقف لم يعط في حال الثبات حكمًا بخلاف النوع الأول فإن الهمز فيه لازم وصلًا ووقفًا، وعلة مده كالعلة في النوع الأول[2].

وانتصاب (**القصر**) بفعل مضمر دل عليه (**بادر**)، ويروى بالرفع على الابتداء، والنصب أحسن؛ لمكان الأمر.

و(**طالبًا**) حال من فاعل (**بادره**).

و(**بخلفهما**) حال من مفعول. و(**يرويك**) جواب بادره، وثبات الياء على حد: (**ألم يأتيك**) ونحوه. (**ودرًا**)؛ أي: ذا در، وهو حال من فاعل (**يرويك**). و(**مخضلا**) معطوف؛ أي: يرويك في حال كونه سائلًا وبالا. وفي إعراب البيت غير ما ذكرته، وفيما ذكرته كفاية.

١٧٠-كَجِيءَ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ وَمَفْصُولُهُ فِي أُمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى

أتى في هذا البيت بأمثلة النوعين، وأسقط من المنفصل مثال الألف؛ لعدم تأتيه له[3]، ولو قال: (**والآخر قالوا إن به أن ولا إلى**) لأتى بالجميع.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١١٤).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١١٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١١٥).

و(**اتصاله**) مبتدأ، خبره: (**كجيء**). و(**مفصول**) مبتدأ أيضًا، وخبره: (**في أمها**)، والتقدير: مثل في أمها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والله أعلم.

١٧١-وَمَـا بَعْـدَ هَمْـزٍ ثَابِـتٍ أَوْ مُغَيَّـرٍ فَقَـصْرٌ وَقَـدْ يُـرْوَى لِـوَرْش مُطَـوَّلاَ

١٧٢-وَوَسَّـطَهُ قَـوْمٌ كَـآمَنَ هـؤُلاَ ءِي آلِهَـةً آتَـى لِلْإِيمَـانِ مُـثِّلاَ

تكلم في هذين البيتين على ما جاور من حروف المد واللين الهمز متأخرًا عنه، وهو **القسم الثالث**[1]، فقال: (**وما بعد همز ثابت أو مغير**)؛ أي: وما وقع من حروف المد واللين (**بعد همز ثابت**)؛ أي: محقق (**أو مغير**) بالبدل أو التسهيل والحذف بعد النقل؛ لأن التغير بجميع ذلك. (**فقصر**)؛ أي: فحكمه القصر لجميع القراء ورش وغيره. ثم ذكر لورش وجهًا ثانيًا، وهو التطويل فقال: (**وقد يروى لورش مطولا**). ثم ذكر له وجهًا ثالثًا فقال: (**ووسطه قوم**)؛ يعني: لورش أيضًا، وهو الذي ذكره صاحب «التيسير»[2]. والتطويل والقصر من زيادات القصيد؛ ذكر التطويل له مكي وغيره، وذكر القصر له ابن غلبون، وأنكر المد.

ثم أتى الناظم بأمثلة من المحقق والمغير، فـ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿وَءَاتَى﴾ من النوع الأول، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ على قراءة البدل و﴿لِلْإِيمَٰنِ﴾ بالنقل من النوع الثاني، ومثال المغير بالتسهيل: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ على وجه[3]. **والعلة** في إلحاق المغير بالمحقق كون التغير عارضًا. **والعلة** في التطويل جعل المجاورة أولًا وآخرًا سواء. **والعلة** في القصر التفرقة بينهما من جهة أن الهمزة إذا تأخرت ربما صرف القارئ همته إليها؛ لقوتها وصعوبتها، فأخل بحرف المد واللين بخلاف ما إذا تقدمت. **والعلة** في التوسيط أن الخفاء لا يؤمن مع تأخر الهمزة بالكلية، فجعل **المد** بحسب ذلك. وإعراب البيتين ظاهر.

---

(١) انظر: نفسه (١/١١٥ - ١١٦).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٣١).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/١١٥ - ١١٦).

١٧٣-سِوى يَاءِ إِسْرَاءِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا اسْأَلاَ

١٧٤-وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الوَصْلِ إِيتِ وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلانَ مُسْتَفْهِمًا تَلاَ

١٧٥-وَعَادًا الْأُولى وَابْنُ غَلْبُونَ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوَّلاَ

أخبر أن من لم يقصر لورش استثنى له ياء ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقع، وما وقع حرف المد واللين فيه بعد همز واقع بعد ساكن صحيح؛ نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ و«ظمآن»[(١)] و﴿مَسْـُٔولًا﴾ و﴿مَذْءُومًا﴾، وما وقع من حروف المد واللين بعد همز الوصل؛ نحو: ﴿ٱئْذَن لِّى﴾ [التوبة: ٤٩] ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ [يونس: ١٥][(٢)].

ثم أخبر أن بعض أهل الأداء استثنى له أيضًا : ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩] حيث وقع، و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١] في الاستفهام، و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠]، وهي من زيادات القصيد[(٣)].

ثم عين بعض من أخذ **بالقصر** في جميع الباب كله لورش، فقال: **(وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا)** كان - رحمه الله - يمنع المد وينكره ويقول: إنه يؤدي إلى التباس الخبر بالاستفهام، ويجعل القول به وهمًا وغلطًا، ويقول نافعًا بالقصر؛ أي: يجعله قولًا له، ويمنع أن يكون المد قراءة له، ويقول: إنما ذلك على إرادة التحقيق وإعطاء اللفظ حقه فتوهم ذلك إشباعًا، وإنما اعتمد على رواية البغداديين، فأما المصريون فإنهم رووا التمكين عن ورش، واختار مكي **القصر** أيضًا مع إجازته للمد، فقال: ترك المد هو الاختيار لإجماع القراء على ذلك إلا نافعًا، ولإجماع الرواة عن نافع على ذلك إلا ورشًا، ولإجماع الرواة عن ورش على ذلك إلا المصريين، وهذا معنى كلامه.

والعلة في استثناء ياء ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ استثقال مدتين في كلمة أعجمية كثيرة

---

(١) من قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾ [النور: ٣٩]

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١١٧ - ١١٩).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١١٨).

الحروف كثيرة الدور مضاف إليها في الغالب كلمة ممدودة الآخر.

والعلة في استثناء حرف المد واللين الواقع بعد الهمز الواقع بعد الساكن الصحيح أن الهمز في هذا الضرب معرض لنقل الحركة إلى الساكن قبله وحذفه، ولما كان معرضًا للنقل توهمه فلم يمد، والدليل على صحة هذه العلة: عدم الاستثناء في ما وقع من ذلك بعد حرف المد واللين؛ نحو: ﴿جَآءَ﴾ و﴿بَآءَ﴾ لعدم توهم النقل فيه.

فإن قيل: فلم ساغ المد مع صريح النقل في نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾ و﴿ٱلْأَاخِرَةُ﴾ و﴿ٱلْأَيْمَـٰنَ﴾، ولم يسغ مع توهمه؟

فالجواب أن النقل في نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾ غير لازم لعدمه مع الانفصال و﴿ٱلْأَاخِرَةُ﴾ و﴿ٱلْأَيْمَـٰنَ﴾ في حكم المنفصل أيضًا بخلاف ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ ونحوه، فإنه لو استعمل فيه النقل للزم ولم يمكن ظهور الهمز فيه بعد ذلك.

والعلة في استثناء حرف المد واللين الواقع بعد همز الوصل أن الهمز وحرف المد واللين عارضان، وذكر مكي - رحمه الله - في «التبصرة» في هذا النوع خلافًا، وذكر في «الكشف» أن من مده جرى على أصل ورش في مد الياء والواو؛ لمجاورة الهمز قبلهما، وشبه ذلك بـ**(إيمان)** ونحوه فمد وعامل اللفظ، **ثم قال**: وترك المد أقيس.

والعلة لمن استثنى ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ احتمال أن تكون الواو فيه على لغة من قال: واخذ يواخذ، وإذا احتمل ذلك فلا سبيل إلى تيقن وجود الهمز فيه وإبداله واوًا. وقيل: علته على تقدير أن أصله الهمز أن الياء لما لزمت الكلمة حتى صارت من جملتها صار البدل لازمًا، ألا ترى أن الياء لا تنفصل عما بعدها عند من لم يستثنه فله أن يجيب عن العلة الأولى بأن الواو على تلك اللغة مبدلة من الهمزة أيضًا، وعن العلة الثانية بأن البدل ليس بلازم لغة، وإذا لم يكن لازمًا لغةً كان معرضًا لأن يلفظ به على الأصل، فكأن الهمز متوهم فيه، ويقوي ذلك أن حركة الهمزة موجودة فهي تقوم مقامها و﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ و﴿يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ و﴿**يؤاخذنا**﴾ كـ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ فيما ذكر.

والعلة لمن استثنى الألف الأخيرة من ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ إرادة التخفيف؛ لأنه لو مدها لكان مده إياها لأجل الهمزة المنوية، وذلك إنما يتأتى على لغة من لا يعتد بالحركة

المنقولة، فيؤدي ذلك إلى اجتماع الهمزتين إحداهما ملفوظ بها والأخرى منوية، وإلى اجتماع مدتين، وذلك مستثقل، فسلك في إرادة التخفيف طريقًا يؤدي إلى الغرض بأن اعتد بالحركة المنقولة على لغة من يقول: لحمة، فلم يبق الهمزة الثانية منوية، فسقط **المد** الذي كان لأجلها، ولم يبق إلا همزة بعدها مدة. ومن لم يستثنه اعتد بأن ورشًا ليس من أصله - في قراءته - الاعتداد بالحركة المنقولة، فكان الوجه الجري على قاعدته في ترك الاعتداد بالحركة، **والمد** لأجل الهمزة المنوية والاستثقال أمر راجع إلى اللفظ، وليس في اللفظ إلا همزة ومدتان، وذلك مستعمل في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ ونحوه، فكذلك هاهنا.

والعلة لمن استثنى ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ اعتقاده الاعتداد بحركة اللام على لغة من يقول: لحمر بدليل إدغام التنوين فيها؛ إذ لو لم يعتد بها لكانت في حكم الساكنة، والساكن لا يصح الإدغام فيه، وإذا كانت الحركة معتدًا بها لم تكن الهمزة منوية، وإذا لم تكن منوية انعدم ما يقع **المد** لأجله، ومن لم يستثنه جرى على أصل ورش في ترك الاعتداد بالحركة المنقولة، ونوى الهمزة فمد لأجلها، غير أنه عامل في الإدغام اللفظ؛ لما قصده من التخفيف؛ إذ لم يعامله لكسر التنوين، ونظير ذلك قصد التخفيف بمعاملة اللفظ في التفخيم ﴿ٱلۡقَمَرَ﴾، ﴿وَدُسُرٖ﴾ ونحوهما حالة الوقف بالسكون. والاعتماد في جميع ما استثنى من ذلك على النقل، وعليه المعول؛ لأن القراءة سنة متبعة، وما ذكر من التعليل فتابع له ومقتفٍ أثره.

وإعراب (**سوى ياء إسرائيل**) تقدم الكلام في نحوه، وفيما عطف عليه اختصار، والتقدير: أو ما بعد همز بعد ساكن، فحذف ما حذف؛ لفهم المعنى، وعطف بـ(**أو**) على معنى الواو بدليل العطف بالواو بعد ذلك، أو هي على بابها، ويتأول لها ما تأول للتي في أول الباب. وقوله: (**اسألا**) معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، والمعنى: اسئل عن علة استثناء ياء ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ و«قرآن» وبابه. (**وما بعد همز الوصل**) معطوف على المستثنى قبله، و(**ايت**) خبر مبتدأ محذوف، وفي الكلام حذف مضاف؛ أي: هو مثل: ايت. و(**بعضهم**) مبتدأ، وما بعده خبره، والتقدير: وبعضهم تلا ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾

و﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾ مستفهمًا، و﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ بالقصر، فحذف وقدم وأخر. والإعراب يتنزل على التقدير المذكور، والله علم.

١٧٦-وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا

لما انقضى كلامه فيما جاور من حروف المد واللين الهمز انتقل إلى الكلام فيما جاور السكون، وقسم السكون إلى لازم، وعارض، وقدم الكلام على اللازم، فقال: (**وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن**) وذلك نحو: ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾، و﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، و﴿ٱلۡعَآدِّينَ﴾ وما أشبه ذلك، فأخبر أن جميع ذلك ممدود مدًا مشبعًا لجميع القراء، وعلته أن جميع الكلام لا يلفظ فيه بساكن لازم إلا بحركة قبله لا بسكون مثله، فلما وقع بعد حروف المد واللين الساكن اللازم، وهي سواكن، اجتلبت مدة تقوم مقام الحركة فتوصل بها إلى اللفظ به. ومن قرأ: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ و«أتعدانِّي» بالتشديد و«محيآيْ» و«اللآئيْ» بالإسكان أشبع المد أيضًا؛ لمجاورة حرف المد واللين السكون اللازم في قراءته وصلًا ووقفًا[١].

وقوله: (**وعند سكون الوقف وجهان أصلا**) بيان لحكم السكون العارض، وهو القسم الثاني، وصورته: أن يكون آخر الكلم متحرك وقبله حرف مد ولين، وذلك نحو: ﴿مَتَابِ﴾، و﴿مَئَابٌ﴾، و﴿ٱلۡعَـٰلَمِينَ﴾، و﴿نَسۡتَعِينُ﴾، و﴿يَعۡلَمُونَ﴾، و﴿يَسۡتَمِعُونَ﴾ فإذا وقف على جميع ذلك بالسكون مصاحبًا بالإشمام حيث يسوغ أو خاليًا منه كان فيه لجميع القراء وجهان: الطول والتوسط، ولم يصرح بهما لشهرتهما. وإذا وقف بالروم فالحكم **القصر**؛ لعدم الموجب لسواه؛ ونبه بقوله: (**أصلا**) على أن الوجهين المشار إليهما جعلا أصلًا يعتمد عليه، وأشار به أيضًا إلى وجه ثالث عزي إلى جماعة من المتأخرين لم يوصل ولم يعتمد عليه - وهو **القصر** -[٢].

وعلة المد مراعاة اللفظ ومعاملته؛ لأن السكون فيه موجود بعد حرف المد

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٢٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٢١).

واللين، فقد ساوى السكون اللازم في اللفظ.

وعلة **القصر** كون السكون عارضًا وكون الوقف لا يمتنع فيه الجمع بين الساكنين.

وعلة التوسط مراعاة جانبي اللفظ والحكم، فلم يعط حرف **المد** فيه حكم ما جاور الساكن اللازم، ولا حكم ما جاور الحركة الملفوظ بها، بل أعطي حكمًا بين الحكمين وحالًا بين الحالين.

وإعراب البيت ظاهر، وقد تقدم ما يقاس عليه، والله أعلم.

١٧٧-وَمُـدَّ لَـهُ عِـنْدَ الْفَـوَاتِحِ مُـشْبِعًا   وَفـي عَـيْنِ الْـوَجْهَانِ وَالطُّـولُ فُـضِّلاَ

١٧٨-وَفي نَحْوِ طهَ الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ   وَمَـا فِـي أَلِـفْ مِـنْ حَـرْفِ مَـدٍّ فَـيُمْطَلاَ

الضمير في له عائد على السكون؛ أي: **(ومد)** لأجل السكون **(عند الفواتح)**؛ يعني: عند فواتح السور في نحو: ميم، ولام، ونون.

فإن قيل: فقد تقدم ذكر المد لأجل السكون في قوله: **(وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن)** فما وجه إعادته؟

فالجواب أن في ذلك وجهين:

أحدهما: أن يكون داخلًا فيما تقدم، ويكون الوجه في إعادة ذكره أنه لما قصد أن يذكر فصلًا مستقلا في حكم فواتح السور وقسم ما ورد فيها إلى أربعة أقسام، وكان هذا القسم أحدها أعاده معها؛ ليستوعب أقسام الفصل المذكور.

والثاني: أن يكون قسم السكون المجاور لحروف المد واللين إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ساكن كان أصله الحركة، ثم لزم بعد السكون لغةً أو قراءة، وذلك نحو الأمثلة المتقدمة من ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ و﴿ٱلصَّآخَّةُ ﴿٣٣﴾﴾ وما عطف عليهما. **والثاني:** ساكن أصله الحركة ولم يلزم بعد سكون، وهو العارض الذي تقدم ذكره. **والثالث:** ساكن لازم ليس أصله الحركة ولم يلزم بعده السكون، وهو الوارد في الفواتح[1]، فلا تكرار على هذا التأويل.

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٢٢ - ١٢٣).

واعلم أن حروف التهجي في فواتح السور على أربعة أقسام:

منها ما وقع فيه حرف المد واللين وبعده ساكن؛ نحو ما مثلت به من ميم، ولام، ونون.

ومنها ما وقع فيه حرف اللين وبعده ساكن، وهو عين في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [مريم: ١] و﴿ حمٓ ۝ عٓسٓقٓ ﴾ [الشورى: ١، ٢].

ومنها ما وقع فيه حرف المد واللين ولا ساكن بعده؛ نحو: طا، وها، ورا، وحا.

ومنها ما لم يقع فيه ساكن ولا حرف مد ولين قبله، وهو ألف من ﴿الٓمٓ ﴾ و﴿الٓر﴾ و﴿الٓمٓر﴾.

فأما النوع الأول: فلا خلاف في إشباع مده؛ لوجود الموجب لذلك، وهو السكون اللازم، فإذا تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك وذلك في ﴿الٓمٓ ﴾ في قراءة الجماعة، و﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ في قراءة ورش، فمن القراء من لا يعتد بالحركة؛ لكونها عارضة ويترك المد على حاله، ومنه من لا يمد؛ لأن الثاني قد تحرك فزال لفظ التقاء الساكنين، ذكر الوجهين مكي، والمهدوي - رحمهما الله -[1]، ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهًا، وفي حركة الميم من ﴿الٓمٓ﴾ وجهان:

أحدهما: أنها حركة همزة الوصل نقلت إليها.

فإن قيل: حركة همزة الوصل لا تنقل؛ لأن ثباتها كثبات همزة الوصل.

فالجواب أن ذلك غير ممتنع هاهنا، وذلك أن حق ميم أن يوقف عليها ويبدأ بما بعدها، فإن وصلت به فبنية الوقف، وقد قرئ بذلك فعومل اللفظ عند إرادة التخفيف في نقل الحركة وثبت للدلالة على ثبات الهمزة في الوصل اللفظي المشار إليه، ونحو ذلك قولك: واحد اثنان بكسر الدال.

والثاني: أنها حركة التقاء الساكنين الميم واللام الساكنة بعدها، وكانت فتحة لا

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ١٢٢).

كسرة؛ لثقل الكسرة بعد الياء التالية للكسرة، وقد قرئ بكسرها على أصل التقاء الساكنين، وأما حركة الميم في: ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ فالنقل على أصل ورش في ذلك. فإن لقي حرف المد واللين من هذا النوع مشددًا: ﴿الٓمٓ﴾، ﴿طسٓمٓ﴾ فمن القراء من جعل المد فيه أمكن منه فيما لم يلق مشددًا، ومنهم من سوى بينهما[1].

وعلة من جعل المد مع المشدد أمكن أن المشدد حرف يقوم مقام حرفين، فطال المد قبله؛ لاستثقال اللسان بإخراج حرف هو في الأصل حرفان، وأيضًا فإن جواز التقاء الساكنين إنما هو في الأصل للمشدد، ثم قيس عليه غيره، والأصل له مزية على الفرع، والمشبه بالشيء ليس كمثله في قوته وتمكنه.

وعلة من سوَّى بين ما لقي المشدد وما لم يلقه أن المد وجب؛ لاجتماع الساكنين، فكيفما اجتمعا وجب المد، ذكر الوجهين مكي - رحمه الله - وعللهما بما ذكرته، **ثم قال**: وكلا الوجهين حسن.

وأما النوع الثاني[2]: وهو ما وقع فيه حرف اللين وبعده ساكن، وذلك عين من ﴿كٓهيعٓصٓ ۝﴾ [مريم: ١]، و﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ ۝﴾[الشورى:١،٢]. ففيه وجهان كما ذكر الناظم - حرمه الله - ، وهما: الطول، والتوسط. غير أن الناظم نص على تفضيل الطول، وهو مذهب ابن مجاهد، وعليه جلة أهل الأداء. وذهب ابن غلبون وجماعة من أهل الأداء إلى تفضيل التوسط.

والحجة لتفضيل الطول أنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين، وأن فيه مجانسة لما جاوره من المدود.

والحجة لتفضيل التوسط التفرقة بين ما وليته حركة وبين ما لم تله، فجعل المزية للأول، قال مكي - رحمه الله - : (مد عين دون ميم قليلًا؛ لانفتاح ما قبل عين؛ لأن حرف المد واللين أمكن في **المد** من حرف اللين). **ثم قال**: (ولو قال قائل: أسويّ بينهما في المد؛ لأن في كليهما ساكنين اجتمعا لكان قياسًا، لكن تفضيل ميم أوفى في

(١) انظر: المصدر السابق (١٢٢/١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١٢٢/١).

النظر وفي الرواية لجميع القراء)، **ثم قال**: (وأكثر هذا المد إنما أخذ مشافهة، وليس كله بمنصوص عليه).

وأما النوع الثالث(١): وهو ما وقع فيه حرف المد واللين ولا ساكن بعده؛ نحو: طا، ها، را، حا، فلا خوف في قصره؛ لعدم ما يوجب زيادة المدة فيه، ومده لحن خفي كمد ألف ﴿قَالَ﴾ و﴿عَاد﴾ ونحوهما.

وأما النوع الرابع(٢): وهو ما وقع فيه الساكن ولا حرف مد قبله فلا مد فيه أيضًا؛ إذ المد إنما يكون في حرف المد، وليس قبل الساكن حرف مد، فمده من أشنع الخطأ وأبشعه.

وإذا اعتبرت ما ذكرته من الأقسام الأربعة وجدته في البيتين واضحًا فلا حاجة إلى تتبع ألفاظهما. والألف واللام في الوجهين للعهد؛ أي: فيه الوجهان المعهودان عند القراء، وخبر (**ليس**) محذوف، تقديره: ثم أو هناك، و(**من**) زائدة مع المبتدأ الذي هو (**مد**) وخبره قبله، و(**يمطل**) منصوب بإضمار (**أن**) بعد الفاء، ومعناه: يمد، والله أعلم.

١٧٩-وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ   بِكَلِمَةٍ أَوْ وَاوٍ فَوَجْهَانِ جُمِّلاَ

١٨٠-بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ   وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكُلِّ أُعْمِلاَ

١٨١-وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرْشُهُمْ   يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزَ مُدْخَلاَ

لما انقضى الكلام في حروف المد واللين انتقل إلى الكلام في حرفي اللين، وهما: الياء الساكنة المفتوح ما قبلها، والواو الساكنة المفتوح ما قبلها، وسمهما أيضًا إلى ما يقع المد فيه لمجاورة الهمز، وإلى ما يقع فيه لمجاورة السكون، وقدم الكلام على ما يقع فيه لمجاورة الهمز، فقال: (**وإن تسكن اليا بين فتح وهمزة**)، وذلك نحو: ﴿شَيْء﴾ و﴿شَيْئًا﴾، **ثم قال**، (**أو واو**) وذلك نحو: (**سوء**) و﴿ سَوْءَةَ أَخِيه ﴾ [المائدة: ٣١] وقوله: (**بكلمة**) احتراز من أن تكون الهمزة في كلمة أخرى. نحو: ﴿ ٱبْنَيْ ءَادَمَ ﴾

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٢٢).

(٢) انظر: نفسه (١/١٢٢).

[المائدة: ٢٧] و﴿أَوَأَمِنَ﴾ [الأعراف: ٩٨]؛ لأن المد في هذا النوع لورش ومذهبه النقل، **ثم قال:** (**فوجهان جملاً**)، وبين الوجهين ما هما؟ ولمن هما؟ في البيت الآخر فقال: (**بطول وقصر وصل ورش ووقفه**)، وليست الجيم في (**جملا**) رمزًا؛ لأن الرمز لا يجتمع مع صريح الاسم. وأراد بالقصر: التوسط؛ لأنه دون مقدار الطول[1].

ثم انتقل إلى الكلام في **القسم الثاني**[2]: وهو: ما يقع فيه **المد** لمجاورة السكون فقال: (**وعند سكون الوقف للكل اعملا**)؛ أي:اعمل الوجهان المذكوران، وهما: الطول، والقصر الذي أريد به التوسط. ثم حكى عنهم وجهًا ثالثًا فقال: (**وعنهم سقوط المد فيه**)، وبتصريحه بسقوط **المد** في هذا الوجه الثالث علم بأن المراد من القصر المذكور التوسط. **ثم أخبر** أن ورشًا يوافقهم في الأوجه الثلاثة فيما لم يكن آخره همزًا، فأما ما كان آخره همزًا فإنه لا يوافقهم في سقوط المد فيه.

فحصل مما ذكر أن حرف اللين إذا وقع الساكن العارض في الوقف فلا يخلو الساكن من أن يكون همزًا أو غيره.

فإن كان همزاً؛ نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ و«الشيء» و﴿ٱلسَّوْءِ﴾ فلورش فيه وجهان الطول والتوسط سواء وقف بالسكون أو بالروم؛ لأن مده فيه لأجل الهمز، ولغيره الأوجه الثلاثة مع السكون والقصر مع الروم[3].

وإن كان غير همز؛ نحو: ﴿مَّيِّتٍ﴾، و«موت»، فلورش وغيره الأوجه الثلاثة مع السكون والقصر مع الروم، وعلة ورش في مد حرفي اللين لمجاورة الهمز نحو من علته في مد حرفي المد واللين لمجاورته أيضًا؛ لأن في حرفي اللين شيئًا من الخفاء وشيئًا من المد، وإن كانا أنقص في الرتبة من حرفي المد واللين، ولذلك جاز الإدغام في نحو: ثوب بكر، ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد وعوف من يقل في نحو: بكر وعمرو تعاقبا مع حرفي المد واللين في الشعر قبل حرف الروي في

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٢٣ - ١٢٤)

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٢٣)

(٣) انظر: التيسير (ص: ٧٢).

نحو قوله:

تُـــــصَفِّقُها الـــــرِياحُ إِذا جَـــــرَينا[١]

مَخاريـــــقٌ بِأَيـــــدي لاعِبيـــــنا[٢]

ووجه كونه مشبعًا إلحاقهما بحرفي المد واللين وحملهما عليهما وإن كانا دونهما في الرتبة، ووجه كونه متوسطًا إرادة الفرق بين ما ولي حركته وبين ما لم يلها بجعل المزية للأول.

وعلة القصر للجماعة ضعف الداعي للمد؛ إذ ليسا كحرفي المد واللين في قوة الداعي لها.

وعلة الإشباع لمجاورة الساكن الحاجة إلى الفصل بين الساكنين عند مراعاة اللفظ ومعاملته.

وعلة إسقاط المد - وهو مذهب النحويين - كون السكون عارضًا.

---

(١) هو من الوافر، عجز بيت صدره:

كَـــأَنَّ غُـــضونَهُنَّ مُـــتونُ غُـــدرٍ

وقائله عمرو بن كُلثوم، في معلقته الشهيرة التي يقول في مطلعها:

أَلا هُبّـــي بِـــصَحنِكِ فَاَصـــبَحينا وَلا تُبقـــي خُمـــورَ الأَندَريـــنا

وعمرو بنِ كُلثوم (؟ - ٣٩ ق. هـ/؟ - ٥٨٤ م) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، أبو الأسود، من بني تغلب، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، ولد في شمالي جزيرة العرب في بلاد ربيعة وتجوّل فيها وفي الشام والعراق ونجد، كان من أعز الناس نفسًا، وهو من الفتاك الشجعان، ساد قومه (تغلب)، وهو فتىً وعمّر طويلًا وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند، أشهر شعره معلقته التي مطلعها: (ألا هبي بصحنك فاصبحينا......)، يقال: إنها في نحو ألف بيت وإنما بقي منها ما حفظه الرواة، وفيها من الفخر والحماسة العجب، مات في الجزيرة الفراتية، قال في ثمار القلوب: كان يقال: فتكات الجاهلية ثلاث: فتكة البراض بعروة، وفتكة الحارث بن ظالم بخالد بن جعفر، وفتكة عمرو بن كلثوم بعمرو بن هند الملك، فتك به وقتله في دار ملكه وانتهب رحله وخزائنه وانصرف بالتغالبة إلى بادية الشام ولم يصب أحد من أصحابه. - الموسوعة الشعرية

(٢) هو من الوافر، عجز بيت صدره:

كَـــأَنَّ سُـــيوفَنا فيـــنا وَفـــيهِم

وقائله عمرو بن كُلثوم، من معلقته الشهيرة. - الموسوعة الشعرية

وعلة التوسط مراعاة جانبي اللفظ والحكم. قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: والذي آخذ به في ذلك التمكين المتوسط من غير إسراف، وبه قرأت.

وقوله: (**بكلمة**) في موضع الصفة لـ(**فتح وهمزة**). و(**وجهان**) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ففيهما وجهان. و(**جملا**) جملة في موضع الصفة للمبتدأ. و(**وصل ورش**) مبتدأ قدم عليه خبره، والجملة مفسرة للوجهين المذكورين. وألف (**أعملا**) ضمير مرفوع الموضع يعود على الطول والقصر. و(**سقوط المد**) مبتدأ، خبره: (**عنهم**)، أو فاعل، و(**فيه**) متعلق به. و(**حيث**) مضاف إلى الجملة بعده. وخبر (**لا همز**) محذوف. و(**مدخلا**) صفة، والألف فيه بدل من التنوين وليست للإطلاق؛ لأنه معرب، والله أعلم.

١٨٢-وَفِي وَاوِ سَوْآتٍ خِلاَفٌ لِوَرْشِهِمْ   وَعَنْ كُلٍ الْمَوْءُودَةُ اقْصُرْ وَمَوْئِلاَ

اختلف أهل الأداء في «سواءت» المجموع، فمنهم من لم يفرق ورش بينه وبين ﴿**سوءة**﴾ ونحوه، ومنهم من استثناه فقصره[1]، فمن لم يفرق عامل اللفظ، ومن استثناه اعتد بأن أصل واوه الحركة؛ لأنه جمع سوأة، وسوأة اسم غير صفة، وفعلة إذا كان اسمًا غير صفة جمع على فعلات بفتح العين كتمرات، وإذا كان صفة جمع على فعلات بسكون العين كخذلان، فرقًا بين الاسم والصفة، فإن كان غير حرف لين جمع على فَعْلات بسكون العين كبيضات وحورات؛ لأن تحريكه يؤدي إلى إعلاله، وهذيل تجمعه كالصحيح ولا تعله.

وأما ﴿**ٱلْمَوْءُۥدَةُ**﴾ و(**موئلا**) فإن الجماعة على أصولهم في ترك المد فيهما، وأما ورش فإنه خالف أصله فيهما[2]، وحجته أن أصل واويهما الحركة؛ لأنهما من وَأَدَ وَوَأَلَ، وإنما سكنتا؛ لدخول الميم عليهما، فلم يعتد بالسكون؛ لأنه عارض.

فإن قيل: فَلِمَ لم يستثن ﴿**يايئس**﴾ و﴿**ٱسْتَيْـَٔسَ**﴾ مع أن السكون عارض؟

فالجواب: أن الاعتداد بالعارض وترك الاعتداد به لغتان، فأخذ بإحدى اللغتين تارة وبالأخرى تارة. والاعتماد في جميع ذلك على النقل، والتعليل تابع له.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٢٥).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٢٦).

فإن قيل: ما حكم الألف والواو في ﴿سَوۡءَٰتُهُمَا﴾ و﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾؟

فالجواب المد، أما ﴿سَوۡءَٰتُهُمَا﴾ فإن الواو إن مدت نزلت منزلة حرف المد واللين، وإن قصرت نزلت منزلة المتحرك. وأما في ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ فلأن الواو في حكم المتحرك قولًا واحدًا، ويجوز القصر فيهما أيضًا على القاعدة فيما وقع من نحو ذلك.

و(**خلاف لورشهم**) مبتدأ موصوف، وخبره قبله، أو فاعل. (**عن كل الموؤدة**) معمولان لـ(**قصر**)، وكل ما ذكره ٱلناظم - رحمه الله - من قوله: (**وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن**) إلى آخر الباب من زيادات القصيد، إلا ما ذكر من تمكين ورش لحرفي اللين لمجاورة الهمز ما عدا (**مَوْئِلاً**)، و﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ فإنّ صاحب «التيسير» ذكر ذلك في سورة البقرة، والله أعلم.



باب الهمزتين من كلمة

لما انقضي الكلام في باب المد والقصر أتبعه الكلام في الهمزتين من كلمه؛ لأنهما وقعا بعد ما وقع المد والقصر فيه في قوله - تعالي: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ فأخر الكلام في نقل الحركة وإن كان قد وقع قبل الهمزتين المذكورتين؛ لما مر في تأخير الهمزة الساكنة قال رحمه الله:

١٨٣-وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكِلْمَةٍ   سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلاَ

١٨٤-وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ   لِوَرْشٍ وَفي بَغْدَادَ يُرْوَى مُسَهَّلاَ

اعلم أن الهمزتين في هذا الباب على ثلاثة أقسام: مفتوحتان.ومفتوحة بعدها مكسورة. ومفتوحة بعدها مضمومة.

وحاصل هذا التقسيم أن الأولى لا تكون إلا مفتوحة، والثانية تختلف بسبب اختلاف الحركات الثلاثة، وقد أخبر الناظم - رحمه الله - في البيت الأول أن الهمزة الأخيرة من الأنواع الثلاثة سهلها من أشار إليه بـ**(سما)**، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو. وأشار بقوله: **(سما)** إلى حسن التسهيل؛ لشهرته، وأن أكثر العرب عليه.ثم أخبرا أن في ذات الفتح خلافًا لمن أشار إليه باللام، وهو:هشام. ونبه بقوله: **(لتجملا)** على ما حصل بها من المزية في قراءة هشام باستعماله اللغتين، والتحقيق له فيها من زيادات القصيد[1].

ثم أخبر في البيت الثاني أن أصحاب ورش اختلفوا عنه في كيفية تغيير الهمزة ذات الفتح، فمنهم من أبدلها ألفاً، وهم المصريون، ومنهم من سهلها بين بين - على ما ذكر في البيت الأول، وهم البغداديون[2].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٢٧ - ١٢٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٢٩).

ثم كمل - رحمه الله - في الأبيات التي تلي هذين البيتين أحكام المفتوحتين، ثم عاد إلى القسمين الأخيرين، ونحن نسلك طريقه في ذلك، فنبين:

أولا: جميع أحكام المفتوحتين، فنقول - وبالله التوفيق - : قد عرف من هذين البيتين من له التحقيق والتغيير في الثانية منهما، وعرف من قوله: (**ومدك قبل الفتح والكسر حجة بها لذ**) أن أشار إليه بالحاء، والباء، واللام، وهم: أبو عمرو، وقالون، وهشام يدخلون قبلها ألفا، وأن الباقين لا يفعلون ذلك. وإذا جمع التحقيق والتغيير إلى إدخال الألف وتركه كان القراء على مراتب: منهم من يسهل الثانية ويدخل قبلها ألفا قولَا واحدًا، وهما: قالون، وأبو عمرو.ومنهم من يسهلها ولا يدخل قبلها ألفاً من غير إدخال ألف قبلها، وهو: ورش. ومنهم من له وجهان أيضًا: تسهيلها، وتحقيقها، مع إدخال الألف في كليهما وهو: هشام. ومنهم من يحققها - قولا واحدًا - من غير إدخال ألف، وهم الكوفيون، وابن ذكوان.

والحجة لمن خفف الثانية وأدخل قبلها ألفًا أنه استثقل اجتماع الهمزتين، فخفف التي وقع بها الثقل - وهي الثانية، ولما خففها رأي أنها غير خاليه من الثقل إما لأنها برؤية المحققة، وإما لأنها عارضه، فكأن المحققة موجودة، ففصل بينها وبين التي قبلها بالألف؛ ليحول بينهما، ويمنع من اجتماعهما.

والحجة لمن خفف ولم يدخل الألف: أنها وإن كانت برؤية المحققة وعارضة فإن ثقلها قد زال بزوال نبرتها، فلم يحتج إلى حايل بينها وبين التي قبلها.

والحجة لمن أبدل منها: أنه لا رأى التسهيل لا يخلو من ثقل ما أبدل منها حرفًا لا ثقل فيه غير إبدالها ألفًا على غير القياس؛ لأن الأصل في تخفيف الهمز أن تسهل بين بين، وإنما يعدل عنه إلى غيره إذا تعذر، وهو هاهنا غير متعذر وكاف، وهو القياس، وغيره ليس بقياس، غير أن له نظاير في كلام العرب.

والحجة لمن خففها وأدخل قبلها ألفًا: الإتيان بها على الأصل، وإزالة ثقل اجتماعهما بالألف الفاصل بينهما.

والحجة لمن حققها ولم يفصل: أنها في تقدير الانفصال من التي قبلها؛ لأنها داخله عليها بعد أن لم يكن، فحققها كما ما هم من كلمتين، ويحسن ذلك أمنه من

الاعتراض عليه إن سهل أو أبدل فيها فيما وقع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن؛ نحو: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ وهو الأكثر، وقد اعترض على من قرأ بهما، وأجيب عنه بأن المسهلة في زنة المتحركة، وأن المد في الحرف المبدل قائم مقام الحركة، وكيفية التسهيل في الهمزة المفتوحة أن تزال نبرتها وتقرب من الألف، وزاد بعضهم: فتصير كالمدة في اللفظ، وربما خالصة، ولم يعن أحد بذلك البدل، وإنما عبر بذلك حيث أضعف الصوت بها فصار كالمدة، وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء.

وارتفاع قوله: (**وتسهيل**) بالابتداء، وهو مضاف إلى ما بعده، وما بعده مضاف إلى ما بعده. و(**بكلمة**) متعلق بالمبتدأ. و(**سما**) مع فاعله: خبر المبتدأ. و(**بذات الفتح خلف**) جملة اسمية قدم خبرها. واللام في قوله: (**لتجملا**) لام العاقبة. و(**ألفًا**) مفعول مقدم. وفاعل (**تبدلت**) بعود على (**ذات الفتح**). والباقي ظاهر.

١٨٥-وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُحْبَةٌ ءَأَعْـ   جَمِيٌّ وَالأولَى أَسْقِطَنَّ لِتُسْهِلاَ

قد عرف من البيتين الماضيين ومن شرحهما قاعدة القراء في المفتوحتين، وبقيت كلمات فيها مخالفة للقاعدة المذكورة ذكرها الشيخ - رحمه الله - كلمة كلمة، فالحكم فيها على ما ذكر، وما عداها فعلى القاعدة المذكورة أولًا. فمن جملتها: (**ءأعجمي**) في سورة فصلت؛ أخبر أن من أشار إليهم بـ(**صحبة**)، وهم: أبو بكر، وحمزة، والكسائي يحققون الثانية، وذلك بعد تحقيق الأولى. ثم أمر بإسقاط الأولى لمن أشار إليه باللام، وهو: هشام[1].

ولم يتعرض للمد والقصر؛ لبقاء من قرأ بهمزتين في ذلك على ما تقدم؛ فنافع إذا وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي يقرءونه كما يقرءون ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ونحوه، وهشام يقرؤه بهمزة واحدة، وابن ذكوان وحفص يسهلان الثانية ويقصران كما يفعل ابن كثير وورش في أحد وجهيه، فمخالفة القاعدة حصلت من جهة هشام، وابن ذكوان، وحفص.

والحجة لمن قرأ بهمزتين أنه أدخل همزة الإنكار على همزة (**أعجمي**)، ومعنى

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٢٩ - ١٣٠).

الإنكار - في ذلك - : أن الكفار كانوا يقولوا تعنتًا منهم: (**هلا أنزل القرآن بلغة العجم**) ؟ فقيل: ولو جعلنه قرءانًا أعجميًا - لما تركوا التعنت و﴿ **لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ** ﴾ [فصلت: ٤٤]؛ أي: هلا بينت ولخصت بلسان يفقهه ﴿ **ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ** ﴾ [فصلت: ٤٤]؛ أي: قرآن أعجمي ورسول عربي، أو قرآن أعجمي وجنس مرسل إليه عربي، أيجتمع هذان؟

ومن قرأ بهمزة واحده ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون إنكار أيضًا كالأول إلا أن همزة الإنكار استغنى عنها بدليل الحال.

والثاني: أن يكون إخبارًا بأن القرآن أعجمي والرسول أو المرسل إليه عربي؛ أي: هذا كذا وهذا كذا، ويجوز أن يكون المعنى: هلا فصلت آياته تفصيلًا وكان منها أعجمي وكان منها عربي، والمعنى: أن آيات الله - تعالى - على أي طريق جاءتهم وجدوا لها تعنتًا؛ لأنهم غير طالبين الحق، متبعون أهواءهم.

والحجة لابن ذكوان وحفص في التسهيل: اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين.

والهاء في (**حققها**) يعود على (**ذات الفتح**). و(**صحبة**) فاعل (**حقق**)، و(**في فصلت**) متعلق به، وفي الكلام حذف مضاف، والتقدير: حققها صحبة في كلمة فصلت وهي أعجمي، فـ(**أعجمي**) على هذا خبر مبتدأ محذوف. و(**الأولى**) فعول مقدم، ويجوز أن يكون مبتدأ على حد قوله: (**علي ذنبا كله لم أصنع**)، والأولى أولى. و(**لتسهل**) إعرابه ظاهر، والمعني: ليسهل اللفظ بإسقاطها، والله أعلم.

١٨٦-وَهَمْزَةَ أَذْهَبْتُمْ فِي الأَحْقَافِ شُفِّعَتْ بِأُخْـرَى كَمَـا دَامَـتْ وِصَـالًا مُوَصَّـلاَ

قوله - تعالى - : ﴿**أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ**﴾ في سورة الأحقاف [الآية: ٢٠] من جملة الكلمات المخالفة للقاعدة المتقدمة أيضًا، والأمر فيه كما ذكر من أن همزة (**أذهبتم**) شفعت بهمزة أخرى قبلها لمن أشار إليه بالكاف، والدال، وهما: ابن عامر، وابن كثير، وإذا انفرد هذان بالتشفيع تعين للباقين القراءة بهمزه واحدة[1]. وكل واحد من هذين

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٣٠ - ١٣١).

على أصله في الهمزتين المفتوحتين؛ فابن كثير يسهل الثانية ولا يدخل قبلها ألفًا وابن عامر يقرأ لصاحبيه بما قرأ لهما في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، فيقرأ لهشام بالتحقيق والتسهيل كلاهما مع المد، ويقرأ لابن ذكوان بالتحقيق والقصر.

والحجة لمن قرأ بهمزتين أنه أدخل همزة التوبيخ على همزة (**أذهبتم**)، ولمن قرأ بهمزة واحدة أنه استغنى عن همزة التوبيخ بدليل الحال، أو أراد الإخبار؛ كأنه قيل: ما كتب لكم من حظ من الطيبات إلا ما قد أصبتموه في دنياكم وقد ذهبتم به وأخذتموه، فلم يبق لكم بعد استيفاء حظكم شيء منهما.

وارتفاع قوله: (**وهمزة أذهبتم**) بالابتداء، وخبره: (**شفعت بأخرى**). و(**في الأحقاف**) متعلق بالخبر، أو تبيين. و(**كما**) نعت لمصدر محذوف معمول لنعت مصدر (**شفعت**)، والتقدير: شفعت تشفيعًا دائمًا دومًا كدوامها؛ أي: ثابتًا كثباتها، فحذفت هذه الأسماء واحدًا بعد واحد إلى أن بقي اللفظ على ما هو عليه الآن، والمعنى: أن ثبات التشفيع في قراءة ابن عامر وابن كثير همزة (**أذهبتم**) لا يبرح ولا يذهب. وقوله: (**وصالا موصلا**) لغتان أيضًا لمصدر (**شفعت**)؛ أي: شفعت تشفيعًا دائمًا ذا وصال؛ يعني: أنه يوصل لحسنه، ولا يهجر موصلا؛ يعني: منقولًا بوصله بعض القراء إلى بعض لصحبة، والله اعلم.

١٨٧-وَفِي نُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفعَ حَمْزَةٌ وَشُعْبَةُ أيضًا وَالدِّمَشْقِي مُسَهِّلاَ

قوله - تعالى - :﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤] في سورة (**ن**) من الكلمات المخالفة؛ لما تقدم أيضًا؛ والأمر فيه كما ذكر من أن همزته شفعها بأخرى حمزة وشعبة والدمشقي (**وهو ابن عامر**). وإذ انفرد هؤلاء بالتشفيع تعين للباقين القراءة بهمزة واحدة[١]. وحمزة وشعبة على ما تقدم لهما من القراءة بتحقيق الهمزتين من غير إدخال ألف بينهما، نص للدمشقي على القراءة بالتسهيل؛ لأن قوله: (**مسهلا**) حال منه، فيقرأ لابن ذكوان بتسهيل الثانية من غير إدخال ألف قبلها، ويقرأ لهشام بتسهيلها وإدخال ألف قبلها؛ لأنه نص على التسهيل. ولم يتعرض للمد ولا للقصر فبقي الأمر

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٣١).

على ما تقدم، فقد خالف ابن ذكوان أصله في التحقيق، وتركه هشام في هذه الكلمة، وليس ذلك إلا لاتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

ووجه القراءة بهمزتين: إدخال همزة الإنكار على (**أن**) المصدرية، والتقدير، لأن كان ذا مال وبنين تطيعه، والجملة - على هذا التأويل - معترضة بين الصفة التي قبلها والصفة التي بعدها. وقيل: لا اعتراض بل هو تعليق لفعل مقدر من معنى الجملة التي بعده، والتقدير: أن كان ذا مال وبنين يكفر؟ ولا يكون تعليلًا لـ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾؛ لأن المعلل عامل في العلة، وما بعد (**إذا**) لا يعمل فيها قبلها، ولا اعتراض على هذا التأويل؛ لأن الجملتين مستأنفتان.

ومن قرأ بهمزة واحدة جعل التعليل لفعل النفي، ثم عاد إلى الوصف.

وقوله: (**وفي ن**) متعلق بـ(**تشفع**)، وفي الكلام حذف مضاف، والتقدير: وفي كلمة ن. وقوله: (**وفي ن كان**) بدلًا من المضاف المحذوف بإعادة حرف الجر. و(**أيضًا**) مصدر في موضع الحال. و(**مسهلا**) حال من (**المشقي**)، كما تقدم، والله أعلم.

١٨٨-وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ   يُشَفَّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسَهَّلاَ

قوله - تعالى - : ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ﴾ [آل عمران: ٧٣] في سورة آل عمران من الكلمات المقصود تعيينها أيضًا، والأمر فيه كما ذكر من أن ابن كثير يشفع همزة (**أن**) بهمزة أخرى قبلها، وتكون مسهلة، لا ألف قبلها على قاعدة قراءته[1]، وقد نص له على التسهيل في قوله: (**إلي ما تسهلا**)؛ أي: مضافًا إلى ما قال بتسهيله، وهذا المعنى مفهوم من قاعدته، إلا أنه تمم البيت به فأحسن.

وإذا انفرد ابن كثير بالتشفيع تعين للباقين القراءة بهمزة واحدة، فمن قرأ بهمزتين أدخل همزة الإنكار على همزة (**أن**)[2]. ثم الخطاب الواقع بعد ذلك يحتمل أن يكون خطابًا من أحبار اليهود لعامتهم؛ كالذي في أول الآية، ويحتمل أن يكون مما أمر الله نبيه ﷺ أن يخاطب به أحبار اليهود، فإن كان خطابًا من أحبار اليهود لعامتهم احتمل

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٣١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٣١).

قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ في أول الآية أن يكون معناه: ولا تؤمنوا الإيمان الظاهر الذي تقدم ذكره في الآية السابقة، وهو الإيمان بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه (**النهار**) إلا لمن تبع دينكم قبل هذا أي لمن كان على دينكم ثم أسلم؛ لأن رجوعهم كان أرجى لهم من رجوع غيرهم، ولأن إسلامهم كان أغيظ لهم، وأن يضمن معنى تقروا؛ أي: ولا تقروا بالكون على الحق إلا لمن هو على دينكم، وأن يكون معناه ولا تصدقوا في أمر الدين إلا لمن تبع دينكم. واللام في قوله: ﴿لِمَن تَبِعَ﴾ متعلقة بـ﴿تُؤْمِنُوٓا﴾ على الوجه الأول والثاني، زائدة على الوجه الثالث.

وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ معترض على معنى أنه من شاء هدايته لم ينفع فيه كيدكم ولا أمركم ولا نهيكم. وقوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ من تتمة كلامهم، والمعنى: إتيان أحدهم مثل ما أوتيتم أو محاجتهم إيا كم عند ربكم يصدقون. ومحل ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ على هذا رفع بالابتداء ويجوز أن يقدر الفصل بين **الهمزتين** أي: أتصدقون بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم ومحل (**أن يؤتى**) على هذا الوجه بعد حذف الباء نصب أو جر على الخلاف المعروف. ونظير الوجهين: أزيد ضربته وأزيداً ضربته، والنصب أقوى؛ لمكان الاستفهام، ويجوز إذا جعل مبتدأ أن يقدر خبره اسمًا كان قبل إتيان أحد مثل ما أوتيتم أو محاجتهم إياكم عند ربكم مصدق أو ممكن، فيكون كقولك: أزيد مضروب، وإن كان مما أمر الله نبيه ﷺ أن يخاطب بها أحبار اليهود كان معنى قوله ولا يؤمنون الإيمان الظاهر أيضًا ولا يقروا أو لا تصدقوا، أو يكون القول في الكلام على ما تقدم، ويكون تمام كلامهم على قوله: دينكم، ويكون قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] متصلا بما قبله غير معترضين، ويكون التقدير في قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ وما بعده: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم منكرًا منكرون أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم أو غير مصدق، أو ينكرون أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم، والكلام في محل أن يوتى على ما تقدم. وقيل: التقدير: لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم به عند ربكم دين، ثم ما دبرتم أو قلتم ما قلتم. ومحل

﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ علي هذا الوجه نصب أو جر، على الخلاف. وقيل: التقدير: كراهة أن يكون كذا دبرتم ما دبرتم وقلتم ما قلتم، ويكون مفعولًا له.

ومن قرأ: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بهمزة واحدة احتمل ما بعده أيضًا أن يكون خطابًا من أحبار اليهود لعامتهم، وأن يكون مما أمر الله نبيه ﷺ أن يخاطب به أحبارهم، فإن كان خطابًا من أحبار اليهود لعامتهم كان قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾ واقعًا على قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ ويكون معناه: ولا تقروا أولا تصدقوا ولا تقروا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، أولا تصدقوا بذلك إلا لمن تبع دينكم. ويجوز ألا يكون واقعًا على ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ فيكون معناه: ولا تؤمنوا الإيمان الظاهر أو ولا تقروا ولا تصدقوا أيضًا، بكون انقضاء كلامهم على قوله: ﴿دِينَكُمْ﴾، يكون ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ متعلقًا بمحذوف دل عليه ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ﴾؛ أي: ولا تصدقوا أن يؤتى أحد، فيكون مثل: ﴿إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ معترضًا بين المعطوف والمعطوف عليه. وإن كان مما أمر الله نبيه ﷺ أن يخاطب به أحبارهم كان التقدير: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم دبرتم ما دبرتم أو قلتم ما قلتم، وكان ما قبله من الآية في هذا القسم على قياس ما مر في القراءة بهمزتين. والضمير المرفوع في ﴿يُحَآجُّوكُمْ﴾ في جميع الأوجه لـ﴿أَحَدٌ﴾ لأنه في معني الجمع.

وقد كان الترتيب يقتضي تقديم هذه الكلمة على كلمة (**فُصِلَتْ**) وما بعدها، غير أن الاختلاف لما كان فيما قدمه عليها أوسع من الاختلاف فيها سوغ تقديمه اهتمامًا بذلك.وإعراب البيت ظاهر، والله أعلم.

١٨٩-وَطه وفِي الأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا بِهَا ءَآمَنْتُمُ لِلكُلِّ ثَالِثًا ابْدِلاَ

١٩٠-وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةٌ وَلِقُنْبُلٍ بِإِسْقَاطِهِ الأُولَى بِطه تُقُبِّلاَ

١٩١-وَفي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلَ قُنْبُلٌ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمُلْكِ مُوْصِلاَ

قوله - تعالى - : ﴿ءَامَنتُم﴾ [الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩] في

السور **الثلاث** مما فيه مخالفة للقاعدة المتقدمة أيضًا، وقدم الكلمات السابقة عليها؛ لموافقتها عامة الباب في اجتماع همزتين لا ثالثة لهما في الأصل، ورتبها في النظم على حسب ما تأتى له، وأصلها: أأأمنتم بثلاث همزات: الأولى همزة الاستفهام الداخلة لمعنى الإنكار، والثانية همزة القطع الداخلة في الفعل الرباعي، والثالثة همزة الأصل؛ لأنها فاء الكلمة(١).

فأول ما أخبر به - في البيت الأول - أن **الهمزة** الثالثة أبدلت للكل ألفًا، **ثم أخبر** في البيت الثاني أن المشار إليهم بـ(**صحبة**)، وهم: أبو بكر، وحمزة، والكسائي حققوا الثانية؛ يعني: بعد تحقيق الأولى، وأن قنبلًا أسقط الأولى في سورة طه. **ثم أخبر** - في البيت الثالث - أن حفصًا أسقط الأولى من السور الثلاث، وأن قنبلًا أبدل من الأولى واوًا في حال الوصل في سورة الأعراف، وأنه فعل ذلك في قوله: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ءَأَمِنتُم﴾ [الآيتان: ١٥، ١٦] في سورة الملك(٢).

والذي أخبر به من أحوال هذه الكلمة واضح للمتأمل، ولا بد أن نزيده وضوحًا، فنقول: القراء في هذه الكلم على مراتب:

منهم من حقق الأولى والثانية وأبدل الثالثة في السور الثلاث، وهم: أبو بكر، وحمزة، والكسائي.

ومنهم من أسقط الأولى وأبدل الأخيرة وقرأ بلفظ الخبر في السور الثلاث أيضًا، وهو حفص.

ومنهم من حقق الأولى وسهل الثانية وأبدل الثالثة في الجميع أيضًا وهم من عدا الكوفيين وقنبلًا.

ومنهم من فرق بين المواضع الثلاث، فقرأ في سورة الأعراف في حال الابتداء بتحقيق الأولى والتسهيل في الثانية وإبدال الثالثة، وقرأ في سورة طه بإسقاط الأولى وإبدال الأخيرة، وقرأ في سورة الشعراء بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية وإبدال الثالثة في الحالين، وهو قنبل.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٣١ - ١٣٢).

(٢) انظر: السبعة (ص: ٦٤٤).

وجميع ما ذكرته مفهوم من كلام الناظم - رحمه الله - ؛ لأن من لم ينص له على الإسقاط تعين له الإثبات، ومن لم ينص له على التحقيق تعين له التسهيل.

فإن قيل: نصه على تحقيق الثانية لـ(**صحبة**) يقتضي تسهيلها للباقين، فلم حققتها في قراءة حفص وقراءة قنبل في طه وهي الثانية باعتبار ما نص عليه من إسقاط الأولى؟

قلت: أراد بالثانية: التي قبلها همزة أخرى ملفوظ بها، وذلك إنما يكون في قراءة من أثبت الأولى، وبذلك ساغ التسهيل لمن أخذ به.

والحجة لمن حقق الثانية أو سهلها ما تقدم في قاعدة الباب.

والحجة لمن أسقط همزة الإنكار: الاستغناء عنها بدليل الحال.

والحجة لمن أسقطها في موضع وأثبتها في غيره: استعمال ما استعملته العرب من الوجهين مع اتباع الأثر.

والحجة لمن أبدل من الأولى واوًا في سورة الأعراف في حال الوصل: إرادة التحقيق، وذلك قياسه فيما انفتح وقبله ضمه، ولذلك خصه بحال الوصل، وألحق به ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في سورة الملك الواقع بعد قوله: ﴿ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ﴾؛ لتناسبها فيما ذكرت، فإنه لم يكن مما اجتمع فيه في الأصل ثلاث همزات.

والحجة لمن أبدل من الأولى واوًا في حال تسهيل الثانية: أن لا يزال في الأصل ثلاث همزات.

والحجة للجميع في إبدال الثالثة ألفًا يذكر في آخر الباب؛ أي: باب الهمز المفرد - إن شاء الله - تعالى - .

وقد كان الوجه أن يذكر الاختلاف في قوله: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨] في سورة الزخرف ها هنا لمناسبته أأأمنتم في اجتماع ثلاث همزات في الأصل، وكأنه أخره إلى سورته حين طال الكلام في: أأأمنتم؛ حيث استوعب ثلاثة أبيات.

ومحل قوله: (**في طه**) الرفع بالابتداء. و(**أأأمنتم**) جمله اسمية أخبر بها عن المبتدأ المذكور. و(**للكل**) متعلق بـ(**أبدلا**). و(**ثالثًا**) حال من مضاف محذوف أسند إليه (**أبدل**)، و(**أبدل**) وما عمل فيه: جملة مستأنفة يبين بها حكم الفعل المذكور الكائن بـ(**طه**). و(**في الأعراف والشعراء**) متعلق بفعل محذوف تقديره: فعل محذوف تقديره:

فعل ذلك، والفعل المحذوف مع ما تعلق به: جملة معترضة بين المبتدأ وخبره، وتقدير البيت: وطه بها أأأمنتم أبدل همزه - في حال كونه ثالثًا - للكل، وفي الأعراف والشعراء فعل ذلك.

وقوله: (**ثان**) مفعول به، وقد أعله في حال النصب كما أعله من قال: (**لعلي أرى باق على الحدثان**). و(**لقنبل**) و(**بإسقاطه**) متعلقان بـ(**تقبل**). و(**بطه**) متعلق بـ(**إسقاطه**)، وهي جملة فعلية معطوفة على التي قبلها. و(**في كلها**) متعلق بفعل محذوف ارتفع (**حفص**) به؛ أي: وأسقط الأولى في كلها حفص. و(**موصلاً**) - في آخر البيت - : حال من (**قنبل**). والباقي ظاهر، والله أعلم.

١٩٢-وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لاَمٍ مُسَكَّنٍ   وَهَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلاَ

١٩٣-فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي   يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَآلانَ مُثِّلاَ

اعلم أن الكلمات التي اجتمع فيها ما ذكر في أول هذين البيتين مما خالف ما تقدم أيضًا، وكلامه فيها على: ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل الداخلة على لام التعريف، وذلك **ستة مواضع** لسائر القراء، وموضع واحد في قراءة أبي عمرو وحده.

أما الستة التي لسائر القراء فقوله: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] في موضعين من الأنعام، و﴿آلْـَٔـٰنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١] في موضعين من يونس، و﴿آللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩] فيها وفي النمل [النمل: ٥٩][1].

وأما الموضع الذي انفرد به أبو عمرو في قراءته في قوله: ﴿آلسِّحْرَ﴾ [يونس: ٨١] في يونس[2]. وحكم همزة الوصل في غير هذا النوع إذا دخل عليها حرف متحرك أن تحذف، وتتوصل بحركة ذلك الحرف إلى ما كان يتوصل بحركة همزة الوصل إليه، وأما هذا النوع فلا يفعل فيه ذلك؛ إذ لو فعل لأدى إلى التباس الاستفهام بالخبر في كثير من الكلام، ألا ترى أنك لو قلت: الرجل حال كونك مخبرًا، ثم أردت الاستفهام

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٣٣ - ١٣٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٥٠٩).

فأدخلت همزته وتوصلت بها إلى الساكن وحذفت همزة الوصل لكان لفظ الخبر لفظ الاستفهام سواء؟ ولما كانت الحال هذه لم يحسن حذفها ولا بقاؤها محققه أيضًا؛ لضعفها فسلك في ذلك طريقان **أحدهما**: إبدالها ألفًا، **والثاني**: تسهيلها بين بين.

ووجه الإبدال أن لا يبقى شيء من لفظ **الهمزة** أصلًا، ولذلك كان أولى. ووجه التسهيل أنه القياس فيما انفتح بعد الفتح.

فإن قيل: الإبدال فيه جمع بين الساكنين، والتسهيل يقرب للهمزة من السكون أيضًا.

قيل: مد الألف المبدلة تقوم مقام الحركة، وتسهيل الهمزة وإن قربها من الساكن فإنها لا تصير ساكنة، بل هي بزنة المتحركة بدليل قيامها مقامها في الشعر، ألا ترى أنك إذا أنشدت قول الشاعر: (**الحقَّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَت**)[1] بتسهيل الهمزة لكان الوزن مستقيمًا، ولو صيّرها التسهيل إلى السكون لم يكن مستقيمًا، **فإن قيل** قد كان يتأتى فيما ورد في القرآن الكريم من هذا الكلام حذف همزة الوصل وكان الإلباس يرتفع بقطع همزة الاستفهام في حال الوصل في جميعها، وبورود أم المعادلة لهمزة الاستفهام في بعضها.

قيل: لو ارتفع الإلباس في حال الاتصال، لم يرتفع في حال الانفصال وكان المصير إلى ما يرتفع به أولًا في كل حال أولى، ولأن ما لا يقع فيه الإلباس من ذلك محمول على ما يقع فيه الإلباس، نحو ما مثلت به أولًا، ويحذف بهمزة الوصل المكسورة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام؛ نحو: أبنك فعل كذا؟ ومنه: ﴿**أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ**﴾ [الصافات: ١٥٣]، ﴿**أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا**﴾ [ص: ٦٣] لأمن الإلباس مع اختلاف حركتي الهمزتين.فقول الشيخ - رحمه الله - : (**وإن همز وصل**) معناه: وإن وقع همز بين لام مسكن وهمزة الاستفهام؛ يعني: بين لام التعريف وبين همزة الاستفهام (**فامدد مبدلا**)؛ أي: وامدد **الهمز** في حال إبدالك إياه ألفًا، وأراد بالمد

---

(١) صدر بيت من الطويل، قائله: جميل بثينة، وجاء في عجز البيت: (أَوَ اَن شَطَّ وَلِيّ أَنَّ قَلبَكَ طائِرُ). انظر: الكتاب (١٣٦/٣)، دار الجيل - بيروت، تحقيق: عبد السلام هارون.

المذكور المد الطويل؛ لما تقدم. وتسامح في العبارة حيث أوقع المد على الهمزة، ومحل المد إنما هو الحرف المبدل، وسوغ الهمز ذلك أنه لما أبدل منه تنزل منزلته وسد مسده، فأوقعت صفته عليه مجازًا مع ما حصل من البيان بقوله: (**مبدلاً**). وقوله: (**فللكل ذا أولى**) معناه: فلكل السبعة هذا الوجه أولى من غيره وأحق. **والعلة** في الأولوية ما تقدم. وقوله: (**ويقصره الذي يسهل عن كل**) معناه: أن من أخذ فيه بالتسهيل يقصره عن كل السبعة، ومن أخذ فيه بالتسهيل عن كل سبعة يقصره. **والعلة** فيه أن الهمز المسهل - كما تقدم - بزنة المتحرك، وإنما أضعف الصوت فقرب من الساكن، وخف اللفظ به؛ لخفته بالساكن. وقوله: (**كآلآن مثلا**) واحد من الكلم المذكورة. وقوله: (**مثلا**) معناه مثل ذلك.

وارتفاع قوله: (**همز وصل**) بالفعل المقدر، وذلك الفعل هو العامل في الظرف الواقع بعده. و(**مبدلا**) حال من فاعل (**امدد**) وقوله: (**ذا أولى**) مبتدأ وخبره. (**للكل**) متعلق بالخبر. وقوله: (**عن كل**) متعلق بـ(**يقصره أو يسهل**). وقوله: (**كآلآن**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ذلك كآلان في البيت. وقوله: (**مثلا**) مستأنف.

١٩٤-وَلاَ مَـدَّ بَـيْنَ الْهَمْـزَتَيْنِ هُـنَا وَلاَ بِحَـيْثُ ثَـلاَثٌ يَـتَّفِقْنَ تَنَـزُّلاَ

قوله: (**هنا**) إشارة إلى ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل، وقوله: (**ولا بحيث ثلاث يتفقن**) أراد به ﴿ءَامَنتُم﴾ [الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩] في السور الثلاث و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الآية: ٥٨] في الزخرف؛ أخبر أن لا مد في النوعين المذكورين لمن مد في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾، وهم: قالون، وأبو عمرو، وهشام[1].

وإنما لم يمد لهم في النوع الأول؛ لأن همز الوصل ضعيف، فلم يفتقر إلى ما يفصل بينهما وبين همزة الاستفهام، بخلاف همزة القطع فإنها قوية، فافتقرت إلى ذلك.

ولم يمد لهم في النوع الثاني؛ لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة بينها وبين الألف، فهي قريبة من الألف لذلك، وبعدها ألف، فلو أدخل قبلها ألف لكان اجتماع ثلاث

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٣٥).

ألفات، وذلك مستكره وبامتناعهم من المد في هذا النوع لأجل هذه العلة، واستدل بعضهم على أن أطول المد لا يوصل به إلى هذا الحد، بل الوجه أن يكون تقدير ألفين أو واوين أو ياءين، وينبغي للقارئ أن يفرق في قراءته إذا سهل بين ﴿ءَأَمِنتُم﴾ و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ وبين ﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾ وبابه، فقد رأيت كثيرًا من القراء لا يفرقون بينهما وإنما يلفظون بهمزة محققة بعدها مدة طويلة، والوجه أن يفرق بينهما فيلفظ في ﴿ءَأَمِنتُم ﴾ و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ بهمزة محققة على أثرها همزة مسهلة بعدها ألف، ويلفظ في ﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾ وبابه بهمزة محققة على أثرها ألف بعدها همزة مسهلة، ويضعف الإبدال في هذه الكلم في قراءة ورش؛ لما يؤدي إليه من حذف إحدى الألفين والتباس الاستفهام بالخبر، وإن جرى فيه على قاعدته اعتمد في فهم المعنى على النقل؛ إذ لم ينقل فيه عن نافع إلا الاستفهام(١).

وخبر قوله: (**ولا مد**) إما محذوف، تقديره: أجرًا؛ أي: موجود أو واقع، فيكون (**بين الهمزتين**) صفة ومناظرها للاستقرار، وإما موجود وهو (**بين الهمزتين**)، فيكون هنا ظرفًا للاستقرار، وإما (**هنا**) فيكون (**بين الهمزتين**) صفة. و(**ثلاث**) فاعل فعل مضمر، تقديره: يتفق ثلاث. و(**تنزلا**) تمييز، والله أعلم.

١٩٥-وَأَضْـرُبُ جَمْـعِ الْهَمْـزَتَيْنِ ثَلاَثَـةٌ ءَأَنْـذَرْتَهُمْ أَمْ لَـمْ أَئِـنَّا أُنْـزِلاَ

أخبر أن اجتماع الهمزتين في هذا الباب ينقسم إلى ثلاثة أضرب، أمثلتها ما ذكر من قوله: (**أَأَنذرتهم**) و(**أَئِنا**) و(**أَأُنزل**) يعني أنهما مفتوحتان، ومفتوحة بعدها مكسورة، ومفتوحة بعدها مضمومة(٢).

وقوله: (**أم لم**) أتى به مع المثال؛ ليصح الوزن، وقدم ذكر ذلك - في هذا البيت - ؛ ليبنى عليه ما يريد أن يذكره من اختلاف القراء في إدخال الألف بين الهمزتين وتركه. و(**أضرب**) مرفوعًا بالابتداء، وخبره (**ثلاثة**).و(**جمع**) واقع موقع اجتماع، وأنذر

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٥٥).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٣٦).

خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره: أمثلتها، والجملة صفة لـ(**ثلاثة**)، أو مستأنفة على تقدير سائل قال: ما هي أو أمثلتها؟ و(**أئنا**) و(**أأنزل**) مما حذف منه حرف العطف على ما تقدم في غير موضع، والله أعلم.

١٩٦-وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ ... بِهَا لُذْ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلاَ

١٩٧-وَفي سَبْعَةٍ لاَ خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْيَمٍ ... وَفي حَرْفَيِ الأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا الْعُلاَ

١٩٨-أَئِنَّكَ آئِفْكًا مَعًا فَوْقَ صَادِهَا ... وَفي فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالخُلْفِ سُهِّلاَ

وأخبر أن المد قبل الفتح والكسر لمن أشار إليه بالحاء، والباء، واللام في قوله: (**حجة بها لذ**)، وهم: أبو عمرو، وقالون، وهشام. وكان في ذلك تكميل أحكام المفتوحتين وشروع في تكميل أحكام المفتوحة التي بعدها المكسورة. **ثم أخبر** أن في المد قبل المكسورة خلافًا لمن أشار إليه باللام في قوله: (**ولا**)، وهو: هشام[1].

ثم أخبر أن سبعة مواضع لا خلاف عنه في المد قبلها، وهو قوله - في مريم - : ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [مريم: ٦٦] وقوله - في الأعراف - : ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [الآية: ٨١] و﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾، وقوله - في الشعراء - : ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾، [الآية: ٣]، وقوله - في الصافات - : ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾ [الآية: ٥٢] و﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾ [الصافات: ٨٦] وقوله - في فصلت - : ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [الآية: ٦][2].

ثم أخبر أن في حرف فصلت خلافًا له في التحقيق والتسهيل، وقد كان قدم في أول بيت من الباب أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو يسهلون الثانية من هذا النوع أيضًا[3]، وإذا جمع التحقيق والتسهيل إلى إدخال الألف وتركه كان القراء على مراتب:

منهم من يسهل الثانية فيدخل قبلها ألفًا قولًا واحدًا، وهما: قالون، وأبو عمرو.

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٣٦ - ١٣٧).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٣٢).

(٣) انظر: المصدر السابق.

ومنهم من سهلها ولا يدخل قبلها ألفًا قولًا واحدًا، وهما: ورش، وابن كثير.

ومنهم من يحققها ولا يدخل قبلها ألفًا قولًا واحدًا، وهم: الكوفيون، وابن ذكوان.

ومنهم من يفرق بين المواضع، فيقرأ فيما عدا السبعة المذكورة بإدخال الألف وتركه، كلاهما مع التحقيق، ويقرأ في حرف فصلت بالتحقيق والتسهيل، كلاهما مع إدخال الألف، ويقرأ في الستة المذكورة قبله بالتحقيق وإدخال الألف لا غير، وهو هشام.

والحجة في التحقيق والتسهيل وإدخال الألف وتركه على نحو ما تقدم في المفتوحتين.

والحجة لمن فرق بين المواضع اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

وارتفاع قوله: (**ومدك**) بالابتداء. و(**قبل الفتح**) ظرف له، و(**حجة**) خبر عنه، وفيه حذف مضاف؛ أي: ذو حجة. و(**بها لذ**) مستأنف، أو صفة لـ(**حجة**) على تقدير: مقول فيها بها لذ. و(**قبل الكسر خلف**) جملة قدم خبرها، و(**له ولا**) مثلها، إلا أنها صفة لـ(**خلف**). والولاء مصدر ولي يلي ولاء، والولي: الناصر؛ أي: له نصير بنقل الأئمة له. (**وفي سبعة**): (**وفي**) متعلق بمبتدأ محذوف؛ أي: فيه. وخبر (**لا خلف**) على نحو ما مر في قوله: (**ولا مد بين الهمزتين هنا**). والباء في (**بمريم**) بمعنى (**في**)، وهي متعلقة بمحذوف؛ أي: أعني في مريم. (**وفي حرفي الأعراف والشعر العلا**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي على العلى، وهو ثناء على السور المتقدمة اعترض به بين المعطوف والمعطوف عليه. وقوله: (**أئنك**) مفعول بفعل مضمر؛ أي: أعني أئنك مفعول. (**وأئفكًا**) معطوف حذف منه حرف العطف. و(**معا**) حال منهما؛ أي: مصطحبين. و(**فوق**) حال أخرى منهما، أو من ضمير ما يقدر من مصطحبين. (**وفي فصلت حرف**)؛ أي: حرفين معا أيضًا. (**وبالخلف**) حال من ضمير؛ أي: وسهل ملتبسًا بالخلف، والله أعلم.

١٩٩-وَأَئِمَّـةً بِالخُلْـفِ قَـدْ مَـدَّ وَحْـدَهُ وَسَـهِّلْ سَـمَا وَصْـفًا وَفـي الـنَّحْوِ أُبْـدِلاَ

أخبر أن هشامًا انفرد بالمد في قوله: ﴿أَئِمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢، الأنبياء: ١٣،

القصص: ٥، القصص: ٤١، السجدة: ٢٤] حيث وقع بخلاف عنه في ذلك[١]، وإليه يعود الضميران في قوله: (**مد وحده**).

ثم أمر بالتسهيل لمن أشار إليه بـ(**سما**) ونبه بسمو وصفه على حسنه وصحته واشتهاره واتفاق أهل الإتقان عليه كابن مجاهد وغيره. وأخره عن قاعدة هذا النوع؛ لمخالفة القاعدة في قصر قالون وأبي عمرو، وكما فعل في النوع المتقدم[٢].

وحصل مما ذكره أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو يسهلون الثانية من غير إدخال ألف قبلها، وأن الكوفيين وابن ذكوان يحققونها من غير إدخال ألف أيضًا، وأن هشامًا يحققها مع إدخال الألف وتركه.

وقوله: (**وفي النحو أبدلا**) إخبار بمذهب بعض النحويين في هذه الهمزة، فإنهم يبدلونها ياء، ويضعفون تحقيقها وتسهيلها بين بين، وعلى ذلك (**أبو علي**)[٣] ومن تابعه، ووافقهم بعض القراء على تضعيف التحقيق مع روايتهم له وقراءتهم به لأصحابهم، وعلى إنكار التسهيل فلم يقرءوا به لأصحاب التخفيف ياءً، وقرءوا ياءً خفيفة الكسر، ونصوا على ذلك في كتبهم. والذي نص عليه من يعتمد عليه من أهل الضبط والإتقان التسهيل بين بين، ووافق الزمخشري[٤] من قال بالتسهيل في ذلك، وخالف النحاة فقال:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٣٧).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ = ٩٠٠ - ٩٨٧ م) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية، أصله من فسا من عمل شيراز، روى القراءة عرضًا عن أبي بكر بن مجاهد، روى القراءة عه عرضًا عبد الملك النهرواني، أخذ النحو عن أبي إسحاق الزجاج ثم عن أبي بكر بن السري، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وانتهت إليه رئاسة علم النحو، أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جني وأبي الحسن الربعي وخلق، له من المؤلفات أكثر من ثلاثين مؤلفًا منها كتابه: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد في كتابه السبعة، ومنها: الإيضاح، والإغفال، والأهوازيات، والتكملة، والتذكرة، والمسائل البصرية، والبغدادية، والشيرازية، والمشكلة، والحلبيات، وغيرها.انظر: الأعلام (٢/١٧٩).

(٤) الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ = ١٠٧٥ - ١١٤٤ م) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري أبو القاسم، جار الله، مفسِّر، محدِّث، متكلِّم، نحوي، لغوي، بياني، أديب، ناظم، ناثر، مشارك في عدة علوم. ولد بزمخشر من قرى خوارزم في رجب، وقدم بغداد، وسمع =

التصريح بالياء ليس بقراءة ولا يجوز أن يكون، ومن صرح بها فهو محرف لاحن.

وسبب اختلافهم في ذلك أن ﴿أَئِمَّة﴾ جمع إمام، وإمام فِعَال، وفِعَال من أمثلة جموعه أَفعِلَة كحِرَاب وأَحرِبَة، فأصل أئمة إذًا أَأْممة، فلو خرج على ما يقتضيه الأصول لقيل: أمه؛ لأن الهمزة الساكنة تبدل ألفًا بعد المفتوحة، والمثالان المتحركان يدغم أحدهما في الأخر ما لم يكن الثاني للإلحاق؛ كمدد، أو تكون الكلمة على فعل؛ كطلل، لكن لو قيل: أمه لا لتلبس بجمع أم، فينعكس المعنى؛ لأن الإمام بمعنى المأموم، واللام ضده، فأصلح اللفظ بأن نقلت حركة الميم إلى الهمزة، فلما سكنت أدغمت في الميم التي بعدها فصار: أأمه، فمن قرأ بالتحقيق أو التسهيل أو المد أو القصر راعى اللفظ فيها ففعل ما يسوغه فعله ﴿أَءِذَا﴾ أو ﴿أَءِنَّا﴾ ونحوهما؛ للعل التي تقدم ذكرها؛ إذ اللفظ فيهما سواء، وحسن ذلك أن الهمزة في كليهما زائدة.

ومن خالف بينهما في بعض الوجوه اتبع الأثر وجمع بين اللغتين، ومن ضعف التحقيق وأنكر التسهيل لم يراع اللفظ وراعى الأصل؛ وذلك أن أصل الهمزة المكسورة في ﴿أَئِمَّة﴾ السكون كما تقدم، وإنما نقلت إليها حركة الميم؛ لما مر، فكسرت، وحركة النقل عارضة وإذا كانت عارضة كانت الهمزة في حكم الساكنة، وإذا كانت في حكم الساكنة لم يجز تحقيقها بعد الهمزة المفتوحة ولا تسهيلها، كما لا يجوز ذلك في الساكنة لفظًا، ولما لم يجز ذلك عدل إلى ما تستحقه في الأصل من البدل، غير أنها لم تبدل ألفًا للسبب الذي وقع الفرار منه أولًا، ودبرت في الإبدال بحركة نفسها، فأبدلت ياء، والذي ذهبوا إليه قياسي، وما ذهب إليه القراء نقل فلا يترك لقياسهم، وقد روعي اللفظ في مواضع كثيرة من غير إنكار. نحو: كسر الهاء من ﴿عَلَيْهِم﴾

=

الحديث وتفقه، ورحل إلى مكة فجاور بها وسُمي جار الله، وتوفي بجرجانية خوارزم ليلة عرفة بعد رجوعه من مكة. من تصانيفه الكثيرة: ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في صنعة الإعراب، والكشاف عن حقائق التنزيل، وديوان شعر. انظر: معجم المؤلفين (١٢/١٨٦).

و﴿إِلَيۡهِمۡ﴾ و﴿لَدَيۡهِمۡ﴾؛ لمجاورة الياء وإشباع المد في الوقف في نحو: (**المؤمنين**) و(**المؤمنون**)؛ لأجل السكون، ومد الياء في(**يايــئس**) لورش وغير ذلك، فينبغي أن لا يترك التحقيق والتسهيل في(**أئمة**) باعتبار مراعاة اللفظ.

و﴿أَيِمَّةَ﴾ مفعول مقدم. و(**بالخلف**) نعت لمصر محذوف؛ أي: مدًا ملتبسًا بالخلف. و(**وحده**) حال من فعل مد. و(**سما**) جملة مستأنفة و(**وصفًا**) تمييز. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٢٠٠-وَمَــدُّكَ قَــبْلَ الــضَّمِّ لَبَّــى حَبِيــبُهُ   بِخُلْفِهِمَـــا بَـــرًّا وَجَـــاءَ لِيَفْـــصِلاَ

٢٠١-وَفــي آلِ عِمْــرَانَ رَوَوْا لِهِــشَامِهِمْ   كَحَفْــصٍ وَفــي الْبَاقِــي كَقَالُــونَ وَاعْــتَلاَ

كمل - في هذين البيتين - أحكام النوع الثالث، وهو ما اجتمع فيه همزتان: مفتوحة بعدها مضمومة، ولم يأت ذلك في القرآن العزيز إلا في ثلاثة مواضع ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [الآية: ١٥] في سورة آل عمران ﴿أَءُنزِلَ﴾ [الآية: ٨] في سورة ص و﴿أَءُلۡقِيَ﴾ [الآية: ٢٥] في سورة القمر، فأخبر أن المد فيه قبل الهمزة المضمومة لمن أشار إليها باللام والحاء في قوله: (**لبى حبيبه**) بخلاف عنهما، وهما: هشام، وأبو عمرو، ولمن أشار إليه بالباء في قوله: (**برًا**) بلا خلاف عنه، وهو: قالون، فتعين للباقين القصر، وقد كان قدم في أول الباب التسهيل في الثانية لنافع وابن كثير وأبي عمرو، فتعين للباقين التحقيق[(١)].

وإذا جمع التحقيق والتسهيل إلى المد والقصر كان القراء على مراتب:

منهم من سهل الثانية ويدخل قبلها ألفًا قولًا واحدًا، وهو قالون.

ومنهم من يسهلها ولا يدخل قبلها ألفًا قولًا واحدًا، وهو: ورش، وابن كثير.

ومنهم من سهلها وله إدخال الألف وتركه، وهو أبو عمرو، وأن إدخال الألف له

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٣٨ - ١٣٩).

من زيادات القصيد؛ لأن صاحب «التيسير» لم يذكر له إلا القصر[١].

ومنهم من يحققها ولا يدخل قبلها ألفًا قولًا واحدًا، وهم الكوفيون، وابن ذكوان.

ومنهم من له ثلاثة أوجه: التحقيق مع القصر في المواضع الثلاثة، والتحقيق مع المد في المواضع الثلاثة، والمخالفة بين القراءة بالتحقيق والقصر في (**آل عمران**)، وبالتسهيل والمد في (**ص**) و(**القمر**)، وهو: هشام، وإلى هذا الوجه أشار بقوله: (**وفي آل عمران رووا لهشامهم كحفص**)؛ يعني: بالتحقيق مع القصر، وعيّن حفصًا دون غيره ممن قرأ بذلك؛ لاستقامة الوزن باسمه. (**وفي الباقي كقالون**)؛ يعني: التسهيل والمد، وعين قالون؛ لقراءته بالوجه المذكور دون غيره، بخلاف أبي عمرو فإنه قرأ به وبغيره.

والتحقيق مع القصر في المواضع الثلاثة من زيادات القصيد؛ لأن صاحب «التيسير» لم يذكر له إلا التحقيق مع المد في المواضع الثلاثة[٢]، وذكر أن ذلك من قراءته على (**أبي الفتح**)[٣]. والمخالفة بين المواضع على ما بين في الوجه الثالث، وذكر أن ذلك من قراءته على (**أبي الحسن**)[٤].

والحجة في الوجوه كلها على حسب ما تقدم من نظائرها.

وارتفاع قوله: (**ومدك**) بالابتداء. و(**قبل**) ظرف له. و(**لبى حبيبه**) جملة في موضع الخبر. و(**بخلفهما**) حال من فاعل (**لبى**)، والضمير يعود على هشام وأبي عمرو المدلول عليها باللام والحاء. و(**برا**) مفعول (**لبى**). و(**جاء**) معطوف على (**لبى**). و(**ليفصل**) ظاهر يقول: (**ومدك قبل الضم لبى حبيبه**)؛ أي: محبوبة؛ أي: ما حب. وأريد منه الفصل بين الهمزتين؛ لاستثقال اجتماعهما (**برًا**)؛ أي: قاربًا منصفًا بالبر، وهو الصدق، كأن القارئ المذكور دعا الفصل قلبًا ملتبسًا بخلف هشام وأبي عمرو، وجاء

(١) انظر: التيسير (ص: ٣٢).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٣٢).

(٣) فارس الحمصي (.. - ٤٠١ هـ =.. - ١٠١١ م) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي، الضرير، أبو الفتح، مقرئ. توفي بمصر وله ثمانون سنة. من آثاره: المنشأ في القراءات الثمان. انظر: معجم المؤلفين (٨/٤٥).

(٤) أبو الحسن هو: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون.

يفصل ما دعي له. (**وفي آل عمران لهشامهم كحفص**) جملة فعلية ؛ أي رووْا في آل عمران كهشام رواية كرواية حفص. (**وفي الباقي**)؛ أي: ورد الباقي له رواية كرواية قالون. والإعراب يتنزل على التقدير المذكور، وهو ظاهر. وقوله: (**واعتلى**) مستأنف؛ أي: واعتلى ذلك؛ يعني: الوجه الأخير، فاعتلاؤه بما فيه من الجمع بين اللغتين، والله أعلم.



باب الهمزتين من كلمتين

لما انقضى الكلام في باب الهمزتين من كلمة أتبعه سائر الأبواب في الهمزات، وأولاه منها باب الهمزتين من الكلمتين؛ لتناسبهما في العدد وفي بعض الأحكام، فقال - رحمه الله - :

٢٠٢-وَأَسْقَطَ الأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلْمَتَيْنِ فَتَى الْعُلاَ

٢٠٣-كَجَا أَمْرُنَا مِنَ السَّماَ إِنَّ أَوْلِيَا أُولَئِكَ أَنْوَاعُ اتِّفَاقٍ تَجَمَّلاَ

اعلم أن الهمزتين من كلمتين تأتيان على نوعين: متفقتان، ومختلفتان، والمتفقات ثلاثة أنواع: متفقتان بالفتح، ومتفقتان بالكسر، ومتفقتان بالضم، والمختلفات خمسة أنواع على حسب ما يأتي بيانه - إن شاء الله - تعالى - .

وقد بدأ الناظم - رحمه الله - بأحكام أنواع المتفقتين، فأخبر أن (**فتى العلا**)، وهو: أبو عمرو أسقط الأولى من الأنواع الثلاثة. وقوله في البيت الثاني: (**كجا أمرنا**) مثال المفتوحتين، و(**من السما إن**) مثال المكسورتين، و(**أولياء أولئك**) هما المضمومتان، وليس في القرآن غيرهما[1].

قوله: (**أنواع اتفاق**)؛ أي: هذه أنواع المتفقتين. ومعنى (**تجمل**): تحسن وتزيد، أو تجمع؛ من قولك: جملت الحساب إذا جمعته وأتيت به جملة واحدة.

والحجة لأبي عمرو في الإسقاط: المبالغة في تخفيف الثقل الحاصل من اجتماع الهمزتين مع ما في الثانية من الدلالة على الساقطة بحركتها الموافقة لحركتها.

والحجة له في تخصيص الأولى بالإسقاط: أنها في الطرف، والأطراف محل التغيير، وقد قيل: الساقطة هي الثانية؛ لأن الثقل بها حاصل، والأكثر على الأول، وأثر الخلاف يظهر مثيله في ما يأتي بعد.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٤١).

و(**الأولى**) مفعول (**أسقط**)، فاعله (**فتى العلا**)، و(**في اتفاقهما**) متعلق به؛ أي: في حال اتفاقهما. و(**معا**) حال من الضمير. و(**إذا**) ظرف لـ(**أسقط**)، و(**من كلمتين**) خبر كانتا. وقوله: (**كجا أمرنا**) خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كـ(**جا أمرنا**). و(**من السماء إن**) و(**أوليا أولئك**) مما حذف منه العاطف. و(**أنواع**) خبر مبتدأ محذوف. (**وتجمل**) صفة (**اتفاق**) إذا كان بمعنى تحسن، أو المضاف محذوف إذا كان بمعنى تجمع؛ أي: أنواع جنس اتفاق تجملا.

٢٠٤-وَقَالُونُ وَالْبَزِّيُّ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهَّلاَ

أخبر أن قالون والبزي - المصرح بهما - وافقا أبا عمرو في إسقاط الأولى من المفتوحتين، وسهلا الأولى من غير المفتوحتين ما تقدم ذكره من المبالغة في التحقيق[1].

والحجة لهما في تسهيل الأولى من المكسورتين والمضمومتين: الجري على قياس التسهيل.

والحجة لهما في المخالفة بين النوع الأول والنوعين الأخيرين: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

و(**قالون**) مبتدأ، و(**البزي**) معطوف عليه. و(**وافقا في الفتح**) خبر عنهما، ومفعول (**وافقا**) محذوف. و(**سهلا**) معطوف على (**وافقا**)، ومفعوله محذوف؛ أي: وسهلا الهمز في غيره. و(**كالياء**) حال منه، والله أعلم.

٢٠٥-وَبِالسُّوءِ إِلاَّ أَبْدَلاَ ثُمَّ أَدْغَمَا وَفِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلاَ

أخبر أن قالون والبزي أبدلا الهمزة الأولى من قوله - تعالى - : ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ واوًا، ثم أدغما الواو الساكنة فيها، **ثم قال**: (**وفيه خلاف عنهما**)؛ يعني: أن في ما ذكر من الإبدال والإدغام وجهًا آخر، وهو تسهيل الأولى وتحقيق الثانية على أصلهما في المكسورتين، ولم يذكر لهما في «التيسير» إلا الإبدال والإدغام، والوجه الثاني من

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٤١).

زيادات القصيد. ويقال: إن الإبدال عن قالون أكثر، والتسهيل عن البزي أشهر[1].

والحجة لهما في مخالفتهما أصلهما إلى البدل والإدغام: أن الهمزة إذا سهلت قربت من الساكنة وقبلها واو ساكنة، ففي ذلك ما هو قريب من اجتماع الساكنين، وليس من مذهبهما في هذا الضرب الحذف، فأجريا الواو الأصلية مجرى الزائدة في إبدال الهمزة بعدها واوًا وإدغام الواو الأولى فيها.

والحجة لهما في الجري على أصلهما: أن الهمزة المسهلة وإن قربت من الساكنة فإنها بزنة المتحركة كما تقدم.

(**وبالسوء إلا أبدلا**) جملة اسمية، أو فعلية، وفي الكلام حذف مضاف، والتقدير: وهمز بالسوء برفع المضاف أو نصبه على حسب تقدير الجملتين. وضمير (**فيه**) عائد عليه. و(**عنهما**) متعلق بـ(**خلاف**)؛ لأنه بمعنى اختلاف، أو صفة له. (**وليس مقفلاً**) صفة له، والله أعلم.

٢٠٦-وَالأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ   وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ المَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلاَ

أخبر أن ورشًا وقنبلًا أوقعا التغيير في الهمزة الأخيرة من الأنواع الثلاثة[2].

والحجة لهما في ذلك: أن الثقل بها حصل، وهو اختيار الخليل - رحمه الله - ، وأخبر أنهما اختلف عنهما في كيفية التغيير، فروي عنهما أنهما جعلا الثانية من المفتوحتين بين الهمزة والألف، والثانية من المكسورتين بين الهمزة والياء الساكنة، والثانية من المضمومتين بين الهمزة والواو الساكنة، وإلى ذلك أشار بقوله: (**كمد**) ولأنها تصير في اللفظ كذلك، وروى عنهما أنهما جعلا الثانية من المفتوحتين ألفًا، والثانية من المكسورتين ياءً ساكنة، والثانية من المضومتين واوًا ساكنة، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وقد قيل محض المد عنها تبدلا**).

ويسمى الوجه الأول التسهيل، وهو القياس. ويسمى الثاني البدل، ووجه أن التسهيل لما لم يخل من ثقل ما انتقل إلى ما لا ثقل فيه، ولم يذكر لهما في «التيسير» في هذا الباب إلا التسهيل. وأما الإبدال فإنه من زيادات القصيد، ويضعف الإبدال في

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٤٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٢).

قوله: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١] ﴿جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ [القمر: ٤١]؛ لما يؤدي إليه من حذف إحدى الألفين، ويقوى التسهيل؛ لعدم ذلك. غير أن من التزم البدل لم يرو غيره احتُمِل ذلك(١).

(**والأخرى كمد**) جملة، و(**عند ورش وقنبل**) متعلق بالخبر، أو تبيين، وقيل: مسند إلى معنى الجملة التي بعده، أو إلى مصدره، وهي مفسرة له، و(**عنها**) متعلق بـ(**تبدلا**).

٢٠٧-وَفي هؤُلاَ إِنْ وَالْبِغَا إِنْ لِوَرْشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلاَ

أخبر أن بعض أهل الأداء قرأ لورشهم في قوله - تعالى - : ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ﴾ [النور: ٣٣] بوجه ثالث بإبدال الهمزة الثانية ياء خفيفة الكسر(٢).

والحجة في ذلك: أنه دبّرها في البدل بحركة نفسها، فأبدلها حرفًا من جنسها، وهو الياء، وأبقاها مكسورة على ما كانت عليه، وأخفى حركتها؛ مبالغة في التخفيف. قال صاحب «التيسير»(٣): فيه أخذ على (**ابن خاقان**)(٤) لورش؛ يعني: في هذين الموضعين بجعل الثانية ياء مكسورة، **ثم قال**: وذلك مشهور عند ورش في الأداء دون النص. وقال في غيره: قرأتهما كذلك على (**أبي الفتح**) وابن غلبون وابن خاقان. قال: وقرأت فيها بالترجمة الأولى؛ يعني: بالتسهيل، قال: وهو القياس، وإليه ذهب (**أبو بكر ابن سيف**) وغيره.

و(**بعضهم**) مبتدأ، و(**تلا**) خبره. وكل ما تقدم على المبتدأ فهو من صلة (**تلا**).

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٠).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٣).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٢٨).

(٤) موسى الخاقاني (٢٤٨ - ٣٢٥ هـ = ٨٦٢ - ٩٣٧ م) موسى بن عبيدالله بن يحيى بن خاقان الخاقاني، البغدادي، أبو مزاحم، مقرئ مجود للقرآن، عالم بالعربية، ناظم. توفي في ذي الحجة. من آثاره: قصيدة في التجويد، والقصيدة الخاقانية في القراءة. انظر: معجم المؤلفين (١٣/٤٢).

ف(**في هؤلاء**) ظرف له. و(**لورشهم**) متعلق به. و(**بياء**) مفعول به على تقدير زيادة الياء، والله أعلم.

٢٠٨-وَإِنْ حَـرْفُ مَـدِّ قَـبْلَ هَمْـزٍ مُغَيَّـرٍ يَجُـزْ قَـصْرُهُ وَالْمَـدُّ مَـا زَالَ أَعْـدَلاَ

أخبر أن حرف المد إذا وقع قبل همز قد غير بالتسهيل أو الحذف ففيه وجهان:

أحدهما: القصر؛ لأن مده إنما كان لمجاورة ما حقق من الهمز، وعلته ما تقدم في باب المد والقصر، وإذا سهل الهمز أو حذف زال الموجب لمده فقصر.

والوجه الثاني: إبقاء المد على ما كان عليه؛ لأن تغيير الهمز عارض في الوصل، وترك الاعتداد بالعارض أكثر من الاعتداد به، وبذلك أثنى عليه بقوله: (**والمد ما زال أعدلا**)، فمثال ما جاء قبل المسهل من ذلك: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن﴾، ﴿أَوْلِيَآءُ ۚ أُولَـٰٓئِكَ﴾ في قراءة قالون والبزي، ومثال ما جاء قبل المحذوف منه: ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ في قراءة البزي والسوسي[1].

وفي قراءة قالون والدوري عند من أخذ لهما بالقصر في المنفصل. هذا مع اعتقاد أن الساقطة هي الأولى؛ لأن المعاملة في علتي القصر والمد إنما هو مع ذلك، إما من اعتقد أن الساقطة هي الثانية فإنه مد لهم قولًا واحدًا؛ لاتصال حرف المد بالهمزة في الكلمة الواحدة، ولا خلاف في مد ذلك، وإذا وقف حمزة بالتسهيل على نحو: ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾ و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ كان له الوجهان المذكوران أيضًا؛ لأنه حكم شامل لهذا الباب وغيره[2].

وفي هذا البيت انقضى حكم أنواع المتفقتين، وعلم ما لنافع وابن كثير وأبي عمرو من التغيير على اختلاف أنواعه، وعلم أن للباقين، وهم: الكوفيون وابن عامر التحقيق في الأنواع الثلاثة؛ لأنه ضد التغيير.

والحجة لهم في تحقيق الهمزتين أنه الأصل، وأن الأولى في حكم المنفصلة من الثانية، لجواز مفارقتها إياها، وتقدير الانفصال في هذا الباب أقوى من تقديره في باب

---

(١) انظر: إبراز المعاني (ص: ١٤٣).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٩٩).

الهمزتين من كلمة، وإذا جعل علة ثم كان جعله علة ههنا أولى.

وارتفاع قوله: (**حرف مد**) بفعل مضمر تقديره: وإن يقع. و(**قبل**) ظرف للفعل المقدر. والباقي ظاهر.

٢٠٩-وَتَسْهِيلُ الأُخْرَى في اخْتِلاَفِهِماَ سَمَا تَفِـيءَ إِلَـى مَـعْ جَـاءَ أُمَّـةً انْـزِلاَ

٢١٠-نَـشَاءُ أَصَـبْنَا والـسَّماءِ أَوِ ائْتِـنَا فَـنَوْعَانِ قُـلْ كالْـيَا وَكَالْـوَاوِ سُـهِّلاَ

٢١١-وَنَـوْعَانِ مِـنْهَا أُبْـدِلاَ مِـنْهُمَا وَقُـلْ يَـشَاءُ إِلَـى كالْـيَاءِ أَقْـيَسُ مَعْـدِلاَ

٢١٢-وَعَـنْ أَكْثَـرِ الْقُـرَّاءِ تُـبْدَلُ وَاوُهَـا وَكُـلٌّ بِهَمْـزِ الْكُـلِّ يَـبْدَا مُفَـصَّلاَ

لما انقضى الكلام في أحكام المتفقتين انتقل إلى الكلام في أحكام المختلفتين، فأخبر أن تسهيل الأخيرة منهما لمن أشار إليه بـ(**سما**)، وهم: نافع، وابن كثير وأبو عمرو، ونبه بقوله(**سما**) على سمو التسهيل في الأخير؛ لحصول الثقل بها، وأراد بالتسهيل مجرد التغيير، ولم يرد التسهيل الذي هو جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي يجانس حركتها، فإن في أنواع المختلفتين ما غير بذلك، وفيها ما غير بالبدل، وفيها ما غير بهما وبشيء آخر، على ما سيأتي بيانه[١].

وأنواع المختلفتين في كتاب الله خمسة، ذكر منها نوعين في البيت الأول من هذه الأبيات، وهما: مفتوحة بعدها مكسورة، ومفتوحة بعدها مضمومة، ومثّل للنوعين بقوله: (**تفيء إلى**) (**جاء أمة**)[٢].

ثم ذكر نوعين آخرين في البيت الثاني، وهما: مضمومة بعد مفتوحة، ومكسورة بعدها مفتوحة، ومثلهما بقوله: (**نشاء أصبنا**)، (**والسما أو ائتنا**). ثم ذكر حكم النوعين الأولين، فقال: (**فنوعان قل كالياء وكالواو سهلا**)؛ يعني: أن الهمز ة الثانية من ﴿تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ﴾ تسهل بينها وبين الحرف الذي يجانس حركتها، وهو الواو، فتصير كالياء، وأن الهمزة الثانية من ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ تسهل بينها وبين الحرف الذي يجانس حركتها، وهو

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٤ - ١٤٥).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٠).

الواو، فتصير كالواو[1].

ثم ذكر حكم النوعين الأخيرين، فقال: (**ونوعان منها أبدلا منهما**)؛ يعني: ونوعان من الأنواع الأربعة أبدلا؛ أي: أبدل الواو والياء منهما؛ أي من همزهما؛ يعني: الثانية في (**نشاء أصبنا**) أبدلت واوًا، وأن الهمزة الثانية في (**السماء أو ائتنا**) أبدل ياءً، وانقضى التوزيع على ما ذكرته شهرة الحكم في ذلك، فلم يبال بتقديم الياء على الواو فيما عاد عليه ضمير (**أبدلا**)[2].

وعلة **التسهيل** بين بين في النوعين الأولين: أن أصل تخفيف الهمزة أن يكون كذلك، وإنما ينتقل عنه إلى غيره إذا تعذر، ولم يتعذر في النوعين الأولين، فقرئ به، وأما النوعان الآخران فإن التسهيل تعذر فيهما؛ لأن الهمزة فيهما مفتوحة، فلو سهلت لجعلت بينها وبين الألف، وقبلها في النوع الأول ضمة، وفي الثانية كسرة، والألف لا يكون قبلها ضمة ولا كسرة، ولما تعذر التسهيل دبرت كل واحدة منهما بحركة ما قبلها، فأبدلت حرفًا من جنسه، فصارت في النوع الأول واوًا، وفي الثاني ياءً.

ولما انقضى كلامه في حكم الأنواع الأربعة انتقل إلى النوع الخامس، وهو ما وقع فيه همزة مضمومة بعدها مكسورة؛ نحو: ﴿نَشَآءُ إِلَىٰ﴾، فأخبر أن الهمزة الثانية تجعل كالياء، وأنه أقيس معدلًا من غيره، ثم ذكر فيه وجهًا آخر وعزاه إلى أكثر القراء، وهو إبدالها واوًا؛ قال: وعن أكثر القراء؛ لأن منهم من يجعلها بين الهمزة والواو، وذكر صاحب «التيسير» الوجهين، وأخبر أن الأول مذهب النحويين، وهو أقيس، وأن الثاني مذهب القراء، وهو أكثر. وكلام الناظم في ذلك نحو من كلامه.

والعلة في التسهيل بينها وبين الياء الجري على القياس مع عدم التعذر.

والعلة في الإبدال أن التسهيل على ما ذكر يقربها من الياء الساكنة، والياء الساكنة لا تكون بعد ضمة، وحين تعذر التسهيل انتقل إلى التدبير بالبدل، فأبدلت حرفًا من جنس حركة ما قبلها.

والعلة في جعلها بينها وبين الواو: الفرار من الوجه الأول؛ لما فيه من تقريبها من

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٤٥).

الياء الساكنة بعد الضمة، ومن الوجه الثاني؛ لما فيه من ثقل الواو المكسورة بعد الضمة، والذي ذهب إليه من تدبيرها في التسهيل بحركة ما قبلها غير معرج عليه، والذي فر منه من تقريبها من الياء الساكنة مندفع بأنها بزنة المتحركة، والذي فر منه من ثقل الواو المكسورة بعد الضمة مندفع بأن من ذهب إلى ذلك يختلس كسرة الواو، فيخف الثقل بذلك، ويقتضي أن يقسم الهمزات في هذا الباب قسمًا سادسًا من أنواع المختلفتين لم يأت في القرآن العزيز، وهو أن يقع الأولى فيه مكسورة والثانية مضمومة، ومثاله في الكلام: (**مررت بأبناء أمامة**)، ومقتضى التخفيف فيه عند من جعل الهمزة الثانية من ﴿نَشَآءُ إِلَىٰ﴾ واوًا: أن يبدلهما فيه ياء، وعند من يجعلها في ﴿نَشَآءُ إِلَىٰ﴾ بين الهمزة والواو: أن يجعلها بين الهمزة والياء، وقد انقضى الكلام في أحكام المختلفتين، وعلم ما لنافع وابن كثير وأبي عمرو من التغيير على اختلاف أنواع الهمز، واعلم أن للباقين، وهم: الكوفيون، وابن عامر التحقيق في الأنواع الخمسة؛ لأنه ضد التغيير.

والحجة لهم في التحقيق في المختلفتين كالحجة لهم في المتفقتين، وقد تقدم ذلك.

ولما انقضت أحكام المختلفتين فيما يرجع إلى الخلاف كمل البيت بحكم يشمل النوعين، وقال: (**وكل بهمز الكل يبدا مفصلا**)؛ أي: وكل القراء يبدأ بالهمز الحقيقي في كل الكلمات التي خفف همزًا ولم يلها مفصلا؛ أي: مبنيًا لما هو أصلها من الهمز.

والعلة في ذلك لم حقق في الوصل ظاهرة ولمن خفف فيه: أن سبب التخفيف استثقال تلاصق الهمزتين واجتماعهما، وربما انضاف إلى ذلك في المتفقتين - على رأي من يرى حذف الثانية - الدلالة عليها بحركة الأولى، وفي حال الابتداء بها يزول السبب فيزول المسبب، وفيه مع ذلك ما يتعذر الابتداء بما جعل خلفًا منه نحو ما أبدل حرف مد ولين أو سهل بين بين أو اختلست حركته.

والحكم فيما وقف عليه من الهمزات الأوائل التحقيق أيضًا لكل القراء.

والعلة لمن حقق في الوصل ظاهرة، ولم خفف فيه: أن سبب التخفيف استثقال

تلاصق الهمزتين، وربما انضاف إليه أيضًا في المتفقتين أيضًا على رأي الأكثرين في حذف الأولى - الدلالة عليها بحركة الثانية، وفي حال الوقف يزول السبب فيزول المسبب.

ولم يذكر الناظم - رحمه الله - حكم ما وقف عليه لدلالة ذكر حكم ما ابتدئ به عليه حيث اجتمعا في العلة المطردة من عدم التلاصق المسوغ للتخفيف، ويحتمل أن يريد بقوله: (**وكل بهمز الكل**) من قرأ بالتخفيف لا غير.

وارتفاع قوله: (**وتسهيل الأخرى**) بالابتداء، و(**سما**) خبره، (**وفي اختلافهما**) ظرف للمبتدأ، أو للخبر، فيه حذف مضاف، والتقدير: في حال اختلافهما. (**وتفيء إلى**) مفعول بـ(**أعني**) مضمرًا كان قابلًا ما يعنى بالمختلفتين فقال أعني مثل (**تفيء إلى**) فحذف المضاف و(**مع جاء**) حال من (**تفيء إلى**). (**نشاء أصبنا**) (**والسماء أو ائتنا**) معطوفان على (**تفيء إلى**) أو (**جاء أمة**). وقوله: (**انزلا**) مستأنف؛ أي: أنزل ذلك. وقوله: (**فنوعان**) مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: فمنهما نوعان. و(**كالياء**) حال من ضمير (**سهلا**). و(**سهلا**) في محل النصب على الحكاية بـ(**قل**). و(**قل**) وما عمل فيه: صفة لقوله: (**نوعان**) على تقدير مقول فيها قل كذا، ويجوز أن يكون قوله (**سهلا**) كالياء وكالواو صفة لقوله: (نوعان)، و(**قل**) معترضًا بين الصفة والموصوف؛ أي: قل ذلك. وقوله: (**نوعان منها**) مبتدأ وصفه. و(**أبدلا منهما**) خبره. وقوله: (**يشاء إلى كالياء**) مبتدأ وخبر. (**أقيس**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ذلك أو هو أقيس. و(**معدلا**) تمييز، اسم للعدول؛ أي: أقيس عدولًا؛ يعني: أن عدوله إلى التسهيل بين الهمزة والياء أقيس عن عدوله إلى البدل ومن عدوله إلى التسهيل بين الهمزة والواو. والجملتان بعد (**قل**) في محل نصب على الحكاية به، أو تقدر الثانية فعل آخر مثله. وقوله: (**وعن أكثر القراء**) متعلق بـ(**تبدل**).

(**واوها**) مفعول به على حد قولك: زيد أعطى درهمًا، وأضاف الواو إلى ضمير الهمزة؛ لما بينها من المؤاخاة؛ حيث تتبدل كل واحدة من الأخرى في نحو: ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ ونحوه. وقوله: (**وكل**) مبتدأ، والتنوين فيه عوض من المضاف إليه، كذلك

صح الابتداء به، والتقدير: وكل القراء أو كل المحققين على ما تقدم، وخبره **(يبدأ)** وأصلُ يبدا يبدأ فأبدلت الهمزة ألفًا على غير قياس، أو قدر وصله بعد نِيَّةِ الوقف بألف مبدلة من الهمزة الساكنة في الوقف. **(وبهمز الكل)** حال من فاعل **(يبدأ)** إلى أي يبدأ الكلم المهموز أوائلها مكتسبًا بهمز الكل؛ أي: هامزًا للكل. **(ومفصلا)** حال ثانية من صاحب الأولى على رأي من يرى ذلك، أو من ضمير الأولى. والله أعلم.

٢١٣-وَالإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا ... هُـوَ الْهَمْـزُ وَالحَـرْفُ الَّـذِي مِنهُ أُشْـكِلاَ

بيَّن - في هذا البيت - حقيقة الإبدال والتسهيل؛ لأنه قد مضى ذكرهما في غير موضع من هذا الباب، وقد ذكر فيما قبله أيضًا ويذكر أن فيما بعده في عدة مواضع، فأخبر أن الإبدال محض؛ أي: ذو حرف محض؛ يعني: أن تبدل الهمزة حرفًا خالصًا لا يشوبه غيره، وأن المسهل بين الشيء الذي هو الهمز وبين الحرف الذي منه أشكل الهمز؛ أي: الذي جعل ابتداء غاية تشكله منه، وبيان ذلك أنك إذا سهلت الهمزة الثانية من ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ فإنك تجعلها بين الهمزة والحرف الذي شكلها، وهي الفتحة، منه، وهو الألف، إذا سهلت الهمزة الثانية من ﴿تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ فإنك تجعلها بين الهمزة والحرف الذي شكلها، وهي الكسرة منه، وهو الياء، إذا سهلت الهمزة الثانية من ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ فإنك تجعلها بين الهمزة والحرف الذي شكلها، وهي الضمة، وهو الواو، وهذه العبارة مبنية على ما يراه من أخذ الحركات الثلاث من حروف المد واللين الثلاث، وقد صرح بذلك أيضًا في آخر باب الوقف على أواخر الكلم، وهو مذهب أكثر النحويين، وفيه خلاف ليس هذا موضع ذكره. ومن قال المسهل من الهمز ما جعل بينه وبين الحرف الذي يجانس حركته لم يتعرض لأصل ولا فرع[1].

فإن قيل: كيف يصح تفسير التسهيل بما ذكر مع قوله: **(وتسهيل أخرى همزتين بكلمة سما)**، وليس المراد به ثم إلا مطلق التخفيف؟

فالجواب أن ذلك صرف إلى مطلق التخفيف بقرينة، وأما عدم القرينة فلا يراد به

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٦).

إلا ما فسر به.

وقوله: (**والإبدال محض**) مبتدأ وخبر، والتقدير: ذو حرف محض، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه. و(**المسهل**) مبتدأ. و(**بين ما اتصل به**) خبره، و(**ما**) موصولة. و(**هو الهمز**) صلتها. و(**الحرف**) معطوف عليها. و(**منه**) متعلق بـ(**أشْكِلا**)، و(**مِنْ**) فيه لابتداء الغاية. والجملة صلة (**الذي**)، والله أعلم.



باب الهمز المفرد

لما انقضى الكلام في أحكام ما اجتمع من الهمز أتبعه الكلام في أحكام ما انفرد منه، وأولاه هذا الباب؛ لتنوع الهمز فيه إلى الساكن والمتحرك بخلاف باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فإنه يختص بالمتحرك، وهو آخر باب وقف حمزة وهشام على الهمز؛ لدقته وصعوبته، ولأن القراءة به تتأخر عن القراءة بما تضمنه هذا الباب والذي يليه، أو لأن تغيير الهمز فيه لا يكون إلا في الوقف.

٢١٤-إِذَا سَكَنَتْ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ فَوَرْشٌ يُرِيهَا حَرْفَ مَدٍّ مُبَدَّلاً

أخبر أن الهمزة إذا سكنت وكانت فاءً من الفعل فإن ورشًا يبدلها حرف مد ولين، وذلك على قاعدة الإبدال فيما سكن من الهمز، فإنه يبدل بعد الفتحة ألفًا، وبعد الكسرة ياءً، وبعد الضمة واوًا، وفاء الفعل عبارة عما يقابل ألفًا مما جعل معيار المعرفة الأصلي والزائد من لفظ الفعل، وذلك نحو: الهمزة الساكنة الواقعة بعد ألف الوصل؛ نحو: ﴿ٱئْتِ﴾ ألا ترى ﴿ٱئْتُوا﴾ و﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ ﴿وَأْتَمِرُوا﴾ أن أوزانها افعل وافتعل وافتعلوا، ونحو الهمزة الساكنة الواقعة بعد حرف المضارعة؛ نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و﴿يُؤْتُونَ﴾ و﴿يَأْتُونَ﴾ و﴿تَأْلَمُونَ﴾ ألا ترى أن أوزانها يَفعلون ويَفعلون وتَفعلون. ونحو الهمزة الساكنة الواقعة بعد الميم في اسم الفاعل واسم المفعول؛ نحو: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ و﴿وَٱلْمُؤْتُونَ﴾ و﴿مؤتون﴾ و﴿مَّأْكُولٍ﴾ ألا ترى أن أوزانها المفعلين والمفعلون ومفعول، فإن لم تكن الهمزة الساكنة فاء الكلمة حققها ولم يبدلها؛ نحو: ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ و﴿ٱلْبَأْسَ﴾ و﴿ٱلرَّأْسُ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ ﴿نَبِّئْ﴾ و﴿وَهَيِّئْ﴾ ما عدا الكلمات التي يأتي ذكرها[1].

والحجة في الإبدال: طلب التخفيف، وموافقة لغة أهل الحجاز.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٧).

والحجة في تخصيص فاء الفعل بإبدال جميعه إلا ما استثناه لعلة أن من أصله تخفيف الهمزة المبتدأة بنقل حركتها إلى ما قبلها، ولما كانت الهمزة التي **تأتي** هي فاء الفعل في حكم المبتدأ أجرى الساكنة هاهنا مجرى المتحركة، ثم لأن الفاء حكمها أن تكون أول الكلام مخففة، فإن تأخرت بدخول زايد عليها أو أكثر نقلت فخففت.

وانتصاب قوله: (**فاء**) على الحال من (**همزة**) بعد تقديره صفة لها في الأصل، وجاز الحال فيها وإن كانت جامده حيث كانت في معنى المشتق كأنه قيل: سابقة أو مقدمه. و(**من الفعل**) لها صفة لها، و(**ورش يريها**) جواب (**إذا**). يريها من رأى بمعنى علم يتعدى إلا ثلاثةٍ مفعولين حذف أولهما، والتقدير: يعلم السامع أو الطالب إياها حرف مد، ولما حذف الأول وليَ الثاني الفعل فصار متصلًا، وهو العامل في (**إذا**). و(**مبدلاً**) حال من الفاعل، وأسند الأعلام على صيغة الحال إلى ورش على حكاية الحال الماضية، أو لأن المتصدين لإقراء قراءته نائبون عنه وقائمون مقامه، فكأنه هو المعلم بما يعلمون به من ذلك، والله أعلم.

٢١٥-سِوَى جُمْلَةِ الإِيوَاءِ وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُؤَجَّلاَ

أخبر أنه استثنى جميع ما وقع من لفظ الإيواء فيه همزة ساكنة؛ نحو: ﴿**وتئوى**﴾ و﴿**تئويه**﴾ و﴿**ٱلْمَأْوَىٰ**﴾ و﴿**وَمَأْوَىٰه**﴾ و﴿**مَأْوَىٰهُمْ**﴾[1].

والحجة له في استثنائه ذلك: أنه لما لم يبدل في ﴿**وتئوى**﴾ و﴿**تئويه**﴾؛ لئلا يجتمع واوان في التخفيف أحدهما مضموم ما قبلها والأخرى مكسور، وذلك أثقل من التحقيق رجع إلى التحقيق، ثم أجرى باب الإيواء عليه؛ ليكون الباب كله على سنن واحد. وعلل بعضهم ﴿**وتئوى**﴾ و﴿**تئويه**﴾ بما ذكر، و﴿**ٱلْمَأْوَىٰ**﴾ و﴿**وَمَأْوَىٰه**﴾ مما يؤدي إليه الإبدال من اجتماع ثلاثة أحرف من حروف العلة، وذلك لم يقع إلا في أوى؛ لاجتماعهم على إبدال الهمزة الساكنة بعد المتحركة، وفي استثناء ذلك أيضًا جمع بين اللغتين واتباع للأثر.

ثم قال: (**والواو عنه**)؛ أي: عن ورش. (**إن تفتح**)؛ يعني: الهمز الذي هو فاء

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٨).

الفعل، (**إثر الضم**)؛ أي: بعده؛ نحو: ﴿**مُّؤَجَّلًا**﴾ مثل بما وجد فيه ما ذكر من الشروط الثلاثة (**الانفتاح**) وكونه فاء وكونه بعد الضم فإن ورشًا يبدله واوًا، وذلك قياس تخفيفه؛ لأنه لما تعذر تسهيله بين بين؛ لما تقدم في نحو: ﴿نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾ دبر بحركة ما قبله فأبدل حرفًا من جنسها، وذلك نحو: ﴿**يُؤَيِّدُ**﴾ و﴿**يُؤَخِّرَ**﴾ و﴿**يُؤَلِّفُ**﴾ ﴿**وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ**﴾ و﴿**كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا**﴾، فإن لم يجتمع فيه الشروط الثلاثة حققه ولم يبدله؛ نحو: ﴿**تَأَذَّنَ**﴾ و﴿**فَأۡذَنُوا**﴾ و﴿**يُؤَدِّهِۦٓ**﴾ و(**سؤال**) و(**فؤاد**) و(**لؤلؤ**) ألا ترى أن المثالين الأولين وإن كانت الهمزة فيهما فاء مفتوحة فإن ما قبلها غير مضموم، وأن المثالين الثانيين وإن كانت الهمزة فيهما فاء أيضًا فإنها مضمومة وما قبلها مفتوح، وأن المثالين الثانيين وإن كانت الهمزة فيهما فاء أيضًا فإنها مضمومة وما قبلها مفتوح، وأن المثالين الثالثين وإن كانت الهمزة فيهما مفتوحة وما قبلها مضمومة فإنها ليست بفاء الفعل وإنما هي عينه، وأن المثال الرابع وإن كانت همزة لام مكررة[1].

وإنما شرط في الإبدال اجتماع الشروط المذكورة؛ لوجهين: أحدهما: أنه قصد أن يخفف ما كان من المتحرك فاء؛ للعلة التي قصد في تخفيف ما كان من الساكنة كذلك، وقصد أن يجعل تخفيفها مناسبا في طريقة البدل فلم يتأت ذلك إلا فيما كان مفتوحًا بعد ضمة. والثاني: أنه قصد تخفيف الفاء؛ لما ذكر، وجدها على قسمين: قسم قياسه البدل؛ نحو: ﴿**مُّؤَجَّلًا**﴾ وبابه فأبدل فيه، وقسم قياسه التسهيل؛ نحو: ﴿**فَأَذَّنَ**﴾ و﴿**يَأۡذَنَ**﴾ و﴿**مئاب**﴾ و﴿**مئارب**﴾ إلا أن الغالب عليه وجود الساكن بعد هذه الأمثلة، فلم يسهل فيه؛ لما يؤدي إليه التسهيل من القرب من الجمع بين الساكنين، وحمل على ذلك ما لا ساكن بعده؛ نحو: ﴿**فَأَكَلَهُ**﴾ ليكون حكم الباب كله واحدًا[2].

وقوله: (**سوى جملة الإيواء**) تقدم نحوه. (**والواو عنه**) جملة، ويقال: أثر وآثر، وانتصابه هاهنا على الظرف، و(**نحو**) في موضع خبر مبتدأ محذوف، أو مفعول بـ(**أعني**)

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٤٨).

مضمرًا، و(**مؤجلا**) في محل جر بإضافته إليه، وهو في البيت على حكاية لفظه في الكتاب العزيز.

٢١٦-وَيُـبْدَلُ لِلسُّوسِيّ كُـلُّ مُـسَكَّنٍ   مِـنَ الْهَمْـزِ مَـدًّا غَيْـرَ مَجْـزُومٍ أهْمِـلاَ

أخبر أن السوسي يبدل له كل مسكن من **الهمز** حرف مد ولين، سواء كان فاءً أو عينًا أو لامًا، ونسب صاحب «التيسير» ذلك إلى أبي عمرو فقال: اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أدرج قراءته، أو قرأ بالإدغام لم (**يهمز كل**) همزة ساكنة[١].

ونسب الناظم - رحمه الله - ذلك إلى السوسي؛ لأنه وقع من طريقه لا من طريق الدوري، وعنه اشتهر اشتهارًا عظيمًا، وخص أبو عمرو الأحوال المذكورة بذلك كما تقضيه من طلب التخفيف، وخص الساكنة به؛ لأنها أخف من المتحركة، أو أثقل، على الخلاف من ذلك[٢].

والحجة لمن قال: هي أخف: أن الساكنة إذا لفظها لفظ بصوت واحد، والمتحركة إذا لفظها لفظ بصوتها وصوت حركتها، والحركة كحرف ناقص، وحرف واحد أخف من حرف وبعض آخر، فلما كانت أخف خفف الساكنة؛ لخفتها.

والحجة لمن قال: هي أثقل: أنها لا تخرج إلا مع جنس النفس؛ لعدم حركة نفسها على الخروج، وكذلك يصعب بيانها على كثير من الناس في حال الوقف، والمتحركة يحتبس معها النفس؛ لوجود ما يعينها على الخروج. وقيل: إنما خصها بالبدل مع أن الحركة أثقل؛ لأنها تجري في التخفيف على سنن واحد، بخلاف المتحركة فإنها تجري على طرق مختلفة.

وقوله: (**غير مجزوم أهملا**)؛ أي: أهمل من التخفيف، فبقي محققًا على أصله. و(**للسوسي**) متعلق بـ(**يبدل**). و(**كل مسكن**) و(**مد**) معمولان له على حد: يعطى زيد درهما. و(**منه الهمز**) صفة لـ(**مسكن**). و(**غير**) منصوب على الاستثناء. و(**أهمل**) صفة لـ(**مجزوم**).

---

(١) انظر: نفسه (١/١٤٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٩).

٢١٧-تَسُؤْ وَنَشَأْ سِتٌّ وَعَشْرُ يَشَأْ وَمَعْ   يُهَيِّئْ وَنَنْسَأْهَا يُنَبَّأْ تَكَمَّلاَ

عدد في هذا البيت الكلم المجزومة التي أخبر باستثنائها وهي تسعة عشرة كلمة، منها: (**تسوء**) في ثلاثة مواضع: ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ [الآية: ١٢٠] في آل عمران والتوبة [الآية: ٥٠]، و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ في المائدة [الآية: ١٠١]، ومنها (**نشأ**) في ثلاثة مواضع: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ﴾ [الآية: ٤] في الشعراء، و﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ﴾ [سبأ: ٩]، و﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ [يس: ٤٣]، ومنها «يشأ» في عشرة مواضع: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣، والأنعام:٣٩، وإبراهيم:١٩، وفاطر: ١٦]، و﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الآية: ٣٩] و﴿وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ [الآية: ١٠] في الأنعام، و﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [الآية: ٥٤] في الإسراء، و﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الآية: ١٢] و﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ﴾ [الآية: ٣٢] في الشورى[١].

وعدّ من جملتها مكسورتين في الوصل؛ لالتقاء الساكنين، والجزم فيها يظهر في الوقف، ومنها: ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ في الكهف [الآية: ١٦]، و﴿نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، و﴿يُنَبَّأْ﴾ [الآية: ٣٦] في النجم، ولما عدد جميع المجزوم قال: (**تكملا**)؛ أي: تكمل ذلك[٢].

والعلة في استثناء ذلك وجهان: **أحدهما:** أن السكون فيه عارض، والأصل الحركة، فكان يوهم الحركة فيه، فحققه كما يحقق المتحرك.

والثاني: أنه لما تغير من الحركة إلى السكون لم يحسن تغييره ثانية بالبدل.

وقوله: (**تسؤ**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وذلك تسؤ، وكأنه قال: (**غير مجزوم اهملا**)، فقيل: ما المجزوم؟ قيل: المجزوم كذا وكذا. (**ست**) بدل من الكلمتين، و(**عشر يشأ**) معطوف، و(**ينبأ**) مثله. و(**مع يهيئ**) حال منه. و(**ننسأها**) معطوف على (**يهيئ**).

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٣).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٤٩ - ١٥٠).

و(**مع**)؛ أي: وينبأ كائنًا مع هذين. و(**تكمل**) مستأنف.

٢١٨-وَهَيِّـــئْ وَأَنْبِـــئْهُمْ وَنَبِّـــئْ بِأَرْبَـــعٍ وَأَرْجِـــئْ مَعًـــا وَاقْـــرَأْ ثَلاثًـــا فَحَـــصِّلاَ

أي: واستثنى له هذه الكلمة المذكورة أيضًا، وهي إحدى عشر كلمة، وجميعها مبني على السكون، وهي قوله - تعالى - : ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿أَنْبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [الآية: ٢٣] في البقرة، و«نبئ» بأربع آيات: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [الآية: ٣٦] في يوسف، و﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾ و﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الآيتان: ٤٩، ٥٠] كلاهما في الحجر، ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ﴾ [الآية: ٢٨] في القمر[1].

و(**أرجئ معًا**)؛ يعني: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، والشعراء [الآية: ٣٦][2].

(**واقرأ ثلاثًا**) أولها في الإسراء [الآية: ٨]، والثاني [الآية: ٩]، والثالث [الآية: ٣] في العلق[3].

والعلة في استثناء هذه الكلم كالعلة في استثناء المجزوم، وقد ذكر ذلك.

(**وهيئ**) مفعول بفعل مضمر، تقديره: واستثن له كذا، ودل على الفعل المذكور ما تقدم من الاستثناء في البيت الذي قبله. و(**بأربع**) حال من (**نبئ**). و(**معًا**) حال من (**أرجئ**). و(**ثلاثًا**) حال من (**اقرأ**)؛ أي: بالغًا هذا القدر. و(**فحصلا**) معطوف على الفعل المضمر، والألف فيه بدل من النون الخفيفة، والله أعلم.

٢١٩-وتُــؤْوِي وَتُــؤْوِيهِ أَخَــفُّ بِهَمْــزِهِ وَرِئْــيًا بِتَــرْكِ الْهَمْــزِ يُــشْبِهُ الامْــتِلاَ

أخبر أن قوله - تعالى - : ﴿وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]، وقوله: ﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] مما استثنى لأبي عمرو أيضًا فهمز على

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٣).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٥٠).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٣).

الأصل، ولم يخفف بالإبدال[1].

وذكر أن علة استثنائه فيه كونه بالهمز أخف منه بالإبدال؛ لما يوجد فيه حال الإبدال من واو ساكنة قبلها ضمة وبعدها واو مكسورة.

فإن قيل: هذه العلة تنبني على تقدير الإظهار لكون الواو غير معتد بها حيث كانت عارضة فهلا اعتد بها وأدغمت في الواو التي بعدها؟

فالجواب: أن ترك الاعتداد بالعارض في كلامهم أكثر من الاعتداد به، وكان المصير إليه أولى، ثم لو قدر الاعتداد بها وأدغمت لصار اللفظ بواو مكسورة مشددة بعد حكم ضمه وذلك ثقيل أيضًا. ولم يعد لأبي عمرو حكم (**وتؤوي وتؤويه إلى المأوى**) وبابه كما عزاه ورش على ما ذكر له في العلة الأولى، ولم يعبأ له باجتماع حروف العلة الثلاثة على ما ذكر له في العلة الثانية؛ لخفتها.

ثم أخبر أن قوله - تعالى - : ﴿أَحۡسَنُ أَثَٰثًا وَرِءۡيًا﴾ [مريم: ٧٤] استثنى له أيضًا، وذكر أن علة استثنائه لما يؤدى إليه الإبدال من التباس المعنى واشتباهه، وذلك أن الرئى بالهمز مأخوذ من الرؤاء، وهو ما يرى من ري الإنسان، والري مصدر روى يروي ريًا إذا امتلأ من الماء، فكان بقاءه على أصله من **الهمز** أولى؛ لوضوح المعنى وبيانه[2].

فإن قيل: هذه العلة تنبني على الاعتداد بالعارض والإدغام؛ لأن الالتباس إنما يحصل بذلك، وقد استبعد ذلك في (**تؤوي وتؤويه**)؟

فالجواب: أن ذلك إنما استبعد في (**تؤوي وتؤويه**) لعدم فائدته حيث خرج به من ثقل إلى ثقل آخر، وأما في ريا فإنه لما خرج به من ثقل إلى خفه لم يستبعد، ثم لو قدر ترك الاعتداد بالعارض لم يخل من التباس ما؛ لأن القارئ ربما أظهر في حال الإدراج والتخفيف، فحسب السامع أنه أدغم.

فإن قيل: المعنى يقتضي الرؤاء لا الري، ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال: أيهم أحسن أثاثًا وامتلاءً من الماء إذا اقتضى الرواء دون الري لم يقع في الإبدال إلباس؛

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٥١).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٣).

لفهم المعنى، فقد قرأ قالون وابن ذكوان بالإبدال، والإدغام اعتمادًا على فهم المعنى.

فالجواب: أن المعنى وإن اقتضى الرواء اقتضاءً ظاهرًا فقد أجاز بعضهم المعنى الثاني في القراءة بتشديد الياء؛ قال: والري إشارة إلى ما يوجبه من أحسن البشرة، فكأنه قال: أحسن أثاثًا ونضارة. واستثنى لأبي عمرو؛ لأنه يلتبس بهذا المعنى، وأما قالون وابن ذكوان فلا احتجاج على من أظهر بإدغامها؛ لاحتمال أن يكونا ذهبا إلى ذلك الوجه، واحتمال أن يكون عندهما في نهاية من البعد، فلم يعبأ به.

وقرئ في الشاذ[1]: (وَرِيئًا) باليا قبل الهمزة على القلب، وقرئ: (وَرِيًا) على النقل بعد القلب، وقرئ[2]: (وَزِيًّا) بالزاي.

(وتؤوي) في محل الرفع بفعل مضر، تقديره: واستثنى تؤوي وتؤويه. و**(أخف)** خبر مبتدأ محذوف. و**(بهمزه)** حال من الضمير في **(أخف)**؛ أي: ملتبسًا بهمزه؛ أي: مهموز، أو عاد الضمير مفردًا وإن كان فعلين؛ لأنهما في الحقيقة فعل واحد متكرر. و**(ريا)** محله كمحل **(تؤوي وتؤويه)**. و**(ترك الهمز)** حال من فاعل **(يشبه)**. و**(يشبه)** وما عمل فيه جملة مستأنفة قصد بها بيان علة الاستثناء أيضًا، ويجوز أن يكون قوله: **(وتؤوي وتؤويه أخف بهمزه)** جملة اسمية، وكذلك قوله: **(وريا)** إلى آخر البيت، ويكون في الكلام اختصارًا، كأنه قيل: علة هذا كذا، فعله هذا كذا، فلذلك استثنى له، وفي كلا التقديرين تكلف، فاختر أيهما شئت، والله أعلم.

٢٢٠-وَمُؤْصَدَةٌ أَوْصَدتُّ يُشْبِهُ كُلُّهُ   تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاءِ مُعَلَّلاَ

أخبر أن قوله - تعالى - : ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ في الموضعين مما استثنى له أيضًا، وذكر علته فقال: يشبه أوصدت، ومعنى ذلك أن أصدت معناه أطبقت فيه لغتان: منهم من يجعل فاءه همزة؛ كـ**(آمنت)**، فيقول: أنا مُؤْصِدُ والباب مؤصد، فإذا خفف على هذا الوجه قيل: أنا موصد والباب موصد، فيكون الواو بدلًا من الهمزة. ومنهم من يجعل

---

(١) القراءة لأبي بكر في رواية الأعمش عن عاصم وحميد. انظر: البحر المحيط (٦/٢١٠ - ٢١١)، الكشاف (٢/٢٨٩)، المحرر الوجيز (٩/٥٢٠).

(٢) القراءة لابن جبير وأُبيّ وابن السميفع وغيرهم. انظر: البحر المحيط (٦/٢١١)، المحتسب (٢/٤٤)، مختصر ابن خالويه (ص: ٨٦).

فاءه واوًا؛ كـ(**أوفيت**)، فيقول: أنا موصد، والباب موصد بالواو لا غير، والواو على هذا الوجه أصلية[١].

وهو عند أبي عمرو من باب (**آمنت**) بدليل قراءته، فلو أبدل له في حال التخفيف لظن ظان أنه عنده من أوصدت مهموزًا؛ ليعلم أنه عنده من أصدت، ولا يشتبه في قراءته إحدى اللغتين بالأخرى، فهذا معنى قوله: (**ومؤصدة أوصدت يشبه**)؛ يعني أن مؤصدة إذا قرئ بالإبدال أشبه أوصدت؛ أي: كان لفظه يشبه لفظه في وقوع الواو في محل الفاء، فيظن ظان إذا سمعه أنه منه وأن الواو أصل فيهما.

ولما عدد المستثنيات قال: (**كله**)؛ أي: كل المستثنى يتخيره أهل الأداء. (**معللا**)؛ يعني: بالعلل المذكورة، والمراد بتخير أهل الأداء لذلك: ما ذكر في «التيسير» عن (**ابن مجاهد**) كان يختار تحقيق الهمز في ذلك كله من أجل تلك المعاني، قال: وبذلك قرأت.

قلت: وقد تضمنت كتب جماعة من الأئمة أن السوسي وغيره روى عن (**اليزيدي**) عن أبي عمرو أنه كان يترك كل همزة ساكنة في جميع القرآن إلا في خمسة وثلاثين موضعًا فإنه خالف أصله فيها فهمزها وإن كانت ساكنة، وقد وهم بعض الناس (**الحافظ أبا عمرو**) في ذلك فقال: إنما حمله على ذلك قول (**أبي طاهر**) يعني (**عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم**) فخص (**أبو بكر**) شيخنا ﷺ يعني (**ابن مجاهد**) ما كانت الهمزة فيه ساكنة سكونًا لازمًا فترك همزه، وهمز منه ما كان سكونه عارضًا غير لازم، ومثله بسكون الجزم وسكون البناء.

ثم قال: وكان أبو بكر ﷺ لا يرى ترك الهمزة إذا كانت علمًا لمعنى يزول ذلك المعنى بذهابها، وذلك قوله: (**أثاثا وريا**)، ﴿**إِنَّهَا عَلَيۡهِم مُّؤۡصَدَةٌ**﴾ ولا يرى ترك الهمزة في قوله: ﴿**تُـٔۡوِيهِ**﴾ ﴿**وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ**﴾؛ لأنه حدثنا عن (**عبد العزيز بن محمد الهلالي**) عن أبيه عن (**محمد بن عمر اليزيدي**) عن أبي عمرو أنه كان يهمزه.

قلت: والذي يحمل عليه كلام الحافظ أبي عمرو وكلام أبي طاهر أن الرواية

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٥١).

جاءت عن أبي عمرو بن العلاء بتخفيف الهمز الساكن مطلقًا، وجاءت عنه بتخفيف مقيدًا بما عدا المستثنى، فاختار (**أبو بكر بن مجاهد**) القراءة بالرواية الثانية؛ لما تضمنه استثناء الكلم المذكورة من المعاني المشار إليها، فنسب اختيار الاستثناء إليه حيث اختاره على الوجه الآخر مع روايته لذلك بإسناده عن أبي عمرو.

ويدل على ما ذكرت قول أبي طاهر في آخر ما حكيته عنه: ولا يرى يعني (**ابن مجاهد**) ترك الهمز في قوله: ﴿ٱلَّتِى تُـْوِيهِ﴾، ﴿وَتُـْوِىٓ إِلَيۡكَ﴾؛ لأنه حدثنا عن (**عبد العزيز بن محمد الهلالي**) عن أبيه عن (**محمد بن عمر**) عن (**اليزيدي**) عن أبي عمرو أنه كان يهمزه. وهذا نص منه على روايته لذلك، فكيف يعتقد أنه اختياره من غير روايته، وكيف يظن بالحافظ أبي عمرو الجهل بما روى من ذلك مع اطلاعه على كتب القراءة، وكثرة روايته لها، وقراءته بها.

والكلام فيما يرجع إلى تقدير الإعراب في قوله: (**ومؤصدة أوصدت يشبه**) نحو من الكلام في قوله: (**ويؤوي وتؤويه أخف بهمزه**). وقوله: ورئيًا بترك الهمز يشبه الامتلا. و(**معللا**) حال من هاء تخيره. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٢٢١-وَبَــارِئِكُمْ بِالْهَمْــزِ حَــالَ سُــكُونِهِ وَقَــالَ ابْــنَ غَلْــبُونٍ بِــيَاءٍ تَــبَدَّلاَ

أخبر أن ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ قرئ للسوسي في الموضعين بالهمز على الأصل لا بالإبدال على التخفيف. وقوله: (**حال سكونه**) تنبيه على قراءته إياه بالسكون، وبذلك دخل في هذا الباب، فكأنه قال: استثنى له ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ في حال كونه ساكنًا في قراءته[1].

والعلة في استثنائه أن أصل همزته الحركة، وإنما سكنت للتخفيف، فأخرجت في التخفيف على ما هو أصلها أيضًا، فإنها غيرت إلى السكون فكره تغييرها مرة أخرى إلى البدل، فخففت كما خفف المجزوم والمبني لذلك.

وكان ابن غلبون لا يستثنيه، وهو المراد من قوله: (**وقال ابن غلبون بياء تبدلا**)، وعلته في ذلك أنه لما صار ساكنًا أجري مجرى ما أصله السكون؛ ليكون الجميع على

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١٥٢/١).

قياس واحد. ولم يفعل ذلك في المجزوم؛ لأن سكونه أقوى حيث كان يعامل، ولا في المبني حملًا على المجزوم حيث كان لفظه كلفظه بخلاف السكون في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ فإنه لمجرد التخفيف، فقد حصل الاستثناء في سبعة وثلاثين موضعًا، وكأن من قال: وفي خمسة وثلاثين موضعًا لم يعد كلمتي ﴿بَارِئِكُمْ﴾ للخلاف الواقع فيهما.

ولأجل الخلاف المذكور أخرها الناظم - رحمه الله - عما اتفق عليه.

وإذا اعتبرت الهمزة في المواضع المذكورة وجدت فاءً وعينًا ولامًا، فالفاء في: ﴿وَتُئْوِى ﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ و﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾. والعين في: ﴿وَرِءْيًا﴾ لا غير. واللام في المجزوم والمبني وكلمتي ﴿بَارِئِكُمْ﴾[1].

وإذا اعتبرنا العلل المذكورة وجدت متنوعة: إلى الالتفات، إلى الحركة الأصلية وكراهة التغيير مرة بعد مرة، وذلك في المجزوم والمبني و﴿بَارِئِكُمْ﴾، وإلى الوقوع فيما هو أثقل من الهمز، وذلك في ﴿وَتُئْوِىٓ﴾ و﴿تُئْوِيهِ ۝٣﴾ وإلى الوقوع في التباس معنى بمعنى، وذلك في ﴿ورئيا﴾، وإلى الوقوع في اشتباه لغة بأخرى، وذلك في ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾.

وقوله: (**بارئكم**) مرفوع المحل بفعل مضمر دل عليه معنى الكلام، والتقدير: وقرئ له بارئكم. و(**بالهمز**) حال من (**بارِئكم**)؛ أي: ملتبسًا بالهمز. و(**حال سكونه**) ظرف. والباقي ظاهر، والله أعلم.

٢٢٢-وَوَالاَهُ في بِئْرٍ وَفي بِئْسَ وَرْشُهُمْ وَفِي الذِّئْبِ وَرْشٌ وَالْكِسَائِي فَأَبْدَلاَ

أخبر أن ورشًا والى السوسي؛ أي: تابعه في الإبدال في ﴿بِئْرٍ﴾ وفي ﴿بِئْسَ﴾، وذلك أن الهمزة في كل واحد منها عين، ألا ترى أن وزن بئر فِعْل، وأن بئس أصله بيئس على وزن فيعل منقلب حركة الهمزة إلى الباء بعد أن سلبت الياء حركتها. وليس من أصل ورش إبدال الهمزة إذا كانت عينًا؛ فلذلك أخبر أنه تابع للسوسي في

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٣).

الإبدال[١].

والعلة في ذلك بعد الاعتماد على النقل والجمع بين اللغتين ما أنا ذاكره:

أما (**بئر**) فإن قريشًا وغيرهم يقولون في جمعها: آبار، وأصل آبار بئر، فقدمت الهمزة على الباء فصار آبار بوزن أفعال، فأبدلت الهمزة ألفًا، ولما أبدلت في (**الجمع**) أبدلت في الواحد أيضًا.

وأما (**بئسَ**) و(**بِئْسَمَا**) فإنه يتجه أن يقال: إنه لما استعمل فيه الثقل - طلبًا للتخفيف - بالغ في تخفيفه بالإبدال حيث وجد سبيلًا إلى ذلك.

ثم أخبر أن ورشًا والكسائي والسوسي أيضًا؛ أي: تابعاه في الإبدال في ﴿ٱلذِّئْبُ﴾، وذلك أن همزة ﴿ٱلذِّئْبُ﴾ عين، واشتقاقه من تذايب إذا أتت الريح من كل ناحية، وليس من أصل ورش إبدال العين، وأما الكسائي فليس من أصله إبدال فاء ولا عين ولا لام؛ فلذلك أخبر أنهما تابعا السوسي في ذلك، وسلك طريقة علتهما في ذلك أنه لما كثر استعماله مختلفًا خففاه في قراءتهما، هذا مع ما فيه من الجمع بين اللغتين بعد الاعتماد على النقل[٢].

والذي ذهب إليه الناظم - رحمه الله - من كونه مخففًا من المهموز وجه شديد معتمد عليه؛ لما فيه من ردهما إلى أصل واحد، وجود قوم أن يكون كل واحد منهما أصلًا على حدته، فجعل المهموز من تذايب الريح، وغير المهموز من ذاب يذوب، فتكون الياء على هذا مبدلة من واو؛ كيا ريح وعيد، ولا مدخل له في هذا الباب غير ذلك[٣].

وقوله: (**ورشهم**) فاعل (**والاه**). و(**ورش**) فاعل فعل آخر مضمر، تقديره: ووالاه في الذئب ورش. والباقي ظاهر.

٢٢٣-وَفي لُؤْلُؤٍ في العُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ   وَيَأْلِتْكُمُ الدُّورِي وَالاِبْدَالُ يجْتَلاَ

أخبر أن شعبة والى السوسي أيضًا؛ أي: تابعه في الإبدال في (**لؤلؤ**) في حال

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٥٢).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٥).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/١٥٢).

العرف والنكرة؛ أي: في حال كونه معرفة ونكرة، والمعرفة فيه: ما كان فيه الألف واللام، والنكرة: ما لم يكونا فيه، وجعله مواليًا للسوسي في ذلك؛ حيث لم يكن من مذهبه الإبدال[1].

وعلته في ذلك: أنه لم اجتمع في الكلم المذكورة همزتان خففت بتخفيف أحدهما، وكانت الساكنة أولى بالتخفيف؛ لأنها أخف أو أثقل - على ما هر في مذهب ورش في إبداله الساكنة مع حريها على منها واحد من البدل.

ثم أخبر أن الدوري قرأ: ﴿**لا يألتكم**﴾ يعني: بهمزة ساكنة، وفهم ذلك من لفظه، فلم يحتج إلى تقييد[2].

ثم أخبر أن الإبدال فيه لمن أشار إليه بالياء في قوله: (**يجتلي**)، وهو السوسي. وإبداله فيه على قاعدته.

وقوله: (**يجتلا**) إشارة إلى ظهور الإبدال وانكشافه، ولما لفظ به مهموزًا أنزل لفظ به في البيان منزلة المقيد، فصار قوله: (**ويألتكم الدوري**) بمنزلة قوله: وقرأ الدوري ﴿**يألتكم**﴾ بهمزة ساكنة، ويفهم من ذلك أن الباقين يقرءون بغير همزة ساكنة إلا من خصه بالإبدال.

فإن قيل: لم لا يفهم مما قدرته أن الباقين يقرءون بهمزة مفتوحة؟

فالجواب: أن من عنده أدنى معرفة لا يخفى عليه امتناع فتح الهمزة هاهنا وجواز حذفها، فكان الوجه حمل ما قدر على حذف الهمزة بصفتها من السكون.

ولو قيل: إن الناظم ذكر قراءة أبي عمرو ولم يذكر الأخرى؛ لشهرتها حيث قرأ بها الستة الباقون كما فعل في قوله: (**ومالك يوم الدين رواية ناصر**) لكان وجهًا.

ولو ذكر في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ ما ذكر هاهنا لكان وجهًا أيضًا.

والحجة لمن قرأ: ﴿**يألتكم**﴾ بالهمزة: أنه جعله من ألت يألت، ولم قرأ: ﴿يَلِتۡكُم﴾: أنه جعله من لات يليت، وهما لغتان بمعنى يقض، ويقال أيضًا: يلت؛

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٥٣).

(٢) انظر: نفسه (١/١٥٣).

كوعد يعد، ويحتمله قراءة الجماعة أيضًا، ولات يألت كعلم يعلم، وألات يليت كأقام يقيم، وآلت يؤلت كآمن يؤمن.

وقوله: (**في لؤلؤ**) متعلق بفعل محذوف تقديره وواله. و(**في العرف والنكر**) حال من (**لؤلؤ**). و(**شعبة**) فاعل ذلك الفعل. و(**يألتكم**) مفعول فعل محذوف تقديره: وقرأ، و(**الدوري**) فاعله. و(**الإبدال يجتلا**) جملة كبرى.

٢٢٤-وَوَرْشٌ لِــئَلاَّ والنَّــسِيءُ بِــيَائِهِ وَأَدْغَــمَ فــي يَــاءِ النَّــسِيءِ فَــثَقَّلاَ

أخبر أن ورشًا قرأ ﴿لِئَلا﴾ بياء حيث وقع، وقرأ ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ بياء أيضًا. وأخبر أنه أدغم الياء الساكنة من (**النسيء**) في الياء المبدلة فثقل؛ لما يقتضيه الإدغام من ذلك[1].

وجملة الأمر أن ﴿لِئَلا﴾ اتصلت فيه لام الجر بـ(**أن**)، و(**أن**) المصدرية بـ(**لا**) النافية أو المزيدة للتوكيد، ورسمت همزتها بالياء، وحذف نونها كلاهما على مراد الاتصال، ولما كانت همزتها تشبه فاء الكلمة حيث كانت أولًا وكانت مرسومة بالياء أبدلها ورش في قراءته؛ حملًا على إبدال الفاء المفتوحة المضمومة ما قبلها في نحو: (**الخاطئة**) و(**مائة**)؛ لأن الهمزة في ذلك لا يشبه ألفًا، ولا في نحو بأن، لأن الهمزة في ذلك مرسومة بالألف على مراد الانفصال[2].

فإن قيل: لم خصت الهمزة في (**ليلا**) بأن رسمت بالياء على مراد الاتصال دون نظائرها؟

قيل: لأن رسمها بالألف على مراد الانفصال يؤدي إلى ما يكره من اجتماع الأمثال في الخط.

وأما النسيء؛ فإنه مصدر بمعنى: الإنساء؛ كالنذير والنكير من أنساه بمعنى أخَّره.

وقيل: هو مصدر نساءه، إذا أخره أيضًا؛ يقال: نساه ينسا ونسيئًا على حد مس مسًا ومساسًا ومسيسًا، وقرئ بهن جميعًا.

والهمز في الجميع على الأصل، وقراءة ورش على التخفيف، وهو قياس

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٥٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٥٣).

التخفيف في نحو ذلك؛ أعني: فيما كانت الباقية مزيدة للمد قبل همزة متحركة؛ نحو: بري وخطيئه وهنيا ومريا، وخصّ ورش النّسي بذلك؛ اتباعاً للأثر وجمعًا بين اللغتين.

وقرئ في الشاذ[1]: (النِّسْيُ) بوزن: النِّهْيُ، وهو تخفيف (**النّسيّ**) أحد المصادر المذكورة على غير قياس.

وارتفاع (**ورش**) بفعل مضمر تقديره: وقرأ ورش. و(**لئلا**) مفعول به. و(**بيائه**) حال من (**لئلا**)، والهاء تعود على (**لئلا**). و(**النسيء**) مبتدأ، وخبره محذوف. والجملة معترضة بين ذلك الحال والحال، والتقدير: وقرأ ورش ﴿لِئَلا﴾ ملتبسًا بيائه، و(**النسيء**) كذلك.

ويجوز أن يكون (**النسيء**) معطوفًا على (**لئلا**). و(**بيائه**) حال من (**ورش**)، والهاء عائدة عليه. والباقي ظاهر، والله اعلم.

٢٢٥-وَإِبْـدَالُ أُخْـرَى الْهَمْـزَتَيْنِ لِكُلِّهِـمْ إِذَا سَـكَنَتْ عَـزْمٌ كَـآدَمَ أُوهِـلاَ

أخبر أن **الهمزتين** إذا اجتمعتا وكانت الأخرى منهما ساكنة فإن إبدالها عزم لا بد منه لكل القراء[2].

قلت: وعلى ذلك إجماع العرب.

والعلة فيه أن الثانية لما كانت لا تنفصل عن الأولى تأكد استثقالهم لها فألزموها التخفيف، بخلاف المتحركة إذا وقعت ثانية فإنها قد تنفصل، وخففت بالبدل حين تعذر التسهيل فيها لما لم يكن لها حركة، فتسهل بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فدبرت بحركة ما قبلها، فأبدلت حرفًا من جنسها، فإذا كان قبلها فتحة أبدلت ألفًا؛ نحو: ﴿أَمَرَ﴾ و﴿أَتَى﴾، وإذا كانت قبلها كسرة أبدلت ياءً؛ نحو: ﴿أَيْمَنْ﴾ و﴿وَإِيتَآيٍ﴾، وإذا كان قبلها ضمة أبدلت واوًا؛ نحو: ﴿أُوتِي﴾ ﴿أُوذِيَ﴾.

وقد أتى الناظم رحمه الله - من ذلك بمثالين: أحدهما: (**آدم**)، والثاني: (**أوهلا**)،

---

(١) القراءة لجعفر بن محمد والزهري والعلاء بن سيابه وشبل والأشهب. انظر: التبيان (٥/٢١٥ - ٢١٦)، زاد المسير (٣/٣٤٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٥٤).

ولم يتأت له الثالث فلم يأت به.

فأما (**آدم**) فأصله عنده أَأْدَم ووزنه أَفْعَل، واشتقاقه من أديم الأرض، أو من (**الأدمة**)، فلا ينصرف؛ للتعريف ووزن الفعل، هذا رأي الأكثرين، وكذلك اختاره الناظم - رحمة الله - ؛ وقيل: هو أعجمي لا اشتقاق له؛ قال الزمخشري: واشتقاق آدم من أديم الأرض أو من الأدمة؛ نحو اشتقاق يعقوب من العقب، وإدريس من الدرس، وإبليس من الإبلاس، وما هو إلا اسم أعجمي؛ قال: وأقرب أمره أن يكون على فاعل كآزر وعازر وعابر وشالخ وفالخ ونحوها؛ قال: وأما (**أوهل**) قال: فيه بدل من همزة هي فاء الفعل؛ يقال: أوهل فلان لكذا إذا جعل إهلاله، ولم يتأت له من القرآن مثال يكمل به البيت فأتى بمثال من كلام العرب؛ لاشتمال هذه القاعدة على الجميع، ومثاله من القرآن:﴿أُوتِيَ﴾ و﴿أُوذِيَ﴾ كما تقدم.

وارتفاع قوله: (**وإبدال أخرى الهمزتين**) بالابتداء، و(**لكلهم**) متعلق به. و(**إذا**) ظرف له. و(**عزم**) خبره، والتقدير: ذو عزم، أو معزوم عليه، أو جعله نفس الإبدال مبالغة. وقوله: (**كآدم**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كآدم. و(**أوهلا**) فعل معطوف حذف منه العاطف للضرورة، على ما مر في نظائره، والله أعلم.



باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

٢٢٦-وَحَـرِّكْ لِـوَرْشٍ كُـلَّ سَـاكِنٍ آخِـرٍ   صَـحِيحٍ بِـشَكْلِ الْهَمْـزِ واحْذِفْـهُ مُـسْهِلاَ

أمر أن يحرك لورش كل حرف ساكن آخر صحيح بشكل الهمز؛ أي: بحركته، وأن تحذف الهمز عند بقائه ساكنًا، وذلك نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] و﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] ﴿قُلْ إِى وَرَبِّيٓ﴾ [يونس: ٥٣] و﴿لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣] وما أشبه ذلك[١].

وعلة ورش في ذلك: طلب التخفيف، وذلك أن الهمز حرف ثقيل بعيد المخرج، وحين أمكن التخفيف (**بأن يلقي حركته على ما قبله فيقوم مقامه وتذهب صعوبة اللفظ به**) فعل ذلك مع روايته له عن أئمة واستعمال فصحاء العرب له.

ومن شرط نقل الحركة إليه أن يكون ساكنًا بقبوله لحركة غيره، ولذلك اشترط ورش بخلاف المتحرك، فإنه غير قابل لحركة غيره إلا بعد سلب حركته، وذلك غير سهل.

ومن شرطه أن يكون صحيحًا لصحة قبوله للحركة أيضًا؛ والمراد بالصحيح: ما ليس بحرف مد ولين، فأما حرف المد واللين؛ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٢]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿فِيٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [النساء: ٦٥] فلا ينقل الحركة إلى شيء منه؛ أما الألف فلأنها لا يمكن تحريكها، ولو ريم ذلك لانقلبت همزة فيوقع فيما وقع الفرار منه، وأما الواو والياء فلأن فيهما مدًّا يقوم مقام الحركة، والحركة لا تنقل إلى متحرك[٢].

وأما حرفا اللين، وهما: الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما فإنهما أجريا

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٥٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٥٥).

مجرى الحرف الصحيح في صحة نقل الحركة إليهما، وإن كان فيهما اعتلال ومد يسير، ولكن ذلك القدر اليسير من المد لم يعبأ به؛ لضعفه، فيقرأ لورش: ﴿خَلَوْا إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وما أشبه ذلك بالنقل، وهما داخلان في هذا الباب في الصحيح؛ حيث أجريا مجراه في صحة نقل الحركة إليهما؛ لما ذكر[١].

ومن شرط نقل الحركة عند ورش: أن يكون الساكن آخر كلمة والهمز أول أخرى؛ لثقل اجتماع كلمتين والهمز، والعرب تستعمله في كلمة وفي كلمتين.

ومما تنقل حركة الهمزة إليه التنوين؛ نحو: ﴿خَـٰشِعَةً أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ [القلم: ١٤] و﴿طَعَامٌ إِلَّا﴾ [الغاشية: ٦]؛ لأنه حرف من الحروف، غير أنه لم ترسم له صورة؛ لئلا يشبه النون الأصلية، وهو ساكن آخر صحيح.

ومما تنقل حركة الهمزة إليه أيضًا: لام التعريف؛ لأنه حرف ساكن آخر صحيح وأما كونه حرفًا فلا إشكال فيه، وهو من حروف المعاني، ومعناه التعريف، وأما كونه ساكنًا صحيحًا فكذلك، وأما كونه آخراً فلأنه مسبوق بالهمزة التي هي جزء منه عند من يرى التعريف معا، أو كالجزء منه لملازمته إياه في الابتداء عند من يرى التعريف به وحده.

فإن قيل: ما ذكرت بيان كصحة وصفه بالآخرية، وهو مسلم غير أنه وإن اتصف بالآخرية بهذا الاعتبار فإنه متصل بما دخل عليه، منزل معه منزلة الكلمة الواحدة، والكلمة الواحدة لا يكون فيها نقل عنده إلا ما جاء في ﴿رِدْءًا﴾ [القصص: ٣٤] على أحد الوجهين.

فالجواب: أنه وإن اتصل بما بعده فهو في حكم المنفصل باعتبار الأصل، ولذلك تقول العرب: رأيت الـ...فتعقب عليه، ثم يتذكر فيقول: الكتاب: ونحوه، وأنشد في ذلك قول الراجز:

دع داوِ وقـــدم إذا وألحقـــنا بـــذال قـــــد مللـــــــناه بجـــــــل[٢]

---

(١) انظر: نفسه (١/١٥٥).

(٢) هو من الرجز، مجهول القائل، وهو هكذا بالأصل، وعثرت عليه في أكثر من موضع بالرواية =

فوقف على حرف التعريف ثم أعاده مع الجار، ورواه بعضهم بغير إعادة الجار، ولأن اللام تحذف فتبقى الكلمة بعدها مفهومة.

فإن قيل: هلا أبقيت الهمزة بعد نقل حركتها ساكنة.

قيل: لو فعل ذلك بقي اللفظ ثقيلًا أو ثقل مما كان، وللزم من ذلك الجمع بين ساكنين في أكثر المواضع في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١١] و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] و﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧] و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]، وقد أبقاها وأبدل منها ألفًا من قال: الكماه والمراة، وهو قليل. وزعم بعضهم أنها إنما حذفت بعد نقل حركتها؛ لأنها ساكنة وما قبلها كان ساكنًا في الأصل وحركته عارضة، ففي بقائها جمع بين الساكنين. ويلزم من ذهب إلى ذلك أن لا يعتد بسكون الهمزة أيضًا لأنه عارض، فلا يلتقي ساكنان، وقد جمع بين هذه الحركة والسكون في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿مِّنْ أَرْضِنَآ﴾ و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ وغير ذلك، فدل ذلك على بطلان ما ذهب إليه.

وقوله: (**لورش**) و(**بشكل الهمز**) متعلقان بـ(**حرك**). و(**كل ساكن**) أصله:كل حرف ساكن، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه. و(**سهلا**) حال من فاعل (**احذفه**)، والله أعلم.

٢٢٧-وَعَنْ حَمْزَةَ في الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلَفٌ فِي الْوَقْفِ سَكْتًا مُقَلَّلاَ

٢٢٨-وَيَسْكُتُ في شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللاَّمِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلاَ

٢٢٩-وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعٍ لَدَى يُونُسٍ آلانَ بِالنَّقْلِ نُقِّلاَ

أخبر أن حمزة - رحمه الله - اختلف عنه في حال الوقف في الساكن الآخر

=

التالية:

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ بالشَّحْمِ إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ

انظر: الكتاب لسيبويه (١٤٧/٤)، المقتضب للمبرد (٨٤/١)، سر صناعة الإعراب لابن جني (١/ ٣٣٣)، الخصائص لابن جني (٢٩١/١)، خزانة الأدب للغدادي (١٩١/٧).

الذي مضى ذكره، فروى عنه أنه كان يحقق الهمزة بعده، ولا تنقل حركتها إليه، وروى عنه أنه كان يحققها بنقل حركتها إليه؛ قال الحافظ أبو عمرو: مذهب شيخنا أبي الحسن (**يعني ابن غلبون**) وغيره من أهل الأداء التحقيق في ذلك كله؛ يعني في ﴿ٱلْأَرْض﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ وما أشبه ذلك[1].

قال: وكان أبو الفتح (**يعني فارس بن أحمد**)[2] يختار تسهيل الهمز في جميع ذلك. قال: وهو مذهب الحذاق من أئمتنا. والمذهبان مرويان عن حمزة، صحيحان في القياس، فقول الناظم - رحمه الله - : (**وعن حمزة في الوقف خلف**) إشارة إلى ذلك.

وعلة حمزة في تخفيف الهمزة المذكورة الفرار من ثقلها.

وعلة تخصيصه إياها بالنقل: سوغه فيها دون غيره.

وعلة تخصيصه ذلك بالوقف: تأكد الثقل فيه حال التعب وكلال النفس وتعذر الإتيان بالهمز على وجهه.

وعلة الاختلاف فيما كان من ذلك في كلمتين: أن مذهبه تحقيق الهمز أذا كان أولًا، والهمز في هذا النوع أولًا حقيقة، وهو كالمتوسط باعتبار أن الكلمة (**التي هو فيها**) لما تعلق معناها بالكلمة التي قبلها صارتا كلاهما كالكلمة الواحدة. ولا خلاف عنه في النقل في الكلمة الواحدة على ما سيأتي بيانه في بابه.

وقوله: (**وعنده روى خلف في الوصل سكتًا مقللا**) إخبار بمذهب حمزة في السكت على الساكن المذكور إذا لقي الهمز ما سيأتي بيانه في الساكن المذكور إذا لقي الهمز. وفيه طريقان:

أحدهما: السكت على الساكن الصحيح الآخر كلمة، وعلى الياء من (**شيء**) و(**شيئًا**) لخلف، وترك السكت لخلاد في جميع ذلك.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٥٦ - ١٦١).

(٢) انظر: فارس الحمصي (.. - ٤٠١ هـ =.. - ١٠١١ م) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي، الضرير، أبو الفتح: مقرئ، توفي بمصر وله ثمانون سنة، من آثاره: المنشأ في القراءات الثمان. انظر: معجم المؤلفين (٨/٤٥).

والثاني: ترك السكت لهما إلا على التعريف و﴿شَيۡءٖ﴾ و﴿شَيۡـٔٗا﴾؛ قال الحافظ أبو عمرو: وقرأت بالأول على أبي الفتح، وبالثاني على أبي الحسن.

وقد ذكر الناظم المذهبين واحدًا بعد واحد، فقال: **(وعنده)**؛ أي: وعند الساكن المذكور **(روى خلف في الوصل سكتًا مقللا ويسكت في شيء وشيئا)**، وقال في الوصل بناء على ما تقدم من أن مذهبه في الوقف النقل فإذًا لا يتأتى له السكت إلا في الوصل، ولم يذكر الحافظ أبو عمرو في «التيسير» النقل له في نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ و﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ لما في ذكره له في غيره، وعزاه إلى أبي الفتح كما تقدم، واختاره الناظم واعتمد عليه، فعرض به من طريق أبي الفتح ها هنا. ثم ذكر مذهب أبي الحسن فقال: **(وبعضهم لدى اللام للتعريف عن حمزة تلا وشيء وشيئًا لم يزد)** ومعنى ذلك ظاهر[1].

وألحق الناظم باب السكت بباب النقل؛ لما في ذلك من الاختصار والإحالة على الساكن المذكور إذ السكت محله الساكن الذي اجتمعت فيه شروط النقل.

فإن قيل: ما حكم ميم الجمع في البابين؟

قيل: الخروج من باب النقل والدخول في باب السكت؛ أما الخروج من باب النقل فلثقل اختلاف الحركات عليه بعدما قصد بتحقيقه بحذف حركته، وأما دخوله في باب السكت؛ فلعدم المانع من ذلك.

وعلة السكت المذكور الاستعانة على إخراج الهمزة لصعوبتها وبعد مخرجها.

وعلة اختصاصه بالصحيح منه خلوه من سبب غيره تحصل الاستعانة به، لخلاف حرف المد واللين فإن الاستعانة تحصل على إخراج الهمزة بما فيه من المد في حرف اللين ما ملحق بالصحيح في السكت عليه؛ نحو: ﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾، ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾؛ لما تقدم في أول الباب.

وعلة اختصاصه بالآخر صلاحيته للوقوف عليه، بخلاف الوسط.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٥٧).

وعلة إلحاق ﴿شَيْءٍ﴾و﴿شَيْئًا﴾ به كثرة دورهما.

وعلة تخصيص أبي الحسن لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ بذلك ما نقل من استعمال العرب للوقوف على لام التعريف، وكثرة دور ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾.

ولما كمل حكم السكت انتقل إلى مسألة أخرى، فقال: (**ولنافع لدى يونس الآن بالنقل نقلا**) أخبر أن نافعًا من روايتي قالون وورش قرءا في سورة يونس بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وقوله: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾، ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾؛ أما ورش فعلى أصله من النقل، وأما قالون فمخالف لأصله في ذلك.

فإن قيل: إذا كان ورش على أصله فلم ذكره وهلا اقتصر على ذكر قالون؟

فالجواب: أنه لو اقتصر على ذكر قالون؛ لأوهم أن قالون انفرد بالنقل وأن ورشًا خالف أصله فيه، فكان الوجه ما أتى به من ذكرهما معًا.

والحجة لقالون في موافقة ورش ما يحصل من الثقل مع عدم النقل باجتماع همزتين ومدتين، ومن الخفة مع النقل بحذف إحدى الهمزتين.

وارتفاع قوله: (**خلف**) بالابتداء، و(**عن حمزة**)خبره، و(**في الوقف**) معمول للخبر. و(**عنده**) و(**في الوصل**)متعلقان بـ(**روى**). و(**بعضهم**) مبتدأ، و(**لدى**) و(**عن حمزة**) متعلقان بـ(**تلا**). و(**تلا**) وما اتصل به: خبر المبتدأ. و(**للتعريف**) حال من اللام، وفي الكلام حذف، والتقدير: وبعضهم تلا عن حمزة لدى اللام للتعريف به بالسكت؛ أي ملتبسًا بذلك. (**وشيء وشيئًا**) معطوفان على اللام. و(**لم يزد**)جملة مستأنفة. و(**لنافع**) و(**لدى**) متعلقان بـ(**نقل**). و(**بالنقل**) حال من ضمير (**نقل**). و(**الآن**) مبتدأ، و(**نقلا**) وما اتصل به خبره، والتشديد فيه للتكثير والتكرار، والله أعلم.

٢٣٠-وَقُلْ عَادًا الأُولَى بِإِسْكَانِ لامِهِ وَتَنْوِينِهِ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلِّلاَ

٢٣١-وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ وَبِالنَّقْلِ وَصْلُهُمْ وَبَدْؤُهُمْ وَالْبَدْءُ بِالأَصْلِ فُضِّلاَ

٢٣٢-لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتُهْمَزُ وَاوُهُ لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلاَ

٢٣٣-وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ في النَّقْلِ كُلِّهِ   وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلاَ

أمر بالإخبار عن حكم قوله: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] لمن أشار إليهم بالكاف، والظاء في قوله: (**كاسيه ظللا**)، وهم: ابن عامر، والكوفيون، وابن كثير، وحكم ذلك في قراءتهم إسكان لام التعريف وكسر التنوين كما ذكر[١].

ثم أخبر أن من بقي من السبعة أدغم التنوين في اللام، فقال: (**وأدغم باقيهم**)، والمراد بـ(**باقيهم**): نافع، وأبو عمرو[٢].

ثم أخبر عمن أدغم أنه نقل حركة الهمز إلى اللام في الوصل وفي البدء أيضًا فقال: (**وبالنقل وصلهم وبدءهم**)[٣].

ثم أخبر أن لقالون والبصري في البدء وجهًا آخر، وهو سكون اللام وتحقيق الهمز على الأصل، وأخبر بتفضيله على النقل، فقال: (**والبدء بالأصل فضلاً لقالون والبصري**)[٤].

ثم أخبر أن واوه تهمز لقالون حال النقل في حال النقل في حال بدئه ووصله، فقال: (**وتهمز واوه لقالون حال النقل بدءًا وموصلا**)[٥].

ثم أخبر بلفظ الخبر بالبدء بهمز الوصل في جميع النقل، وذلك على ترك الاعتداد بحركة النقل، فقال: (**وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله**) ثم نهى عن البدء بهمز الوصل مع الاعتداد بحركة النقل، فقال: (**وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله**). ثم نهى عن البدء بهمز الوصل مع الاعتداد بحركة النقل، فقال: (**وإن كنت معتدًا بعارضه**)؛ أي: بعارض النقل؛ أي: بما عرض فيه من الحركة الملقاة على الساكن (**فلا**)؛ أي: فلا تبدأ بهمز الوصل.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٦١ - ١٦٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٦٢).

(٣) انظر: نفسه (١/١٦٢).

(٤) انظر: نفسه (١/١٦٢ - ١٦٣).

(٥) انظر: نفسه (١/١٦٢ - ١٦٣).

والوجهان المذكوران سائغان في اللغة، والذي يستعمل القراء منهما الابتداء بألف الوصل؛ لما فيه من اتباع الرسم وإن كان الآخر سائغا لغة.

فحصل ما ذكر[١]:

أن ابن كثير وابن عامر والكوفيين يقرءون في الوصل ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ بكسر التنوين وسكون اللام وتحقيق الهمزة بعده، وينبغي أن يبتدأ لهم ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ بألف الوصل وسكون اللام وتحقيق الهمزة أيضًا[٢].

وأنّ قالون يقرأ في الوصل: «عادًا لؤلى» بنقل حركة الهمزة إلى اللام وإدغام التنوين فيها وهمز الواو بعدها، فله في الابتداء ثلاثة أوجه: **أحدهما**: «ألؤلى» بالنقل مع همز الوصل. **والثاني**: «لؤلى» بالنقل دون همز الوصل، ولا بد من كليهما من همز الواو. **والثالث**: «الأولى» كابتداء ابن كثير ومن ذكر معه[٣].

وأن ورشًا يقرأ في حال الوصل كقالون، إلا أنه لا يهمز الواو، وله في الابتداء وجهًا النقل المذكوران لقالون إلا أنه لا يهمز الواو فيها، ولا يبتدأ له بالوجه الثالث الذي وافق فيه قالون ابن كثير ومن ذكر معه[٤].

وأن أبا عمرو يقرأ في الوصل كورش، وله في الابتداء وجها النقل اللذان له، وله أيضًا الابتداء بالوجه المذكور لابن كثير ومن ذكر معه[٥].

فقد صار لكل واحد من قالون وأبي عمرو في الابتداء ثلاثة أوجه، ولورش وجهان فتأمل ذلك[٦].

وتعليل الأوجه المذكورة تنبني على معرفة ثلاثة قواعد:

الأولى: حكم التنوين إذا لقي ساكنًا.

---

(١) انظر: السبعة (ص: ٦١٥).

(٢) انظر: التيسير (ص: ١٣١).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٧١٩).

(٤) انظر: السبعة (ص: ٦١٥).

(٥) انظر: التيسير (ص: ١٣١).

(٦) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٧١٩).

الثانية: حكم حركة النقل.

الثالثة: أصل أولى.

أما حكم التنوين إذا لقي ساكنًا فإنه يحرك، وربما حذف؛ تشبيهًا له بحرف العلة، ومنه ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢] في القراءة الشاذة[1]. و(لا ذاكر الله إلا قليلا)[2] في شعر بعضهم.

وأما حكم حركة النقل فترك الاعتداد بها عند بعضهم، والاعتداد بها عند آخرين، فمن لم يعتد بها عامل اللام بما كان يعاملها به حال السكون؛ لأنها عنده في تقدير الساكنة، فيكسر السكون الواقع قبلها، ولا يدغم فيها، يصحبها ألف الوصل في الابتداء، فيقول: لم يذهب الأحمر، ولا يقول: رأيت زياد الأعجم، ويقول في الابتداء: الأحمر، الأعجم، ومن اعتد بها لم يلتفت إلى ما كانت اللام عليه من السكون ولم ينوه، فيأتي بالساكن قبلها، ويدغم فيها، ولا يصحبها ألف الوصل في الابتداء، فيقول: لم يذهب لحمر، ورأيت زيادة لعجم، ويقولون في الابتداء: لَحْمَرَ، لَعْجَم.

وأما **أصل (أولى)** فيعرف من أصل **(أول)**؛ لأنه مذكره، واعلم أن الناس اختلفوا في **(أول)**، فذهب البصريون **إلى** أنه أَفعْلَ، فإنه فاءه وعينه واوان، ولم يُبْنَ منه فعل؛ لاعتلالهما. وأصل **(أولى)** على هذا القول: وَولَى، فأبدلت الواو الأولى همزة على حد الإبدال في وجوه ووقتت، إلا أن الإبدال فيها لازم؛ لاجتماع **(واوين)** بخلاف وجوه ووقتت، وذهب الكوفيون إلى أنه أَفْعَل أيضًا من وال؛ إذ انحاز...، أو من وال إلى المكان إذا بادر إليه. وأصله على هذا القول: أَوْأَلَ مخفف، وقياسه في التخفيف أول بنقل الحركة، إلا أنهم شبهوا الواو الأصلية فيه بالزائدة، فأبدلوا **الهمز** بعدها واوًا، وأدغموا الواو الأولى فيها، وأصل **(أولى)** على هذا القول: وؤلى فهمزت الواو الأولى على حد وجوه ووقتت، ثم قلبت **الهمزة** بعدها واوًا، لسكونها بعد همزة مضمومة. وحكى عن بعض الكوفيين أيضًا أنه من وال إذا نجا، وأصله على هذا: أأول فقلبت

---

(١) على ترك التنوين في (أحدٌ)، طلبًا للتخفيف، وقرأ بها الحسن وابن أبي إسحاق وغيرهما. انظر: البحر المحيط (٣ / ١٣٤، ٤٦٨، ٧ / ٣٥٨، ٨/ ٥٢٨).

(٢) تقدم تخريجه سابقا.

وصير أوال، ثم ما فعل فيه ما ذكر في الوجه الذي قبله، ووزنه أغفل، ولا تغير على هذا القول في (**أولى**).

فإذا عرفت هذه المسائل فنقول وبالله التوفيق:

أما ابن كثير ومن ذكر معه فإنهم قرءوا على الأصل في عدم النقل، وعلى اللغة الفاشية في كسر التنوين لملاقاة الساكن، فكذلك قال: (**كاسيه ظللا**)؛ أي: اجعل ما قرئ به من ذلك كاسيًا له من زينته ما ظلله وستره، فليس لقائل فيه كلام، وقرئ في الشاذ[1]: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ بغير تنوين؛ إما على حذفه لملاقاة الساكن، وإما لعدم الانصراف، وذلك أن (**عادًا**) يراد به الحي فيصرف، ومنه ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ ونحوه، ويراد به القبيلة فيجوز صرفه وترك صرفه على قول الشاعر:

لَـــم تَـــتَلَفَّع بِفَـــضلِ مِئـــزَرِها   دَعـدٌ وَلَـم تُـسقَ دَعـدُ فـي العُلَـبِ[2]

والمراد به ها هنا: القبيلة بدليل قوله: (**بالأولى**)، فمن نونه جعل كدعد المذكور أولًا، ومن لم ينونه جعل كدعد المذكور آخرًا، وكالمذكور أولًا إلا أنه حذف التنوين لملاقاة الساكن. و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ في هذه القراءة تحتمل الأوجه الثلاثة.

وأما قالون فإنه نقل حركة الهمزة إلى اللام - وإن لم يكن من أصله النقل - ؛ لما قصده من التخفيف بالإدغام، واعتد بالحركة أيضًا؛ إذ الإدغام لا يكون في ساكن، ولا فيما هو في حكم الساكن.

وفي همزة الواو وجهان:

أحدهما: أنه لما قال: (**عادًا الولى**) صارت الواو الساكنة قبلها ضم، فجعل الضمة

---

(١) أي: (عادَ الأولى)، وقرأ بها أُبيّ. انظر: تفسير القرطبي (٢٣٦/٧)، وتفسير الرازي (٢٤/٢٩).

(٢) هو من المنسرح، وقائله عُبَيد الله بن الرُّقَيّات والبيت جاء منفردا عنه. وعُبَيد الله بن الرُّقَيّات (؟ - ٨٥ هـ/؟ - ٧٠٤ م) عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي، ابن قيس الرقيات، شاعر قريش في العصر الأموي. كان مقيمًا في المدينة، خرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان، ثم انصرف إلى الكوفة بعد مقتل ابنَي الزبير (مصعب وعبد الله) فأقام سنة وقصد الشام فلجأ إلى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب فسأل عبد الملك في أمره، فأمّنه، فأقام إلى أن توفي، أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر، ولُقِب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل واحدة منهن رقية. - الموسوعة الشعرية

فيما جاور الواو كأنها على الواو، فقلبت الواو همزة، وكان أبو حية النميري يهمز (**موسى**) و(**موقد**) وما أشبه ذلك، على هذه اللغة قرئ: ﴿بِٱلسُّوقِ﴾و ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾وليس في هذا الوجه دليل على أصل(**أولى**) عنده فيحتمل الأوجه الثلاثةأيضا.

والثاني: أن يكون (**أولى**) - عنده - من (**وأل**)، وأصله: ولي، فهمز الواو المضمومة وأبدل الثانية واوًا، فلما سقطت الأولى رجعت الثانية؛ لأنها إنما أبدلت واوًا من أجلها.

فأما الابتداء به بترك النقل فهو الذي عبر عنه الناظم بالأصل؛ فلأنه إنما نقل في الوصل لما قصده من التخفيف بالإدغام، ولا إدغام في الابتداء، فلا حاجة إلى النقل.

أما الابتداء له بالنقل فعلته الحمل على الوصل؛ ليجري اللفظ فيها على سنن واحدة.

وعلة إثبات ألف الوصل مع النقل في أحد الوجهين: ترك الاعتداد بحركة اللام على ما عليه القراءة في نظائره ومما وجد فيه النقل؛ إذ الغرض إنما هو جري اللفظ في الابتداء والوصل على سنن واحدة، وذلك يحصل بمجرد النقل وإن اختلفا في تقدير الاعتداد بالحركة وتركه.

وعلة ترك الإتيان بالألف في الوجه الثاني: حمل الابتداء على الوصل في النقل، والاعتداد بالحركة جميعًا، ويقوي هذا الوجه رسم (**أولى**) في هذا الموضع بغير ألف.

والكلام في همز الواو مع النقل في الابتداء كالكلام فيه في الوصل، وقد تقدم.

وأما ورش فإنه نقل حركة الهمز إلى اللام في الوصل على ما هو أصله من النقل؛ إلا أنه اعتد به بالحركة؛ ليصح ما قصده من التخفيف بالإدغام، وليس من أصل الاعتداد بالحركة من نحو ذلك، ألا ترى انه يحذف الألف في نحو: ﴿سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾، ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ٥]، ولو اعتد بالحركة لم يحذفها، وأما ما جاء عنه في بعض الروايات من إثبات الواو في قالوا الآن فإنه وجه نادر، ومعللا باتباع الأثر والجمع بين اللغتين. والابتداء له بالنقل على أصله أيضًا في ذلك. والإتيان له بألف الوصل على ترك الاعتداد بالحركة؛ حملًا للابتداء على الوصل؛ موافقة للرسم أيضًا،

ولا يبتدأ له بالأصل؛ إذ ليس من أصله ذلك، و﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ في قراءته محتمل للأوجه الثلاثة أيضًا.

وأما أبو عمرو فالعلة له في قراءته في الوصل والابتداء كالعلة لقالون، إلا أنه لم يهمز الواو؛ لأنه لم يعطها حكم ما جاورها، وليس عنده من (**وال**)، بل (**من أحد الوجهين**) الأخيرين، أو هو من عنده من (**وأل**) إلا أنه أبدل في حال النقل؛ مبالغةً في التخفيف، أو موافقة لحال ترك النقل.

و(**عادا الأولى بإسكان لامه**) جملة اسمية. و(**تنوينه بالكسر**) مثلها. و(**كاسيه ظللا**) مستأنف. و(**باقيهم**) فاعل (**أدغم**)، وأصله: وباقيهم فحذفت الضمة استثقالًا لها، والمراد من بقي منهم، ولو قال: باقوهم على معنى اللذين بقوا منهم لجاز. و(**بالنقل وصلهم**) جملة قدم خبرها، وعاد الضمير مجموعا على (**باقيهم**)؛ لأن المراد بـ(**باقيهم**): قالون، وورش، والدوري، والسوسي. (**والبدء بالأصل فضلا**) جملة كبرى، وفي الكلام حذف، والتقدير: والابتداء به بالأصل حال من الهاء. و(**لقالون**) متعلق بـ(**فضل**). وفي قوله: (**وتهمز واوه**) تَجَّوزَ والحقيقة أن يقال: ويؤتى بعد اللام بهمزة ساكنة. و(**حال النقل**) ظرف لـ(**تهمس**). و(**البدء**) مصدر بدأ. و(**الموصل**) اسم مصدر وصل، والمعنى: بدءاً وموصلًا، وهما المنصوبان على الحال من الهاء في قوله: (**واوه**)، والتقدير: ذا بدء ووصل. وقوله: (**تبدأ**) لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر، وإسكان همزته؛ لتوالي الحركات على تقدير اتصال بما بعده ونحوه قول: (**امرئ القيس**):

فَالـــيَومَ أَشْـــرَبُ غَيـــرَ مُـــستَحقِبٍ[1]

وقول آخر:

---

(١) هو من السريع، صدر بيت جاء في عجزه:

إِثمـــاً مِـــنَ اللهِ وَلا واغِـــلِ

والبيت جاء في قصيدة يقول في مطلعها:

يـــا دارَ ماوِيَّـــةَ بِالحائِـــلِ   فَالـــسُهبِ فَالخَبتَـــينِ مِـــن عاقِـــلِ

امرؤ القيس، سبق وأن ترجمنا له. - الموسوعة الشعرية

قالــــت ســــليمى اشــــتر لــــنا ســــويقا[١]

وقوله: **(فلا)** حرف نهي، وفعل النهي محذوف على ما تقدم، والله أعلم.

٢٣٤-وَنقْــلُ رِدًا عَــنْ نَافِــعٍ وَكِتَابِــيهْ بِالإِسْــكانِ عَــنْ وَرْشٍ أَصَــحُّ تَقَــبُّلاَ

أخبر أن النقل في قوله: ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ﴾ وارد عن نافع، وليس من أصل ورش النقل في الكلمة الواحدة، ولا من أصل قالون النقل في كلمة ولا في كلمتين إلا أنهما اتباعا الأثر في ذلك وجمعا بين اللغتين[٢]. هذا إن كان من الرد، وهو: الإعانة وهو اختيار الناظم - رحمه الله - ؛ لما فيه من اتحاد القراءتين. فأما إن جعل من قولهم: أردى على المئة إذا زاد عليهما، فلا مخالفة فيه لما أصلاه ولا مدخل له في هذا الباب؛ إذ لا أصل له في الهمز.

ثم أخبر أن الإسكان عن ورش في قوله - تعالى - : ﴿كِتَٰبِيَهۡ إِنِّي﴾ في سورة الحاقة أصح تقبلا من النقل فيه؛ قال الحافظ أبو عمرو: وقرأت لورش فيه بترك النقل على جميع ما قرأت عليه برواية أبي يعقوب، والنقل رواية عبد الصمد ويونس وأقوام، وأخبر فيما قرأت به من طريقهم قال: ولم يرو ذلك منصوصًا عنه غير عبد الصمد؛ قال: والروايتان صحيحتان. وقول الناظم - رحمه الله - : **(أصح تقبلا)** إشارة إلى صحة الوجهين وقبول العلماء لهما، وفيه تصريح بأن صحة قبولهم للإسكان آكد وله أبلغ[٣].

والكلام في الإظهار والإدغام في قوله - تعالى - : ﴿مَالِيَهۡۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ﴾ على نحو الكلام في ترك النقل[٤].

والعلة في ذلك أن الهاء في ﴿مَالِيَهۡ﴾ هاء السكت أيضًا فحقها أن يوقف عليها، فإن وصلت بما بعدها فبنية الوقف، وما نوى الوقف عليه فحكمه حكم الموقوف عليه،

---

(١) هو من الرجز، مجهول القائل. انظر: الخصائص لابن جني (٢/٣٤٠)، ط: عالم الكتب - بيروت، تحقيق: محمد على النجار.

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١١٨).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٣٠).

(٤) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٧٤٩).

والموقوف عليه لا تنقل الحركة إليه؛ إذ النقل إنما يكون مع الاتصال، ولا اتصال، فالوجه الإظهار؛ لذلك، ويجوز الإدغام؛ لمراعاة الاتصال اللفظي، كما كان النقل في تلك لذلك.

وقوله: (**ونقل ردًا عن نافع**) جملة اسمية. و(**كتابية**) مبتدأ، خبره: (**بالإسكان**)، و(**عن ورش**) متعلق (**بالإسكان**). و(**أصح تقبلا**) خبرًا عن (**كتابيه**). و(**بالإسكان عن ورش**) تبيينًا، ويجوز غير ذلك، وفيما ذكرته كفاية، والله أعلم.



باب وقف حمزة وهشام على الهمز

٢٣٥-وَحَمْزَةُ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهَّلَ هَمْزَهُ إِذَا كَانَ وَسْطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلاَ

أخبر أن حمزة - رحمه الله - كان يسهل الهمز المتوسط والمتطرف في الكلمة الموقوف عليها، والمراد بالتسهيل - في هذا البيت - : التخفيف بأي وجه كان بالوسط الحشو[1].

والعلة في تخفيفه الهمز: فراره من ثقله.

والعلة في تخصيصه إياه بالوقف: أن الواقف في غالب الأمر لا يقف إلا بعد فتور صوته وانقطاع نفسه، فإذا رام - والحالة هذه - أن يأتي بالهمز على وجهه مع قوته وبعد مخرجه شق عليه ذلك، وربما تعذر فرجع إذ ذاك إلى لغة التخفيف، هذا مع نقله له عن أئمته.

والعلة في تخصيصه المتطرفة والمتوسطة بذلك ما أنا ذاكره:

أما المتطرفة فلأنها آخر لفظ القارئ، وإليها ينتهي قوة اللفظ، وعندها ينقطع النفس، ولأنها في محل التغيير، والتغيير محله الأواخر.

وأما المتوسطة فلأنها لما قربت من المتطرفة أعطاها حكمها، وأنزلها منزلها، بخلاف المبتدئة فإنها لما بعدت من المتطرفة لم يعطها حكمها ولم ينزلها منزلتها، وعلل بعضهم ترك تخفيف المبتدأ بأنها لو خففت لم يكن بد من بين بين، أو البدل، أو النقل، ولا تسهيل إلا بين بين لأن همزة بين بين قريبة من الساكن، والساكن لا يبتدأ به ولا بما يقرب منه، ولا سبيل إلى البدل؛ لأن البدل يجري على حركة ما قبل الهمز، وهذه الهمزة ليس قبلها شيء لازم لها، ولا سبيل إلى النقل؛ إذ ليس قبلها شيء ينقل الحركة إليه.

قلت: وهذا التعليل مرتب على ترك الاعتداد بالاتصال اللفظي، وقد اعتد به

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٦٥).

القراء حيث سهلوا في نحو: ﴿تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ [الحجرات: ٩] ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وأبدلوا في نحو: ﴿نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠] و﴿ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا﴾ [الأنفال: ٣٢]، ونقلوا في نحو: ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] و﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] فكان تعليله واهيًا لذلك.

فإن قيل: فقد تقدم في باب نقل الحركة عن حمزة وخلفًا في النقل فيما نقل فيه ورش، وورش إنما نقل حركة الهمزة المبتدئة.

قيل: الأمر على ما ذكر، ويؤيد النقل له في ذلك ما روي عن أبي الحسن محمد ابن إبراهيم البغدادي - رحمه الله - أنه قال: أصحاب **حمزة** مجمعون على موافقة ورش في نقل الحركة في حال الوقف، إلا (**العبسي**) عن حمزة، والضبي والوزان عن سليم عنه فإنهم يحققون الهمز إلا في الوقف.

وعلة النقل في ذلك: إجراء الهمز وإن كان أولًا مجرى المتوسطة، وذلك أن ما نقل **حمزة** إليه ينقسم إلى لام التعريف وغيره، ولام التعريف شديد الاتصال بما دخل عليه؛ لشدة تعلق معناه به، ولذلك وصل بينهما في الخط، ولم يفصل بينهما في اللفظ إلا فيما ندر من حال التذكر، فقوي حكم إلحاقه بالمتوسطة وإجرائه مجراه لذلك، ثم ألحق به نحو: ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ و﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾؛ لمشابهته إياه في اللفظ، وتعلق معناه بما دخل عليه.

وعلة التحقيق في ذلك أن لام التعريف، وإن اتصل بما بعده لما ذكرناه، فإنه منفصل منه في الأصل، فاعتبر أصله، ولذلك وقف عليه بالتحقيق، وألحقه ورش بما نقل إليه من الأواخر؛ إذ لم يعط حكم المتوسط، بهذا الاعتبار كان نحو: (**من آمن**) و(**قد أفلح**) بترك إعطاء ذلك حق.

ووافق **هشام** حمزة في تخفيف المتطرفة؛ لما تقدم، ولم يحمل المتوسطة عليها في ذلك.

وحقق الجماعة الجميع؛ لما في التحقيق من الإتيان بالأصل، ومن موافقة الوقف الوصل، ولأن التحقيق يحتاج إلى معاناة وكلفة من أحكام اللفظ بالهمزة

المخففة بين بين، ومن معرفة ما يجب لكل نوع من التحقيق، وذلك أمر لا يُحكمه إلا من تناهى في العربية.

و(**حمزة**) مبتدأ، و(**سهل همزه**) خبره، وأضاف **الهمز** إلى ضميره؛ لملابسته إياه ضمن القراءة. و(**إذا**) ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، والعامل فيه جواب محذوف، تقديره: سهله أو افعل ذلك. و(**وسطا**) ظرف متعلق بالاستقرار في موضع خبر كان. و(**أو**) كالتي في قوله: (**إذا ألف أو ياءها**)، وقد تقدم الكلام في ذلك. و(**منزلاً**) تمييزًا، والله أعلم.

٢٣٦-فَأَبْدِلْــهُ عَــنْهُ حَــرْفَ مَــدٍّ مُــسَكَّنًا وَمِـــنْ قَـــبْلِهِ تَحْـــرِيكُهُ قَـــدْ تَنَـــزَّلاَ

اعلم أن **الهمز** ينقسم إلى: ساكن، ومتحرك. وكلامه - في البيت - **على** الساكن، والساكن ينقسم إلى: متوسط، ومتطرف. فالمتوسط نحو:﴿**تُؤْمِنُون**﴾ و﴿**يُؤْمِنُون**﴾ و﴿**يَأْلَمُونَ**﴾ و﴿**بِئْرٍ**﴾. والمتطرف ينقسم إلى: ما يكون ساكنًا في الوصل والوقف؛ نحو: ﴿**ٱقْرَأْ**﴾ و﴿**نشأ**﴾ و﴿**نَبِّئْ**﴾ و﴿**هَيِّئْ**﴾ وليس في القرآن هذا النوع ما قبله ضمة، ومثاله في الكلام: لم توضؤ وجه زيد. إلى ما يكون متحركًا في الوصل، فإذا قدر الوقف عليه بالسكون صار كالنوع الذي قبله؛ نحو: ﴿**بَدَا**﴾ و﴿**أنشأ**﴾ و﴿**يُبْدِئُ**﴾ و﴿**يُنشِئ**﴾ و﴿**ٱللُّؤْلُؤ**﴾ و﴿**إن امرؤ**﴾، والحكم في جميع ما ذكر: أن يبدل حرف مد ولين من جنس حركة ما قبله، فإن كان قبله ضمة أبدل واوًا، وإن كان قبله فتحة أبدل ألفًا، وإن كان قبله كسرة أبدل ياء[(١)].

والعلة في تدبره بحركة ما قبله أنه لما سكن ولم تكن له حركة تُدَبِرُه دُبرَ بأقرب الحركات إليه، فأبدل حرفًا من جنسها.

فإن قيل: فلم لم يدبر بحركة ما بعده لقربها منه أيضًا ؟

قيل: هي وإن كانت قريبة منه فإن الأولى أشد قربًا من حيث أن الحركة مقدرة بعد الحرف، وما ذكرته من (**حكم**) الهمزة الساكنة فهو المعنى بقوله، فأبدله عنه؛ أي:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٦٦).

فأبدل الهمزة عن حمزة حرف مد؛ يعني: من جنس حركة ما قبله مسكنًا؛ أي: في حال تسكينك إياه؛ لأنه أن كان ساكنًا لا بتسكينك، فأنت في حال نطقك به ساكنًا قبل التخفيف مسكن له، وإن كان متحركًا فأنت قبل التخفيف مقدر تسكينه، فأنت إذًا مسكن له تقديرًا. والبدل في هذا النوع الأخير مذهب سيبويه، وفيه غير ذلك مما سيذكر في آخر الباب - إن شاء الله - تعالى - .

وقوله: (**ومن قبله تحريكه قد تنزلا**) احترازًا من الهمز المتطرف المتحرك بعد السكون؛ نحو: ﴿ٱلسَّيِّئ﴾ و﴿ٱلسُّوٓء﴾ و﴿ٱلۡمَرۡء﴾ فإن الحكم فيه غير الحكم فيما ذكر - على ما سيأتي بيانه - [1].

وقوله: (**فأبدله**) يتعدى إلى مفعولين؛ أحدهما: الهاء، والثاني: (**حرف مد**)، و(**عنه**) متعلق به. و(**مسكنًا**) حال من فاعله. و(**تحريكه**) مبتدأ. (**وقد تنزلا**) خبره. و(**من قبله**) متعلق بـ(**تنزل**)، والجملة حال من هاء (**أبدله**)، والواو في أولها واو الحال، والله أعلم.

٢٣٧-وَحَـرِّكْ بِـهِ مَـا قَـبْلَهُ مَتَـسَكِّنًا   وَأَسْـقِطْهُ حَتَّـى يَـرْجِعَ اللَّفْـظُ أَسْـهَلاَ

لما انقضى كلامه في الهمز الساكن انتقل إلى الكلام في الهمز المتحرك.

والهمز المتحرك ينقسم إلى: ما قبله ساكن، وإلى ما قبله متحرك. فالذي قبله ساكن ينقسم إلى: ما يصح نقل حركته إلى ذلك الساكن، وإلى مالا يصح نقل حركته إليه.

فكلامه - في هذا البيت - على الهمز المتحرك الذي قبله ساكن يصح نقل حركته عليه، وكل ساكن يصح نقل حركة الهمز إليه إلا الألف على الإطلاق والياء والواو المشتبهتين للألف الزائدتين، وإذا اعتبر ما يصح نقل الحركة إليه من السواكن وجد على ثلاثة أقسام: صحيح، وحرف لين ويعني به الواو والياء المفتوح ما قبلهما، وحرف مد ولين ويعني به الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها الأصليتين، وكلا النوعين يجري مجرى الصحيح في صحة نقل الحركة إليه. أما حرف اللين فلقلة

---

(١) انظر: المصدر السابق.

الاعتبار بما فيه من المد لضعفه، وأما حرف المد واللين - المشار إليه - فلأن له أصلًا في الحركة[١].

وكل قسم من هذه الأقسام يقع متوسطًا ومتطرفًا، فمثال الصحيح متوسطًا: ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾، ﴿تَجْـَٔرُونَ﴾، ﴿مَسْـُٔولًا﴾ و﴿مَذْءُومًا﴾ في الوقف ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ ﴿تَجْـَٔرُونَ﴾ ﴿مَسْـُٔولًا﴾ ﴿مَذْءُومًا﴾، ومثاله متطرفًا: جز وملء والمرء والخبء، فقدر نقل الحركة فيصير كأنك قلت: جز وملء والمرء والخبء، ثم سكن فيكون السكون الموجود في الوقف غير الذي في الوصل؛ لأن الذي في الوصل هو الذي أصل بناء الكلمة عليه، والذي في الوقف هو الذي عدل عن الحركة إليه للتخفيف، وإن شئت أن تقف بالروم والإشمام فيما يصحان فيه أو أحدهما وهو أجود.ومثال أحرف اللين متوسطًا: ﴿شَيْـًٔا﴾ و﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ و﴿سَوْءَ ٰتِهِمَا﴾ يقول في الوقف:﴿شيًّا﴾ و﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ و﴿سَوْءَ ٰتِهِمَا﴾ومثاله متطرفًا: ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾، وحكمه كحكم النوع الثاني من القسم الأول، ومثال حرف المد واللين متوسطًا: ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ و﴿السوأي﴾ تقول: في الوقف: ﴿سيت﴾ و﴿ٱلسُّوٓىٰ﴾، ومثاله متطرفًا: ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾، وحكمه كحكم النوع الثاني من القسم الأول والثاني[٢].

فقول الناظم - رحمه الله - : (**وحرك به**) معناه: وحرك بحركته؛ أي: بحركة الهمز. (**ما قبله**)؛ أي: الحرف الذي قبله. (**متسكنًا**)؛ أي: في حال كونه كذلك، ويعني به: المتسكن الذي يصح نقل الحركة إليه - على ما تقدم بيانه - . (**وأسقطه**)؛ أي: وأسقط الهمز إذا انتقلت حركته، وقد تقدم علة ذلك في باب نقل الحركة عند شرح قوله: (**واحذفه مسهلا**). و(**حتى**) بمعنى (**كي**). و(**أسهل**) معناه: أسهل مما كان أو أسهلا، وفيه مبالغة، وعلة تدبر هذا النوع بالنقل أنه لما لم يمكن جعل الهمزة فيه بين بين لا يقع بعد ساكن غير الألف؛ لئلا يجتمع ما هو قريب بين الساكنين، ولم يمكن فيه

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٦٧).

(٢) انظر: المصدر السابق.

البدل أيضًا إذ ليس قبل الهمز فيه حركة تدبر بها وتبدل على حكمها لم يبق إلا النقل فدبرت به.

فإن قيل: قد دبرت الهمزة الواقعة بعد حرف المد واللين الزائدين بالبدل مع عدم الحركة قبلها.

قيل: لو دبرت بالبدل ها هنا كما دبرت به ثمَّ لأَبدلِت حرفًا من جنس ما قبلها، فكان يبدل من الهمزة في ﴿ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾ شين، وفي (**المسألة**) سين ذلك ممتنع، فلم يكن بد من النقل.

فإن قيل: ما ذكرت من القناع التسهيل بين بين؛ لما يؤدي إليه من شبه الجمع الساكن معارض بجواز التسهيل بين بين في الهمزة المتحركة قبل الساكن؛ نحو: سألت ورأيت.

قيل: الفرق بينهما أن الحركة مقدرة بعد الحرف، وهمزة بين بين بزنة المتحركة، فإذا سبقت الساكن كانت حركتها حائلة بينها وبينه، وإذا كانت بعد الساكن لم يكن بينها وبينه حائل.

وقوله: (**به**) متعلق بـ(**حرك**). و(**ما**) موصلة، و(**قبله**) صلتها. و(**متسكنا**) حال من الموصول ومن الضمير العائد عليه. و_(**حتى**) معناها العلة. و(**يرجع**) منصوب بإضمار(**أن**) بعدها. والباقي ظاهر، والله أعلم.

٢٣٨-سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ أَلِفٍ جَرى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخلاَ

٢٣٩-وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلُهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلاَ

لما انقضى الكلام في حكم ما يصح نقل الحركة إليه من السواكن انتقل إلى الكلام في حكم ما لا يصح نقل الحركة إليه منها، وقد تقدم أنه الألف على الإطلاق وحرفا المد واللين الزائدان. وكلامه - في هذين البيتين - في حكم الهمزة الواقعة بعد الألف، وتنقسم إلى: متوسطة، ومتطرفة، ولا يصح نقل حركة واحدة منها إلى الألف؛ لأن الألف لو تحركت لانقلبت همزة وخرج اللفظ عن موضوعه، ولأن ما في الألف

من المد قائم مقام الحركة، والحركة لا تنقل إلى متحرك[١].

وحكم ما توسط منه نحو: ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ و﴿أَبْنَآءَكُمْ﴾ و﴿دُعَآءً﴾ و﴿غُثَآءً﴾ أن تسهيل بين بين؛ لأن أصل التخفيف أن يكون كذلك إلا أن يتعذر، ولم تتعذر - ها هنا - ؛ لأن ما في الألف من المد قائم مقام الحركة، فلم يحصل مع تسهيل بين بين شبيه الجمع بين الساكنين[٢].

وحكم ما تطرف منه نحو: ﴿ٱلضَّرَّآءُ﴾ و﴿ٱلسَّرَّآءِ﴾ و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و﴿ٱلْمَآءُ﴾ و﴿شَآءَ﴾ و(**فاء**) أن تقدر إسكانه للوقف، ثم تدبر بما قبله تدبر بالفتحة، وجعلت كأنها وليته، ولم يعتد بالألف؛ لأنها ليست بحاجز حصين، فقلبت الهمزة ألفًا، ولما قلبت ألفًا اجتمعت ألفان، فلم يكن بد من حذف واحد منهما، فإن قدرت المحذوفة هي الأولى - وهو القياس - لم تمد الباقية؛ لأنها مبدلة من الهمزة الساكنة، وما يبدل من الهمز الساكن فلا مد فيه كـ﴿يَأْتِكُم﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ونحو ذلك. وإن قدرت المحذوفة هي الثانية جاز في الباقية القصر والمد؛ لأنها قبل همز مغير[٣].

وقد تقدمت علة الوجهين عند شرح قوله:

٢٠٨-وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلاَ

ويجوز أن تقدر بقاء الألفين لاحتمال الوقف الجمع بين الساكنين، وإن شاء القارئ زاد في المد والتمكين؛ ليفصل بذلك بينهما، فقول الناظم - رحمه الله - : (**سوى أنه**) معناه: سوى أن حمزة، أو سوى أن الهمز. (**من بعد ما ألف جرى**)؛ أي: وقع. (**يسهله**) يعني بين بين مهما(**توسط مدخلا**) ؛أي : محًلا. (**ويبدله مهما تطرف مثله**) ؛أي: مثل الألف؛ أي: ألفًا، والضمير عائد على الألف في قوله: (**من بعد ما ألف جرى**)، (**ويقصر**)؛ يعني: أن قدر حذف الأولى، وإن قدر حذف الثانية وترك الاعتداد

(١) انظر: إبراز المعاني (١٦٨/١ - ١٦٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٦٨/١).

(٣) انظر: نفسه (١٦٩/١).

بالهمزة المحذوفة والنية لها[١].

(**أو يمضي**) على المد؛ يعني: وإن اعتد بالهمزة المحذوفة ونواها، أو إن قدر بقاء الألفين. ومعنى قوله: (**أطول**) طويلًا، وفي الهمزة المذكورة المتطرفة غير ما ذكر من البدل ما سيأتي بيانه في آخر الباب - إن شاء الله - [٢].

و(**سوى**) منصوبة على الاستثناء. و(**إنه يسهله**) في تقدير مصدر محله الجر بإضافة (**سوى**) إليه، والتقدير: سوى تسهيله، وهذا المقدر غير مطابق للكلام إلا أن تقدر حذف مضاف يصلح معنى الكلام بتقديره؛ أي: سوى ذي تسهيله؛ أي: سوى مسهل حمزة، أو مسهل من هذا النوع من الهمز؛ كأنه قال: حرك بحركة الهمز الساكن ما قبله إلا ما سهل من ذلك مما وقع متوسطًا بعد ألف فلا ينقل حركته، بل افعل فيه من التسهيل بين بين. وقوله: (**من بعد**) متعلق بـ(**تسهيله**). و(**ما**) في قوله: (**ما ألف**) زائدة. و(**جرى**) صفة الألف؛ أي: جاء؛ أي: واقع. وجواب (**مهما**) محذوف؛ لدلالة (**يسهله**) عليه، والمحذوف اسم لمكان الدخول، وهو - ها هنا - عبارة عن المحل؛ لأن مكان دخول الداخل محل له.

و(**يبدله**) فيه وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفًا على (**تسهله**)، فيكون حكمه كحكمه، وتقديره كتقديره وكأنه قال: سوى ذي تسهيله وذي إبداله والثاني أن يكون استثناءً معنويًا لا لفظيًا، فلا يكون له محل من الإعراب، ويكون كقولك: قام القوم إلا زيدًا وعمرو لم يقم، وجواب (**مهما**) محذوف أيضًا. و(**مثله**) مفعول ثان لـ(**يبدل**)، ومفعوله الأول الهاء. و(**يقصر أو يمضي**) كلام مستأنف لبيان حكم القصر والمد حال البدل في الوقف. و(**أطول**) حال من (**المد**)، والله أعلم.

٢٤٠-وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاً ... إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّى يُفَصَّلاَ

لما انقضى كلامه في حكم الهمزة الواقعة بعد الألف انتقل إلى الكلام في حكم الهمزة الواقعة بعد الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها إذا كانتا زائدتين؛

(١) انظر: نفسه (١/١٦٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٦٩).

نحو: ﴿ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و﴿ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ﴾ [البقرة: ٨١، النساء: ١١٢] و﴿ بَرِيٓءٌ ﴾ [التوبة: ٣] و﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧] فأخبر أنه يبدل الهمزة الواقعة بعد الواو المذكورة واوًا، ويدغم الواو الزائدة في الواو المبدلة، وتبدل الهمزة المذكورة بعد الياء المذكورة ياءًا، ويدغم الياء الزائدة في الياء المبدلة[1].

وتسمح في العبارة حيث قال: (**يدغم فيه**)؛ أي: في الهمز، والهمز لم يقع فيه إدغام، وإنما وقع فيما أبدل منه، لكن لما كان ما أبدل منه قائمًا مقامه تجوز في العبارة بذلك.

علة تدبير هذا النوع بالبدل والإدغام أنه لما تعذر فيه التسهيل بين بين من غير نقل تعين البدل، ولما دبر بالبدل اجتمع مثلان في كلمة واحدة والأول منهما ساكن، فوجب الإدغام.وإنما تعذر فيه التسهيل بين بين؛ لأن الواو والياء المذكورتين لما لم يكن فيهما من قوة المد ما يفصل بين الساكنين كما كان ذلك في الألف لم يجعل الهمزة بعدهما بين بين. وإنما تعذر النقل؛ لأن الواو والياء المذكورتين شابهتا الألف في المد والسكون وكون حركة ما قبلهما من جنسهما، فأعطيتا حكم الألف في امتناع النقل. هذا مع أنهما لا أصل لهما في الحركة، وإنما جيء بهما لمجرد المد، فتحريكهما يخل بالمقصود منهما. وإنما تعذر الحذف من غير نقل؛ لما فيه من الإخلال بالكلمة؛ إذ لا دليل على الهمزة بعد الحذف[2].

وقوله: (**حتى يفصلا**) معناه حتى يفرق بين الزائد والأصلي؛ لأن الزائد لا أصل له في الحركة، فكان أولى بالإدغام، والأصلي له أصل في الحركة على حال فكان أولى بنقل الحركة، وحكم الياء التي تدخل في الكلام لإلحاق بناء ببناء حكم الأصلية؛ لأنها قائم مقام الأصل فلو خفف (**حئل**) لقيل: (**حيل**) بالنقل، وحكم ياء التصغير حكم ياء (**خطيئة**)؛ لأنها إنما زيدت لمعنى التصغير كما زيدت ياء (**خطيئة**) لمعنى المد، فلو خفف (**سؤيل**) بالبدل والإدغام لقيل: سُوَيّل. و(**حتى**) في البيت بمعنى (**كي**). وجميع

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٦٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٦٩).

إعرابه ظاهر، والله أعلم.

٢٤١-وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ لَدى فَتْحِهِ يَاءًا وَوَاوًا مُحَوَّلاَ

لما انقضى الكلام في حكم الهمزة المتحركة بعد أنواع الساكن انتقل إلى الكلام في حكم الهمزة المتحركة بعد الحركة، وهي تنقسم إلى تسعة أقسام:

مفتوحة بعد الحركات الثلاثة؛ نحو: ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾، و﴿يُؤَيِّدُ﴾ و﴿خَاطِئَةٍ﴾.

ومكسورة بعد الحركات الثلاث؛ نحو: ﴿خَٰطِئِينَ﴾ و﴿بَئِيسٍ﴾ ﴿سُئِلَتْ﴾.

ومضمومة بعد الحركات الثلاث؛ نحو: ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ و﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

وكلامه - في هذا البيت - في نوعين من أنواع المفتوحة، وهما: المفتوحة بعد كسر؛ نحو: ﴿خَاطِئَةٍ﴾ و﴿نَاشِئَةَ﴾ و﴿مِائَةَ﴾ و﴿فِئَةٍ﴾، والمفتوحة بعد ضم؛ نحو: ﴿يُؤَيِّدُ﴾ و﴿يُؤَلِّفُ﴾ و﴿يُؤَخِّرَ﴾ و﴿مُؤَجَّلًا﴾، أخبر أن حكمها في التخفيف البدل؛ يبدل الهمزة في النوع الأول ياءً وفي الثاني واوًا فقال: (**ويسمع بعد الكسر والضم همزه لدى فتحه ياءًا واوًا محولا**) فجمع بين الكسر والضم أولًا وبين الواو والياء آخرًا، فصرف الأول من المجموعتين الأولين إلى الأول من المجموعتين الأخريين، والثاني للثاني، ويسمى هذا النوع من الكلام لفًا وطباقًا[1]، ومنه قول (**امرؤ القيس**):

كَأَنَّ قُلوبَ الطَيرِ رَطباً وَيابِساً لَدى وَكرِها العُنّابُ وَالحَشَفُ البالي[2]

وعلة تدبير هذا النوع بما ذكر من الإبدال: أنه لم يمكن فيهما التسهيل بين بين؛ لأنهما لو سهلتها بين بين لكانتا بين الهمز والألف، والألف لا (**يكون قبلها**) كسر ولا ضم، ولو جعلت الأولى بين الهمز (**والياء**) والثانية بين الهمز والواو لكانت كل واحدة

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٦٩ - ١٧٠).

(٢) هو من الطويل، والبيت جاء في قصيدة يقول في مطلعها:

أَلا عِم صَباحاً أَيُّها الطَلَلُ البالي وَهَل يَعِمَن مَن كانَ في العُصُرِ الخالي

امرؤ القيس، سبق وأن ترجمنا له. - الموسوعة الشعرية

منهما بينهما وبين حرف ليس من جنس حركتها، والتسهيل بين بين إنما يكون الهمزة فيه بينها وبين الحرف المجانس لحركتها.

ولم يكن فيهما النقل؛ إذ النقل إنما يكون إلى السكون، فلم يكن بد من البدل، فدبرت كل واحدة بحركة ما قبلها وأبدلت حرفًا من جنسه، وفتحت الياء والواو على حكم فتحة الهمز؛ لأن البدل القياسي يجرى فيه المبدل على حكم ما أبدل منه في الحركة والسكون.

والوجه عندي في قوله: (**يسمع**) إن تضمن معنى يعلم، فيتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: الأول منها محذوف وتقديره: ويسمع الراوي عنه والمستمع لقراءته، والثاني: (**همزه**)، والثالث: (**محولا ياء**).

و(**بعد**) ظرف لـ(**يسمع**). و(**لدى**) ظرف له أيضًا أو في موضع الحال من (**همزه**)، أو تبين، والله أعلم.

٢٤٢-وَفِـي غَيْـرِ هـذَا بَـيْنَ بَـيْنَ وَمِـثْلُهُ يَقُـــولُ هِـــشَامٌ مَـــا تَطَـــرَّفَ مُـــسْهِلاَ

هذا في قوله: (**وفي غير هذا**) إشارة إلى الهمز المفتوح بعد الكسر والضم، والمراد بغيره: الأنواع السبعة الباقية من التسعة، وهي: المفتوحة بعد الفتح، والمكسورة بعد الحركات الثلاث، والمضمومة بعد الحركات الثلاثة.

أخبر أن الحكم في جميعها: أن تجعل بين بين، فتجعل المفتوحة بعد الفتحة بينها وبين الألف، والمكسورة بينها وبين الياء في الأحوال الثلاث، والمضمومة بينها وبين الواو في الأحوال الثلاثة؛ لأن قياس التخفيف أن يكون كذلك إلا أن يتعذر، ولا تعذر له في هذه الأنواع.

ولما انقضت أحكام أقسام الهمزة ساكنة ومتحركة أخبر أن هشامًا وافق حمزة في تخفيف المتطرفة فحسب، وإنما خصه بالتخفيف؛ لما تقدم من أنه آخر لفظ القارئ ومنتهى قوته وموضع استراحته، ولم يعط المتوسط حكمه كما فعل حمزة - رحمه الله - [1].

وقوله: (**وفي غير هذا**) متعلق بفعل محذوف، والتقدير: وتقرأ في غير هذا، أو

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٧٠).

تخفف في غير هذا بين بين؛ أي: بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركتها، فحذف ما بعد الطرفين والعاطف، (**وركب**) الطرفين فجعلهما اسمًا واحدًا مبينًا؛ لتضمنه معنى حرف العطف على حد خمسة عشر ونحوه، (**وقول الشاعر**)، وبعض القوم (**يسقط**) بين بيناً أصله بين هذا وبين هذا، ففعل فيه ما ذكرناه.

وقوله: (**ومثله**) يقع في النسخ مرفوعًا ومنصوبًا، فالرفع على أنه مبتدأ، خبره: (**يقول هشام**)، والتقدير: ومثل قول حمزة في الهمزة يقول هشام، فحذف من الجزء الأول المضاف ومعموله من الجزء الثاني العايد، وجاز الابتداء حيث علم أن المراد منه ما تقدم من أحكام تخفيف الهمز، والنصب على أنه مفعول (**يقول**)، ولا بد من حذف المضاف ومعموله أيضًا، والتقدير: ويقول هشام مثل قول حمزة في الهمز. و(**ما**) في قوله: (**ما تطرف**) موصولة منصوبة المحل. و(**مسهلا**) حال من (**هشام**)، والله أعلم.

٢٤٣-وَرِءْيَا عَلَى إِظْهَارِهِ وَإِدْغَامِهِ ... وَبَعْضٌ بِكَسْرِ الْهَا لِيَاءٍ تَحَوَّلاَ

٢٤٤-كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ وَقَدْ ... رَوَوْا أَنَّهُ بِالخَطِّ كَانَ مُسَهَّلاَ

٢٤٥-فَفِي الْيَا يَلِي والْوَاوِ وَالحَذْفِ رَسْمَهُ ... وَالأَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ والضَّمِّ أَبْدَلاَ

٢٤٦-بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ في عَكْسِهِ وَمَنْ ... حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلاَ

٢٤٧-وَمُسْتَهْزِئونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ ... وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قِبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلا

لما انقضى الكلام في الهمز الساكن والمتحرك لحمزة وهشام أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق وبأوجه تضاف إلى بعض ما ذكر؛ تكثيرًا للفوائد بما أردفه من الزوائد، فقال - رحمه الله - : (**ورئيًا على إظهاره وإدغامه**) أخبر أن ﴿وَرِءْيًا﴾ إذا فعل فيه ما تقدم من إبدال الهمزة ياء ساكنة؛ لسكونها بعد الكسرة وبقي اللفظ ﴿وريًّا﴾ ففيه إذا ذاك وجهان: الإظهار، والإدغام[1].

وعلة الإدغام: مراعاة الأصل؛ لأن البدل عارض.

وعلة الإدغام: مراعاة اللفظ والرسم؛ أما اللفظ فلأنه قد اجتمع فيه مثلان أولهما

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٧١ - ١٧٦).

ساكن، وأما الرسم فإنه بياء واحدة.

والحكم في ﴿تُئْوِى﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ بعد الإبدال كالحكم في ﴿وَرِءْيًا﴾، وقد نص في «التيسير»[1] على ذلك، ولم يذكره الناظم - رحمه الله - ؛ لما في ﴿وَرِءْيًا﴾ من التنبيه عليه، ولو قال: (**وأظهر رئيًا ثم تؤوي وادغما**) لكان أبين[2].

ثم قال: (**وبعض بكسر الها لياء تحولا كقولك أنبئهم ونبئهم**)، أخبر أن بعض أهل الأداء إذا أبدل الهمز في ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ و﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ ياء - **على** ما تقدم - فإنه يكسر فيقول: أَنبِيهِم ونَبِّيهِم، ويفهم من ذلك أن البعض الآخرين يبقون الهاء على ما كانت عليه من الضم قبل التخفيف فيقولون: أنبيهم ونبيهم[3].

وعلة الضم: مراعاة الأصل؛ لأن البدل عارض، والهمزة كالموجودة.

وعلة الكسر: مراعاة اللفظ والاعتداد بالعارض، فكسرت كما تكسر في نحو: أنبيهم وأخيهم وفيهم.

والكسر اختيار (**ابن مجاهد**) وأبي الطيب (**ابن غلبون**) - رحمه الله عليهما - .

ثم قال: (**وقد رووا أنه بالخط كان مسهلا**) وأشار إلى ما روى (**سليم**) **عن حمزة** أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف، ومعنى ذلك: أنه كان يبدل الهمز بما صورت به، فما صور بالواو أبدله واوًا، وما صور بالياء أبدله ياءً، وما صور بالألف أبدله ألفًا، وما لم يصور بشيء من ذلك حذفه، فيقول في ﴿وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ و﴿نِسَآؤُكُمْ﴾ و﴿يَذْرَؤُكُم﴾: أبناؤكم ونساوكم ويذروكم بواو خالصة، ويقول في: ﴿نِسَآئِكُمْ﴾ و﴿أَبْنَآئِكُمْ﴾ و﴿مَوْئِلًا﴾: (**نسايكم**) و(**أبنايكم**) و(**مويلا**) بياء خالصة، وتقول في (**سال**) و(**امراته**) و(**اشمازت**) بألف خالصة، وتقول في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ و﴿رِئْيًا﴾ و﴿شَىْءٍ﴾:

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٣٣).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٧١).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١٧١).

(**المودة**) و(**ريًّا**) و(**شيّ**)، وجميع ذلك على غير قياس[1].

وقد يؤدي في الألف إلى ما يضعف من اجتماع الساكنين على غير حده في نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾ و﴿**سألت**﴾، وربما تعذر في بعضه وذلك إذا كان قبل الألف - التي هي صورة له - ساكن؛ نحو: ﴿**السُّوأى**﴾ و﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾، وقد يؤدى في الحذف إلى اشتباه المعاني في نحو: يجأ إذا قلت: يجرون، وإلى الاختلال بحذف حرف لا دليل عليه بعد الحذف، ويتأكد الاختلال إذا وقع بعد الهمز الساكن؛ نحو: ﴿مَسْـُٔولاً﴾ و﴿مَذْءُومًا﴾ و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾.

وقد قال مكي - رحمه الله - : وأما ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ فالصواب أن يقف لحمزة بالنقل، ويجوز الإبدال والإدغام، وهو قبيح؛ لاجتماع الواوات والضمة؛ قال: والذي ذكرناه عن ابن مجاهد؛ يعني: من الحذف لم يقرأ به ولا عليه العمل.

قلت: وإذا كان الأمر على ما ذكر فيحمل ما روي من ذلك على ما يتأتى ولا يؤدي إلى الإخلال وعلى أكثر التخفيف القياسي، فإن أكثره موافق للرسم، ألا ترى أن ﴿**يسئمون**﴾ ﴿نِسَآءَكُمْ﴾ و﴿نِسَآئِكُمْ﴾ إذا سهلا بين بين، و﴿سُئِلَتْ﴾ و﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿سُئِلُواْ﴾ إذا سهلت بين بين أيضًا، ونحو ذلك كله موافق للرسم، وإذا اعتبر ما خالف الرسم من ذلك وحد تخفيفه على ما كان حق الرسم أن يكون عليه، وإنما الرسم تأخر عن حقه في ذلك لسبب، وسيأتي مسائل توضح ما ذكرته، فإذا العمل بالتخفيف القياسي أولى، وينبغي ألا يترك العمل بالوجه الآخر ما لم يتعذر أو يؤدي إلى كثرة الإخلال، آخذا بالرواية واتباعا لخط المصحف الكريم.

وقوله: (**ففي اليا يلي والواو والحذف رسمه**) بيان لما قدم ذكره من اتباعه الرسم.

ومعنى (**يلي**): يتبع؛ يعني أنه كان متبع في الياء والواو وحذف الهمز رسم المصحف، على ما بينته. ولم يذكر الألف؛ لدلالة الياء والواو عليهما. ولو قال: (**ففي الياء وأختيها يليه وحذفه**) لكان أبين.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٧٢).

ثم قال: (**والأخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا بياء وعنه الواو في عكسه**) فأخبر أن الأخفش كان يبدل الهمز ذا الضم، يعني المضموم، إذا وقع بعد الكسر ياء، فيقول في ﴿أُنَبِّئُكُم﴾ و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾: (**أنبيكم**) و(**سنقريك**) و(**مستهزيون**) بياء خالصة، وتبدل الهمزة المكسورة إذا وقعت بعد الضم واواً خالصة، فيقول في ﴿سُئِلُوا﴾ و﴿سُئِلَتْ﴾: (**سولوا**) و(**سولت**)، وهو المراد بقوله: (**وعنه الواو في عكسه**)، وهو من أنواع السبعة التي تقدم أن الحكم فيها أن تجعل بين بين؛ أي: بين الهمز والحرف المجانس لحركتها، فيكون في النوع الأول بين الهمز والواو، وفي النوع الثاني بين الهمز والياء، وهو مذهب سيبويه، وخالفه الأخفش فيهما فأبدلها في النوع الأول ياءًا، وفي النوع الثاني واوًا، واعتل في ذلك بأنها لو جعلت في النوع الأول بين الهمزة والواو لقربت من الواو الساكنة، ولو جعلت في النوع الثاني بين الهمزة والياء لقربت من الياء الساكنة، فيؤدي ذلك إلى ما لا يوجد في العربية من واو ساكنة قبلها كسرة وياء ساكنة قبلها ضمة؛ قال : وكما أن الهمزة إذا انفتحت وقبلها ضمة وكسرة تبدل واواً أو ياءً لا تجعل بين بين؛ لأنه يؤدي إلى انضمام ما قبل الألف وانكساره فتدبر بحركة ما قبلها، فتجعل بعد الضمة واوًا، وبعد الكسرة ياءًا، فكذلك هاهنا لما كان التسهيل يؤدي إلى ما ليس في كلام العرب من وقوع واو ساكنة بعد الكسر وياء ساكنة بعد الضمة كان الوجه تدبر كل واحدة بحركة ما قبلها، فأبدلت في النوع الأول ياءً، وفي النوع الثاني واوًا[1].

وأجيب عما ذكره من وجهين:

أحدهما: إن همزة بين بين إذا كانت بين الهمزة والواو وقبلها ضمة، أو بين الهمزة والياء وقبلها كسرة تأتى النطق بها، وليس كذلك المفتوحة المجعولة بين بين إذا كان قبلها ضمة أو كسرة فإن النطق لا يتأتى بها؛ إذ لا يتأتى بألف قبلها ما لا يجانسها من الحركات.

والثاني: أنه وقع فيما فرَّ منه؛ لأنه أتى بياء مضمومة قبلها كسرة وبواو مكسورة

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٧٣).

قبلها ضمة، وذلك مرفوض في كلامهم؛ لا يقولون: قاضِيُون ولا قول.

ثم قال: (**ومن حكى فيهما كالياء وكالواو أعضلا**) أشار بذلك إلى ما روي عن الأخفش أيضًا من جعل المضمومة بعد الكسرة بين الهمز والياء، وجعل المكسورة بعد الضمة بين الهمز والواو دبر كل واحدة في التسهيل بحركة ما قبلها؛ كي لا يلزمه ما ألزم به في البدل؛ لأن الذي ذهب إليه من هذا الوجه يؤدي إلى ما لا يمتنع من وجود ياء ساكنة بعد كسرة وواو ساكنة بعد ضمة، غير أنه دبر الهمزة في التسهيل بحركة ما قبلها، والمسهلة إنما دبر بحركة نفسها؛ لأنها أحق بها وأدل عليها؛ لذلك قال: (**أعضلا**)؛ أي: أتى بأمر معضل لا خلاص منه[1].

واعلم أن الأصل فيما عدا الأولى من الهمزات أن تدبر في الخط بما يؤول إليه تخفيفها، إلا أن يمنع من ذلك مانع أو ترسم على غير قياس، فالأصل إذًا في الهمزة المضمومة بعد الكسر أن ترسم - على مذهب سيبويه - في تخفيفها بالواو، وأن ترسم - على مذهب الأخفش - بالياء، وقد جاءت في المصحف الكريم مرسومة بالياء في ﴿أَفَأُنَبِئُكُم﴾ و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾، ومحذوفة الصورة في نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿مالئون﴾ و﴿وَيَسْتَنْبِءُونَكَ﴾ و﴿لِّيُوَاطِءُواْ﴾.

ولمن نصر مذهب سيبويه أن يقول: إنها لم ترسم في نحو: ﴿أُنَبِّئُكُم﴾ بالواو؛ لأن حال تخفيفها إليها في هذه الحال، بل للحمل على ما ترسم به الفعل قبل اتصال الضمير به، ولم يحذف صورتها من نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ حذفًا أوليا، بل حذفت الواو التي تقتضي التخفيف أن يكون صورة لها؛ لما يكره من اجتماع واوين في الخط.

ولمن نصر مذهب الأخفش أن يقول: إنها رسمت بالياء في نحو: ﴿أُنَبِّئُكُم﴾؛ لأن حال أمرها في التخفيف إليها، وحذفت في نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ على غير قياس.

وأما ﴿سُئِلُواْ﴾ و﴿سُئِلَتْ﴾ فعلى القياس أو غيره على المذهبين.

ثم قال: و(**ومستهزئون الحذف فيه ونحوه**) أخبر أن الهمزة المضمومة بعد

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ١٧٤).

الكسرة إذا وقع بعدها واو ساكنة نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، ﴿ٱلْخَـٰطِءُونَ﴾، ﴿فَمَالِءُونَ﴾، ﴿وَيَسْتَنۢبِءُونَكَ﴾ و﴿لِّيُوَاطِءُوا﴾ فإن فيه الحذف بناء على ما تقدم من اتباع الرسم، وهذه الكلمات وأشباهها لم ترسم للهمزة فيها صورة، فإذا حذفت بقيت الواو ساكنة بعد الكسرة، فمنهم من يضم ما قبل الهمز، ومنهم من يبقيه على حاله من الكسر؛ لأن حذف الهمز عارض، والوجهان مخملان مطرحان؛ أما الأول فلما فيه من نقل الحركة إلى متحرك، ولأن طريق اتباع الرسم المشار إليه في الحذف أن يحذف الهمزة من غير أن ينقل حركتها، ألا ترى أن من سلك هذه الطريق في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ قال (**المودة**) بوزن الموزة ولم ينقل الحركة، وأما الثاني فلما فيه مما لا يوجد في العربية من سكون الواو بعد الكسرة، فقد اجتمع في ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ونحوه خمسة أوجه بين مستعمل ومتروك على ما ذكر: التسهيل بين الهمزة والواو، **وإبدال الهمزة** ياء، **والتسهيل** بين الهمزة والياء، **وحذف الهمزة** بعد نقل حركتها، وحذفها من غير نقل. ويتأتى في ذلك وجه شاذ إبدال الهمزة واوا، وذلك أن هذا النوع رسم بواو واحدة، واختلف فيها فقيل: هي صورة الهمزة وواو الجمع محذوفة، وقيل: هي واو الجمع وصورة الهمزة محذوفة. فيجوز على اعتقاد أنها صورة الهمزة إبدالها واوًا فيقال: (**مستهزون**) كما يقال: (**أبناوكم**) و(**نساوكم**) وذلك على الوجه المذكور في اتباع الخط. وفي ﴿سُئِلَتْ﴾ ونحوه أربعة أوجه: **التسهيل** بين الهمزة والياء، **وإبدال الهمزة** واوًا، **والتسهيل** بين الهمزة والواو، وإبدال الهمزة ياءً، على الوجه المشار إليه[1].

و(**رئيا**) مبتدأ، و(**على إظهاره وإدغامه**) خبره، والتقدير: كائن أو مستقر عليهما، **والإدغام افتعال من** أدغمت **بمعنى أدغمت.** و(**بعض**) مبتدأ والتنوين فيه عوض من المضاف إليه، والتقدير: وبعض القراء. و(**بكسر الها**) متعلق بخبر المبتدأ محذوفًا، والتقدير: أخذ. (**بكسر الها لياء**) متعلق بالخبر أيضًا. و(**تحول**) صفة لياء؛ أي: لا ياء متحرك عن الهمزة، أو حال من ضمير الخبر، وقدر معه مقدر.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٧٦).

وقوله: (**كقولك أنبئهم ونبئهم**) خبر مبتدأ محذوف، والكاف زائدة؛ لأنه ليس في القرآن غيرهما، والتقدير: وذلك قولك: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ أَنَّ ٱلۡمَآءَ قِسۡمَةُۢ بَيۡنَهُمۡ﴾. وقوله: (**بالخط**) متعلق بـ(**مسهلا**) على حد: كتبت بالقلم، وضربت بالسيف. و(**مسهلا**) خبر كان، و(**كان**) وما عملت فيه: خبر (**إن**). و(**إن**) وما عملت فيه: مفعول (**رووا**). و(**رسمه**) مفعول (**يلي**). و(**الأخفش**) مبتدأ. (**أبدل**) وما اتصل به: خبر.و(**بعد الكسر**) ظرف لـ(**أبدلا**)، و(**ذا الضم**) و(**بياء**) مفعولاه. و(**عنه الواو**) جملة قدم خبرها. و(**في عكسه**) ظرف للاستقرار. و(**من**) في قوله: (**ومن حكى**) موصولة في موضع رفع بالابتداء، و(**حكى**) صلتها، ومفعول (**حكى**) محذوف. و(**كالياء**) في موضع الحال من المفعول المحذوف. و(**أعضلا**) خبر المبتدأ، وفي الكلام حذف واختصار، والتقدير: الذي حكى فيهما الهمز كائنًا كالياء أو كالواو وأخذ بذلك أعضل. (**مستهزئون**) مبتدأ، و(**الحذف فيه**) جملة أخبر بها عنه. و(**نحوه**) معطوف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار على حد قوله: (فاذهب فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ)[1].

و(**ضم**) مبتدأ. (**وكسر**) معطوف عليه. وخبرهما محذوف. والتقدير: فيه ضم وكسر، وقد تبين أن (**قيل**) مستأنف، وهو مسند إلى اسم إشارة مشار له إليهما؛ أي: قبل ذلك. و(**أخملا**) إخبار بإخمال المذهبين وإطراحهما، والله أعلم.

٢٤٨-وَمَا فِـيهِ يُلْقَـى وَاسِـطًا بِـزَوَائِدٍ دَخَلْـنَ عَلَـيْهِ فِـيهِ وَجْهَـانِ أُعْمِـلاَ

٢٤٩-كَمَا هَاوَيَا وَالَّـلامِ وَالْـبَا وَنَحْـوِهَا وَلاَمَـاتِ تَعْـرِيفٍ لِمَـنْ قَـدْ تَـأَمَّلاَ

أخبر أن ما يوجد من الهمز متوسطًا بما دخل عليه من الزوائد فيه وجهان معمول بهما: التحقيق، والتخفيف.

أما التحقيق فلأن الهمز أول الكلمة، وما كان من الهمز أول الكلمة فإنه لا يخفف.

---

(١) عجز بيت من البسيط، جاء في صدره: (فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا)، وقائله عمرو بن معدي كرب الزبيدي. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٤٦٤)، دار الفكر - دمشق.

وأما التخفيف فلأن الزائد لما دخل على الكلمة التي الهمزة أولها واتصل بها وتعلق معناه بها صار الجميع كالكلمة الواحدة، وصارت الهمزة كالمتوسطة بهذا الاعتبار[1].

ثم أتى بأمثلة من الزوائد المشار إليها، وأحال على باقيها (**كما ها وياء واللام والباء ونحوها ولا مات تعريف**)؛ أي: وهي كلها (**وكذا**). و(**ما**) زائدة. والمراد بـ(**ها**) حرف التنبيه في ﴿**هَـٰٓؤُلَآءِ**﴾ و﴿**هَـٰٓأَنتُمْ**﴾؛ فأما ﴿**هَـٰٓؤُلَآءِ**﴾ فإن حرف التنبيه دخل فيه على اسم الإشارة، فتحقق الهمز من أولها باعتبار الأصل، وتخفف باعتبار أنهما صارا كالكلمة الواحدة، وكذلك حذفت ألفها من الرسم، ورسمت الهمزة من أولها - مع كونها أولًا في الأصل بالواو - على مراد الاتصال أيضًا، وتخفيف الهمزة فيه أن تجعل بين بين، ويجوز أن تبدل واوًا على الوجه المذكور في اتباع الرسم. وأما ﴿**هَـٰٓأَنتُمْ**﴾ فإن حرف التنبيه دخل فيه على ضمير المخاطبين، وفيه التحقيق والتخفيف أيضًا على ما سبق، وتخفيف الهمز فيه أن تجعل بين بين، ويجوز إبدالها ألفًا على الوجه المذكور في اتباع الرسم، فيجتمع مع الألف التي قبلها، فتحذف إحداهما؛ لالتقاء الساكنين، وتشبع مد الياء فيه[2].

فإن قيل: ما ذكرته من وجه اتباع الرسم ينبني على أن ألفها محذوفة، والألف الموجودة صورة الهمزة، فهلا جعلت الألف الموجودة ألف هاء والهمزة محذوفة الصورة فتحذفها وتمد الألف قبله، فيكون اللفظ به كاللفظ على الوجه الذي ذكرت وإن كان التقدير مختلفًا.

فالجواب: أن ما ذكرته من حذف ألف (**ها**) هو الصواب بدليل حذفها من (**هذا**) و(**هذين**) و(**هؤلاء**) على إرادة اتصالها بما دخلت عليه، وإذا كانت ألف (**ها**) هي المحذوفة تعين أن تكون الموجودة صورة الهمزة، ويحتمل - بعد ذلك - أن يكون هي التي كانت في (**أنتم**)، ويحتمل أن يكون بعده دخول (**ها**) كالتي في (**سالت**)؛ أعني:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٧٧ - ١٧٨).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٧٨).

التي يجعل صورة الهمزة على ما يؤول إليه تخفيفها، فيكون إرادة الاتصال من جهتين كهؤلاء، وعلى الوجه الذي قبله يكون إرادة الاتصال من جهة حذف الألف (**ها**)، وإرادة الانفصال من جهة إثبات الألف التي كانت في ابتداء، ولا يختلف الحال في التخفيف على كلا التقديرين، وما ذكرته من أن حرف التنبيه دخل فيه على (**أنتم**) هو الاختيار، وأجاز بعضهم أن يكون الهاء فيه مبدل من همزة الاستفهام على حد إبدالها في (**هَرَقْتُ**) و(**هَرَدْتُ**) و(**هِيَّاكَ**) من همزة (**أرقت**) و(**أردت**) و(**إياك**)، وفيه نظر؛ لأن حمزة لا يدخل ألفًا بين الهمزتين مع اجتماعهما في نحو: ﴿ءَأَنتُمْ﴾ و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ فكيف يدخلها بعد الإبدال؟

ووجهه على ضعفه أن يكون إدخالها هنا جمعًا بين اللغتين، ثم أبدل بعد ذلك، وفيه التحقيق والتخفيف أيضًا على هذا الوجه، ووجه التخفيف القياسي أيضًا أن يكون الهمزة بين بين، ووجه التخفيف اتباع الرسم: أن تحذف الهمزة إن كانت الألف الموجودة ألف الفصل، وتبدل ألفًا إن كانت الألف الموجودة صورة لها، فإن الرسم يحتمل الوجهين، وتحذف أحد الألفين فيكون اللفظ واحدًا، والتقدير مختلفًا. فأما (**هاؤم**) فإن الهمز فيه متوسطة حقيقية.

قال مكي - رحمه الله - : فأما (**هاؤم**) فالوقف له بالتخفيف؛ لأنها ليست هي التي للتنبيه دخلت على (**أم**)؛ لأن (**أم**) كلام غير مستعمل، وإنما (**ها**) اسم للفعل، ومعناه: خذ، وتناول بقوله: للواحد وللاثنين: (**هاؤما**) كما تقول: أنتما، وللجميع (**هاؤموا**) كما تقول: أنتموا، فالهمزة متوسطة، وأصله في القرآن: (**هاؤموا**) كتب على لفظ الوصل، ولا يحسن الوقف عليه؛ لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت للخط، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل. انتهى كلامه. ووافقه بعض الناس على جميعه.

قلت: والذي ذكره فيما يرجع إلى التخفيف وعلته، ومعنى (**هاؤم**) وتصريفه لا خلاف في صحته. وأما ما ذكره في رسمه والوقف عليه فليس من هذا الباب، وفيه نظر؛ وذلك أن الميم فيه ميم الجمع، وأصل ميم الجمع الضم والصلة، وتسكن وتحذف الصلة تخفيفًا، ورسم جميعه بغير واو، وكذلك الوقف عليه بلا خلاف، ولا فرق بين

قوله: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ﴾ وقوله: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ في الرسم والوقف، ومن العرب من يضع كاف الخطاب موضع **الهمزة**، فتقول: هاك، وهاكما، وهاكم، وهاكن، فيكون الكاف والميم في **(هاكم)** بمنزلتها في ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾، ومنهم من يجمع بينهما فيقول: هاك، وهاك، وهاكما، وهاكم، وهاكن، والميم في الجميع في الوقف والرسم على حد سواء.

وإنما يعتبر ما قاله على لغة من يقول: هاءٍ بوزن رامٍ ويصرف تصريفه، أو هَأْ بوزن هَبْ ويصرفه تصريفه، فإن الأمر من الأول للجماعة هاو اكرموا، ومن الثاني هو اكرموا، والواو فيهما ضمير الفاعل فلا يحسن حذفها من الرسم لو قيل: هاو اقرءوا وهو اقرءوا، فلو حذفت لتكلف الوجه حذفها بما ذكر من موافقة الرسم للفظ، ولكان الوقف عليه بالواو يخالف الرسم، وبالحذف يخالف الأصل، والمراد بها حرف النداء في نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ و﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ و﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ وألفه محذوفة من الرسم على إرادة الاتصال، وأما اللام والباء نحو: ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةً﴾ [الحشر: ١٣] ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] و﴿لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ﴾ و﴿بِأَنَّهُمۡ﴾ و﴿بِـَٔاخَرِينَ﴾، أما نحوها وكالواو والفاء والسين **والهمزة**؛ نحو: ﴿وَءَامِنُواْ﴾، ﴿فَـَٔامِنُواْ﴾، ﴿سَأَصۡرِفُ﴾ و﴿سَأُوْرِيكُمۡ﴾ و﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، وأما لامات التعريف فنحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ و﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ و﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ وفي جميع ذلك التحقيق والتخفيف، على ما سبق.

وقد تقدم في باب نقل الحركة أن مذهب ابن غلبون التحقيق مع لام التعريف وما حمل عليه، والظاهر أنه اختياره فيما أشبهه مما توسط بالزوائد، وأن اختيار أبي الفتح أن التخفيف مع لام التعريف وما حمل عليه، والظاهر أنه اختياره فيما أشبه أيضًا، والمراد بالزوائد المشار إليها ما إذا حذفت بقية الكلمة بعد حذف مفهومه نحو ما ذكر في هذا البيت. فأما إذا بقيت الكلمة بعد حذفه على مفهومه؛ نحو: ﴿يُؤۡمِنَّ﴾ و﴿تُؤۡتِي﴾ و﴿يُؤَيِّدُ﴾ و«**تؤلف**» و﴿ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ و﴿ٱلۡمُؤۡتُونَ﴾ و﴿وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ﴾ و«مؤصلا» فلا خلاف في تخفيف الهمزة في ذلك والهمز في نحو: وأمرنا ومبتدأ باعتبار الأصل،

ومتوسط باعتبار الزائد الذي اتصل به وصار كأنه منه، بدليل أنه لا يأتي الوقف عليه، وقد شبه به نحو: ﴿ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و﴿يَصَٰلِحُ ٱئْتِنَا ﴾ [هود: ٣٢] و﴿ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ﴾ [الأنعام: ٧١] فخفف؛ لأن الكلمة التي قبل الهمز قامت مقام الواو والفاء في ﴿وَأْمُرْ﴾، ﴿فَأْوُۥٓاْ﴾. وقال المهدي - رحمه الله - : والاختيار في ذلك التحقيق لثاني الوقف على ما قبل الهمز، وإذا وقف بالتخفيف على ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ لا يمل الألف؛ لأنها بدل من الهمز.

و(**ما**) في قوله: (**وما فيه يلفى**) موصولة مبتدأ، و(**يلفى**) صلتها، وفيه ضمير يعود عليها. و(**فيه**) متعلق به. (**واسطا**) حال من العائد. و(**بزوائد**) متعلق بالحال، والمعنى بسبب زوائد. و(**دخلن عليه**) صفة لـ(**زوائد**). و(**فيه وجهان**) جملة أخبر بها عن الموصول. و(**أعملا**) صفة لـ(**وجهان**). وقوله: (**كما ها**) خبر مبتدأ محذوف، و(**ما**) زائدة. و(**لمن قد تأملا**) صفة لـ(**لامات التعريف**)؛ أي: واضحة لمن قد تأمل. والباقي ظاهر، والله أعلم.

٢٥٠-وَأَشْـمِمْ وَرُمْ فِـيمَا سِـوى مُتَـبَدِّلٍ بِهَـا حَـرْفَ مَـدٍّ وَاعْـرِفِ الْـبَابَ مَحْفِـلا

وأمر بالإشمام والروم لحمزة وهشام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مد ولين، وذلك فيما يدبر بنقل الحركة؛ نحو: ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾، وفيما يدبر بالبدل والإدغام؛ نحو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾ و﴿ٱلنَّسِىٓءُ﴾[1].

فأما ما يبدل بإبدال حرف مد ولين بعد تقدير سكونه؛ نحو: ﴿يَبْدَؤُا۟﴾ و﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾، ونحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و﴿ٱلْمَآءُ﴾ و﴿ٱلسَّرَّآءِ﴾ و﴿ٱلضَّرَّآءُ﴾ فلا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن الألف والياء والواو فيه كألف (**يخشى**) وياء (**يرمي**) وواو (**بغزو**)[2].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٧٩).

(٢) انظر: المصدر السابق.

فقوله: (**وأشمم**) معناه: حيث يصح الإشمام من المرفوع والمضموم. (**ورم**) معناه: حيث يصح الروم في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور. و(**فيما سوى متبدل بها حرف مد**)؛ أي: فيما سوى طرفه مبدل بالهمزة حرف مد. و(**اعرف الباب محفلا**)؛ أي: مجتمعًا.

و(**ما**) في قوله: (**فيما سوى**) زائدة، أو موصولة على أن (**سوى**) ظرف ووصلت به. و(**متبدلا**) مجرور بإضافة (**سوى**) إليه، وهو قائم مقام موصوف محذوف، والتقدير: سوى طرف متبدل كما سبق. و**المحفل** اسم مصدر محذوف الزوائد، والتقدير: يؤول إلى ذا احتفال؛ أي: محتفلا؛ أي: مجتمعًا، فهو منصوب على الحال، والله أعلم.

٢٥١-وَمَا وَاوٌ أَصْلِيٌّ تَسَكَّنَ قَبْلَهُ أَوِ الْيَا فَعَنْ بَعْضٍ بِالإِدْغَامِ حُمِّلاَ

قد تقدم أن الياء والواو الساكنتين قبل الهمزة المتحركة منقسمان إلى أصلي وزائد، وأن حكم الأصلي أن ينقل حركة الهمزة إليه سواء كان حرف لين؛ نحو: ﴿سَوْءَةَ﴾ و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾، أو حرف مد ولين؛ نحو: ﴿السُّوأَى﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾، وأن حكم الزائد إبدال الهمزة بعده حرفًا مثله وإدغامه فيه؛ نحو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾ و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾[(١)].

وأخبر - في هذا البيت - أن من الرواة من نقل عنه إجراء الأصلي مجرى الزوائد، فيوقف على ذلك (**سَوَّة**) (**كَهَيَّةِ**) و(**السُّوَّى**) و(**سِيَّتْ**) بالإبدال والإدغام، وحكي جواز ذلك سيبويه ويونس[(٢)].

قال سيبويه: من العرب من يجري الأصلي مجرى الزائد، ووجه إجرائه مجراه

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٧٩ - ١٨٠).

(٢) يونس بن حبيب (٩٤ - ١٨٢ هـ = ٧١٣ - ٧٩٨ م) يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويُعرف بالنحوي: علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، وهو من قرية "جَبُّل" على دجلة، بين بغداد وواسط، أعجمي الأصل، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة، قال ابن النديم: (كانت حلقته بالبصرة ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الإعراب ووفود البادية). وقال أبو عبيدة: (اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه). وقال ابن قاضي شهبة: (هو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه). من كتبه: معاني القرآن، واللغات، والنوادر والأمثال. انظر: الأعلام (٨/٢٦١).

إلحاقه به ومشابهته إياه في السكون والمد.

و(**ما**) في قوله: (**وما واو أصلي**) موصولة مبتدأ، و(**واو أصلي**) مبتدأ وصفة. (**وتسكن**) في موضع الخبر. وفاعله يعود على المبتدأ. و(**قبله**) ظرف له. والجملة صلة (**ما**)، والعائد الهاء في (**قبله**)، و(**عن**) متعلق بـ(**حملا**). و(**بالإدغام**) حال من الضمير المستتر فيه؛ أي: ملتبسًا بالإدغام. والجملة خبر الموصول. والفاء زائدة، ويجوز أن لا تكون زائدة فيتعذر بعدها مبتدأ محذوف أخبر عنه بـ(**حملا**)؛ أي: فهو عن بعض بالإدغام فحمِّل.

قال بعضهم: وكان ينبغي أن يكون هذا البيت بعد قوله: (**ويدغم فيه الواو والياء مبدلا**).

قلت: وليس الأمر كما قال، بل البيت حالٌّ في مكانه، مستقر في مركزه؛ لأن الناظم - رحمه الله - قدم ما يعتمد عليه من أحكام التخفيف في جميع أنواع الهمز وانقضى ذلك عند قوله: (**وفي غير هذا بين بين**)، ثم أردف ذلك بأحكام تتعلق ببعض ما سبق وبأوجه زائدة لا تبلغ درجة ما ذكره في هذا الباب من الأوجه المذكورة، والله أعلم.

٢٥٢-وَمَا قَبْلَهُ التَحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرْ رَكًا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بالرَّوْمِ سَهَّلاَ

٢٥٣-وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضًا سُكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَذَّ مُوغِلاَ

هذان البيتان من أشكل أبيات القصيدة، وها أنا أبسط القول فيهما بسطًا يوضح إبهامهما ويزيح إشكالهما، فأقول - وبالله التوفيق - :

إذا كان الهمز طرفًا متحركًا وقبله حركة؛ نحو: ﴿بدأ﴾ و﴿يَبْدَؤُا﴾ و﴿يُبْدِئُ﴾، أو كان طرفًا متحركًا وقبله ألف؛ نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و﴿ٱلْمَآءُ﴾ و﴿ٱلدُّعَآءِ﴾ فحكمه أن يبدل حرف مد ولين من جنس الحركة التي قبله بعد تقدير سكونه للوقف، على ما تقدم، وهو مذهب سيبويه[1].

وقد ذكر الناظم النوع الأول في قوله: (**فأبدله عنه حرف مد مسكنًا**)، والنوع

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٠ - ١٨٣).

الثاني في قوله: (**ويبدله مهما تطرف مثله**)، وذكر هاهنا وجهًا آخر، وهو ما روى سليم عن حمزة أنه كان يجعل الهمزة في جميع ذلك بين بين؛ بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، ولا يتأتى ذلك إلا مع روم الحركة؛ لأن الحركة الكاملة لا يوقف عليها، ولأن الهمزة الساكنة لا يتأتى تسهيلها بين بين؛ لما تقدم.

ثم لأهل الأداء فيما روي من هذه الأوجه ثلاثة مذاهب:

منهم من رواه ولما يعمل به، واعتد بأن الهمزة إذا سهلت بين بين قربت من الساكن، وإذا قربت من الساكن كان حكمها حكم الساكن، فلم يدخلها روم كما لم يدخل الساكن، فلم يرم المفتوحة ولا المكسورة ولا المضمومة، واقتصر في الجمع على البدل.

ومنهم من عمل بعموم ما روي من ذلك في الحركات الثلاثة، واعتد بأن الهمز المسهل بين بين، وإن قربت من الساكن لما دخله من الوهن بزوال ذلك بزنته، فإنه بزنة المتحرك بدليل قيامه مقامه في الشعر، وإذا كان بزنه المتحرك جاز رومه، واعتذر عن روم المفتوح بأنه دعت الحاجة إليه عند إرادة التسهيل، مع جوازه في العربية.

ومنهم من اقتصر فأجاز ذلك في الضم والكسر دون الفتح، واحتج لجوازه فيهما بما ذكر في الوجه الذي قيل هذا، ومنعه من الفتح لامتناع الروم فيه عند القراء، وحمل عموم الرواية في ذلك على الخصوص، وهو الوجه المختار من الأوجه الثلاثة[1].

وقوله الناظم: (**وما قبله التحريك أو ألف محركًا**) يعني به النوعين المذكورين؛ نحو: ﴿بدأ﴾ و﴿يَبۡدَؤُا﴾ و﴿يُبۡدِئُ﴾، ونحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و﴿ٱلۡمَآءُ﴾ و﴿ٱلدُّعَآءِ﴾.

وقوله: (**فالبعض بالروم سهلا**)؛ يعني: من حيث يصح الروم، فأطلق اللفظ وهو يريد ما ذكرناه، وقد فعل ذلك في قوله: (**وأشم ورم فيما سوى متبدل**)، وقوله: (**واشمم ورم في غير ياء وميمها**)، وهذا الوجه المذكور هو الذي اقتصر من قال به، ولذلك قدمه.

وقوله: (**ومن لم يرم**)؛ يعني: في شيء من الحركات الثلاثة؛ لما ذكرناه من العلة

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٠ - ١٨٣).

له، وإليه أشار الناظم بقوله: (**واعتد محضا سكونه**) لما أعطاه حكم الساكن كان عنده من جملة السواكن في الحكم.

وقوله: (**وألحق مفتوحًا**) فيه حذف، والتقدير: ومن ألحق مفتوحًا؛ أي: ومن ألحق المفتوح بالمضموم والمكسور في الروم، (**فقد شذ موغلا**)؛ أي: مبعدًا في شذوذه، وأصل **الإيغال** الإبعاد في السير والإمعان فيه، والمراد بما ذكر في البيت المذهبان اللذان غلا من قال بهما، فترك من قال بالأول التسهيل بالروم في الجميع، وأجازه من قال بالثاني في الجميع، وتقديره: من في قوله ألحق مفتوحًا يوضح ذلك[1].

وشذوذ الأول من جهة تركه لما وردت الرواية به مع تأتي حمله على ما ذكر في البيت الأول.

وشذوذ الثاني من جهة إلحاقه المفتوح بالمضموم والمكسور في الروم، وليس روم المفتوح من مذهب القراء ولا من عادتهم.

و(**ما**) في قوله: (**وما قبله التحريك**) موصولة مبتدأ. و(**التحريك**) مبتدأ تقدم خبره، والجملة صلة (**ما**)، أو هو فاعل بالظرف، وفاعله صلة ما، والهاء عائدة على الموصول في الوجهين. وَ(أوْ) مثلها في قوله: (**إذا ألف أو ياؤها**). و(**محركاً**) حال من الهاء. و(**طرفا**) في معنى متأخرًا، فهو حال أيضًا من الهاء، أو من ضمير الحال الأولى. وقوله: (**فالبعض سهل**) جملة أخبر بها عن الموصول. و(**بالروم**) حال من ضمير (**سهل**).

و(**من**) في قوله: (**ومن لم يرم**) شرطيه في موضع رفع بالابتداء، و(**لم يرم**) ساد مسد الخبر. و(**اعتد**) افتعل، وثلاثة عند، وهو الآتي في قوله: (**يعد جميع الناس مولى**). (**ومحضا سكونه**) منصوبان به، وكل واحد منهما حال في محل الآخر. و(**ألحق**) يتعدى مفعولين: أحدهما بالباء، وهو محذوف هنا، والتقدير: وألحق بالمضموم والمكسور مفتوحًا. وقوله: (**فقد شذ**) جواب الشرط، وهو ساد مسد الخبر على رأي. و(**موغلا**) حال من فاعل (**شذ**).

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨١).

٢٥٤-وَفِـي الْهَمْـزِ أَنْحَـاءٌ وَعِـنْدَ نُحَاتِـهِ يُـضِيءُ سَـنَاهُ كُلَّمَـا اسْـوَدَّ أَلْـيَلاَ

أخبر أن في تخفيف الهمز مقاصد لأهل العربية يجرونها على قياسها ويخرجونها على أصولها، وأضاف النحاة إلى الهمز؛ لملابستهم إياه؛ حيث يتكلمون في أحكامه ولا يخلون بقسم من أقسامه. و(**يضيء**) من أضاء، وأضاء يستعمل لازمًا ومتعديًا؛ يقال: أضاءت الشمس، كما يقال: أضاءت الشمس المكان، كما يقال: ضوته، وقوله: (**يضيء سناه**) يحتملهما[1].

فإن كان لازمًا كان المعنى يشرق نوره يتبين حكمه، ويكون انتصاب (**كل**) على الظرف، وتكون (**ما**) مصدرية، ويكون الزمان معها محذوفًا؛ أي: كل وقت اسوداده، ويجوز أن يكون نكرة موصوفة بمعنى الوقت، ويكون العائد عليها محذوفًا؛ أي: كل وقت أسود فيه على ما لا يعرف النحو، والاسوداد مجاز عن الإبهام والإشكال.

وإن كان متعديًا كان المعنى: يضيء نور كل شيء أسودًا وكل الذي اسود؛ أي: أبهم وأشكل، و(**كل**) على هذا الوجه مفعول به، و(**ما**) نكره موصوفة، أو موصولة، و(**أليلا**) حال من فاعل (**اسود**)؛ يقال: ليل الأليل؛ أي: شديد السواد.

وها أنا ذاكر من المسائل التي يقتضيها قياس العربية ما يستدل به على جميع مسائل هذا الباب، وأرتب ذلك على أقسام الهمزة على حسب ما رتبه الناظم - رحمه الله - ؛ ليستدل على كل شيء في مكانه من غير كلفة، فأقول - وبالله التوفيق - :

من مسائل الهمزة الساكنة بعد الحركة إذا وقفت على ﴿وَرِءْيًا﴾ أبدلت من الهمزة ياء على ما تقدم من قاعدتها، ولك بعد ذلك: الإظهار نظرًا إلى الهمز الذي هو أصلها وفيه مخالفة الرسم، والإدغام نظرًا إلى اللفظ وفيه موافقة الرسم، ولك أن تقف بحذف الهمزة، فنقول: (**ريًا**) على الوجه المذكور في اتباع الرسم؛ لأن الهمزة فيه ليست لها صورة، وكأن الأصل أن ترسم بياءين لكن حذفت إحداهما كراهية لاجتماع صورتين في الخط؛ قال المهدوي - رحمه الله - : وقد جاء عن حمزة أنه كان إذا رأى الكلمة يتغير معناها أو وقع فيها اللبس مع التخفيف حقق ولم يخفف، قال: فعلى هذا

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٣).

يجب أن يكون ﴿وَرِءْيًا﴾ و﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ وما أشبه ذلك بالتخفيف. **ثم قال:** وقد أخذ علينا شيوخنا في ذلك كله بالتحقيق على الأصول المتقدمة[1].

قلـــــــت: وهـو مـذهب أئمتـنا وطـريق مـشايخنا، وهـو المـشهور عـن حمـزة - رحمه الله - .

وأما ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ و﴿رُءْيَاكَ﴾ و﴿رِءْيًا﴾ فإن الوقف عليهما بإبدال الهمزة واوًا، وفي ذلك مخالفة الرسم؛ لأنها مرسومة بغير واو، وكان القياس الواو، لكنها جاءت على غير قياس، ولم يقرأ فيها إلا بالإظهار نظرًا إلى أصلها من الهمز، وأخذ بالإدغام في ﴿وَرِءْيًا﴾ في أحد الوجهين؛ لقوة داعي المثلين إليه، ولا يتعذر ذلك في باب ﴿ٱلرُّءْيَا﴾؛ لأن من العرب من يفعله، وربما حكاه بعضهم عن حمزة، ولم يقرأ فيه إلا بالإظهار. ولك أن تقف بحذف الهمزة على وجه اتباع الرسم فتقول: **(الريا)** و**(رياك)** و**(رياي)**[2].

وإذا وقفت على ﴿وَهَيِّئْ﴾ ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ و﴿ٱقْرَأْ﴾ و﴿يَشَآءُ﴾ وما أشبه ذلك أبدلت الهمزة حرف مد ولين من جنس الحركة التي قبلها، وكان ابن مجاهد يختار لحمزة في ذلك التحقيق، وكان أبو الطيب، ابن غلبون يأخذ به لهشام؛ لما تقدم من العلة في ذلك لأبي عمرو، والمشهور لهما التخفيف فيهما في جميع ذلك، وهو مذهب مشايخنا وأئمتنا[3].

ومن مسائل الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ساكن صحيح إذا وقفت على ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ و﴿تَجْـَٔرُونَ﴾ و﴿يَسْـَٔمُونَ﴾ وقفت بنقل الحركة على القاعدة المعروفة، وفي ذلك موافقة الرسم، ولا يجوز تسهيل الهمزة بينها وبين الألف؛ لأن الألف لا يكون بعد ساكن، ولا حذفها من غير نقل على اتباع الرسم؛ لما في ذلك من

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٤).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٢١).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٤).

تغير معاني الكلم[(١)].

وإذا وقفت على ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] فكذلك، وفيه مخالفة الرسم على وجه كتابته بالألف، ولا يتأتى تسهيل الهمزة فيه بين بين، ولا الوقف على وجه اتباع الرسم؛ لأن الألف لا تكون بعد ساكن. وإذا وقفت على ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ فكذلك[(٢)].

وإذا وقفت على ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ نقلت الحركة ثم سكنت، وتقف على وجه اتباع الرسم بحذف الهمزة من غير نقل، فيكون اللفظ فيهما واحدًا، والتقدير مختلفًا. وإذا وقفت على ﴿جُزْءًا﴾ فكذلك، والأحسن فيه مع النقل الروم والإشمام، ولا روم ولا إشمام فيه على وجه اتباع الرسم، فيكون اللفظ مختلفًا كالتقدير. وإذا وقفت على ﴿جُزْءًا﴾ المنصوب نقلت الحركة، ولا يجوز التسهيل بين بين؛ لما تقدم، ولا الوقف على وجه اتباع الرسم؛ لأنك إن حذفت الهمزة أتبعتها الألف وقلت: (جز) فيصير إلى لغة من يقف على المنصوب المنون بغير عوض، وليس ذلك من عادة القراء، ولأنك تريد موافقة الرسم فتقع في مخالفته بحذف الألف[(٣)].

وإذا وقفت على ﴿هُزُءًا﴾ و﴿كُفُوًا﴾ فلك وجهان: النقل، والثاني: إبدال الهمزة واوًا مفتوحة. والعمل فيه على الإبدال، وهو اختيار الناظم - رحمه الله -، ولذلك أفرده بالذكر في سورة البقرة[(٤)].

وعلة الإبدال تقديره فيهما قبل إسكان الزاي والفاء، أو توهم الضم فيهما باعتبار الأصل، ويقويه اتباع الرسم، وأن الأصل فيهما الحركة، والسكون عارض، والحركة لا تنتقل إلى متحرك.

وعلة النقل معاملة اللفظ، واختاره المهدوي - رحمه الله - فقال: وأما ﴿هزؤا﴾

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٢١).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٢٨).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٤٦).

(٤) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٢٧).

و﴿**كفؤا**﴾ بالأحسن فيهما النقل كما نقل في ﴿**جُزْءًا**﴾ على ما تقدم من أصل الهمزة المتحركة بعد الساكن السالم، فتقول: ﴿**هزؤا**﴾ و﴿**كفؤا**﴾. قال: وقد أخذ له قوم بالإبدال في ﴿**هزءًا**﴾ و﴿**كفؤا**﴾، وبالنقل في ﴿**جُزْءًا** ﴾، واحتجوا بأن ﴿**هزءا**﴾ و﴿**كفؤا**﴾ كتبا بالواو؛ وأن ﴿**جُزْءًا**﴾ كتب بغير واو، فأرادوا اتباع الخط. قال: وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم؛ لأنهم قالوا: لو تبعا الخط في الوقف لوقفا على ﴿**ٱلْمَلَإِ**﴾ في مواضع بالواو فقلنا: (**الملو**)، وفي مواضع بالألف فقلنا: (**الملأ**)، وكذلك كنا نقف على ﴿**يتفيؤا**﴾ و﴿**تفتئوا**﴾، وهذا لا يراعي في الوقف. قال: ووجه آخر أن ﴿**هزءوا**﴾ و﴿**كفؤا**﴾ لم يكتبا في المصحف على قراءة حمزة، وإنما كتبا على قراءة من يضم الزاي والفاء؛ لأن الهمزة إنما تصور على ما يؤول إليه حكمها في التخفيف، ولو كتبا على قراءة حمزة لكتبا بغير واو كـ(**جُزًا**).

فعلى هذا لا يلزم ما احتجوا به من خط المصحف، غير أن الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به لا من جهة القياس.

قلت: ورود الرواية به مقوًّى للعمل به، وقد تقدم ما روي عن حمزة من اتباع الخط في التخفيف، فإن خالف القياس مع أن اتباع الخط في ﴿**هزُوًا**﴾ و﴿**كفؤا**﴾ لم يخرج عن القياس باعتبار ما ذكرنا من تقدير الإبدال فيهما قبل الإسكان أو توهم الضم الذي هو الأصل فيهما، فثبت بما ذكرناه صحة قول من أخذ بالإبدال فيهما. وأما ما لزم من قال بذلك لا يحتاج إلى الالتزام به؛ لأنه من مذهبه. وأما ما ذكر من رسمها على قراءة من قرأ بالضم تأتى كذلك إنما يكون لو تعذر حمل المرسوم في القراءتين، فأما إذا أتى حمله على القراءتين فلا معدل عنه، وقد تأتى بما ذكرناه من تقدير توهم الضم الذي هو الأصل فيهما، والله أعلم.

ومن مسائل الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف لين إذا وقفت على ﴿**هيئة**﴾ و﴿**سَوْءَة**﴾ نقلت الحركة، وإذا شئت أبدلت وأدغمت على إجراء الأصلي مجرى الزائد، ولا يجوز التسهيل بين بين؛ لوجود السكون قبلها، ولا حذف الهمزة على وجه اتباع الرسم؛ لأن هاء التأنيث لا تقع بعد ساكن.

وإذا وقفت على ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ نقلت الحركة، وإن شئت أبدلت وأدغمت على إجراء الأصلي مجرى الزائد، وفيه ضعف؛ لثقل اللفظ به، وإن شئت حذفت الهمزة والواو بعدها، فقلت: (**المودة**) بوزن: الجوزه، روي ذلك عن ابن مجاهد، وفيه ضعف؛ لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولذلك ترك العمل به، وإن شئت سهلت الهمزة بين بين، وفيه ضعف؛ لما فيه من شبه الجمع بين الساكنين ووجهه على ضعفه؛ لأن الهمزة المسهلة وإن قربت من الساكن فإنها بزنة المتحركة كما تقدم[1].

وإذا وقفت على ﴿مَوۡئِلٗا﴾ نقلت الحركة، وإن شئت أبدلت وأدغمت، وإن شئت أبدلت من الهمزة ياء على وجه اتباع الرسم؛ لأنها مرسومة بالياء، وإن شئت سهلتها بين الهمز والياء[2].

وإذا وقفت على ﴿شَيۡءٍ﴾ و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ نقلت الحركة ثم سكنت، وإن شئت أبدلت وأدغمت ثم سكنت، والروم أحسن في كلا الوجهين، وإن شئت حذفت الهمزة على وجه اتباع الرسم وسكنت لا غير[3].

ومن مسائل الهمزة المتحركة إذا وقع قبلها واو ساكنة مضموم ما قبلها أو ياء ساكنة مكسور ما قبلها أصليتان إذا وقفت على ﴿**السوأى**﴾ نقلت الحركة فقلت: (**السوِى**)، وإن شئت أبدلت وأدغمت فقلت: (**السوى**)، وكلاهما مخالف للرسم؛ لأن الهمزة فيه مرسومة بالألف على غير القياس، ولا يجوز (**تسهيل**) الهمزة فيه بين بين؛ لوجود الواو الساكنة قبلها، ولا التخفيف على اتباع الرسم؛ لذلك أيضًا[4].

وإذا وقفت على ﴿سِيِّـَٔتۡ﴾ نقلت الحركة، وإن شئت أبدلت وأدغمت، ولا يجوز التسهيل بين بين؛ لمكان الياء الساكنة، ولا حذف الهمزة على وجه اتباع الرسم؛ لأن تاء التأنيث المتصلة بالفعل كهاء التأنيث الداخلة في الاسم، ولا يكون إلا بعد

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٣٤).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٣٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ١٢٧).

(٤) انظر: نفسه (ص: ١٣٤).

فتحه[1].

وإذا وقفت على ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿وَجِاْىٓءَ﴾ نقلت الحركة ثم سكنت، فإن اعتددت بالحركة لم تمد إذا سكنت، وإذا لم تعتد بها مددت أو قصرت، وإن شئت أبدلت وأدغمت، وإن شئت حذفت الهمزة من غير نقل ومددت أو قصرت، والمد أحسن[2].

ومن مسائل الهمزة المتحركة بعد الألف إذا كانت متوسطة إذا وقفت على شأنا سهلت الهمزة بين بين، وإن شئت حذفتها على وجه اتباع الرسم.

وإذا وقفت على (تراءى) من قوله: ﴿ تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [الشعراء: ٦١] رددت الألف المحذوفة المنقلبة عن لام الكلمة وسهلت الهمزة بين بين ومددت الألف التي قبلها؛ لأن تسهيل الهمزة عارض، وإن شئت قصرتها؛ لزوال نبرة الهمزة الموجبة لمدها، والمد أحسن، وأملت الألف الأخيرة؛ لأنها منقلبة عن الياء، ومن مذهبه إمالة ذوات الياء، وأملت الهمزة المسهلة؛ لأن من ضرورة إمالة الألف إمالة ما قبلها، وأملت الألف تفاعل اتباعًا لإمالة الهمزة، وأملت الراء؛ لأن من ضرورة إمالة الألف إمالة ما قبلها، وأملت الألف تفاعل اتباعًا لإمالة الهمزة، وأملت الراء؛ لأن من ضرورة إمالة الألف إمالتها؛ لذا روى (أبو طاهر) وغيره عن حمزة، وهو الوجه المختار، وإن شئت وقفت على تقدير الألف المحذوفة بألف بعد الراء ممالة ممدودة، وذلك مروي عن حمزة أيضًا، وهو على وجه اتباع الرسم، وذلك أن أصل هذه الكلمة (تراءي) على مثال تفاعل لتضارب وتقابل، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فصارت (تراءا) بهمزة بين ألفين، وكان حق الهمزة أن تصور بالألف؛ لأن مثالها في التخفيف في التسهيل بينها وبينه، لكن لم ترسم به؛ كراهة لاجتماع الصور المتماثلة في الخط، ولما حذفت صورتها التقى ألفان فحذفت إحداهما لما حذفت له صورة الهمزة من كراهة اجتماع الأمثال، ويحتمل أن تكون المحذوفة هي الأولى؛ لأنها زائدة، والثانية منقلبة عن لام الكلمة، وحذف الزائد أولى، ورسمت الأخيرة بالألف على هذا الوجه

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٣٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ٣٢).

وحقها الياء على حد رسم ﴿ٱلۡأَقۡصَا﴾ و﴿أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ﴾ ونحوها بالألف، ويحتمل أن يكون المحذوفة هي الأخرى؛ لوقوعها على الطرف الذي هو محل التغيير، ولسقوطها من اللفظ في حال الوصل[1].

وقد عاملوا في مواضع من الكتابة اللفظ والوصل دون الأصل؛ نحو: ﴿ أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ [النور: ٣١]، و﴿ يُؤۡتِ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ١٤٦]، ﴿ وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾ [الإسراء: ١١]، فإذا وقفت على ما ذكرناه من تقدير رد الألف المحذوفة، وحذفت الهمزة على وجه اتباع الرسم، التقى ألفان فأبقيتهما ومددت بقدرهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، وإن شئت زدت في المد والتمكين؛ ليفصل بذلك بينهما على نحو ما مر في الوقف على ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و﴿ٱلۡمَآءُ﴾ ونحوهما، وهذا من أحسن ما حمل عليه هذا الوجه، فأما حمله على حذف أحد الألفين تغير شديد؛ لأنه إن حمل على حذف الأولى وإبقاء الأخيرة رده ما جاء في هذه الرواية من ذكر المد، ولا وجه لمد الألف الأخيرة، وإن حمل على حذف الأخيرة وإبقاء الأولى ممدودة؛ لمجاورة ما كان من **الهمزة** محققًا قبل أن يعرض التسهيل فغير مرضي؛ لما فيه من الإخلال بحذف العين واللام[2].

وقد قال (**أبو علي**) - رحمه الله - في قول (**ابن مجاهد**): كان حمزة يرى بمده قوة بعد الراء فإن أراد بالمد ألف تفاعل وإسقاط العين واللام فهذا الحذف غير مستقيم. وإن شئت على تقدير حذف الألف الأخيرة أن لا يردها اتباعًا للرسم في الوقف، فيكون **الهمزة** على هذا متطرفة، فيقف لهشام بإبدال الهمزة ألفًا بعد تقدير سكونها، وتقصر أو تمد على ما مر في قوله: (**ويبدله مهما تطرف مثله ويقصر أو يمضي على المد أطولا**)، ويبدلها لحمزة ألفًا مقربة من الياء على حسب تقريب الفتحة التي في الراء من الكسرة، فيكون لفظهما كلفظ الألف الممالة التي قبلها، ويلتقي معها فتقصر أو تمد أيضًا على ما ذكر لهشام، وتحتمل أن تحمل الرواية المذكورة قبل هذا

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٥١).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٥).

عن **(ابن مجاهد)** على هذا الوجه إذا أخذ فيه بالمد. وإن شئت وقفت **(ترايا)** بإمالة الراء وإبدال الهمزة ياء، رواه بعضهم عن حمزة، وهو ضعيف؛ لأنه غير موافق للقياس ولا للرسم، ووجهه على ضعفه أنه لما قرب فتحه الراء من الكسرة أعطاها حكم المكسورة فأبدل الهمزة المفتوحة بعدها ياء، ولم يعتد بالألف حاجز، والله أعلم.

ومن مسائل الهمزة المتحركة بعد الألف إذا كانت متطرفة إذا وقفت على ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و﴿ٱلْمَآءُ﴾ فعلت ما تقدم ذكره في قوله: **(ويبدله مهما تطرف مثله)** البيت. وإن شئت حذفت الهمزة على وجه اتباع الرسم ثم قصرت أو مددت، والمد أحسن على ما تقدم ذكره في قوله: **(وإن حرف مد قبل همز مغير)** البيت.

ومن مسائل الهمزة المتحركة إذا وقع قبلها ياء أو واو زائدتان إذا وقفت على ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ أبدلت وأدغمت، ولا يجوز التسهيل بين بين؛ لما تقدم عند شرح قوله: **(ويدغم فيه الواو والياء مبدلا)**، ولا يجوز تخفيفه على وجه اتباع الرسم؛ لأن هاء التأنيث لا تقع إلا بعد فتحه[1].

وإذا وقفت على ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ أبدلت وأدغمت، ولا يجوز التسهيل بين بين إلا على ضعف؛ لما مر، ولا الحذف على وجه اتباع الرسم؛ لما يؤدي إليه من وقوع واو ساكنة بعد ياء ساكنة[2].

وإذا وقفت على ﴿قُرُوٓءٍ﴾ و﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ أبدلت وأدغمت، وإن شئت وقفت في ﴿قُرُوٓءٍ﴾ ورمت وأشممت في ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾، وإن شئت حذفت الهمزة على وجه اتباع الرسم ثم مددت أو قصرت؛ لما مر[3].

ومن مسائل الهمزة المفتوحة بعد الكسر إذا وقفت على ﴿لِئَلَّا﴾ فإن شئت حققت وإن شئت خففت؛ لأن الهمزة متوسطة باللام الداخلة عليها، وإن خففت أبدلت

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٢٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ١١٣).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٣٢).

من الهمزة ياء بما تقدم[١].

وإذا وقفت على ﴿قُرِئَ﴾ و﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾ أبدلت من الهمزة ياءًا بعد تقدير سكونها، وإن شئت قدرت إبدالها ياء مفتوحة ثم سكنت، فيكون اللفظ واحدًا والتقدير مختلفًا[٢].

ومن مسائل الهمزة المفتوحة بعد الفتح إذا وقفت على (**سألت**) و﴿رَأَيْتَ﴾ سهلت الهمزة بين بين، وإن شئت أبدلتها ألفًا على وجه اتباع الرسم ومددت. وإذا وقفت على ﴿وَٱطْمَأَنُّوا۟﴾ و﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾ سهلت الهمزة بين بين، وإن وقفت على وجه اتباع الرسم أبدلت الهمزة ألفًا ومكنت مدها لمكان المشدد، وإن شئت حذفتها؛ لأن الرسم جاء فيه الوجهان[٣].

وإذا وقفت على (**برءؤا**) سهلت الهمزة المفتوحة بين بين، وإن شئت حذفتها على وجه اتباع الرسم، وقال بعضهم: وإن شئت أبدلتها واوًا على وجه اتباع الرسم، والوجه ما ذكرته؛ لأن الواو ليست صورة الهمزة المفتوحة، وإنما هي صورة الهمزة المضمومة على ما رسم عليه ﴿**العلمؤا**﴾ و﴿ٱلضُّعَفَآءِ﴾ ونحوهما، وألف البناء محذوفة من الجمع، والواو صورة الهمزة المضمومة، والألف بعدها زائدة للفصل؛ تشبيهًا بواوها واو الجمع، فأما الهمزة الأخيرة فتبدل ألفًا بعد تقدير سكونها وتقصر أوْ تمد، على ما مرَّ. وفي هذا الوجه مخالفة الرسم، ويجوز أن يوقف عليها بالتسهيل مصاحبًا للروم، وأن تبدل ثم تسكن، أو يشار إلى حركتها وهو أحسن، وفي كلا الوجهين موافقة الرسم[٤].

وإذا وقفت على ﴿ذَرَأَ﴾ و(**بدأ**) أبدلت الهمزة ألفًا بعد تقدير سكونها، أو أبدلتها

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ١٠٧).

(٣) انظر: نفسه (ص: ١٣٤).

(٤) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٣٨).

من أول وهلة على وجه اتباع الرسم[١].

ومن مسائل الهمزة المضمومة بعد الحركات **الثلاثة**، إذا وقفت على ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ سهلت الهمزة بينها وبين الواو، وفيه مخالفة الرسم، وإن شئت حذفتها على وجه اتباع الرسم. وإذا وقفت على ﴿آمَنُوا﴾ أبدلت الهمزة واوًا بعد تقدير سكونها، وإن شئت سهلت الهمزة بينها وبين الواو مع الروم، وإن شئت **قدرت** إبدالها واوًا مضمومة ثم سكنت، وإن شئت أشرت إلى الحركة، وكل **ذلك** موافق للرسم[٢].

وإذا وقفت على ﴿رَءُوفٌ﴾ سهلت الهمزة بينها وبين الواو، وإن شئت أبدلتها واوًا على وجه اتباع الرسم.

وإذا وقفت على (**يبدؤا**) و(**يدرؤا**) أبدلت الهمزة ألفًا بعد تقدير سكونها، وفيه مخالفة الرسم، وإن شئت سهلتها بينا وبين الواو مع الروم، وإن شئت قدرت إبدالها واوًا مضمومة ثم سكنت، وإن شئت أشرت إلى الضمة، وفي كلا الوجهين. موافقة الرسم[٣].

وإذا وقفت على ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ ونحوهما جرت الأوجه الستة المذكورة عند قوله: (**والأخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا**) إلى آخر الأبيات الثلاثة[٤].

وإذا وقفت على ﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿تُبْرِئُ﴾ أبدلت الهمزة ياء بعد تقدير إسكانها، وفيه موافقة الرسم، فإن شئت سهلت الهمزة بينها وبين الواو مع الروم فتوافق مذهب (**سيبويه**) في تسهيل الهمزة المضمومة بعد الكسر، وإن شئت سهلتها بين الهمزة والياء على مذهب (**الأخفش**) المعضل، وإن شئت قدرت إبدالها ياء مضمومة ثم سكنتها، وإن شئت أشرت إلى الحركة في هذا الوجه أيضًا.

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٣٢).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٢٥).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٣٤).

(٤) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٣١).

ومن مسائل الهمزة المكسورة بعد الحركات الثلاث إذا وقفت على نحو: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ و﴿خَٰطِـِٔينَ﴾ سهلت الهمزة بين بين، وإن شئت حذفت الهمزة، وإذا وقفت على وجه اتباع الرسم فقلت: (خَاسِينَ) و(خَاطِينَ) كـ(قالين) بحذف الهمزة، وإن شئت أبدلت الهمزة ياء، وذلك على الاحتمال الواقع في الياء المرسومة هل هي صورة الهمزة وياء الجمع محذوفة؟ أو هي ياء الجمع وصورة الهمزة محذوفة؟[1]

وإذا وقفت على ﴿آمْرِيٍٕ﴾ أبدلت الهمزة ياء بعد تقدير إسكانها، وإن شئت سهلتها بينها وبين الياء مع الروم، وإن شئت قدرت إبدالها ياء مكسورة ثم سكنتها، وإن شئت رمت حركتها وهو أحسن، وكلها موافق للرسم.

وإذا وقفت على ﴿بِئْسَ﴾ سهلت الهمزة، وإن شئت أبدلتها ياء[2].

وإذا وقفت على ﴿مَلْجَـًٔا﴾ المجرور وأبدلت من الهمزة ألفًا بعد تقدير إسكانها، وفيه موافقة للرسم، وإن شئت سهلتها بين الهمز والياء مع الروم، وفيه مخالفة (للرسم)، وإن شئت أبدلتها ألفًا من أول وهلة على وجه اتباع الرسم[3].

وإذا وقفت على ﴿سُئِلُواْ﴾ و﴿سُئِلَتْ﴾ جرت الأوجه المذكورة عند ذكر ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

وإذا وقفت على ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ المجرور أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا بعد تقدير إسكانها، وفيه موافقة الرسم، وإن شئت سهلتها بين الهمزة والياء مع الروم فتوافق مذهب سيبويه في الهمزة المكسورة بعد الضم، ويخالف الرسم، وإن شئت سهلتها بين الهمزة والواو مع الرم على مذهب الأخفش المعضل، وإن شئت قدرت إبدالها واوًا

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٣٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ١٠٢).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٣٤).

مكسورة ثم سكنت، وإن شئت رمت، وكلا الوجهين موافق للرسم أيضًا[١].

واعلم أن التخفيف القياسي إذا وافق الرسم كان أحسن شيء وأجوده، وإذا خالف الرسم جاء العمل به وبالرسم ما لم يتعذر أو يؤد إلى إخلال. وقد أوضحت في هذه المسائل ما يستدل به على ذلك، وبينت كل قسم من أقسام الهمز ما يستدل به على باقيه، والله الحمد والمنة وبه التوفيق، وعليه التكلان.



(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٠٥).

باب الإظهار والإدغام

لما انقضى أبواب الهمز أتبعها أبواب الإظهار والإدغام، ثم تأتي الإمالة، ثم تأتي الراءات واللامات؛ لتناسب الجميع في الاستعمال على الأصل وعلى ما هو فرع عنه، وقدم الإظهار والإدغام؛ لكونهما ذوي أبواب كالهمز، ولتقديم إدغام التنوين في اللام في قوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وأخر ذكره؛ لما سنذكر، وقال أبياتًا تتضمن ما رتبه في ألفاظ اختلف القراء في إظهارها عند حروف معينة وإدغامها فيها، فقال:

٢٥٥-سَـأَذْكُرُ أَلْفَاظًـا تَلِـيهَا حُـرُوفُهَا   بالإِظْهَـارِ وَالإِدْغَـامِ تُـرْوىَ وَتُجْـتَلاَ

٢٥٦-فَـدُونَكَ إِذْ فِـي بَيْـتِهَا وَحُـرُوفُهَا   وَمَـا بَعْـدُ بالتَّقْيِـيدِ قُـدْهُ مُـذَلَّلاَ

٢٥٧-سَأُسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفُ مَنْ   تَـسَمَّى عَلَـى سِـيمَا تَـرُوقُ مُقَـبَّلاَ

٢٥٨-وَفِـي دَالِ قَـدْ أَيـضًا وَتَـاءِ مُـؤَنَثٍ   وَفِـي هَـلْ وَبَـلْ فَاحْـتَلْ بِذِهْـنِكَ أَحْـيَلاَ

وعد بذكر ألفاظ ترتب أحكامها عليها، وأراد بها: (**إذ**) و(**قد**) و(**تاء التأنيث**) و(**هل**) و(**بل**)، وأخبر أنها تروى بالإظهار والإدغام، و(**تجتلا**)؛ أي: تكشف كذلك في كتب القراءة.

ثم قال: (**فدونك إذ في بيتها وحروفها**)؛ أي: خذ (**إذ**) أتى (**في بيتها وحروفها**) في أوائل الكلم التي تليها[1].

ثم قال: (**وما بعد بالتقييد قده مذللا**)؛ أي: وما بعد البيت الذي فيه (**إذ**) وحروفها قده إليك منقادًا بالتقييد الذي تقدم وبالتقييد المذكور في البيت الذي بعد هذا البيت؛ فأما التقييد الذي تقدم ذكره فهو: أنه إذا قال: أظهر لفلان، فإن الباقين يتعين لهم الإدغام، وإذا قال: أدغم لفلان فإن الباقين يتعين لهم الإظهار، وأما التقييد المذكور في البيت الذي بعد هذا البيت فهو قوله: (**سأسمي**)؛ أي: سأذكر اسم من أذكره من القراء

---

(١) انظر: إبراز المعاني (ص: ١٨٤ - ١٨٦).

مرموزًا، وآتي بالواو بعد ذلك[١].

(**وبعد الواو تسمو**)؛ أي: تعلو (**حروف من تسمى**) قبل الواو (**على سيما**)؛ أي: على علامة (**تروق مقبلا**)؛ أي: تروق مقبلها بعجب ثغرها، واستعار ذلك للعلامة؛ لأن المراد بها ما يدل على القراء من الحروف في أوائل الكلم، كأنها لما عذب نظمها كانت كالثغر ذي المنطق العذب[٢].

واحتاج إلى بيان ما رتبه في الألفاظ المشار إليها؛ ليرتفع اللبس ويتضح المقصود، وذلك أن أسماء القراء مرموزة في أوائل الكلم والحروف التي وقع الاختلاف في الإظهار عندها، والإدغام فيها مضمنه أوائل الكلم أيضًا فلم يكن بُدٌّ من بيان محل النوعين، هذا مع مجيئها على غير ما بنيت عليه القصيدة من تقديم الحرف المختلف فيه وتأخر حروف القراء. على أن ما ذكره محمول على الأكثر مما ذكره في هذه الأبواب، وإلا فقد أتى في بعضها بما لا حاجة إلى الواو معه من اسم القارئ صريحًا، وفي بعضها باسم من قرأ بالإظهار والإدغام مؤخرًا، وذلك في أول كل بيت من أبيات الألفاظ المشار إليها.

ثم قال: (**في دال قد أيضًا وتاء مؤنث وفي هل وبل**)؛ أي: وفي هذه الألفاظ أفعل مثل ذلك. وقوله: (**فاحتل**) أمره **بالاحتيال**؛ من الحيلة أو الحوالة، والأحيل: الشديد الحيلة[٣].

وقوله: (**تليها حروفها**) جملة في موضع الصفة لـ(**ألفاظ**). و(**بالإظهار**) حال من الضمير في (**روى**). و(**تُروْى**) جملة مستأنفة. و(**دونك**) إغراء. و(**إذ**) مفعول به، و(**في بيتها**) متعلق به. و(**حروفها**) معطوف على (**إذ**). و(**ما**) موصولة مبتدأ. و(**بعد**) صلتها. و(**قدم**) خبرها. و(**مذللا**) حال من الهاء. و(**أسمي**) متعد إلى مفعول واحد؛ لأنه بمعنى ذكر الاسم، وهو محذوف، وقد ثبت تقديره. (**بعد**) ظرف لـ(**تسمو**). و(**من**) موصولة،

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ١٨٤).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص: ١٨٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ١٨٥).

وصلتها: (**تسمى**). و(**على سيما**) حال من فاعل سموه. و(**تروق**) صفة لـ(**تسمى**). (**مقبلا**) تمييز. (**وفي دال قد**) متعلق بمحذوف، وقد سبق تقديره. و(**بذهنك**) متعلق بـ(**احتل**) إن كان من الحيلة، والباء للاستعانة وبمحذوف، تقديره: مستعليًا بذهنك إن كان من الحوالة. و(**احتل**) حال على الوجهين، والله أعلم.



ذكر ذال «إذ»

٢٥٩-نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ صَالَ دلُّهَا سَمِيَّ جَمَالٍ وَاصِلًا مَنْ تَوَصَّلا

٢٦٠-فَإِظْهَارُهَا أجْرى دوَامَ نَسيمُهَا وَأَظْهَرَ رُيَا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلاَ

٢٦١-وَادْغَمَ ضَنْكًا وَاصِلٌ تُومَ دُرّه وَادْغَمَ مُوْلًى وُجْدُهُ دائمٌ وَلاَ

وقدم الكلام على **ذال** (**إذ**) حيث كانت (**إذ**) اسمًا، وربما قدم بعضهم الكلام على **دال** (**قد**) حيث سبقت في قوله ﷻ: ﴿**وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ**﴾. واستفتح الكلام بـ(**نعم**) على تقدير مستدع أستدعى منه الوفاء بما وعده في قوله: (**سأذكر ألفاظًا**) فأجابه به بذلك. ثم أتى بـ(**إذ**) وحروفها في بيت (**إذ**)، على ما وعد به. وحروفها هي الستة المضمنة أوائل الكلم الست التي وليت (**إذ**)، وهي: التاء، والزاي، والصاد، والدال، والسين، والجيم؛ نحو: ﴿ إِذ تَبَرَّأَ ﴾ [البقرة: ١٦٦]، و﴿ وَإِذ زَيَّنَ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، و﴿ إِذ دَخَلُواْ ﴾ [الذاريات: ٢٥]، و﴿ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النور: ١٢]، و﴿ إِذْ جَآءُوكُم ﴾ [الأحزاب: ١٠][(١)].

ثم قال: (**فإظهارها أجرى دوام نسيمها**) فأخبر أن المشار إليهم بالهمزة، والدال، والنون، وهم: نافع، وابن كثير، وعاصم أظهروا **ذال** (**إذ**) عند الحروف الستة. ويأتي بالرموز مؤخرة؛ لعدم الإلباس[(٢)].

ثم قال: (**وأظهر ريا قوله واصف جلا**) فأخبر أن من أشار إليهما بالراء، والقاف، وهما: الكسائي، وخلاد أظهرا عند الجيم خاصة[(٣)].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (ص: ١٨٦ - ١٨٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ١٨٦).

(٣) انظر: نفسه (ص: ١٨٦).

وأتى بما شرطه من تقديم الرمز، ثم بالواو، ثم بحرف من رمزه.

ثم قال: (**وأدغم ضنكا واصل توم دره**) فأخبر أن من أشار إليه بالضاد، وهو خلف، أدغم في التاء والدال خاصة[1].

ثم قال: (**وأدغم مولىً وجده دائم ولا**) فأخبر أن من أشار إليه بالميم، وهو: ابن ذكوان، أدغم في الدال خاصة. وأتى في الموضعين من هذا البيت بما شرطه أيضًا[2].

وإذا تأمل ما ذكره في هذا الفصل وجد القراء فيه على ثلاث مراتب:

منهم من أظهر ذال (**إذ**) عند جميع الأحرف المذكورة، وهم: نافع، وابن كثير، وعاصم.

ومنهم من أدغمها في جميعها، وهما: أبو عمرو، وهشام.

ومنهم من أظهرها عند بعضها وأدغمها في بعضها، وهم: الكسائي، وخلاد، وخلف، وابن ذكوان؛ فأما الكسائي وخلاد فإنهما أظهرا عند الجيم خاصة، وأما خلف فإنه أدغم في التاء والدال خاصة، وأما ابن ذكوان فإنه أدغم في الدال خاصة، وهذا الترتيب بالنسبة للقراء.

فأما الترتيب - في هذا الفصل - بالنسبة إلى الحروف الستة فهو أن يقال: إن هذه الحروف على أربع مراتب:

منها ما أظهر عنده نافع، وابن كثير، وعاصم، وخلف، وابن ذكوان، وهي: حروف الصفير: الصاد، والسين، والزاي.

ومنها ما أظهر عنده نافع، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، وابن ذكوان، وهو: الجيم.

ومنها ما أظهر عنده نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن ذكوان، وهو: التاء.

ومنها ما أظهر عنده نافع، وابن كثير، وعاصم، وهو: الدال.

والتعليل يأتي على الترتيب الأول، فنقول - وبالله التوفيق - : حجة من أظهر عند

---

(١) انظر: نفسه (ص: ١٨٧).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص: ١٨٧).

الجميع: الإتيان بها على الأصل، **وحجة** من أدغم في الجميع: إرادة التخفيف بالإدغام؛ حيث وجد ما يسوغه من اشتراك أكثر الحروف الستة مع الدال في المخرج، وحمل الباقي عليه، ومكافأة بعضها لها في الصفات، وزيادة بعضها عليها في القوة؛ وبيان ذلك: أن مخرج الدال وحروفها من طرف اللسان إلا الجيم فإن مخرجها من وسط اللسان، لكن لما كانت من مخرج الشين، والشين تتصل بما فيها من التفشي بطرف اللسان، أدغمت الدال فيها كما تدغم في الشين، وأما مكافأة بعض الحروف المذكورة للدال في الصفات، وزيادة بعضها عليها في القوة، فها أنا أبين ذلك في حرف على ترتيب الحروف في بيت القصيدة، فأقول:

أما التاء فإنها تشارك الذال في الانفتاح والاستفال، وفيها همس يقابله ما في الذال من الرخاوة، وشدة تقابلها ما في الذال من الجهر، فكانت مكافئة لها، فحسن الإدغام.

وأما الزاي فإنها تشارك الذال في الانفتاح والاستفال والجهر، وفيها صفير ليس في الذال ما يقابله، فكانت أقوى منها، وقوي حسن الإدغام.

وأما الصاد فإنها تشارك الذال في الرخاوة، وفيها من صفات القوة: الإطباق، والاستعلاء، والتفخيم، ومن صفات الضعف التي انفردت بها على الذال: الهمس، وفي الذال من صفات القوة والجهر، ومن صفات الضعف التي انفردت بها عن الصاد: الانفتاح والاستفال، فقابل ما في الصاد من الهمس إحدى الصفتين الضعيفتين اللتين في الذال، وقابل ما في الدال من الجهر إحدى الصفات الثلاث القوية التي في الصاد، فبقي في الصاد صفتان قويتان ليس في الذال ما يقابلهما، وبقي في الذال صفة ضعيفة ليس في الصاد ما يقابلها فتأكدت قوة الصاد، فتأكد حسن الإدغام.

وأما الدال فإنها تشارك الذال في: الانفتاح، والاستفال، والجهر، وفي الدال رخاوة وفي الذال شدة، فكانت أقوى منها، فقوي حسن الإدغام.

وأما السين فإنها تشارك الذال في الانفتاح، والاستفال، والرخاوة، وفي الذال جهر يقابله ما في السين من الصفير، فحصل التكافؤ بذلك، وحسن الإدغام، ولولا الصفير لم يحسن؛ لمكان الهمس.

وأما الجيم فإنها تشارك الذال في الانفتاح، والاستفال، والجهر، وفي الذال رخاوة وفي الجيم شدة، فكانت أقوى منها، فقوي حسن الإدغام.

فقد حصل التكافؤ في التاء والسين، وزيادة القوة في باقي الحروف على ما بينته وأوضحته.

وحجة من أظهر عند الجيم خاصة: بعد مخرجها من مخرج الذال؛ حيث كانت من وسط اللسان والذال من طرفه، ولم يعطها حكم الشين في هذا الباب، كما لم (**يعطها**) حكمها في إدغام لام التعريف فيها.

وحجة من أدغم في الدال والتاء خاصة: كثرة التناسب في الصفات، وشدة التقارب في المخارج؛ ألا ترى أن ﴿مُّدَّكِرٍ﴾ أصله: مُذْتَكِر، فلما أريد الإدغام أبدلت التاء دالًا فصار مذدكر، ثم أبدلت الذال دالا وأدغمت في الدال فصار ﴿مُّدَّكِرٍ﴾، فدار التدبير في إدغامه بين الذال والتاء دون حرف آخر؛ لما ذكرناه من التناسب والتقارب.

وحجة من أدغم في الدال خاصة: ما ذكرناه، مع مراعاة الإدغام في الأقوى؛ لأن الدال أقوى من الذال، والتاء تكافئها، وإدغام الأضعف في الأقوى أقوى من الإدغام في المتكافئين، وإن كان الإدغام فيهما حسنا أيضًا.

واعلم أن جميع ما تقدم ذكره - في هذا الفصل - هو المحتاج إليه فيما يرجع إلى القراءة، وقد ضمنه معنى آخر، وهو ما يفهم من ظاهره التعزال وقصد بذلك نساء الآخرة؛ تشويقًا إليهن. و(**فيما**) أودعه في ذلك من ذكر الحب ونحوه إشارات إلى أحوال الموسومين بحب الله - تعالى - ، وكذلك فعل في جميع أبواب الألفاظ التي وعد بذكرها. وفي الجمع بين ما قصده من المعاني الظاهرة والباطنة ما لا خفاء به من علو درجته في الفضل، ولا بد من بيان معاني ما ذكر من ذلك؛ لتكميل الفائدة به؛ قال - رحمه الله - : (**نعم**) مقدرًا أن مستدعيًا استدعى منه ذكر(**زينب**) فوعده بذلك، وبادر للوفاء بما وعد فقال: (**إذ تمشت زينب صال دلها**)؛ أي: صال عجبها وتيهها على

محبها[١].

ثم قال: (سمي جمال)؛ أي: صال في حال كونه رفيع جمال عند المحب يعجبه ويروق له، أو أراد أن ذلك الذل مصاحب جمال سمي عالي المنزلة، والتقدير: سميا جماله، وأضاف الجمال إليه؛ لما بينهما من الملابسة. **ثم قال (واصلا من توصلا)**؛ يعني: أن ذلك الدال يصل من توصل إليه بصدق الرغبة وخالص المحبة، وأسند ذلك إلى الدال والمراد من وصف به[٢].

ثم قال: (فإظهارها أجرى دوام نسيمها)؛ أي: فإظهارها التمشي المذكور الذي اقترن به الدال أجرى منها رائحة طيبة عبقة، ولذلك عبر عنها بالنسيم؛ لأن النسيم عبارة عن الريح الطيبة اللينة التي ترتاح لها النفس، ووصفها بالدوام؛ لأن المحب لا يزال ذاكرًا لها، فكأنها دائمة بهذا الاعتبار[٣].

ثم قال: (وأظهر ريا قوله واصف جلا)؛ أي: أظهر طيب وصفه لها واصف جَلَا وصفها وأوضحه، والريا: الرائحة الطيبة. **ثم قال: (وأدغم ضنكا واصل توم دره)**؛أي: وأخفى ضرًا ناله من حبها مادح لها، والتوم: جمع تومة، والتومة: خرزة من فضة، والدر معروف، وأضاف التوم إلى الدر؛ لمصاحبته إياه جعل ثناه عليها ووصفه لها كتوم مصاحب للدر في الحسن، وجعله واصلًا لذلك غير قاطع له. **ثم قال: (وأدغم مولى وجده دائم ولا)**؛ أي: وأخفى ما نال من وصلها **(مولى)**؛ أي: محب **(وجده)**؛ أي: تمناه بما نال من ذلك **(دائم ولا)**؛ أي: دائم متابعة[٤].

و**(نعم)** في هذه الأبيات حرف عدة كما تقدم. و**(إذ)** ظرف معمول لـ**(صال)**. و**(تمشت)** في موضع جر به. و**(سمي)** حال من **(دلها)**. و**(واصلا)** حال أيضًا، ولو جر على الصفة لـ**(جمال)** لصح إعرابًا ومعنى. و**(من)** موصولة أو موصوفة، و**(توصل)**

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٨٦).

(٣) انظر: نفسه (١/١٨٧).

(٤) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٧).

صلتها أو صفتها. و(**إظهارها**) مبتدأ، ومفعوله محذوف - على ما سبق - . و(**أجرى دوام نسيمها**) خبره. و(**ريا**) مفعول مقدم. و(**جلا**) في موضع الصفة لـ (**واصف**)، ومفعوله محذوف - على - ما سبق - . و(**وجده**) مبتدأ و(**دائم**) خبره والجملة صفة لـ(**مولى**). (**ولا**) تمييز، وأصله: ولا فوقف عليه من غير عوض ثم أبدل من الهمزة ألفًا ثم حذف إحدى الألفين، والله أعلم.

۞ ۞ ۞

ذكر دال «قد»

٢٦٢-وَقَدْ سَحَبَتْ ذيْلًا ضَفَا ظَلَّ زَرْنَبٌ ... جلَتْهُ صَبَاهُ شَائِقًا وَمُعَلِّلاَ

٢٦٣-فَاظْهَرَهَا نجْمٌ بَدَا دَلَّ وَاضِحًا ... وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ضَرَّ ظمْآنَ وَامْتَلاَ

٢٦٤-وَادْغَمَ مُرْوٍ وَاكِفٌ ضيْرَ ذابِلٍ ... زوى ظلَّهُ وَغْرٌ تَسَدَّاهُ كَلْكَلاَ

٢٦٥-وَفِي حَرْفِ زَيَّنَا خِلاَفٌ وَمُظْهِرٌ ... هِشَامٌ بِصَادٍ حَرْفَهُ مُتَحمِّلاَ

قدم الكلام في ذكر **دال** **(قد)** **وتاء التأنيث** على الكلام في لام **(هل)** و**(بل)**؛ لأنهما أقرب إلى الذال منهما، فأولادهما.

وقدم دال **(قد)** على تاء التأنيث؛ لتقدمها عليها في الكتاب العزيز. وأتى بدال **(قد)** وحروفها في بيت واحد - كما فعل في **(إذ)** - ، وحروفها الثمانية المضمنة أوائل الكلم التي وليتها، وهي: السين، والذال، والضاد، والظاء، والزاي، والجيم، والصاد، والشين؛ نحو: ﴿ قَد سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ١]، و﴿ وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، و﴿فَقَدۡ ضَلَّ﴾ [البقرة: ٢٣] و﴿فَقَدۡ ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣]، و﴿ وَلَقَد زَيَّنَّا ﴾ [الملك: ٥]، و﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿ وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا ﴾ [الإسراء: ٨٩، الكهف: ١٥٤]، و﴿ قَدۡ شَغَفَهَا ﴾ [يوسف: ٣٠][1].

ثم قال: **(فأظهرها نجم بدا دل واضحًا)** فأخبر أن من أشار إليهم بالنون، والباء، والدال، وهم: عاصم، وقالون، وابن كثير أظهروا دال **(قد)** عند حروفها الثمانية. وأتى بالرموز مؤخرة؛ لعدم الإلباس[2].

ثم قال: **(وأدغم ورش ضر ظمآن وامتلا)** فأخبر أن ورشًا أدغم في الضاد والظاء

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٧ - ١٨٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٨٧).

خاصة، وأتى باسمه صريحًا فلم يحتج إلى الواو الفاصلة[١].

ثم قال:

٢٦٤-(وَادْغَمَ مُرُوٍ وَاكِفٌ ضَيْرَ ذَابِلٍ زوى ظِلَّهُ وَغْرٌ تَسَدَّاهُ كَلْكَلاَ)

فأخبر أن من أشار إليه بالميم، وهو: ابن ذكوان أدغم في الضاد، والذال، والذاي، والظاء، وأتى بما شرط من تقديم الرمز ثم بالواو ثم (**بحرف**) من رمزه[٢].

ثم قال: (**وفي حرف زينا خلاف**)؛ يعني: عن ابن ذكوان، ولم يأت الزاي بعد الدال إلا فيه[٣].

ثم قال: (**ومظهر هشام بصاد حرفه متحملا**) فأخبر أن هشامًا أظهر عند الظاء في كلمة واحدة، وهي قوله في سورة (**ص**): ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤][٤].

وإذا تؤمل ما ذكره في هذا الفصل أيضًا وجد القراء فيه على ثلاث مراتب:

منهم من أظهر عند جميع الأحرف المذكورة، وهم: عاصم، وقالون، وابن كثير.

ومنهم من أدغم في جميعها، وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي.

ومنهم من أظهر عند جميع الأحرف المذكورة، وهم: عاصم، وقالون، وابن كثير.

ومنهم من أدغم في جميعها، وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي.

ومنهم من أظهر عند بعضها وأدغم في بعضها، وهم: ورش، وابن ذكوان، وهشام. فأما ورش فإنه أدغم في الضاد والظاء خاصة، وأما ابن ذكوان فإن الأحرف الثمانية عنده على ثلاث مراتب: منها أربعة أظهر عندها بلا خلاف، وهي: الصاد، والسين، والجيم، والشين. ومنها ثلاثة أدغم فيها بلا خلاف، وهي: الضاد، والظاء والذال. ومنها حرف اختلف عنه فيه، وهو: الزاي. وأما هشام فإنه أظهر: ﴿قَالَ لَقَدْ

---

(١) انظر: نفسه (١/١٨٧).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١٨٨).

(٤) انظر: نفسه (١/١٨٨).

ظَلَمَكَ﴾ لا غير.

هذا الترتيب بالنسبة إلى القراء، فأما ترتيب هذا الفصل بالنسبة إلى الأحرف الثمانية فهو أن يقال: إن هذه الأحرف على أربع مراتب:

منها ما أظهر عنده نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن ذكوان، وذلك أربعة أحرف: الصاد، والسين، والشين، والجيم.

ومنها ما أظهر عنده قالون، وابن كثير، وعاصم، وذلك حرفان: الضاد، والظاء، ووافقهم هشام في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾.

ومنها ما أظهر عنده نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن ذكوان بخلاف عنه، وهو: الزاي.

والتعليل يأتي على الترتيب الأول، فنقول - وبالله التوفيق - :

حجة من أظهر عند الجميع: أن الإظهار هو الأصل.

وحجة من أدغم في الجميع: إرادة التخفيف بالإدغام حيث وجد ما يسوغه من التقارب ومساعدة الصفات، وذلك أن حروف الصفير والظاء والذال تشارك الدال في طرف اللسان، والصاد مخرجها من أقصى حافة اللسان وتتصل بما فيها من الاستطالة بطرفه، والشين مخرجها من وسط اللسان وليس فيها ما تتصل به إلى طرفه غير أنها أعطيت حكم السين؛ لتناسبها في المخرج فأدغمت الدال فيها كما تدغم في الشين. وأما الصفات فها أنا أذكر ما في كل حرف من الأحرف المذكورة على ترتيب بيت القصيد، فنقول - وبالله التوفيق - :

أما السين فإنها تشارك الدال في الانفتاح والاستفال، إلا أن الدال فيها جهر وشدة والسين فيها همس ورخاوة غير أن فيها صفيرًا يقارب ما في الدال من الجهر والشدة لزيادة صعوبته، فحسن الإدغام مع ما في ذلك من حمل السين على الصاد؛ لتناسبها في الصفير وغيره.

وأما الذال فإنها تشارك الدال في الانفتاح والاستفال والجهر، غير أن الدال أقوى؛ لأنها شديدة والذال رخوة، لكن حملت على الطاء؛ لمناسبتها لها في المخرج.

وأما الضاد فإنها تشارك الذال في الجهر والرخاوة، وتختص دونها بالإطباق

والاستعلاء والاستطالة والتفخيم، فقوي حسن الإدغام لذلك.

وأما الظاء فكالضاد فيما ذكر، إلا أنها ليس فيها استطالة.

وأما الزاي فإنها تشارك الدال في الانفتاح والاستفال والجهر، وفي الذال شدة يقابلها ما في الزاي من صفير بل يزيد عليها، فحسن الإدغام.

وأما الجيم فإنها تشارك الدال في الانفتاح والاستفال والجهر والشدة، فحسن الإدغام لذلك.

وأما الصاد فإنها تشارك الدال في الرخاوة، وفي الدال جهر وفي الصاد همس غير أن فيها إطباقًا واستعلاءً وصفيرًا وتفخيمًا فكانت أقوى من الدال، فقوي حسن الإدغام لذلك.

وأما الشين فإنها تشارك الدال في الانفتاح والاستفال، غير أنها مهموسة رخوة والدال مجهورة شديدة، لكن ما في السين من التفشي يقاوم الصفتين المذكورتين؛ لشدة صوته وانتشاره، فحسن الإدغام لذلك.

وحجة ورش في تخصيص الضاد والظاء بالإدغام فيهما: ما لهما من المزية في القوة بكثرة الصفات القوية وقلة الصفات الضعيفة.

وحجة ابن ذكوان في تخصيص الضاد والظاء والذال والزاي في أحد وجهيه بالإدغام: ما أنا ذاكره:

أما الضاد والظاء فلما لهما من المزية في القوة، وأما الذال فلأنه ألحقها بالظاء؛ لما بينهما من المناسبة في المخرج والجهر، وأما الزاي في أحد وجهيه فلأنه ألحقها بالأحرف الثلاثة التي أدغم فيها؛ لما بين الجميع من المناسبة في الجهر. وحجته في الإظهار عندها: إلحاقها بالصاد والسين؛ لمناسبتها لهما في الصفير، ولم يلحق الجيم بما أدغم فيه - وإن كانت مجهورة - ؛ لبعد مخرجها من مخرج الدال.

وحجة هشام في تخصيص حرف (ص) بالإظهار: الجمع بين اللغتين واتباع الأثر.

فهذا ما يرجع إلى القراءة من هذا الفصل، فأما ما ترجع إلى ظاهر اللفظ من التغزل فإنه - رحمه الله - رجع إلى ذكر (**زينب**) المذكورة، فقال: (**وقد سحبت ذيلا**)؛ أي: جَرَّت ذيلًا؛ يعني: ذيل ثوبها التي تمشت به مظهرة للعجب والتيه، ومعنى (**ضفا**):

طال، ولا يسحب من الذيول إلا ما طال، ويقال: ظل يفعل كذا إذا فعله نهارًا، وقد يراد به مداومة الفعل وعليه المعنى هاهنا. والزرنب: شجر طيب الرائحة. و(**جلته**) معناه: كشفته. و(**صباه**): ريحه. والشائق اسم فاعل من شافي الشيء. والمعلل اسم فاعل من علله إذا سقاه مرة بعد مرة؛ يعني: أن الطيب الذي كشفته ريح الذيل المذكورة حيث جاءت به ظل شائقًا من وجده ومعللا له؛ أي: معديًا مرة بعد أخرى.

(**ثم**) قال: (**فأظهرها نجم بدا دل واضحًا**) فكنى بالنجم (**عن**) شهرة نسبها. و(**بدا**) معناه: ظهر. و(**دل**) من قولك: دللته على كذا؛ أي: أرشدته له. والواضح: الظاهر البين.

ثم قال: (**وأدغم**)؛ أي: أخفى وستر. و**الورش**: التناول. والضر: سوء الحال. والظمآن: العطشان. و(**امتلا**) من الامتلاء؛ يعني: وأخفى تناول وصل حصل منها ضر محب كان ظمآن؛ أي: شديد الحاجة إلى وصلها وامتلا ريا[1].

ثم قال: (**وأدغم مرو**)؛ أي: وأخفى وصل مرو (**واكف**)؛ أي: سائل. والضير: الضر، وهو مصدر ضار يضير. والذابل: النحيف. ومعنى (**زوى**): قبض. يقول: وأخفى وصل مرو ضر محب نحيف قبض ظله لنحافته حر شديد ركب صدره؛ أي: تمكن من قبله[2].

ثم قال: (**وفي حرف زينا خلاف**) فأشار إلى اختلاف أحوال المغرومين الموسومين المحبة عند الاتصال بالمحبوب، وأن منهم من يزداد شوقه وطلبه فيزداد حالة زينة وجمالًا، ومنهم من يقف عند ما حصل له ويداخله العجب فتذهب زينة حاله وجمالها. والظل معروف. والغر جمع غرة، وهي شدة الحر. ومعنى(**تَسَدَّاه**) ركبه. والكلكل الصدر[3].

ثم قال: (**ومظهر هشام بصاد حرفه متحملا**) فعبر بهشام عن الكريم، وأراد بالصاد النحاس، وبالحرف الناقة؛ يعني: أنه فعل ذلك شكرًا لله - تعالى - على ما أناله

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٨٧).

(٣) انظر: نفسه (١/١٨٨).

من قربه، وكنى بذلك عن إنفاقه ماله في سبيل الله - تعالى - ، أو كنّى بالناقة عن نفسه؛ يعني: أنه أذانها رضي محبوبه كما يَفعْلَ بالحرف في قدور النحاس. وفي معنى هذا البيت تكلف دعت الحاجة إليه[1].

والواو في قوله: (**وقد سحبت**) واو العطف، أو واو (**الحال**). و(**ضفا**) في موضع الصفة لـ(**ذيل**). و(**ظل**) من أخوات (**كان**)، و(**زرنب**) اسمها، و(**شائقًا**) خبرها. و(**جلته صباه**) في موضع الصفة لـ (زرنب). والوجه في (**ظَلّ**) وما عملت فيه: الاستئناف. و(**بدا**) في موضع الصفة لـ(**نجم**). والوجه في (**دل**) أن يكون مستأنفًا. و(**واضحًا**) حال من فاعله. وأصل (**امتلا**): امتلأ، فأبدلت الهمزة ألفًا بعد تقدير سكونها للوقف. و(**زوى ظله وغر**) في موضع الصفة لـ(**ذابل**). و(**تسداه**) في موضع الصفة لـ(**وغر**). و(**كلكلا**) تمييز. وكان الأصل: تسدى كلله، فلما أوقع (**تسدى**) على الضمير العائد على ذابل خرج الكلل تمييزًا. والباقي ظاهر، والله أعلم.



(١) انظر: نفسه (١/١٨٨).

ذكر تاء التأنيث

٢٦٦-وَأَبْدَتْ سَنَا ثَغْرٍ صفَتْ زرْقُ ظَلمِهِ جمَعْنَ وُرُودًا بَارِدًا عَطِرَ الطِّلاَ

٢٦٧-فإِظْهَارُهَا دُرٌّ نَمَتْهُ بُدُورُهُ وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ظَافِرًا وَمُخَوِّلاَ

٢٦٨-وَأَظْهَرَ كهْفٌ وَافِرٌ سيْبُ جُودِهِ زَكِيٌّ وَفِيٌّ عُصْرَةً وَمُحَلَّلاَ

٢٦٩-وَاظْهَرَ رَاوِيهِ هِشَامٌ لَهُدِّمَتْ وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوانَ يُفْتَلاَ

أتى في هذا الفصل أيضًا بتاء التأنيث وحروفها في بيت واحد على نحو ما فعل في الفصلين اللذين قبله، وحروفها هي الستة المضمنة أوائل الكلم الست التي تليها، وهي: السين، والثاء، والصاد، والزاي، والظاء، والجيم؛ نحو: ﴿ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿ كَذَّبَتۡ ثَمُودُ ﴾ [الشعراء: ١٤١]، و﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٦٠]، و﴿ خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ ﴾ [الإسراء: ٩٧]، و﴿ كَانَتۡ ظَالِمَةً ﴾ [الأنبياء: ١١]، و﴿ نَضِجَتۡ جُلُودُهُم ﴾ [النساء: ٥٦][1].

ثم قال: **(فإظهارها درٌّ نمته بدوره)** فأخبر أن من أشار إليهم بالدال، والنون، والباء، وهم: ابن كثير، وعاصم، وقالون، أظهروا التاء عند جميع الأحرف المذكورة. وأخر الرموز؛ لعدم الإلباس[2].

ثم قال: **(وأدغم ورش ظافرًا ومخولا)** فأخبر أن ورشًا أدغم **(في)** الظاء خاصة. ولم يحتج إلى الواو الفاصلة مع صريح الاسم **ثم قال:**

٢٦٨-وَأَظْهَرَ كهْفٌ وَافِرٌ سيْبُ جُودِهِ زَكِيٌّ وَفِيٌّ عُصْرَةً وَمُحَلَّلاَ

فأخبر أن من أشار إليه بالكاف، وهو: ابن عامر أظهر عند السين، والجيم،

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٨ - ١٩٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٨٨).

والزاي.

ثم قال: (**وأظهر راويه هشام لهدمت**) فأخبر أن راوي ابن عامر المسمى بهشام أظهر التاء عند الصاد في قوله: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ ﴾ [الحج: ٤٠][1].

ثم قال: (**وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا**) فأخبر أن خلف ابن ذكوان - وهو راوي ابن عامر الثاني - يخبر في قوله: ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾. ولم يأت بالواو في المسألتين؛ لعدم الإلباس[2].

وإذا تؤمل ما ذكره في هذا الفصل وجد القراء فيه على ثلاث مراتب:

منهم من أظهر التاء عند جميع الأحرف المذكورة، وهم: (**ابن كثير، وعاصم، وقالون**).

ومنهم من أدغمها في جميعها، وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي.

ومنهم من أدغمها في بعضها وأظهرها عند بعضها، وهما: ورش، وابن عامر؛ فأما ورش فإنه أدغمها في الظاء خاصة، وأما ابن عامر فإن الحروف المذكورة عنده على ثلاث مراتب: منها ما أظهر عنده قولًا واحدًا، وهما: السين، والزاي. ومنها ما أدغم فيه قولًا واحدًا، وهو: الظاء، والتاء. ومنها ما عنده فيه تفصيل، وهو: الصاد، والجيم؛ فأما الصاد فإنه أدغم عندها بلا خلاف في قوله:﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، واختلف راوياه عنه في قوله: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾، فأظهر هشام وأدغم ابن ذكوان، وأما الجيم فإنه أظهر عندها بلا خلاف في قوله: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾، وأما ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج: ٣٦] فإنه أظهر عنده من رواية هشام، وعنه فيه خلاف من رواية ابن ذكوان.

وهذا الترتيب بالنسبة إلى القراء، فأما ترتيب هذا الفصل بالنسبة إلى الحروف المذكورة فهو أن يقال: إن هذه الحروف على ثلاث مراتب:

منها ما أظهر عنده نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وهو: السين.

---

(١) انظر: نفسه (١/١٨٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٠).

ومنها ما أظهر عنده نافع، وابن كثير، وعاصم، وهم:الثاء، والزاي، والصاد، والجيم، ووافقهم هشام في قوله: ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾، وابن ذكوان في قوله: ﴿ وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا ﴾.

ومنها ما أظهر عنده قالون، وابن كثير، وعاصم، وهو: الصاد.

والتعليل يأتي على الترتيب الأول، فنقول - وبالله التوفيق - :

حجة من أظهر عند الجميع: أن الإظهار هو الأصل.

وحجة من أدغم في الجميع: إرادة التخفيف بالإدغام؛ حيث وجد ما يسوغه من التقارب ومساعدة الصفات، وذلك أن ما عدا الجيم من الأحرف المذكورة يشارك التاء في طرف اللسان، والجيم. وإن لم تشاركهما في طرف اللسان فإنها تشاركها في الفم مع أنها من مخرج السين والشين معطاة حكم حروف طرف اللسان؛ لما تقدم، فأعطيت الجيم حكمها في صحة إدغام التاء فيها، ولم تقع تاء التأنيث قبل الشين في الكتاب العزيز، ومثالها قبلها في الكلام: حسنت شيبتك رسمت شباهك.

وأما الصفات فها أنا أذكر ما في كل حرف من الأحرف المذكورة على ترتيب بيت القصيد، فنقول - وبالله التوفيق - :

أما السين فإنها تشارك التاء في الانفتاح والاستفال والهمس، وفي التاء شدة وفي الثاء رخاوة، فتكأفئا، فحسن الإدغام.وأما الثاء فإنها تشارك التاء في الانفتاح والاستفال والهمس، وفي التاء شدة وفي الثاء رخاوة، فتكافئا، فحسن الإدغام.

وأما الصاد فإنها تشارك التاء في الهمس، وفي التاء شدة وفي الصاد رخاوة إلا أن فيها إطباقًا واستعلاءً وتفخيمًا وصفيرًا، فكانت أقوى من التاء، فقوي حسن الإدغام.

وأما الزاي فإنها تشارك التاء في الانفتاح والاستفال، وفي التاء شدة وهمس وفي الزاي صفير ورخاوة، فتكافئا، فحسن الإدغام.

وأما الظاء فإن فيها جهرًا يقاوم ما في التاء من الشدة، وفيها مع ذلك إطباقًا واستعلاءً وتفخيمًا، فكانت أقوى من التاء، فقوي حسن الإدغام.

وأما الجيم فإنها تشارك التاء في الانفتاح والاستفال والشدة، وفيها مع ذلك جهر ليس في التاء، فكانت أقوى منها، فحسن الإدغام.

وحجة ورش في تخصيص الظاء بالإدغام: تأكد قوتها مع شدة قوتها.

وحجة ابن عامر في تخصيص الظاء والتاء بالإدغام بلا خلاف: شدة التقارب، وحجته في الظاء ما ذكر لورش، وفي التاء حملها عليها؛ لمناسبتها لها في المخرج.

وحجة هشام في إدغام ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وإظهار ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾: إجراؤها مجرى الشين والزاي تارة، وإظهار المزية لها أخرى.

وحجة ابن ذكوان في إدغام ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ في أحد وجهيه مع إظهاره عنده في الوجه الآخر وفي ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾؛ لتباعد المخرجين، واتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، والتنبيه على صحة إدغام التاء في الجيم لغة. والله أعلم.

فهذا ما يرجع إلى القراءة من هذا الفصل، فأما ما يرجع إلى ظاهر اللفظ من التغزل فإنه - رحمه الله - رجع إلى ذكر (**زينب**) أيضًا، فقال: (**وأبدت سنا ثغر صفت زرق ظلمه**) ومعنى (**أبدت**): أظهرت. **والسنا**: الضوء. **والثغر** معروف. والزرق جمع أزرق. **والظلم**: ماء في الأسنان، والعرب تصف الماء الصافي بالزرقة، **والأزرق**: ماء معروف بأطراف بلاد الشام سمي بذلك؛ لصفائه. **فإن قيل**: الزرق صفة للظلم في المعنى، وهي جمع والظلم مفرد. قيل: هو وإن كان مفردًا فإنه في معنى الجمع؛ لتتابع أجزائه شيئًا بعد شيء[1].

ثم قال: (**جمعن ورودا باردًا عطر الطلا**)؛ أي: جمعت تلك الزرق ما ذكر. والورود: مصدر ورد الماء إذا أتاه، والمعنى: ذا ورد. والبارد والعطر على الحقيقة صفتان للمضاف المقدر، ومعنى العطر: الفائح. والطلا: الخمر، والعرب تصف الأفواه بذلك، فأتى به على عادتهم، أو أراد بالطلا الدواء؛ من طلا الإبل، وهو ما تطلى به.

ثم قال: (**فإظهارها در نمته بدوره**)؛ أي: قدر، وإظهارها در؛ أي: فمظهرها در وتقريب معناه، فالذي أظهرته من ثغرها در، والخبر في هذه الجملة على حده في قولهم: أبو يوسف، أبو حنيفة، ومعنى (**نمته**): نقلت حديثه ورفعته بدوره؛ أي: كوامله،

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٨٨).

وأسند النقل والرفع إليها؛ لما كانت سببًا فيه ليدفع حسنها[١].

ثم قال: (**وأدغم ورش ظافرًا ومخولا**)؛ أي: وأخفى ذو ورش؛ أي: ذو تناول ما نال منها من الوصل في حال كونه ظافرًا بذلك، فحذف المضاف والمفعول به. **فإن قيل:** هلا كان التقدير: وأدغم ورش حال ظافر؛ أي: الحال التي كان عليها من الضمير قبل الظفر؟ قيل: البيت الذي بعده يدل على ما تقدم فكان هو الوجه. ومعنى قوله: (**مخولا**) مملك إياه؛ يقال: خولك الله كذا؛ أي: ملكك إياه، ويروى بكسر الواو، والأول أسهل معنى، والثاني أبلغ؛ لأن التمليك إنما يكون في الغالب ممن كثر ملكه، والذي خول هذا المتناول ما يتوصل به المحبوب إلى محبوبهم مع إخفائه لحاله[٢].

ثم قال: (**وأظهر كهف**) إلى آخر البيت؛ يعني: أن من كان بهذه الصفات أظهر حاله؛ لأنه لا يبالي بإظهارها لقوته، وجعله كهفًا؛ لأنه يأوي إليه ويعتمد في الوصل إلى المراد عليه.

ثم قال واصفًا بالسخاء، فقال: (**وافر سيب جوده**) والوافر: الكثير. **والسيب** مصدر ساب إذا سأل، وهو هاهنا بمعنى السائب. **والجود:** الكرم؛ أي: كثير سائل كرمه، ثم وصفه بالطهارة، فقال: (**زكي**)؛ أي: طاهر، ثم وصفه بالوفاء، فقال: (**وفي**)، (**ثم**) وصفه بأنه (**عصرة ومحللا**)؛ لأنه نصبهما على الحال من ضمير (**وفي**)، والحال وصف في المعنى، **والعصرة:** الملجأ، **والمحلل:** المكان الذي يكثر الحلول به، جعله ملجأ يلجأ إليه ويكثر الحلول به، ويجوز أن يكون (**عصرة ومحللا**) منصوبين على التمييز، فيكون قد وصفه بوفاء العصرة والمحلل، والمراد بهما مكانه الذي يلجأ إليه وبكثير الحلول به؛ لأجله كان مكانه يعد من وَرَدَهُ بنيل البغية من الكهف المذكور، ويفي له بذلك، والأول أسهل[٣].

ثم قال: (**وأظهر راويه هشام لهدمت**)؛ يعني: أن الكهف المذكور له أصحاب، وأحوالهم مختلفة، فمنهم من قال معلنًا: لولا هذا الكهف لهدمت أعمالنا، وهو الذي

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٨٨).

(٢) انظر: نفسه (١/١٨٨).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٠).

عبر عنه بـ(**راويه**)؛ لأنه تلميذه، والراوي عنه ما يراه ويسمعه، وسماه بهشام؛ لكرمه. ومنهم من يغلب عليه الخوف، فيخالف الراوي المذكور أولًا؛ يقول: وجبت أعمالنا؛ أي: سقطت وحبطت لاستصغارها إياها وشدة خوفه، وهو الذي عبر عنه بابن ذكوان، وأراد به ابن الذكاء، وجعله ابنًا له؛ لملازمته إياه كما يقال: ابن السبيل للمسافر، وابن الماء للطائر ويلزمه ومعنى يفتلا يختبر[1].

وقوله: (**أبدت**) معطوف على (**وقد سحبت**)، وألف (**سنا**) منقلبة عن واو. و(**صفت**) و(**زرق ظلمه**) صفة لـ(**ثغر**). و(**جمعن ورودًا**) مستأنف. **وعطر الطلا** من باب حسن الوجه، ولذلك وقع صفة النكرة. وقوله: (**فإظهارها ضر**) جملة اسمية، وقد تقدم ما يحتاج إليه فيها من التقدير. و(**نمته بدور**) صفة لـ(**در**). (**وأدغم ورش**) تقديره: ذو ورش كما تقدم. و(**ظافرًا**) حال من المضاف المحذوف؛ لأنه مراد، ونظيره قول حسّان:

يَسقونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عَلَيهِمِ ... بَرَدى يُصَفِّقُ بِالرَحيقِ السَلسَلِ[2]

لأن (**يصفق**) في موضع الحال من المضاف المحذوف قبل يروى، والتقدير: ما يروى، ولذلك ذكر يصفق. وقوله: (**وافر**) صفة لـ(**كهف**). و(**سيب**) و(**جوده**) فاعل به، ويجوز أن يكون (**وافر**) خبرًا مقدمًا. و(**سيب جوده**) مبتدأ، والجملة صفة، وقد مضى الكلام في انتصاب قوله: (**عصر محللا**). وقوله: (**هشام**) بدل من (**راويه**). وقوله:

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٩٠).

(٢) هو من الكامل، والبيت جاء ضمن قصيدة لحسّان بن ثابت ﷺ، يقول في مطلعها:

أَسَأَلتَ رَسمَ الدارِ أَم لَم تَسأَلِ ... بَينَ الجَوابي فَالبُضَيعِ فَحَومَلِ

وحَسّان بن ثابِت (؟ - ٥٤ هـ / ؟ - ٦٧٣ م) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، شاعر النبي ﷺ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام، وكان من سكان المدينة، واشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام، وعمي قبل وفاته، لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدًا لعلة أصابته، توفي في المدينة، قال أبو عبيدة: فضل حسّان الشعراء بثلاثة: كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي في النبوة، وشاعر اليمانيين في الإسلام. وقال المبرد في الكامل: أعرق قوم في الشعراء آل حسّان فإنهم يعدون ستةً في نسق كلهم شاعر وهم: سعيد بن عبدالرحمن بن حسّان بن ثابت بن المنذر بن حرام. - الموسوعة الشعرية

(**لهدمت**) جواب لـ(**لولا**) محذوفة - كما تقدم - هي وجوابها محكية لقول محذوف مفعول بالظهر، والتقدير: وأظهر راويه هشام قوله كذا. و(**خلف ابن ذكوان**) مبتدأ، و(**يفتلا**) خبره. (**وفي وجبت**) متعلق بالخبر. وفي معنى هذا البيت الأخير تكلف دعت الحاجة إليه، وهو مع ذلك حسن بديع، والله أعلم.



ذكر لام «هل» و«بل»

٢٧٠-أَلا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي ثَنَا ظَعْنِ زَيْنَبٍ سَمِيرَ نَوَاهَا طِلْحَ ضُرٍ وَمُبْتَلاَ

٢٧١-فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ وَأَدْغَمَ فَاضِلٌ وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرّ تَيْمًا وَقَدْ حَلاَ

٢٧٢-وَبَلْ فِي النِّسَا خَلاَّدُهُمْ بِخِلاَفِهِ وَفِي هَلْ تَرَى الْإِدْغَامُ حُبَّ وَحُمِّلاَ

٢٧٣-وَاظْهِرْ لَدى وَاعٍ نَبِيلٍ ضَمَانُهُ وَفِي الرَّعْدِ هَلْ وَاسْتَوْفِ لاَ زَاجِرًا هَلَا

قد بدأ بـ(**هل**) و(**بل**) في الترجمة، وعكس عن ذلك في البيت؛ ليعطى كل واحد من الحرفين حظا من التقديم والتأخير، وأتى في هذا الفصل أيضًا بلام (**هل**) و(**بل**) وحروفها في بيت واحد على نحو ما فعل في الفصول التي قبله، وحروفها هي الثمانية المضمنة أوائل الكلم التي وليت (**بل**) و(**هل**)، هي: التاء، والثاء، والظاء، والزاي، والسين، والنون، والطاء، والضاد؛ نحو: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ ﴾ [مريم: ٦٥]، و﴿ هَل ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦] و﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ ﴾ [الفتح: ١٢] و﴿ بَلْ زُيِّنَ ﴾ [الرعد: ٣٣]، و﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣]، و﴿ بَلْ نَحْنُ ﴾ [الواقعة: ٦٧]، و﴿ بَلْ طَبَعَ ﴾ [النساء: ١٥٥]، و﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾ [الأحقاف: ٩]، وما أشبه ذلك[1].

ثم قال: (**فأدغمها راوٍ**) فأخبر أن من أشار إليه بالراء، وهو: الكسائي أدغم في الجميع، وأخر الرمز؛ لعدم الإلباس[2].

ثم قال: (**وأدغم فاضل وقور ثناه سر تيما وقد حلا**) فأخبر أن من أشار إليه بالفاء، وهو: حمزة أدغم في الثاء، والسين، والتاء. وأتى بما شرط من تقديم الرمز

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٠ - ١٩٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٩٠).

وتأخير حروف من رمز عنها[١].

ثم قال: (**وبل في النساء خلادهم بخلافه**) فأخبر أن خلادًا أدغم في الطاء في سورة النساء في قوله - تعالى - : ﴿ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [النساء: ١٥٥] بخلاف عنه في ذلك، وأتى باسمه صريحًا فلم يحتج إلى الواو الفاصلة[٢].

ثم قال: (**وفي هل ترى الإدغام حب وحملا**) فأخبر أن من أشار إليه بالحاء في قوله: (**حب**)، وهو: أبو عمرو أدغم في قوله: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ و﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ خاصة[٣].

ثم قال: (**وأظهر لدى واع نبيل ضمانه وفي الرعد هل**) فأمر بالإظهار لمن أشار إليه باللام، وهو: هشام عند الحرفين المذكورين بعد الواو، وهما: النون، والضاد، وعند التاء في حرف واحد في الرعد، وهو قوله - تعالى - : ﴿هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[٤].

ثم قال: (**واستوف لا زاجرًا هلا**)؛ أي: استوف ما ذكرت لك من الفوائد؛ أي: خذه وافيًا من غير كلفة ولا مشقة. و(**هلا**) كلمة تزجر بها الخيل[٥].

وإذا تؤمل ما ذكره في هذا الفصل أيضًا وجد القراء فيه على ثلاث مراتب:

منهم من أدغم في الجميع، وهو: الكسائي وحده.

ومنهم من أظهر عند الجميع، وهم: نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم.

ومنهم من أدغم في البعض وأظهر عند البعض، وهم: أبو عمرو، وهشام، وحمزة؛ فأما أبو عمرو فإنه أدغم في قوله - تعالى - : ﴿ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك: ٣]، وقوله - تعالى - : ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٣] خاصة. وأما هشام

---

(١) انظر: نفسه (١/١٩٠).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٣٢).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٣٢).

(٤) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٥٣).

(٥) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٢).

فإنه أظهر عند النون، والضاد عند التاء في «**الرعد**» خاصة، وأدغم فيما سوى ذلك. وأما حمزة فإنه أدغم في الثاء، والسين، والتاء، وأدغم من رواية خلاد بخلاف عنه في الطاء في قوله: ﴿ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [النساء: ١٥٥] في سورة النساء، وهذا الترتيب بالنسبة إلى القراء.

فأما ترتيب هذا الفصل بالنسبة إلى الحروف المذكورة فهو أن يقال: إن هذه الحروف على ثلاثة مراتب:

منها ما أدغم فيه الكسائي وحده، وهما: النون، والضاد.

ومنهم ما أدغم فيه الكسائي وحمزة وهشام، وهي: التاء، والسين، والتاء، واستثنى هشام: ﴿هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ ووافقهم أبو عمرو على الإدغام في ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ في الموضعين.

ومنها ما أدغم فيه الكسائي وهشام، وهي: الزاي، والظاء، والطاء، ووافقهما خلاد بخلاف عنه على الإدغام في قوله - تعالى - : ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾.

والتعليل يأتي على الترتيب الأول، فنقول - وبالله التوفيق - :

حجة من أظهر عند الجميع: أن الإظهار هو الأصل.

وحجة من أدغم في الجميع: إرادة التخفيف بالإدغام؛ حيث وجد ما يسوغه من مشابهة لام التعريف، وهي تدغم في جميعها، ومن تقارب المخارج ومساعدة الصفات، وذلك أن مخرج اللام من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه، والضاد من أقصى حافة اللسان وتستطيل إلى أن تتصل بمخرج اللام، والنون قريب من اللام، أو هو من مخرجه، على الخلاف، وباقي الحروف من طرف اللسان، على ما يذكر من التفصيل في موضعه - إن شاء الله - .

وأما الصفات فها أنا أذكر ما في كل حرف من الأحرف المذكورة على ترتيب بيت القصيد فأقول - وبالله التوفيق - :

أما التاء فإنها تشارك اللام في الانفتاح والاستفال، وفي اللام جهر وبعض الرخاوة والشدة، فقرب التكافؤ أيضًا فحسن الإدغام.

وأما الثاء فإنها تشارك اللام في الانفتاح والاستفال، وفي اللام جهر وبعض

الرخاوة والشدة، فقرب التكافؤ أيضًا فحسن الإدغام.

وأما الثاء فإنها تشارك اللام في الانفتاح والاستفال، وفي اللام جهر وفي التاء نفخ، واللام بين الرخوة والشديدة والتاء رخوة، فقرب التكافؤ أيضًا فحسن الإدغام.

وأما الظاء فإنها تشارك اللام في الجهر وتزيد عليها بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، فكانت أقوى منها، فقوي حسن الإدغام.

وأما الزاي فإنها تشارك اللام في الانفتاح والاستفال والجهر، وفيها صفير كامل وفي اللام بعض شدة، فكانت أقوى منها، فحسن الإدغام.

وأما السين فإنها تشارك اللام في الانفتاح والاستفال، وفي اللام بعض الشدة وبعض رخاوة، وفي اللام جهر وفي السين همس وصفير، فقرب التكافؤ، فحسن الإدغام.

وأما النون فإنها تشارك اللام في الانفتاح والاستفال والجهر، وفي أن كل واحدة منهما بين الرخوة والشديدة، فتكافئا، فحسن الإدغام.

وأما الطاء فإنها تشارك اللام في الجهر، وفي اللام بعض شدة وفي الطاء شدة كاملة وإطباق واستعلاء وتفخيم، فكانت أقوى منهما، فقوي حسن الإدغام.

وأما الضاد فإنها تشارك اللام في الجهر والرخاوة، وتزيد عليها بالإطباق والاستعلاء والاستطالة والتفخيم، فكانت أقوى منها، فقوي حسن الإدغام.

وحجة أبي عمرو في تخصيصه ﴿ هَلْ تَرَىٰ ﴾ [الملك: ٣] بالإدغام: كثرة استعمالهم للإدغام فيه؛ لكثره دوره في الكلام.

وحجة حمزة في تخصيصه للإدغام في التاء والثاء والسين: أنه أدغم أولًا ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ للعلة التي ذكرت لأبي عمرو، ثم حمل التاء والسين على الثاء؛ لاشتراكهن في الهمس، وحمل الطاء على التاء في رواية خلاد عنه؛ لمشاركتهما إياها في المخرج، ولم يحملها عليهما في الوجه الآخر؛ لمخالفتها إياها في الجهر.

وحجة هشام في إظهاره عند النون: الإيذان بأنها مقاربة لها في المخرج لا من مخرجها؛ إذ لو أدغم عنده فيها لتوهم أنها عنده من مخرجها وأن إدغامها يتعين لذلك، ولا يلزم إظهار لام التعريف لذلك؛ لكثرة دورها. وحجته في الإظهار عند الضاد: تباين

مخرجها من مخرج اللام؛ لأن مخرجها من أقصى حافة اللسان ومخرج اللام من أدنى حافته، وإنما تتصل بمخرج اللام بما فيها من الاستطالة.

وحجته في الإظهار عند التاء في قوله - تعالى - : ﴿ **هَلۡ تَسۡتَوِی ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ** ﴾ [الرعد: ١٦]: الجمع بين اللغتين، واتباع الأثر، ويمكن أن يقال: إنه لما وقع قبله ﴿ **هَلۡ یَسۡتَوِی ٱلۡأَعۡمَىٰ** ﴾ [الرعد: ١٦] مظهر لعدم تأتي الإدغام فيه أظهر الثاني أيضًا؛ ليتناسب الحرفان في الإظهار، فهذا ما يرجع إلى القراءة من هذا الفصل.

وأما ما يرجع إلى ظاهر اللفظ من المعنى الآخر فإنه رجع إلى ذكر (**زينب**)، فقال: (**ألا بل وهل تروى**) إلى آخر البيت، فاستفتح الكلام بـ(**ألا**) ثم أضرب عما مضى ذكره بـ(**بل**)، ومعنى الإضراب - هاهنا - : الخروج من كلام إلى غيره من غير إبطال الكلام الأول، ثم استفهم بـ(**هل**) عن رواية ما ذكره كأنه يخاطب شخصًا ويسأله: هل يروى ذلك ليسمعه إياه فيلتذّ بسماعه؟ ومعنى (**ثنا**): ضير. **والظعن** ضد الإقامة. و(**زينب**) هي المذكورة أولًا. **والسمير** المسامر، وكنى به عن الملابس والمخالط. **والنوى**: البعد. **والطلح**: الذي تعب وأعيا. والضر معروف. و(**المبتلا**) اسم مفعول من (**ابتلى**)[1].

ثم قال: (**فأدغما راو**)؛ أي: فأدغم حديثها راو؛ أي: أخفاه وكتمه، ويجوز أن يعود الضمير على ما دل عليه (**تروى**) من الرواية؛ أي: فأدغم رواية هذا الكلام راو، وإنما أدغم ذلك؛ لأنه كان محبًا لزينب أيضًا، مخفيًا لحاله[2].

ثم قال: (**وأدغم فاضل وقور**) وأراد به الراوي المذكور، ونبه بوصف بالفضل والوقار على أنه إنما أدغم؛ لما فيه منهما.

ثم قال: (**ثناه سر تيما**)؛ أي: الثناء عليه سر ذوي تيم؛ أي: ذوي تقسيم، فأتى بالمصدر محذوف الزوائد؛ أي: يسر المتيمين، ويجوز أن يريد بالفاضل الوقور (**أبا بكر الصديق** ﷺ)؛ لأنه كان معدن الفضل وشيخ الوقار وكان من بني تيم، ويجوز أن يريد

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٩١).

بالفاضل الوقور حمزة، - رحمه الله - ، فإنه كان متصفًا بذلك منسوبًا إلى بني تيم؛ لأنه كان مولى لعكرمة بن بعي التيمي، وفي هذا الكلام من الغرابة ما لا مزيد عليه؛ حيث تضمن للذة هذه المعاني اللطيفة مع وجازته وحسن عبارته. **ثم قال:** (**وقد حلا**)؛ أي: وقد عذب الثناء على الفاضل الوقور المذكور[(١)].

ثم قال: (**وبل في النساء خلادهم بخلافه**) فأتى بإضراب آخر معطوفًا على الإضراب الأول، ورفع خلادًا بفعل مضمر تقديره: زهد في النساء؛ أي: في نساء الدنيا. (**خلادهم**)؛ أي: خلاد المحبين؛ أي: مقيمهم على محبته، والضمير يعود على المتيمين إن كان المراد بقوله: (**تيما**) ذوي تيم، وإن كان المراد بالفاضل الوقور أبا بكر الصديق ﷺ أو حمزة - رحمه الله - ، وبـ(**تيم**) القبيلة المعروفة، فالضمير عائد على المراد منهما وعلى من تقدم ذكره من المحبين. و(**بخلافه**) متعلق بالفعل المحذوف؛ والباء فيه للسببية، والمعنى بسبب خلافه، والخلاف والمخالفة سواء؛ كالقتال والمقاتلة؛ أي: بسبب مخالفته لهواه، ودل على الفعل المحذوف ما ذكر من مخالفة الهوى؛ لأن من خالف هواه زهد في نساء الدنيا؛ لأنهن مما تهواه النفوس حيث زينت لها قال الله - تعالى - : ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ ﴾ [آل عمران:١٤] الآية[(٢)].

ثم قال: (**وفي هل ترى الإدغام حب وحملا**)؛ يعني: أن الكتمان حب في هذا اللفظ الذي هو: هل ترى شيئًا، وذلك أن المحب إذا قيل له: إنك محب، فإن قال: **لا** أحب كذب، وإن قال: أحب افتضح، وإن قال: هل ترى شيئًا يدل على محبتي على سبيل التورية حصل مقصوده من الكتمان مع الصدق، ولذلك قال: (**حب**)، وقد نقل ذلك عن بعض المحبين، وإليه أشار بقوله: (**وحملا**)[(٣)].

ثم قال: (**وأظهر لدى واع نبيل ضمانه**)؛ أي: أظهر محبتك عند (**واعٍ**) حافظٍ بسر (**نبيل ضمانه**)؛ أي: حسن ضمانه؛ أي: إذا ضمن لك كتمان ما تودعه من سرك

---

(١) انظر: نفسه (١/١٩١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٩١).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١٩١).

وفي لك بضمانه. **ثم قال:** (**وفي الرعد هل**)؛ أي: وقل في حالة الإرعاد لمن لا تبوح له بسرك: هل ترى شيئًا كما أمرتك به أولًا، و(**الرعد**) على هذا واقع موقع الدعاء[1].

ثم قال: (**واستوف**)؛ أي: استوف هذه الوصايا. (**لا زاجرًا هلا**)؛ يعني: من غير كلفة ولا مشقة - كما تقدم -

وقوله: (**تروى**) يتعدى إلى مفعول به، وهو محذوف، والتقدير: هل تروى قول القائل: (**ثنا ظعن زينب**) إلى آخر البيت، والكلام المسئول عن روايته معمول للقول المحذوف. و(**ثنا**) يتعدى إلى مفعولين؛ أحدهما: (**سمير نواها**)، والآخر: (**طلح ضر**). وقوله: (**مبتلا**) معطوف على (**طلح ضر**). وقوله: (**ثنا سر تيما**) جملة كبرى، ومحلها رفع على صفة، والثناء ممدود وقصره للضرورة. (**وقد حلا**) مستأنف، أو حال من فاعل (**سر**). و(**بل**) معطوف على (**بل**) الأول. و(**في النساء**) ظرف للفعل المحذوف الرافع لـ(**خلادهم**)، وقد تقدم تقديره. و(**الإدغام حب**) جملة كبرى. و(**في هل ترى**) حال من ضمير. (**وأظهر**) معطوف على فعل محذوف، والتقدير: فأخفى في ذلك وأظهر. (**لدى واع**) و(**لدى**) ظرف لـ(**أظهر**). و(**ضمانه**) فاعل (**نبيل**). و(**في الرعد**) ظرف لـ(**قل**) مقدرًا. و(**هل**) مع حذف بعده من تروى شيئًا معمول لـ(**قل**). (**واستوف**) معطوف على (**وأظهر**). و(**لا زاجرًا**) في موضع الحال من فاعل (**استوف**)؛ أي: غير زاجر. و(**هلا**) معمول لقول محذوف؛ أي: لا زاجر قائلًا هلا، أو لزاجر؛ لأنه من معنى قائل، والله أعلم[2].

واعلم أن ما ذكره من التعليل في هذه الفصول الأربعة فلا مقال فيه على حذفه، فأما إذا نظر فيه بالنسبة إلى كل الفصول فلا يخلو بعضه من إشكال؛ وذلك لأن الدال والتاء من مخرج واحد، والذال واللام قريبان منهما، وربما أدغم بعضهم لفظًا من هذه الألفاظ في حرف وأظهر لفظًا آخر عند ذلك الحرف بعينه، ولا بد من التنبيه على ما جاء من ذلك؛ ليتم الفائدة بذكره.

---

(١) انظر: نفسه (١/١٩٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٢).

وجملة الأمر أن القراء بالنسبة إلى هذه الفصول الأربعة مجتمعة على مرتبتين:

منهم من أظهر عند الجميع، وهم: قالون، وابن كثير، وعاصم.

ومنهم من أظهر عند البعض وأدغم في البعض، وهم: الباقون.

وأما من أظهر عند الجميع فعلته مطردة لا يرد عليها شيء.

وأما من أظهر عند البعض وأدغم في البعض ففي مذهبه إشكال، ولا بد من ذكر ما أمكن من التعليل في ذلك، ولما أنا ذاكره على طريق السؤال والجواب فأقول - وبالله التوفيق - :

إن قال قائل: لم أدغم ورش الدال في الضاد والظاء خاصة، والتاء في الظاء خاصة، وأظهر اللام عندهما؟

فالجواب: أنه إنما أدغم الدال في الضاد والظاء خاصة مراعاةً لما انفرد به من شدة القوة وقرب المخرج، وبالوصف الثاني خرجت الضاد؛ لأن بينهما وبين الثنايا فرجة يسيرة، وإلا فهي بمنزلة الظاء في القوة، وهي العلة في تخصيصه إدغام التاء في الظاء، ولم ترد بعد التاء ضاد، ولا بعد الذال ضاد ولا ظاء. أما إظهاره اللام عندهما فلتباين المخارج على ما سبق.

فإن قيل: لم أدغم أبو عمرو ذال (**إذ**) ودال (**قد**) وتاء التأنيث في جميع حروفهن، وأظهر لام (**هل**) و(**بل**) إلا في ﴿ **هَلْ تَرَىٰ** ﴾ [الملك: ٣، الحاقة: ٨] خاصة؟

فالجواب: أن التقارب في ذلك أشد، وليس في حروف (**هل**) و(**بل**) ما يبلغ حروف تلك في التقارب إلا النون، وعلة إظهاره عندهما ما ذكر لهشام، وعلة تخصيصه ﴿**هَلْ تَرَىٰ**﴾ بالإدغام: ما تقدم.

فإن قيل: لم أدغم هشام ذال (**إذ**) في جميع حروفها، ودال (**قد**) في جميع حروفها إلا في قوله: ﴿ **لَقَدْ ظَلَمَكَ** ﴾ [ص: ٢٤]، وتاء التأنيث في الظاء والثاء، وفي الصاد في قوله: ﴿ **حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ [النساء: ٩٠] خاصة، ولا (**هل**) و(**بل**) فما عدا النون والضاد إلا ﴿ **هَلْ تَسْتَوِي** ﴾ [الرعد: ١٦] ؟ **فالجواب**: أنه أدغم ذال (**إذ**) ودال (**قد**) في جميع حروفهما؛ للتقارب، وأظهر ﴿**لَقَدْ ظَلَمَكَ**﴾؛ للجمع بين اللغتين وإتباع

الأثر، وأما تاء التأنيث فإنها لما كانت حرفًا يدل على تأنيث الفاعل، وفي إظهارها عند ما يقاربها كلفة أظهرها تارة مراعاةً للمعنى الأول، وأدعمها تارةً مراعاة للسبب الثاني، وكان إدغامها فيما ذكر أولًا؛ لما أنا ذاكره: أما الظاء فلقوتها مع شدة قربها، وأما التاء فللحمل على الظاء حيث كانت من مخرجها، وأما الضاد فإنها لما ناسبت الظاء في القوة، والزاي والسين في المخرج، أعطاها تارة حكم الظاء، وتارة حكم الزاي والسين، وأما إظهاره اللام عند النون والضاد، وعند التاء في ﴿هَلۡ تَسۡتَوِى﴾ فلما تقدم.

فإن قيل: لم أدغم ابن ذكوان ذال (**إذ**) في الدال خاصة ودال (**قد**) في الضاد والظاء، والذال في الزاي، وتاء التأنيث في الضاد والظاء، والتاء والجيم بخلاف عنه في ﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾، وأظهر لام (**هل**) و(**بل**) عند جميع حروفها؟

فالجواب: أنه أراد أن يجمع بين اللغتين في الألفاظ الثلاثة الأول، ولما كانت (**إذ**) اسمًا جعل لها مزية بالاقتصار على إدغامها في حرف واحد، وكانت الذال أولى بذلك؛ لأنها أقرب إليها من حروف الصفير ومن الجيم، وأقوى من التاء، وأما (**قد**) فإنه أظهرها عند أربعة من حروفها، وأدغمها في أربعة، ولم يجعل لها من المزية ما جعل لـ(**إذ**) حيث كانت حرفًا، وخص الضاد والظاء والذال والزاي بالإدغام؛ لما أنا ذاكره - إن شاء الله - : أما الضاد فلشدة قوتها، وأما الظاء فلقوتها مع شدة قربها، وأما الذال فللحمل على الظاء حيث كانت من مخرجها، وأما الزاي فلمناسبتها للضاد والظاء والذال في الجهر، ووجه الإظهار عندها على الرواية الأخرى مناسبتها للصاد والسين في المخرج والصفير، وأما تاء التأنيث فإنه أدغمها في ثلاثة أحرف، ولم يجعل لها مزية كالذال، وخص الظاء والتاء بالإدغام؛ لما ذكر لهشام، وأما الجيم فالتنبيه على جواز الإدغام فيها بالحمل على اثنين، أو لأنها من حروف الفم؛ كالتاء، وأظهر ﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾ للتنبيه على بعد مخرجها من مخرج التاء، وإما إظهاره لام (**هل**) و(**بل**) عند جميع حروفها فلتباين مخرج ما عدا النون من مخرجها، والكلام في النون على حسب ما تقدم.

فإن قيل: لم أدغم خلف ذال (**إذ**) في الدال والتاء خاصة، وأدغم دال (**قد**) وتاء

التأنيث في جميع حروفها، وأظهر لام (**بل**) و(**هل**) فيما عدا التاء والثاء والسين؟

فالجواب: أنه أراد أن يجعل لـ(**إذ**) مزية على (**قد**) وتاء التأنيث بالإظهار والإدغام؛ حيث كانت اسمًا، فأدغمها في الذال؛ لما تقدم لابن ذكوان، وفي التاء لكونها من مخرج الدال. وأما الجمع بين الإظهار والإدغام في لام (**هل**) و(**بل**) فليس للمزية بل لما تقدم في بابه.

فإن قيل: لم أظهر خلاد ذال (**إذ**) عند الجيم (**خاصة**)، وأدغم دال (**قد**) وتاء التأنيث في جميع حروفهما، وأدغم لام (**هل**) و(**بل**) فيما عدا التاء والثاء والسين والظاء؟

فالجواب: أنه جعل لـ(**إذ**) مزية بالإظهار والإدغام، وخص الجيم بالإظهار؛ لبعد مخرجها من مخرج الذال، وأما الجمع بين الإظهار والإدغام في لام (**هل**) و(**بل**) فليس للمزية، بل لما تقدم في بابه.

فإن قيل: لم أظهر الكسائي ذال (**إذ**) عند الجيم خاصة، وأدغم دال (**قد**) وتاء التأنيث، ولام (**هل**) و(**بل**) في جميع حروفها؟

فالجواب: أنه أظهر ذال (**إذ**) عند الجيم؛ لما ذكر لخلاد، وأدغم في الباقي للتقارب، والاعتماد على الحقيقة في جميع ما قرأ به من الإظهار والإدغام على النقل والرواية، والتعليل تابع لذلك، وقد جرت عادة القراء به، وفيه امتحان للأذهان، وبالله التوفيق.

❁ ❁ ❁

باب اتفاقهم في إدغام «إذ» و«قد» وتاء التأنيث و«هل» و«بل»

٢٧٤-وَلاَ خُلفَ فِي الإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ وَقَــدْ تــيَّمَتْ دَعْــدٌ وَسِــيمًا تَبَــتَّلاَ

٢٧٥-وَقَامَتْ تُرِيهِ دُمْيَةٌ طِيبَ وَصْفِهَا وَقُـلْ بَـلْ وَهَـلْ راهَـا لبَـيبٌ وَيَعْقِـلاَ

٢٧٦-وَمَـا أَوْلُ الْمِثْلَـينِ فِـيهِ مُـسَكَّنٌ فَــلاَ بُــدَّ مِــنْ إِدْغَامِــهِ مُتَمَــثِّلاَ

أخبر أنهم لم يختلفوا في إدغام ذال (**إذ**) في الحرفين الأولين من الكلمتين اللتين بعدها، وهما: الذال، والظاء من قوله: (**ذل ظالم**)؛ نحو: ﴿ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، و﴿ إِذ ظَّلَمُوٓاْ ﴾ [النساء: ٩٤]، ولا في إدغام دال (**قد**) في الحرفين الأولين من الكلمتين اللتين بعدها، وهما: التاء، والدال من قوله: (**تيمت دعد**)؛ نحو: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾، و﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾، ولا في إدغام تاء التأنيث في الأحرف الثلاثة المضمنة أوائل الكلم الثلاث التي بعدها.وهي: التاء، والدال، والطاء؛ نحو: ﴿ كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ ﴾ [التغابن: ٦]، و﴿ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا ﴾ [يونس: ٨٩]، و﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ولا في إدغام لام (**قل**) و(**بل**) و(**هل**) في الحرفين الأولين من الكلمتين اللتين بعدهن، وهما: الراء واللام من قوله: (**راها لبيب**)؛ نحو: ﴿ وَقُل رَّبِّ ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، و﴿ قُل لِّلَّذِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٨]، و﴿ بَلۡ رَانَ ﴾ [المطففين: ١٤] في قراءة من لم يسكت على ﴿بَلۡ رَانَ﴾، و﴿ بَل لَّهُۥ ﴾ [البقرة: ١١٦]، و﴿ هَل لَّنَا ﴾ [آل عمران: ١٥٤][1].

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٢ - ١٩٥).

ولم يذكر (**قل**) في ترجمة الباب مع (**بل**) و(**هل**) لكنه لما دخل معهما في الحكم المذكور ألحقه بهما، وكذلك قوله: (**وما أول المثلين**) إلى آخر البيت غذير داخل في الترجمة أيضًا إلا أنه ألحقه بما ترجم عليه؛ لاجتماع الجميع في الحكم.

والعلة في اتفاقهم على إدغام ما ذكر: أن الحروف الواقعة بعد الألفاظ المذكورة في هذا البيت تنقسم إلى مماثل وإلى منزلة لمنزلة المماثل؛ لاتفاق المخرجين، ألا ترى أن الواقع بعد الذال - وهي مماثل لها - التاء والظاء، وهي من مخرجها والواقع بعد دال (**قد**) الدال، وهي المماثلة لها، والتاء وهي من مخرجها، والواقع بعدها **تاء التأنيث** التاء وهي المماثلة لها، والدال والطاء وهما من مخرجها، والواقع بعد لام (**هل**) و(**بل**) و(**قل**) اللام وهي مماثلة لها، والراء وهي شديدة القرب منها أو من مخرجها، وإذا كان الحرفان بهذه المثابة ازدحما في المخرج فلا يطيق اللسان بيان الأول منهما؛ لعدم الحركة التي تنقل اللسان من موضع إلى آخر، فلذلك اتفق على إدغام الألفاظ المذكورة في الحروف المذكورة وعلى إدغام كل ما سكن أول المثلين في الثاني في نحو قوله: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن ﴾ [النحل: ٥٣]، ﴿ فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ ﴾ [الإسراء: ٣٣]، وقوله: ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [الحجرات: ١٢] وما أشبه ذلك.

فإن قيل: لم أتفق على إدغام اللام الساكنة في الراء، واتفق على إظهارها عند النون إلا ما روى عن الكسائي من إدغام (**بل**) و(**هل**) خاصة؛ نحو: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾، و(**هل نتبع**) ؟

فالجواب: أن النون لمَاًّ لم يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه؛ نحو: الميم، والباء، والواو استوحش من إدغام اللام فيها شيء لذلك، وأما الكسائي فإنه اعتبر هذه العلة في اللام التي أصلها الحركة؛ نحو قوله: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾؛ لتعاضد السببين، فلم يدغم ولم يعتبر بها في قوله: (**بل وهل**)؛ لضعفها بانفرادها عن السبب الآخر؛ لأن اللام فيهما لا حظ لها في الحركة.

واعلم أن الحروف الواقعة بعد الألفاظ الأربعة تنقسم إلى: ما يقاربها في المخرج، وهو المذكور بعدها في الفصول الأربعة، وهو الذي وقع الخلاف فيه في

الإظهار والإدغام.

وإلى ما يماثلها أو يناسبها في المخرج، وهو المذكور بعدها في هذا الفصل، وهو الذي لا خلاف فيه في الإدغام.

وإلى ما ينافيها في المخرج ويبعد منها، وهو ما عدا ما ذكر؛ نحو: ﴿إِذْ قَالَ﴾، و﴿وَقَدْ كَانَ﴾، و﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ ﴾ [إبراهيم: ١٠]، و﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا ﴾، و﴿ بَل عَجِبْتَ ﴾ [الصافات: ١٢]، و﴿هَلْ مِنْ خَلِقٍ﴾ وما أشبه ذلك، فهذا ما يرجع إلى القراء من هذا الفصل.

وأما ما يرجع إلى ظاهر اللفظ في المعنى الآخر فإنه أخبر أنه لا خلاف في إخفاء المحبة وسترها؛ أي: في حسن ذلك وجودته؛ لما في إظهارها وإفشائها من المحذور، وإلى ذلك أشار بقوله: (**إذ ذل ظالم**)؛ يعني: إذ ذل ظالم لنفسه بإفشائه إياها، وفي (**إذ**) هاهنا معنى التعليل.

ثم قال: (**وقد تيمت دعد وسيما تبتلا**) فأراد بـ(**دعد**) ما أراد بـ(**زينب**)، **والوسيم**: ذو الوسامة، وهي الحسن؛ يعني: أن زالت وسامته بما ناله من الصبر الناشئ من محبتها، **والتبتل**: الانقطاع، وأراد به انقطاعه إليها وترك ما سواها[(١)].

ثم قال: (**وقامت تريه دمية طيب وصفها**) وأراد بالدمية عدد المذكورة، **والدمية** في الأصل: الصورة من الرخام، وتجمع على دُمًى؛ شبهها بها؛ لحسنها، وأخبر أنها قامت تريه حسن صفاتها[(٢)].

ثم قال: (**وقل بل وهل راها لبيب ويعقلا**) فأمر يقول: (**بل**) على معنى الإضراب على حديثها بالاستفهام عما ذكر، ومعنى الاستفهام هاهنا النفي، ولا تعلق للبيت الأخير بشيء من هذا المعنى، وإنما تعلقه بمعنى القراءة لا غير، وقوله: (**ولا خلف في الإدغام**) كقولك: لا رجل في الدار؛ يجوز أن يكون (**في الإدغام**) خبرًا، ويجوز أن يكون صفة والخبر محذوف. و(**إذ**) ظرف والعامل فيه الخبر. و(**تبتل**) في موضع

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/١٩٣).

الصفة لـ(**وسيم**). و(**دمية**) فاعل (**قامت**). و(**تريه**) حال منها، وأصل (**راها**): رَءَاها، فأبدل من الهمزة ألفًا على غير قياس فالتقي ألفان فحذف أحدهما. و(**يعقل**) منصوبًا بـ(**أن**) بعد الواو على الجواب. و(**ما**) في قوله: (**وما أول المثلين**) موصولة مبتدأة. و(**أول المثلين**) مبتدأ، و(**مسكن**) خبره. و(**فيه**) متعلق بـ(**مسكن**)، والجملة صلة(**ما**)، والعائد على ما لها من فيه، وعلى المبتدأ أو الضمير في (**مسكن**)، والجملة صلة (**ما**)، والعائد على ما لها من فيه، وعلى المبتدأ أو الضمير في (**مسكن**)، والفاء في قوله: (**فلا بد**) جواب ما في الموصول من معنى الشرط. و(**لا بد من إدغامه**) خبر الموصول. و(**متمثلا**) حال من الهاء في (**إدغامه**)، ومعناه ما تلا حاضرًا. والله أعلم[1].



(١) انظر: نفسه (١/١٩٣).

باب إدغام حروف قربت مخارجها

لما انقضى الكلام في الألفاظ السابقة وأحكامها انتقل إلى الكلام في كلمات جاءت متفرقة في كتاب الله ﷻ فقال:

٢٧٧-وَإِدْغَامُ باءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رسَا   حَمِــيدًا وَخَيِّــرْ فِــي يَــتُبْ قَاصِــدًا وَلاَ

أخبر أن الباء المجزومة تدغم في الفاء لمن أشار إليهم بالقاف، والراء، والحاء، وهم: خلاد، والكسائي، وأبو عمرو، وذلك موجود في كتاب الله ﷻ في خمسة مواضع: ﴿ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ﴾ [النساء: ٧٤]، ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾ [الرعد: ٥]، ﴿ قَال آذْهَبْ فَمَن ﴾ [الإسراء: ٦٣]، ﴿ قَال فَآذْهَبْ فَإِنَّ ﴾ [طه: ٩٧]، ﴿ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [الحجرات: ١١][(١)].

وفي إطلاق الجزم في المثال الثالث والرابع تسامح؛ لأن الباء فيهما ساكنة وليست مجزومة على ما عرف من المذهب البصري، ومنه بقوله: (**قد رسا حميدًا**) على ثبات الإدغام، وصحت علته؛ لأن الرسو الثبات، والحميد المحمود، وأشار بذلك إلى الرد على من وهنه وضعفه، واحتج بأن الباء أقوى من الفاء؛ لأنها شديدة مجهورة والفاء رخوة مهموسة.

والحجة للإدغام أن مخرج الباء من الشفتين ومخرج الفاء من أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى، فقد اشتركا في الشفة، واشتركا هنا في الانفتاح والاستفال، وفي الفاء نفخ يقابل ما في الباء من الجهر والشدة أو يقاربهما، فقد حصل التكافؤ والتقارب في التكافؤ فساغ الإدغام؛ لذلك. هذا مع صحة نقله وثبات روايته فلا وجه لإنكاره.

والحجة للإظهار أنه الأصل، والباء أقوى من الفاء؛ لما تقدم. هذا مع صحة نقله وثبات. أيضًا روايته.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٦).

وقوله: (وخير في يتب قاصدا ولا) أمر بالتخيير في الوجهين لما أشار له بالقاف، وهو: خلاد، وهو أحد المواضع الخمسة المذكورة[1].

والحجة لقراءته فيه بالوجهين: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

(وإدغام) مرفوع بالابتداء. وإضافة **(الباء)** إلى **(الجزم)**؛ لما بينهما من الملابسة. و**(في الفاء)** متعلق بالمبتدأ. **(وقد رسا)** خبر المبتدأ. و**(حميدًا)** حال من فعل **(رسا)**. و**(في يتب)** متعلق بخير، والمعنى: في إدغام يتب. و**(قاصدًا)** حال من فاعل**(خيرِّ)**. **(و لا)** مفعول ب**(قاصد)**، والأصل: **(ولاً)** بالنصب فوقف بغير عوض، ثم أبدل من الهمزة ألفًا، والولا: النصر. أي: خير عن خلاد في إدغام **(يتب)** أو إظهار في حال كونك قاصدًا ولا الوجهين، والله أعلم.

٢٧٨-وَمَعْ جَزْمِهِ يَفْعَلْ بِذلِكَ سَلَّمُوا وَنَخْسِفْ بِهِمْ رَاعَوْا وَشَذًّا تَثَقَّلا

أخبر أن اللام من **(يفعل)** إذا كان مجزومًا تدغم في الذال من **(ذلك)** لمن أشار إليه بالسين، وهو: الحارث، وذلك موجود في كتاب الله ﷻ في ستة مواضع: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣١][2].

في موضعين: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا﴾ [النساء:٣٠]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [المنافقون:٩][3].

ونبّه بقوله: **(سلموا)** على تسليم أصحاب الحجة له من الاعتراض والطعن عليه باحتجاجهم له، وذلك لأن قومًا اعترضوا على أبي الحارث في إدغامه، وقالوا: أن أصل الكسائي إظهار هذه اللام؛ لأن أصلها الحركة، **(ولهذا)** أظهرها عند حرف هو أولى بها

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٩٦).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٦ – ١٩٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/١٩٧).

من الذال؛ لأنه أقرب إليها منها، أو هو من مخرجها على الخلاف في ذلك، وهو: النون، نحو: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١١]، ولو كان يرى إدغامها في الدال لأدغمها في النون[1].

فالجواب عن ذلك مما تقدم في الفصل الذي قبل هذا الباب من أن النون لما لم يدغم فيها شيء مما أدغمت فيه استوحش من إدغام اللام فيها لذلك، وأن الكسائي اعتبر هذه العلة في اللام هي التي أصلها الحركة؛ لتعاضد السببين، وأنه لم يعتبرها في لام (**هل**) و(**بل**)؛ لضعف العلة المذكورة بانفرادها عن العلة الأخرى، فهذه الحجة في إظهار قوله: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾، ونحوه أولى مما احتجوا به من أن أصل اللام الحركة بدليل أن القراء أدغموا سواكن كثيرة مما أصله الحركة الإعرابية والبنائية غير معاملين للأصل بل للفظ؛ لما يحصل بذلك من التخفيف بالإدغام. وأكثر الكلم المذكورة في هذا الباب بهذه المثابة، فاعتبرها لحدها كذلك.

والحجة له بعد ذلك في الإدغام: تقارب المخرجين، والاشتراك في الانفتاح والاستفال والجهر، وإدغام لام التعريف فيهما، غير أن اللام بين الرخوة والشديدة، وفي الذال رخاوة كاملة إلا أنها من مخرج الظاء، فساغ أن يعطي حكمها. هذا (**كله**) مع صحة النقل وثبات الرواية، فهذا الاحتجاج المذكور هو الذي سلموا به من اعتراض المعترضين وطعن (**الطاعنين**).

والحجة لمن أظهر: أن الإظهار هو الأصل، وأن اللام فيها قوة بما فيها من بعض الشدة، هذا مع صحة النقل وثبات الرواية أيضًا.

ثم قال: (**ونخسف بهم راعوا**) فأخبر أن الفاء من ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ أدغمت في الباء من (**بهم**) لمن أشار إليه بالراء، وهو: الكسائي، ونبه بقوله:(**راعوا**) على مراعاة أهل الأداء وقراءتهم به. وترك التفافهم إلى من أنكر إدغامه، واعتل بأنه يؤدي إلى الإخلال بما فيه في الفاء من صفة التفشي.

والحجة لإدغام ذلك: اشتراك الفاء والباء في الشفة في الانفتاح والاستفال، وأن

---

(١) انظر: نفسه (١/١٩٧).

الفاء مهموسة رخوة والباء مجهورة شديدة فكانت أقوى منها، فحسن الإدغام.

وقد أدغموا الضاد في الطاء في اضطجع، ولم يعبئوا بذهاب استطالتها، وأدغم أبو عمرو الراء في اللام، ولم يعبأ بذهاب تكريرها، فلذلك أدغم الكسائي الفاء في الباء ولم يعبأ بتفشيها، هذا مع روايته لذلك ونقله له.

والحجة للإظهار: أنه الأصل، وأن فيه محافظة علي الصفة المذكورة.

وفي بعض النسخ (**ويخسف بهم**) بالباء على قراءة من نسب الإدغام إليه، وفي بعضها النون على قراءة الأكثرين، وكلاهما صحيح؛ إذ الغرض ها هنا إنما هو ذكر الإظهار والإدغام، وأما القراءة بالباء والنون فتعرف من سورة سبأ في قوله: (**وشذّ إدغامًا**)؛ أي: وشذ إدغامها؛ يعني: أن إدغامهما؛ يعني: أن إدغامهما عند النحويين شاذ وغريب؛ لما تقدم، والضمير يعود على لام ﴿يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾، وفاء ﴿نَخۡسِفۡ بِهِمُ﴾، وفي البيت تقديم وتأخير وحذف، وتقديره: وإدغام ﴿يَفۡعَلۡ﴾ في ﴿ذَٰلِكَ﴾ سلموا مع كونه مع الجزم؛ أي: مصاحبًا، وإدغام (**نخسف بهم**) راعوا. والإعراب يتنزل على ذلك، والله أعلم.

٢٧٩-وَعُـذْتُ عَلَـى إِدْغَامِـهِ وَنَـبَذْتُهاَ شَـوَاهِدُ حَمَّـادٍ وَأُورِثْـتُمُوا حَـلاَ

٢٨٠-لَـهُ شَـرْعُهُ وَالـرَّاءُ جَـزْمًا بِلاَمِهـاَ كَوَاصِـبرْ لِحُكْـمِ طَـالَ بُالْخُلْـفُ يَـذْبُلاَ

أخبر أن الذال في ﴿عُذۡتُ﴾ و(**نبذتها**) تدغم في التاء لمن أشار إليهم بالشين، والحاء في قوله: (**شواهد حماد**)، وهم: حمزة، والكسائي، وأبو عمرو، فتعين للباقين الإظهار. **والشواهد:** الأدلة. **والحماد:** الكثير الحمد؛ أخبر بظاهر اللفظ على إدغام الكلمتين المذكورتين أدلة عالم كثير الحمد، والأدلة المشار إليها اشتراك الذال والتاء في طرف اللسان، وأن جهر الذال تقابل شدة التاء، ورخاوتها تقابل همس التاء، وأن لام التعريف تدغم فيها، وأنهما متصلتان بكلمة واحدة[1].

وحجة الإظهار أنه الأصل وأن سكون الذال فيها عارض؛ إذ الأصل عاد ونبذ،

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٧ - ١٩٨).

وإنما سكنت الذال؛ لاتصال ضمير الفاعل بها.

ثم أخبر أن الثاء من ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ تدغم في التاء لمن أشار إليهم بالحاء، واللام، والشين في قوله:(**حلا له شرعه**)، وهم: أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، فتعين للباقين الإظهار. ومعنى (**حلا**): عذب. والشرع: الطريق. والهاء في (**له**) تعود على الحماد، وفي (**شرعه**) على الإدغام، والتقدير: إدغام أورثتموها حلا للحماد طريقة، وإنما حلا له طريق الإدغام؛ لصحة نقله وحسنه في العربية؛ وذلك أن الثاء والتاء مشتركتان في طرف اللسان ومشتركتان في الهمس، وفي الثاء رخاوة وفي التاء شدة، ولا مقال في حسن إدغامه الأضعف في الأقوى؛ لما يكتسب من القوة بذلك[(١)].

ثم أخبر أن الراء المجزومة تدغم في اللام لمن أشار إليه بالطاء في قوله: (**طال بالخلف**) عنه، وهو الدوري، ولمن أشار إليه بالياء في قوله (**يذبلا**) بلا خلاف، وهو: السوسي، ومثل لذلك بقوله: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ [الطور: ٤٨]، ونظيره: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿ٱشْكُرْ لِى﴾ [لقمان: ١٤]، وما أشبه ذلك. ونبه بقوله: (**طال يذبل**) على شهرة الإدغام، وذلك أن يذبل جبل معروف، وطال من قوله: طاولني كذا فطلته، كأن الإدغام طاول الجبل المذكور وطاله؛ أي: كان أطول منه؛ يشير إلى شهرته. ولم يذكر عن السوسي خلافًا في الإدغام؛ لأنه المشهور عن أبي عمرو من طريق «**العراقيين**». وقد ذكر «**مكي**» وغيره الإظهار من طريقهم، ولم يعتمد الناظم على ذلك، بل اعتمد على الإدغام؛ لشهرته، ولم يعبأ بسواه[(٢)].

وحجة الإدغام: شدة التقارب في المخرج، والاشتراك في الانفتاح والاستفال والكون بين الرخوة والشديدة.

وحجة الإظهار أنه الأصل، وأن الراء أقوى من اللام؛ لما فيها من التكرير، وقد أنكر النحاة على أبي عمرو وإدغامها في اللام، ورواه بعيدًا لما ذكرناه. ولا وجه لإنكار ذلك مع صحة نقله وثبات روايته.

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٩٨).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٨).

والحجة للإدغام ما ذكرناه من شدة التقارب في المخرج، حتى أن بعض النحاة جعلها من مخرج واحد، حتى أن الألثغ يصير الراء لامًا، ويقوي مذهبه ذلك أن الراء من جنس اللام فيها تكرير فهي كرائين، فإذا ظهرت قبل اللام صار كالنطق بثلاثة أحرف متجانسة وذلك ثقيل.

و(**عذت**) مبتدأ أخبر عنه بالجملة التي بعده، وهي قوله: (**على إدغامه شواهد حماد**). و(**نبذتها**) متأخر في التقدير، كأنه قال بعد انقضاء الجملة: ونبذتها كذلك، ونحوه: فإني وقبار بها الغريب، أي: فإني بها لغريب وقبار كذلك (**أورثتمو حلا له شرعة**) جملة كبرى، وفي أولها حذف مضاف، والتقدير: إدغام أورثتمو حلا للحماد المذكور. و(**طريقة الراء**) مبتدأ يقدر معه حذف مضاف أيضًا، والتقدير: وإدغام الراء. (**جزمًا**) حال من الراء يقدر معه حذف مضاف أيضًا، والتقدير:ذات جزم، والعامل في الحال المصدر المحذوف من أول الجملة؛ لأن المراد و(**بلامها**) متعلق به، والباء بمعنى في. (**طال**) فعل ماض، وفاعله ضمير يعود على الإدغام المقدر[1].

و(**يذبل**) مفعول بـ(**طال**). و(**بالخلف**) حال من فاعل (**طال**)؛ أي: طال متلبسًا بالخلف، والجملة التي هي طال بالخلف يذبل خبر عن المبتدأ الذي هو الإدغام المقدر، والتقدير: وإدغام الراء في حال كونه متلبسًا بالخلف يذبل.

٢٨١-وَياسِين اظْهِرْ عـنْ فَتـى حَقُّـهُ بَـدَا وَن وَفـيـهِ الْخِلْـفُ عَـنْ وَرْشِـهِـمْ خَـلاَ

أمر بإظهار النون من (**ياسين**) عند الواو من قوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ لمن أشار إليهم بالعين، والفاء، وبحق وبالباء، وهم: حفص، وحمزة، وابن كثير، وأبو عمرو، وقالون، فتعين للباقين الإدغام. وأثني بقوله: (**عن فتى حقه بدا**)؛ أي: أظهر على من قرأ بذلك، وكل من قرأ بذلك، فهو متصف بما ذكر[2].

والحجة للإظهار: أن أصل حروف التهجي أن يوقف عليها، وإذا فصلت عما بعدها فبنية الوقف، ولذلك جمع فيها بين الساكنين؛ لأن الوقف يحتمل ذلك، ومن

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٩٨).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٨).

وصل بنية الوقف فهو منفصل حكمًا، وما انفصل فلا إدغام فيه.

والحجة للإدغام: مراعاة الاتصال لفظًا، فأدغمت النون في الواو كما تدغم في: ﴿مِن وَالٍ﴾، و﴿مِن وَاقٍ﴾، وما أشبه ذلك.

ثم قال: (**ونون**) فعطفه على (**ياسين**)، وأراد به (**نون والقلم**)، فكان نية الإظهار - أيضًا - لمن أظهر ﴿يس﴾[1].

ثم قال: (**وفيه الخلف عن ورشهم خلا**)؛ يعني: في (**ن**). ومعنى (**خلا**): مضى وسيق؛ يشير إلى اختلاف المتقدمين في ذلك، وقد روى الحافظ أبو عمرو، وعن ابن غلبون فيه الإدغام، وروى عن غيره الإظهار، قال: وهو الذي كان يأخذ به أكثر أهل الأداء من مشيخة المصريين، قال: وبه أخذوا[2].

والحجة لورش في المخالفة بين الموضعين علي إحدى الروايتين: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

و(**ياسين**) مفعول مقدم بـ(**أظهر**)، و(**عن فتى**) متعلق به. و(**حقه بدا**) صفة لـ(**فتى**). و(**نون**) معطوف على (**ياسين**). و(**فيه الخلف**) مبتدأ، أو(**خلا**) جملة أخبر بها عنه، و(**فيه**) و(**عنه**) متعلقان بـ(**خلا**)، ويجوز أن يكون (**فيه الخلف**) جملة قدم خبرها، و(**عن ورشهم**) متعلقًا بـ(**الخلف**)، و(**خلا**) حالًا من ضمير الاستقرار، و(**قد**) معه مقدرة. والله أعلم.

٢٨٢-وَحِرْمِيُّ نَصْرٍ صَادَ مَرْيَمَ مَنْ يُرِدْ ثَــوَابَ لَبِـثْتَ الْفَـرْدَ وَالجَمْـعُ وَصَّـلاَ

أخبر أن صاد (**مريم**) يظهر عند الذال من قوله: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾، لمن أشار إليهم بـ(**حرمي**) وبالنون من (**نصر**)، وهم: نافع، وابن كثير، وعاصم، فتعين للباقين الإدغام[3].

والحجة للإظهار والإدغام ما مر في (**يس**) و(**ن**)، وإذا شاع الإدغام في (**يس**)

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٩٨).

(٢) انظر: نفسه (١/١٩٨).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٨).

و(ن) للعلة المذكورة، مع الاتفاق على الإدغام في: ﴿مِن وَالٍ﴾ وشبه، فسوغه في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أولى؛ لعدم الاتفاق على الإدغام في: ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا﴾.

ثم قال: ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ﴾ [الرعد: ١١] فعطفه على (**صاد مريم**) إلا أنه حذف العاطف على ما مر في غير موضع؛ يعني: أن (**حرمي نصر**) أظهر أيضًا : ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ﴾ حيث وقع[١].

والحجة للإظهار أنه الأصل، وأن أصل الدال الحركة، وأن (**يرد**) قد ذهب منه الياء التي هي عين الكلمة، فالإدغام بعد ذلك يخفف به، وأن الدال أقوي من الثاء؛ لأنها شديدة مجهورة والثاء مهموسة رخوة، فالإدغام يؤدي إلى ما لا يحسن من إدغام الأقوى في الأضعف.

والحجة للإدغام: التقارب من المخرج؛ لأنهما من طرف اللسان، وأنهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، وفي إدغام لام التعريف فيهما، وأن الثاء من مخرج الظاء، فجاز أن يعطى حكمها في صحة إدغام الدال فيها.

ثم قال: (**لبثت الفرد والجمع وصلا**) فأخبر أن (**حرمي نصر**) وَصَّلَا الإظهار أيضًا؛ أي: نقله في (**لبثت**) مسندًا إلى ضمير المتكلم والمخاطب المفرد وذلك في (**لَبِثْتُ**) و(**لَبِثْتَ**) وإلى ضمير الجماعة المخاطبين، وذلك في: (**لبثتم**)[٢].

والحجة للإظهار أنه الأصل أيضًا، وأن أصل الثاء الحركة.

والحجة للإدغام: التقارب في المخرج، والاشتراك في الانفتاح والاستفال والهمس، وإدغام لام التعريف فيهما، مع أن التاء أقوى من الثاء؛ لما فيها من الشدة، فقوي حسن الإدغام؛ لذلك.

و(**حرمي**) فاعل بـ(**أظهر**) مقدرًا، وهو مفرد وقع موقع الاثنين؛ لأمن اللبس كما يوقع الواحد موقع الجمع لذلك، وأضيف إلى (**نصر**)؛ لالتباسه به حيث ينصر قراءته

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/١٩٨).

(٢) انظر: نفسه (١/١٩٨).

بصحة النقل وقوة الحجة. و(**صاد مريم**) مفعول بالفعل المقدر. و(**من يرد ثواب**) معطوف على (**صاد مريم**). وأما (**لبثت الفرد والجمع وصلا**) فينبغي أن يكون جملة فعلية معطوفة على الجملة الأولى، والعاطف محذوف أيضًا ؛ والتقدير: ووصل إدغام (**لبثت**).

و(**الفرد والجمع**) صفتان معطوفة إحداهما على الأخرى منصوبتان على هذا التأويل، وتقعان في بعض النسخ مرفوعتين على أن الجملة اسمية عطفت على الفعلية، فيكون (**لبثت**) مبتدأ، و(**الفرد والجمع**) صفتين له، و(**وصل**) خبره، وتقديره: و(**إدغام**) لبثت الفرد والجمع وصله، فحذف المبتدأ وأقام المضاف إليه مقامه، فارتفعت الصفتان وحذف الضمير العائد على المبتدأ. والوجه الأول أحسن وأقل تكلفًا. والله أعلم.

٢٨٣-وَطاسين عِنْدَ الْمِيم فَازَ اتَخَذْتُمُو أَخَـذْتُمْ وَفِـي الإِفْـرَادِ عاشَـرَ دَغْفَـلاَ

أخبر أن النون من ﴿طسٓمٓ﴾ يظهر عند الميم لمن أشار إليه بالفاء في قوله (**فاز**)، وهو: حمزة، فتعين للباقين الإدغام. وأشار بقوله: (**فاز**) إلى فوز الإظهار ونجاته من طعن الطاعن، واعتراض المعترض حيث صح نقلًا وقوي حجة. **والحجة** له وللإدغام ما تقدم في ﴿يس﴾و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿نٓ﴾، وكان الترتيب أن يذكر هذه الترجمة عقيب ترجمة (**أولئك**)؛ لتناسب الجمع، غير أن ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ﴾ وباب ﴿لَّبِثْتَ﴾ لما اشتركا في رمز (**حرمي نصر**) مع ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أتبعهما به، ثم عاد إلى ما يناسب حروف التهجي به المذكورة، **ثم أخبر** أن إظهار الذال عند التاء في﴿اتَّخَذْتُم﴾ و﴿أَخَذْتُم﴾ في حال إسناد الفعلين المذكورين إلى ضمير الإفراد والجمع لمن أشار إليهما بالعين والدال في قوله: (**عاشر دغفلا**)، وهما: حفص، وابن كثير، فتعين للباقين الإدغام.وأشار بقوله(**عاشر دغفلا**) إلى سعة الحجة للإظهار؛ لأن الدغفل هو الزمن الخصيب، اتسع خصبه لا محالة[1].

(١) انظر: إبراز المعاني (١/١٩٩ - ٢٠٠).

والحجة للإظهار والإدغام ما مر في: ﴿عُذْتُ﴾ و(**نبذتها**) و﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه.

و(**طاسين**) و(**عند الميم**) متعلق بالمصدر المحذوف؛ لأنه مراد. و(**فاز**) جملة في موضع الخبر. وقوله: (**اتخذتم**) مما جاء بغير الواو الفاصلة، لعدم الريبة حيث كان من كلم القرآن، وكلم القرآن لا يضمر رمزًا، وإنما تؤتى بها ليذكر ما بها من الاختلاف، وهو مبتدأ يقدر معه حذف مضاف أيضًا، والتقدير: وإظهار اتخذتم وأخذتم، وحذف العاطف من (**أخذتم**) على ما مر من نظائره. و(**عاشر دغفلا**) جملة أخبر بها عن المبتدأ. و(**في الإفراد**) متعلق بفعل محذوف متأخر عن الجملة الملفوظ بها، والتقدير: في الإفراد ذلك، والله أعلم.

٢٨٤-وَفِي ارْكَب هُدى بَرٍّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ كَمَا ضَاعَ جاَ يَلْهَثْ لَهُ دَارِ جُهَّلاَ

٢٨٥-وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقَرَهْ فَقُلْ يُعَذِّبْ دَنَا بالْخُلْفِ جوْدًا وَمُوبِلاَ

أخبر أن إظهار الباء عند الميم في قوله: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ لمن أشار إليهم بالهاء، والباء، والقاف في قوله: (**هدى بر قريب**) بخلاف عنهم، وهم: البزي، وقالون، وخلاد، ولمن أشار إليهم بالكاف، والضاد، والجيم في قوله: (كما ضاع جا) بلا خلاف، وهم: ابن عامر، وخلف، وورش. وأشار بقوله: (**هدى بر قريب**) إلى رشد من قرأ بذلك، وبـ(بر) إلى اتصافه بالبر، وبـ(**قريب**) إلى اتصافه بالتواضع، وبقوله: (**كما ضاع جا**) على انتشار الإظهار كانتشار رائحته العبقة ثناءً عليه؛ لصحة نقله وقوة حجته. ومعنى (**ضاع**) فاح وعبق[1].

والحجة للإظهار: أنه الأصل، وأن أصل الثناء فيه الحركة، وأن الباء والميم منفصلان.

والحجة للإدغام: اشتراكهما في الشفة والانفتاح والاستفال والجهر، وأن الباء شديدة والميم بين الرخوة والشديدة وفيها غنة، فكانت أقوى من الباء، فقوي حسن الإدغام.

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٠ - ٢٠١).

ثم أخبر أن إظهار الثاء من ﴿يَلْهَثْ﴾ عند الذال من ﴿ذَٰلِكَ﴾ لمن أشار إليهم باللام، والدال، والجيم في قوله: (**له دار جهلاً**)، وأخبر في البيت الذي بعده أن قالون ذو خلف في ذلك، فتعين للباقين الإدغام[1].

والحجة للإظهار: أنه الأصل، وأن الثاء أصل الحركة، وأن الثاء والذال منفصلان.

والحجة للإدغام: الاشتراك في طرف اللسان في الانفتاح والاستفال، وأن الثاء مهموسة رخوة والذال مجهورة شديدة، فقوي حسن الإدغام، ولذلك أشار بقوله: (**له دار جهلا**) إلى مداراة جهل ما ذكره في ترجمة هذا «**السامري**» ذكره عنه عبد الجبار وابن الفحام وغيرهما.

والناظم إنما صحح ما ذكره، وكأنه يقول: إذا قرأت لعاصم بالإدغام على ما ذكرته، وأنكر ذلك عليك من جهل هذه الطريقة الصحيحة؛ لجهلة روايتها وبصحتها، فداره القول وقل له: إن هذه الرواية هي التي رؤيتها، وصحت عند من قرأت عليه.

ثم أمر بنقل إظهار الباء عند الميم في قوله: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٤٨] في «**البقرة**» لمن أشار إليه بالدال في قوله: (**دنا**) بخلاف عنه، وهو: ابن كثير، ولمن أشار إليه بالجيم في قوله: (**جودًا**) بلا خلاف، وهو: ورش، فتعين للباقين والإدغام. **والجود**: هو المطر الغزير؛ يقال: جادت السماء إذا أتت بذلك. **والموبل**: اسم فاعل من أوبل المطر إذا استدر وقعه؛ يشير بذلك إلى جودة الإظهار وحسن موقعه[2].

والحجة له بالإدغام: ما تقدم في: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾.

وفي قوله: (**اركب**) حذف المضاف بين الجار والمجرور، والتقدير: وفي إظهار اركب. (**هدى بر**)؛ أي: رشدًا أمام به والبر والبار المتصف بالبر، وهو الصلاح والصدق، وعبر بالقريب عن المتواضع كما تقدم، وكل من روى ذلك فهو متصف بما ذكر. و(**بخلفهم**) صفة لـ(**هدى بر**)؛ أي: هدى بر قريب ملتبس بخلفهم يعود على المدلول عليهم بالرموز المذكورة. وقوله: (**كما ضاع**) جملة مستأنفة؛ أي: حاد الإظهار

---

(١) انظر: نفسه (١/٢٠٠).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠١).

كما ضاع؛ أي: جاء مجيئًا كضوعه، ف(**ما**) مصدرية، والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف. وقوله: (**يلهث**) مما جاء بغير واو فاصلة أيضًا ؛ لعدم الريبة، وهو مبتدأ يقدر معه حذف مضاف؛ أي: إظهار يلهث. و(**دار جهلا**) في موضع الخبر، متعلق بـ(**دار**)؛ أي: دار جهلا لأجله.. (**وقالون ذو خلف**) جملة اسمية. (**وفي البقرة**) متعلق بفعل محذوف مقدر بعده معطوف عليه أي: البقرة أثقل فقل، ومجيء الهاء في البقرة وما وقع من نظائر في القصيد في الوصل على إجراء الهاء في الوصل مجراها في الوقف، وذلك لا يكون إلا بإسكانها متى تحركت وانقلبت ياء، ومنه قول الشاعر:

لمـــا رأى ألا دعـــه ولا شـــبع مـال إلـى أرطـأة حقـف (فاطجـع)[1]

و(**يعذب**) مبتدأ يقدر معه حذف مضاف؛ أي: إظهار يعذب. و(**دنا**) جملة أخبر بها عن المبتدأ، ومعنى (**دنا**): قرب. و(**بالخلف**) حال من فاعل (**دنا**)؛ أي: ملتبسًا بالخلف. و(**جودًا**) حال من فاعل الحال التي قبله، أو من فاعل (**دنا**) أيضًا، والتقدير: ذا جود؛ أي: جائدًا. و(**موبلا**) حال معطوفة على الحال التي قبلها.

فإن قيل: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه، و﴿عُذْتُ﴾ و«نبذت» و﴿أَخَذتِ﴾ و﴿ٱتَّخَذْتُ﴾ موجود في جميعها الذال الساكنة قبل التاء، فما حجة نافع وابن ذكوان وأبي بكر في إظهار: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه، و﴿عُذْتُ﴾ و﴿**نبذت**﴾، إدغام ﴿أَخَذتِ﴾ و﴿ٱتَّخَذْتُ﴾ وبابها؟

فالجواب: أنهم أظهروا ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه؛ لانفصال الذال من التاء، ويأتي الوقف على الذال، ومع الوقف لا إدغام، فحملوا حالة الاتصال على ذلك، وأظهروا: ﴿عُذْتُ﴾ لاعتلال عينه بالحذف، فلو أدغم لامه لاعتلت أيضًا، وذلك مؤد إلى الإجحاف، وأظهروا «نبذت»؛ لأنه معطوف على الإدغام فيه وهو: «قبضت»؛ ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في الإظهار، وأدغموا: ﴿أَخَذتِ﴾ و﴿ٱتَّخَذْتُ﴾ وبابهما؛

(١) هو من الرجز، مجهول القائل. انظر: رسالة الغفران لأبي العلاء (٢٠٣/١)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: علي حسن قاعود.

للخلو عن الأسباب المذكورة.

فإن قيل: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ و﴿لَبِثْتَ﴾ وبابه موجود فيه الثاء الساكنة قبل التاء، فما حجة ابن ذكوان في إظهار: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ وإدغام ﴿لَبِثْتَ﴾ وبابه؟

فالجواب: أن ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ لما جاءت فيه ميم الجمع على ما هو أصلها من الضم والصلة؛ لاتصال الضمير بها إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، جاء بالثاء مظهرة على ما هو على أصلها؛ لتناسب الميم في المجيء على الأصل.

فإن قيل: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾، ﴿نٓ﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ﴿طسٓمٓ﴾ متناسبة فما حجة قالون وابن كثير وحفص في إظهار ﴿يس﴾، ﴿نٓ﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وإدغام ﴿طسٓمٓ﴾؟

فالجواب: أن الإظهار والإدغام في حروف التهجي يكونان لما تقدم من مراعاة الانفصال الحكمي والاتصال اللفظي، وقد ترجع إحدى العلتين عند القارئ في كلمة دون أخرى بسبب من الأسباب، فيقرأ بحسب ذلك بعد نقله لما قرأ به، وروايته له، فيحتمل أن يكون الإظهار في ﴿يس﴾، ونون ترجح عندهم؛ لما فيه من الدلالة على الانفصال الحكمي، وذلك أن لقوة الانفصال فيهما حيث كان باعتبارين: أحدهما: أن أصل حروف التهجي ذلك. والثاني: أنهما اسمان للسورتين في قول الأكثرين، والأحسن فيهما الرفع على إضمار المبتدأ، والنصب بفعل مضمر، والوجه على كلا الوجهين أن يوقف عليهما ويفصلا مما بعدهما، ويحتمل أن يكون مراعاة الانفصال الحكمي عندهم في: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ لذلك، ولما يحصل بها من الإظهار المناسب لما أظهروه من ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ﴾، ويحتمل أن يكون مراعاة الاتصال اللفظي عندهما في نون ﴿طسٓمٓ﴾؛ لما يأتي معه من التخفيف بالإدغام والحمل على نظائره عند خلوه من السببين المذكورين في ﴿يس﴾ و﴿نٓ﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

فإن قيل: ما حجة ورش في إدغام ﴿يس ﴾ ونون و﴿طسٓمٓ﴾؛ وإظهار

﴿كٓهيعٓصٓ﴾ وقراءته الوجهين في نون؟

فالجواب :أنه يحتمل أن يكون راعى الاتصال اللفظي في ﴿يس ﴾ ونون و﴿طسٓمٓ﴾؛ لما يحصل مراعاته من التخفيف بالإدغام والحمل على النظائر الواقع فيها النون الساكنة قبل الواو والميم، وأن يكون راعى الاتصال الحكمي في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾؛ لما يحصل مراعاته من الإظهار المناسب لما أظهره من﴿إِذْ تَقُولُ ﴾ وشبهه، ويحتمل أن يكون راعى الأمرين في ﴿نٓ﴾؛ لما يحصل من بمراعاة الاتصال اللفظي في التخفيف بالإدغام، ولما يحصل بمراعاة الانفصال الحكمي من الدلالة على ما هو الأصل من الوقف عليه عند الخفة بسكونه اسمًا للسورة على ثلاثة أحرف، وذلك مما يحتمل معه ثقل الإظهار.

فإن قيل: فما حجة أبي عمرو في إظهار ﴿يس ﴾ و﴿نٓ﴾ وإدغام ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ونون ﴿طسٓمٓ﴾؟

فالجواب: أن الحجة له في إظهار ﴿يس ﴾ و﴿نٓ﴾ ما ذكر لقالون وابن كثير.

والحجة له في إدغام ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ مناسبته لما أدغمه مما وافقه لفظًا من قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾.

فإن قيل: فما حجة حمزة في إظهار ﴿يس ﴾ و﴿نٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ وإدغام ﴿كٓهيعٓصٓ﴾؟

فالجواب : أن الحجة له في إظهار ﴿يس ﴾ و﴿نٓ ﴾ ما تقدم لقالون ومن وافقه على إظهارهما. **والحجة** له في إظهار ﴿نٓ ﴾و ﴿طسٓمٓ﴾ حمله على ﴿نٓ ﴾ و﴿يس ﴾حيث كان وزنهما واحد. **والحجة** له في إدغام ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ما ذكر لأبي عمرو.

فإن قيل: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ و﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ موجود فيها الباء الساكنة قبل

الميم، فما حجة قالون وخلاد في أحد وجهيهما، وخلف في إظهار ﴿ٱرۡكَب﴾ وإدغام ﴿يُعَذِّبُ﴾؟

فالجواب: أنهم أرادوا الجمع بين اللغتين فيهما، وخصوا ﴿يُعَذِّبُ﴾ بالإدغام؛ لما يحصل فيه من التشديد المناسب لما قبله وما بعده من ذلك.

فإن قيل: فما حجة قنبل في أحد وجهيه في إظهار ﴿يُعَذِّبُ﴾ وإدغام ﴿ٱرۡكَب﴾؟

فالجواب: انه أراد الجمع بين اللغتين فيهما، وخص ﴿يُعَذِّبُ﴾ بالإظهار؛ لاستثقال توالي التشديد فيه مع الإدغام.

فإن قيل: لم اتفقوا على الإدغام في ﴿الٓمٓ﴾ وعلى إخفاء النون في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ﴿عٓسٓقٓ﴾، ﴿طسٓ تِلۡكَ﴾ ؟

فالجواب: أن الإظهار ترك في ﴿الٓمٓ﴾ لسببين: احدهما: فيه كلفة شديدة؛ لاجتماع المثلين الساكن أولهما، وكان الوجه مراعاة الاتصال اللفظي؛ لما يحصل بمراعاته من الإدغام المزيل للكلفة. والثاني: أن ما يقتضيه حرف التهجي من الوقف عليه معارض بما يقتضيه الاسم من وصل بعضه ببعض، و﴿الٓمٓ﴾ اسم للسورة عند الأكثرين، وأظهروا ﴿مَالِيَهۡ ۜ ٢٨ هَلَكَ﴾ في أحد الوجهين؛ لتخلف أحد السببين.

وأما اتفاقهم على إخفاء النون في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿حمٓ ١ عٓسٓقٓ﴾ و﴿طسٓ تِلۡكَ﴾ فوجهه أن فيه مراعاة الانفصال الحكمي والاتصال اللفظي، وذلك أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام ؛ لما فيه من مناسبة الإظهار موافق للانفصال الحكمي، وما فيه من مناسبة الإدغام موافق للاتصال اللفظي.

واعلم أن الاعتماد على الحقيقة في جميع ما ذكر من هذه المسائل وغيرها على اتباع الأثر وصحة النقل، وما ذكر من التعليل فتابع لذلك ومقتفٍ أثره، وقد جرت العادة فيه بامتحان الأذهان وتباحث المشتغلين بعلوم القراءة والقرآن.

وقد ذكر «المكي» - رحمه الله - في كتاب «**الكشف**» نكتًا يسيرة أوردها على قراءة نافع فيما وقعت فيه الذال قبل التاء، فقال:

إن قيل: لم أدغم نافع ﴿أَخَذْتُمْ﴾ وأظهر ﴿عُذْتُ﴾ ؟

فالجواب: أن ﴿عُذْتُ﴾ فعل قد اعتلت عينه، فلو أدغمت لامه لا دخل به.

ثم قال: فإن قيل: فلم أدغمت ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ وأظهر ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه؟

فالجواب: أن الذال من ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوه ينفصل عما بعدها في الوقف فيظهروا، جرى الوصل مجرى الوقف، وليس كذلك ﴿أَخَذْتُمْ﴾؛ لأن الذال لا تنفصل عن الثاء في وصل ولا وقف.

ثم قال: فإن قيل: فلم أدغم ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ وأظهر ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾؟

فالجواب: أن ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ كلمة طالت بتخفيفها بالإدغام، وليس كذلك ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾، وأيضًا فإن ﴿ٱتَّخَذْتُمُ﴾ لما كان أوله بالإدغام آخر؛ ليتفق أول الكلمة وآخرها، وليس كذلك في ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾. هذا الذي ذكره في هذا المعنى، وما ذكرته من المسائل في هذا الفصل يعم قراءة الجماعة في الذال وغيرها، فتأمله فإنه حسن بديع، وبالله المعونة والتوفيق.



باب أحكام النون الساكنة والتنوين

لما افتتح الأبواب المنقضية بترجمة باب الإظهار والإدغام أتبعه بما يناسب الترجمة، ثم اتبع ذلك باب أحكام النون الساكنة والتنوين؛ لاشتمال أحكامها على الإظهار والإدغام وأخر ذكر أحكامهما، وإن كان ذكرهما في الكتاب العزيز متقدمًا؛ لاشتمال أحكامهما على زيادة لم يقع في الترجمة المذكورة، فقال - رحمه الله - :

٢٨٦-وَكُلُّهُـمُ التَّـنْوِينَ وَالـنُّونَ أَدْغَمُـوا بِـلاَ غُـنَّةٍ فِـي الّـلاَمِ وَالـرَّا لِـيَجْمُلاَ

اعلم أن **التنوين:** نون ساكنة تثبت في اللفظ دون الخط، في الوصل دون الوقف، وهو مختص بأواخر الأسماء. **والنون الساكنة** تثبت في الخط واللفظ، وفي الوصل والوقف، ويكون في الأسماء والأفعال والحروف، ومتوسطة ومتطرفة. **والغنة:** صوت يخرج من الخياشيم تصحب التنوين والنون والميم أيضًا، ولا عمل للسان فيه.

وللتنوين والنون أحكام مع ما يقع بعدهما من الحروف، وقد قدم في هذا البيت الكلام على حكمهما في اللام والراء، فأخبر أن كل القراء أدغموهما فيهما بغير غنه[1].

والحجة لإدغامهما فيهما: قرب مخارجهن؛ لأنهن من حروف طرف اللسان، أو كونهن مخرج واحد على رأي، ويزيد إدغامهما في الراء قوه أنهما إذا أدغما فيهما نقلًا إلى لفظهما، وهي أقوى منهما.

والحجة لإذهاب الغنة: أن في بقائها ثقلًا، وإليه أشار بقوله: (**ليجملا**)؛ أي: ليجمل في اللفظ بهما من غير تكلفة. وسبب الكلفة في ذلك قلبهما حرفًا ليس فيه غنة ولا يشبه بما فيه غنة، وعلى إذهاب الغنة معهما جماعة من النحويين (**كابن كيسان**)[2]

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠١).

(٢) محمد بن كيسان (.. - ٢٩٩ هـ -.. - ٩١٢ م) محمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن: أديب، نحوي، لغوي، من تصانيفه: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات، معاني القرآن، وغريب الحديث. انظر: معجم المؤلفين (٨/٢١٣).

وغيره، وهو الذي أخد به القراء، وجاءت به الرواية الصحيحة عنهم.

وأجاز بعض النحويين الغنة مع اللام خاصة؛ لزيادة رخاوتها على رخاوة الراء. وإظهار التنوين والنون عندهما لحن؛ لبعد جوازه، وقد جاءت به الروايات شاذة غير معمول بها ولا معول عليها، ولو وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة لكانت مظهرة. وعلة ذلك: أن الإدغام يورث فيه لبسًا بالمضاف؛ ألا ترى انك لو بنيت مثال فتعل على علم لقلت: عنكم ولو قلت أدغمت، وقلت: علم الأنفس بفعل وكذلك لو بنيت ذلك مع شرح لقلت: شرح ولو أدغمت وقلت لالتبس بفعل أدغموا. ولم يقع في هذا النوع شيء في الكتاب العزيز، وإنما وقع فيه ما كان من الكلمتين.

و(**كلهم**) مرفوع بالابتداء. و(**التنوين والنون أدغموا**) جملة قدم ما نصبه فعلها، وأخبر بها عن المبتدأ. و(**بلا غنة**) نعت لمصدر محذوف، والتقدير: أدغموا إدغامًا ملتبسًا بانتفاء الغنة. و(**في اللام**) متعلق بـ(**أدغموا**). و(**ليجمل**) تعليل، والفعل فيه منصوب بإضمار (**إن**) بعد اللام، والله أعلم.

٢٨٧-وَكُـلٌّ بِيَـنْمُو أَدْغَمُـوا مَـعَ غُـنَّةٍ وَفِـي الْـوَاوِ وَالْـيَا دُونَهَـا خَلَـفٌ تَـلاَ

أخبر أن كل القراء أدغموا التنوين والنون الساكنة في حروف (**ينمو**)، وهي: الياء والنون، والميم، والواو إدغامًا مصاحبًا للغنة[1].

ثم أخبر أن خلفًا قرأ بإدغام النون الساكنة في الياء والواو بغير غنة، وبما ذكر في هذا البيت كمل أحكام حروف (**يرملون**)، وهي كلمة مستفيضة بين القراء والنحاة فيما يدغم فيه النون الساكنة والتنوين. وإذا اعتبرت وجدت حروفها على ثلاث أقسام: حرفان اتفق القراء على الإدغام فيهما بغير غنة، وهما: اللام، والراء. وحرفان اتفقوا على الإدغام فيهما بغنة، وهما: النون والميم. وحرفان اختلفوا فيهما؛ فأدغم خلف فيهما بغير غنة، وأدغم الباقون بغنة، وهما: الياء، والواو[2].

وقد تقدم في شرح البيت الأول حجة الإدغام في اللام والراء بغير غنة. ونذكر في هذا البيت حجة الإدغام في النون والميم بغنة، وفي الواو والياء بغنة فنقول - وبالله

---

(١) انظر: إبراز المعاني (٢٠١/١).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢٠١/١).

التوفيق - : الحجة لإدغام النون والتنوين في النون المثلية، وذلك مما اجتمعت العرب والقراء على الإدغام فيه، وقد تقدم ذكر ذلك عند شرح قوله:

٢٧٦-وَمَـا أَوْلُ الْمِثْلَـينِ فِـيهِ مُـسَكَّنٌ فَـلاَ بُـدَّ مِـنْ إِدْغَامِـهِ مُتَمَـثِّلاَ

والحجة لإدغامهما في الميم: الاشتراك في الغنة والسكون في الرخوة **والحجة** والشديدة، فحسن الإدغام، وقوي لذلك.

والحجة لبقاء الغنة: أن النون الساكنة والتنوين إذا أدغما في النون لم ينقلبا إلى غيرهما، وإذا أدغما في الميم قلبا إلى حرف أغن وهو الميم الساكنة؛ قال مكي - رحمه الله - : ولا يمكن من إدغام النون والتنوين في النون والميم إدغام الغنة إلا لذهاب لفظي الحرفين جميعًا إلى غيرهما من الحروف التي لا غنة فيها إذا سكنت، وعلل ذلك أيضًا بما يؤدي إليه ذهاب الغنة من ذهاب الحرف بكليته.

وهذا القول يسير إلى إمكان غنتهما، وهو مناف للقول الأول، ومحمله على إدغام معظم الغنة، وإدغام معظمها كإدغام جميعها، وقد اختلف في الغنة الباقية في الميم فقيل: هي غنة التنوين أو النون؛ لأنه إذا جاز إدغامها في الميم لأجل لغته لم يجز أن يذهب ما أوجب الإدغام. وقيل: هي غنة الميم؛ لأن النون قد انقلبت إلى لفظ الميم.فهي غنة الميم لا غنتها، ولو وقعت النون الساكنة قبل الميم في كلمة لكانت مظهرة؛ لما تقدم في النون الساكنة إذا وقعت قبل اللام والراء؛ نحو(**شأن ربما**)، وإذا أمن اللبس جاز الإدغام؛ نحو : امَّحَى وهمرش، وأصلهما :انمحى وهمرش؛ لأن أَفْعَلَ وفَعْلَلَ ليسا من أبنيتهم. ولم يقع من هذا النوع شيء في الكتاب العزيز، وإنما وقع فيه ما كان من كلمتين.

والحجة لإدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء: مضارعتهما إياهما باللين الذي فيهما؛ لأنه شبيه بالغنة حيث يتسع هواء الفم بهما، وأيضًا فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغما فيها كما أدغما في الميم. ثم أدغما في الياء؛ لتشبهها بما أشبه الميم وهي الواو.

والحجة للأكثرين في بقاء الغنة عند الياء والواو: ما في بقائها من الدلالة على الحرف المدغم، ويقوي ذلك أنهم مجمعون على بقاء صورة الإطباق مع الطاء إذا

أدغمت في التاء؛ نحو: (**بسطت**) و(**أحطت**)، فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء شبيه ببقاء الغنة مع إدغام النون.

والحجة لخلف في إذهاب الغنة: أن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرف الأول من جنس الثاني فتكمل التشديد ولا يبقى للحرف الأول ولا لصفاته أثر.

واعلم أن حقيقة ما بقيت به الغنة إخفاء، ويسمونه بالإدغام مجازًا؛ لأن ظهور الغنة تمنع تمحض الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير، وهو قول الأكابر؛ قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.

و(**كل**) مرفوع بالابتداء، والتنوين فيه عوض من مضاف إليه محذوف، ولذلك ساغ الابتداء به؛ أي: وكل القراء. والباء في (**ينمو**) بمعنى في، وهي متعلقة بـ(**أدغموا**) وهو خبر المبتدأ. و(**مع غنة**) نعت لمصدر محذوف؛ أي: إدغامًا مع غنة؛ أي: مصاحبًا لها. و(**خلف تلا**) مبتدأ وخبره. (**في الواو**) متعلق بـ(**تلا**). و(**دونها**) نعت لمصدر محذوف، تلاوته كائنة. والله أعلم.

٢٨٨-وَعِنْدَهُمَا لِلكُلِّ أَظْهِرْ بِكِلْمَةٍ مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلاَ

أمر بإظهار النون الساكنة لكل القراء عندهما؛ أي: عند الياء والواو في كلمة؛ نحو: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٦]، و﴿بُنْيَٰنٌ﴾ [الصف: ٤]، ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، ولا يدخل التنوين في ذلك؛ لأنه مختص بالأواخر فلا يدخل مع كل واحدة منهما في كلمة واحدة. وعلل ذلك بقوله: (**مخافة إشباه المضاعف أثقلا**)؛ يعني: أنك لو قلت: الدُّيَّا وبُيَّان وصِوَّان وقِوَّان التبست، ولم يفرق السامع بين أصله النون وبين ما أصله التضعيف' وقد تقدم نحو ذلك في النون الساكنة عند اللام والراء والميم. ولم يذكر الناظم هذا المعنى إلا في فصل الياء.والواو؛ لأنه لم يأت في القرآن إلا فيهما[1].

و(**عندهما**) ظرف لـ(**أظهر**)، و(**للكل**) متعلق به. و(**للكلمة**) حال من ضمير (**عندهما**). و(**مخافة**) مفعول له. و(**أثقلا**) حال من (**المضاعف**)؛ أي: مخافة أن تشبه

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٢).

المضاعف في حال كونه ثقيلا، والله أعلم.

٢٨٩-وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلكُلِّ أُظْهِرَا أَلاَ هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلاَ

أخبر أن النون الساكنة والتنوين أظهرا لكل القراء عند حروف الحلق، وضمير حروف الحلق أوائل كلم النصف الأخير من هذا البيت، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والخاء، والغين؛ نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾، ﴿مَن جَآءَ﴾، ﴿يَنْـَٔوْنَ﴾، ﴿مِّنْهُم﴾، ﴿يَوْمَئِذٍ خَـٰشِعَةٌ﴾، ﴿نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾، وما أشبه ذلك، ورتب حروف الحلق على حسب مخارجها من الأقصى والأوسط والأدنى، ولم يذكر الألف وإن كانت حلقية؛ لأنها لا تقع في هذا الباب؛ إذ لا يقع قبلها ساكن ألبته[1].

والحجة لإظهارهما عند حروف الحلق: بُعدُ مخرجهما من مخرجهن. والإدغام إنما يسوغه التقارب، ثم لما كان سهلين لا يحتاج في إخراجهما إلى كلفة، وحروف الحلق أشد الحروف كلفة وعلاجًا في الإخراج حصل بينهما أو بينهن تباين لم يحسن معه الإخفاء، كما لم يحسن الإدغام؛ إذ هو قريب منه، فلم يكن بد من الإظهار الذي هو الأصل. وإدغامهما فيهن يعدُّه القراء لحنًا؛ لبعد جوازه. وقد أخفاهما بعض العرب عند الخاء والغين؛ لقربهما من حروف الفم. ولا عمل على ذلك في القراءة.

و(**عند**) ظرف لـ(**أُظْهِر**). و(**للكل**) متعلق به، والاستفتاح استفتح به الخبر الواقع بعده. وقوله: (**هاج حكم عم خاليه غفلا**)، ومعنى **هاج**: حرك وبعث. **وعم**: ضد خص. **وخالية: ماضية. وغفلا**: جمع غافل؛ يعني: أن ما ذكره في هذا الباب من حكم النون الساكنة والتنوين الذي عمهما، ولم يترك منهما شيئًا حرك غفلا، وبعثهم على النظر في ذلك والبحث فيه و(**هاج حكم**) جملة فعلية.و(**عم خالية**) مثلها، وهي في موضع الصفة ب(**حكم**). (**غفلا**) مفعول بـ(**هاج**). والكلمات المضمنات حروف الحلق كلها في تقدير خبر مبتدأ، فحذف مقدر معها حذف مضافين، والتقدير: وهي أوائل كلمات ألا هاج حكم إلى آخرها. والله أعلم.

٢٩٠-وَقَلْبُهُمَا مِيمًا لَدَى الْيَا وَأَخْفِيَا عَلَى غُنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمُلاَ

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٢ - ٢٠٣).

أخبر أن التنوين والنون الساكنة يقلبان ميما إذا وقعت بعدهما الباء، وذلك إجماع من القراء أيضًا، ولا تشديد في ذلك؛لأنه بدل الإدغام فيه إلا أن فيه غنة الميم الساكنة من الحروف التي تصحبها الغنة، وذلك نحو: ﴿أَنۢ بُورِكَ ﴾، و﴿أَنۢبِئۡهُم﴾، ﴿سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾(١).

والحجة لقلبها ميما عند الباء: أنه لم يحسن الإظهار؛ لما فيه من الكلفة من أصل الاحتياج إلى إخراج النون والتنوين من مخر جهما على ما يجب لهما من التصويت بالغنة فيحتاج الناطق بهما إلى فتور يشبه الوقف، وإخراج الباء بعدهما من مخرجهما، ويمنع من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين بالباء. ولم يحسن الإدغام؛ للتباعد في المخرج والمخالفة في الجنسية؛ حيث كانت النون حرفاً أغن، وكذلك التنوين، والباء حرفا غير أغن، وإذا لم يدغم الميم بالباء؛ لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها، فيترك إدغام النون فيها مع أنها ليست من مخرجها أولى. ولم يحسن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام؛ لأنه بينهما.

ولما لم يحسن **وجه** من هذه الأوجه أبدل في النون والتنوين حرف يواخيهما في الغنة والجهر ويوآخي الباء في المخرج والجهر وهو الميم، فأمِنَت الكلفة الحاصلة من إظهار النون قبل الباء، ولم يخف الإلباس في وسط الكلمة بالميم الأصلية؛ لأن الميم الساكنة لم يقع قبل الباء في شيء من كلامهم.

ثم أخبر أنهما يخفيان عند باقي الحروف، وذلك إجماع من القراء أيضًا.

والحجة لإخفائهما عندهن أنهن لم يبعدن منهن بعد حروف الحلق، فيجب الإظهار ولم يقربن قرب حروف (**يرملون**)، وإنما يكن كالنون، فيجب الإدغام فأعطين حكما متوسطا بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء ويكون تارة إلى الإظهار أقرب، وتارة إلى الإدغام أقرب، وذلك على حسب بُعد المخرج منهما وقربه ولفظ ذلك قريب بعضه من بعض، والفرق بين الإخفاء والإدغام أن الإخفاء لا تشديد معه بخلاف الإدغام، وأن إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره، وإدغام الحرف في غيره لا عند

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٣).

غيره؛ تقول: أخفيت النون عند السين لا في السين، وأدغمت النون في اللام لا عند اللام.

و(**قلبهما**) مرفوع الابتداء. و(**ميماً**) مفعول به. و(**لدى الباء**) ظرف في موضع الخبر. و(**على غنة**) حال من ضمير (**أخفيا**)، أو نعت لمصدر محذوف؛ أي: أخفى كاتباً على غنة. و(**عند البواقي**) ظرف لـ(**أخفيا**). واللام في قوله: (**ليكملا**) لام العاقبة؛ أي: لتئول عاقبتها بالإخفاء عند البواقي إلى كمال أحكامها، والفعل بعدها منصوب بإضمار (**أن**).والله أعلم.



باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

الفتح عبارة عن استقامة النطق بالألف والفتحة. و**الإمالة** عبارة عن الانحراف هما. **والغرض منهما** - في الغالب - : التقريب من الأصل، والتشاكل في اللفظ، **وتنقسم إلى:** كبرى وصغرى؛ فالكبرى متناهية في الانحراف، ولذلك سمي إضجاعًا وبطحًا، والصغرى متوسطة في ذلك وتسمى بين بين، وبين اللفظين، وتقليلًا. والفتح هو الأصل بدليل جواز فتح كل ممال وامتناع عكسه، وأن الفتح يكون بغير سبب والإمالة لا بد من سبب، وأسبابها سبعة: كسرة موجودة في اللفظ، وكسرة عارضة في بعض الأحوال، أو ياء موجودة في اللفظ، وانقلاب عن الياء، أو تشبيهه بالانقلاب عن الياء، أو شبيه بما أشبه المنقلب من الياء، أو مجاوره إمالة، وجميعها يرجع إلى الكسر والياء لا غير، أو مجاورة إمالة وسنبنيه على جميع ذلك - إن شاء الله - .

وقوله في الترجمة: (**وبين اللفظين**) فيه إشكال؛ لأن المعروف في روايته نصب النون، والوجه أن يكون انتصابه على الظرف، والعامل فيه اسم فاعل محذوف معطوف على ما قبله؛ تقديره: واللائي بين اللفظين، أو الواقع بين اللفظين. ولو جر عطفًا على ما قبله لجاز. والله أعلم.

٢٩١-وَحَمْـزَةُ مِـنْهُمْ وَالْكِـسَائِيُّ بَعْـدَهُ   أَمَـالاَ ذَوَاتِ الْـياءِ حَـيْثُ تَأَصَّـلاَ

أخبر أن حمزة والكسائي (**أمالا ذوات الياء**)؛ يعني: من الأسماء والأفعال (**حيث تأصلا**)؛ أي: حيث كان الياء أصلًا وانقلبت الألف عنه، وهذا هو الأصل في ذوات الياء، وما ألحق به فمحمول عليه في الإمالة والكناية والتسمية[1].

وارتفاع (**حمزة**) بالابتداء. و(**منهم**) تبيين، وضميره عائد على القراء وإن لم يجر لهم ذكر. و(**الكسائي**) معطوف على (**حمزة**). و(**بعده**) تبيين.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٥).

وإنما قال: بعده؛ لأنه قرأ عليه وأخذ عنه. و(**أمالا ذوات الياء**) جملة أخبر بها عن حمزة والكسائي. و(**حيث**) ظرف لـ(**أمالا**). و(**تأصل**) في موضع جر بإضافته إليه، وضميره يعود على الياء. والله أعلم.

٢٩٢-وَتَثْنِيَةُ الأَسْماءِ تَكْشِفُها وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهلاَ

أخبر أن تثنية الأسماء تكشف ذوات الياء؛ أي: توضحها وتبينها، فإذا أراد القارئ معرفة أصل الألف في الأسماء ثنى الاسم، فإن ظهرت فيه الياء علم أنها أصل الألف التي في المفرد وأمال المفرد، وإن ظهرت فيه الواو علم أنها أصل الألف التي في المفرد فلم يمل المفرد.وإنما صحت الياء والواو في التثنية؛ لأن إعلالهما بالقلب ثم بالحذف يؤدي إلى اللبس بخلاف المفرد[1].

ثم قال: (**وإن رددت إليك الفعل صادفت منهلا**)؛ أي: صادفت موردًا أنهل. والمنهل مكان النهل. **والنهل:** الشرب الأول؛ جعل المحتاج إلى معرفة أصل الألف إذا عثر عليه كالعطشان المحتاج إلى الماء إذا وجده، وتلك استعارة حسنة ومعنى لطيف؛ يقول: إذا أردت معرفة أصل الألف في الأفعال فرد الفعل إلى نفسك فإن ظهرت فيه الياء علمت أن الألف منقلبة عنها فأملتها، وإن ظهرت فيه الواو علمت أن الألف منقلبة عنها فلم تملها[2].

وإنما ظهرت الياء والواو في ذلك ولم تظهر في نحو: رمى وعفا؛ لأن من قاعدة الفعل الماضي إذا اتصل به حركة ضمير الفاعل المتكلم مطلقًا أو المخاطب مطلقًا أو الغائبان تسكن آخره؛ لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الفاعل يتنزل منزله الجزء من الفعل على ما عرف، فجاء: رميت وعفوت ونحوهما على القاعدة المذكورة بخلاف عفا ورمى؛ لأن الأصل فيهما: رمى وعفو فقلبت كل واحد من الياء والواو ألفًا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

ومما يُعرف به ذوات الياء والواو في الفعل أيضًا ضمير الاثنين به؛ نحو: رميا وعفوا؛ لأن الواو والياء يصحان في ذلك؛ لما يؤدي إليه إعلالهما من القلب ثم الحذف

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٦).

المؤدي إلى اللبس. ومما يعرف به ذلك أيضًا في الفعل ظهور الياء والواو في المضارع؛ نحو: يرمي ويعفو، أو ظهورهما في المصدر؛ لأن الفعل مشتق منه؛ نحو: الرمي والعفو.

وقد اقتصر الناظم - رحمه الله - في الأسماء على التثنية وفي الأفعال على ردها إلى النفس؛ اختصارًا، وهذه الزيادة التي ذكرتها مما يوسع الأمر على الناظم في ذلك، فإذا أشكل عليه في التثنية استدل بما ذكرته في الفعل على ذلك أيضًا ألا ترى أن ظهور الياء في: هديت وأهدى والهدى مما يستدل به على انقلاب ألف الهُدَى عن الياء.

وما جاء من ذلك في الكتاب العزيز متداول بين القراء متباحث فيه، فلا يقع فيه إشكال - إن شاء الله - تعالى - . وإعراب البيت ظاهر. والله أعلم.

٢٩٣-هَـدى وَاشْـتَرَاهُ وَالْهَـوى وَهُـدَاهُمُ   وَفِـي أَلِـفِ الْتَّأْنِـيثِ فِـي الْكُـلِّ مَـيَّلاَ

٢٩٤-وَكَيْفَ جَرَتْ فَعْلى فَفيهَا وُجُودُهَا   وَإِنْ ضُـمَّ أَوْ يُفْـتَحْ فُعَالـى فَحَـصِّلاَ

أتى في النصف الأول من البيت الأول بأربعة أمثلة من ذوات الياء: مثالان من الأفعال، ومثالان من الأسماء. وإذا اعتبرتها الأدلة المذكورة وجدتها كذلك، **ثم قال**: **(وفي ألف التأنيث في الكل ميلا)** وبين مواقعها بعد ذلك، فقال: **(وكيف جرت فعلى)**؛ يعني: من كونها مفتوحة الفاء ومكسورتها أو مضمومتها؛ نحو: مَرْضَى وسَيمَى ودُنْيَا، وجودها؛ أي: وجود ألف التأنيث[1].

ثم قال (وإن ضم أو يفتح فعالى) ففيه وجودها أيضا؛ نحو: **(فُرَادَى)** و**(نَصَارَى)**، **ثم قال**:(**فحصلا**) ؛ أي فحصلن ذلك، والفاء ليست رمزًا - ؛ لأنه لم يذكر في هذا البيت مذهب القارئ فيرمزه، وإنما ذكر مواقع ألف التأنيث[2].

وجملة الأمر أن ألف التأنيث زائدة غير منقلبة عن شيء، بخلاف النوع الأول فإنه الألف فيه منقلبة عن ياء أصلية غير أن ألف التأنيث أشبهت الألف المنقلبة عن الياء فحملت عليها في الإمالة، وهو أحد أسباب الإمالة التي تقدم ذكرها، ووجه المشابهة بينهما أنها تقلب ياء في التثنية والجمع لان بقاءها يؤدي إلى حذفها، وحذفها

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٧ - ٢٠٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٨).

يؤدي إلى اللبس، وقلبت ياءً لا واوًا؛ لثلاثة أوجه: **أحدها**: أن الياء تأتي للمؤنث في نحو: قومي. **والثاني**: أنها أخف. **والثالث**: أنها أقرب إلى الألف في المخرج. واختلف في (**مُوسَى**) و(**عِيسَى**) و(**يَحْيَى**) فقيل: هي أعجمية لا تتصرف؛ للتعريف والعجمة، وهو الأظهر، وإذا كانت أعجمية لم يكن لها اشتقاق، ولم يكن ألفاتها للتأنيث، غير أن الكوفيين والقراء ألحقوها بفعلى، وفعلى باعتبار المناسبة اللفظية لا باعتبار الحقيقة، فتمال لحمزة والكسائي، ويقرأ لأبي عمرو بين اللفطين على ما يأتي من أصله في ذلك. وقيل فيها غير ذلك. والله أعلم[١].

وقول: (**هدى**) وما عطف عليه لا بد من تقدير حذف معه أتى، وذلك مثل كذا وكذا. و(**في ألف التأنيث**) متعلق بـ(**ميلا**)، وتعدى بـ(**في**) حملًا على المعنى، كأنه قال: وأوقعا الإمالة في ألف التأنيث. (**وفي كل**) تبيين. و(**كيف**) في موضع الحال من (**فعلى**). وجواب قوله: (**وإن ضم أو يفتح فعالى**) محذوف؛ لدليل ما تقدم عليه، والتقدير: ففيها وجودها أيضًا. وألف (**حصلا**) بدل من النون الخفيفة. والله أعلم.

٢٩٥-وَفِي اسْمِ فِي الاِسْتِفْهَامِ أَنَّى وَفِي   مَعًـا وَعَـسى أيـضًا أَمَـالاَ وَقُـلْ بَلـى

مَتى أخبر أنهما أوقعا الإمالة أيضًا في اسم الاستفهام، وهو: أنى؛ نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، و﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ﴾ [غافر: ٦٩][٢].

وعلة **إمالته**: وقوع ألفه رابعة، ومناسبته لفعلى في اللفظ، ولذلك كتبت بالياء. وروى عن ابن مجاهد أنه كان يختار أن يكون فعلى لفظًا لا حقيقة؛ لأنه لا اشتقاق له يدل على ذلك.

ثم قال : (**وفي متى**) ؛ يعني : أنهما أوقعا الإمالة في (**متى**) أيضًا وهو ظرف زمان، ومعناه: أي حين، وعلة إمالته أن ألفه أصلية مشبهة لألف التأنيث ؛لأنها أصل لها في

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٨).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٨ - ٢٠٩).

الحركة، ولا هي منقلبة عن شيء، ولذلك لو سميت به وثنيت لقلت: مَتَيَان[١].

ثم قال: (**وعيسى أيضًا أمالا**)، وعلة إمالته أنه فعل في ذوات الياء بدليل ظهورها فيه مع الضمائر التي تقدم ذكرها. وحكى عن ابن السراج أنه حرف، وهو قول شاذ لا يعرج عليه، وإنما عينه الناظم بالذكر وإن كان قوله: (**وإن رددت إليك الفعل صادفت منهلا**) مغنيًا عن تعيينه من حيث قلت دلائل ظهور الياء فيه؛ لعدم تصرفه، أو لأجل الخلاف الواقع فيه[٢].

ثم قال: (**وقل بلى**)؛ أي: وقل: أمالا (**بلى**). واعلم أن (**بلى**) حرف، والإمالة في الحروف قليلة؛ لضعفها وجمودها، وأن ألفاتها غير منقلبة عن شيء، وأصل الإمالة للأسماء؛ لقوتها، وللأفعال؛ لتصرفها. واختلف في علة إمالة (**بلى**) فقيل: أميل؛ لشبهه الأسماء؛ حيث كفى في الجواب بنفسه تقول لمن قال لك: ألم يأتك زيد؟ بلى، ولمن قال: من في الدار؟ زيد. وقيل أبيل لتضمنه معنى الفعل في الجواب. يقول القائل: ما قام زيد؟ فتقول له: بلى؛ أي: قد قام فتوجب به ما نفاه. وقيل: أميل؛ لأن ألفه للتأنيث، وأصله: (**بل**) زيدت عليه ألف التأنيث، كما زيدت التاء في (**رُبَّ**)، وثم لتأنيث الكلمة، والدليل على ذلك أن ما بعد (**بلى**) موجب، كما بعد (**بل**)[٣].

(**وفي اسم**) متعلق بفعل محذوف، وتقديره: وميلا في اسم. و(**في الاستفهام**) في موضع الصفة ل(**اسم**)؛ أي: كأين في الاستفهام، أو مستعمل في الاستفهام. و(**أنى**) بدل من (**اسم**). و(**في متى**) معطوف أعيد معه الجار. و(**معًا**) حال من (**أنى**)، و(**متى**) و(**عسى**) مفعول مقدم بـ (**أمالا**) و(**أيضًا**) مصدر في موضع الحال. و(**بلى**) مفعول بفعل مضمر، كما تقدم. والله أعلم.

٢٩٦-وَمَا رَسَمُوا بالْيَاءِ غَيْرَ لَدى وَمَا زَكى وَإِلى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

وأمالا ما رسموا بالياء؛ يعني :مما لم يتقدم ذكره مما أصله الواو، فرد إلى ذوات

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٩).

(٢) انظر: نفسه (١/٢٠٩).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٩).

الياء، أو حمل عليها لسبب، ولذلك رسم بالياء؛ وبهذا التأويل خرج البيت عن تكرار **ما** تقدم ذكره؛ لأن جميعه مرسوم بالياء، ثم استثنى كلمات رسمت بالياء ولم تمل، وهي: (**لَدَى**) و(**إِلَى**) و(**عَلَى**) و(**حَتَّى**) و(**زَكَى**)؛ فأما (**لَدَى**) فإنه مرسوم بالألف في سورة يوسف، واختلف في المصاحف في سورة الطول فرسم في بعضها بالألف وفي بعضها بالياء. وأما (**إِلَى**) و(**عَلَى**) إذا كان حرفًا فرسم جميع ما جاء منهما بالياء وعلة رسم الثلاثة بالياء انقلاب ألفاتهن إليها مع المضمر. وعلة الانقلاب ألفاتهن إليها مع المضمر مذكور في شرح قوله في سورة أم القرآن: (**عليهم إليهم حمزة ولديهم**) إلى آخر البيت[1].

وعلة **ترك إمالتهن**: أن (**إلى**) و(**على**) حرفان، وقد تقدم أن إمالة الحروف قليلة؛ لضعفها وجمودها وعدم انقلاب ألفاتها، و(**لدى**) محمول عليهما ومشبه بهما؛ لافتقاره إلى ما يضاف إليه؛ كافتقارهما إلى ما يدخلان عليه؛ لذلك قال الأخفش: لو سميت بـ إلى ولدى وثنيت لقلت: لدوان إلوان، وكذلك لو سميت بـ على لقلت: علوان.

وقد جمع المهدوي - رحمه الله - على رسمهن بالياء وترك إمالتهن في فصل واحد، فقال: إن قيل ما بال (**لدى**) و(**إلى**) و(**على**) يكتبن بالياء ولا يملهن أحد، وفي ذلك بين النحويين اضطراب كثير واختلاف في العلة عليها، وأحسن من ذلك أن الألف فيهن شبهت بالألف في نحو: (**قَضَى**) و(**رَمَى**) من حيث كان (**قَضَى**) و(**رَمَى**) لا بدّ لهما من فاعل، كما أن (**لدى**) و(**إلى**) و(**على**) لا بدّ لهن من شيء (**يدخلن عليه**). وقال :وأيضًا فإن (**لدى**) و(**إلى**) و(**على**) إذا جاء بعدهن الظاهر كان لفظهن بالألف، وإذا جاء بعدهن المضمر كان بالياء فأشبهن(**قَضَى**) و(**رَمَى**) في ذلك؛ لأنهما إذا كان بعدهما الظاهر كان لفظهما بالألف، وإذا أخبرت بها عن نفسك كان لفظهن بالياء، فلما أشبهن (**قَضَى**) و(**رَمَى**) ونحوهما في بعض الأحوال كتبن بالياء، ولم يجعل لهن حكم (**قَضَى**) و(**رَمَى**) ونحوهما في سائر الأحوال من الإمالة وغيرها؛ لأنه المشبهة بالشيء ليس

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٩ - ٢١٠).

مثله؛ قال: وهذا أحسن ما قيل في ذلك[1].

وأما (**حَتَّى**) فإنه مرسوم بالياء. وعلة ذلك أن ألفه رابعة، وأنه بمنزلة فعلى في اللفظ. وعلة ترك إمالته: أنه حرف لا يعرف لألفه أصل، فروعي لفظه في الكتابة وجهالة ألفه مع كونه حرفًا في ترك الإمالة، فراعى اللفظ في الأمرين جميعًا، وعلل بعضهم رسمه بالياء بإرادته الفرق بين حاليه مع المضمر والظاهر؛ لأنه مع المضمر يرسم الألف، ومع الظاهر يرسم بالياء، فكان المضمر أولى بالألف؛ لأنه يرد الأشياء إلى أصولها. و(**إلى**) و(**على**) مثلها في هذه العلة أيضًا، فيضاف إلى ما تقد ممن العلة فيهما[2].

وأما (**زَكَى**) في قوله - تعالى - : ﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١] فإنه من ذوات الواو بدليل قولك: زكوت وازكوا، وقد جاء مرسومًا بالياء، وعلة ذلك فيما زعم بعضهم عن إرادة المناسبة بينه وبين (**يُزَكِّى**) الواقع بعده، ويحتمل أن يكون ذلك؛ لظهور الياء فيه إذا بنى لما لم يسم فاعله، وقرئ: ﴿زَكَّى﴾ بالتشديد، وهي قراءة موافقة لرسمه الياء[3].

و(**ما**) في قوله: (**وما رسموا**) في موضع نصب بفعل مضمر، والتقدير: وأمالا ما رسموا، وهي موصولة، وصلتها: (**ما رسموا**)، والعائد محذوف. و(**بالياء**) حال منه. و(**غير**) استثناء. و(**لدى**) في موضع جر به. (**وما زكى وإلى**) معطوفان، ويقع في بعض النسخ من بعد مضمومًا ومجرورًا، فالضم على تقدير: وإلى كائنًا من بعد ما زكى، أو من بعد لدى وما زكى في الذكر وحتى، فحذف العاطف من (**حتى**) على ما مر في نظائره، والجر على تقدير: وإلى من بعد حتى ومن بعد لدى وما زكى وإلى كائنًا من بعد حتى، أو من بعدهن في الذكر تقديرًا، والضم أصح وأقل تكلفًا. و(**على**) في قوله: (**وقل على**) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: من ذلك علا. والجملة معموله لـ(**قل**). والله أعلم.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٩).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٩).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٣٩).

٢٩٧-وَكُــلُّ ثُلاَثِــيٍّ يَــزِيدُ فَإِنَّــهُ مُمَــالٌ كَــزَكَّاهَا وَأَنْجَــى مَــعَ ابْتَلَــى

أخبر أن الفعل الثلاثي إذا زاد على الثلاثة صار رباعيًا فإن جميعه ممال لأصحاب الإمالة؛ لأنه وإن كان ثلاثية من ذوات الياء، فما زاد على الثلاثي كذلك أيضًا، وإن كان ثلاثيُّه من ذوات الواو، فما زاد على الثلاثي ينتقل إلى الياء؛ نحو ما مثل به من (**زكَّى**) و(**أنجىَ**) و(**ابتلَى**)، **ألا** ترى أن ثلاثي زكى: زكا، وهو من ذوات الواو بدليل قولك: زكوت وأذكو، فلما صار بالتضعيف رباعيًّا أنتقل إلى ذوات الياء وهو من ذوات الواو بدليل قولك: زَكَّيتُ وأزكىَّ، وأن ثلاثي أنجى: نجا، وهو من ذوات الواو بدليل قولك: نجوت ونجا، فلما صار بالهمزة رباعيًا انتقل إلى ذوات الياء بدليل قولك: أنجيت وأنجى، وأن ثلاثي ابتلى: بلا، وهو من ذوات الواو بدليل قولك: بلوت وأبلو، فلما بنى منه افتعل صار بالزيادة خماسيًا انتقل إلى ذوات الياء بدليل قولك: ابتليت وابتلى(١).

وعلة انتقال ما زاد من الأفعال الماضية وعلى الثلاث إلى الياء: الحمل على المضارع في الانتقال إليها. وعلة المضارع في ذلك انكسار ما قبل آخره.

ومما نقل إلى الياء أيضًا مما أصله الواو: (**تُبْلَى**) و(**يُدْعَى**) ونحوهما من الأفعال المضارعة المبنية لما لم يسم فاعله، ألا ترى أن أصلها الواو بدليل: التلاوة، والدعوة، وتلوت، ودعوت، وهما في هذه الحال منقولان إلى الياء بدليل قولك: يتليان ويدعيان(٢).

وعلة انتقال هذا النوع إلى الياء الحمل على الماضي في الانتقال إليها. وعلة الماضي في ذلك انكسار ما قبل آخره.

ومما نقل من الأسماء إلى الياء مما أصله الواو: (**أَدْنَى**) و(**أَزْكَى**) و(**أَعْلَى**) ونحوهما، وعلة نقلها إليها الحمل على دان وذاك وعال، ونحو دان يكون العلة في الجميع إرادة التخفيف عند حصول الثقل بكثرة الحروف(٣).

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢١٠ - ٢١١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢١١).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٣٩).

وقد اقتصر الناظم - رحمه الله - على ما جاء من ذلك في الأفعال الماضية اختصارًا، واكتفى بالتشبيه بذلك على ما سواه، ويمكن أن يدخل الأفعال الماضية مع المضارعة في عبارته، ولو قال: وكل رباع فما زاد مضجع كرخى وتبلى ثم أزكى مع ابتلى، لأتى بالجميع. وبالجملة فإن ما تقدم مغن عن هذا البيت إلا أن منه توسعة على القارئ بالتنبيه على أن الحال في ذوات الياء والواو ما يختلف في الثلاثي فإن هناك ما يحتاج إلى ما يستدل به على كلا النوعين، وأما ما زاد على الثلاثة، ويختلف الحال من أن جميعه من ذوات الياء إما بطريق الأصالة وإما بطريق النقل إليها، فيسهل الأمر إذ ذاك على القارئ، ويميل من غير احتياج إلى نظر في دليل[1].

و(**كل ثلاثي**) مبتدأ. و(**يزيد**) صفته. (**فإنه ممال**) الخبر. و(**كزكاها**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كزكّاها، وأنه معطوف على زكى. و(**مع ابتلا**) حال من (**أنجى**)، أو منه ومن (**زكى**)، والعامل معنى الإشارة، أو معنى التشبيه. والله أعلم.

٢٩٨-وَلَكِــنَّ أَحْــيَا عَــنْهُمَا بَعْــدَ وَاوِهِ وَفِــيمَا سَــوَاهُ لِلكِــسَائِي مُــيِّلا

٢٩٩-وَرُؤْيَـايَ وَالـرؤْيَا وَمَرْضَـاتِ كَـيْفَمَا أَتَــى وَخَطَايَــا مِــثْلُهُ مُتَقَــبَّلا

٣٠٠-وَمَحْــيَاهُمُوا أيــضًا وَحَــق تُقَاتِــهِ وَفِي قَـدْ هَدَانِـي لَـيْسَ أمْـرُكَ مُـشْكِلاَ

٣٠١-وَفِي الْكَهْفِ أَنْسَاني وَمَنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ عَــصَاني وَأَوْصَــاني بِمَــرْيَمَ يُجْــتَلاَ

٣٠٢-وَفِــيهَا وَفِــي طــس آتَانِــيَ الَّــذِي اذَعْــتُ بِــهِ حَتَّــى تَــضَوَّعَ مَــنْدَلاَ

أخبر أنهما أمالا (**أَحْيَا**) إذا كان مسبوقًا بالواو، وذلك في سورة النجم في قوله: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[2].

ثم أخبر أن الكسائي انفرد بإمالة ما سواه؛ نحو: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا﴾ [فصلت: ٣٩][3].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢١١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢١١ - ٢١٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٢١١).

ثم أردف ذلك الكلمات التي انفرد الكسائي بإمالتها أيضًا، وهي: ﴿رُءْيَى﴾ [يوسف: ٤٤] المضاف إلى ياء المتكلم و(**المعرف باللام**)، و﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] كيفما أتى من كونه منصوبًا ومجرورًا أو مضاف إلى الظاهر وإلى المضمر، و(**خطايا**) كيفما أتى أيضًا من كونه مضافًا إلى ضمير المتكلمين والمخاطبين والغائبين؛ نحو: (**خطايا**)، و﴿خَطَـٰيَـٰهُم﴾ [العنكبوت: ١٢]، و﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨، العنكبوت: ١٢]، ﴿مَحْيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] المضاف إلى الغائبين، و﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وهذين في سورة الأنعام المضاف له قدر ما سورة مريم، و﴿ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [مريم: ٣٠] في سورة مريم، ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [الآية: ٣٦] في سورة النمل[١].

واعلم أن ألفات سورة هذه الكلم تنقسم إلى: ما هو منقلب عن ياء أصلية، وإلى ما هو منقلب عن ياء أصلها واو، وإلى ما هم منقلب عن ياء أصلها همزة، وإلى ما هو زائد للتأنيث.

وها أنا أبين جميع ذلك - إن شاء الله - تعالى - فأقول - وبالله التوفيق - : ألف ﴿وَأَحْيَا﴾ منقلب عن ياء أصليه: لأن ﴿أَحْيَا﴾ أصلها بناحي، وليست في كلامهم، وإذا وجد فيه واو فإن أصلها الياء، وقال الفراء: لأنه في الأصل واو وألف زائدة للتأنيث. وألف ﴿مَرْضَاتِ﴾ منقلبة عن ياء أصلها واو بدليل ظهورها في (**الرضوان**)، ولا دليل في (**رضي**) لانكسار ما قبل الياء، وعلة ردها إلى الياء : الحمل على رضي ويرضى، أو طلب التخفيف؛ لوقوعها رابعة، واستدل بعضهم على صحة إمالتها بظهور الياء في التثنية والجمع في: مرضيان، ومرضيات، والأول وهم. وألف (**خطايا**) منقلبة عن ياء أصلها همزة عند الخليل وسيبويه، وهو عندهما جمع خطية مهموزًا، وأصله: خطائئ بهمزتين؛ الأولى بدل من الياء التي كانت في المفرد فقلبت همزة؛ لوقوعها بعد ألف زائدة وتنزلها منزلة المتطرفة؛ لقربها من الطرف.

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٤١).

قال الخليل: فقدمت الهمزة التي هي لام فعل الكلمة إلى موضع المبدلة، وأخرت المبدلة إلى موضع التي هي لام فعل الكلمة، فعادت إلى أصلها من الياء حين فارقت الألف وبعدت عنه، وصار وزنه فعالى بعد أن كان فعال، ثم أبدل من كسرة الهمزة فتحة، فانقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت الهمزة بين ألفين وهي قريبة من الألف، فأبدل منها ياء؛ لأن بقاءها يؤدي إلى تقدير اجتماع ثلاث ألفات، فصار خَطَايَا بوزن فَعَالَى، وفيه ست تغيرات.

وقال سيبويه: لا تحويل فيه، وإنما أبدلت الهمزة الثانية؛ لانكسار ما قبلها، ثم أبدل من كسرة الهمزة فتحة، فانقلبت الياء، ثم أبدل من كسرة ألفًا فصار خَطَايَا على مثال فَعَايَا، وفيه خمس تغييرات. وألفه - على قول الخليل - منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة عن ياء زائدة. وعلى قول سيبويه منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة أصلية.

وقال الفراء: هو جمع خطيئة المخفف بالبدل والإدغام، ووزنه فعالى، وألفه للتأنيث، وهو مذهب الكوفيين في كل ما جاء على هذا المثال؛ نحو: يتامى، وأيامى، وحوايا، وما أشبه ذلك. وألف (**خطايا**) بالنسبة إلى تغيير مفرده تفعل فيه ما فعل في الوجهين اللذين قبله حين صار إلى هذا المثال.

وألف ﴿**مَّحۡيَاهُمۡ**﴾ منقلبة عن الياء؛ لما تقدم في (**أحيا**). وألف ﴿**تُقَاتِهِۦ**﴾ منقلبة عن ياء أصلية، وياؤه مبدله بدليل وقيت. وألف ﴿**هدان**﴾ منقلبة عن ياء أصلية بدليل هُدِيتَ. وألف (**أنساني**) منقلبة عن ياء أصلية بدليل النسيان. وألف ﴿**عَصَانِى**﴾ مثلها بدليل العصيان. وألف ﴿**وأوصنى**﴾ كذلك بدليل كون فائه واو. وألف ﴿**ءَاتَىٰنِى**﴾ منقلبة عن واو بدليل قولهم: أتوت في معناه، وتسميتهم الرشوة أتاوة[١].

والكسائي في إمالة هذه الكلم على أصله من ذوات الياء، وحمزة خالف أصله فيهن اتباعا للأثر واقتداء بالرواية. ويسوغ أن يقال بعد ذلك: إنه استثنى (**أحيا**) إذا لم يكن مسبوقا بالواو؛ لاجتماع ثلاثة أسباب:

أحدهما: أنه مرسوم بالألف على إدارة الفتح.

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٩).

والثاني: أن إمالته توجد ثقلا بتقريب الألف من الياء وفتحة الياء من الكسرة.

والثالث: أن الألف في ﴿أَحْيَاكُم﴾ و﴿أَحْيَـٰهُمْ﴾ و﴿أَحْيَاهَا﴾ متوسطة باعتبار الضمير المتصل بها، و﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ١٦٤] محمول على ذلك مع أن ما بعده متصل به معنى وإعرابا. ويجعل مجموع الأسباب الثلاثة علة الاستثناء خرج ما لم يجتمع فيه وإن وجد فيه بعضها؛ نحو: ﴿تَوَلَّاهُ﴾ و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ و﴿يُحْيِۦ﴾، ولذلك أمال (**أحيا**) المسبوق بالواو؛لأنه وإن كان مرسوما بالألف وفي إمالتي تقريب للألف من الياء وتقريب فتحه الياء من الكسرة وأن ألفه من طرفه فلم يجتمع فيه الأسباب الثلاثة، هذا مع أن قبله وبعده من ذوات الياء أماله على أصله، فألحقه به وأتبعه إياه؛ لتستوي رؤوس الآي، ولم يعبأ بالسببين الآخرين. والاعتماد في ذلك كله على الأثر كما قدمته. وقد قال الحافظ أبو عمرو - رحمه الله - : إن حمزة أمال ﴿وَأَحْيَا﴾ وفتح ما عداه مما سبق بالفاء أو بثم أو لم يسبق ؛ليري أن القراء ليست موقوفة على القياس دون الأثر، رجع إلى التعليل بعد ذلك[1].

واستثنى: ﴿خَطَـٰيَـٰهُم﴾ و﴿مَحْيَاهُم﴾؛ لما ذكر في ﴿أَحْيَاكُم﴾ وبابه[2].

واستثنى: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]؛ لما ذكر في (**مرضات**)، وفيه زيادة بإضافته إلى المضمر. ولم يستثن: ﴿تُقَاتِهِۦ﴾؛ لأنه مرسوم بالياء[3].

واستثنى: ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [الأنعام: ٨٠] وعلله بعضهم بأن الألف فيه كالمتوسطة، وهو تعليله منتقض بإمالته ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى﴾ [الأعراف:١٦١] و﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾ [الزمر: ٥٧]، وقد يسوغ تعليل بأن المضمر لما اتصل به صار معه كالكلمة الواحدة، ولما حذف لدلالة نون الوقاية عليه صار في الكلمة نوع تغيير

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٤١).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٩).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٤١).

والإمالة تغييرًا أيضًا فلم يجمع بين تغييرين[١].

واستثنى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [الكهف: ٦٣]؛ لتأكد بعد الألف من الطرف؛ لوجود الضميرين بعده[٢].

واستثنى: ﴿وَمَنۡ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦]؛ لأنه مرسوم بالألف وقبل الألف حرف استعلاء وبعده ضمير استثناء، و﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [مريم: ٣٠]؛ لأن ياءه تذهب في الوصل؛ لالتقاء الساكنين، ثم حمل الوقف على الوصل[٣].

واستثنى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ بما ذكر. وقوله: ﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾؛ لأن الياء محذوفة في قراءته من الثلاثة، والاعتماد في استثناء ذلك على الأثر كما تقدم[٤].

و(**لكن**) استدراك، و(**أحيا**) اسمها، و(**عنهما**) خبر. و(**بعد**) ظرف للاستقرار. و(**فيما سواه**) متعلق بـ(**ميل**) على حد قوله: (**وفي أول التأنيث في الكل ميلا**). و(**ما**) زائدة أو موصولة. و(**الكسائي**) متعلق بـ(**ميل**) أيضًا و(**رؤياي**) مرفوع بفعل مضمر، والتقدير: وميل له رؤياي والرؤيا ومرضات كيف **ما** أتى. و(**ما**) زائدة أو موصولة. و(**الكسائي**) متعلق بـ(**ميل**) أيضًا. و(**رؤياي**) مرفوع بفعل مضمر، والتقدير: وميل له من رؤياي والرؤيا ومرضات كيف ما أتى. و(**ما**) زائدة. و(**كيف**) ظرف لـ(**أتى**). والجملة حال من (**مرضات**)، والتقدير: متنوعًا. و(**خطايا**) مثله جملة. و(**متقبلا**) حال من الهاء، والعامل معنى التشبيه، والمعنى: وخطايا مثل مرضات في إمالته كيف ما أتى الكسائي وحده. (**ومحياهم**) مثل رؤياي. و(**أيضًا**) مصدر في موضع الحال. و(**حق تقاته**) معطوف في إمالته عليه. (**وفي قد هدان**) متعلق بـ(**مشكلا**)؛ أي: ليس أمرك مشكلًا في إمالة ﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ للكسائي. (**وفي الكهف أنساني**) جملة اسمية قدم خبرها. (**ومن**

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٩).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤١).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٩).

(٤) انظر: التيسير (ص: ٤١).

قبل جاء من عصاني) جملة فعلية قدم ما هو من صلتها. (**وأوصاني بمريم يجتلا)** جملة كبرى، ومعنى يجتلا: ينظر إليه، وهي عبارة عن وجوده فيها. (**وفيها وفي طس آتاني)** جملة اسمية قدم خبرها أيضًا. أخبر أن الكلم المذكورة أنثت في السور المذكورة، والمراد على الحقيقة الإخبار بانفراد الكسائي بإمالتها دون حمزة، ولم يصرح بذلك؛ لدلالة المعنى عليه. وقوله: (**الذي أذعت به)** صفة لـ(**آتاني)** تمم به البيت، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف؛ أي: هذا الذي أذعت، فيكون المراد به جميع الكلم المذكور، ومعنى (**أذعته**): أفشيته، ومعنى (**حتى**): إلى أن، ومعنى (**تصوغ**): فاح وعبق. **والمندل**: العود الرطب، وهو منصوب على الحال. والله أعلم.

٣٠٣-وَحَرَفُ تَلاَهَا مَعْ طَحَاهَا وَفِي سَجى وَحَــرْفُ دَحَاهَــا وَهْــيَ بِالْــوَاوِ تُبْــتَلاَ

أخبر أن هذه الكلم الأربع أمالها الكسائي وحده أيضًا، وأنها من ذوات الواو. والأمر كما ذكر بدليل ظهور الواو في المضارع والمصدر، وقد جاء في ﴿دَحَىٰهَا﴾ أيضًا الياء والأكثر فيه الواو، ولذلك اعتمد الناظم عليه[1].

وحمزة على أصله فيها من فتح ذوات الواو. والكسائي خالف أصله فيها، **والحجة** له: أنها كانت من رؤوس الآي التي قرأ بإمالتها، وقد أمال ما قبلها وما بعدها؛ لكونها من ذوات الياء أمالها أيضًا إتباعاً لإمالة ما قبلها وما بعدها؛ لكونها من ذوات الياء أمالها أيضًا إتباعاً لإمالة ما قبلها وما بعدها؛ ليستوي اللفظ بإمالة الجميع، فيحسن في السمع، ويَعذُب في التلاوة. والعرب تقصد المسألة في كثير من كلامها، ألا ترى أنهم قد قالوا: رأيت عمادًا مالوا الألف المبدلة من التنوين اتباعًا لإمالة الألف التي قبلها، وقالوا: يجب كسر الياء؛ لأجل كسر الحاء، وعليه قراءة الحسن، والأعمش، وقراءة أبي بكر مهدي مع هذا، مع أن ألفات الكلم الثلاث قد يرجع إلى الياء إذا بنيت الكلم المذكور لما لم يسم فاعله أو ضَعَّفت، ورسمها بالياء مما تقوى إمالتها أيضًا[2].

وتقدير البيت: وميل له حرف (**سجى**)، وميل له حرف ﴿تَلَىٰهَا﴾ كائناً مع طرف

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢١٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢١٤).

﴿ضُحَىٰهَا﴾، وميل له في حرف(**دحاها**) وهي كائنة بالواو في حال كونها مبتلاه؛ أي: مختبرة.

والإعراب تنزل على التقدير المذكور. والمراد بحرف دحاها: والألف أو دحاها نفسه، وتسميته بالحرف سائغ، وإضافة الحرف إليه؛ لاختلاف اللفظين. وما جاء معه الحرف لفظيًا أو تقديرًا بعد حرف تلاها فكذلك.

٣٠٤-وَأَمَّا ضُحَاهَا وَالضُّحى وَالرِّبا مَعَ الْـ قُــوى فَأَمَالاَهَــا وَبِالْــوَاوِ تَخْــتَلاَ

أخبر أن هذه الكلم الأربع اتفق حمزة والكسائي على إمالتها وأنها من ذوات الواو، ونبه على ذلك بقوله: (**وهي بالواو تختلا**)؛ أي: تستفاد؛ ويعني: أذا أخبرت بالأصول المعروفة[1].

وأصل الاختلاء: قطع الخلاء، وهو الرطب من المرعى؛ يقال: خلاه واختلاه إذا قطعه. واستعارة ها هنا للاستفادة. والكلم الأربع المذكورة أسماء من ذوات الواو بدليل: ضحوه، وبربوة. وإنما اتفقا على إمالتها؛ لأن كثيرًا من العرب يبنون ما انضم أوله وانكسر من ذوات الواو من هذا البناء فرارًا من الواو بعد الضم والكسر، والفرار من الواو إلى الياء معروف في لغتهم، ألا تراهم قالوا: ميت وهين، والأصل: ميوت وهيون، فقلبوا الواو ياء وأدغموا الياء الساكنة فيها.

ولما بنى هذا النوع بالياء لما ذكرناه ساغت إمالته، ورسمه بالياء تنبيهًا على ذلك، وانضاف إلى ذلك في ﴿ضُحَىٰهَا﴾﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْقِوَىٰ﴾ رسمًا بالياء، وأنهما في رءوس الآي التي أمالها حمزة والكسائي[2].

وأما ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ فإنه مرسوم بالواو والألف بعدها؛ أما الواو فعلى مراد التفخيم، وأما الألف بعدها فأشبه واوه بواو (**قالوا**) ونحوه. وقال بعضهم: إنما كتبت بالواو بناء على أصله؛ لأنه ربا يربو بواو أصل اللفظ به ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فاستثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها فقلبت ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها فردوها في الخط إلى أصلها. ولم يأت

(١) انظر: نفسه (١/٢١٤).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٥٣).

﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ في رؤوس الآي الممالة لهما، فإمالته لما تقدم من رد ألفه إلى الياء في التثنية لا غير. ويقوي الإمالة فيه: وقوع الراء المكسورة في أوله[١].

و(**العُلَى**) مناسب لهذا الكلم فيما ذكر؛ لأن أصل ألفه الواو بدليل ظهورها في: تعلو، إلا أنه رد إلى الياء؛ لما ذكر، ولأنه صفة أيضًا، والصفة ثقيلة، ولأن واحدة: عليا، وقد ظهرت فيه الياء، وإن كانت منقلبة عن الواو؛ لكونه صفة أيضًا، ولما كثرت فيه الأسباب المذكورة صار كأنه من ذوات الياء، فلم يذكره مع الكلم المذكورة ومع أنه من رؤوس آي: «طه»، فيدخل في قوله: بعد هذا ومما أمالاه أواخر آي ما بطه. ومما يقوي إمالتها له أيضًا أنهما أمالا (**عليا**)؛ لأن ألفه للتأنيث فأمالاه تسوية بين مفرد وجمعه[٢].

وقوله: (**ضحاها**) وما عطف عليه مبتدآت أخبر عنها بقوله:(**فأمالاها**). و(**مع الربا**) صلة لموصول محذوف، وهو قليل في الكلام. (**وبالواو يختلى**) تقديره: هي بالواو يختلى وإعرابه كإعراب قوله: (**وهي بالواو تبتلى**).

٣٠٥-وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ وَمَحْـيَايَ مِـشْكَاةٍ هُـدَايَ قَـدِ انجَـلاَ

أخبر أن الكلم الخمس انفرد بإمالتها الدوري عن الكسائي. والهاء في قوله: (**عنه**) تعود إلى الكسائي، والمراد بحفص صاحبه، وهو الدوري، وكان حق هذا البيت أن يكون بعد قوله: (**وحرف تلاها مع طحاها وفي سجى**) إلى آخر البيت؛ لتناسب حكم البيتين فإنهما من ذوات الواو[٣].

وكلم هذا البيت من ذوات الياء إلا (**مِشْكَاةٍ**). أما ﴿**رُؤْيَاكَ**﴾ فإن ألفه للتأنيث، وأما ﴿**مَثْوَاى**﴾ و﴿**هُدَاى**﴾ فإن ألفهما منقلبة عن ياء بدليل ظهورها في: ثَوَيْتُ وهَدَيْتُ، وأما ﴿**ومَحيَاَيَ**﴾ فلذلك بدليل ما تقدم في (**أَحْيَا**). وأما (**مِشْكَاةٍ**) وهي الكوة غير النافذة فألفها مجهولة، وذكر بعضهم أنها منقلبة عن واو؛ لأنها مِفْعَلة من شكوت،

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ١٥٣).

(٢) انظر: نفسه (ص: ١٥٣).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/٢١٤ - ٢١٥).

وكيف ما كان فالإمالة فيها من أجل الكسرة الواقعة قبل الألف وبعده، وهي أحد أسباب الإمالة - أعني الكسرة الموجوده في اللفظ - كقولك: حامد وسالم[1].

والدوري في إمالة هذه الكلم ماعدا (**مِشْكَاةٍ**) على أصله في إمالة ذوات الياء.

وعلة حمزة في استثنائها: نحو من العلة في (**إِحْدَاهُم**) و(**مَحْيَاهُم**) و(**رُؤْيَاكَ**) و(**الرُّؤْيَا**). وعلة أبي الحارث في استثناء (**رُؤْيَاكَ**) التفرقة بين **ما** هو موضع جر وما هو في موضع نصب، والتنبيه على ذلك بالإمالة **والفتح**، وعلته في استثناء ﴿**مَثْوَاى**﴾ و﴿**مَحْيَاى**﴾ و﴿**هُدَاى**﴾ حملها على ﴿**رُءْيَاكَ**﴾؛ حيث اشترك الجميع في عدم الكون في محل الجر، وتقاربت في الألفاظ. والاعتماد على الحقيقة في جميع ذلك على اتباع الأثر.

وأما (**مِشْكَاةٍ**) فإنه ليس من قبيل ما تقدم، وإنما الإمالة فيه؛ لمجاورة الكسر كما مرت. **والعلة** في ذلك تخفيف اللفظ بتقريب بعضه من بعض. **والعلة** لمن فتحه: الإتيان به على الأصل بعد اتباع الأثر، والاقتداء بالرواية للجميع.

و (**رؤياك**) في محل الرفع بفعل مضمر، والتقدير: وميَّل رؤياك. و(**مع مثواي**) في موضع الحال من (**رؤياك**). و(**عنه**) و(**لحفصهم**) متعلقان بالفعل المقدر. و(**محياي**) و(**مشكاة**) و(**هداي**) معطوف على (**رؤياك**)، وحرف العطف محذوف من كل اسم من الاسمين الآخرين. و(**قد انجلى**) مستأنف، وكان حق الكلام: قد انجلى حكم ذلك، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار: ثم انجلى ذلك، ثم وضع المضمر موضعه وأسند الفعل إليه.

٣٠٦-وَممَّا أَمَالاَهُ أَوَاخِرُ آيِ مَّا بطِه وَآيِ الْنَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلاَ

٣٠٧-وَفِي الشَّمْسِ وَالأَعْلى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحى وَفِي اقْرَأْ وَفِي وَالنَّازِعَاتِ تَمَيَّلاَ

٣٠٨-وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةِ فِي الْـ مَعَارِجَ يا مِنْهَالُ أَفْلَحْتَ مُنْهِلاَ

أخبر أن من جملة ما اتفق حمزة والكسائي على إمالتها رءوس الآي في السور المذكورة وهي أحد عشر سورة: طه، النجم، المعارج، القيامة، النازعات، وعبس وهي

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٩).

المعنية بقوله: (**من تحتها**)، وسبح وهي المعنية بقوله: (**الأعلى**)، والشمس، والليل، والضحى، واقرأ، وهذا ترتيبها، ورتبها الناظم على ما تأتى له النظم[١].

وليس المعنى أنهما أمالا جميع أواخر السور المذكورة؛ لأن فيها ما لا يتصور فيه الإمالة؛ نحو: ﴿أَمْرِى﴾، و﴿ذِكْرِى﴾ و﴿أَخِيه﴾ و﴿تؤيه﴾ و﴿خَلَقَ﴾ و﴿عَلَق﴾، ونحو الألف المبدلة من التنوين في مثل: ﴿كَثِيرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿نَسْفًا﴾ و﴿عِلْمًا﴾ و﴿ذِكْرًا﴾ و﴿وِزْرًا﴾؛ لأن الإمالة لا مدخل لها في الألف المذكورة، ومنها ما فيه هاء التأنيث؛ نحو: ﴿مسفرة﴾ و﴿مستبشرة﴾. وليس مقصودًا بالذكر ها هنا وللكسائي في الهاء المذكورة مذهب يأتي على أثر هذا الباب[٢].

والمقصود بالذكر في هذا البيت: الإخبار بإمالتها؛ لما وقع في أواخر السور المذكورة من ذوات الواو؛ لإعطائه حكم ذوات الياء في الإمالة؛ لما مر ذكره. ومما حمل عليه من ذوات الواو أواخر آي سور كذا وكذا، ودل على إرادة هذا المعنى: مجيء ذلك في هذا الفصل، وخروج ﴿تَلَنهَا﴾ و﴿طَحَنهَا﴾ و﴿دَحَنهَا﴾ و﴿سَجَى﴾ من ذلك عرف بالبيت الذي ذكرت فيه، فقد بان بما أوضحته ما يمال لهما من أواخر هذه السور وما لا يمال. وأما حكم طا وها من ﴿طه﴾ فسيأتي في سورة يونس - إن شاء الله - تعالى -[٣].

فإن قيل: ما الفائدة في تعيين أواخر آي هذه السور، وأكثرها من ذوات الياء، وقد تقدم أن حمزة والكسائي يميلانها، وما فيها من ذوات الواو على قلته وقد نص على حكم أكثره وما بقي إلا القليل منه، فهلا نص عليه وحده هذا مع ما تقدم ذكر من إمالة ما رسم بالياء مغنٍ عن ذكر ذلك، فإن جميع ما أمالاه فيها من ذوات الياء والواو مرسوم بالياء؟

قيل: الفائدة في ذكر ذلك: التوسعة على القارئ والتسهيل عليه، فإنه ربما لم

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢١٤ - ٢١٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢١٤).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٩)

يعرف الرسم فيحتاج إلى اختبار آخر كل آية، ليعرف أي من القبيلتين هي، وبتعيين ذلك يسهل عليه الأمر فيقدم على الإمالة من غير كلفة.

والعلة لهما في إمالة جميع أواخر الآي المذكورة ظاهر. أما ما كان من ذوات الياء فلما تقدم من العلة في إمالة ذوات الياء، وأما ما كان من ذوات الواو فلما تحصل إمالتها من مناسبة الآي وجريها على سنن واحدة، ومما يزيد الإمالة له فيها قوة: أن رءوس الآي موضع وقف غالبًا، والإمالة تغيير، والتغيير في الوقف أكثر منه في غيره، ولذلك أبدل فيه من التنوين ومن نون التوكيد الخفيفة ألف، ومن تاء التأنيث في الأسماء هاء، وزِيْدَ فيه هاء السكت وألف كلاهما لبيان الحركة؛ نحو: ﴿مَالِيَه﴾ و﴿إِنَّا﴾ إلى غير ذلك، وإذا اعتبرت آي كل سورة من السور المذكورة على انفرادها وجد فيها ما فيه من ذوات الياء وذوات الواو، ومنها ما ليس فيه إلا ذوات الياء، والتناسب في قراءتهما إنما يحصل بإمالة الجميع لا باستثناء شيء من ذوات الياء، ولا بعدم إلحاق ذوات الواو بها. وقول الناظم - رحمه الله - : (**كي تتعدلا**) أتى به بعد ذكر آي طه وآي النجم لا غير، وهو مراد مع ما ذكر من الآي بعد ذلك، وإن لم يكن ملفوظًا به.

ولما انقضى تعداد السور المذكورة نادى المستفيد لما أخبر به المفيد عنه إياه بقوله: (**يا منهال**) فقال له: (**أفلحت**)؛ أي: سعدت وظفرت بالبغية في حال كونك (**منهلا**)، والمنهل: الكثير. والإنهال: إيراد الإبل المنهل. والإنهال: الإعطاء أيضًا ؛ يقال: أنهله إذا أعطاه والمعنى: أفلحت موردًا أو معطيًا[1].

وقوله: (**أواخر**) مبتدأ مقدم خبره عليه، وهو فاعل على رأي الأخفش، و(**ما**) الواقعة بعده: موصولة. و(**آي النجم**) معطوفة على (**آي ما بطه**). و(**كي تتعدلا**) تعليل لفعل محذوف تقديره: أمالاها لإمالة الملفوظ به. و(**في الشمس**) متعلق بفعل محذوف أيضًا تقديره: وآمالا في الشمس. (**آي النجم**) و(**في النازعات**) معطوف على (**اقرأ**). و(**من تحتها**) متعلق بمحذوف أيضًا، والتقدير: وأمالا من تحتها ثم القيامة ثم أمالا في

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ٢١٦).

المعارج، فحذف **(من)** الجارة للقيامة؛ للعلم بمكانها وأتى بها مع المعطوف توكيدًا، أو عطف بـ**(ثم)**؛ لترتيب الأخبار، وذلك كله على حسب ما تأتى له في النظم. و**(منهلا)** حال من فاعل **(أفلحت)**. والله أعلم.

٣٠٩-رَمى صُحْبَةٌ أَعْمَى فِي الإسْراءِ ثَانِيًا سِوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبُّلا

٣١٠-وَرَاءُ تَراءَى فَازَ فِي شُعَرَائِهِ وَأَعْمى فِي الإِسْرا حُكْمُ صُحْبَةٍ أَوَّلاَ

أخبر أن المدلول عليهم بـ**(صحبة)**، وهم: أبو بكر، وحمزة، والكسائي أمالوا ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] في سورة الأنفال، و﴿أَعْمَىٰ﴾ الثاني في سورة الإسراء، وهي قوله: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، وأمالوا في الوقف خاصة ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ في طه [طه:٥٨]، و﴿أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، في سورة القيامة، وجميع هذه التراجم الأربع في هذا البيت حيث اتفقوا صحبة على إمالتها(١).

ثم أخبر أن حمزة أمال راء ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] في سورة الشعراء، وأن المدلول عليهم بالحاء من **(حكم)** وبـ**(صحبة)** الآتي بعده، وهم: أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي أمالوا ﴿أعمى﴾ الأولى في سورة الإسراء، وهو قوله: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، فحصل من مجموع ما ذكر في ﴿أَعْمَىٰ﴾ الأولى والثانية أن **(صحبة)** أمالوهما معًا، وأن أبا عمرو يميل الأول ويفتح الثاني(٢).

والحجة لإمالة الكلم المذكورة في هذين البيتين ما أنا ذاكره:

أما ﴿رَمَىٰ﴾ فإنه من ذوات الياء بدليل: رَمَيْت وأَرمِي والرَّمْي، فحمزة والكسائي في إمالته على أصلها، وأبو بكر اتبع الأثر في إمالته فأمالة، وإلا فلا فرق بينه وبين غيرهما من ذوات الياء(٣).

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢١٦ - ٢١٩).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٥١).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٤٥).

وأما ﴿أَعۡمَىٰ﴾ فهو من ذوات الياء أيضًا بدليل ظهور الياء في: عَمِيَ، فحمزة والكسائي في إمالة الأول والثاني على أصلهما أيضًا، وأبو بكر اتبع الأثر، وإلا فلا فرق بينهما وبين غيرهما من ذوات الياء. وقد افتح ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في الموضعين من سورة طه، وهما قوله - تعالى - : ﴿وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ﴾، ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾، فدل ذلك على انه إنما اتبع في كلمتي الإسراء الأثر[1].

وقد ذكر بعضهم علة للفرق بين السورتين فقال: إنما أمال كلمتي الإسراء دون كلمتي طه؛ لأن الذي في الإسراء من عمى القلب، واللذين في طه من عمى البصر، بدليل قوله: ﴿وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرًا﴾، فلما كان المعنى مختلفًا في السورتين خالف في اللفظ بينهما؛ للدلالة على ذلك، ولم يذكر علة تخصيص كلمتي الإسراء بالإمالة وكلمتي طه بالفتح وكان الاحتجاج باتباع الأثر أولى.

والحجة لأبي عمرو في إمالة الأول من الإسراء دون الثاني: إرادة الفرق بينهما بذلك؛ حيث افترقا في المعنى، وذلك أن الأول صفة لا للتفصيل بمنزلة قولك: مررت برجل أعمى، والثاني من صفات التفضيل بمنزلة قولك: زيد أعمى من عمرو، ويريد عمى القلب؛ فالأول لا حذف فيه والثاني فيه حذف، والمعنى - والله أعلم - : ومن كان في الدنيا أعمى لا حجة له في كفره فهو في الآخرة أعمى من ذلك؛ أي: أزيد عمى منه في الدنيا وأضل سبيلًا؛ لأنه إذا ضل في ضلاله الدنيا عن محجة حجته فلم يهتد إليها مع ثبات عقله وسكون نفسه كان ضلاله عن ذلك في الآخرة أزيد وأبلغ؛ لما لم يلحقه من ذهول عقله وتقلب قلبه وشدة فزعه. وروي عن أبي عمرو في تفسير هذه الآية: ومن كان في هذه جاهلًا فهو في الآخرة أجهل. وقيل في معناها غير ذلك. والله أعلم.

والحجة له في تخصيص الأول بالإمالة: وقوع ألفه آخرًا حقيقة؛ إذ لا يفتقر إلى صلة، والإمالة تغيير، والتغيير في الأواخر أكثر كما تقدم، بخلاف الآخر فإنه يفتقر إلى الصلة؛ حيث كان من صفات التفصيل، وصلته محذوفة في اللفظ مرادة في التقدير،

(١) انظر: التيسير (ص: ٤٠).

فصارت ألفه كأنها في وسط الكلمة باعتبار ذلك.

وأما ﴿سُوًى﴾ فهو من ذوات الياء بدليل أن عينه واو، فحمزة والكسائي في إمالته في الوقف على أصلهما؛ حيث كان من ذوات الياء من أواخر السور الممالة في قراءتهما، وأبو بكر اتبع الأثر في إمالته إياه في الوقف، وإلا فلا فرق بينه وبين أواخر سائر الآي(١).

وأما ﴿سُدًى﴾ فذكر بعضهم أنه من ذوات الياء؛ قال: وهو من أسديت بمعنى أهملت، ولا دليل في أسديت على انه من ذوات الياء. وذكر بعض من يوثق به أنه من ذوات الواو ولم يذكر على ذلك دليلًا، ولعله عثر على الواو في تثنية أو في غيرها، وكيف ما كان فهو من الآي التي يميلان فيها النوعين(٢).

والحجة لأبي بكر في إمالته إياه في الوقف: اتباع الأثر.

وأما ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ فإن أصله تراءى بوزن تفاعل، فألفه الأولى زائدة والأخيرة منقلبة عن ياء هي لام الكلمة، فإذا وقف حمزة أمال الأخيرة على أصله في إمالة ذوات الياء، ومن ضرورة إمالتها فتحة الهمزة المسهلة قبلها. وأمال الألف الأولى إتباعًا لإمالة فتحة الهمزة، ومن ضرورة إمالتها إمالة فتحة الراء قبلها، وهذا الذي يسمى إمالة لإمالة، وإذا وصل ذهبت الألف الأخيرة؛ لسكونها وسكون اللام بعدها، فذهبت إمالة فتحة الهمزة؛ لذهاب الألف وإمالتها، وبقيت إمالة الألف الزائدة وإمالة فتحة الراء قبلها؛ إعلامًا بأن هذا الفعل ممال، وقد مضى في باب (**وقف حمزة وهشام**) الكلام في الوقف على هذه الكلمة، وأن المختار له ما ذكرته ها هنا.

وتقدير البيت الأول: وأمال (**صحبة**) ﴿رَمَى﴾، و﴿أَعْمَى﴾ في الإسراء في حال كونه ثانيًا، و﴿سُوًى﴾ و﴿سُدًى﴾ في الوقف. و(**عنهم تسبل**) جملة مستأنفة، والمعنى: عنهم تحبس ذلك يشير إلى ثبوته.

وتقدير البيت الثاني: وإضجاع راء ﴿تَرَآءَا﴾ فاز كائنًا في شعرائه المسماة

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٥٤).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤٠).

بالشعراء، وأضاف الشعراء إليه؛ لكونه فيها وملابسًا لها، وإضجاع ﴿أَعۡمَىٰ﴾ في حال كونه سابقًا (**حكم صحبة**). والإعراب يتنزل على التقدير المذكور.

٣١١-وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْمًا وَحَفْصُهُمْ يُوَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُودَ أُنْزِلاَ

أخبر أن ما وقع بعد الراء من الألفات المنقلبة عن الياء نحو: ﴿ٱلۡقُرَىٰ﴾ و﴿يَرَىٰ﴾ و(**أَدْرَى**)، ومن الألفات المشبهة بالمنقلبة عن الياء، وهي ألفات التأنيث؛ نحو: ﴿أَسۡرَىٰ﴾ و﴿ذِكۡرَىٰ﴾ و﴿بُشۡرَىٰ﴾ أماله من أشار إليه بالشين والحاء في قوله:(**شاع حكما**)، وهم: حمزة، والكسائي، وأبو عمرو. ونبه بـ(**شاع حكمه**) على شهرته عند العرب والقراء[1].

ثم أخبر أن حفصًا يواليهم في إمالة ﴿مَجۡرِاهَا﴾؛ أي: يتابعهم ويوافقهم[2].

ثم أخبر أن ﴿مَجۡرِاهَا﴾ أنزل في هود مثل ذلك؛ يقصد به تأكيد مما يعرف وإن كان معروفًا. وحمزة والكسائي في إمالة ذلك على أصلهما في إمالة ذوات الياء. **وحجة** أبي عمرو في تخصيص ما وقع من ذلك بعد الراء: إتباع الأثر والإقتداء بالرواية، والاختيار إلى ما تختاره العرب، فقد روي عنه أنه قال: (**أدركت أصحاب مجاهد وهم لا يكسرون شيئاً من القرآن**) إلا نحو:﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ﴾ و﴿أَدۡرَىٰكُم﴾ و﴿ٱفۡتَرَىٰ﴾ و﴿يَرَىٰ﴾[3].

وحكى الفراء عن الكسائي أنه قال: (للعرب في كسر الراء رأي ليس لها في غيره).

وتقدير أول البيت: وإضجاع ما بعد راء (**شاع حكمًا**) أو ما بعد راء اضجاعه (**شاع حكمًا**)، فلا بد من حذف المضاف، أو حذف المبتدأ من الخبر، وهو على كلا التقديرين جملة كبرى. و(**حكمًا**) منصوب على التمييز. و(**حفصهم يوالي بمجراها**)

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٢٠).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤٠).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٥٢).

جملة كبرى أيضًا والباء في قوله: (**بمجراها**) بمعنى (**في**). و(**في هود**) متعلق بـ(**أنزل**)، ولا يتصرف؛ للتعريف والتأنيث؛ لأنه اسم للسورة. والله أعلم.

٣١٢-نَـأَى شَـرْعُ يُمْـنٍ بِاخْـتِلاَفٍ وَشُـعْبَةٌ   فـي الإِسْـرَا وَهُـمْ وَالـنُّونُ ضَـوْءُ سَـنًا تَـلاَ

أخبر أن الألف من قوله: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٣، وفصلت: ٥١] في سورة فصلت أماله من أشار إليهم بالشين والياء في قوله: (**شرع يمن**)، وهم: حمزة، والكسائي بلا خلاف، والسوسي بخلاف. وأشار بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه طريق يمين لصحة نقله وظهور حجته[1].

ثم أخبر أن الذي في سورة الإسراء أماله أبو بكر وهؤلاء المذكورين، فقال (**وشعبة في الإسراء وهم**) ويعني على ما تقدم من الخلاف عن السوسي[2].

ثم أخبر أن إمالة النون في الموضعين لمن أشار إليهم بالضاد والسين والتاء، وهم: خلف، وأبو الحارث، والدوري عن الكسائي. وأشار بقوله: (**ضوء سنا**) إلى ظهور إضجاع النون، وأنه في الظهور بمنزلة برق، فحصل من مجموع ما ذكر أن السوسي يميل الألف في السورتين بخلاف عنه، وأن أبا بكر يميل الألف في الإسراء خاصة، وأن خلادًا يميلها - أي: الألف - في السورتين بلا خلاف، وأن خلفاً والكسائي يميلان النون والألف في السورتين[3].

والحجة للسوسي وأبي بكر: اتباع الأثر، والجمع بين اللفظين.

وخلاد جرى على أصله في إمالة ذوات الياء.

وخلف والكسائي مثله في ذلك إلا أنهما أمالا فتحة النون اتباعًا لإمالة ما بعدها؛ لتشَاكِل اللفظ ويتناسب، وهو من باب إمالة لإمالة.

و(**نأى**) مبتدأ حذف من قبله مضاف، والتقدير: وإضجاع نأى. و(**شرع يمين**) الخبر.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٢٠ - ٢٢١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٢٠).

(٣) انظر: نفسه (١/٢٢١).

و(**باختلاف**) تبيين. و(**شعبة**) مرفوع بفعل مضمر؛ تقديره: وأضجع شعبة. و(**في الإسراء**) متعلق بالفعل المقدر. و(**هم**) معطوف على (**شعبة**). و(**النون ضوء سنا**) جملة أيضًا، والتقدير: وإضجاع النون ذو ضوء سنا، أو جعله نفس الضوء مبالغة. و(**تلا**) صفة على معنى أنه تبع ضوء سنا آخر؛ يشير إلى ترادفه وتتابعه، ويجوز أن يكون مستأنفًا إشارة إلى تعليل القراءة، وأن إضجاع النون تبع إضجاع ما بعده.

٣١٣-إِنَـاهُ لَـهُ شَـافٍ وَقُـلْ أَوْ كِلاَهُمَـا شَـفَا وَلِكَـسْرٍ أَوْ لِـيَاءٍ تَمَـيَّلاَ

أخبر أن الألف من قوله: ﴿غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٥] أماله من أشار إليهم باللام والشين في قوله: (**إناه له شاف**)، وهم: هشام، وحمزة، والكسائي. وأشار أيضًا بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه له دليل شاف لقوته[(١)].

ثم أخبر أن الألف من قوله: ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] أماله من أشار إليهما بالشين من قوله: (**شفا**)، وهما: حمزة، والكسائي. وأشار أيضًا بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه شفا؛ لقوة دليله[(٢)].

ثم أخبر أن ألف ﴿كِلَاهُمَا﴾ يمال لأجل كسرة الكاف، أو لأجل انقلابه عن الياء[(٣)].

والحجة لإمالة ﴿إِنَىٰهُ﴾ تقريب ألفه من الياء التي هي أصله؛ لأنه أنى يأني، ولذلك رسم بالياء، والأصل: أنِيه، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت ألفًا، إلا حمزة، والكسائي جريا على أصلهما في إمالة ذوات الياء، وهشام اتبع الأثر في إمالته وجمع بين اللغتين.

وأما ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] فإنه ألفه مختلف فيه؛ ذهب بعضهم إلى أنه منقلب عن ياء، واستدل على ذلك بإمالته، قال سيبويه : لو سميت بكلا وثنيت بكلا لقلبت الألف ياء؛ لأنه قد سمع فيها الإمالة. وذهب آخرون إلى أنه منقلب عن واو،

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٢١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٢١).

(٣) انظر: نفسه (١/٢٢١).

واستدل على ذلك بإبدال لامه تاء في كلمتي (**قال**). وإبدال التاء من الواو وإضعاف إبدالها من الياء، والعمل إنما على الأكثر، فمن اعتقد أن الألف عن الياء اعتقد الإمالة لذلك، ومن اعتقد أنه منقلب عن الواو وأعتقد أن الإمالة لأجل كسرة الكاف، وإن لم يبال بفصل اللام كما لم يبال من أمال الألف من أن يضربها كسرة الراء بفصل الياء والهاء والألف من يريد أن ينزعها لكسرة الراء بفصل العين والهاء[1].

فإن قيل: إمالة ما أصله الواو لأجل الكسرة شاذ قليل بشهادة سيبويه؟

قيل: قد أميل نحو ﴿ٱلنَّار﴾ و﴿ٱلدَّار﴾ و﴿ٱلْغَار﴾ لأجل الكسرة مع أن الأصل فيهن الواو، ولمن نازع في ذلك أن يفرق بينهما فيقول: إن كلاهما يلزم حالة واحدة، فيلزم الإمالة لمن أخذ بها، والكلم المذكورة تنقل إلى الضم فتزول الإمالة فيعلم أنها إنما كانت لأجل الكسرة، فلا يقع لبس، بخلاف ﴿كِلَاهُمَا﴾ فإذا الأمر دائر بين أن يعتقد أن لام كلايا وأن الياء في كلتا مبدلة منها، وإن كان إبدال التاء من الياء قليلًا، أو يعتقد أنه واو وأن الإمالة لأجل الكسرة، وإن كان ذلك قليلًا أيضًا.

وإذا وقف على ﴿كِلْتَا﴾ من قوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٢٣] فالوجه أن يقف عليه لحمزة والكسائي بالإمالة؛ لأن الصحيح أن ألفها للتأنيث، ومن مذهبهما إمالة ألف التأنيث. وقال مكي - رحمه الله - : وإن جعلت ألف ﴿كِلْتَا﴾ للتثنية على مذهب الكوفيين، وقفت بالفتح؛ لأن ألف التثنية لا تمال؛ إذ لا أصل لها في الياء، وإن جعلتها للتأنيث على مذهب البصريين وقفت بالإمالة؛ لأنها عندهم فِعْلَى كـ(**ذِكْرَى**)[2].

وذكر المهدوي - رحمه الله - نحو ما ذكر مكي - رحمه الله - ، وحكى عن أبي الطيب ابن غلبون أن فتحه في الوقف إجماع أحد مذهب الكوفيين، **ثم قال**: والقول الأول أحسن وأقيس؛ يعني: قول البصريين.

وقوله: (**إناه له شاف**) جملة كبرى، والتقدير: إضجاع إناه له دليل شافٍ. و(**أو كلاهما شفا**) جملة كبرى أيضًا معمولة لـ(**قل**)، والتقدير أيضًا : واضطجاع أو كلاهما.

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٥٠٢).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٥١٥).

(**ولكسر أولياء تميلا**) جملة فعلية تقدم عليها ما عملت فيه، وألف (**تميلا**) للإطلاق، وضميره يعود على (**كلاهما**) لا غير.

٣١٤-وَذُو الـرَّاءِ وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ وَفـي أَرَا   كَهُـــمْ وَذَوَاتِ الْـيَا لَـهُ الْخُلْـفُ جُمِّــلاَ

أخبر أن ورشًا قرأ ذا الراء من ذوات الياء بين بين، ويعني بذي الراء ما كان قبل الألف من ذلك فيه راء، وهو الذي أمال أبو عمرو وجميعه؛ نحو: ﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ و﴿تَرَى﴾ و﴿أَدْرِىٰ﴾ و﴿أَسْرَى﴾و﴿ذكرى﴾ و﴿بُشْرَىٰ﴾[1].

ثم أخبر أن عنه خلافًا في قوله ﷻ ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣] وفي جميع ذوات الياء اللاتي ليس قبل ألفاتهن راء؛ نحو:﴿هُدًى﴾ و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ و﴿نَجْوَىٰ﴾ و﴿مُوسَىٰ﴾ و(**خطايا**) و(**أدنى**) و(**متى**) و(**يا ويلتى**)، وما أشبه ذلك[2].

فأما ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ فإن البصريين من أصحاب ورش رووا عنه فيه **الفتح**، وألحقه ابن غلبون بنظائره فقرأه بين بين[3].

وأما ذوات الياء التي ليس قبل ألفاتهن راء فإن ابن غلبون أخذ في جميعها الفتح، وأخذ غيره فيها الإمالة اليسيرة وعليه الأكابر من أصحاب ورش المصريين وجميع أصحابه البغداديين والشاميين؛ قال الحافظ أبو عمرو: وهو الذي يؤخذ به رواية وتلاوة.

فإن قيل: ما تصنع في قوله: ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ أتَقْرؤُهُ له بين اللفطين على هذا الوجه أم الفتح؟

قلت: الاختلاف الواقع في ألفه يقتضي احتمال الوجهين، غير أن الحافظ أبو عمرو ذكر في كتاب (**الإمالة**) أن حمزة والكسائي قرآه بالإمالة، وأن ذلك جاء عنهما أداء؛ قال: وقرأ الباقون بالفتح، فدخل في الباقين ورش وغيره.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٢٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٢٦).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٤١٩).

والحجة لورش في استعمال الإمالة اليسيرة دون الإمالة الكبرى: حصول الغرض بها مع كونها أخف في اللفظ وأسهل في النطق.

والحجة له في الجزم بالتقليل فيما كان قبل الألف فيه راء: ما تقدم من أن للعرب في كسر الراء رأيًا ليس لها في غيره.

والحجة لاستثناء ﴿أَرَىٰكَهُم﴾ بُعْدُ ألفه من الطرف بوقوع ضميرين متصلين بعده.

والحجة لترك استثنائه: حمله على نظائره؛ نحو: (**أريكم**) و(**أدريكم**).

والحجة له في قراءته ما لم يكن قبل ألفه راءً بالوجهين: حمله تارة على ما قبل ألفه الراء، وجعل المزية لما فيه راء أجرى؛ لما تقدم. وهذا كله بعد الاعتماد على الأثر.

و(**ذو الراء**) مرفوع بالابتداء. و(**ورش**) فاعل بفعل مضمر تقديره: قرأ، والفعل والفاعل خبر المبتدأ. و(**الخلف جملا**) جملة كبرى. و(**في أراكهم**) و(**له**) متعلقان بـ(**جملا**). ومعنى(**جملا**): جمع إلى ما اختلف عنه فيه؛ أي: أضيف إليه.

٣١٥-وَلكِنْ رُءُوسُ الآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا لَـهُ غَيْـرَ مَـا هَـا فِـيهِ فَاحْـضُرْ مُكَمَّـلاَ

أخبر أن رءوس السور الإحدى عشرة التي تقدم ذكرها قد قل فتحها لورش، وتقليل الفتح عبارة عن الإمالة اليسيرة المسماة بين بين، ويستوي في ذلك ذوات الياء وذوات الواو[1].

ثم استثنى ما وقع فيه بعد الألف ها مؤنث فقال: (**غير ما ها فيه**)؛ يعني: فإنه لا يعطى حكم آي السور المذكورة، وإنما يعطى حكم ما سواها، وحكم سواها أن يفتح ما كان من ذوات الواو قولًا واحدًا؛ نحو: ﴿عَفَا﴾ و﴿شَفَا﴾، ويقرأ بين اللفظين ما كان من ذوات الياء وقبل ألفه راء قولًا واحداً ؛ نحو: ﴿يَرَى﴾ و﴿ذِكْرَى﴾، ويقرأ بالوجهين ما كان من ذوات الياء وليس قبل ألفه راء؛ نحو: ﴿هُدًى﴾ و﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾، وليس في الآي المذكورة من ذوات الواو إلا ﴿ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩] و﴿طَحَىٰهَا﴾

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٢٧).

[الشمس: ٦] و﴿تَلَنهَا﴾ [الشمس: ٢٢] و﴿دَحَنهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] في اللغة الفاشية فيقرأ بالفتح، وليس فيها من ذوات الياء ما ليس قبل ألفه راء إلا ﴿ذِكْرَاهَا﴾ فيقرأ بين بين، وما عدا ذلك فجميعه من ذوات الياء قبل ألفه راء؛ نحو ﴿بَنَنهَا ﴾ [النازعات] و﴿سَوَّنهَا﴾ [الشمس:٧] ﴿مَرْعَنهَا﴾ [النازعات:٣١] وما أشبه ذلك فيقرأ بالوجهين؛ قال الحافظ أبو عمرو في «**التيسير**»: قرأ ورش جميع ذلك بين بين؛ يعني: رءوس الآي، **ثم قال**: إلا ما كان من ذلك في سورة أواخرها على هاء ألف فإنه أخلص الفتح فيه على خلاف بين أهل الأداء، هذا ما لم يكن فيه راء وهذا الذي لا يوجد فيه نص بالخلاف عنه[1].

وقوله: خلاف بين أهل الأداء في ذلك؛ يعني: أن منهم من فتح ذوات الياء وذوات الواو، ومنهم من قرأ ذوات الياء بين بين وفتح ذوات الواو، ويدل على صحة هذا التأويل ما ذكر في غير «**التيسير**» قال: قرأت على أبي الفتح ذلك كله بين بين؛ يعني: ﴿بَنَنهَا﴾ [النازعات: ٢٧] و﴿سَوَّنهَا﴾ [الشمس: ٧] و﴿مَرْعَنهَا﴾ [النازعات: ٣١] كسائر رءوس الآي التي لم تتصل بألفاتها هاء كناية طرداً لمذهب ورش في ذوات الياء، وقال: وقرأت على أبي الحسن ذلك بالفتح جمعًا بين اللغتين؛ لفشوهما واستعمال العرب لهما، وذكر في «**التيسير**» في آخر النازعات والشمس أن ورشًا قرأ ما كان من أواخر أيهما فيه هاء ألف بإخلاص الفتح إلا قوله: ﴿مِن ذِكْرَنهَآ ﴾ فاقتصر على ما قرأ به على أبي الحسن اختصارًا.

والحجة لورش في استيعاب رءوس الآي اللاتي ليس بعد ألفاتهن هاء مؤنث بالتقليل: طلب التناسب في الآي والتشاكل بالجري على طريق واحد مع رجوع ذوات الواو إلى الياء في بعض الأحوال، وقوى الإمالة في ذلك وقوع الألفات طرفًا، والأطراف فيه محل التغيير كما تقدم.

والحجة له في التفرقة بين الأحوال فيما وقع بعد الألف هاء مؤنث: أن ألفاتهن

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٢٨).

لما بَعُدت من الطرف لم تقو الإمالة فيها قوتها فيما تطرفت ألفه فلم يلزم التقليل في جميعها، بل أجرى كل نوع على حاله في غير الآي.

و(**لكن**) استدراك. و(**رءوس الآي قد قل فتحها**) جملة كبرى. و(**له**) متعلق بـ(**قل**). و(**غير**) استثناء. و(**ما**) في موضع جر به، فهي موصولة. (**وهاء فيه**) صلتها. و(**مكملاً**) حال من فاعل (**أحضر**)، والمعنى: أحضر بذهنك في حال كونك مكمل الصفات بذلك؛ لأن من حضر بغير ذهنه كان كالغائب ولم يكمل صفاته.

٣١٦-وَكَـيْفَ أَتَـتْ فَعْلَـى وَآخِـرُ آيِ مَـا تَقَــدَّمَ لِلبَــصْرِي سِــوى رَاهُمَــا اعْــتَلاَ

أخبر أن (**فَعْلَى**) كيف أتت من فتح أولها أو كسره أو ضمه؛ نحو: ﴿**نَجْوَى**﴾ و(**سِيمَى**) و﴿**الرُّءْيَا**﴾، وآخر السور الإحدى عشر كيف أتت من وجود ضمير المؤنث فيها أو عدمه يقرأ للبصري بين بين، ولم يصرح بقوله: **بين بين** وهو مراد، وساغ عدم التصريح به؛ لذكره في الجملة المعطوفة عليها هذه الجملة، وهي قوله: (**وذو الراء ورش بين بين**)، ثم استثنى النوعين فقال: (**سوى راهما**)؛ أي: سوى راء فعلى وفعلى وراء آخر الآي المذكورة؛ نحو: ﴿**أَسْرَى**﴾ و﴿**بُشْرَى**﴾ و﴿**ذِكْرَى**﴾ و﴿**بُشْرَى**﴾، و﴿**قَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ**﴾ [طه: ٦١]؛ يعني: أنه لم يقرأ ذلك بين بين، ثم أستأنف الإخبار عن حكمه، فقال: (**اعتلا**)؛ أي: أميل محضًا، والضمير عائد على راء النوعين، وفي ضمير الإخبار بإمالة الراء الإخبار بإمالة الألف؛ لأن من ضرورة إمالة كل واحدة منهما إمالة الآخر، وفي بعض آي السور المذكورة اختلاف، ينبغي أن يذكر ليبنى عليه مذهب أبي عمرو في التقليل منها قوله - تعالى - في سورة طه: ﴿**فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى**﴾ [الآية: ١٢٣] عدها البصري والشامي والمدنيان والمكي، ومنها قوله - تعالى - في سورة النجم ﴿**فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ**﴾ [الآية: ٢٩] عدها الشامي وحده، ومنها قوله - تعالى - في سورة النازعات ﴿**فَأَمَّا مَن طَغَىٰ**﴾ [الآية: ٣٧] عدها الكوفي والبصري والشامي، ومنها قوله - تعالى - في سورة الليل ﴿**إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ**﴾ [الآية: ٢٠] أسقطها بعض أهل العد، وهو غلط، والصواب عدها الجميع،

ومنها قوله - تعالى - في سورة اقرأ: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ [العلق: ٩] عدها الجميع إلا الشامي. وكل ذلك يقرا لأبي عمرو بين اللفظين إلا آية النجم(١).

والحجة لأبي عمرو في قراءة فَعلى وفِعلى وفُعْلَى بين بين إذا لم يكن قبل ألفاتها راء تأكد سوغ ذلك فيها من جهة أنَّ ألفاتها للتأنيث، وقد تقدم أن ألفاتها تشبه المنقلبة عن الياء، وأن المؤنث له الكسر والياء بدليل قولك للمرأة: أنت تقومين وقومي، ففي تقليلها تقريب مما للمؤنث منهما بتقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء، ذكر ذلك بعض العلماء، واعترض عليه بـ﴿كُسَالَىٰ﴾ و﴿فُرَٰدَىٰ﴾ ونحوهما مما جاءت فيه ألف التأنيث، ولم يقرأه بين بين، وزاد بعضهم في الاحتجاج على ما ذكر كثرة الدور في الأمثلة الثلاثة؛ ليخرج بذلك ما عداها وما ذكره من كثرة دور هذه الأمثلة صحيح، فإن فَعْلَى بفتح الفاء جاءت في خمس وستين موضعًا، وفِعْلَى بكسر الفاء جاءت في ثلاثة وثلاثين موضعًا، وفُعْلَى بضم الفاء جاءت في مائة وعشرين موضعًا عدها بعضهم، ولم يعد فيها ﴿مُوسَىٰ﴾و﴿ٱلدُّنْيَا﴾ لكثرة دورهما. والاحتجاج بكثرة الدور بعيد؛ لأن كثرة الدور إنما يكون علة لما كانت الإمالة فيه للتناسب، ولو علل ذلك بأن من جملتها فِعْلى بكسر الفاء والإمالة تتأكد فيه مما ذكر مع كسر أوله فأماله لذلك، ثم حمل عليه فَعلى وفُعلى لكان وجهًا.

والحجة له في قراءتهما بالتقليل دون الإمالة الكبرى: حصول الغرض بها مع خفتها في اللفظ.

والحجة له في قراءته أواخر السور الإحدى عشر بين بين: أن في بعضها فَعلى وفِعلى وفُعلى أو بعضها أو مذهبه فيها القراءة بين بين، كما تقدم، فألحق بها جميع الآي على أي مثال كانت وعلى أي حال كانت من كونها من ذوات الياء أو من ذوات الواو مما اتصل به ضمير المؤنث أو عرى عنه؛ لتناسب الفواصل كلها، ويتشاكل ما ألحق من الآي ما لم يكن فيه شيء من الأمثلة الثلاثة أو بعضها لتشابه الجميع.

والحجة له في استعماله الإمالة الكبرى فيما كان فيه راء منهما: ما تقدم من أن

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٢٩).

للعرب في إمالة ما كان فيه راءٌ رأيًا ليس لها في غيره، فجرى في ذلك على قاعدته، والاعتماد بعد ذلك كله على اقتفاء الرواية، واتباع الأثر.

و(**كيف**) في موضع الحال من (**فعلى**). و(**آخر**) معطوف على (**فعلى**). و(**ما**) موصولة و(**تقدم**) وفاعله صلتها. و(**للبصري**) متعلق بفعل مضمر، والتقدير: يقرأ للبصري، وقد تقدم أن في الكلام حذفًا، وأن التقدير: يقرأ للبصري بين بين. و(**سوى راهما**) استثناء. و(**اعتلى**) مستأنف، وقد تقدم ذلك. والله أعلم.

٣١٧-وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتى طَوَوْا وعَـنْ غَيْـرِهِ قِـسْهَا وَيَـا أَسَـفَى الْعُـلاَ

أخبر أن من أشار إليه بالطاء في قوله: (**طووا**)، وهو: الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو يقرأ: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى﴾ [الفرقان: ٢٨] و﴿**يا ويلتي أألد**﴾ [هود: ٧٢] و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]؛ و(**أني**)؛ يعني: إذا كانت استفهامية بين بين أيضًا، ولم يذكر بين بين؛ لدلالة ما تقدم عليه. ثم أمر بقياسها عن غيره فقال: (**وعن غيره قسها**)؛ يعني: قسها عن غيره على أشباههما من ذوات الياء، فاقرأ لكل قارئ على قاعدته.

واعلم أن في هذه الكلم اختلافًا، والذي ذكره في «**التيسير**» ما أنا ذاكره قال: قرأت من طريق أهل العراق عن أبي عمرو ﴿**يَاوَيْلَتَى**﴾ و﴿**يَاحَسْرَتَى**﴾ و﴿**أَنَّى**﴾ إذا كان استفهامًا بين اللفظين، و﴿**يَأَسَفَى**﴾ بالفتح، وقرأت ذلك بالفتح من طريق أهل الرقة. وقال في غيره في ذكر الاختلاف الواقع في هذه الكلم أن (**ابن مجاهد**) قال في جامع قوله: قراءة أبي عمرو عن اليزيدي عن أبيه: (**يَأَسَفَى**) و﴿**يَاحَسْرَتَى**﴾ بين الفتح والكسر، فحصل للدوري في ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ من هذا الطريق التقليل أيضًا، واختاره الناظم رحمه الله؛ لما فيه من موافقة ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾، واقتصر صاحب «التيسير» فيه على ما تقدم ذكره[1].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٠).

فإن قيل: ما التزمه الناظم من نظم «**التيسير**» يوجب ذكر ما فيه لا ما في غيره، وليس هذا من قبيل الزيادة عليه؛ لأن الزيادة عليه إنما تكون مع ذكر ما فيه.

قيل: الأمر كما ذكر، وما وقع على سبيل الندرة، فلا عتب عليه فيه - إن شاء الله - تعالى - ، وأصل الكلم الثلاث التي أولها حرف النداء ﴿يَـٰوَيْلَتَىٰ﴾ و﴿يَـٰحَسْرَتَىٰ﴾ و﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾؛ لإضافة الويلة والحسرة والأسف إلى ياء النفس، فاستقلت الياء على هذه الصورة وقبلها كسرة، ففتح ما قبلها فانقلبت الياء ألفًا، ورسمت بالياء تنبيهًا على أصلها، وأميلت لذلك، وتقوى الإمالة فيها تقريب الفتحة من الكسرة التي كان أصلها أيضًا، ولذلك أمالها أبو عمرو غير أنه اقتصر على الإمالة اليسيرة؛ لحصول الغرض بها مع قلة كلفتها.

وحمزة والكسائي على أصلهما في الإمالة الكبرى وورش على أصله في التقليل والفتح، والباقون على أصولهم في الفتح.

فإن قيل: في إمالة هذه الكلم تقريب مما كانت فيه من الثقل.

قيل: هو أيسر من الثقل الكامل فلا بأس به.

والحجة له فتح ﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾ على الوجه المذكور في «**التيسير**» أنه لم تجعل ألفه منقلبة عن ياء كالكلمتين الأخيرتين بل جعلها ألف الندبة والتفجع، والأصل: يا أسفاه، وألف الندبة والتفجع لا حَظَّ لها في شيء من أنواع الإمالة.

وأما ﴿أَنَّىٰ﴾ فإن الناظم ذكر فيها ما ذكر صاحب «**التيسير**» وإن كان في ترجمتها خلاف أيضًا، والمراد بـ(**أنّى**) المذكورة الاستفهامية؛ نحو: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] و﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥، ومنها المائدة: ٧٥ وغيرها]، و﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [آل عمران: ٤٧] و﴿أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] وهي المرسومة بالياء، وورودها في الكتاب العزيز في ثمانية وعشرين موضعًا؛ قال الحافظ أبو عمرو: لها ثلاثة معاني أن يكون بمعنى (**أين**)؛ كقوله - تعالى - : ﴿قَالَ يَـٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، أو تكون بمعنى (**متى**)؛ كقوله - تعالى - : ﴿فَأْتُوا

حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وتكون بمعنى (**كيف**)؛ كقوله: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ ﴾؛ قال: ذكر الوجه في قوله: ﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾؛ أي: كيف شئتم إذ كان في الفرج، وقد تقدم في البيت الخامس من هذا الباب أنها ملحقة بفعلى، وأن حمزة والكسائي يميلانها، ويقرأ لورش بين بين في أحد وجهيه، لذلك قال الحافظ أبو عمرو: وزنها فَعْلَى، وهو كقولك: بلى أي: صَرْعَى، وليلة غمّي إذا كان في السماء غيم؛ يعني :أنها فعلى صورة لتعتليه لها في رواية البغداديين عنه ذلك. وعلة فتحه لها في رواية العراقيين عنه، أنها ليست بفعلى حقيقة مع ضعفها في الاسمية تشبيهًا للأدوات حيث لا يقبل دلائل الأسماء هذا مع التنبيه على فصاحة اللغتين والجمع بينهما على صحة الأثر فيها[١].

وأما (**أنَّا**) التي هي أن واسمها نحو قوله: ﴿أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ﴾ فليست من هذا الباب، ولاحظ لألفاتها في الإمالة؛ لأنه ضمير، ورسمه بالألف كغيره من الضمائر.

وفي البيت حذف وتقديم وتأخير، والتقدير: فيه أو تقليل ويلتى أنى ويا حسرتي ويا أسفي العلا طووا أو طووه، وعن غيره قسها. ومعنى طووا: صانوا وحفظوا. أو الهاء في(**غيره**) تعود على مدلول الطاء. والضمير في (**قسها**) يعود على الكلم المذكورة فيه.

و(**العلى**) صفة لها. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣١٨-وَكَيْفَ الثُّلاَثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِيٍ أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتُجْمِلاَ

٣١٩-وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزْ وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانٍ وَفِي شَاءَ مَيَّلاَ

٣٢٠-فَزَادَهُمُ الأُولَى وَفِي الْغَيْرِ خُلْفُهُ وَقُلْ صُحْبَةٌ بَلْ رَانَ وَاصْحَبْ مُعَدَّلاَ

أمر بإمالة هذه الأفعال؛ وهي: ﴿خَاب ﴾ و﴿خَاف ﴾ و﴿طَابَ﴾ و﴿حَاقَ﴾ و﴿زَاغ ﴾ و﴿جَآء﴾ و﴿شَآء﴾، و(**زَادَ**) لمن أشار إليه بالفاء، وهو: حمزة، كيف جاءت من كونها عارية من اتصال الضمير وتاء التأنيث بها، أو غير عارية منهما[٢].

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٣٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣١ - ٢٣٢).

وشرط فيما أميل منها أن يكون ثلاثيًا ماضيًا. واستثنى: ﴿زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠، ص: ٦٣] في «الأحزاب»، و(ص)[١].

ثم أخبر أن ابن ذكوان أمال من الأفعال المذكورين: ﴿جآء﴾و ﴿شاء﴾ و«زاد» في أول البقرة، وأن عنه في غيره خلافًا[٢].

ثم أخبر أن المشار إليهم بـ(صحبة)، وهم: أبو بكر، وحمزة، والكسائي أمالوا: ﴿بل ران﴾[٣].

وقد تتبعت هذه الأفعال في الكتاب العزيز فوجدت ﴿خَاب﴾ في أربعة مواضع، و﴿خَاف﴾ في ثمانية، و﴿طاب﴾في موضع واحد، و﴿ضاق﴾ في خمسة مواضع، و﴿حَاق﴾ في تسعة، و﴿زَاغ﴾ في ثلاثة، و﴿جَآء﴾ في مائتين واثنين وعشرين موضعًا، و﴿شَآء﴾ في مئة موضع وستة مواضع نصفها في النصف الأول ونصفها في النصف الثاني، و«زاد» في خمسة عشر موضعًا، و﴿رَان﴾ في موضع واحد[٤].

وعلة إمالتها: وقوع الكسرة في أوائلها إذا أسندت إلى ضمير المتكلم والمخاطب، فقيل: جِيْتُ وجِيْتَ إما لأن مجاورة الكسرة المقدرة تسوغ الإمالة، وإما لأن في الإمالة تنبيهًا على وجود الكسرة في بعض الأحوال، ولذلك لم يمل «أجاء» و﴿أَزَاغ﴾، ولا يميل نحو: ﴿تَشَآءُون﴾ و﴿تَخَافُون﴾ و﴿خَافُون﴾.

ويقوي الإمالة فيما عدا ﴿خَاف﴾ من الأفعال المذكورة أن أصل ألفاتها الياء بدليل ظهورها في المستقبل والمصدر، وأن مستقبلها على يفعل بكسر العين، وشا كيجيء في الأصل إلا أن عينه فتحت؛ لمكان الهمزة. وجيء ينجى على الأصل، ففي إمالتها تقريب الألف من أصلها، وتنبيه على كسر العين في المستقبل.

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦/١).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤٣).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (١٦٦/١).

(٤) انظر: التيسير (ص: ٤٣).

ويقوي الإمالة في ﴿خَافَ﴾ أن ألفه منقلبة عن ياء مكسورة، ففي إمالته تنبيه على كسر عينه في هذه الحال، فإن الإمالة فيما عداه أقوى من الإمالة فيه؛ حيث كانت فيما عداه لثلاثة أسباب: **أحدها**: الكسرة المقدرة. والثاني: انقلاب الألف عن الياء. والثالث: التنبيه على كسر العين في المستقبل. وفيه لسببين: أحدهما: الكسرة المقدرة. والثاني: التنبيه على كسرة عينه في هذه الحال.

وحجة ابن ذكوان في تخصيصه ﴿جَآءَ﴾ و﴿شَآءَ﴾ و«**زاد**» بالإمالة: اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، ويتجه فيهن مع ذلك علتان: إحداهما: أنهن أكثر دورًا من أخواتهن، وما كثر دوره فكثيرًا مما يخص بالتخفيف، والإمالة لأجل الكسرة تخفيف. والثانية خلوهن من الحروف الموانع من الإمالة بخلاف أخواتهن. والاعتماد على الحقيقة على ما تقدم من اتباع الأثر، ولذلك جزم بإمالة: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾، وقرأ بالوجهين فيما سواه. قال في «**التيسير**»: روى ابن الأخرم عن الأخفش عنه إمالة الذي في أول البقرة لا غير، وروى عنه غيره الإمالة في جميع القرآن[1].

والحجة لحمزة في استثناء ﴿زَاغَتِ﴾ في السورتين: اتباع الأثر أيضًا وإلا فلا فرق بينه وبين ﴿ضَاقَتْ﴾.

والحجة لأبي بكر والكسائي في موافقة حمزة على إمالة ﴿رَانَ﴾ دون باقي الأفعال: اتباع الأثر أيضًا ولم يمنع إمالة ألف ﴿رَانَ﴾ فتحه الراء كما منعها في «زاد» لأن فتحة الراء إنما تمنع في الغالب إمالة الألف الزائدة، والألف في ﴿رَانَ﴾ غير زائدة.

قال الحافظ أبو عمرو: ومما يقوي الإمالة في﴿رَانَ﴾ أن سيبويه قال: بلغنا عن أبي إسحاق أنه سمع كُثير عزَّة يقول: صار؛ يعني: الإمالة. قال: فإذا لم تمنع الصاد وهي مستعلية وقد وقعت أولًا، ولا الراء المفتوحة وقد وقعت آخرًا الإمالة في «صار»

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٤٣).

فإن لم يمنع الراء في ﴿رَان﴾ أجدر وأولى، وكذلك لا يمنع الضاد والقاف في ﴿وضاق﴾، ولا الطاء وحدها في ﴿طَاب﴾، ولا الخاء في ﴿خَاف﴾ و﴿خَاب﴾، ولا القاف في ﴿وَحَاق﴾، ولا الغين في ﴿زَاغ﴾؛ لأنها أفعال، كما أن (**صار**) فعل.

فإن قيل: أي الفاءين هي الرمز، هل التي في قوله: (**فتجملا**) أو التي في قوله: (**فز**)؟

قيل: يحتمل أن يكون الأولى؛ بدليل أنه لو أتى في موضع (**فز**) بـ(**قل**) ونحوه لحصلت الكفاية بالأولى، ويحتمل أن يكون الثانية بدليل أنه لو أتى في موضع (**فيجملا**) بكلمة ليس فيها فاء نحو: (**وحصلا**) لحصلت الكفاية بالثانية، ويحتمل أن يكون واحد منهما رمزًا، ويكون كقولك: أَمِلْ كذا وكذا لحمزة، وأَمِلْ كذا وكذا له.

وتقدير البيت الأول من هذه الأبيات الثلاثة: أمل ثلاثي خاب وكذا وكذا على أي حال جاء في حال كونه ملتبسًا بالماضي، وأوقع الظاهر موقع المضمر في جاء المقدر.

والإعراب يتنزل على ذلك.

وقوله: (**بماضي**) يجري مجرى الصحيح؛ للضرورة؛ ومنه قوله:

(كجـــواري يلعـــبن بالـــصحراء)[1]

وقوله:

كمـــشتري بالخـــيل أحمـــره بتـــرا[2]

وقوله: (**خافوا طاب ضاقت**) مما حذف منه العاطف؛ للضرورة أيضًا. و(**يحتمل**)

---

(١) عجز بيت صدره:

مـــا إن رأيـــت ولا أرى فـــي مدتـــي

هو من الكامل، مجهول القائل. انظر: المفصل للزمخشري (١/٥٣٧)، ط: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: د. علي بو ملحم.

(٢) هو من الطويل، مجهول القائل، من شواهد سيبويه، وذكر في: شرح شافية ابن الحاجب (٤/ ٤٠٩).

منصوب بإضمار (**أن**) بعد الفاء الواقعة جوابًا للأمر. (**حاق**) وما عطف عليه معطوفة على الأفعال المتقدمة إن جعل رمزًا إحدى الفاءين، وإن جعلت كل واحدة منهما رمزًا كان (**حاق**) مفعولًا بفعل مضمر تقديره: وأمل حاق وكذا وكذا. وحذف العاطف أيضًا من (**جاء**) و(**شاء**). و(**فز**) فعل أمر، ومعناه: اظفر بمعرفة هذه الكلم وحكمها، أو هو دعاء للمخاطب بالفوز. و(**ابن ذكوان**) فاعل فعل مضمر، والتقدير: وأمال ابن ذكوان جاء. و(**في شاء**) متعلق بـ(**ميل**). و(**زادهم الأولى**) تقديره أيضًا: وأمال زادهم الأولى، وتأنيث الصفة على معنى الكلمة. و(**خلفه**) مبتدأ قدم خبره، أو فاعل. و(**قل صحبة**)؛ أي: قد أمال صحبة ﴿بَلْ ۜ رَانَ﴾. و(**اصحب معدلا**)؛ أي: أصحب مشهودًا له بالعدالة. نبه بهذه المقالة على من ينبغي أن يؤخذ عنه القراءة. والله أعلم.

٣٢١-وَفِي أَلِفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ ... بِكَسْرٍ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيدًا وَتُقْبَلاَ

٣٢٢-كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعْ ... حِمَارِكَ وَالْكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْضُلاَ

أمر بإمالة الألف الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة لمن أشار إليه بالتاء والحاء في قوله: (**تدعى حميدًا**)؛ وهما: الدوري عن الكسائي، وأبو عمرو. وأراد بـ(**را طرف**) الراء المتطرفة لفظًا وحكمًا. وأعنى بتطريفها حكمًا: أن يكون لام الكلمة؛ نحو ما مثل له، فأما إذا تطرفت لفظًا وتوسطت حكمًا بأن تكون عين الكلمة، أو توسطت وهي لام الكلمة فإن منها ما اتفقا على ترك الإمالة فيه؛ نحو: ﴿تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢] و﴿وَنَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٥]، ومنها ما أمال فيه الدوري دون أبي عمرو؛ نحو: ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢] و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢][1].

وقيد (**أبو عمرو الحافظ**) الألف الممالة في هذا الفصل بأن يكون بعدها راء مجرورة هي لام الفعل.

واعترض عليه بعضهم بـ﴿وَنَمَارِقُ﴾، ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [المائدة: ١١١]. وقوله:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/ ٢٣٣ - ٢٣٤).

مجرورة ناف للاعتراض بهما[١].

ومثّل الناظم ذلك: بـ﴿أَبْصَـٰرِهِمْ﴾، ﴿ٱلدَّارِ﴾، ﴿ٱلْحِمَارِ﴾، و﴿حِمَارِكَ﴾، فأشار بالأمثلة المذكورة إلى أن ما اتصل به ضمير وما لم يتصل به سيان في ذلك.

وفي تمثيله بـ ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ و﴿حِمَارِكَ﴾ تنبيه على أن ابن ذكوان لم ينفرد بإمالتها؛ لأنه يذكرهما بعد هذا في كلمات انفرد ابن ذكوان بإمالتها[٢].

ثم قال بعد الأمثلة التي أتى بها: (**واقتس لتنضلا**)؛ أي: اقتس على هذه الأمثلة ما شابهها وما شاكلها، فأمل لهما لتنضل؛ أي: لتغلب؛ يقال: ناضل القوم فنضلهم إذا رَامَاهُمْ فغلبهم في الرمي[٣].

وبالغ الحافظ أبو عمرو في كتابة «**الإمالة**» في هذا، فحصر أنواعه كلها، وعد كلمها كلمة كلمة، فذكر أن منه ما جاء على أَفْعَال؛ كـ(**أبصار**)، ومنه ما جاء على فَعَّال؛ كـ(**سَحَّار**)، ومنه ما جاء على فِعَال ؛ كـ (**دِيَار**)، ومنه ما جاء على فُعَّال ؛ كـ (**فُجَّار**)، ومنه ما جاء على فَعَال ؛ كـ (**نَهَار**)، ومنه ما جاء على فَعَال وأصله فَعْل كـ(**نار**)، ومنه ما جاء على فِيعَال وأصله فعال، وهو (دينار)، ومنه ما جاء على فِيْعَال، وهو : (**قِنْطَار**)، ومنه ما جاء على مِفْعَال، وهو: (**مقدار**)، ومنه ما جاء على أَفْعَال، وهو: (**أَبْكَار**)، وذكر في بعضها اختلافًا كثيرًا، وذكر الناظم من ذلك ما اعتمد عليه في «التيسير»، وأتى بما كفى في ذلك من الأمثلة فأحسن[٤].

وعلة إمالة ما جاء على فعال في ذلك: طلب الخفة؛ لأن الألف بعدها كسرة، فإذا أميلت قربت من الياء، وقربت الفتحة التي قبلها من الكسرة، فعمل اللسان عملًا واحدًا مستقلًا، وذلك أخف من أن يعمل متصعدًا بالفتحة والألف ثم يهبط مستفلًا بالكسرة، ويقوي ذلك أن كسرة الراء بمنزلة كسرتين من قبل؛ لأنها حرف تكرير فقويت

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٣).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤٣).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٣).

(٤) انظر: التيسير (ص: ٤٣).

بذلك على اجتلاب الألف إلى كسرتها، ولذلك لم يراع الصاد والطاء والغين والحاء في ﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾و(قنطار) و﴿ٱلْغَارِ﴾ و﴿ٱلْفُجَّارِ﴾ وهي مستعليات في منع الإمالة؛ لقوة كسرة الراء وأنها بمنزلة كسرتين وأيضًا فإن الراء في هذا الفصل متطرفة، فالألف قبلها قريبة من موضع التغيير وهو الطرف، ولذلك قال: (**أَمل تدعى حميداً**) ؛أي : تسمى محمودا أو تقبل فلا ترد ولا يرد ما قرأت به.

وقوله: (**وفي ألفات**) متعلق بـ(**أمل**). و(**قبل راء طرف**) صفة لـ(**ألفات**). و(**بكسر**) حال من فاعل (**أتت**). و(**أتت بكسر**) صفة لـ(**راء طرف**). و(**تدعى**) جواب (**أمل**).وثبات الألف على حد قوله: ﴿مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] في أحد وجهيه. وقول:

أَلَـــم يَأتِـــيكَ وَالأَنـــباءُ تَنمـــي(1)

والألف في (**تقبلا**) بدل من النون الخفية. وقوله: (**كأبصارهم**) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كأبصارهم. و(**مع حمارك**) حال من (**الحمار**). والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٢٣-وَمَــعْ كَافِــرِينَ الْكافِــرِينَ بِــيَائِهِ وَهَــارٍ رَوَى مُـرْوٍ بِخُلْــفٍ صَــدٍّ حَــلاَ

٣٢٤-بَــدَارِ وَجَــبَّارِينَ وَالْجَــارِ تَمَّمُــوا وَوَرْشٌ جَمِــيعَ الْــبَابِ كَــانَ مُقَلِّــلاَ

---

(١) صدر بيت من الوافر، روي عن القعقاع بن عمرو، وعمرو بن كُلثوم، بلفظه، جاء في عجزه:

وَتَـــصعُدُ فـــي المَلمَعَـــةِ الفَـــيافِ

على رواية القعقاع، وفي رواية عمرو بن كُلثوم:

بِمـــا لاقَـــت سَـــراةُ بَنـــي العَبَـــيدِ

القعقاع بن عمرو (؟ - ٤٠ هـ / ؟ - ٦٦٠ م) القعقاع بن عمرو التميمي. أحد فرسان العرب وأبطالهم في الجاهلية والإسلام، له صحبة، شهد اليرموك، وفتح دمشق وأكثر وقائع أهل العراق مع الفرس. سكن الكوفة، أدرك وقعة صفين فحضرها مع علي، وكان يتقلد في أوقات الزينة سيف هرقل (ملك الروم)، ويلبس درع بهرام (ملك الفرس) وهما مما أصابه من الغنائم في حروب فارس، وكان شاعراً فحلًا. قال أبو بكر: صوت القعقاع في الجيش خير من ألف رجل. وعمرو بن كُلثوم، سبق وأن ترجمنا له. - الموسوعة الشعرية

٣٢٥-وَهذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلاَفٍ وَمَعَهُ في الْـ ـــبَوَارِ وَفـــي الْقَهَّـــارِ حَمْـــزَةُ قَلَّـــلاَ

أمر بإمالة ﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ [البقرة:١٩] المعرف باللام في حال كونه بالياء منصوبًا كان أو مجرورًا مع ﴿كَـٰفِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣] المنكر في حال كونه كذلك أيضًا للدوري عن الكسائي وأبي عمرو أيضًا[1].

ثم أخبر أن (هار) في قوله: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] تمال لمن أشار إليهم بالراء، والميم، والصاد، والحاء، والباء في قوله: (**روى مرو بخلف صد حلا بدار**)، وهم: الكسائي وابن ذكوان بخلاف عنه، وأبو بكر، وأبو عمرو، وقالون[2].

ثم أخبر أن الإمالة في ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] و﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] لمن أشار إليه بالتاء في قوله: (**تمموا**)، وهو: الدوري عن الكسائي[3].

ثم أخبر أن جميع الباب كان ورش يقلله ؛ أي : يقلل فتحه ؛ أي: يقرؤه بين اللفظين. وأراد بجميع الباب ما ذكره من قوله(**وفي ألفات**) إلى هذا الموضع، وهو ما وقعت الألف فيه قبل الراء المكسورة المتطرفة و﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾و ﴿كَـٰفِرِينَ﴾و ﴿هَارٍ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿وَٱلْجَارِ﴾[4].

ثم أخبر أن عن ورش خلافًا في ﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿ٱلْجَارِ﴾ وإليهما الإشارة بقوله: (**وهذان عنه باختلاف**)[5].

ثم أخبر أن حمزة وافق ورشًا على التقليل في ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ و﴿ٱلْقَهَّارِ﴾[6].

والحجة للدوري والكسائي في إمالة ﴿ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ و﴿كَـٰفِرِينَ﴾: ما توالى بعد

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٤).

(٢) انظر: التيسير (ص:٤٣).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص:١٥٩).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص:١٦٧).

(٥) انظر: نفسه (ص: ١٥٩).

(٦) انظر: التيسير (ص: ٤٣).

ألفهما من الكسرات، وهي: كسرة الفاء، وكسرة الراء، وهي في تقدير كسرتين، والياء في تقدير كسرة، فصار كأنه قد ولي الألف أربع كسرات، فقويت الكسرات على الألف فاستمالتها. ولم يميلا ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾؛لأنه ليس بعد رائه ياء، وكسرة رائه عارضة؛ لأنها تذهب في الوقف، فضعف حكمها لذلك في الوصل، وليس فيه كسرة لازمة سوى كسرة الفاء وإمالته في العربية جائزة حسنه. وكان يلزمها إمالة ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ و﴿ٱلذَّٰكِرِينَ﴾ ونحوهما لكنهما اتبعا الرواية فلم يميلا من أصل ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ شيئًا سواه.

وأما ﴿هَارٍ﴾ فإنه مختلف في أصله؛ قيل: أصله هو من: هار يهور. وقيل: هو من هار يهير؛ وزنه فعل مقصور من فاعل، ونظيره: شاك وصات من شايك وصايت. وقيل: أصله: هاورٍ أو هاير على الوجهين، فنقلت العين إلى موضع اللام فرارًا من الهمز، فصار كـ(**فارٍ**) أو (**رامي**)، فقلبت الواو في المثال الأول ياءً، فصار كالمثال الثاني، فاستثقلت الكسرة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين. وقيل: لم ينتقل العين إلى موضع اللام بل حذفت؛ لما يؤدي إليه بقاؤها من همزتها.

والعلة في إمالته: كسرة الراء.

والعلة في اجتماع المذكورين على **إمالته**: اتباع كل واحد منهم للنقل، وفيه إشعار ممن لم يمل نظائره بجواز إمالتها، ولأنه قد دخله من التغيير بالتقديم والتأخير والقلب والحذف على حد الأوجه المذكورة ما تقدم ذكره، والتغيير يُؤنس بالتغيير.

فإن قيل: من الذي أمال نظائره؟

قيل: الدوري عن الكسائي وأبي عمرو، وقرأهما ورش كما فعل في ﴿هَارٍ﴾. وأعني بنظائره ما كانت الألف فيه قبل راء مكسورة متطرفة على أن كونها نظائر له إنما يتحقق إذ جعلت ألفه منقلبة عن عين الكلمة، فأما إذا جعلت ألف فاعل ففيه نظر؛ لأنه إذا قدر فيه التقديم والتأخير كانت الراء جائزة في موضع العين، فصار حكمها حكم العين، فصار كدارٍ ونارٍ، وإن لم تعط حكم العين كانت العين كالموجودة بعدها؛ لأن حذفها عارض بدليل ثباتها مع الألف في النصب، فنبعد الألف من الطرف على هذا

التقدير، وإن قدر حذف العين من غير ثقل كان باب (**النار**) و(**الدار**) نظيراً له؛ للزوم الحذف في كل حال.

وحجة الدوري فيما رواه عن الكسائي في إمالة ﴿جَبَّارِينَ﴾: قوة كسرة الراء، ووقوع الياء بعدها.

وحجته في إمالة ﴿وَٱلْجَارِ﴾: كسرة الراء أيضًا وهو من الأصل، فجرى فيه على أصله.

ولا يلزم أن يقال : لم لا يمل أبو عمرو ﴿وَالجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾؛ لأنه ليس من الأصل الذي يميله ؛ حيث كانت الألف فيه بعيدة من الطرف.

وإنما يقال: لِمَ لَمْ يمل (**والجار**) مع انه من الأصل الذي يميله؟

قال الحافظ أبو عمرو: وزعم بعض علمائنا أن أبا عمرو إنما ترك الإمالة في (**الجَبَّارِين**) و﴿ٱلْجَارِ﴾؛ لقلة دورهما في القرآن؛ قال: وهذا القول غير مستقيم؛ لأنه لو كان كما زعم لترك إمالة ما هو اقل دورًا من ذلك؛ نحو: (**قِنطَارٍ**) و(**دِينَارٍ**) و(**الغَارِ**) و(**جُرُفٍ هَارٍ**) و(**جَبَّارٍ**) و(**خَتَّارٍ**) وما أشبه ذلك مما لم يأت إلا في موضع واحد.

قال: وكذلك من زعم أنه إنما أخلص الفتح في (**جَبَّارِين**) لكونه غير مجرور، ولا يصح أيضًا ؛ قال: وإذا لم يصح التعليل بشيء من ذلك ثبت أنه إنما ترك الإمالة فيهما اقتداءً بالرواية.

وحجة ورش في إمالة الباب المشار إليه كله كحجة غيره، إلا أنه اكتفى بالتقليل في ذلك؛ لحصول الغرض به مع خفة اللفظ وقلة الكلفة.

وأمَّا ﴿وَٱلْجَارِ﴾ و(**الجَبَّارِين**) فإن (**ابن غلبون**) روى فتحهما، وروى غيره تقليلهما. **والعلة** في الفتح والتقليل على ما تقدم في فتح أبي عمرو وإمالة الدوري عن الكسائي فيهما.

وحجة حمزة في موافقة ورش على تقليل ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ و﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين.

وتقدير أول هذه الأبيات: وأمل (**الكافرين**) بيائه كائنًا مع (**كافرين**). والإعراب

يتنزل على ذلك. وفي قوله: (**وهار روى مرو بخلف**) حذف مضاف هو مفعول به، والتقدير: وإمالة هار (**روى مرو**)؛ أي: نقل مرو فاعل(**روى**) ويجوز أن يكون (**هار**) مبتدأ، ومفعول (**روى**) محذوفًا؛ أي: روى إمالته مرو. (**بخلف**) حال من المحذوف على كلا التقديرين. و(**صد**) نعت لـ(**مرو**)، وجعله مرويًا صديًا على أنه مرو يبحر علمه عطشان إلى الزيادة، ويجوز أن يكون (**صد**) مفعول بـ(**مرو**) على إلحاق المنصوب بالمرفوع والمجرور؛ كقوله:

لعلّـــي أرى بَـــاقٍ عَلَـــى الحـــدثان[1]

و(**حلا**) مستأنف، والمعنى: حلا نقل ذلك. و(**بدار**) مستأنف أيضًا، والمعنى: بادر إلى الأخذ بما نقل من ذلك. و(**جبارين والجار تمموا**)؛ أي: وإمالة هذه تمموا؛ أي: أبوابها تامة؛ يشير إلى الإمالة الكبرى. و(**ورش**) مبتدأ. و(**جميع الباب**) منصوبًا بـ(**مقللا**). و(**هذان عنه**) جملة اسمية. و(**باختلاف**) حال من الضمير المستكن في الخبر. و(**حمزة قللا**) جملة كبرى. و(**في البوار**) متعلق ب(**قللا**). و(**معه**) حال من الضمير. والله أعلم.

٣٢٦-وَإِضْـجَاعُ ذِي رَاءَيْـنِ حَـجَّ رُوَاتُـهُ كَالأَبْـــرَارِ وَالتَّقْلِـــيلُ جـــادَلَ فَيْـــصَلاَ

أخبر أن إضجاع ما اجتمع فيه راء قبل الألف وراء بعدها مكسورة متطرفة؛ كـ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و﴿ٱلْأَشْرَارِ﴾ [آل عمران:٦٢] لمن أشار إليهما

---

(١) عجز بيت جاء في صدره:

خُـــذا حَدِّثانـــي عـــن فُـــلٍ وفُـــلانِ

هو من الطويل، وقائله الأعمى التطيلي، والبيت مطلع قصيدة له يقول فيها:

وعـــن دُولٍ جُـــسنَ الـــديارَ وأهلِهَـــا فَنِـــيْنَ وصـــرفُ الدَّهْـــر لـــيس بفـــان

وعـــنْ هَرَمَـــيْ مِـــصْرَ الغـــداةَ أَمُـــتّعا بـــشرخِ شـــبابٍ أم همـــا هَـــرِمان

الأعمى التطيلي (٤٨٥ - ٥٢٥ هـ / ١٠٩٢ - ١١٣١ م) أحمد بن عبد الله بن هريرة القبيسي أبو العباس الأعمى التطيلي. شاعر أندلسي نشأ في أشبيلية. له ديوان شعر، وقصيدة على نسق مرثية ابن عبدون في بني الأفطس. - الموسوعة الشعرية

بالحاء والراء في قوله: (**حج رواته**)، وهما: أبو عمرو، والكسائي[(١)].

ثم أخبر أن التقليل فيه لمن أشار إليهما بالجيم والفاء في قوله: (**جادل فيصلا**)، وهما: ورش، وحمزة. وليس من أصل أبي الحارث إمالة الألف الواقعة قبل الراء المذكورة، ولا من أصل حمزة أن يقرأه **بين بين**[(٢)].

والحجة لهما في ذلك بعد اتباع الأثر: أن الراء المكسورة تكررت في النوع، وهي حرف تكرير فازدادت الكلفة على اللسان بذلك فَخَصَّاهَما بالإمالة؛ ليكون العمل فيهما وفيما بعدها من جهة واحدة.

وإذا غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي الواقع قبل الألف؛ نحو: ﴿ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ و(**قنطار**) و﴿ٱلْغَارِ﴾ و(**الفجار**) مع قوته باستعلائه فعليها للراء أولى؛ لأنه ليس فيها استعلاء. ولم يشبع الإمالة حمزة؛ لما في توسطها من حصول الغرض مع خفة اللفظ[(٣)].

(**وإضجاع ذي راءين**) جملة كبرى. ومعنى (**حج رواته**) غلبوا من حاجَّهم بما ذكر من الاحتجاج لإضجاعه، وذلك أن بعض الناس ضعف إمالة ذلك؛ لمكان الراء، فحج ذلك.

وقد قال «مكي» - رحمه الله - : وما تكررت فيه الراء؛ نحو ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ فالإمالة فيه للكسرة التي بعد الألف، وقوى ذلك كونها على الراء، غير أن انفتاح، الراء قبل الألف تضعف الإمالة فيه، لكن لما وجبت إمالة الألف أن ينحى بفتحة الراء إلى الكسرة حسنت الإمالة فيه قليلًا؛ قال: وقلل ورش وحمزة.

وقوله: (**والتقليل جادل فيصلا**) جملة كبرى. و(**فيصلا**) حال. ومعنى(**جادل**): حاج. **والفيصل**: القوي الفصل؛ أي: جادل في حال كونه قاطعًا للخصم بقوة جداله، وأسند ذلك في التقليل، والمراد من قراءته وهو من الإسناد المجازي يشير إلى ما تقدم من الاحتجاج. والله أعلم.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٣٥).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٦٦).

٣٢٧-وَإِضْجَاعُ أَنْصَارِي تَمِيمٌ وَسَارِعُوا نُسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارِئِكُمْ تَلَا
٣٢٨-وَآذَانِهِمْ طُغْيَانِهِمْ وَيُسَارِعُو نَ آذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمَثَّلاَ

أخبر أن من أشار إليه بالتاء في قوله: (تميم)، وهو: الدوري عن الكسائي قرأ بالإضجاع في الكلم المذكورة، وهي: ﴿أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢. والصف: ١٤] في موضعين، ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٣٣] في موضع واحد، و﴿نُسَارِعُ﴾ [المؤمنون: ٥٦] في موضع واحد، و﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] في موضع واحد؛ و﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] في موضعين، و﴿ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩. والأنعام: ٢٥. والإسراء: ٤٦. والكهف: ١١، ٥٧. وفصلت: ٤٤. ونوح: ٧] في سبعة مواضع، و﴿طُغْيَـٰنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥. والأنعام: ١١٠. والأعراف: ١٨٦. ويونس: ١١. والمؤمنون: ٧٥] في خمسة مواضع، و﴿يُسَـٰرِعُونَ﴾ [آل عمران: ١١٤، ١٧٦. والمائدة: ٤١، ٥٢، ٦٢. والأنبياء: ٩٠. والمؤمنون: ٦١] في سبعة مواضع، و﴿ءَاذَنَّـٰكَ﴾ [فصلت: ٥] في موضع واحد، و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢. والرحمن: ٢٤. والتكوير: ١٦] في ثلاثة مواضع[1].

والحجة في إمالة هذه الكلم: وقوع الكسرة فيها بعد الألف، وذلك مما يسوغ الإمالة؛ يجري على اللسان على طريقة واحدة من التفشي، ويقوي في الإمالة في بعضها بكون الكسرة للبناء، وبكونها على الراء وقوع الراء قبل الألف. علل استثناء أبي عمرو ﴿أَنصَارِىٓ﴾ بقله دوره، وبكونه في موضع رفع.

وضعّف **الحافظ أبو عمرو** العلتين، واختار أن تكون العلة في استثنائه اتباع الأثر والجمع بين اللغتين، وما عدا ﴿أَنصَارِىٓ﴾ فليس من الأصل الذي يميله أبو عمرو، وفتحه إياه لفتح ما سواه مما قرأ فيه بالفتح اقتداء بالرواية.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٥ - ٢٣٦).

فإن قيل: لم ذكر ﴿وَٱلْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ مع ما تقدم ولم يذكرها مع هذه الكلم لتناسب الجمع في انفراد الدوري عن الكسائي بإمالتها؟

قيل: كما أن ورشًا يقرأ الكلم المتقدمة بين بين، ويقرأ ﴿وَٱلْجَارِ﴾ و﴿جَبَّارِينَ﴾ كذلك في أحد الوجهين ذكرهما بعدهما؛ لما يحصل من الاختصار بإمالة ورش فيهما عليهما، ألا تراه قال : وهذان عنه باختلاف فأوجز وأحسن، بخلاف هذه الكلم فإن ورشًا يفتح جميعها، فلو ذكرهما معها لاحتاج في بيان مذهب ورش فيهما إلى طول عبارة.

وعلة ورش في استثناء ﴿أَنصَارِي ﴾ ما ذكر لأبي عمرو.

(وإضجاع أنصاري تميم) جملة اسمية. وأشار بقوله: **(تميم)** إلى تمام الإضجاع فيه وكماله ونزاهته من النقض؛ لصحته نقلًا. وجملة **(وسارعوا)** إلى آخر البيت جملة كبرى، والتقدير: وهذه الألفاظ تلاها كذلك أيضًا. و**(آذانهم وطغيانهم ويسارعون وآذاننا)**؛ وهذه الألفاظ كذلك أيضًا. **(وعنه الجواري)** جملة اسمية. و**(تميل)** مستأنف؛ أي: تميل ذلك.

فإن قيل: أي تاء من التاءات المذكورة هي الرمز؟

قيل: الأولى بدليل أنها لو سقطت لم يحسن مجيء الثاني؛ لأن ضمير الفعل الذي هو فيه يعود على ما دلت عليه الأولى من القارئ المذكور، والثالثة جاءت بعد الضمير العائد عليه، فلم يكن للرمز بعد ذلك معنى. والله أعلم.

٣٢٩-يُوَارِي أُوَارِي فِي العُقُودِ بِخُلْفِهِ ضِعَافًا وَحَرْفَا النَّمْلِ آتِيكَ قَوَّلاَ

٣٣٠-بِخُلْفٍ ضَمَمْنَاهُ مَشَارِبُ لامِعٌ وَآنِيَةٍ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا

٣٣١-وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ وَخَلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصِّلاَ

أخبر أن الإضجاع في: ﴿يُوَٰرِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ [المائدة: ٣١]، ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِي ﴾ [المائدة: ٣١] وكلاهما في سورة العقود للدوري والكسائي أيضًا، ولا

خلاف عنه في فتح قوله: ﴿يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ [الآية: ٢٦] في سورة الأعراف[(١)].

قال الحافظ أبو عمرو: حدثنا (**عبد العزيز بن جعفر بن محمد**) قال: حدثنا (**أبو طاهر بن أبي هاشم**) قال: قرأت على (**أبي عثمان الضرير**) عن أبي عمرو وعن الكسائي: ﴿يُوَٰرِي﴾، و﴿فَأُوَٰرِيَ﴾ في المائدة بالإمالة. قال: وقرأت من طريق (**ابن مجاهد**) بإخلاص الفتح فيهما.

ثم أخبر الناظم أن من أشار إليه بالقاف في قوله: (**قولا**)، وهو: خلاد أمال قوله - تعالى - : ﴿ضِعَٰفًا﴾ [الآية: ٩] في سورة النساء، وقوله: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [الآية: ٤٠]، ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَ﴾ [الآية: ٤٠] في سورة النمل بخلاف عنه الجميع، وأن من أشار إليه بالضاد في قوله: (**ضممناه**)، وهو: خلف أمالها بلا خلاف[(٢)].

ثم أخبر أن من أشار إليه باللام في قوله : (**لامع**)، وهو: هشام أمال قوله - تعالى - : ﴿وَمَشَارِبُ﴾ في (**سورة يس**)[(٣)].

ثم أخبر أن من أشار إليه باللام في قوله: (**لأعدلا**)، وهو: هشام أيضًا أمال أيضًا في سورة الكافرون ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [الآية: ٥] في الموضعين، ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ﴾ [الآية: ٣، ٤، ٥] أيضًا **ثم أخبر** عن خلف الرواة في إمالة﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرورة لمن أشار إليه بالحاء في قوله: (**حصلا**)، وهو: أبو عمرو[(٤)].

وقال الحافظ أبو عمرو: اختلف أصحاب اليزيدي عنه في إمالة ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور، فروى ابن سعد وأبو حمدون وأبو عبد الرحمن عن أبي عمرو إمالته في جميع القرآن؛ قال: وبذلك قرأت على عبد العزيز بن أبي غسان عن قراءته على

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٦ - ٢٣٨).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٦٨).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ١٦٧).

(٤) انظر: التيسير (ص: ٤٤).

طاهر بن أبي هاشم؛ قال: وذلك الصحيح عن أبي عمرو، وإذا لم تأت رواية منصوبة عن اليزيدي عنه بخلاف ذلك. وحمل رواية أحمد بن جبير عن اليزيدي الفتح على غيره في موضع الجر، وقال: في فتح ابن مجاهد لذلك في جميع القرآن أن ابن مجاهد صار إلى ذلك من جهة الاختيار لرواية اليزيدي، كما اختار غير رواية اليزيدي في فتح فعلى كيف وقع مع روايته الإمالة الوسطى عن اليزيدي.

وهذا الخلاف في القصيد منسوب إلى أبي عمرو دون الدوري والسوسي على حسب ما ذكر الحافظ أبو عمرو، وفيما نقله عنه أبو عمرو من كتاب «**الإمالة**»، وقد اختصر ذلك في كتاب «**التيسير**» ونسبه إلى أبي عمرو أيضًا، فقال: أقرأني الفارسي من قرأته على أبي طاهر في قراءته عن أبي عمرو إمالة ﴿**ٱلنَّاس**﴾ المجرور، وهي رواية أبي حمدون وعبد الرحمن وابن سعدون عن اليزيدي، وأقرأني غيره بالفتح وهي رواية أحمد بي جبير عن اليزيدي، وبه كان يأخذ بن مجاهد.

وكان الناظم - رحمه الله - يقرئ بالإمالة له من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسي، وربما عكس بعض المشايخ ذلك.

وحجة الدوري في إمالة ﴿**يُوَٰرِي**﴾ و﴿**فَأُوَٰرِيَ**﴾ وقوع الكسرة بعد الألف فيهما، وزاد ذلك قوة كون الكسرة على الراء، ومجيء الياء بعد الكسرة.

وعلة تخصيصه لما جاء في المائدة من ذلك: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين، وإلا فلا فرق بين ﴿**يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِ**﴾ و﴿**يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ**﴾.

وحجة من أمال ﴿**ضِعَٰفًا**﴾ أن الضاد لما وقعت مكسورة قبل العين أمال فتحة العين والألف من أجلها؛ ليجري اللسان على طريقة واحدة، ولم يمنع الإمالة حرف الاستعلاء؛ لكونه قبل الحرف الممال، والانتقال إلى الإمالة بعد الاستعلاء حسن، ولو كان بعده لكان الأمر بالعكس؛ لأن التصعد بعد التسفل ثقيل.

وحجة الفتح فيه أن ألفه لما حال بينها وبين الكسرة الحالية لإمالة العين وهو حرف حلقي من غير الألف ناسب ذلك الفتح فاستعمل فيه على الأصل.

وحجة حمزة فيما قرأ به من الوجهين على أختلاف الرواية فيه من طريق خلاد: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين ومراعاة السببين.

وحجة الإمالة في ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ﴾ [النمل: ٣٩، ٤٠] في الموضعين وقوع الكسرة بعد الألف والياء بعدها.

وحجة الفتح فيهما: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين وأنه الأصل، وأن همزته أحد حروف المضارعة، ولو وضع كل واحد من أخواتها موضعها لم يقع معه الإمالة فكذلك هي؛ ليجري الفعل مع أحرف المضارعة مجرى واحدًا كما جرى معهن في الإعلال مجرى واحدًا في نحو: أعد، وتعد، ويعد.

قال الحافظ أبو عمرو: فإن قيل: من أين جاءت إمالة ألف ﴿ءَاتِيك﴾ وهي منقلبة عن همزة، والمنقلب عن الشيء بمنزلة ما انقلب عنه، ألا ترى أن من أبدل همزة ﴿الرُّءْيَا﴾ و﴿وَتُئْوِى﴾ واوًا لم تدغم الواو، لأنها بمنزلة ما أبدلت منه؟

قيل: إمالة الألف في ﴿ءَاتِيك﴾ سائغة من وجهين: أحدهما: أن الهمزة في ﴿ءَاتِيك﴾ قد صيرها القلب حرف مد ولين كما صير الواو والياء المفتوحتين في نحو: ﴿ءَاتِي﴾ و﴿سَجَى﴾ و﴿شَآء﴾ و﴿خَافَ﴾ كذلك، فكما يمال ما انقلب عن الياء والواو مع امتناع إمالة ما انقلبا عنه كذلك تمال الألف المنقلبة عن الهمزة مجرى الألف المنقلبة عن الياء والواو مع امتناع إمالة الهمزة: الثاني أن العرب أجرت الألف المنقلبة عن الهمزة مجرى الألف المنقلبة عن الياء والواو في انفتاح كل واحدة منها في الشعر، فكذلك تجرى مجراها في الإمالة. ويقوي ذلك أن من العرب من يدغم الواو المبدلة من الهمزة في الياء، فيقول: الرُّيَّا وتُوَيه، كما يدغم التي ليست منقلبة في طي وشبهه؛ قال: ويجوز أن يكون اسمًا على مثال فاعل فتكون الألف زائدة غير منقلبة عن شيء، والكسرة بعدها لازمة، فتقوى الإمالة لذلك، ولا اعتبار بالهمزة قبل الألف على هذا؛ لأن ألف فاعل تمال سواء كانت الألف قبلها همزة أو غيرها؛ نحو: (**آمر**) و(**آمن**) و(**آسر**) و(**نافع**) و(**مالك**) و(**جامع**) وما أشبه ذلك، هذا معنى كلام الحافظ أبي عمرو مختصرًا.

قلت: ولا خلاف في فتح (**آتِ**) في غير هذين الموضعين؛ نحو: ﴿فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا﴾ [الأعراف: ٣٨] و﴿إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: ٩٣] و﴿ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾

[مريم: ٩٥]؛ لأن الأثر لم يرد بغير ذلك.

وحجة حمزة فيما قرأ به في حرفي النمل من الوجهين على اختلاف الرواية عنه من طريق خلاد: ما تقدم في ﴿ضِعَـٰفًا﴾، وكان الحافظ أبو عمرو يختار الفتح لخلاد في المواضع الثلاثة؛ لأنه هو المشهور عنه.

وحجة هشام في إمالة ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣]: وقوع كسر الراء بعد الألف، وقوى ذلك كونها على الراء. وحجته في إمالة ﴿ءَانِيَةٍ﴾ : وقوع الكسرة - أيضًا - بعد الألف، ويقوي ذلك وقوع الياء بعد الكسرة، فإنها وإن كانت مفتوحة يحسن الإمالة، وفي هذه الحال تُحلِّيهَا.

والحجة له في إمالة التي في (**الغَاشِيَة**) دون التي في ﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾ [الغاشية: ٦، الإنسان: ١] أن التي في (**الغَاشِيَة**) دون ألفها زائدة؛ لأنها ألف، فقويت ألف فاعل فقويت فيها الإمالة، والتي في (**هل أتى**) ألفها منفصلة عن همزته، وهي فاء الكلمة، ووزنها أفعله.

الاعتماد في ذلك كله على اتباع الأثر والاقتداء بالرواية.

وحجته في إمالة قوله: ﴿عَـٰبِدُونَ﴾ [الكافرون: ٣، ٥] و﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٧] في سورة الكافرون: وقوع الكسرة بعد الألف أيضًا.

والحجة في تخصيص المواضع الثلاثة الآتية في السور المذكورة دون ما سواها: اقتداؤه بابن عامر في ذلك، **وحجة** ابن عامر في اقتدائه بأئمته أيضًا، ألا ترى أنه أخلص الفتح في قوله:﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾، ولا فرق بينه وبين قوله: ﴿وَلَآ أَنتُمۡ عَـٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]، فلا علة لذلك إلا اتباع الأثر والاقتداء به، وأخلص الفتح في قوله: ﴿لِّقَوۡمٍ عَـٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٦] و﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَـٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] وشبه ذلك مع أن الإمالة فيه أقوى؛ لوقوع كسرتين وياء بعد الألف وليس ذلك إلا للاعتماد على اتباع الأثر والاقتداء بالرواية.

وحجة أبي عمرو في إمالة ﴿ٱلنَّاس ﴾: الكسرة الواقعة بعد الألف مع قرب

الألف من الطرف، وأصله: أناس؛ حذفت همزته تخفيفًا، وحذفها مع لام التعريف كاللام لا يكاد يقال: أن الإناس سموا بذلك؛ لأنهم يونسون؛ أي: يبصرون؛ أي: كما سمي الجن جنًا لاجتنايهم، وألفه - على هذا القول - زائدة، فقويت إمالتها لذلك. وقيل: أصله نيسن مقلوب من نسي من النسيان، وألفه - على هذا القول منقلبة عن ياء، فقويت إمالتها لذلك - أيضًا - وقيل : أصله نوس من ناس ينوس إذا تحرك، وألفه - على هذا القول - منقلبة عن واو، والإمالة عندهم في الألف المنقلبة عن الواو لكسرة الإعراب؛ نحو: ﴿ٱلدَّارِ﴾ و﴿ٱلنَّارِ﴾ شائعة. وروي - مع ذلك - عن ابي عمرو أنه قال: الإمالة في ﴿ٱلنَّاس ﴾ المجرور لغه أهل الحجاز، فيدل ذلك على أنه إنما قرا بالإمالة في ذلك؛ لاتباع أهل الحجاز في ﴿ٱلنَّاس ﴾ المجرورة من لغة قبيلته، وتمسكه بآثارهم ولغاتهم، واقتدائه بمذاهبهم دون غيرهم.

وتقدير البيت الأول من هذه الأبيات الثلاثة: وإضجاع يواري وأواري كائنين في العقود، أو أعني في العقود كائن عنه ملتبسًا بخلفه، على أن ملتبسًا حال من ضمير الاستقرار.

وقوله: (**ضعافا وحرفا النمل**) فيه حذف مضاف أيضًا، والتقدير: وإضجاع هذه الكلمات قول، فهي جملة كبرى، وفيها اختصار، والتقدير: آتيك وآتيك كلاهما بدل من قوله: (**وحرفا النمل**). ومعنى (**قول**) جعل قولا لمن أشار إليه؛ أي: نقل عنه.

وقوله: (**بخلف**) حال من ضمير (**قول**). (**وضممناه**) صفة ل(**خلف**)، والمعنى: أن الخلف في ضعافًا وآتيك ضم بعضه إلى بعض.

وقوله: (**مشارب لامع**) جملة اسمية، والتقدير: وإضجاع مشارب لامع؛ أي: مضيء يشير إلى وضوحه. (**وآنية في هل أتاك لأعدلا**) جملة اسمية أيضًا، والتقدير: وإضجاع آنية في هل أتاك لقارئ أعدل؛ أي: شديد العدالة. و(**في هل أتاك**) متعلق بالمضاف المحذوف، أو تبيين. و(**في الكافرون عابدون وعابد**) جملة أيضًا، والتقدير: وله في الكافرون إضجاع كذا وكذا. و(**في الكافرون**) متعلق بالخبر، أو تبين. و(**خلفهم في الناس**) متعلق بالمبتدأ. و(**في الجر**) حال من (**الناس**)، أو تبيين. والله أعلم.

٣٣٢-حِمَارِكَ وَالمِحْرَابِ إِكْرَاهِهِنَّ وَالْـ حِمَارِ وَفِي الإِكْرَامِ عِمْرَانَ مُثِّلاَ
٣٣٣-وَكُلٌّ بِخُلْفٍ لاِبْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا يُجَرُّ مِنَ الْمِحْرَابِ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلاَ

أخبر أنّ ابن ذكوان أمال (**هذا الكلم**) بخلاف عنه إلا ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ إذا كان مجرورًا فإنه لا خلاف عنه في إمالته. (**قال الحافظ أبو عمرو:**) وقراء هذه الكلمة بالإمالة الخاصة: ابن عامر في رواية (**الأخفش الدمشقي**) عن ابن ذكوان عن أصحابه؛ عنه قال: وكذلك قرأت ذلك من هذا الطريق على (**أبي الفتح**) عن قراءته على أصحابه؛ قال: وكذلك نص (**الأخفش**) عليها في كتابه عن ابن ذكوان؛ قال: وأقرأني (**عبد العزيز بن غسان**) عن (**أبي بكر النقاش**) عن الأخفش بإمالة ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ حيث وقع، وإخلاص الفتح فيما عداه؛ قال: وأقرأني (**أبو الحسن**) عن قراءته من طريق (**محمد بن الأخرم**) عن الأخفش بإمالة ﴿ٱلْمِحْرَابِ﴾ المجرور خاصة، وهما موضعان في آل عمران ومريم[1].

والحجة في إمالة ﴿حِمَارِكَ﴾و ﴿ٱلْحِمَارِ﴾: ما تقدم ذكره في فصل الألف الواقعة قبل الراء المكسورة المتطرفة. وعلة تخصيص ابن ذكوان لهما بالإمالة دون ما أشبههما ﴿مِّن دِيَٰرِكُمْ﴾و ﴿ٱلدِّيَارِ﴾:اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

والحجة في إمالة ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ و﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ و﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ و﴿عِمْرَٰنَ﴾: **ما** فيها من الكسر قبل الألف وبعده، أو قبله لا بعده، ولم يمنع فتحة الراء من ذلك، فإنهم لم يجعلوا الراء كحرف الاستعلاء في منع الإمالة؛ حكى (**ذلك سيبويه**) - رحمه الله - ، وحكى أنهم قالوا: (**عِمْرَان**) و(**فِرَاش**) و(**حِرَاب**)؛ يعني: بالإمالة.

والإمالة في بعض هذه الكلم أقوى من بعض؛ فهي في ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ أقوى منها في ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ إذا كان مجرورًا؛ لأن في ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ كسرة قبل الألف وكسرتين بعدها، وفي﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ إذا كان مجرورًا كسرة قبل الألف وكسرة بعدها. وهي في

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٨).

﴿**المِحْرَاب**﴾ إذا كان مجرورًا وفي ﴿**وَٱلۡإِكۡرَامِ**﴾ أقوى منها في ﴿**ٱلۡمِحۡرَاب**﴾ إذا كان منصوبًا وفي ﴿**عِمۡرَان**﴾؛ لأنهما ليس فيهما إلا الكسرة التي فبل الألف.

وحجته في الجزم بإمالة ﴿**ٱلۡمِحۡرَاب**﴾ المجرورة، والقراءة بالوجهين فيما عداه: اتباع الأثر والجمع بين اللغتين.

ومن علل جزمه بإمالة ﴿**ٱلۡمِحۡرَاب**﴾ المجرور باكتناف الألف كسرتان انتقض تعليله بـ﴿**وَٱلۡإِكۡرَام**﴾ و﴿**إِكۡرَٰهِهِنَّ**﴾؛ فإن ﴿**وَٱلۡإِكۡرَام**﴾ مثله، و﴿**إِكۡرَٰهِهِنَّ**﴾ أقوى سببا منه، والاعتماد في كل ما وقع فيه الخلاف في هذا الباب والتخصيص، بل في جميع الباب على اتباع الأثر والاقتداء بالرواية.

وتقدير البيت الأول من هذين البيتين: وإضجاع حمارك والمحراب وإكراههن، والحمار مثل، وفي الإكرام وعمران مثلا ذلك، وليس الميم في مثل برمز؛ لأن التصريح بابن ذكوان مغن عنه.

و(**كل بخلف**) جملة اسمية، والتنوين في (**كل**) عوض من مضاف إليه محذوف، والتقدير: وكل ذلك كائن بخلف. و(**لابن ذكوان**) صفة (**بخلف**). و(**من المحراب**) في موضع الحال من مرفوع يجر. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٣٤-وَلاَ يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا   إِمَالَـةَ مَـا لِلكَـسْرِ فِـي الْوَصْـلِ مُـيِّلاَ

أخبر أن الألف التي تمال في الوصل لأجل الكسرة المتطرفة - إمالة كبرى أوصغرى - لا تمنع إسكان تلك الحروف المكسورة في الوقف إمالتها؛ لكون سكونه عارضا[1].

واعلم أن الإمالة إذا جيء بها للدلالة على الأصل لزمت في الوقف كالوصل؛ نحو: إمالة ﴿**رَمَىٰ**﴾ و﴿**سَعَىٰ**﴾، وكذلك إذا كانت الكسرة ملفوظا بها قبل الألف؛ نحو: ﴿**كِلَاهُمَا**﴾، أو بكسرة مقدرة، نحو: ﴿**خَافَ**﴾ و(**زاد**)؛ فإن كانت لكسرة بعد الألف؛ نحو: ﴿**ٱلدَّار**﴾ و﴿**ٱلنَّار**﴾ و﴿**ٱلنَّاس**﴾ فإن وقفت بالإسكان فالوجه بقاء الإمالة

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٨ - ٢٣٩).

والتقليل على ما كان عليه في حال الوصل؛ لأن الوقف لما كان عارضا كانت الكسرة في حكم الموجود، وأيضًا فإن الإمالة سابقة للوقف فبقيت على حالها، فإن وقفت بالروم والإمالة والتقليل حينئذ أقوى؛ لأن ذهاب بعض الحركة عارض أيضًا، وعلى هذا القول العمل، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو، وهو الذى ذكره الناظم - رحمه الله - [1].

وذهب قوم إلى أن الإمالة والتقليل يضعفان مع الروم وينقص منهما بقدر ما نقص من الحركة ويذهبان مع السكون لذهاب الكسرة.وإعراب البيت الظاهر. والله أعلم.

٣٣٥-وَقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ   وَذُو الرَّاءِ فِيهِ الخُلْفُ في الْوَصْلِ يُجْتَلاَ

٣٣٦-كَمُوسَى ٱلْهُدَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ والْقُرَى الْـ   ـلَتِي مَعَ ذِكْرَى الدَّارِ فَافْهَمْ مُحَصِّلاَ

أمر بالوقف قبل السكون بما في أصولهم من الفتح والإمالة وبين اللفظين؛ يعني في الألف الممالة المتطرفة التى يقع بعدها ساكن كـ﴿مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [البقرة: ٥٣] ﴿ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ﴾ [الإسراء: ٦٠] ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤] وما أشبه ذلك؛ وذلك أن الألف الممالة المقروءة بين بين إذا كانت آخر الكلمة ولقيها ساكن في الوصل فإنها تذهب؛ لسكونها وسكونه، فتذهب الإمالة والتقليل، فإذا وقفت عليها وفصلت من الساكن أو زال عنها التنوين للوقف رجعت الإمالة والتقليل؛ لرجوع الألف. فإن كان قبل الألف الأخيرة المشار إليها راء؛ نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٥] و﴿لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل:٢٠]، جملة الوارد من ذلك ثلاثون كلمة[2].

الأمر كما ذكر غير أن السوسي اختلف عنه في ذلك في حال الوصل فأخذ له بالفتح فيه كالجماعة، وروى عنه الإمالة، وإلى ذلك أشار بقوله: (**وذو الراء فيه الخلف**

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٣٨ - ٢٣٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٣٩ - ٢٤١).

في الوصل يجتلى)، والياء عبارة عن السوسي[1].

وعلة **فتحه**: ما تقدم من ذهاب ما أمليت لأجله. وعلة إمالته: أن الإمالة لما كانت عنده قوية في ذوات الراء من ذوات الياء؛ لما تقدم أبقى الإمالة في الراء دليلًا على إمالة الألف في الوصل.

قال الحافظ (**أبو عمرو في** «**التيسير**»): وكل ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل من أجل ساكن لقيه نحوه؛ نحو: ﴿مُّصَفًّى﴾ [محمد: ١٥] و﴿مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢] و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١] و﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فالإمالة فيه سائغة في الوقف؛ لعدم الساكن على أن أبا شعيب روى عن اليزيدي إمالة الراء مع الساكن في الوصل ؛ نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥]، وبذلك قرأت وبه أخذ.

وقال في كتاب «**الإمالة**»: واعلم أن ما يمال منه ألفه التي في آخره أو يقرأ بين اللفظين فإنه إذا لقى تلك الألف ساكن في الوصل سقطت؛ لسكونها أو سكونه، وذهبت الإمالة وبين اللفظين.

والعلة في ذلك أن الإمالة وبين اللفظين إنما كانا من أجل وجود الألف، فلما ذهبت وجب أن يذهبا، فإذا وقف عليها وفصلت من الساكن أو زال التنوين للوقف فإن الإمالة وبين اللفظين يرجعان لرجوع الألف.

ثم قال: وقد اختلف عن أبي عمرو في إمالة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها للساكن الذي يلقاها ما لم يكن تنويناً في حال الوصل، وذلك في نحو قوله: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ و﴿سَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة:٩٤، ١٠٥].

وروى أبو عبد الرحمن وأبو حمدون وأحمد بن واصل[2] وأبو شعيب السوسي

---

(١) انظر: نفسه (١/٢٣٩).

(٢) البغدادي المقرئ قرأ القرآن على محمد بن سعدان المقرئ، وهو أجل أصحابه، روى القراءة عنه عرضًا أحمد بن بويان، والحسين بن إبراهيم الصائغ، وابن مجاهد (ت٢٧٣هـ). انظر: القراء الكبار (١/٢٦٢).

هؤلاء الأربعة عن اليزيدي عنه أنه كان يميل فتحة الراء في ذلك في حال الوصل؛ قال: وبذلك قرأت في رواية السوسي على شيخنا أبي الفتح عن قراءته على أصحاب أبي عمران موسى بن جرير عنه قال: وقال لي أبو الفتح: كان أبو عمران يختار الفتح في ذلك من ذوات نفسه.

قال: وروي الإمالة أيضًا عن أبي عمرو في ذلك أيضًا عبد الوارث بن سعيد[1] والعباس بن الفضل[2] وقوله: **(يجتلى)** معناه يكشف، وذلك أن أبا عمران موسى بن جرير النحوي كان يقرئُ به. وقد قال أبو الفتح: أنه اختاره من ذات نفسه.والظاهر أنه رواه عنه؛ لأنه لا يجوز أن يقرأ في قراءته بما اختاره من ذات نفسه، فلأجل ذلك قال: يكشف؛ أي: ليعرف ما قيل فيه، وإنما لم يمل الراء الواقعة قبل التنوين في الوصل قولًا واحداً؛ نحو: ﴿قُرًى﴾ و﴿مُّفْتَرًى﴾؛ لضعف الإمالة في ذلك من حيث كانت الألف فيه لا توجد إلا في الوقف، وقد توجد ولا يمال على رأي بخلاف ما لم يقع قبل التنوين، فإن الألف يوجد فيه في الوقف وفي الوصل إذا كان بعده حركة؛ نحو: ﴿نَرَىٰ تَقَلُّبَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ولا خلاف بين أصحاب الإمالة في إمالتها في الوقف.

وقوله: ﴿مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [غافر: ٥٣] و﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧] مثالان مما ليس فيه راء. وأراد بقوله: **(موسى الهدى)**: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [غافر: ٥٣]، وقوله: ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِي﴾ [سبأ:١٨] و﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ مثالان مما فيه الراء[3].

(وقبل السكون) ظرف لـ**(قف)**. و**(بما)** حال من ضمير **(قف)**؛ أي: قف ملتبسا

---

(١) أبو عبيدة التنوري العنبري، إمام حافظ مقرئ ثقة، وعرض القرآن على أبي عمرو، ورافقه في العرض على حميد بن قيس المكي، روى القراءة عنه ابنه عبد الصمد وبشر بن هلال ومحمد بن عمر القصبي، وكان ثقة حجة موصوفاً بالعبادة والدين والفصاحة والبلاغة (ت١٨٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٤٧٨).

(٢) أخذ القراءة عرضًا عن حفص بن سليمان، وروى القراءة عنه عرضًا أحمد بن موسى الصفار. انظر: غاية النهاية (١/٣٥٤).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/٢٤١).

بالذي استقر في أصولهم. و(**ذو الراء**) مبتدأ. و(**فيه الخلف**) جملة أخبر بها عنه، أو أخبر عنه نعته. و(**الخلف**) فاعل به. و(**في الوصل**) تبيين. و(**يجتلى**) مستأنف؛ أي: يجتلى ذلك.وقوله: (**كموسى الهدى**) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كموسى الهدى. و(**عيسى بن مريم**) معطوف عليه، والعاطف محذوف للضرورة. و(**القرى التي**) معطوف أيضًا و(**مع ذكرى الدار**) حال من هذه الألفاظ. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٣٧-وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفًا وَرَقَّقُوا   وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

٣٣٨-مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَرِّهِ   وَمَنْصُوبُهُ غُزًّى وَتَتْرًا تَزَيَّلاَ

أخبر أن بعض أهل الأداء فخموا التنوين في حال الرفع والنصب والجر في الوقف، وأراد بالتنوين ذا التنوين، وعنى به المقصود، وأراد بتفخيمهم إياه فتحه[(١)].

ثم أخبر أن بعضهم رققوه في الأحوال الثلاثة أيضاً، وأراد بترقيقهم إياه إمالته لمن قرأ بالإمالة، وتقليله لمن قرأ بالتقليل[(٢)].

ثم أخبر أن بعضهم فرّق بين المنصوب منه وبين المرفوع والمجرور، ففتح المنصوب، وأمال المرفوع والمجرور، وأخبر أن هذا الوجه أجمع أشملًا؛ لأنه مذهب سيبويه وغيره من الحذاق[(٣)].

ثم مثّل المرفوع والمجرور والمنصوب منه بما ذكر في البيت الأخير، فقال: (**مسمى ومولى رفعه مع جره**)؛ يعني أن كل واحد منهما وقع مرفوعًا ومجرورًا، فـ(**مسمى**) المرفوع في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٢]؛ لأنه صفة المرفوع، وصفة المرفوع مرفوعة، و(**مسمى**) المجرور في قوله: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥]؛ لأنه صفة المجرور، وصفة المجرور مجرورة، و(**مولى**) المرفوع في قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١] لأنه فاعل، والفاعل مرفوع، و(**مولى**) المجرور في

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٤١ - ٢٤٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٤١).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٢٤٢).

قوله: ﴿عَن مَّوۡلًى﴾ [الدخان: ٤١] هو مجرور بـ(**عن**)(١).

ثم قال: (**ومنصوبة غزى وتترى**)؛ يعني: أن كل واحد منهما منصوب؛ أما ﴿غُزَّى﴾ [آل عمران: ٥٦]؛ لأنه خبر كان، وخبر كان منصوب هو جمع غازٍ، وغازٍ فاعل جمع على فعل؛ ونحو: عاف وعفى. وأصل غاز: غَازِوٌ، فاستثقلت الحركة على الواو فأسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. وأصل غُزَّى غُزَّيٌ في حال رفعه وجره فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء فأسكنت، فاجتمع ساكنان فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، والأصل في حال النصب غزيًا، فانقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين. ويمكن أن يعلل في حال الرفع والجر بذلك(٢).

وأما ﴿تَتۡرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] فإنه يدخل في هذا الباب لأبي عمرو. وأما حمزة والكسائي فإنهما يقرآنه بغير تنوين ويميلانه وصلًا ووقفًا على أصلهما، وكذلك ورش يقرؤهُ بين بين على أصله أيضًا ؛ لأنه في قراءتهم (**فَعْلَى**)، وأصله: وتَرْى من المواترة، والتاء فيه مبدلة من واو، فهو (**فَعْلَى**) عند من لم ينون في موضع نصب؛ لأنه مصدر في موضع الحال، وهو من المصادر التي لحقتها ألف التأنيث؛ كالدعوى، والنجوى، ولا ينصرف؛ للتأنيث ولزومه. ومن ينون فإنه يحتمل عنده وجهين: **أحدهما:** أن يكون مصدرًا على فُعَّل؛ كصُبَّر ونُصَّر، فيجري؛ رواه بوجوه الإعراب، ويكون الألف الموجودة فيه للوقف بدلًا من التنوين(٣).

والثاني: أن يكون ألفه مشبهة بالأصلية المنقلبة عن الياء، فيكون موجودة في الوقف في الأحوال الثلاث، أو في حال الرفع والجر، أو محذوفة في الأحوال الثلاث على ما مر من الخلاف في الأصلية.

قال الحافظ أبو عمرو في كتاب «**الإمالة**»: وعلى الوجه الأول قراءة عامة أهل

---

(١) انظر: نفسه (١/٢٤٢).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤٥).

(٣) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٧٤).

الأداء، وبه قرأت على جميع من قرأت عليه بحروف أبي عمرو.

وقلت: ويشهد لما قاله رسمه بالألف.

والعلة في اختلافهم في الوقف على المقصور المنون اختلافهم في الألف الثانية في الوقف. وذلك أن قومًا ذهبوا إلى أن المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث، وإليه ذهب المازني. واحتجوا لذلك بأنهم إنما خصوا الإبدال في الصحيح بحال النصب؛ لأنه يؤدي إلى الألف التي هي أخف الحروف بخلاف حالتي الرفع والجر، فإن الإبدال فيها يؤدي إلى الثقل واللبس، وهنا لا يوجب ثقلًا ولا لبسًا. وذهب قوم إلى أن المبدلة من الحرف الأصلي في الأحوال الثلاث، وعليه بعض البصريين والكوفيين، وإليه ذهب السيرافي. واحتجوا بأن الألف التي سقط لأجل التنوين ثبت في الوقف؛ لزواله.

وذهب سيبويه وغيره إلى أن الألف في حالتي الرفع والجر هي المبدلة من الحرف الأصلي، وفي النصب هي المبدلة من التنوين، كما يكون ذلك الصحيح.

فمن قال بالقول الأول فتح الأحوال الثلاث، ومن قال بالثاني أمال بالأحوال الثلاث، ومن قال بالثالث أمال في المرفوع والمجرور وفتح في المنصوب.

وذكر ابن غلبون وغيره باب النون كله يوقف عليه بالإمالة لأصحابها، ولذلك ذكر الحافظ أبو عمرو في كتاب «**التيسير**».

وفرّق المهدوي - رحمه الله - بين مذهب أبي عمرو وورش وبين مذهب حمزة والكسائي في ذلك، فذكر أن مذهب أبي عمرو في الإمالة فيما كان من المقصور في موضع رفع أو جر، والفتح فيما كان في موضع نصب، وأن مذهب ورش يجري في ذلك على مذهب أبي عمرو، ولأنه بين اللفظين، وذكر أن مذهب حمزة والكسائي الإمالة في الأحوال الثلاث. وعلة المذهبين ما تقدم.

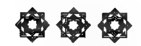
وقوله: (**وقف**) مصدر في موضع الحال. و(**اشملا**) تمييز.

وتقدير البيت الآخِرَ: مثال مرفوعة كائنًا مع مجرورة (**مسمى**) و(**مولى**)، ومثال منصوبة (**غزى**) و(**تترى**).

والإعراب يتنزل على ذلك. وقوله: (**تزيل**) مستأنف، ومعناه تمييز، ومنه قوله - تعالى - : ﴿ لَوۡ تَزَيَّلُواْ ﴾ [الفتح: ٢٥]، أو المعنى يتميز ما ذكر من المرفوع والمجرور

والمنصوب بالأمثلة أو غير المنصوب من غيره بالمثالين، فيكون الضمير عائد إليه وحده؛ لقربه. والله أعلم.

انتهى باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، ويتلوه مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف.



باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف

اختلف الناس في محل الإمالة في هذا الفصل، فقال قوم: محلها الحرف الذي قبل الهاء ينحني بفتحته نحو الكسرة، وتبقى الهاء على ما كانت عليه قبل ذلك.

وعلل بعضهم ذلك بأن الإمالة في هذا الفصل إنما كانت لمشابهة هاء التأنيث لألفه، فينبغي أن يكون الإمالة فيه أنقص؛ لأن المشبه بشيء لا يبلغ درجة ذلك الشيء.

وهو تعليل واهٍ؛ بدليل أن ألف التأنيث أميلت؛ لتشبهها بالألف المنقلبة عن الياء، ولم ينقص من رتبتها شيء.

وقال قوم: الإمالة في هذا الفصل محلها الحرف الذي قبل الهاء والهاء، وهو الوجه، وإليه ذهب الحافظ أبو عمرو، وإليه أشار الناظم - رحمه الله - .

وفسّر بعضهم الإمالة فيهما بتقريب الفتحة من الكسرة والهاء من الياء، وفيه إشكال؛ لأن تقريب الهاء من الياء غير متأتٍّ بخلاف تقريب الألف من الياء فإنه متأتٍّ حيث كانتا مدتين ناشئين من الفتحة والكسرة، وإذا قربت الفتحة من الكسرة كانت المدة الناشئة عنها بحسب ذلك بخلاف الهاء، فإنها ليست بمدة فتقرب من الياء بتقريب الفتحة التي قبلها من الكسرة، والوجه أن تزاد بإمالة الهاء ما يحصل من انحراف الصوت بها مستقبلًا إلى الصدر بعد الفتحة المقربة من الكسرة؛ قال - رحمه الله - :

٣٣٩-وَفِـي هَـاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُـوفِ وَقَـبْلَها مُمَـالُ الْكِـسَائِي غَيْـرَ عَـشْرٍ لِـيَعْدِلاَ

٣٤٠-وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا وَأَكْهَـرُ بَعْـدَ الْـيَاءِ يِـسْكُنُ مُـيِّلا

٣٤١-أَوِ الْكَسْرِ وَالإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ وَيَـضْعُفُ بَعْـدَ الْفَـتْحِ وَالـضَّمِّ أَرْجُـلَا

٣٤٢-لَعِبْرَهْ مِائَهْ وِجْهَهْ وَلَيْكَهْ وَبَعْضُهُمْ سِـوى أَلِـفٍ عِـنْدَ الْكِـسَائي مَـيَّلاَ

أخبر أن إمالة الكسائي توجد في هاء التأنيث وما قبلها في حال الوقف ما لم يكن الواقع قبل الهاء أحد الحروف التي جمعها في قوله: **(حق ضغاط عص خظا)** وجملتها عشرة أحرف؛ وذلك نحو: ﴿ وَٱلنَّطِيحَةُ ﴾ [المائدة: ٣] و﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ ﴾

[الحاقة: ١] و﴿ قَبْضَةً ﴾ [طه: ٩٦] و﴿ بَـٰلِغَةٌ ﴾ [القمر: ٥] و﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٣] و﴿ بَصْطَةً ﴾ [الأعراف: ٦٩] و﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ ﴾ [القارعة: ١] و﴿ خَصَاصَةٌ ﴾ [الحشر: ٩] و﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس: ٣٣] و﴿ مَوْعِظَةٌ ﴾ [هود: ١٢٠] فيمتنع الإمالة لذلك، أو إذا وجد أحد حروف (أكهر) وليس قبلها ياء ساكنة ولا كسرة؛ نحو: ﴿ ٱلنَّشْأَةَ ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و﴿ ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] و﴿ سَفَاهَةٍ ﴾ [الأعراف: ٦٦] و﴿ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس: ١٦] فيمتنع الإمالة لذلك أيضًا، فإن وقع قبلها أحد حروف (أكهر) وقبله ياء ساكنة أو كسرة وجدت الإمالة وسواء حال بين الكسرة وبينه ساكن أو لم يحل؛ نحو ما مثل به من: ﴿ لَعِبْرَةً ﴾ [النحل: ٦٦] و﴿ مِأْئَةَ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿ وِجْهَةٌ ﴾ [البقرة: ١٤٨] و﴿ لَـْٔيْكَةِ ﴾ [الشعراء: ١٧٦] ألا ترى أن الراء في ﴿عِبْرَةٌ﴾ من حروف (أكهر) وقبلها العين مكسورة، وبين الكسرة والراء ما لا يعد حاجزًا. والهمزة في ﴿مِأْئَةَ﴾ من الحروف المذكورة وقبلها الكسرة ملاصقة لها. والهاء في ﴿وَجْهَهُۥ﴾ من الحروف المذكورة وقبلها الهاء مكسورة، وبين الكسرة والهاء ما لا يعد حاجزًا. والكاف في ﴿لَيْكَةَ﴾ من الحروف المذكورة وقبلها الياء الساكنة، فالحكم مع الأربعة عشر حرفًا المذكورة ما ذكره، والحكم مع الخمسة عشر حرفًا الباقية، وهي: الجيم، والشين، والياء، واللام، والنون، والدال، والثاء، والذال، والتاء، والسين، والزاي، والفاء، والواو، والباء، والميم الإمالة؛ وذلك نحو: ﴿ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ﴿ بِفَـٰحِشَةٍ ﴾ [النساء: ١٩] ﴿خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٨] ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿ خَآئِنَةٍ ﴾ [المائدة: ١٣] و﴿ هَامِدَةً ﴾ [الحج: ٥]، و﴿ بَغْتَةً ﴾ [الزمر: ٥٥] و﴿ وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾ [المائدة: ٣] و﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٦] و﴿ ٱلْمُقَدَّسَةَ ﴾ [المائدة: ٢١] و﴿ بَارِزَةً ﴾ و﴿ كَآفَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨] و﴿قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] و﴿ حَبَّةٍ ﴾

[البقرة: ٢٦١] و﴿ نِعْمَة ﴾ [المائدة: ٧][1].

ثم أخبر أن بعضهم كان لا يستثنى له إلا ما وقع قبل هاء التأنيث فيه ألف، وإلى الوجه الأول ذهب ابن مجاهد وابن المنادي وابن أبي هاشم. قال الحافظ أبو عمرو: وبه قرأت على أبي الحسن بن غلبون. وإلى الثاني ذهب أبو مزاحم الخاقان. وكان من أضبط الناس بحرف الكسائي، وإليه كان الثاني مذهب أبو بكر الأنباري وجماعة من أهل الأداء والتحقيق. قال الحافظ أبو عمرو: وبه قرأت على أبي الفتح من قرأته عن أصحابه.

وما ضارع هاء التأنيث في اللفظ فحكمه حكم هاء التأنيث؛ وذلك نحو (**هاء**): ﴿ كَاشِفَة ﴾ [النجم: ٨٥] و﴿ بَصِيرَة ﴾ [القيامة: ١٤] و﴿ هُمَزَةٍ ﴾ و﴿ لُمَزَة ﴾ [الهمزة: ١] الداخلة لمعنى المبالغة لا لمعنى التأنيث، وهاء السكت؛ نحو: ﴿ مَالِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠] لا تمال عند ابن مجاهد وجميع أصحابه وأكابر أهل الأداء، وتمال عند ابن الأنباري وابن المنادي[2] وغيرهما.

والصحيح الوجه الأول، وعليه العمل، وعليه معول الناظم - رحمه الله - .

والعلة في إمالة هاء التأنيث أنها لما ناسبت ألفه في المخرج والدلالة على معنى التأنيث والزيادة والسكون والخفاء وغير ذلك أميلت كما أميلت.

قال بعضهم: ولأجل مناسبتها لها فتح ما قبلها في الغالب؛ قال: وذلك أن الإعراب قبل دخولها يجري على ما قبلها، فإذا دخلت انتقل إليها، ولم يمكن بقاء ما قبلها ساكنًا؛ لأنه قد يقع بعد ساكن فاختير له الفتح؛ لمشابهة هاء التأنيث لألفه التي لا

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٤٣ - ٢٤٧).

(٢) ابن المنادي (٢٥٦ - ٣٣٦ هـ = ٨٧٠ - ٩٤٧ م) أحمد بن جعفر بن محمد، أبو الحسين ابن المنادي: عالم بالتفسير والحديث، من أهل بغداد، دفن في مقبرة الخيزران، قيل: صنف في علوم القرآن (٤٠٠) كتاب، وقال ابن النديم: «له مائة ونيف وعشرون كتابًا». قال ابن الجوزي: «من وقف على مصنفاته علم فضله واطلاعه ووقف على فوائد لا توجد في غير كتبه، جمع بين الرواية والدراية، ولا حشو في كلامه». آخر من روى عنه محمد بن فارس الغوري، من كتبه: اختلاف العدد، ودعاء أنواع الاستعاذات من سائر الآفات والعاهات. انظر: الأعلام (١/١٠٧).

يكون ما قبلها إلا مفتوحًا. وقوله: (**في الغالب**) احتراز من هذه؛ لأنه لما لزم لفظ الهاء في الوصل والوقف كسر ما قبل هائه على التشبيه بهاء الضمير، أو لأن أصله الياء.

وقيل: إنما فتح ما قبل هاء التأنيث؛ لأنها زائدة، ففتح ما قبلها؛ لئلا يجتمع على الاسم الزيادة مع حركة ثقيلة.

وقال جماعة من البصريين: إنما فتح ما قبلها؛ لأنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم، ففتح ما قبلها كما فتح ما قبل آخر الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر.

والعلة في تخصيص إمالتها بالوقف دون الوصل: أنها في الوصل تاء، والتاء لا تشبه الألف.

والعلة في إمالة ما ضارعها أنها تاء التأنيث في الوصل استعيرت لغير التأنيث كما استعيرت همزة الاستفهام للإنكار والتوبيخ والتعجب والتسوية وغير ذلك.

والعلة في ترك إمالة هاء السكت بعدها من مشابهة هاء التأنيث باختلاف حركة ما قبلها، وكونها هاء في الوصل والوقف، ولأنها لا حظ لها في الحركة. واعتل من أمالها بمشابهتها إياها في السكون والزيادة والتطرف.

والعلة فيما ذهب إليه من استثنى الأربعة عشر حرفًا ما أنا ذاكره:

وأما الحروف العشرة المجموعة في قوله: (**حق ضغاط عص خظا**) فإن منها حروف الاستعلاء السبعة؛ وهي ما عدا الألف والعين والحاء، وهي مانعة للإمالة في الألف في كثير من المواقع التي يجوز فيها الإمالة؛ نحو: (**ظَالِم**) و(**صَاعِد**)، فكما منعت أن تمال (**ظَالِم**) و(**صَاعِد**) كما تمال (**حَاسِب**) و(**كَائِت**) كذلك منعت أن تمال ﴿**مَوْعِظَةٌ**﴾ و﴿**خَصَاصَةٌ**﴾ كما تمال ﴿**حَبَّةٍ**﴾ و﴿**نِعْمَةَ**﴾.

والفقه في ذلك أن الألف فيما مثلت به من اسم الفاعل ومشبهة مما تمال لمجاورة الكسرة أو الياء إنما تمال طلبًا للمناسبة؛ ليجري اللسان على طريقة واحدة، ألا ترى أن السين في (**حَاسِب**) مكسورة، وإذا أميلت الألف قربت من الياء، وقربت فتحة الحاء من الكسرة، فعمل اللسان عملا واحدًا، فكان ذلك أخف عليه من أن ينفتح بفتحة الحاء والألف ثم يستفل بكسرة السين، غير أن المناسبة المذكورة يقابلها ما يحصل من إمالة حروف الاستعلاء من المنافرة، وذلك أنها حروف يستعلي بها اللسان

إلى الحنك الأعلى، فإذا نحى بها نحو الكسرة مع استعلائها وتصعدها تنافر اللفظ، وشق ذلك على اللسان، فكان الفتح أولى بها وأشبه من الكسر المخالف لحالها.

وإذا كان الغرض بالإمالة التشبيه على الياء أو الكسرة في نحو: (**قَضَى**) و(**اتَّقَى**) و(**خَافَ**) و(**طَابَ**) احتملت الإمالة في حروف الاستعلاء، ولم تمل هاء التأنيث لذلك، بل لمجرد شبهها بألف التأنيث، فكذلك امتنعت الإمالة فيها مع حروف الاستعلاء الواقعة قبلها.

وأما الألف فإنها منعت الإمالة في هذا الفصل؛ لأن سكونها قبل الهاء أزال بعض الشبه الذي سوغ الإمالة، فامتنعت الإمالة، ولأن الحرف الممال لا بد له من حرف متحرك قبله؛ ليقرب فتح ذلك الحرف من الكسر، فيكون ذلك التقريب مسلمًا إلى إمالته والألف ساكنة لا يمكن ذلك فيها، ولأن الألف لو أمليت لم يكن ذلك إلا بإمالة ما قبلها، ولو فعل ذلك لظن أن الإمالة للألف دون الهاء.

وأما العين والحاء فإنما منعتا لقربهما من الغين والخاء اللذين هما من حروف الاستعلاء، ومشاركتهما للألف في الحلق، ولأنهما يفتحان عين المضارع وماضيه على فعل إذا كانتا لامًا؛ نحو: (**منع، يمنع**) و(**ذبح، يذبح**)، ويفتحان أنفسهما إذا كانتا عينًا؛ نحو: (**جعل**) ونحوه فأوجب ذلك بعدهما من الإمالة.

وأما الحروف الأربعة المجموعة في (**أكهر**) فإن العلة في منعهن إذا لم يكن قبلهن ياء ساكنة ولا كسرة، وعدم منعهن إذا كان قبلهن ذلك ما أنا ذاكره:

أما الهمزة والهاء فإنهما لما كانتا من مخرج الألف أعطيتا حكمها، فمنعتا كما تمنع. وأما الكاف فإنها لما كان مخرجها قريبًا من مخرج القاف، والقاف من حروف الاستعلاء أعطيت حكمها، فمنعت كما تمنع والمشابهه أو كسرة. وأما الراء فإنها لما كانت مشبهة بحروف الاستعلاء بما فيها من التكرار أعطيت حكمها، فمنعت كما تمنع، والمشابهة فيهن بما ذكر أضعف من المشابهة المذكورة في العين والحاء؛ لذلك إذا جاءت بعد ياء ساكنة أو كسرة غلبتها الياء والكسرة فمنعتها من منع الإمالة، وذلك بخلاف العين والحاء فإن علة المنع فيهما قوية حيث قربتا من الغين والخاء وهما من حروف الاستعلاء، وناسبتا الألف في المخرج، ولذلك منعتا على كل حال، وليست حروف (**أكهر**) كذلك؛ فإن الهمزة والهاء وإن كانتا حلقيتين كالألف فإنهما لم يقربا في

المخرج من حروف الاستعلاء والكاف، وإن قربت من القاف وهي من حروف الاستعلاء. والراء وإن أشبهت حروف الاستعلاء فإن كليهما بعيد من الألف. **والعلة** في ترك الاعتداد بالساكن ضعفه.

وقد اختلف في قوله: ﴿ فِطْرَت ﴾ [الآية: ٣٠] في سورة الروم. وكان أبو طاهر بن أبي هاشم وأصحابه يقفون عليه بالفتح؛ لكون الساكن حرف استعلاء، فتمنع الإمالة؛ لقوته على الفتح باستعلائه. وكان آخرون يقفون بالإمالة اعتدادًا بقوة الكسرة، وأن الساكن حاجز غير حصين. وعلى هذا الوجه اعتمد الناظم - رحمه الله - (١).

وكذلك اختلف في الهمزة إذا وقع قبلها فتحة وحال بينهما ساكن غير ألف؛ نحو: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ و﴿سَوْءَةَ﴾ فكان أبو طاهر وأصحابه يقفون عليه بالفتح؛ لأنهم لا يعتدون بالساكن؛ لضعفه. وغيرهم يقفون بالإمالة اعتدادًا بالساكن. والقياس مع الأولين، وعليه عول الناظم - رحمه الله - ، فإن كان الساكن ألفًا؛ نحو: ﴿بَرَآءَةٌ﴾ وقف الجميع بالفتح؛ لضعف الألف وخفائها(٢).

والعلة لمن استثنى الألف دون غيرها من سائر الحروف أن الإمالة لا تجوز في الهاء معها بوجه؛ لما تقدم عند تعليل الأحرف العشرة.

قال الحافظ أبو عمرو: وانعقد إجماع أهل الأداء على فتح الحاء معها. وأما ما سواها من الحروف فإن إمالة الهاء غير متعذرة معها؛ لأن الهاء وإن كانت محمولة في الإمالة على ألف التأنيث وفرعًا عنها فإن الفرع قد يعطى حكم الأصل، وألف التأنيث بجواز إمالتها مع سائر الحروف الواقعة قبلها. فكذلك هاء التأنيث يمال مع سائرها إلا الألف كما تقدم. وكل ألف أمالها القراء قبل هاء التأنيث؛ نحو: ﴿ تُقَىٰةً ﴾ [آل عمران: ٢٨] و﴿ مُّزْجَىٰةٍ ﴾ [يوسف: ٨٨] و﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾ [النور: ٣٥] و﴿ مَرْضَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] فليست إمالتها لأجل هاء التأنيث، بل لسبب من الأسباب المذكورة في باب الفتح والإمالة، ولذلك يمال في الوصل كما يمال في الوقف.

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٧٧).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤٦).

وإذا لم يكن في الألف سبب من أسباب الإمالة لم يملها أحد؛ نحو ألف ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ فإنها عن الواو بالأدلة المعروفة.

واختلف في ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ فذهب قوم إلى أنه من ذوات الواو بدليل قولهم: جمعه منوان. وقال قوم: هو من ذوات الياء، وهو مشتق من منى الله الشيء يمنيه؛ أي: قدره. واستدلوا بأنه في باب الميم والنون والياء من كتاب الخليل[1].

وكذلك اختلفوا في ﴿ ٱلْحَيَوٰة ﴾ [البقرة: ٨٦] فذهب الفراء إلى أنه من ذوات الواو بدليل الحيوان. وذهب البصريون: إلى أنه من ذوات الياء؛ لما تقدم في باب الفتح والإمالة[2].

واختلف في الوقف على ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ فوقف قوم للكسائي بالفتح، وقالوا: أصل ألفه الواو. ووقف قوم له بالإمالة، وقالوا: أصل ألفه الياء. قال «مكي» - رحمه الله - : النص معدوم في الوقف عليه. قال: وأولى القولين بالصواب. والله أعلم - الأول؛ إذ لو كان من الياء لأماله في الوصل كما أمال في ﴿تُقَىٰةً﴾؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك، ولم يكن للوقف فيه مزية على الوصل، وأيضًا فإن الفتح هو الأصل والكون على الأصل أولى عند عدم الرواية[3].

قلت: واتفقوا على الفتح في ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ إما لأنه من ذوات الواو، وإما لأنه مما رسم بالواو على مراد التفخيم. وإن كان من ذوات الياء قصد بفتحه موافقة الرسم مع أن الإمالة في الياء قبل الألف لا تنفك من ثقل ما، وبهذه الزيادة يفارق ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾.

وقوله: (**وفي هاء تأنيث الوقوف**) خبر عن قوله: (**ممال الكسائي**). و(**ممال**) اسم مصدر؛ أي: إمالة الكسائي. و(**قبلها**) في موضع الصفة لموصوف محذوف معطوف على (**هاء تأنيث الوقوف**)؛ تقدير: وكل حرف.

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٤٦).

(٢) انظر: نفسه (ص: ٤٦).

(٣) انظر: التيسير (ص: ٤٦).

و(**غير عشر**) منصوب على الاستثناء من الموصوف المحذوف. والتأنيث في (**عشر**) على إرادة تأنيث مدلولها من الهاء إلى آخرها. و(**لتعدلا**) تعليل لفعل محذوف دل عليه الاستثناء؛ أي: فتحها ليعدل فيما يأتي به من الفتح المحصل لتناسب اللفظ. وقوله : (**ويجمعها حق ضغاط عص خظا**)؛ أي : ويجمعها حرف كذا. و(**حق**) خبر مقدم.

و: (**وضغاط عص**) مبتدأ. و(**خظا**) فعل ماض، وفاعله مضمر، والجملة صفة للمبتدأ، وبذلك حسن الابتداء به؛ ومعنى هذا الكلام أن ضغاط الذي خظا؛ أي: سمن وكثر لحمه من أكل الشهوات حق؛ يشير إلى ضغطه القبر.

(**وأكهر**) مبتدأ، خبر عنه بـ(**ميل**). و(**بعد الياء**) متعلق بـ(**ميل**). و(**يسكن**) حال من (**الياء**). (**أو الكسر**) معطوف على (**الياء**). وفي أول الجملة حذف مضافين؛ والتقدير: وكل حرف أكهر. والأكهر في اللغة: الشديد العبوسي؛ يقال: أكهره، إذا استقبله بذلك. والكهر: ارتفاع النهار مع شدة الحر. وقوله: (**ويضعف**) مستند إلى التمثيل الذي عليه ميل. و(**أرجلا**) تمييز، وأتى بها على طريق الاستعلاء. وقوله: (**لعبرة**) خبر مبتدأ محذوف. وفي الكلام حذف مضاف أيضًا ؛ والتقدير: وذلك مثل لعبرة. وكذا الأسماء التي بعده معطوفة حذف منها العاطف؛ للضرورة. (**بعضهم... ميل**) جملة كبرى، ومفعول (**ميل**) محذوف؛ أي: مثل جميع الحروف. و(**سوى ألف**) مستثنى منه. و(**عند الكسائي**) متعلق بـ(**ميل**)، وهو في المعنى بمنزلة قوله: في رأي الكسائي أو في مذهبه. والله أعلم.

❁❁❁

باب مذاهبهم في الراءات

أتبع الناظم - رحمه الله - هذا الباب باب الإمالة؛ لأن ترقيق الراء ضرب منها، ولذلك عبر بها عنه، غير أنها إمالة ضعيفة؛ لانفرادها من حرف واحد. والغرض من ترقيقها اعتدال اللفظ ومناسبته وجريه على طريقة واحدة. وذلك بعينه هو الغرض بالإمالة التي يكون لمجاورة ياء أو كسرة أو حرف ممال. والتفخيم فيها هو الأصل بدليل عدم افتقاره إلى سبب، وإنما كان التفخيم فيها هو الأصل؛ لكونها أقرب حروف اللسان إلى الحنك، فأشبهت لذلك حروف الاستعلاء، فكانت مفخمة مثلها، وجاز فيها الترقيق في بعض الأحوال؛ إذ ليست من حروف الاستعلاء وإنما هي مشبهة بها.

واعلم أنّ للقراء فيها مذاهب جارية على أصول وقواعد لا يجوز جهل القارئ بها، كما لا يجوز جهله بمذاهبهم في الإظهار والإدغام والفتح والإمالة وبين اللفظين وغير ذلك من أصول القراءات.

وإذا اعتبرت مذهب القراء في الراء وجدت على ثلاثة أقسام:

قسم لم يختلفوا في تفخيمه، وقسم لم يختلفوا في ترقيقه، وقسم اختلفوا فيه، فرققه ورش، وفخمه سائرهم.

ولورش - فيما رققه من ذلك - أصول مضبوطة تشكل على كثير من القراء، وبها بدأ الناظم - رحمه الله - فقال:

٣٤٣-وَرَقَّــقَ وَرْشٌ كُــلَّ رَاءٍ وَقَــبْلَهَا مُــسَكَّنَةً يَــاءٌ أَوِ الْكَــسْرُ مُوصَــلاَ

اعلم أن ورشًا - رحمه الله - رقّق الراء الواقعة بعد الياء الساكنة والكسرة الموصل إياها. وأراد بالكسر المذكور ما كان في حرف من نفس الكلمة؛ لأنه إذا كان في حرف ليس من نفس الكلمة كان منفصلًا حكمًا وإن اتصل لفظًا[1].

وحقيقة الأمر في هذا الباب أن الراء تنقسم إلى: ساكنة، ومتحركة.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٤٨).

فالساكنة حكمها في الوصل والوقف لسائر القراء سواء، على ما سيأتي ذكره في أثناء الباب.

والمتحركة لها أحكام في الوصل وأحكام في الوقف.

فأحكامها في الوقف يأتي في آخر الباب. وأحكامها في الوصل بحسب حركاتها، وحركاتها: فتحة، وضمة، وكسرة. فما كان منها مكسورًا فإنهم متفقون على ترقيقه، وما كان منها مفتوحًا ومضمومًا فإنهم متفقون على تفخيمه ما خلا ورشًا فإنه يرقق بعضه ويفخم بعضه اللهم إلا أن تقع بعد الراء المفتوحة ألف ممالة إحدى الإمالتين لبعض القراء، فإن من ضرورة إمالة الألف إمالة الراء، والذي يرقق ورش من ذلك ما وقع بعد ياء ساكنة أو كسرة متصلة لازمة ولم تقع بعده حرف استعلاء[(١)].

وقد نبه الناظم - رحمه الله - على جميع ذلك في أثناء الباب، وخصص به العموم الواقع في هذا البيت؛ فمثال ما وقع من ذلك بعد الياء الساكنة: ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨] و﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] و﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ﴾ [العاديات: ٣] و﴿وَعَشِيرَتُكُم﴾ [التوبة: ٢٤] و﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ [سبأ: ١] و﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢١٦]. ولا فرق في ذلك بين ما وقعت الياء فيه فتحة وبين ما وقعت فيه بعد الكسرة. ومثال ما وقع من ذلك بعد الكسرة اللازمة: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤] و﴿نَاظِرَةٌ﴾ و﴿فَاقِرَةٌ﴾ و﴿سِرَاجًا﴾ و﴿مِرَآءً﴾ و﴿ٱفْتِرَآءً﴾ و﴿سَٰحِرٌ﴾ و﴿شَاعِرٌ﴾و﴿عَاقِرٌ﴾ و﴿طَٰٓئِرٍ﴾، ولا فرق في ذلك بين ما كانت الكسرة فيه في حرف استعلاء وغيره[(٢)].

فإن وقع قبل الراء ياء مفتوحة أو مضمومة؛ نحو: ﴿يَرَوْنَ﴾ و﴿يُرَدُّونَ﴾، أو كسرة ليست في حرف من نفس الكلمة؛ نحو: ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ و﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ و﴿برأسي﴾ و﴿لِرَسُولٍ﴾ لم يرققوه[(٣)].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٤٨).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ٤٦).

والعلة في ترقيق الراء المذكورة بعد الياء والكسرة: طلب تناسب اللفظ، وجريه على سنن واحد، واجتناب الكلفة بالتفخيم بعدها، وذلك أن اللسان يستفل بهما ويستعلي بالراء مفخمة بعدها، وذلك بمنزلة الصعود من سفل إلى علو.

والعلة في تفخيمها بعد الياء المتحركة: أن حركة الحرف مقدرة بعده، فكانت في حكم الحائل بين الراء والياء.

والعلة في اشتراط كون الكسرة في حرف من نفس الكلمة: قوتها بلزومها.

والعلة في الترقيق بعد حرف الاستعلاء إذا كانت مكسورة: أن كسرته تطلب الانحدار فيكون الترقيق بعده حسنًا لطيفًا.

وانتصاب قوله: (**مسكنة**) على الحال من (**ياء**) على حد قوله:

لمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ قَدِيمُ[1]

ومحل الجملة التي هما فيه الجر على الصفة لـ(**راء**) على حد قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كلبهم﴾ [الكهف: ٢٢]، أو النصب على الحال من (**كل راء**) لمعرفة بالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة على حد قوله ﷻ: ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ [ق: ٢١].

و(**موصلا**) حال من الضمير العائد من خبر الكسر إليه. والله أعلم.

٣٤٤-وَلَمْ يَرَ فَصْلًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوى حَرْفِ الاِسْتِعْلاَ سِوَى الْخَا فَكَمَّلاَ

أخبر أن الكسرة الموجبة للترقيق عند ورش إذا حال بينها وبين الراء ساكن لم يعده فاصلا، ورقق لأجل الكسرة؛ وذلك نحو: ﴿ٱلشِّعْرَ﴾ و﴿ٱلذِّكْرُ﴾ و﴿ ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾ [الأنبياء: ٥٠] و﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦][2].

والعلة في ترك الاعتداد به ضعفه، وأنه حاجز غير حصين، وكذلك أتبعت العرب ما بعده ما قبله، وما قبله ما بعده، ولم يعتدوا أنه حاجزًا، فقالوا: ومُنتُن بضم الميم

(١) هو من الوافر، مجهول القائل. انظر: خزانة الأدب للبغدادي (١٩٨/٣)، ط: دار الكتب العلمية.
(٢) انظر: إبراز المعاني (٢٤٩/١).

والتاء، ومِنتِن بكسرهما. وقرأ (**القراء**): ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ ٱللَّهَ [نوح: ٣] ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠] و﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ﴾ [يوسف: ٣١] ونحو ذلك بالضم.

ثم أخبر أنه استثنى من السواكن ما كان حرف الاستعلاء بعده حاجزًا، فقال: (**سوى حرف الاستعلاء**)، ولم يقع في هذا الفصل في القرآن إلا صاد أو طاء أو قاف؛ نحو: ﴿إِصۡرَهُمۡ﴾ ﴿مِّصۡرَ﴾ ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ﴾ ﴿قِطۡرًا﴾ و﴿وِقۡرًا﴾[1].

والعلة في الاعتداد به أن فيه حاجزًا قوته مع ما يحصل في الترقيق بعده من التنافر وعدم التناسب، وذلك أن اللسان يستفل بالكسرة ثم يتصعد بحرف الاستعلاء، فلو رققت الراء بعده لاستفل اللسان بها بعد تصعده، وفي ذلك كلفة بعد كلفة، فإذا فخمت بعده جرت معه على منهاج واحد فقلت الكلفة وبقيت على أصلها من التفخيم.

ثم أخبر أنه استثنى الخاء من حروف الاستعلاء، فرقق الراء معها كما يرققها مع غير حروف الاستعلاء، فقال: (**سوى الخاء**)؛ وذلك نحو: ﴿إِخۡرَاجُهُمۡ﴾ و﴿إِخۡرَاجًا﴾[2].

والعلة في استثنائها منها أنها حرف مهموس يضعف الاعتماد عليه عند خروجه فلم يعتد به.

فإن قيل: فالضاد حرف مهموس؟

قيل: الأمر وإن كان كذلك إلا أنه أقوى من الخاء؛ لما فيه من الأطباق فاعتد به فاصلًا كذلك.

وقوله: (**فصلا ساكنًا**) مفعولان قدم ثانيهما على أولهما. و(**فصلاً**) مصدر واقع موقع اسم الفاعل. و(**بعد كسرة**) متعلق بالاسم الذي قبله، وهو في موضع الصفة له. و(**كمل**) معطوف على (**لم ير**)؛ لأنه في معنى الماضي؛ والمعنى: فكمل بترقيق ما وقع فيه ما رققه من الراء الواقعة بعد الكسر. والله أعلم.

---

(١) انظر: التيسير (ص: ٤٦).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٥٠).

٣٤٥-وَفَخَّمَهَا فِي الأعْجَمِيّ وَفِي إِرَمْ وَتَكْرِيرِهَا حَتَّى يُرى مُتَعَدِّلاَ

أخبر أن ورشًا - رحمه الله - استثنى الأسماء الأعجمية؛ وهي: (**إبراهيم**)، و(**إسرائيل**)، و(**عمران**) ففخم راءاتها، وإن كان قبل الراء في كل اسم منها كسرة لازمة لما كان مما لا ينصرف، ومما لا ينصرف ثقيل حكمًا؛ لشبهه بالفعل لم يخفف بترقيق رائها؛ ليناسب لفظها حكمها. وقوّى ذلك أن الكسرة في كل اسم منها على حرف من حروف الحلق، وحروف الحلق بعيدة عن الراء، فكأنه قد بَعُدَ ما بين الراء والكسرة، وأن في كل اسم منها حائل بين الراء والكسرة، وأن الحائل في (**إبراهيم**) و(**عمران**): ياءً وميمًا ينطبق بهما الشفتان، وذلك يشبه الوقف فيصير الراء كالمبدوء بها، واجتماع ما ذكر مقوٍّ للتفخيم مضعف للترقيق[1].

ثم أخبر أنه استثنى (**إرم**) في ﴿ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ۝ ﴾ [الفجر: ٧] أيضا ففخم راءه، وإن كان قبلها كسرة لازمة متصلة، وفصله عن الأسماء الأعجمية. إما لأنه عنده عربي، وإما لأجل اختلاف الناس فيه أهو أعجمي لا ينصرف للتعريف والعجمة، أم عربي لا ينصرف للتعريف والتأنيث. واختلف في مسماه أيضًا فقيل: قبيلة من عاد. وقيل: بلدة قوم عاد. وقيل: عادًا الأولى. وقيل: سام بن نوح عليه السلام. وكان أبو الحسن بن غلبون يرى ترقيق رائه لأجل الكسرة التي قبلها[2].

قال الحافظ أبو عمرو: والجمهور من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وابن سيف وغيرهم على تفخيمه. قال: والقياس فيه ذلك كنظائره؛ يعني: (**إبراهيم**) و(**إسرائيل**) و(**عمران**)؛ قال: وقد جاء تفخيم الراء فيه منصوصًا، وبذلك قرأت، وبه أخذ.

قلت: ولذلك اعتمد عليه الناظم ولم يذكر سواه.

والعلة في استثنائه ما تقدم من العلة في الأسماء الأعجمية من مناسبة اللفظ للحكم؛ إذ كان مما لا ينصرف، وأيضًا كما تقدم، وقوّى التفخيم فيه أيضًا : أن الكسرة

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٥٠ - ٢٥١).

(٢) انظر: التيسير (ص: ٤٦).

على حرف من حروف الحلق، وأن الترقيق ضرب من الإمالة، والإمالة في الحرف الواحد ضعيفة.

وعلل مكي - رحمه الله - استثناءه بأن الكسر فيه عارضة في حال الابتداء به وفي حال وصله بما قبله؛ لأنها في حال الابتداء في الهمزة، والهمزة تذهب في حال الوصل وفي حال التنوين تذهب في حال الابتداء.

وقال الحافظ أبو عمرو: وذلك خطأ، بل هي كسرة فاء الكلمة تثبت مع الهمزة في الابتداء ويلقى على التنوين في الوصل وهي هي لا محالة.

ثم أخبر أنه استثنى ما تكررت الراء فيه مفخمة، فقال: (**وتكريرها**)؛ أي: وفي حال تكريرها؛ يعني: أن الراء إذا وقع قبلها ما يوجب ترقيقها وجاء بعدها راء مفتوحة أو مضمومة؛ نحو: ﴿فِرَارًا﴾ ﴿مِّدْرَارًا﴾، ﴿ضِرَارًا﴾، ﴿إِسْرَارًا﴾ و﴿ٱلْفِرَارُ﴾.فإن الأولى تفخم لأجل تفخيم الثانية[1].

والعلة في ذلك أن الراء الأولى وقعت بعد كسرة تحد بها إلى الترقيق وبعدها راء مفخمة تحد بها إلى التفخيم، فكان تغلب حكم الراء المفخمة أولى؛ لأنها بمنزلة حرف الاستعلاء، وحرف الاستعلاء يغلب الكسرة، ولأنه إذا لم يكن بد من اجتماع تنافر وتناسب في ذلك فالتفخيم أولى؛ لما فيه من بقاء الراء على أصلها من التفخيم.

وقوله: (**في الأعجمي**) أراد به في النوع الأعجمي، وعنى به الأسماء الثلاثة (**إبراهيم**) و(**إسرائيل**) و(**عمران**). و(**في إرم**) معطوف عليه. و(**تكريرها**) معطوف أيضًا ؛ أي: وفي حال تكريرها. و(**حتى**) بمعنى (**كي**). والضمير في (**يرى**) يعود على ورش؛ أي: حتى يرى متعدلًا في لفظه. والله أعلم.

٣٤٦-وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ لَدى جِلَّةِ الاصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلاَ

أخبر أن ما كان وزنه (**فِعْلاً**) بكسر الفاء وسكون العين ونصب اللام وكان منونًا فإن جلة أهل الأداء الناقلين لرواية ورش، وهم الذين كنى عنهم بـ(**الأصحاب**) استثنوه

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٧٩).

ففخموا راءه؛ ذلك نحو: قوله ﴿ذِكۡرًا﴾ و﴿أَمۡرًا﴾ و﴿وِزۡرًا﴾ و﴿حِجۡرًا﴾[(١)].

ونبَّه بقوله: **(لدى جلة الأصحاب)** على خلاف فيه. وأشار بقوله: **(أعمر أرحلا)** إلى كثرة الآخذين به؛ لأنه استعار له أرحلًا؛ وهي: المنازل؛ جعلها بمعنى أخذ التفخيم أعمر من منازل من أخذ بالترقيق[(٢)].

قال الحافظ أبو عمرو - رحمه الله - : أقرأني الخاقاني وفارس بن أحمد عن قراءتهما الباب كله بإخلاص الفتح؛ قال: وكذلك رواه محمد بن خيرون[(٣)]، وزكريا بن يحيى[(٤)]، ومطرف بن عبد الرحمن[(٥)] عن أئمتهم عن ورش، وكذلك نص عليه إسماعيل النحاس[(٦)] عن أبي يعقوب وعبد الصمد جميعًا. وبذلك كان يأخذ محمد بن علي الأذفوي[(٧)] وغيره من أكابر مشيخة المصريين، ونصوا على ذلك في كتبهم عن أصحابهم الذين أدُّوا إليهم القراءة عن ورش.

قال: وأقرأني أبو الحسن بن غلبون بالترقيق، واستثنى ﴿مِصۡرًا﴾ و﴿إِصۡرًا﴾

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٥٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٥٢).

(٣) أبو عبد الله المعافري الأندلسي، شيخ القيروان، أخذ القراءة عرضًا عن أبي بكر بن سيف وإسماعيل النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطي وعبيد بن محمد، توفي سنة (٣٠٦هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٧١).

(٤) أبو يحيى الأندلسي: مقرئ متصدر ضابط، عرض على أحمد بن إسماعيل التجيبي وبكر بن سهل الدمياطي وحبيب بن إسحاق ومواس بن سهل. انظر: غاية النهاية (١/١٢٨).

(٥) مطرف بن عبد الله بن الشِخِّير الحرشي العامري أبو عبد الله البصري، روى عن أبيه وعثمان وعلي وأبي ذر، وكان ثقة، روي عنه أصحاب الستة (ت٨٧هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١٠/١٧٥).

(٦) شيخ مصر، محقق ثقة كبير جليل، قرأ على الأزرق صاحب ورش وعلى عبد القوي بن كمونة وعمرو بن بشار بن سنان كلهم عن ورش، وقرأ عليه إبراهيم بن حمدان وأحمد بن إسحاق بن إبراهيم الخياط وأحمد بن عبد الله بن هلال، توفي سنة بضعٍ وثمانين ومائتين. انظر: غاية النهاية (١/١٦٥).

(٧) أستاذ نحوي مقرئ مفسر ثقة، وأُذفو: مدينة حسنة بالقرب من أسوان، أخذ القراءة عرضاً عن المظفر بن أحمد بن حمدان، وسمع الحروف من أحمد بن إبراهيم بن جامع وسعيد بن السكن، وروى عنه القراءة محمد بن الحسين بن النعمان والحسن بن سليمان (ت٣٨٨هـ). انظر: غاية النهاية (١/٣٥٤).

و﴿قِطۡرٗا﴾ ففخمها من أجل حرف الاستعلاء. قال: وقد أغفل ﴿وِقۡرٗا﴾ وحكمه ما استثناه أن كان يراعى القياس؛ قال: وقد استثنى بعض من يرى إخلاص الفتح في الباب كله ﴿وَصِهۡرٗا﴾؛ لخفاء الهاء.

قلت: فقد دار الخلاف في الباب بين تفخيم جميعه، وهو الذي اعتمد عليه الناظم؛ لشهرته في الرواية وبين تفخيم جميعه إلا ﴿وَصِهۡرٗا﴾، وبين ترقيق جميعه إلا ﴿مِصۡرٗا﴾ و﴿إِصۡرٗا﴾ و﴿قِطۡرٗا﴾.

وعلة التفخيم في هذا الباب ما ذكره بعض العلماء من أن الراء فيه قد اكتنفها ساكنان: ساكن قبلها وساكن بعدها (**وهو التنوين**)، وأن الفتحة يلزمها في الحالين جميعًا؛ يعني: أن الكلمة خفت بما ذكره، فأبقيت الراء على أصلها من التفخيم، هذا مع كون الساكن الذي قبل الراء غير مدغم، فإن كان مدغمًا فلا خلاف في الترقيق وذلك في قوله: ﴿سِتۡرٗا﴾ و﴿مُّسۡتَقَرّٗا﴾، وقد نص على ذلك أصحاب إسماعيل النحاس عن أصحاب ورش، وذلك لشدة اتصال كسرة السين والقاف بالراء، وإن كان فصل بينهما ساكن إلا أنه مدغم، والمدغم فيه بمنزلة شيء واحد بدليل أن اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة كارتفاعه بالحرف الواحد، فصارت الكسرة لذلك شديدة الاتصال بالراء.

وعلة من استثنى ﴿وَصِهۡرٗا﴾: أن الهاء لما كانت خفيه لم يعتد بها فاصلًا، فصارت الكسرة كالمتصلة بالراء.

وعلة من رقق الباب كله إلا الكلمات المستثنيات المذكورة جريه على القاعدة فيما وقع قبله كسرة لازمة وبينها ساكن ليس بحرف استعلاء.

وعلته في استثناء الكلم المذكورة كون الساكن فيها حرف استعلاء، وقد تقدم ذكر ما ألزمه به الحافظ أبو عمرو من التفخيم في قوله: ﴿وِقۡرٗا﴾.

و(**تفخيمه**) مرفوع بالابتداء. و(**ذكرا**) مفعول به. و(**سترًا وبابه**) معطوفات. و(**لدى**) ظرف للمبتدأ. و(**أعمر**) خبره. و(**أرحلا**) تمييز. والله أعلم.

٣٤٧-وَفِـي شَـرَرٍ عَـنْهُ يُـرَقِّقُ كُلُّهُـمْ وَحَيْـرَانَ بِالتَّفْخِـيمِ بَعْـضٌ تَقَـبَّلاَ

أخبر أن أهل الأداء لرواية ورش كلهم رققوا الراء من قوله: ﴿كَٱلْقَصْرِ﴾، وليس ذلك من أجل الكسرة التي قبلها؛ لأنها منفصلة، ولو كانت متصلة لم يؤثر؛ لأن الحائل بينها وبين الراء متحرك، بل هو من أجل كسرة الراء التي بعدها؛ لقوتها حيث كانت لوقوعها في الحرف المكرر بمنزلة كسرتين[1].

قال الحافظ أبو عمرو: وقياس ذلك أن ترقق الراء في قوله: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ غير أن أصحابنا يمنعون من إجراء القياس في ذلك، فيخلّصون فتحة الراء من أجل وقوع حرف استعلاء قبلها. قال: وذلك عندي ليس بمستقيم؛ لأن حرف الاستعلاء لا يمنع من الإمالة بإجماع في نحو: ﴿أَنصَارٍ﴾ و﴿بِقِنطَارٍ﴾ و﴿ٱلْغَارِ﴾ و﴿كَٱلْفَخَّارِ﴾، فكذلك لا يمنع ههنا. قال: والذي قرأت به في ذلك إخلاص الفتح، وبه آخذ.

قلت: الذي أنكره إنما هو التعليل لا التفخيم، ويمكن أن يفرق بين ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٥٩] وباب ﴿أنصار﴾ و(قِنْطَار) بضعف الإمالة في ﴿الضَّرَر﴾؛ حيث كانت في حرف واحد، فغلبت حكم الفتح؛ لوجود الضاد بسبب ذلك، وكذلك فخموا الراء المضمومة من (شَرَرٍ)، ولم يعبئوا بكسرة الراء بعدها.

والعلة في ذلك نحو من العلة في ﴿ٱلضَّرَرِ﴾؛ لأن السين فيه قبل الراء مضمومة، واللسان يرتفع بها لأجل الضمة نحوًا من ارتفاعه بحرف الاستعلاء.

والاعتماد على الحقيقة في ذلك كله على إتباع الأثر والاقتداء به بالرواية.

ثم أخبر الناظم أن بعض أهل الأداء تقبل ﴿حَيْرَانَ﴾ بالتفخيم؛ أي: أخذه، ورواه بذلك، فيكون مستثنى في قاعدة ورش في الراء الواقعة بعد الياء الساكنة، ويكون غير البعض المشار إليهم على قاعدته في الترقيق.

قال الحافظ أبو عمرو - رحمه الله - : زادني ابن خاقان - يعني: فيما استثنى لورش - إخلاص الفتح في ﴿حَيْرَانَ﴾. وقال: وقرأته على غيره بالترقيق، وهو القياس من أجل الياء. قال: وذهب إلى التفخيم جماعة من أهل الأداء، ورأيت بعض أصحاب

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٥٣).

أحمد بن هلال قد نص عليه في كتاب سمعته منه بالفتح. وكذلك رواه داود عن ورش. قال: ويجوز أن يكون أخلص الفتح في ذلك من أجل امتناعه من الصرف، كما أخلص الفتح في الأسماء الأعجمية، وبذلك قرأت.

ويجوز أن تكون العلة في تفخيمه أن الألف والنون فيه مقابلة ألف التأنيث في (**حيرى**)، فإذا وقعت الراء قبل ألف (**حيرى**) ورققت لأجل الألف الممالة لا لأجل الياء، فكما لم يكن للياء حكم مع وجود الألف في (**حيرى**) لم يكن لها حكم مع وجود الألف والنون في (**حيران**)؛ حملًا لها عليها حيث كانت في مقابلتها.

ونظير حكم الياء مع الألف الممالة ارتفاع حكم الكسرة معها في نحو: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ ألا ترى أنك إذا وقفت رققت وإذا وصلت فخمت.

وفي البيت تقديم وتأخير، والتقدير فيه: وترقيق كلهم في شرر عنه، وبعضهم تقبل حيران ملتبسًا بالتفخيم، أو وحيران بعضهم تقبله ملتبسًا بالتفخيم. والإعراب يتنزل على ذلك.

٣٤٨-وَفي الرَّاءِ عَنْ وَرْشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ   مَذَاهِبُ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاَ

لما انقضى الكلام فيما اشتهر من المستثنى لورش نبه على أن ثم كلمات أخرى أصولًا استثنيت له أيضًا إلا أنها عادة في الأداء مبنية على أقيسة ضعيفة بضعف النص في بعضها وبعدمه في بعض. فمن ذلك: ﴿ وِزۡرَ أُخۡرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] حيث وقعت، و﴿ وِزۡرَكَ ﴾ [الشرح: ٢] في ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، ومنه عند بعضهم: ﴿وِزۡرَكَ﴾ و﴿ذِكۡرَكَ﴾ في (**ألم نشرح**) دون ﴿وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾، ومنه: ﴿ حِذۡرَكُمۡ ﴾ [النساء: ١٠٢] و﴿ لَعِبۡرَةً ﴾ [النحل: ٦٦] و﴿ إِجۡرَامِي ﴾ [هود: ٣٥] و﴿ عِشۡرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦٥] ﴿ وكَبُرَ﴾ [غافر: ٣٥] و﴿كِبۡرَهُۥ﴾ [**غافر: ٨**] و﴿وَعَشِيرَتُكُم﴾ [التوبة: ٢٤] و﴿ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [النساء: ٩٠] في الوصل، وفي الوقف لمن استثناه وجهان[1].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (٢٥٤/١).

ومنه ما وقع بعده ألف الاثنين اسمًا كان أو حرفًا؛ نحو: ﴿تَنتَصِرَانِ﴾ و﴿سَاحِرَانِ﴾، وما وقع بعده ألف بعدها همزة أو عين؛ نحو: ﴿مِرَآءً﴾ و﴿ٱفْتِرَآءً﴾ و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ و﴿سِرَاعًا﴾، وما كان منصوبًا منونًا بعد ياء أو كسرة؛ نحو:﴿حَيْرَانَ﴾ و﴿مُدْبِرًا﴾[1].

واستثنى بعضهم من هذا النوع الأخير ما كان وزنه فَعِيلًا لا غير.

وها أنا أذكر ما اعتلوا به في جميع ذلك بعون الله ﷻ فأقول: أما ﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ و﴿وِزْرَكَ﴾ فإنهم اعتلوا بأن الحائل فيه لما كان قويًا قوي في الحيلولة بين الكسرة والراء، فضعفت الإمالة وغلظت الراء؛ لأنه أصلها.

وأما ﴿وِزْرَكَ﴾ و﴿ذِكْرَكَ﴾ فإن من سوغ تفخيمها اعتل لهما موافقة رءوس الآي.

واعترض عليه بالإجماع على ترقيق: ﴿سُيِّرَتْ﴾ و﴿كُوِّرَتْ﴾ في (**التكوير**)، و﴿فُجِّرَتْ﴾ و﴿بُعْثِرَتْ﴾ في (**الانفطار**) مع مخالفة رءوس الآي.

وأما ﴿حِذْرَكُمْ﴾ و﴿لَعِبْرَةً﴾ و﴿إِجْرَامِي﴾ و﴿عِشْرُونَ﴾ فإنهم اعتلوا له بأن الكسرة في جميع ذلك لما كانت من حروف الحلق بعدت من الراء؛ لبعد مخرج الحرف الذي فيه من مخرجها، هذا مع قوة الحائل فإن بعضه فيه جهرًا وبعضه فيه جهرٌ وشدة، وبعضه فيه تفشٍّ[2].

وأما ﴿كِبْرَ﴾ و﴿كِبْرَهُۥ﴾ فإنهما اعتلوا له بأن الكسرة فيهما في الكاف، وهي قريبة من حروف الحلق، فأعطيت حكمها مع قوة الحائل أيضًا[3].

وأما ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ فليس له فيه علة إلا إتباع الأثر بين العلتين، وإلا فلا فرق

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٧٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ١٨٠).

(٣) انظر: نفسه (ص: ١٨٠ - ١٨١).

بينه وبين ﴿عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ ونحوه، وهو مرقق بالإجماع[1].

وأما ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فإنهم اعتلوا له بوقوع الراء بين صادين، وإذا وقفوا أجازوا الترقيق؛ لضعف موجب التفخيم، والتفخيم إجراء للوقف مجرى الوصل[2].

وأما ما وقع بعده ألف الاثنين فإنهم اعتلوا له بأنها مجهولة الأصل؛ فإذا رققت الراء قبلها، والترقيق حزب من الإمالة لزم من ذلك إمالة الألف المجهولة.

وأما ما وقع بعده ألف الاثنين اسمًا كان أو حرفًا؛ نحو: (يَنْتَصِرَان) و(سَامِرَان).

وما وقع بعده ألف بعدها همزة أو عين فإنهم اعتلوا له بأن الهمزة والعين حرفا حلق، فهما من حيز الألف، والفتح من الألف، فإذا فخمت الراء في ذلك جرى الكل على سنن واحد.

وأما ما كان منصوبًا منونًا بعد ياء أو كسرة فإن الحافظ أبا عمرو قال: اختلف أهل الأداء في ذلك؛ فكان أبو طاهر ابن أبي هاشم لا يرى إمالته في الوصل من أجل التنوين، وتابعه على ذلك عبد المنعم بن غلبون، وغيره. وكان عامة أهل الأداء من المصريين يميلونه في حال الوصل كما يميلونه في حال الوقف؛ لوجود الجالب للإمالة في الحالين، وهو الياء والكسرة، وهو الصواب، وبه قرأت وبه آخذ.

وقال أبو محمد المكي: فأما الراء المفتوحة المنونة في فَعِيل فالأشهر عنه عن ورش فيها الترقيق في الوقف والوصل؛ لأن الياء لازمة قبل الراء في الحالين، وليس للتنوين في التغليظ عمل.

وقد روي التفخيم فيها في الوصل خاصة، وهو مذهب أبي الطيب، ولا حجة له فيه غير الرواية، فإنه كان فخم في الوصل لأجل التنوين، ورقق في الوقف؛ لذهابه، فيلزمه تفخيم ﴿قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠] و﴿خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١] ونحو ذلك في الوصل؛ لأنه منون. وهو لا يفعل ذلك، فليس فيه إلا الرواية. والترقيق، وهو الصواب.

قلت: وقد اختلف أبو عمرو ومكي - رحمهما الله - فيما حكياه من جميع ما

---

(١) انظر: نفسه (ص: ١٨٠).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٨٠).

وقع من ذلك بعد الياء والكسرة، أو ما كان وزنه فَعيلًا لا غير.

وفي البيت تقديم وتأخير. والتقدير فيه: في الراء عن ورش مذاهب شذت في الأداء توقلًا. فـ(**مذاهب**) مبتدأ، والجملة التي بعده صفة له، و(**في الراء**) خبر عنه، و(**عن ورش**) معمول للخبر. و(**سوى ما ذكرته**) استثناء مقدم. ومعنى (**شذت في الأداء**): قلت في النقل والرواية. و**التوقل**: الصعود والارتفاع؛ يقال: توقل في الجبل إذا علا صاعدًا فيه، وهو هاهنا كناية عن البعد، وانتصب؛ لأنه مصدر في موضع الحال؛ أي: قلت في النقل والرواية في حال كونها بعيدة في النظر والقياس. والله أعلم.

٣٤٩-وَلاَ بُـدَّ مِـنْ تَـرْقِيقِهَا بَعْـدَ كَـسْرَةٍ إِذَا سَـكَنَتْ يَـاَ صَـاحِ لِلـسَّبْعَةِ المَـلا

أخبر أن السبعة متفقون على ترقيق الراء الساكنة بعد الكسرة؛ نحو: ﴿مِرْيَةٍ﴾، ولذلك شرطان آخران يذكرهما على أثر هذا البيت. وسأذكر علة ذلك وأمثلته بعد تكميل الشروط[1].

وإعراب: (**لا بد من ترقيقها**) تقدم نحوه و(**بعد**) و(**إذا**) و(**للسبعة**) متعلقات بالمصدر. و(**يا صاح**) منادى مرخم، وأصله **يا** صاحب فرخم، وترخيمه شاذ. و(**الملا**) صفة للسبعة، ومعناه: الإشراف، والألف فيه بدل من همزة ساكنة قدر الوقف عليها. والله أعلم.

٣٥٠-وَمَـا حَـرْفُ الاِسْتِعْلاَءَ بَعْـدُ فَـرَاؤُهُ لِكُلِّهِـمُ التَّفْخِـيمُ فِـيهاَ تَـذَلَّلا

٣٥١-وَيَجْمَعُهاَ قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ وَخُلْفُهُمْ بِفِـرْقٍ جَـرى بَـيْنَ المَـشَايخِ سَلْـسَلاَ

أخبر أن الذي بعده من الراءات حرف استعلاء فراؤه مفخمة للجميع، وهذا الحكم يعم الراء المفتوحة في مذهب ورش، والراء الساكنة في مذهب الجميع[2].

فأما الراء المفتوحة في مذهب ورش فلا يقع حرف استعلاء بعدها إلا وبينهما ألف، ويقع مفتوحًا ومضمومًا ومكسورًا، وتكون ضادًا وطاءً وقافًا لا غير؛ نحو: ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥] و﴿إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨] و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦]

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٥٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٥٤ - ٢٥٧).

و﴿ صِرَٰطَ ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿ ٱلۡفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨] و﴿ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ﴾ [ص: ١٨][1].

قال الحافظ أبو عمرو: وقد كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في ﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ لكون حرف الاستعلاء فيه مكسورًا، والإمالة والترقيق يحسنان معه، فعارضته بقوله: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ﴾؛ فأجاب بأن الفتح تأكد في ﴿صِرَٰطِ﴾ بوقوع الراء بين مستعليين.

قال أبو عمرو: ولا أعلم خلافًا عن ورش في تفخيم ﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾، وإنما قال شيخنا أبو الحسن: ذلك فيما أحسبه قياسًا دون أداء لإجماع الكل على خلاف ما قاله على أن الذي احتج به في ﴿صِرَٰطَ﴾ لا يصح. وذلك أن الصاد لما وقعت قبل الراء المكسورة، وهي غير معتد بها في منع الإمالة في ﴿تَبۡصِرَةٗ﴾ ونحوه في مذهب ورش بإجماع، فكذلك لا يعتد بها في ﴿صِرَٰطَ﴾، وإذا سقط الاعتداد بها لم يبق ما يوجب الفتح غير الطاء، وإذا كان الأمر كذلك فلا فرق بينه وبين ﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾. انتهى معنى كلامه[2].

وأما الراء الساكنة فمثال وقوع حرف الاستعلاء بعدها قوله: ﴿ وَإِرۡصَادٗا ﴾ [التوبة: ١٠٧] و﴿ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ ﴾ [الفجر: ١٤] و﴿ قِرۡطَاسٖ ﴾ [الأنعام: ٧] و﴿ فِرۡقَةٖ ﴾ [التوبة: ١٢٢] ونحو ذلك. وقد جمع الناظم - رحمه الله - حروف الاستعلاء في كلم (**قظ خص ضغط**)؛ وهي: القاف، والظاء، والخاء، والصاد، والضاد، والغين، والطاء، وسميت بحروف الاستعلاء؛ لأن اللسان يستعلي عند النطق بها إلى الحنك[3].

ثم أخبر أنهم اختلفوا في قوله: ﴿كُلُّ فِرۡقٖ﴾ ففخم الراء بعضهم ورققها بعضهم.

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٨١).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٨١).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ١٨٦).

قال الحافظ أبو عمرو: الوجهان جيدان[1].

و(**ما**) في قوله: (**وما حرف الاستعلاء**) موصولة. و(**حرف الاستعلاء بعد**) صلتها، العائد قوي. وفي باقي البيت تقديم وتأخير، والتقدير فيه: فراؤه والتفخيم بذلك فيها لكل. (**فراؤه**) مبتدأ. و(**التفخيم**) مبتدأ ثان. و(**بذلك**) خبر الثاني. والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول. و(**فيها**) و(**لكل**) متعلقان بـ(**تذللا**). وفاعل (**يجمعها**): (**قظ خص ضغط**)، وفيه حذف مضاف، والتقدير: يجمعها حروف هذه الكلم. ومعنى (**قظ خص ضغط**): أقم في القيظ في خص ضيق. **والضغط**: الضيق؛ أي: أقنع في الدنيا بمثل ذلك. وانتصاب معنى ضغط على حد انتصاب قوله: ﴿**لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ**﴾، ومثله كما على الطريق التعلب. و(**خلفهم**) مبتدأ. و(**بفرق**) متعلق به، والباء فيه بمعنى (**في**). و(**جرى بين المشايخ**) خبر المبتدأ. و(**بين**) متعلق بـ(**جرى**). و(**سلسلا**) حال من فاعل (**جرى**). **والسلسل**: السهل؛ يشير إلى سهولة الخلف فيه حيث كان، والوجهان جيدان حسنان. والله أعلم.

٣٥٢-وَمَا بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُفَصَّلٍ ... فَفَخِّمْ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَذِّلاَ

أمر بتفخيم ما وقع من الراء الساكنة بعد الكسر العارض أو المنفصل، فعلم أن الترقيق إنما يجب للكسر اللازم المتصل[2].

والمراد بالعارض: ما يعرض في حال دون أخرى، وبالمنفصل: ما ينفصل عن الراء بأن يكون في كلمة والراء في أخرى. وقد يجتمع فيه أن يكون عارضًا ومنفصلًا، فالأول نحو كسرة همزة الوصل في ﴿ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٢٨] و﴿ ٱرْتَابُوٓاْ ﴾ [النور: ٥٠] و﴿ ٱرْجِعْ ﴾ [النمل: ٣٧]، والثاني نحو كسره الباء في: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، والثالث نحو كسرة التقاء الساكنين في نحو: ﴿ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ ﴾ [المائدة:

(١) انظر: نفسه (ص: ١٨٦).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٥٧ - ٢٥٨).

١٠٦] و﴿ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ ﴾ [النور: ٥٠] وما أشبه ذلك[١].

والمراد بما ذكره في هذا البيت: الراء الساكنة لا غير؛ لأن هذا المعنى في مذهب ورش في الراء المتحركة، وقد تقدم في قوله: (**أو الكسر موصلا**) على ما مر في شرحه، ويحتمل أن يريد بما ذكره في هذا البيت مذهب ورش أيضًا ؛ لأن قوله: (**أو الكسر موصلا**) ليس بواضح في هذا المعنى فأعاده ههنا بأوضح بيان[٢].

فقد حصل من جملة ما ذكر أن الراء الساكنة ترقق إذا لم يكن بعدها حرف استعلاء وكان قبلها كسرة وكانت الكسرة لازمة متصلة؛ نحو: ﴿ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [هود: ٩٧، ١٠٩] و﴿ مِرۡيَةٖ ﴾ [فصلت: ٥٤] و﴿ شِرۡعَةٗ ﴾ [المائدة: ٤٨] و﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ ﴾ [مريم: ٣٩] و﴿ وَٱصۡبِرۡ ﴾ [المزمل: ١٠] وما أشبه ذلك.

والعلة في اتفاقهم على ترقيقها في هذه الحال: أنها لما ضعفت بسكونها غلبتها الكسرة التي قبلها فجذبتها إلى حكمها هذا مع كونها كأنها عليها، ألا ترى أن الكسرة في ﴿فِرۡعَوۡنَ﴾ مثلًا مقدرة بين الفاء والراء، فقربت منها، فكانت كأنها عليها، وهذا مذهب سيبويه وغيره من الحذاق؛ أعني: تقدير الحركة بعد الحرف، ولهذا المعنى قرأ قنبل: (بِالسُّؤْقِ) [ص: ٣٣].

وقرئ في الشاذ[٣]: ﴿يُؤۡقِنُونَ﴾ لما كانت ضمة ما قبل الواو مقدرة بعده جعلت كأنها على الواو فهمزت، ولأجل هذه العلة اتفقوا على تفخيمها، وإذا وقعت الكسرة بعدها؛ نحو: ﴿ كُرۡسِيُّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و﴿ مَّرۡجِعُكُمۡ ﴾ [الأنعام: ١٦٤] أن حركة الحرف مقدرة بعده، فبعدت من الراء لذلك، وصار الحرف الذي بعد الراء في حكم الحائل بينهما.

والعلة في اشتراط لزوم الكسرة قوتها بلزومها فأثرت لذلك، وهذا بخلاف

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٨٥).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٥٧ - ٢٥٨).

(٣) القراءة لأبي حيوة النميري. انظر: البحر المحيط (١/٤٢)، مختصر ابن خالويه (ص: ٢).

العارضة فإنها ضعيفة؛ لزوالها فلم تؤثر. **والعلة** في غلبة حرف الاستعلاء للراء: قوته وأنه لما لم يكن بد من اجتماع التنافر والتناسب كان التفخيم أولى؛ لما فيه من البقاء على الأصل.

ومن شرط حرف الاستعلاء الغالب لكسرة: أن يكون في الكلمة التي فيها الراء نحو الأمثلة المذكورة، فإن كان في كلمة أخرى لم يؤثر؛ لانفصاله وعدم لزومه؛ نحو: ﴿ فَٱصْبِرْ صَبْرًا ﴾ [المعارج: ٥] و﴿ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ [نوح: ١] و﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ ﴾.

والعلة في اختلافهم في ﴿ فِرْقٍ ﴾ [الشعراء: ٦٣]: سوّغ التفخيم لمكان حرف الاستعلاء، وسوغ الترقيق لوقوع الراء بين كسرتين.

و(**ما**) في قوله: (**وما بعد كسر**) موصولة مبتدأة، والظرف الواقع بعدها صلتها و(**أو المنفصل وفخم**) في موضع المبتدأ، ومفعوله محذوف، ودخول الفاء فيه؛ لما في الموصول من معنى الجزاء، وهذا حكمه مبتذلًا في الإعراب؛ كقولك: هذا أزيد قائمًا. **والمبتذل**: اسم فاعل من (**تبذل**) مضارع (**بذل**) فيؤل المعنى إلى منقادًا. والله أعلم.

٣٥٣-وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلاَ

٣٥٤-وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءة مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضاَ مُتَكَفِّلاَ

أشار بما ذكر في هذين البيتين إلى اختلاف أهل الأداء في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾[البقرة: ١٠٢] في سورة البقرة والأنفال، وراء ﴿مَرْيَمَ﴾، وما جاء من لفظ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ في القرآن كله. وذلك أن بعضهم يرى تفخيم الجميع لورش، وفي ذلك يقول الحصري[1] - رحمه الله - : في قصيدته التي نظمها في قراءة نافع في باب ترقيق الراءات لورش،

---

(١) علي الحصري (٠٠٠ - ٤٨٨ هـ = ٠٠٠ - ١٠٩٥ م) علي بن عبد الغني الفهري الحصري، أبو الحسن: شاعر مشهور، له القصيدة التي مطلعها: «يا ليل الصب متى غده» كان ضريرًا، من أهل القيروان، انتقل إلى الأندلس ومات في طنجة. اتصل ببعض الملوك ومدح المعتمد ابن عباد بقصائد، وألف له كتاب: المستحسن من الأشعار. وله: ديوان شعر، واقتراح القريح واجتراح الجريح - مرتب على حروف المعجم، في رثاء ولد له، ومعشرات الحصري - في الغزل والنسيب، على الحروف، والقصيدة الحصرية - في القراءات (٢١٢) بيتًا. انظر: الأعلام (٣٠٠/٤).

ولا تقرأ، ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ إلا رقيقه لدى سورة الأنفال، أو قصة السحر[١].

وفي الباب المذكور يقول: (**وإن سكنت والياء بعده كمريم فرقق وغلظ من يفخم عن قهر**). وبعضهم يرى تفخيم راء ﴿مَرْيَمَ﴾، وما جاء من لفظ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ لسائر السبعة[٢].

وأخبر - رحمه الله - أن من أخذ بالترقيق في ذلك فليس له نص قوي، وإنما اعتمد فيه على القياس.

ثم أخبر أن القياس لا مدخل له في القراءة، وإنما الاعتماد فيها على صحة النقل والرواية، والأمر كما ذكر.

وربما أوهم ما ذكره في البيت الأول من هذين البيتين أن جميع ما وقع بعده كسر أو ياء فيه خلاف، وليس كذلك، وإنما المراد الكلمات المذكورة لا غير.

وما سوى ذلك فلا خلاف في تفخيمه إلا ما تقدم من الترقيق **في** ﴿شَرَرٍ﴾ لورش.

قال الحافظ أبو عمرو: وكان محمد بن علي وغيره من أهل الأداء من المصريين يرون ترقيق الراء الساكنة إذا وقع بعدها همزة مكسورة؛ وذلك في: ﴿ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾، وكذلك يروى يحيى بن زكريا[٣] ومحمد بن خيرون[٤] عن أصحابهما؛ قال: وبالتفخيم قرأت، وبه آخُذُ.

وقال أبو محمد مكي: الأشهر عن ورش في ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ الترقيق؛ لقوة الهمزة وكسرتها. قال: وعنه التغليظ أيضًا.

وقال أبو العباس المهدوي: أما الراء الساكنة فإن ورشًا يوافق القراء فيها، ولا يخالفهم إلا **في** ﴿ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ على اختلاف عنه.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٥٨ - ٢٥٩).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٨٥).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) تقدمت ترجمته.

وذكر علة الترقيق، **ثم قال:** وهذا اعتلال للرواية، والقياس يوجب التفخيم، وقد رواه كثير من أصحابه، وبالوجهين قرأت.

وقال الحافظ أبو عمرو أيضًا في الراء الساكنة قبل الياء: فأما الراء إذا سكنت فأتى بعدها ياء مفتوحة فلا أعلم خلافًا عن ورش ولا عن غيره في نص ولا في تلاوة ولا في رواية أن الراء في ذلك مفخمة؛ وذلك نحو قوله: ﴿مَرْيَمَ﴾ و﴿قَرْيَةٍ﴾ و﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ و﴿ مِّن قَرْيَتِكَ ﴾ [محمد: ١٣] و﴿ مِّن قَرْيَتِكُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٣] و﴿ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ ﴾ [الزخرف: ٣١] إلا ما حكاه بعض المغاربة عن ورش أنه يرقق الراء في ذلك، واعتل بوقوع الياء بعدها. وزعم آخرون منهم أن ترقيقها لأجل ذلك إجماع من أئمة القراءة.

قلت: فمن ذهب إلى ترقيقها للجميع لمكان الياء مكي والمهدوي - رحمهما الله - .

والعلة في ترقيق راء ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ لمن أخذ بذلك فيما ذكر بعضهم: قوة الكسرة حيث كانت في حرف قوي.

وقال بعضهم: علة الترقيق استشعار حركة الهمزة على الراء، فصارت كأنها مكسورة، والمكسورة حكمها الترقيق. قال: ولأجل الاستشعار المذكور سكنوا ميم. ﴿ٱمْرِئٍ﴾؛ ليدخلوا عليه همزة الوصل فيكون كالعوض من المحذوف والمقدر، كما فعلوا فيما حذفوا آخره من نحو: **(اسم)** و**(ابن)**.

والعلة في ترقيق راء ﴿مَرْيَمَ﴾ وما جاء من لفظ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ لمن أخذ بذلك: أن الراء لما ضعفت سكونها حكمت عليها الياء الواقعة بعدها كما حكمت عليها الكسرة الواقعة قبلها.

قال الحافظ أبو عمرو: وهذا الذي اعتلوا به غير صحيح، وذلك أن الياء إذا تحركت بالفتح صار حكمها كحكم سائر الحروف المتحركة به لا توجب إمالة ولا ترقيقًا؛ قال: ولو كان هذا المذهب صحيحًا لكانت الياء الساكنة والكسرة أولى به إذا كانتا توجبان ذلك إذا سبقتا، فكان يجب ترقيق: ﴿ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الفرقان: ٥٣]

و﴿ وَجَرَيْنَ ﴾ [يونس: ٢٣] و﴿ فَأَغْرَيْنَا ﴾ [المائدة: ١٤] و﴿مِّرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] و﴿ مَرْجِعُكُم ﴾ [آل عمران: ٥٥] و﴿ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨] وما أشبه ذلك.

قال: وفي الإجماع على تفخيم الراء في ذلك دليل بين على خطأ من رقق الراء في ذلك، واعتل بمكان الياء.

وأجيب عن ذلك بأن الحركات مقدرة بعد الحروف، وإذا اعتبر ذلك فيما ذكر وجد في ﴿ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ و﴿وَجَرَيْنَ﴾ و﴿فَأَغْرَيْنَا﴾ الفتحة حائلة بين الراء والياء، وفي نحو: ﴿مِّرْفَقًا﴾ و﴿مَرْجِعُكُمْ﴾ و﴿تُرْجَعُونَ﴾ الحرف حائلًا بين الراء والكسرة، وليس كذلك باب ﴿مَرْيَمَ﴾؛ لأن الراء فيه شديدة الاتصال بالياء.

قلت: والذي اعتلوا به في الياء بيِّنٌ حسن مع ثبوت الرواية وقوتها، فأما مع عدم الرواية أو ضعفها فلا أثر له، وكأنهم قاسوا كسرة همزة ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ على كسرة راء ﴿شَرَرٍ﴾ حيث كانتا قويتين؛ لكونهما في حرف قوي، وقاسوا استشعار الثقل فيه على استشعار الثقل في نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ حيث ترك ورش المد لأجله، وقاسوا الياء الواقعة بعد الراء الساكنة على الكسرة الواقعة قبلها، وجميع ذلك لا أثر له مع ضعف النص أو عدمه، وإذا كان الأمر كذلك كان البقاء على الأصل أولى من الانتقال عنه.

و(**ما**) في قوله: (**وما بعد كسر**) مبتدأة موصولة، وصلتها الجملة التي بعدها، أو الظرف. و(**كسر**) فاعل به؛ لاعتماده على الموصول. وقوله: (**فما لهم بترقيقه نص**) جملة اسمية قدم خبرها وأخبر بها عن الموصول.

و(**بترقيقه**) متعلق بالخبر. (**فيمثلا**) منصوب بإضمار (**أن**) بعد الفاء على جواب النفي، ومعناه: يحض. (**وما لقياس في القراءة مدخل**) في الإعراب كقوله: (**فما لهم بترقيقه نص**)، والمدخل: اسم مصدر. و(**دونك**) إغراء، و(**ما**) بعده موصولة، وصلتها الجملة أو الظرف، والظرف و(**الرضا**) فاعل به، والموصول وصلته مفعول (**دونك**). و(**متكفلا**) حال من فاعل (**دونك**). والمعنى: خذه ضامنًا حفظه ونصره. والله أعلم.

٣٥٥-وَتَـرْقِيقُهاَ مَكْـسُورَةً عِـنْدَ وَصْـلِهِمْ وَتَفْخِـيمُهاَ فـي الْوَقْـفِ أَجْمَـعُ أَشْـمُلاَ

أخبر أن الراء المكسورة ترقق للجميع في حال الوصل وذلك بأن يكون أولًا؛ نحو: ﴿ رِيح ﴾ [آل عمران: ١١٧] و﴿ رِجَالٌ ﴾ [النور: ٣٧] أو وسطًا؛ نحو: ﴿ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١] و﴿ ٱلْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ [النحل: ٢٣] أو آخر موصولة بما بعدها؛ لازمة كانت أو عارضة؛ نحو: ﴿ٱلزُّبُرِ﴾ ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ [القمر: ٤٣، ٤٤] و﴿وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٤، ٥٥] ﴿ وَٱذْكُرِ رَبِّكَ﴾ ٱسْمَ [المزمل: ٨] و﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ [إبراهيم: ٤٤] وما أشبه ذلك[١].

والعلة في ترقيقها: غلبة الكسرة عليها حيث كانت فيها، وإذا غلبت عليها في حال مجاورتها إياها في نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ و﴿ مِرْيَة ﴾ [فصلت: ٥٤] فلأن تغلب عليها وهي فيها أولى وأحق أيضًا، فإنها لو فخمت في حال كسرها لأدى ذلك إلى شدة كلفة على اللسان؛ إذ التفخيم يطلب استعلاءه وتصعده، والكسرة تطلب انحداره وتسفله في حال واحدة.

فإن قيل: حرف الاستعلاء المكسور يوجد فيه ما ذكرت؟

قلت: وجوده فيه ضروري؛ إذ لا يتأتى فيه إلا التفخيم، فاحتمل ذلك للضرورة بخلاف الراء فإنه يتأتى فيها الترقيق، واستعمل لزوال الكلفة.

والعلة في مراعاة الكسرة العارضة ما يحصل بمراعاتها من خفة اللفظ وسهولته.

ثم أخبر أن تفخيم الراء المكسورة في الوقف أجمع أشملا؛ يعني: إذا لم يرم حركتها ولم يقع قبلها كسرة ولا ياء ساكنة ولا حرف ممال، وهذه الشروط تعرف بما ذكره على أثر هذا، وذلك نحو من: ﴿مَّطَرٍ﴾ و﴿ٱلْقَمَرَ﴾ و﴿ٱلْبَحْرَ﴾ و﴿وَدُسُرٍ﴾ و﴿ٱلنَّارَ﴾ و﴿ٱلْغُرُورِ﴾ وما أشبه ذلك. وأشار بقوله: (**أجمع أشملا**) إلى أنه أجمع شملا للقراء الناقلين لرواية ورش وغيرهم. وفيه تنبيه على ما روي عن ورش من ترقيق ذلك

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦٠).

في الوقف[1].

قال مكي - رحمه الله - في وقف ورش على مثل ذلك: الصحيح المختار أن يجريها مجرى الساكنة فيدبرها بما قبلها. قال: وقد روى عنه بعض أصحابه أنه يقف بالترقيق. ووجه ذلك أنه حمل الوقف على الوصل، والعرب تحمل الوقف على الوصل والوصل على الوقف في كثير من الكلام. قال: والمختار ما قدمناه أولًا.

قلت: وفي ترقيق ورش كذلك يقول الحصري: وما أنت بالترقيق أصله فقف عليه به؛ إذ لست فيه بمضطر، فنبه الناظم - رحمه الله - على الترقيق وإن كان جامعًا؛ ليشمل القراء القائلين به، فإن التفخيم أجمع أشملا للقراء؛ حيث جمع شمل أكثر الناقلين لرواية ورش، وشمل الناقلين لرواية غيره.

قال الحافظ أبو عمرو في كتاب «**الراءات**»: فإن كان ما قبل الراء المكسورة فتحًا أو ضمًا؛ نحو: ﴿وَدُسُرٍ﴾ و﴿وَنَهَرٍ﴾ وقفت **بالتفخيم** لا غير في مذهب الجماعة؛ يعني: إذا وقفت **بالسكون**.

وارتفاع (**ترقيقها**) بالابتداء. و(**مكسورة**) حال من الضمير المتصل به. و(**عند وصلهم**) خبره. و(**تفخيمها**) مبتدأ أيضًا. و(**في الوقف**) متعلق به. و(**أجمع**) خبره. و(**أشملا**) تمييز.

٣٥٦-وَلكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعْ غَيْرِهاَ تُرَقِّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلاَ

٣٥٧-أَوِ الْيَاء تَأْتِي بِالسُّكُونِ وَرَوْمُهُمْ كَمَا وَصْلِهِمْ فَابْلُ الذَّكَاءَ مُصَقَّلاَ

استدرك ما بقي من حكم الراء المكسورة في الوقف، فبين ما ترقق فيه بلا خلاف؛ ليعلم أن ما ذكره في البيت الماضي من تفخيمها يكون فيما عدا ما ذكر أصحاب ذلك الكلام في ترقيق المفتوحة والمضمومة في الوقف؛ لأن حكم الجميع لا يختلف إذا كان الوقف بالسكون؛ فقال: (**ولكنها**)؛ يعني: المكسورة (**في وقفهم مع غيرها**)؛ يعني: من المفتوحة والمضمومة (**ترقق بعد الكسر أو ما تميلا أو الياء تأتي**

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦٠).

بالسكون)؛ يعني: إذا وقفت على جميعها بالسكون[١].

ثم قال: (**ورومهم كما وصلهم**)؛ يعني: أن الراء في حال روم حركتها في الوقف تكون على ما كانت عليه في الوصل من ترقيق أو تفخيم. **ثم قال**: (**فابل الذكاء مصقلا**)؛ أي: فأخبر ذكاءك، أو ذكاء غيرك في إعطاء الراء في الوقف ما تستحقه من الترقيق والتفخيم في حال كونه مصقلًا؛ أي: صافيًا من الكدر المانع من الوقف على حقيقة ذلك[٢].

وجملة الأمر أن الراء الموقوف عليها لا تخلو من أن تكون ساكنة في الوصل أو متحركة؛ فإن كانت ساكنة في الوصل كانت في الوقف على ما كانت عليه في الوصل من ترقيق أو تفخيم، وإذا كانت متحركة في الوصل بأي حركة كانت فلا تخلو من أن يوقف عليها بالسكون خاليًا من الإشمام أو مصاحبًا له بالروم حيث يصح. فإن وقفت عليها بالسكون مطلقًا نظرت إلى ما قبلها فإن كانت كسرة متصلة بالراء أو حائلًا بينها وبين ساكن أو كان ياء ساكنة أو حرفًا ممالًا رققت، وإن كانت فتحة أو ضمة متصلة بالراء، وحائلًا بينها وبينها ساكن غير ممال فخمت؛ لأن التناسب في الجميع إنما يحصل بذلك. والمراد بالحرف الممال: الألف الممالة إمالة كبرى أو صغرى[٣].

واختلف في قوله: ﴿بِشَرَرٍ﴾ في رواية ورش فألحقه الحافظ أبو عمرو وغيره بالممالة، ونص على الوقف له فيه بترقيق الراء المتطرفة؛ لوقوعها ساكنة بعد الراء المرققة، والترقيق ضرب من الإمالة كما تقدم[٤].

وقال مكي - رحمه الله - : أن وقفت عليه لورش بالإسكان وقفت بالتغليظ؛ قال: لأن الراء تصير ساكنة قبلها بمتجه أنقص ككلامه، وإن وقفت على الراء بالروم نُظِرَ إلى حالها في الوصل فإن كانت فيه مرققة رققت، وإن كانت فيه مفخمة فخمت؛ لأن الحركة باقية وإن أضعف الصوت بها في حال الوقف.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦٠ - ٢٦١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٦١).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦١).

(٤) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٨٧).

واعلم أن الوقف بالسكون جائز في جميع ما كان متحركًا في الوصل، والروم تدخل فيما كان فيه ضم أو كسر، والإشمام تدخل فيما كان فيه ضم لا غير.

ولا بد من ذكر مسائل يشتمل على جميع ما ذكر وتوضحه فإن في بعضه غموضًا.

وإذا قيل لك: كيف يقف على نحو: ﴿صَبَرَ﴾ و﴿وَٱنْحَرْ﴾ و﴿ٱذْكُرْ﴾؟

فقل: أرقق الأولى وأفخم الثانية والثالثة كما أفعل في الوصل.

فإن قيل: كيف يقف على الراء المفتوحة في نحو: ﴿وَٱزْدُجِرَ﴾ ﴿ٱلشِّعْرَ﴾ و﴿ٱلْخَيْرُ﴾ و﴿ٱلْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٨]؟ **فقل:** بالسكون والترقيق.

فإن قيل: كيف يقف عليها في نحو: ﴿صَبْرٍ﴾ و﴿ٱلْفَجْرِ﴾ و﴿وَلْتَنظُرْ﴾ و﴿ٱلْكَفُورَ﴾ و﴿ٱلنَّارَ﴾؟

فقل: بالسكون والتفخيم.

فإن قيل: كيف تقف على الراء المضمومة في نحو قوله: ﴿أَشِرٌ﴾ و﴿سِحْرٌ﴾ و﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ و﴿خَيْرٌ﴾ و﴿خَبِيرٌ﴾؟

فقل: إن وقفت بالسكون خاليًا من الإشمام أو مصاحبًا له رققت، وإن وقفت بالروم لغير ورش فخمت، وإن وقفت لورش رققت.

فإن قيل: كيف يقف عليها في نحو: ﴿ٱلْقَمَرَ﴾ و﴿ٱلْبَحْرَ﴾ و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ و﴿ٱلْغَفُورُ﴾ و﴿ٱلدَّارُ﴾؟

فقل: بالتفخيم على كل حال.

فإذا قيل: كيف يقف عليها في نحو: ﴿ٱلْقَمَرَ﴾ و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ و﴿ٱلْأُمُورُ﴾؟

فقل: إن وقفت بالسكون مطلقًا فخمت، وإن وقفت بالروم رققت.

فإن قيل: كيف يقف على نحو: ﴿ٱلدَّارُ﴾ و﴿ٱلنَّارَ﴾؟

فقل: أقف لمن قرأ بالإمالة والتقليل بالترقيق على كل حال، ولمن قرأ بالفتح بالترقيق مع الروم، وبالتفخيم مع السكون.

فإن قيل: كيف يقف على قوله: ﴿بِشَرَرٍ﴾؟

فقل: لغير ورش بالترقيق مع الروم، والتفخيم مع السكون، ووافقه ورش بالترقيق على كل حال. وقد تقدم ما ذهب إليه مكي - رحمه الله - في ذلك.

وترتيب البيت الأول من هذين البيتين: ولكنها ترقق مع غيرها. **(في وقفهم)** و**(بعد الكسر)** متعلقات بـ**(ترقق)**. و**(ما)** في قوله: **(أول ما تميل)** نكرة موصولة؛ أي: أو حرف تميل. والجملة بعدها صفتها. **(أو الياء)** معطوف على ما قبله. و**(تاتي)** حال من **(الياء)**. و**(بالسكون)** حال من فاعل **(تأتي)**. و**(رومهم كما وصلهم)** جملة اسمية. والكاف حرف أو اسم. و**(ما)** زائدة. و**(مصقلا)** حال من **(الذكاء)**. والله أعلم.

٣٥٨-وَفِيماَ عَدَا هـذَا الَّـذِي قَدْ وَصَـفْتُهُ   عَلَـى الْأَصْـلِ بِالتَّفْخِـيمِ كُـنْ مُـتَعَمِّلاَ

أمر بتفخيم ما سوى الذي ذكر أنه يرقق، وذلك أنه ذكر في أول الباب ما يرقق لورش بشروطه، فما عداه فإنه يفخم له، وذكر في أثناء الباب ما يرقق للجميع من الراء الساكنة بشروطه، فما عداه فإنهم يفخمونه، وذكر في آخر الباب ما يرقق للجميع من الراء الموقوف عليها بالسكون، فما عداه فإنهم يفخمونه إذا وقفوا عليه بالسكون.وهذا المعنى معروف بطريق الضدية؛ لأن الترقيق ضد التفخيم، وهما من الأضداد التي ذكرها في مقدمة القصيدة، إلا أنه ذكره على جهة التأكيد مع ما ناط به من التنبيه على أن التفخيم في الراء هو الأصل، وقد تقدم ذكر ذلك والاستدلال عليه[1].

وجميع كلم هذا البيت جملة أمرية، وتوابعها، وترتيبها. و**(كن متعملا)** بالتفخيم من عدا هذا الذي قد وصفته بترقيقه، **(على الأصل بالتفخيم)**.

و**(فيما عدا)** متعلقان بـ**(متعملا)**. **(على الأصل)** حال من فاعله. و**(ما)** في قوله: **(ما عدا)** موصولة. و**(متعملا)** اسم فاعل من **(تعمل)**، وهو من يفعل الآتي للعمل بعد العمل في مهله؛ لأن تفخيم الراء المشار إليها لا تأتي دفعة واحدة، وإنما تأتي مرة بعد مرة. والله أعلم بالصواب.

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦١).

باب اللامات

أتبع الناظم - رحمه الله - هذا الباب باب الراءات؛ لما بين الراء واللام من المناسبة في أن كل واحدة منهما يتأتى فيها التفخيم والترقيق، غير أن التفخيم هو الأصل؛ لما سبق ذكره من مشابهتها لحروف الاستعلاء، والترقيق في اللام هو الأصل؛ إذ ليست حرف استعلاء ولا مشابهة بحروف الاستعلاء، وإنما أشبهت ما أشبه حروف الاستعلاء وهو الراء، فدخلها التفخيم لذلك، والدليل على أن أصلها الترقيق وجوده فيها بغير سبب بخلاف التفخيم فإنه لا يكون فيه إلا بسبب، ويكون في اسم الله ﷻ في بعض الأحوال للجميع على ما سيأتي بيانه في مذهب ورش في أصول معروفة، وهي التي قدم الناظم - رحمه الله - **(ذكرها)** فقال:

٣٥٩-وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَ لاَمٍ لِصَادِهاَ أَوِ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزُّلاَ

٣٦٠-إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلاتِهِمْ وَمَطْلَعِ أيضًا ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلاَ

أخبر أن ورشًا - رحمه الله - غلظ اللام المفتوحة إذا كانت قبلها صاد أو طاء أو ظاء مفتوحات أو سواكن؛ نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿مُفَصَّلَٰتٍ﴾ [الأعراف: ١٣٣] و﴿ وَأَصْلَحُواْ ﴾ [البقرة: ١٦٠] و﴿ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠]، ونحو: ﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ [البقرة: ٢٢٩] و﴿مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥] و﴿ طَلَبًا ﴾ [الكهف: ٤١] و﴿ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥]، ﴿ظَلَمَ﴾ [النمل: ١١] ونحو: ﴿ظَلَمْ﴾ ﴿بِظَلَّٰمٍ﴾ [الأنفال: ٥١] و﴿أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠][1].

﴿ فَيَظْلَلْنَ ﴾ [الشورى: ٣٣] وما أشبه ذلك، والمشددة في ذلك والمخففة سواء.

ومثّل الناظم - رحمه الله - بما تأتى له في النظم من ذلك، فمثّل بـ﴿صَلَاتِهِمْ﴾

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦١ - ٢٦٣).

و﴿يُوصَلَ﴾ ما وقع قبله الصاد المفتوحة، و﴿مَطْلَعِ﴾ ما وقع قبله الطاء الساكنة، و﴿بَطَلَ﴾ ما وقع قبله الطاء المفتوحة.

والعلة في تفخيم اللام إذا وقعت بعد الأحرف الثلاثة: أن الأحرف المذكورة كانت مفخمة مطبقة مستعلية قربت اللام بالتفخيم إلى نحو لفظها؛ ليعمل اللسان بالتفخيم عملًا واحدًا.

والعلة في خروج الضاد عن حكم هذه الأحرف في نحو: ﴿أَضْلَلْنَا﴾ [السجدة: ١١] و﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ [الفرقان: ١٧]: بُعد مخرجها من مخرج اللام.

والعلة في خروج ما بقي من حروف الاستعلاء عن ذلك في نحو: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣] و﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾ [التوبة: ١٠٢] و﴿وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ﴾ [التوبة: ٤٨]: عدم الإطباق مع بُعد المخرج.

والعلة في اشتراط الفتح في اللام: أن التفخيم عبارة عن إشباع الفتح، وكان محله ما كان مفتوحًا، فلذلك رقق نحو: ﴿لَظَلُّوا﴾ [الروم: ٥١] و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وتؤكد امتناعه من المكسورة ما في التلفظ به من شدة الكلفة، ومن الساكنة ضعفها بعدم الحركة.

والعلة في اشتراط الفتح أو السكون في الأحرف المذكورة ما أنا ذاكره:

أما الفتح فعلته ما تقدم من مناسبته للتفخيم، وأما السكون فعلته شدة اتصاله باللام، وتؤكد امتناعه بعد الكسرة بما فيه من الكلفة بالخروج من التسفل إلى التصعد، فلذلك ترقق نحو: ﴿ظِلَالٍ﴾ و﴿ظُلَلٍ﴾.

والعلة في اشتراط تقدم الأحرف المذكورة على اللام: قوتها بتقدمها، ووقوع اللام في خبرها، بخلاف ما إذا تأخرت فإن الأمر يكون بعكس ذلك، فلذلك ترقق نحو: ﴿لَظَىٰ﴾ [المعارج: ١٥] و﴿لَصَالُوا﴾ [المطففين: ١٦] و﴿لْيَتَلَطَّفْ﴾ وما أشبه ذلك.

وكل ما ذكرت في الاحتجاج فإنما هو اعتلال للرواية، والاعتماد في ذلك كله

إنما هو على النقل والأثر.

قال الحافظ أبو عمرو - رحمه الله - في بعض مصنفاته بعد أن ذكر ما ذكر صاحب القصيدة من شروط تفخيم اللام لورش: هذه قراءتي في هذه اللام مع الأحرف الثلاثة المذكورة على ابن خاقان وعلى فارس بن أحمد عن قراءتهما على أصحابهما عن أبي يعقوب. وعلى ذلك عول في كتاب «**التيسير**»، ولم نذكر فيه غيره.

ثم قال في التصنيف المشار إليه: وقرأت على أبي الحسن بن غلبون عن قراءته عن أصحاب أبي بكر بن سيف بتفخيم اللام مع الصاد والظاء المعجمة لا غير. وقال: وكان محمد بن علي يروى عن أصحاب أحمد بن هلال تفخيم اللام مع الضاد وحدها.

قال وروى محمد بن خيرون عن أصحابه المصريين تغليظ اللام المفتوحة مع الضاد إذا سكنت لا غير؛ نحو: ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ و﴿أَضْلَلْنَ﴾ و﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ﴾؛ قال: وهذا كله ما انفرد بروايته المصريون، فأما عامة أهل الأداء لرواية ورش من البغداديين والشاميين وغيرهم فلا يعرفون تغليظ شيء من هذه اللامات بل يرققون من غير تمييز، وبه كان يأخذ إبراهيم بن عبد الرزاق[1] وعلي بن محمد وغيرهما، وبذلك قرأت في رواية أحمد ابن صالح[2] ويونس بن عبد الأعلى[3] وأبي بكر بن

---

(١) مقرئ جليل، ضابط ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن قنبل وهارون بن موسى الأخفش. وكان مقرئ الشام في زمانه، وصنف كتابًا في القراءات الثمان (ت٣٣٨هـ). انظر: القراء الكبار (٢٨٧/١).

(٢) أبو جعفر المصري أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية، وعلى إسماعيل بن أبي أويس وأخيه أبي بكر عن نافع، روى عنه القراءة الحسن بن أبي مهران والحسن بن علي بن مالك الأسناني(ت٢٤٨هـ). انظر: غاية النهاية (٩٤/١).

(٣) أبو موسى الصدفي المصري، فقيه كبير، ومقرئ محدّث، ثقة صالح، أخذ القراءة عرضًا عن ورش وسقلاب ومعلى بن دحية وعن علي بن كيسة عن سليم بن حمزة، روى القراءة عنه مواس بن سهل وأحمد بن محمد الواسطي وأبو عبيد الله محمد بن الربيع شيخ المطوعي وفارس، وحدّث عن ابن عيينة وابن وهب والوليد بن مسلم والشافعين وتفقه عليه وحدث عنه مسلم والنسائي وأبو عوانة والإمام محمد ابن جرير الطبري وخلق من المغاربة والمشارقة، وانتهت إليه رياسة العلم وعلو الإسناد في الكتاب والسنة (ت ٢٦٤هـ). انظر: غاية النهاية (٤٥٧/١).

الأصبهاني[1] عن ورش؛ قال: واختلف أهل الأداء في ﴿صَلْصَلٍ﴾ ففخمه بعضهم ورققه آخرون؛ قال: وكذلك اختلفوا في اللام المفتوحة بين حرفين مستعليين؛ نحو: ﴿ٱلْخُلَطَآءِ﴾ [ص: ٢٤] و﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] و﴿أَخْلَصْنَٰهُم﴾ و﴿فَٱسْتَغْلَظَ﴾ و﴿خَلَقَهُۥ﴾ فأخذ قوم في ذلك كله بالتغليظ، وأخذ آخرون فيه بالترقيق.

قال: وكان بعض أهل الأداء يأخذ في مذهب ورش بترك تغليظ اللام إذا كانت مفتوحة مشددة واتصلت بها الأحرف الثلاثة المتقدمة؛ نحو: ﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ و﴿بِظَلَّامٍ﴾، وذكر لبعض الناس مذاهب غير ما ذكرته أضربت عن ذكرها اختصارًا، وها أنا أذكر علة ما ذكرته فأقول - وبالله التوفيق - :

والعلة لمن فخّم اللام بعد الصاد والظاء المعجمة: كثرة دورهما.

والعلة لمن فخمها بعد الصاد وحدها: كثرة دورها، وأن الرواية إنما وردت بتفخيمها بعدها، وتفخيمها بعد أختيها إنما عرف بطريق الأداء والتلاوة، وهكذا ذكر الحافظ أبو عمرو.

والعلة لمن فخمها بعد الصاد الساكنة لا غير: قوة الصاد بما فيها من الاستطالة والجهر، والطاء وإن كان فيها شدة وجهر، غير أن صفة الاستطالة أقوى من صفة الشدة، وبالصفة المذكورة يصل مخرج اللام.

والعلة في اشتراط سكونها شدة اتصالها في تلك الحالة باللام.

والعلة لمن أخذ بالترقيق مع الأحرف الثلاثة كغيرها: عدم ترجيح البقاء على الأصل على التناسب في اللفظ.

---

(١) شيخ القراء في زمانه، قرأ لورش على عامر الجرشي وسليمان ابن أخي الرشديني وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة وسمع القراءة على يونس بن عبد الأعلى صاحب ورش وحذق في معرفة حرف نافع، وحدث عن عثمان بن أبي شيبة وداود بن رشيد، قرأ عليه هبة الله بن جعفر وعبد الله بن أحمد المطرز ومحمد بن يونس، وحدث عنه أبو أحمد العسال ومحمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقرئ. انظر: القراء الكبار (١/٢٣٢).

والعلة لمن رقق لام ﴿صَلۡصَٰلٍ﴾ كالعلة في نظائره في نحو: ﴿صَلۡدًا﴾ و﴿وَصَّلۡنَا﴾ و﴿ظَلۡتَ عَلَيۡهِ﴾ و﴿طَلۡعٞ نَّضِيدٞ﴾.

والعلة في تفخيمها وقوعها بين مطبقين.

قال الحافظ أبو عمرو: والوجهان جيدان، والترقيق أقيس؛ ليجري باب الساكنة على سنن واحد ولا يختلف؛ قال: وبذلك قرأت وبه آخذ.

والعلة في تفخيم اللام المفتوحة إذا وقعت بين مستعليين: غلبتهما عليها حيث اكتنفاها.

والعلة في الترقيق: ما تقدم من العلة في امتناع تأثير حرف الاستعلاء غير المطبق أولًا وامتناع أثر المطبق آخرًا.

قال الحافظ أبو عمرو: والترقيق في ذلك هو الوجه؛ لأن النص إنما ورد في الصاد، والتلاوة وردت بالطاء والظاء لا غير؛ قال: وبذلك قرأت وبه آخذ. وأصله في الترقيق والتفخيم في اللام المشددة أنها لام ساكنة أدغمت في لام متحركة فصارت لامًا واحدة مشددة، فمن فخم لم يعتد باللام الساكنة المدغمة حاجزة بين الحرف المطبق واللام المفتوحة، ومن رقق اعتد بها حاجزة.

ولأهل القيروان وغيرهم في تفخيم اللام لورش مذاهب غير ما ذكرته يطول ذكرها. واعتمادنا من جميع ذلك على ما قرأنا به مما ذكره الحافظ أبو عمرو في كتاب «**التيسير**» وأثبته الناظم في القصيدة لا غير.

وقوله: (**لصادها**) يتعلق بـ(**غلظ**)؛ أي: لأجل صادها. والواو الواقعة في الثلاثة مواضع في البيتين للتفصيل. و(**قيل**) متعلق بـ(**تنزل**). و(**تنزل**) في موضع الحال، و(**قد**) معه مقدرة، وذو الحال مقدر، والتقدير: وغلظ ورش فتح اللام لأجل هذه الأحرف في حالة كونه متنزلا لا قبل. والمتنزل اسم فاعل من (**يتنزل**) مضارع (**نزل**)، والعامل في (**إذا**) (**غلظ**). و(**كصلاتهم**) مقدر قبله أعني. و(**أيضًا**) مصدر في موضع الحال. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٦١-وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا وَعِنْدَمَا يُسَكَّنُ وَقْفًا وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلاَ

أخبر أن ما حالت الألف فيه بين الطاء واللام، أو بين الصاد واللام؛ نحو:

﴿طَالَ﴾ و(فِصَالاً) و(يَصَّالَحَا) فيه خلاف[1].

وعلة الترقيق وجود الفاصل بين الحرف المطبق واللام.

وعلة التغليظ الاعتداد بقوة حرف الاستعلاء مع أن الألف حرف هوائي لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم، فلم تمنع من إجراء الحكم كما لم تمنع من ذلك في نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿صِرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨] وما أشبه ذلك، وأنه يزيد التفخيم حسًا إذا كان من جنسه.

ثم أخبر أن اللام المفتوحة إذا وقعت طرفًا ووليها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة؛ نحو: ﴿ يُوصَلَ ﴾ [البقرة: ٢٧] و﴿ فَصَلَ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿ظَلَّ﴾ [الأعراف: ١١٨] و﴿ وَبَطَلَ ﴾ [البقرة: ١٢٥] فيه اختلاف أيضًا[2].

وعلة الترقيق سكون اللام، واللام الساكنة لا تفخم كما تقدم إلا ما ذكر في ﴿صلصال﴾ في أحد الوجهين ؛ للعلة المذكورة.

وعلة التغليظ كون السكون عارضًا في الوقف، والعارض لا يعتد به في تغيير الأصول؛ لعدم لزومه.

ثم قال: (والمفخم فضلا)؛ يعني: في النوعين المذكورين في هذا البيت[3].

وعلة تفضيله قوة دليله، وربما أوهم **ما** مثل به في النوع الأول من قوله: **(وفي طال خلف مع فصالا)** الاختصار على هاتين الكلمتين، وليس كذلك.

والعذر له مع ضيق المكان مع الاعتماد على شهرة الخلاف في ذلك ونحوه، ولو قال: **(وفي طال خلف مع فصالا ونحوه وفي نحو يوصل والمفخم فضلا)** لكان أقرب إلى البيان.

وقوله: (في طال خلف) جملة اسمية قدم خبرها. و**(مع فصالا)** في موضع الحال من **(طال)**. و**(وقفًا)** مصدر في موضع الحال من الضمير المستكن في **(تسكن)**.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦٣ - ٢٦٤).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٩١).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦٤).

والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٦٢-وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهذِهِ   وَعِنْدَ رُءُوسِ الآيِ تَرْقِيقُهاَ اعْتَلاَ

أخبر أن (**حكم ذوات الياء**) من اللام المذكورة (**كهذه**)؛ أي: كهذه اللامات المفصول بينها وبين أحرف الإطباق بالألف الموقوف عليها؛ يعني أن فيها خلافًا أيضًا، والمفخم أفضل، إلا أن يقع في رأس آية من رءوس آي السور الإحدى عشر المذكورة فإن الترقيق يعتلى فيه مع جواز التفخيم أيضًا[1].

وجملة الأمر في هذا الفصل أيضًا أن اللام المفتوحة إذا وقع بعدها ألف منقلبة عن ياء قبلها حرف مطبق ولم يقع إلا صادًا فلا تخلو من أن تقع في غير آي السور المذكورة أو في آي السور المذكورة؛ فإن وقعت في غير آي السور المذكورة، ولم يقع إلا في ستة مواضع: ﴿ مُصَلًّى ﴾ [الآية: ١٢٥] في البقرة في حال الوقف، و﴿يَصْلَنهَا﴾ [الآية: ١٨] في الإسراء، و﴿ يَصْلَىٰ ﴾ [الآية: ١٢] في الانشقاق، و﴿ تَصْلَىٰ نَارًا ﴾ [الآية: ٤] في الغاشية، و﴿لَا يَصْلَنهَآ﴾ [الآية: ١٥] في الليل، و﴿سَيَصْلَىٰ﴾ في تبت، فلا يخلو القارئ من أن يقرأ لورش ذوات الياء بالفتح أو بالتقليل، فإن كان يقرأ له بالفتح فلا خلاف في تفخيم اللام؛ إذ لا موجب للعدول عنه. وإن كان يقرأ له بالتقليل فلا يتأتى له الجمع بينه وبين التفخيم؛ لتنافرهما. وإذا لم يتأت له ذلك أتى بأحدهما وترك الآخر؛ فإن فتح فخم، وإن قلل رقق[2].

وعلة التغليظ: الجري على أصله المطرد في اللام مع الصاد.

وعلة الترقيق: الجري على مذهبه في تقليل ذوات الياء.

والمواضع المذكورة غير مستثنيات من البابين جميعًا، والتفخيم أفضل من التناسب في اللفظ؛ لتقدم موجبه.

وإن وقعت في أواخر السور المذكورة، ولم يقع إلا في ثلاثة مواضع: في القيامة ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ ﴾ [الآية: ٣١]، وفي الأعلى ﴿ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ ﴾

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦٤ - ٢٦٥).

(٢) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ١٩١).

[الآية: ١٥]، وفي العلق ﴿ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠ ﴾ [الآية: ١٠] ففيها التغليظ أيضًا والترقيق.

وعلة التغليظ: الجري على أصله المطرد في اللام مع الصاد أيضًا إذا لم تستثن من ذلك ما وقع في فاصله، ولأنه غيرها.

وعلة الترقيق: الجري على أصله في تقليل آي السور المذكورة إذا لم يستثن من ذلك ما فيه صاد ولا غيرها.

قال الحافظ أبو عمرو: والأقيس عندي في ذلك الترقيق؛ لتأتي الفواصل كلها في السورة المذكورة بلفظ واحد. ويتبع ذلك ما قبله وما بعده؛ قال: ومما يدل على صحة ما قلناه: أنه لا خلاف عنه في إخلاص فتح ذوات الواو، وما كان من الأسماء والأفعال ثلاثيًا؛ نحو: ﴿ سَنَا بَرْقِهِۦ ﴾ [النور: ٤٣]، و﴿أَبَآ أَحَدٍ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، و﴿ دَعَاه ﴾ [النمل: ٦٢].

ثم نقص ذلك فقرأ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿سَجَىٰ﴾ بين اللفظين؛ لما ذكرناه من إيثار الموافقة بين الفواصل.

وقوله: (**وحكم ذوات الياء منها كهذه**) جملة اسمية. و(**منها**) و(**أبين**) معترض بين المبتدأ والخبر. و(**ترقيقها اعتلى**) جملة كبرى. و(**عند**) متعلق بـ(**اعتلا**). والله أعلم.

٣٦٣-وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ يُـرَقِّقُهَا حَتَّـى يَـرُوقَ مُـرَتَّلاَ

٣٦٤-كَمَـا فَخَّمُـوهُ بَعْـدَ فَـتْحٍ وَضَـمَّةٍ فَـتَمَّ نِظَـامُ الـشَّمْلِ وَصْـلًا وَفَيْـصَلاَ

أخبر أن كل القراء متفقون على ترقيق اللام من اسم ﷻ إذا وقع بعد كسرة، وسواء كانت الكسرة في حرف زائد؛ نحو: ﴿بِٱللَّهِ﴾، وفي آخر كلمة؛ نحو: ﴿ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٣]، أو بناء أو إعرابًا؛ نحو ما تقدم، أو عارضة لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ ﴾ [فاطر: ٢] و﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣][1].

ثم أخبر في البيت الثاني أنهم اتفقوا على تفخيم لامه بعد الفتحة والضمة؛ نحو:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦٥ - ٢٦٧).

﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ - تعالى - ، و﴿أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ﴾، و﴿ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ﴾ [الروم: ٢٩]، و﴿ يَفْعَلُ ٱللَّهُ ﴾ [النساء ١٤٧، إبراهيم ٢٧]، و﴿ يُضِلُّ ٱللَّهُ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، و﴿ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وكذلك إذا ابتدأ به. والأصل في اللام الترقيق كما تقدم، غير أن اسم الله ﷻ غلظت لامه؛ للتفخيم والتعظيم(١).

وقيل: للفرق بينه وبين ﴿ٱللَّٰتَ﴾ [النجم: ١٩] إذا وقفت عليها بالهاء. وكان حقه أن يفخم لهذا الغرض في كل حال غير أن تفخيمه بعد الكسرة يؤدي إلى تنافر اللفظ بالخروج من تسفل إلى تصعد، فعدل عن هذا الغرض، وأبقى على أصله من الترقيق؛ لما يحصل بذلك من تناسب اللفظ واعتداله وحسن الاسم الكريم في سمع السامع، وإلى ذلك أشار بقوله: (**حتى يروق مرتلا**).

وقوله: (**فتم نظام الشمل وصلا وفيصلا**) تنبيه على ما تقدم من أن ترقق اللام بعده أو تفخم من الحركات يكون متصلًا في حرف زائد؛ نحو: ﴿بِٱللَّهِ﴾ و﴿تَٱللَّهِ﴾، ومنفصلًا؛ نحو: ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ و﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾(٢).

فإن قيل: (**لم اعتد به**) بالكسر العارض مع لام اسم الله ﷻ فرققت لأجله، ولم يعتد به في الراء على ما تقدم؟

فالجواب: إن الكسر العارض مع الراء قليل، والأكثر معها إنما هو اللام، فحكم له؛ لكثرته، ولم يحكم للعارض؛ لقلته. وليست هذه اللام كذلك فإنه لا يقع قبلها حرف مكسورًا أصلًا، فجعلت الكسرة العارضة قبلها كاللازمة الأصلية التي هي من نفس الكلمة، ورققت اللام لأجلها إرادة تخفيف اللفظ وتسهيله.

وقوله: (**وكل يرققها**) جملة كبرى. و(**لدى**) متعلق بـ(**ترقيقها**). و(**من بعد كسرة**) حال من (**اسم الله**). و(**حتى**) بمعنى (**كي**). و(**تروق**) منصوب بـ(**أن**) مضمرة بعدها. و(**مرتلا**) حال من فاعل تروق. و(**ما**) في قوله: (**كما فخموه**) مصدرية، والمصدر

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٦٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٦٦).

المقدر مجرور، والكاف قبله اسم، وهو صفة لمصدر محذوف، أو حرف متعلق بالاستقرار في موضع الصفة أيضًا. و(**بعد**) متعلق بـ(**فخموه**). والفاء في قوله: (**فتم نظام الشمل**) متعلقة بشرط محذوف؛ أي: فإن أخذت بذلك فقد تم نظام شمل اللام في قراءتك، ونحو منه قوله - تعالى - في قصة العجل: ﴿ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ أي: فإن فعلتم فقد تاب عليكم، وقوله بعد ذلك: ﴿ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنًا ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ أي: فإن ضرب فقد انفجرت، في أحد الوجهين قال الزمخشري: وهي على الوجه فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام (**بليغ**). ويجوز في البيت غير ذلك. **والوصل معروف**. و(**الفصل**) صفة أوقعها موقع المصدر الذي هو الفصل. والفصل ضد الوصل، وانتصابهما على الحال على تقدير حذف مضاف. والمعنى: فتم نظام شمل اسم الله ﷻ في حال كونه ذا وصل بالحركة التي قبله وذا فصل منها؛ أي: وموصولًا بها ومفصولًا منها. وهذا الإعراب فيه تكلف أحوج إليه تكلف المعنى الذي سبق، ويجوز أن يكون فتم نظام اللام في حال كونه ذا وصل؛ أي: موصولًا بما بعده غير موقوف عليه، وذا فصل؛ أي: مفصولًا عما بعده موقوفًا عليه في توصل ونحوه. ويجوز أن يريد: فتم نظام حكم شمل اللام في حال كونه ذا وصل؛ أي: موصولًا غير مقطوع ولا مهجور؛ لصحته وفيصلًا؛ أي: فاصلًا قاطعًا بحجته. والوجه الأول هو المذكور فيه. والله أعلم.



باب الوقف على أواخر الكلم

أتبع الناظم - رحمه الله - هذا الباب الأبواب التي تقدمت؛ لاشتماله على الروم والإشمام، وقد كانا مضى ذكرهما في غير باب من الأبواب المتقدمة، ولم يتقدم لهما بيان، واتصلت الأبواب بعضها ببعض كما تقدم فلم يحصل لهما تنبيه إلا ها هنا.

واعلم أن الوقف في كلام العرب على سبعة أضرب:

الأول: الوقف بالسكون على المرفوع والمجرور والمنصوب إذا لم يكن منونًا، وإن كان منونًا عوض من تنوينه ألف، وهو الوقف المختار الفصيح وعادة القراء.

والثاني: الوقف بالروم على المرفوع والمجرور دون المنصوب في أفصح اللغات.

والثالث: الوقف بالإشمام على المرفوع خاصة.

والرابع: الوقف بالتعويض في الأحوال الثلاث، وباب الشعر أيضًا.

والخامس: الوقف بترك التعويض في الأحوال الثلاثة، وبابه الشعر أيضًا.

والسادس: الوقف بالتضعيف، وهو بأن تشدد حرف الإعراب إذا كان صحيحًا وقبله حركة في الرفع والجر والنصب إذا لم يكن الموقوف عليه منونًا؛ نحو: هذا خالد، وهو يجعل، ورأيت الرجل، ومررت بالرجل؛ كأنهم جعلوا الحرف الساكن المدغم عوضًا من الحركة.

والسابع: الوقف بالنقل، وهو أن ننقل الضمة في الرفع، والكسرة في الجر إلى الساكن؛ نحو: هذا بكر، ومررت ببكر؛ ومنه:

أَنَـــا ابْـــنُ مَاوِيَّـــةَ إِذْ جَـــدَّ النَّقُـــر[1]

وفي رواية بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] فعلوا

(١) هو من الرجز، مجهول القائل. انظر: الكتاب لسيبويه (١٧٣/٤)، ط: دار الجيل - بيروت.

ذلك؛ اهتمامًا بالإعراب مع محافظتهم على الوقف بالسكون، ولا يفعلون ذلك فيما يؤدي الخروج عن النظائر، ولا فيما كان الساكن فيه غير صحيح، فلا يقولون: هذه رجل، ولا أكلت من بشر، ولا هذا زيد، ولا مررت بزيد، ولم تستعمل القراء من هذه الأوجه إلا الأفصح، وهي الأوجه الثلاثة الأول، ولم يرد سنة التلاوة بغيرها، وما شذ من نحو: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ فلا يعول عليه، ولذلك لم يذكر الناظم - رحمة الله عليه - غيرها، وابتدأ بالسكون، فقال:

٣٦٥-وَالإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلاَ

أخبر أنّ الإسكان أصل الوقف، والأمر على ما أخبر به، وإنما كان كذلك؛ لأنه لما كان الوقف نقيض الابتداء والحركة نقيض السكون جعل لكل واحد من النقيضين نقيض ما جعل للآخر، وخص الابتداء بالحركة؛ لتعذر الابتداء بالسكون؛ لأن الوقف لما كان محل الاستراحة ناسبه السكون؛ لخفته[1].

ثم بين أن الوقف إنما سمي وقفًا إذا كان وقفًا عن الحركة وتركًا لها، وأنه مأخوذ من قولك: وقفت عن كذا إذا لم تأت به، فعبر بالاشتقاق عن ذلك[2].

وقوله: **(وهو)** عائد على الوقف. و**(من الوقف)** متعلق بـ**(اشتقاقه)**. و**(عن تحريك)** متعلق بـ**(الوقف)**. و**(تعزل)** مع فاعله في موضع الصفة لـ**(تحريك)**، ومعنى **(تعزل)**: انعزل وحل الساكن محله. والله أعلم.

٣٦٦-وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيِّهِمْ بِهِ مِنَ الرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ سَمْتٌ تَجَمَّلاَ

أشار إلى أن الرواية وردت عن أبي عمرو والكوفيين؛ وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي بالروم والإشمام[3].

قلت: مع إجازتهم الوقف بالإسكان.

والمعنى: وعند أبي عمرو والكوفيين به؛ أي: بالوقف. والباء بمعنى **(من)**. **(في**

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣٦٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٣٦٧).

(٣) انظر: نفسه (١/٣٦٧).

الروم والإشمام سمت)؛ أي: طريق. (**تجمل**)؛ أي: تحسن[١].

وارتفاع (**سمت**) بالابتداء. و(**عند أبي عمرو**) خبره. و(**كوفيهم**) معطوف عليه، ووضع الواحد موضع الجمع؛ اعتمادًا على فهم مقصودة. و(**به**) متعلق بالخبر. (**من الروم**) حال من الضمير العائد على المبتدأ من الخبر. و(**تجملا**) مع فاعله جملة في موضع الصفة لـ(**سمت**). والله أعلم.

٣٦٧-وَأَكْثَـرُ أَعْـلاَمِ الْقُـرَانِ يَـرَاهُما لِـسَائِرِهِمْ أَوْلَـى الْعَلاَئِـقِ مِطْـوَلاَ

وأخبر أن أكثر مشاهير أئمة القرآن الذين كالأعلام في الشهرة، وهي الجبال، يرى الروم والإشمام لسائر القراء من رويا عنه ومن لم يرويا عنه، (**أولى العلائق مطولا**)؛ أي: أولى ما تعلق به حبلا؛ لما فيها من البيان[٢].

والعلائق: جمع علاقة. **والمطول**: الجبل. و(**أكثر أعلام القرآن يراهما**) جملة كبرى، وأتى بضمير (**يرى**) المستتر مفردًا حملًا على لفظ (**أكثر**). و(**لسائرهم**) متعلق بـ(**يرى**) والضمير المنصوب المتصل به. و(**أولى العلائق**) مفعولا. و(**مطولا**) تمييز.

٣٦٨-وَرَوْمُـكَ إِسْـمَاعُ الْمُحَـرَّكِ وَاقِفًـا بِـصَوْتٍ خَفِـيٍّ كُـلَّ دَانٍ تَـنَوَّلاَ

أخبر أنّ **الروم** أنّ تسمع الحرف المحرك في حال وقفك عليه بصوت خفي (**كل دان**)؛ أي: كل قريب منك(**تنول**)؛ أي: تنوله منك وأخذه عنك، وهو مطاوع قولته كذا؛ أي: أعطيته إياه فتنوله؛ أي: أخذه؛ يعني أنه لإضعاف الصوت به إنما يسمعه من كان على ما وصفه، فأما من لم يكن على ما وصفه فإنه لا يفطن له. وهذه الزيادة لم يتعرض لها غيره، وهي حسنة، وإنما قيل: **الروم**: الإتيان في الوقف بحركة ضعيفة. وقيل: **الروم**: إضعاف الصوت بالحركة وذهاب معظمها. وقيل غير ذلك مما يناسب هذا المعنى[٣].

(**ورومك إسماع المحرك**) جملة اسمية. و(**واقفًا**) حال من فاعل (**إسماع**) مقدر؛

---

(١) انظر: نفسه (١/٣٦٧).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٣٦٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٣٦٨).

أي: إسماع المحرك أنت في حال وقفك، و(**إسماع**) مضاف إلى أحد مفعوليه، والثاني (**كل دان**). و(**بصوت خفي**) متعلق به. و(**تنول**) مع فاعله جملة في موضع الصفة لـ(**دان**).

٣٦٩-وَالإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا يُسَكَّنُ لاَ صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلاَ

أخبر أنّ الإشمام أن يطبق الشفتان وتضم بعد تسكين الحرف المحرك؛ أي: على أثره. **ثم أخبر** أنه لا صوت معه، فقال: (**لا صوت هناك فيصحلا**)، و(**يصحل**) مضارع صحل صوته إذا كان فيه بحة لا يرتفع الصوت معها، وكأنه قال: لا صوت هناك فيبدو ضعيفًا كما يبدو في الروم، والغرض انتفاء الصوت معه على كل حال؛ لأن حقيقته إنما هي ضم الشفتين وتهيئتها من غير استعمال شيء من الصوت فلا تسمع لذلك، لكنه يُرَى ويدركه البصير دون الأعمى بخلاف الروم فإنه يدركه الأعمى والبصير حيث كان مسموعًا، ولذلك كان أقوى في الدلالة على الحركة[1].

وفرّق سيبويه - رحمه الله - بينهما فجعل علامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف، وجعل علامة الروم خطًا إذا كان أقوى في الدلالة.

وهذا الذي مضى ذكره إجماع من النحويين سوى ابن كيسان ومن وافقه من الكوفيين فإنهم ترجموا عن الإشمام بالروم وعن الروم بالإشمام، واحتجوا على ذلك بالاشتقاق؛ فقال: المعروف من كلامهم أنك إذا قلت: رمت الشيء فمعناه أنك رمته ولم يصل إليه، وإذا قلت: أشممت الفضة الذهب فمعناه أنك رمته ولم تصل إليه، وإذا قلت: أشممت الفضة الذهب فمعناه أنك خلطتها بشيء منه؛ قالوا: فإذًا معنى قولك: رمت الحركة: رمت بالنطق بها ولم أفعل، ومعنى قولك: أشممت الحرف الحركة أنلته شيئًا من النطق بها.

وهذا الذي ذهبوا إليه صحيح من جهة الاشتقاق، غير أن الذي ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين غير خارج عن الاشتقاق أيضًا ؛ لأن معنى قولك: رمت الحركة (**نقلت**) (**يتأول تمام الصوت**) بها. ولم أفعل، ومعنى قولك: أشممت الحرف الحركة أنلته شيئًا من العلاج، وهو تهيئة العضو للنطق بها ولم أنطق، فهو موافق

(١) انظر: إبراز المعاني (٣٦٨/١).

للاشتقاق أيضًا.

وقوله: (**الإشمام إطباق الشفاه**) جملة اسمية، وأتى بـ(**الشفاه**) مجموعة؛ لأنه أراد شفاه القارئين أو المتكلمين. و(**بُعيَد**) متعلق بـ(**إطباق**). و(**في تصغيره**) تنبيه على تقريب الإطباق من التسكين. و(**ما**) مصدرية، والضمير المستتر في (**مسكن**) يعود على (**المحرك**) في البيت الذي قبله. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٧٠-وَفِعْلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ   وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجَرِّ وُصِّلاَ

٣٧١-وَلَمْ يَرَهُ في الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ   وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلاَ

أخبر أن فعل الروم والإشمام وارد في الضم والرفع، وأن الروم وصل ونقل في الكسر والجر، وأنه لم يره في الفتح والنصب أحد من القراء، وأن إمام النحو وهو سيبويه أعمل عنده في الحركات الثلاث[(١)].

وجملة أنّ الحرف المتحرك إذا وقفت عليه لا يخلو من أن يكون حركته ضمة أو فتحة أو كسرة؛ فإن كانت ضمة جاز في الوقف عليه السكون والروم والإشمام؛ أما السكون فلأنه أصل الوقف كما تقدم، وأما الروم فلأنه يحصل به التخفيف بإضعاف الصوت وذهاب بعض الحركة والبيان ببقاء بعضها[(٢)].

وأما الإشمام فلأنه يحصل به التخفيف بذهاب الصوت كله مع بيان (**ما كان عليه الحرف بضم الشفتين**)، وإن كانت كسرة جاز الوقف بالسكون والروم لما ذكر، ولم يجز بالإشمام؛ لأن ضم الشفتين إنما هو تنبيه على الضمة لانضمام الشفتين حال النطق بها، وإن كانت فتحة ليس معها تنوين كان الوقف بالسكون لا غير، و(**لا**) يجر بالإشمام لما تقدم، ولا بالروم؛ لأن الفتحة خفيفة لا يتبعض، فإذا أريد إخراج بعضها خرج سائرها هذا مذهب من يعتمد عليه من القراء أبي حاتم سهل بن محمد[(٣)] وغيره،

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٣٦٨ - ٣٦٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٣٦٨).

(٣) أبو حاتم السجستاني (... - ٢٤٨ هـ =... - ٨٦٢ م) سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني: من كبار العلماء باللغة والشعر. من أهل البصرة كان المبرد يلازم القراءة عليه. له نيف وثلاثون كتابًا، منها كتاب المعمرين، والنخلة، وما تلحن فيه العامة، والشجر والنبات، =

وهو مذهب القراء من النحاة، وذهب سيبويه وغيره من النحويين إلى جواز الروم في المفتوح؛ لأنه وإن خف وخرج سريعًا فإن فيه إضعاف الصوت، فتأت فيه عليه بحسب الإمكان، وذلك وجود بالاعتبار.

وقوله: (**وفعلهما وارد**) جملة اسمية. و(**في الضم**) متعلق بالمبتدأ والخبر. و(**رومك وصلا**) جملة كبرى. و(**عند الكسر**) متعلق بأحدهما أيضًا. و(**في الفتح**) متعلق بـ(**يره**). و(**عند**) و(**في الكل**) متعلقات بـ(**أعمل**). والله أعلم.

٣٧٢-وَمَـا نُـوِّعَ التَّحْـرِيكُ إِلاَّ لِـلاَزِمٍ بِـنَاءً وَإِعْـرَابًا غَـدَاً مُتَـنَقِّلاَ

أخبر أنه إنما نوع التحريك في عبارته حيث قال: وفي الضم والرفع، وعند الكسر والجر، وفي الفتح والنصب؛ لأجل مبني لزم بناؤه ولحركاته ألفات، فأتى بها ولأجل تعرب ذي إعراب متنقل، ولحركاته ألفات فأتى بها، وذلك أن البصريين فرقوا بين ألقاب حركات (**الإعراب والبناء**) ما كان من ذلك البناء بالضم والفتح والكسر وما كان من ذلك للإعراب بالرفع والنصب والجر، فأتى الناظم بالجميع؛ تنبيهًا على أن ما ذكره يكون في القبيلتين، ولو أتى أحدهما لتوهم أن ما ذكره تختص به دون الآخر[1].

وقوله: (**للازم**) متعلق بـ(**نُوِّع**). و(**بناءً**) تمييز؛ أي: لأجل لازم بناءه. و(**إعراب**) معطوف على (**لازم**)، وفيه حذف مضاف؛ أي: ولذى إعراب. و(**غدا متنقلا**) في موضع الصفة لـ(**إعراب**). والله أعلم.

٣٧٣-وَفي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَـارِضِ شَـكْلٍ لَـمْ يَكُـوناَ لِـيَدْخُلاَ

أخبر أن الروم والإشمام لا يدخلان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الشكل العارض، وإنما يوقف على جميع ذلك بالسكون[2].

=

والطير، والأضداد، والوحوش، والحشرات، والشوق إلى الوطن، والعشب والبقل، والفرق بين الآدميين وكل ذي روح، والمختصر - في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه، وله شعر جيد. انظر: الأعلام (١٤٣/٣).

(١) انظر: إبراز المعاني (٣٧٠/١).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣٧٢/١).

والعلة في ذلك ما أنا ذاكره مع زيادة بيان في ذلك، فأقول - وبالله التوفيق -[1]:

فأما هاء التأنيث فإنها تنقسم إلى ما رسم في المصحف الكريم بالهاء؛ نحو: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً ﴾ [الأعراف: ٥٢] و﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾ [الشعراء: ٢٢] و﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٧] وما أشبه ذلك، وإلى ما رسم بالتاء؛ نحو قوله: ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ ﴾ [هود: ٨٦] و﴿ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [الزخرف: ٣٢] و﴿جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣٢].

فأما ما رسم بالهاء فلا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة، ولا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن الهاء الموقوف عليها مشبهة بألف التأنيث فلزمها السكون كما لزم ألف التأنيث، ولأن الحركة التي بينها في الروم والإشمام إنما كانت في التاء، والتاء معدومة في الوقف.

وأما ما رسم بالتاء فإن الروم والإشمام يدخلان في مذهب من وقف عليه بالتاء؛ لأنها تاء محضة، وهي التي كانت في الوصل.

وفي قوله: (**هاء تأنيث**) تنبيه على أن المقصود ما وقف عليه بالهاء دون غيره[2].

وأما ميم الجمع فإنها تنقسم إلى: ما تحرك في الوصل للجميع؛ نحو: ﴿لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩] و﴿ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾ [البقرة: ٦١] و﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] وشبه ذلك لا يقع قبل الساكن، وإلى ما يحرك بالضم موصولًا لبعض القراء ويسكن لبعض؛ نحو قوله: ﴿سواء عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] وقوله في الآية التي تليها: ﴿ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] ولهم شبه ذلك مما يقع قبل المتحرك.

فأما النوع الأول فلا يدخله روم ولا إشمام؛ لأن الحركة فيه عارضة؛ لالتقاء الساكنين، والحركة العارضة لا ترام ولا تُشَمّ على ما تأتي في بيانه عن قرب.

وأما النوع الثاني فمن قرأ بالإسكان لم يدخل فيه على قراءة روم ولا إشمام؛ إذ

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: إتحاف الفضلاء (ص: ١٧٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٣٧٢).

الروم والإشمام إنما يدخلان في المتحرك. ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل فيه أيضًا على قوله: (**روم ولا إشمام**) عند الحافظ (**أبو عمرو**). وإلى مذهبه في ذلك أشار صاحب القصيدة. وعلة ذلك عنده أن ميم الحركة لها في الأصل فترام أو تشم في الوقف، وإنما حركتها عارضة؛ لأجل واو الصلة.

وذهب مكي - رحمه الله - إلى أنها يدخلها الروم والإشمام وجعلها كهاء الكناية في نحو: ﴿قَدَرُهُۥ﴾ و﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢]. **وردّ عليه الحافظ أبو عمرو** وبالغ في إنكار قوله، وفرق بين ميم الجمع وهاء الكناية بأن ميم الجمع كانت ساكنة قبل الصلة بالواو، وإنما حركت لأجل الواو، فلما ذهبت الواو عادت الميم إلى أصلها من السكون فامتنع الروم والإشمام كما امتنعا في سائر السواكن، وأن هاء الكناية لم يضم لأجل واو الصلة، بل كانت قبل الصلة بالواو متحركة بالضم، فلما ذهبت الواو في الوقف عوملت حركة الهاء معاملة سائر الحركات الأصلية فأدخلها الروم والإشمام لذلك. انتهى معنى كلامه.

قلت: ويوضح ما ذهب إليه أنك إذا قلت (**أنا**) مثلًا فإن الاسم هو الهمزة والنون وتزاد الألف في الوقف؛ لبيان حركة النون، وقد تزاد في الوصل إجراء للهاء مجرى الوقف.

فإذا قلت: أتت في الاسم أيضًا الهمزة والنون والتاء مزيدة للخطاب، فإذا تجاورت الواحد جئت بالميم بعد التاء؛ لتدل على المجاورة، فإن أردت اثنين زدت على الميم ألفًا؛ لأن الألف للاثنين في نحو: قاما، وحركت الميم بالفتح لأجل الألف، فإن أردت الجماعة المذكورين زدت على الميم واوًا للجمع؛ نحو: قاموا، وحركت الميم بالضم لأجل الواو، وهذا هو الأصل، واستعمال ذلك في الاثنين مجمع عليه، واستعماله في الجمع لغة فاشية، ومن العرب من يحذف الواو تخفيفًا ويبقي الضمة دالة عليها، ومنهم من يحذف الواو والضمة مبالغة في التخفيف.

وأما هاء الكناية فإنهم عاملوها في الوصل بما تستحقه من الحركة حيث كانت أسماء كالياء والكاف وخصوصًا بالضمة إزالة لخفائها وأردفوها بالصلة مبالغة في ذلك.

ويعتذر لمكي - رحمه الله - بأن ضمة الميم لما لزمت للزوم الصلة في تلك

اللغة جعلها كالأصلية.

وأما عارض الشكل فإنه ينقسم إلى: حركة التقاء الساكنين؛ نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] و﴿إِنِ امرؤا﴾ [النساء: ١٧٦] ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ١١٥] و﴿يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، وإلى حركة النقل؛ نحو: ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ﴾ [الأعراف: ٥٩] و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] و﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] في قراءة ورش.

والعلة في امتناع الروم والإشمام في كل واحدة منهما أن أصل الحرف الذي وجدت فيه السكون، وأن الحركة فيه إنما وجدت لعلة، وتلك العلة معدومة في الوقف، وإذا عدمت رجع الحرف إلى أصله من السكون، والمراد بحركة التقاء الساكنين الممتنعة من الروم والإشمام ما وجد لأجل ساكنين في كلمتين أو في كلمة منونة نحو ما تقدم. فأما نحو قوله: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ فإن الروم فيه غير ممتنع؛ لأن الساكن الذي وجدت الحركة من أصله موجود في الوقف والوصل بخلاف ما تقدم فإن الساكن الذي وجدت الحركة من أجله معدومة في الوقف؛ حيث كان في بعضه من كلمة أخرى وفي بعضه تنوينًا، والمراد بحركة النقل الممتنعة من الروم والإشمام ما وجد لأجل ساكن وهمزة منفصلين في كلمتين نحو ما تقدم. فأما ما وجد لأجل ساكن وهمزة متصلين في كلمة واحدة؛ نحو: ﴿شَيْءٍ﴾، ونحو: ﴿جُزْءًا﴾ و﴿دِفْءٌ﴾ وقف حمزة وهشام، فإن الروم والإشمام غير ممتنعين فيه أيضًا؛ لأن حركة النقل فيه دالة على الهمزة المخففة؛ لأنها مقدرة على ما قبلها منوية بخلاف ما تقدم فإن الهمزة التي حرك الساكن بحركتها غير مقدرة ولا منوية حيث انفصلت مما قبلها في الوقف وبانت.

فإن قيل: لم جعلت الكسرة في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ عارضة؟

قلت: لأن (**إذا**) ظرف مبني على السكون محتاج إلى جملة يضاف إليها توضحه وتزيل إبهامه، فإذا حذفت جيء بالتنوين عوضًا منها، وكسرت الدال؛ لالتقاء الساكنين.

وقوله: (**وفي هاء تأنيث**) متعلق بـ(**يدخلا**). وبالباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٧٤-وَفي الْهَاءِ لِلإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوِ الْكَسْرُ مُثِّلاَ

٣٧٥-أَوِ امَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يُرى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلِّلاَ

أخبر أنّ قومًا من أهل الأداء أبوا الروم والإشمام في هاء الضمير إذا كان قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء؛ فيه: ﴿يَعْلَمْهُ﴾ و﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾ و﴿عَقَلُوهُ﴾ و﴿لِأَبِيهِ﴾، والاستثناء في ذلك من زيادات القصيد[1]؛ لأنه لم يذكره في «**التيسير**».

والعلة في استثنائه فيما ذهب إليه بعضهم: طلب الخفة؛ إذ الخروج من ضم إلى ضم أو إشارة إليه ومن كسر إلى كسر أو إشارة إليه مستثقل، وتأكد ذلك في الهاء؛ لخفائها وبعد مخرجها واحتياج القارئ لأجل ذلك إلى تكلف إظهارها وتبينها إذا انضم ذلك إلى ما تقدم ذكره شق لا محالة، فإن انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف؛ نحو: ﴿لَهُۥ﴾ ﴿نَادَىٰهُ﴾ دخلها الروم والإشمام؛ لعدم العلة المانعة منهما.

قال مكي - رحمه الله - : العلة في استثناء ما تقدم أنه إنما وقف عليه بالسكون؛ لأن الهاء خفية، فإذا كان حركة ما قبلها كحركتها جعلت كأنها عليها، فاستغنى بذلك عن الروم والإشمام وحمل الحرف الذي حذفت منه الحركة على الحركة في ذلك وتنزل منزلتها. قال: وهذا بخلاف ما كان قبله فتحه أو ألف؛ لأن الفتحة لما خالفت حركة الهاء لم يستغن بها عن الإشارة إلى حركة الهاء وبالروم والإشمام والألف؛ محمولة على الفتحة في ذلك. هذا تلخيص تعليله لذلك.

فإن قيل: كيف يوقف في هذا المذهب على نحو: ﴿مِنْهُ﴾ في قراءة الجماعة، و﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ في قراءة حمزة، و﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾ في قراءة حفص؟

قلت: القياس على التعليل الأول أن يوقف عليه بالسكون؛ طلبًا للخفة كما تقدم، ونظرًا إلى ضعف السكون في ﴿مِنْهُ﴾.

و(**ذكر مكي**) - رحمه الله - أن الروم والإشمام غير ممتنعين من ذلك بناء على تعليله المتقدم فيما يمتنع الروم والإشمام فيه وفيما يدخلان فيه.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٢ - ٢٧٣).

والمراد بقوله: (أو اماهما) أو أصلاهما؛ يعني أن الواو والياء أصلان للضمة والكسرة، وهو مذهب أكثر النحويين؛ قالوا: إن الحركات الثلاث مأخوذة من الأحرف الثلاثة الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، واستدلوا على ذلك بأن هذه الحروف لو كانت مأخوذة من الحركات لكانت الحركات قبلها، والحركات لا تقوم بأنفسها. وذهب بعضهم إلى أن حروف المد واللين الثلاثة مأخوذة من الحركات الثلاث، واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت حدث من إشباعها الحروف الثلاثة. وليس هذا المكان محلا لاستقصاء هذه المسألة فنقتصر فيها على ما ذكر.

وقوله: (وبعضهم يرى لهما في كل حال محللا) اختيار مذهب من يختر الروم والإشمام في كل حال ولا يستثنى شيئًا مما تقدم، وحجته التنبيه على حركة الوصل كيف كانت، فقد دار الأمر في الروم والإشمام بين ثلاثة مذاهب: استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة وهو أجودها، واستثناؤها مع هاء الضمير بشرطها، وترك استثناء بشيء من ذلك[1].

وفي نصف البيت الأول من هذين البيتين تقديم وتأخير وحذف، وتقديره: مرتبًا ومن القراء قوم أبوا الروم والإشمام في الهاء كناية للإضمار، والإعراب يتنزل على ذلك. و(**من قبله ضم**) جملة حالية من (**الهاء**). و(**مثلاً**)حال من الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ معه، و(**قد**) مقدرة. (**أو أمَّا هُمَا**) معطوف على ما قبله. (**واو وياء**) بدلان من (**أمَّاهما**). و(**بعضهم**) إلى آخر البيت: جملة كبرى. و(**لهما في كل حال**) متعلقان بقوله: (**محللا**)، وهو مفعول ثان كبرى، ومعناه: مبيحًا. والله أعلم.



(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٣).

باب الوقف على مرسوم الخط

أتبع الناظم - رحمه الله - هذا الباب الذي قبله؛ حيث كان ما تضمناه واشتملا عليه من قواعد الوقف، فقال - رحمه الله - :

٣٧٦-وَكُوفِيُّهُمْ وَالْمَازِنِيُّ وَنَافِعٌ عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الابْتِلاَ

٣٧٧-وَلابْنِ كَثِيرٍ يُرْتَضى وَابْنِ عَامِرٍ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٍ أَنْ يُفَصَّلاَ

أخبر أنّ الكوفيين، والمازني وهو: أبو عمرو، ونافع وكانوا يراعون في الوقف رسم المصحف الكريم؛ لما في ذلك من الإتباع له والاقتداء به، فيقفون على المثبت والمحذوف والمقطوع والموصول وغير ذلك على حسب ما ثبت في الرسم ولا يخالفونه[1].

ومعنى قوله: (في وقف الابتلا) في وقف الاختبار؛ وذلك أن جميع ما ورد من ذلك - إلا اليسير - ليس بمحل للوقف، وإنما يقف القارئ عليه عند انقطاع نفسه، أو عند سؤاله مُمتَحِناً عن كيفية وقفه عليه، فقد جرت العادة بالسؤال عن ذلك، وقد كان مكي - رحمه الله - يقول في نحو:

﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] وبابه: لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه؛ لأنه إن وقف على الرسم خالف الأصل، وإن وقف على الأصل خالف الرسم[2].

وقال الحافظ أبو عمرو: فكان أبو حاتم سهل بن محمد وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على نحو ذلك إلا برد ما حذف، وهو القياس في العربية.

قال علي: إن الأئمة على خلاف ذلك، والقراءة سنة تُتَّبَع.

ثم أخبر - رحمه الله - أن الوقف على الرسم يرتضى لابن كثير وابن عامر

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٣ - ٢٧٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٧٣).

اختيارًا من أهل الأداء لرواية الناقلين لقراءتهما وإن لم يرد بذلك عنهما نص[١].

ثم أشار إلى أن بعض السبعة يخالف الرسم في بعض المواضع؛ حيث أخبر أن ما اختلفوا فيه من ذلك حَرٍ أن يفصل؛ أي: حقيق أن يبين. وأورد ما اختلفوا فيه في باقي الباب[٢].

وقد رأيت أن أنبّه على ما اتفقوا عليه أيضًا لتكتمل الفائدة بذلك؛ إذ القارئ لا يسعه جهل شيء من ذلك، ومداره على معرفة الحذف والإثبات في الياء والواو والألف، وعلى معرفة الموصول والمقطوع من الكلم، فأقول - وبالله التوفيق - :

أما **الياء** فإنها تنقسم إلى ما ذكر في باب الزوائد وغيره؛ فأما ما ذكر في باب الزوائد فجميعه محذوف من الرسم، وهو في القراءة على **ثلاث** مراتب:

منه ما يحذفه بعض القراء في الحالين.

ومنه ما يثبته بعضهم في الحالين.

ومنه ما يثبته بعضهم في الوصل ويحذفه في الوقف. على ما سيأتي بيانه في بابه - إن شاء الله - تعالى - .

وأما ما لم يذكر في باب الزوائد فإنه ينقسم إلى: متحرك، وساكن. فالمتحرك كله ثابت في الرسم موقوف عليه بالسكون، والساكن ينقسم إلى: ثابت في الرسم، محذوف منه. فالثابت في الرسم ثابت في الوقف، والمحذوف في الرسم محذوف في الوقف. وها أنا أذكر ما حذف من الياءات؛ لتعرف وتعرف بمعرفته أن ما عداه ثابت، فيتحرى الصواب في جميع ذلك - إن شاء الله - تعالى - ، وأرتبه على ترتيب السور كما فعل ابن الأنباري - رحمه الله - ، إلا أني لا أعد فيه الزوائد؛ اعتمادًا على معرفتها من بابها، فأقول مستعينًا بالله ﷻ.

في سورة البقرة: ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾، و﴿فَٱتَّقُونِ﴾، و﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾، وفي آل عمران: ﴿وَأَطِيعُونِ﴾، وفي النساء: ﴿وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ﴾، وفي المائدة: ﴿وَٱخۡشَوۡنِ ۚ

(١) انظر: نفسه (١/٢٧٤).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٤).

﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ﴾، وفي الأنعام: ﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّ﴾، وفي يونس: ﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾، و﴿نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾﴾، وفي هود: ﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾، وفي يوسف: ﴿فَأَرۡسِلُونِ﴾، و﴿وَلَا تَقۡرَبُونِ﴾، و﴿لَوۡلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾، وفي الرعد: ﴿مَتَابِ﴾، و﴿مَـَٔابِ﴾، و﴿عِقَابِ﴾، وفي الحجر: ﴿فَلَا تَفۡضَحُونِ﴾، ﴿وَلَا تُخۡزُونِ﴾، وفي النحل: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾، و﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾، وفي طه: ﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ﴾، وفي الأنبياء: ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾ في موضعين، و﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾، وفي الحج: ﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، وفي المؤمنين: ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ في موضعين، وفي ﴿فَٱتَّقُونِ﴾، و﴿أَن يَحۡضُرُونِ﴾، و﴿ٱرۡجِعُونِ﴾، و﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾، وفي الشعراء: ﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾، و﴿أَن يَقۡتُلُونِ﴾، و﴿يَهۡدِينِ﴾، و﴿يَشۡفِينِ﴾، و﴿يَسۡقِينِ﴾، و﴿يُحۡيِينِ﴾، و﴿أَطِيعُونِ﴾ في ثمانية مواضع، و﴿يُكَذِّبُونَ﴾، وفي النمل: ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾، و﴿يَشۡهَدُونَ﴾، وفي القصص: ﴿ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾، و﴿أَن يَقۡتُلُونِ﴾، وفي العنكبوت: ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾، وفي الروم: ﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾، وفي يس: ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾، و﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾ وفي الصافات: ﴿سَيَهۡدِينِ﴾ و﴿صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾، وفي ص: ﴿عَذَابِ﴾، و ﴿عِقَابِ﴾، وفي الطول: ﴿عِقَابِ﴾، وفي الزخرف: ﴿سَيَهۡدِينِ﴾، و﴿أَطِيعُونِ﴾، وفي ق: ﴿يَوۡمَ يُنَادِ﴾، وفي الذاريات: ﴿لِيَعۡبُدُونِ﴾، و﴿وَيُطۡعِمُونَ﴾، ﴿فَلَا يَسۡتَعۡجِلُونِ﴾، وفي القمر: ﴿فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾، وفي الرحمن: ﴿ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ﴾، وفي نوح: ﴿وَأَطِيعُونِ﴾، وفي المرسلات: ﴿فَكِيدُونِ﴾، وفي النازعات: ﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ﴾، وفي التكوير: ﴿ٱلۡجَوَارِ﴾، وفي الكافرون: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[1].

وذكر ابن الأنباري - رحمه الله - ما حذفت منه ياء الإضافة على حدة فذكرته،

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٢٠١).

كذلك قال - رحمه الله - : اعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة؛ نحو: ﴿يَـٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، و﴿يَـٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ﴾، و﴿وَيَـٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ﴾، و﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾، و﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾، و﴿رَبِّ ٱحۡكُمۡ﴾، و﴿رَبِّ ٱنصُرۡنِي﴾، و﴿رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ﴾، و﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾، و﴿قُلۡ يَـٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ﴾، فأما ﴿يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٌ﴾، و﴿يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ فإن الياء ثابتة فيهما باتفاق. واختلفت المصاحف في قوله: ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾.

قلت: فإذا علم ذلك فتعلم أن جميع ما ذكرته إلا الكلم الثلاث الأخيرة متفق على حذف الياء منه في الرسم وفي القراءة، في الوصل والوقف، وما سواه متفق على إثبات الياء فيه في الرسم، ثم إن كان بعده ساكن حذفت منه في الوصل لأجله وتثبت في الوقف لعدمه؛ نحو: ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ﴾، و﴿يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٍ﴾، ﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ﴾، و﴿نَأۡتِي ٱلۡأَرۡضَ﴾، و﴿ءَاتِي ٱلرَّحۡمَـٰنِ﴾، و﴿بِهَـٰدِي ٱلۡعُمۡيِ﴾ في النمل، ونحو: ﴿حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ و﴿مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ﴾ و﴿مُهۡلِكِي ٱلۡقُرَىٰٓ﴾ و﴿ٱدۡخُلِي ٱلصَّرۡحَ﴾ وما أشبه ذلك. وإن كان بعده متحرك يثبت في الوصل والوقف جميعًا؛ نحو قوله: ﴿وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ﴾، و﴿يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ﴾، و﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ﴾، و﴿لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي﴾، و﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ﴾، و﴿يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾، و﴿ٱلۡمُهۡتَدِي﴾ في الأعراف، و﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾، و﴿مَا نَبۡغِي﴾، و﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ في يوسف، و﴿فَمَن تَبِعَنِي﴾ والثاني، و﴿تَأۡتِي كُلُّ نَفۡسٍ﴾، و﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ﴾ و﴿فَإِنِ ٱتَّبَعۡتَنِي فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي﴾، وفي هذه خلاف في القراءة، و﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ﴾، و﴿فَٱتَّبِعُونِي﴾، و﴿وَأَطِيعُونِ﴾، و﴿ٱلزَّانِي﴾، و﴿يَعۡبُدُونَنِي﴾، و﴿أَن يَهۡدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾، و﴿وَأَنِ ٱعۡبُدُونِي﴾، و﴿ٱلۡأَيۡدِي﴾، و﴿أَفَمَن يَتَّقِي﴾، و﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ

هَدَىٰنِي﴾، و﴿بِٱلنَّوَٰصِي﴾ و﴿تُؤۡذُونَنِي﴾ و﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ﴾، وقد جمع بعضهم في هذه الياءات المذكورة في أبيات حسنه النظم، وأسقط نحو: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، و﴿فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾، و﴿ٱسۡتَضۡعَفُونِي﴾، و﴿كَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي ﴾، و﴿أَبَشَّرۡتُمُونِي﴾، و﴿فَأَسۡرِ بِعِبَادِي﴾ وغير ذلك مما يكثر عدده، ورغم أنه خص هذا النوع فيما جمعه، وليس كذلك، وإذا الأمر بني على ما تقدم ذكره عرف الجميع بعون الله ﷻ.

فإن قيل: كيف يوقف على نحو:﴿يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ﴾ و﴿يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾؟

قيل: برد الياء لأنها إنما حذفت من الكلمة؛ كراهة للجمع بين صورتين متفقتين؛ للاكتفاء بالكسرة التي قبلها، وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف ورد فيه على كل حال ما حذف.

وأما الواو فإنها إذا تطرفت ثبتت في الرسم على أي حال كانت، فإن سقطت من اللفظ لساكن لقيها في حال الوصل ردت في الوقف؛ لعدمه، وسواء كانت للجمع أو لامًا من الفعل، فالتي هي للجمع؛ نحو قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [الزمر: ٦٧]، و﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ١٩]، و﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى﴾ [الأنبياء: ٣]، و﴿جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ﴾ [الفجر: ٩]، و﴿كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ﴾ [الدخان: ١٥]، و﴿مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾ [القمر: ٢٧]، و﴿صَالُواْ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٥٩]، و﴿لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [المطففين: ١٦]، و﴿مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وما أشبه ذلك. والتي هي لام الفعل؛ نحو قوله: ﴿مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [الرعد: ٣٩]، و﴿يَرۡجُوا ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ ﴾ [الأحزاب: ٢١] وما أشبه ذلك.

واستثنى منها أربعة فكتبن بغير واو؛ اكتفاء بالضمة وتوفيقًا بين اللفظ والخط: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، و﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]، و﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]، و﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾، والوقف عليهن بغير واو عند أئمة القراء، وبالواو عند أبي حاتم وغيره من النحويين.

وقال مكي: لا ينبغي أن يوقف عليهن؛ لما يؤدي الوقف إليه من مخالفة الرسم أو الأصل.

فإن قيل: كيف يوقف على قوله في التحريم: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العلق: ١٨]؟

فالجواب: بغير واو اتباعًا للرسم؛ لأنه مرسوم في جميع المصاحف بغير واو.

وقال الحافظ أبو عمرو ومن أحسن ما قيل فيه: إنه واحد يراد به الجمع؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

وأما **الألف** فإنها إذا كانت متطرفة ولقيها ساكن حذفت من اللفظ في الوصل وثبتت في الوقف، وتثبت في الخط. صورتها أو صورة ما انقلبت عنه إن كان ياء، وتثبت ألف (**أنا**) في الخط والوقف على كل حال، وفيها في الوصل تفصيل يذكر في مكانها، وتثبت ألف: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] في الخط والوقف أيضًا، وفيها في الوصل تفصيل يأتي ذكره، وتثبت الألف من: ﴿إِذًا﴾ [يس: ٢٤] و﴿لِيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾ [العلق: ١٥] في الخط والوقف جميعًا أيضًا، وتحذف الألف من ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] و﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] في الخط والوصل، وفيها في الوقف خلاف على ما سيأتي بيانه[1].

وأما الموصول والمقطوع فلا بدّ للقارئ من معرفته أيضًا؛ ليقف على الموصول في حال انقطاع النفس أو الامتحان عند انقضائه، وعلى المقطوع في محل قطعه، وقد رأيت أن أورد الكلمات المحتاج إلى معرفتها في ذلك - وبالله الاستعانة - :

﴿عَمَّا﴾ موصول إلا ﴿عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦][2].

---

(١) انظر: إتحاف الفضلاء (ص: ٢٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ٤١٦).

و﴿أَمَّا﴾ موصول إلا ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ في الرعد [الآية: ٤٠][1].

و﴿أَلَّا﴾ موصول إلا في عشرة أحرف: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، و﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، و﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، و﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الآية: ١٤] بهود، و﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ [هود: ٢٦] في قصة نوح بها، و﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي﴾ [الحج: ٢٦] و﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠]، و﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١٩]، و﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الممتحنة: ١٢]، و﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا﴾ [القلم: ٢٤].

و﴿مِمَّا﴾ موصول إلا ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ﴾ [الآية: ٢٥] في النساء والروم [الآية: ٢٨]، وفي قوله: ﴿مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [المنافقون: ١٠] في المنافقين على اختلاف فيه.

و﴿مِمَّن﴾ كله موصول. و﴿مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ موصول، ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [هود: ١٤] موصول.

و﴿أَلَن﴾ [الكهف: ٤٨] موصول في الكهف والقيامة [الآية: ٣].

و﴿عَمَّن﴾ موصول إلا في النور [الآية: ٤٣] والنجم [الآية: ٢٩].

و﴿ءَامَنَ﴾ موصول إلا في النساء [الآية: ١٠٩] والتوبة [الآية: ١٠٩] والصافات [الآية: ١١] وفصلت [الآية: ٤٠].

و﴿أَمَّا﴾ موصول.

و﴿فِيمَا﴾ موصول إلا في أحد عشر حرفًا ﴿فِي مَا فَعَلْنَ﴾ [البقرة: ٢٤٠] الثاني في البقرة، و﴿فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الآية: ٤٨] في العقود والأنعام [الآية: ١٦٥]، و﴿في ما أوحى﴾ [الأنعام: ١٤٥]، و﴿فِي مَا ٱشْتَهَتْ﴾ [الأنبياء: ١٠٢]، و﴿فِي مَآ

(١) انظر تفصيل الباب في: إتحاف الفضلاء (ص: ١٩٦).

﴿أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤]، و﴿فِي مَا هَٰهُنَآ﴾ [الشعراء: ١٤٦]، و﴿فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، و﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣]، و﴿فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦] كلاهما في الزمر، و﴿فِي مَا لاَ يَعْلَمُونَ﴾، وقيل: جميع ذلك موصول إلا الذي في الشعراء.

و﴿أَيْنَ مَا﴾ موصول في البقرة [الآية: ١١٥] والنحل [الآية: ٧٦]، واختلف فيه في النساء والشعراء والأحزاب.

و﴿وحيث ما﴾ كله غير موصول.

و﴿إِنَّمَا﴾ موصول إلا في الأنعام.

و﴿أَنَّمَا﴾ موصول إلا ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ في الحج ولقمان، واختلف في قوله: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ و﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ والوصل فيهما أثر وأثبت.

و﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ﴾ و﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾ موصولان، واختلف في: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾.

و﴿كُلَّ مَا رُدُّوا﴾، و﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ﴾، و﴿كُلَّ مَا جَآءَ﴾ و﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ﴾ موصولة بخلاف.

و﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ غير موصول باتفاق.

و﴿لِّكَيْلَا﴾ موصول في آل عمران، والحج، والثاني في الأحزاب وهو قوله: و﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ وفي الحديد.

﴿يَوْمِهِمُ﴾ موصول إلا الطول والذاريات. وهي آخر ما أردت إيراده مما يحتاج القارئ إليه لا يستغني عنه.

وإعراب البيت الأول ظاهر. و(**ما**) في قوله في البيت الثاني: (**وما اختلفوا فيه**) موصول في موضع رفع بالابتداء، والجملة التي قبلها صلتها. و(**حَرٍ**) خبرها، والمصدر المقدر من (**أن يفصلا**) مرفوع به. أو هو مبتدأ، و(**حَرٍ**) خبره، والجملة خبر (**ما**).

وأصل (حَرٍ): حَرَّى فأزيل تضعيفه فدخل في باب المنقوص فعومل معاملته. والله أعلم.

٣٧٨-إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءُ مُؤَنَّثٍ فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رِضًى وَمُعَوِّلاَ

أمر أن يوقف بالهاء على ما رسم من هاء التأنيث بالتاء لمن أشار إليه بقوله: (**حقًّا رضى**)، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، فتعين لمن سواهم بالوقف بالتاء(١).

واعلم أنّ هاء التأنيث في المصحف الكريم تنقسم إلى: ما رسم بالهاء، وإلى ما رسم بالتاء؛ فكل ما رسم بالهاء فإنه متفق على الوقف عليه بالهاء، ويفهم ذلك من القصيد من معنى البيتين المتقدمين في هذا الباب، وكل ما رسم بالتاء فإنه مختلف فيه في الوقف عليه على ما ذكر(٢).

ولا بد للقارئ من معرفة ما رسم من ذلك بالهاء والتاء؛ ليتحرى الصواب في جميعه، وها أنا أورد ما رسم من ذلك بالتاء ملخص؛ لتعرف، ويعرف بمعرفته أن ما عداه مرسوم بالهاء، فمن ذلك: ﴿رَحْمَتَ﴾ في سبعة مواضع: ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨]، و﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾ [هود: ٧٣]، ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٢]، ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]، و﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٣٢](٣).

و﴿نِعْمَتَ﴾ في أحد عشر موضعًا: ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٢٣١] في البقرة، وآل عمران [الآية: ١٠٣]، وثاني المائدة وهو الذي يليه ﴿إِذْ هَمَّ﴾، وثاني إبراهيم وثالثها؛ وهما قوله: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] و﴿وَإِن

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٥ - ٢٧٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٧٥).

(٣) انظر تفصيل ذلك في: إتحاف الفضلاء (ص: ١٩٦).

تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وثاني النحل وثالثها ورابعها وذلك قوله: ﴿وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ﴾ و﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ و﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾.

و﴿تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ ﴾ [الآية: ٣١] في لقمان. و﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [الآية: ٣] في فاطر. و﴿بِنِعۡمَتِ رَبِّكَ ﴾ [الآية: ٢٩] في الطور.

و﴿ٱمۡرَأَتُ ﴾ في سبعة مواضع: ﴿ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، و﴿ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٣٠] في موضعين من يوسف، و﴿ٱمۡرَأَتُ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [الآية: ٩] في القصص. و﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ ﴾ [الآية: ١٠] و﴿ٱمۡرَأَتَ لُوطٖ ﴾ [الآية: ١٠] في التحريم.

﴿سُنَّت ﴾ في خمسة مواضع: في الأنفال [الآية: ٣٨]، وفي ثلاثة مواضع من فاطر [الآية: ٤٣]، وفي الطور [الآية: ٨٥].

و﴿لَّعۡنَتَ﴾ في آل عمران [الآية: ٦١] والنور [الآية: ٧].

و﴿مَعۡصِيَتِ﴾ في موضعين من المجادلة [الآية: ٨، ٩].

و﴿ٱبۡنَتَ﴾ في التحريم. و﴿مَرۡضَاتِ﴾ حيث جاء. و﴿ذَاتَ﴾ حيث وجد.

و﴿بَقِيَّتُ اللهِ﴾ [هود: ٨٦]. و﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. و﴿قُرَّتُ عَيۡنٖ ﴾ [القصص: ٩]. و﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ﴾ [الروم: ٣٠].

و﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣] في غير قول أبي عبيد. و﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ [الدخان: ٤٣]. و﴿جَنَّتُ نَعِيمٖ ﴾ [الواقعة: ٨٩]. و﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ في الأنعام والأعراف والأول من يونس، واختلف في الثاني منها وفي الطول، والقياس فيهما بالتاء؛ حملًا لهما على ما اختلف في إفراده وجمعه من قوله: ﴿ءَايَٰتٞ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]. و﴿غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ ﴾ في الموضعين. و﴿عَلَيۡهِ ءَايَٰتٞ﴾ في العنكبوت. و﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ﴾. و﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٖ مِّنۡهُ ﴾. و﴿وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٖ﴾ و﴿جِمَٰلَتٞ

صُفۡرٞ ﴾.

هذا جميع ما رسم بالتاء، وما عداه فإنه بالهاء، وجمعها بعضهم في أبيات فأحسن، غير أنه أخل بالتقييد في بعض مواضع ﴿نِعۡمَت﴾، وجمعها الشاطبي من القصيدة الرائية فقال[1]:

فـي هُـودِ والـرُّومِ والأعـرافِ والبقـرَةْ ومـريمٍ رَحْمَـتْ وزُخـرُفٍ سُـبَرَا
معـاً ونِعْمَـتُ فـى لقمـانَ والبقـرةْ والطُّـورِ والـنَّحلِ فـى ثلاثـةٍ أُخَـرَا
وفاطـرٍ مَعَهَـا الثانـى بمائـدةٍ وآخـرانِ بإبـراهيمَ إذ حُـزِرَا
وآلِ عمـرانَ وامـرأتٌ بهـا ومعـاً بيوسُـفٍ واهْـدِ تحـتَ الـنَّمْلِ مُؤْتَجِـرَا
معها ثلاثٌ لدى التحريمِ سُنَّتَ فى الْ أنفـالِ مـعْ فاطـرٍ ثَلاَثَهَـا أُخَـرَا
وغافـرٍ آخـراً وفِطْـرَتَ شَـجَرَتْ لـدى الـدُّخَانِ بَقِـيَّتْ مَعْـصِيَتْ ذُكِـرَا
معـاً وقُـرَّتُ عـينٍ وابـنتٌ كَلِمَـتْ فـى وَسْـطِ أعـرافِهَا وجَـنَّتُ البُـصَرَا
لـدى إذا وقعـتْ والـنُّورِ لعْـنَتَ قُـلْ فـيها وقـبلُ فـنَجْعَلْ لعْـنَتَ ابْـتُدِرَا
فـى يوسـفٍ آيـتٌ معـاً غـيابَتِ قُـلْ فـى العنكـبوتِ علـيْهِ آيَـتٌ أُثِـرَا
جمالـتٌ بيـناتِ فاطـرٍ ثَمَـرَتْ فى الغُرْفَتِ اللاَّتَ هيهاتَ العِذابُ صَرَا
فى غافرٍ كلماتُ الخلْفُ فيه وفى الشْ ثَانـى بـيونُسَ هـاءً بالعـراقِ تُـرَى
والـتاءُ شـامٍ مَدينـىٌ وأسـقَطَهُ نـصيُرُهم وابْـنُ الانْـبارِىْ فَجُـدْ نَظَـرَا
وفـيهِما الـتاءُ أَوْلَـى ثُـم كُلُّهُـمُ بالـتَّا بـيُونُسَ فـى الأُولَـى ذَكَـا عَطِـرَا
والـتَّا فـى الأنعـامِ عـنْ كُـلٍّ ولاَ أَلِـفٌ فـيهِنَّ والـتاءُ فـى مرضـاتِ قـد جُبِـرَا
وذاتِ مـعْ يـا أَبَـتْ ولاتَ حـيَن وقُـلْ بِالْهَـا مـناةَ نـصيرٌ عـنهُمُ نَـصَرَا

ولله در هذا النظم ما أحسنه وأبدعه، وما أوفره وأجمعه، ولذلك ذكرته هاهنا مع

---

(١) وهي عقيلة أتراب القصائد في معرفة مرسوم المصاحف، من البيت رقم (٢٦٤) إلى رقم (٢٧٩)، باستثناء بيت واحد وهو برقم (٢٧٢).

ذي الحاجة إليه في هذا الباب، وما قدمت مثله فهو كالشرح له فليستغن به عليه.

فإن قيل: فما السبب في رسم بعضها بالهاء وبعضها بالتاء؟

قيل: السبب في ذلك أن المصحف الكريم كتب على لغة قريش، وكانت قريش تقف على هاء التأنيث بالهاء، فراعى الكاتب في بعضها لفظ الوصل وفي بعضها لفظ الوقف، فما راعى فيه لفظ الوصل كتبه بالتاء، وما راعى فيه لفظ الوقف كتبه بالهاء على اللغة الفرشية.

ولا ينبغي أن يقال: لم خص ما عددته بالتاء وما لم تعده بالهاء؟ لأن الغرض ليس إلا ما ذكر، وقد حصل بذلك، وكان بطريق الاتفاق، ولو عكس ذلك لجاز وحصل به الغرض أيضًا.

واعلم أن النحويين اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل وفي الهاء الموجودة في الوقف أيتهما أصل للأخرى؛ فذهب سيبويه وجماعته من النحويين إلى أن التاء هي الأصل، واستدلوا على ذلك أن الإعراب يلحقها دون الهاء، ويؤيد ما ذهبوا إليه أن التاء هي الموجودة في الوصل، والوصل هو الأصل.

قال سيبويه: وإنما أبدلت هاء في الوقف؛ فرقًا بينها وبين التاء في ﴿عِفْرِيتٌ﴾ و﴿مَلَكُوتَ﴾.

قال ابن كيسان - وهو ممن يرى أن التاء هي الأصل - : إنما أبدلت هاء في الوقف؛ فرقًا بينها وبين تاء التأنيث التي يلحق الفعل الماضي؛ نحو: ضربت وجريت.

وذهب آخرون إلى أن الهاء هي الأصل؛ قالوا: ولذلك سميت هاء التأنيث لا تاء التأنيث، ورسم جميعها في غير المصحف وفي أكثر الواقع منها في المصحف بالهاء.

قال بعضهم: وإنما جعلوها تاء في الوصل على هذا الوجه؛ لأنه حال تعاقب الحركات، والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة؛ لخفائها، فقلبوها إلى حرف يناسبها في الهمس وهو أقوى منها بالشدة، وهو التاء.

فإن قيل: ما العلة في اتفاقهم في الوقف على موافقة الرسم فيما رسم بالهاء؟

قيل: العلة من ذلك: ما حصل به موافقة الرسم ولغة قريش، وكلاهما مرغوب فيه.

فإن قيل: ما العلة في الوقف بالهاء على ما رسم بالتاء لمن أخذ بذلك؟

قيل: العلة فيه: الأخذ باللغة القريشية كما تقدم، أو أجرى ها التأنيث في الوقف على سنن واحد، وأن الكاتب إنما كتب ذلك بالتاء؛ مراعاة لحال الوصل، وقد حصل ما قصد من ذلك بوجود التاء من القارئ في حال الوصل.

فإن قيل: ما العلة في الوقف بالتاء على ما كتب بالتاء لمن أخذ بذلك؟

قيل: العلة فيه: تغليب جانب الرسم والاقتداء بسنته، وأن الوقف بالتاء لغة معروفة أيضًا، وهي (**لغة طيئ**) يقولون: في الوقف: امرأتْ وجاريتْ وطلحتْ وشجرتْ، وأنشد أبو الخطاب شاهدًا على ذلك:

اللهُ نَجّـــاكَ بِكَفّـــــيْ مَـــــسلَمَتْ مِــن بَعــدِ مــا وَبَعــدِ مـا وَبَعــدِ مَــتْ

كانَــت نُفــوسُ القَــومِ عِــندَ الغَلْـصَمَتْ وَكــادَتِ الحُــرَّةُ أَن تُدعــى أَمَــتْ[1]

وعن بعضهم أنه قال: يا أهل سورة البقرتْ. فأجابه رجل: والله أعلم ما معي منها أيتْ.

و(**إذا**) في أول البيت: ظرف فيه معنى الشرط، وجوابه (**فقف بالهاء**)، وهكذا على ترتيب الكلام، وهو العامل فيه. و(**بالهاء**) في موضع الحال من فاعل (**قف**). و(**حقاً**) مصدر لفعل محذوف، والتقدير: حق ذلك حقًا، وذلك المقدر أشار إلى الوقف بالهاء. و(**رضى**) مصدر في موضع الحال من اسم الإشارة، والمقدر: أي مرضيًا. و(**معولا**) حال معطوفة على التي قبلها، والتقدير: معولًا عليه، فحذف الجار والمجرور. والجملة بأسرها مستأنفة، مؤكد بها ما ذكر، ومثنى بها عليه. والله أعلم.

٣٧٩-وَفي اللاَّتَ مَعْ مَرْضَاتِ مَعْ ذَاتَ بَهْجَةٍ وَلاَتَ رضـىً هَـيْهَاتَ هَادِيـه رُفِّـلاَ

أمر بالوقف بالهاء في قوله: ﴿ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿مَرۡضَاتَ﴾

---

(١) هو من الرجز، وقائله أبو النجم العجلي، والعجلي (؟ - ١٣٠ هـ/؟ - ٧٤٧ م) الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشادًا للشعر، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، قال أبو عمرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت. - الموسوعة الشعرية

حيث جاء، و﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾ لمن أشار إليه بالراء في قوله: (رضى)، وهو الكسائي، فتعين للباقين الوقف بالتاء[(١)].

ثم أخبر أن ﴿هَيۡهَاتَ﴾ كهذه الكلمات؛ أعني: في الوقف عليها بالهاء لمن أشار إليه بالهاء والراء في قوله: (هادية رفلا)، وهما: للبزي والكسائي، فتعين للباقين الوقف بالتاء. والتاء في الكلمات الخمس للتأنيث: أما (ٱللَّاتَ) فلأن أصله: لاهه ونظيره شاةٌ وشاهه؛ ذكر ذلك الفراء. واستدل بعضهم على تأنيثه بقوله ﷻ: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾ [النساء: ١٧٠]؛ يعني: اللات والعُزّى ومَنَاة[(٢)].

وأما ﴿مَرۡضَاتِ﴾ فأصله: مَرضِيَة بوزن مَفْعِلةَ، والهاء في مفعلة للتأنيث لا محالة[(٣)].

وأما ﴿ذَاتَ﴾ فتأنيث (ذو) بمعنى صاحب، وأصلها: ذويت، فحذفت الياء اعتباطًا، وقلبت الواو ألفًا؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها.

وأما ﴿وَّلَاتَ﴾ في قول الأكثرين فهي النافية دخلت عليها التاء علامة تأنيث الكلمة كما دخلت على (رُبَّ) و(ثَمَّ) لذلك، فقيل: رُبَّت وثَمَّتْ، وهي عندهم مع (لا) دون حين، وكذلك هي في المصاحف العتيقة والحدود، ومعنى الكلام: ليست حين قرار.

وذكر (أبو عبيد) أنه رأى في الإمام التاء متصلة بـ(حين)، وكان يقول: (لا) كلمة، و(تحين) كلمة؛ قال: وهذه التاء تزاد في (حين)، فيقال: هذا تحين كأن كذا، وأنشد في ذلك شعرًا:

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ   وَالمُطْعِمُونَ زَمَان ابْنُ المُطْعَمِ[(٤)]

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٧٦).

(٣) انظر تفصيل ذلك في: إتحاف الفضلاء (ص: ١٩٦).

(٤) هو من الكامل، مجهول القائل. انظر: غريب الحديث لابن سلام الهروي (٤/٢٥٠)، ط: دار =

والأكثرون على خلاف ذلك، وحملوا ما حكاه عن الإمام على أنه مما خرج في خط المصاحف عن القياس، وما أنشده على أنه مما شذ وندر من اللغات.

أما ﴿هَيۡهَاتَ﴾ فاسم لـ(بعد)، ويعني: لوقوعه موقع الفعل المبني، وحقه السكون، والحركة فيه؛ لالتقاء الساكنين، فكانت فتحةً؛ إتباعًا لما قبلها من الفتح، وهي لغة أهل الحجاز، وهو عندهم اسم مفرد رباعي من مضاعف الهاء والياء، ووزنه: فَعْلَلَ، وأصله: هيهيه؛ كزلزله، ونظيره من المعتل شوشاه، وهي الناقة السريعة، والأصل شوشوه، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها رابعة، ثم قلبت الياء ألفًا، والهاء في جميع ذلك للتأنيث.

وقرئ في الشاذ: (هَيْهَاتِ)[(١)] و(هَيْهَاتُ)[(٢)] بكسر التاء وضمها من غير تنوين أيضًا، وبالتنوين مع الحركات الثلاث، وفيها قراءات ولغات غير ما ذكر، والكلام في جميع ذلك يطول، والذي يختص بهذا المكان ما تقدم ذكره مما قرأ به الأئمة السبعة - رضوان الله عليهم أجمعين - .

وإذا تؤمل ما نقل عنهم من الوقف على ﴿ٱللَّٰتَ﴾ و﴿مَرۡضَاتِ﴾ و ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾ و﴿وَّلَاتَ﴾ وجد الكسائي على قاعدته، ووجد نافع ابن عامر وعاصم وحمزة على قاعدتهم، ووجد ابن كثير وأبو عمرو مخالفين لقاعدتهما إشعارًا لجواز الأمرين وجمعًا بين اللغتين.

وربما علل ترك الوقف بالهاء في ﴿ٱللَّٰتَ﴾؛ لكراهية الإشباه باسم الله - تعالى - إذا رققت لامه؛ حكى ذلك عن قطرب[(٣)].

= الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد عبد المعين خان.

(١) القراءة لأبي جعفر وشيبة وعيسى بن عمر الثقفي، وهي لغة تميم وأسد. انظر: البحر المحيط (٦/ ٤٠٤)، المحتسب (٢/٩٠).

(٢) القراءة لأبي حيوة وقعنب ونصر بن عاصم وسعيد بن جبير وغيرهم. انظر: البحر المحيط (٦/ ٤٠٤)، روح المعاني (١٨/٣٢)، الكشاف (٢/٣٦٢).

(٣) قطرب (.. - ٢٠٦ هـ =.. - ٨٢١ م) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوى، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة. وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه. وكان يؤدب =

فإن قيل: لم خص الكسائي ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ بذلك دون نظائره؟

قيل: العلة المذكورة لابن كثير وأبي عمرو في مخالفة قاعدتهما فيه، ولما روي أن الكسائي سأل أبا نقعس الأسدي عن الوقف عليه؛ فقال: ذاه.

وإذا تؤمل أيضًا ما نقل عنهم في ﴿هَيْهَاتَ﴾ وجد قنبل وأبو عمر مخالفين لقاعدتهما، ولأن الوقف عليه بالتاء وبعد حروفه الخفية أولى من الوقف عليه بالهاء؛ حيث كانت التاء أقوى وأظهر.

وذُكر لمكي - رحمه الله - أن الوقف بالهاء على ﴿هَيْهَاتَ﴾ مما تفرد به البزي، وحكى عنه في ذلك وجهين: أحدهما: الوقف على الثاني دون الأول، والثاني: الوقف على الأول والثاني - **ثم قال**: وبالأول قرأت.

وقلت: ليس بمستنكر في القراءات اختلاف الروايات.

و(**في اللات**) متعلق بفعل محذوف دل عليه ما تقدم، والتقدير: وَقِفْ بالهاء في اللات. و(**مع مرضات**) في موضع الحال من (**اللات**). و(**مع ذات بهجة**) في موضع الحال من (**مرضات**). و(**لات**) معطوف على (**ذات بهجة**). و(**رضى**) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: والرضى؛ أي: ذو رضى، أو مرضي، أو جعله نفس الرضى؛ مبالغة في الثناء عليه. ويجوز أن يكون التقدير: ووقفك بالهاء في اللات، فيكون جملة واحدة اسمية. و(**هيهات**) مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: هيهات مثل ذلك. و(**هاديه رفلا**) جملة مستأنفة أثنى بها على ناقل ذلك، ويجوز أن يكون التقدير: هيهات الوقف عليه بالهاء هادية رفلا، والهادي اسم فاعل من (**هداه كذا**) إذا أرشده إياه، وأصل هدى أن يتعدى إلى المفعول الثاني بـ(**إلى**) أو باللام، وقد تعدى إليه بنفسه بعد إسقاط الجار وهاد في البيت منه، وهو مضاف إلى المفعول الثاني، والمفعول الأول محذوف، ومعنى رفل: عظم. والله أعلم.

=

أولاد أبي دلف العجلي. من كتبه: معاني القرآن، والنوادر - لغة، والأزمنة، والأضداد، وخلق الإنسان، وما خالف فيه الإنسان البهيمية الوحوش وصفاتها، وغريب الحديث. انظر: الأعلام (٩٥/٧).

٣٨٠-وَقِفْ يَا أَبَهْ كُفْؤًا دَنَا وَكَأَيِّنِ الْـ ... ـوُقُوفُ بِنُونٍ وَهْوَ بِالْيَاءِ حُصِّلاَ

أمر بالوقف على ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ بالهاء لمن أشار إليه بالكاف والدال في قوله: (**كفؤًا دنا**)، وهما: ابن عامر وابن كثير، فتعين للباقين الوقف بالتاء. ويحتمل أن يكون تقييده لقراءة ابن عامر وابن كثير مستغنى عنه باللفظ وأن يكون مقدرًا محذوفًا من اللفظ؛ لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: وقف يا أبه بالهاء[1].

والتاء في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ للتأنيث بدليل صحة الوقف عليه بالهاء؛ قال سيبويه - رحمه الله - : سألت الخليل على التاء في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾، فقال: هي بمنزلة التاء في خالة وعمة؛ يعني: أنها للتأنيث. ودخولها على الأب مختص بحال النداء، وجاز دخولها عليه وإن كان مذكرًا؛ كما جاز دخولها في قولهم: حمامة ذكر، وشاة ذكر، ورجل ربعه، وغلام يفعه[2].

وفائدة دخولها التعويض من تاء الإضافة، ولذلك يجمعان، وساغ تعويضها منها؛ لتناسبهما في أن كل واحدة منها زائدة مضمومة إلى الاسم، وحركت بالكسر؛ للدلالة على التاء التي هي عوض بها، وهي كسرة مجتلبة لذلك، وهي كسرة الياء أجرت إلى التاء حين فتحت التاء؛ لاقتضاء أن يكون ما قبل هاء التأنيث مفتوحًا.

وإذا تؤملت مذاهب القراء في الوقف عليه وجُد نافع وعاصم وحمزة على قاعدتهم، وابن كثير على قاعدته، وأبو عمرو مخالف لقاعدته؛ حيث وقف بالتاء، وابن عامر مخالف لقاعدته؛ حيث وقف بالهاء.

والعلة لأبي عمرو في الوقف بالتاء ما ذكر بعضهم لتنزيلها منزلة تاء الإلحاق في (**أخت**)؛ نحو: (**بنت**)؛ يعني: أنها لما دخلت لمعنى غير معنى التأنيث أشبهتها، فتنزلت منزلتها في الوقف لذلك.

والعلة لابن عامر في الوقف بالهاء: التنبيه على أن أصله عنده ليس ثابتًا، فبقيت التاء مفتوحة بعد حذف الألف، وإنما أصله ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ كقراءة الجماعة؛ لأنه انتقل من

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٦ - ٢٧٧).

(٢) انظر تفصيل ذلك في: إتحاف الفضلاء (ص: ١٩٦).

الكسر إلى الفتح؛ تخفيفًا، أو أن الياء لما فتحت لوقوعها قبل هاء التأنيث لم يؤخر حركتها إلى التاء، بل حذفت حركت التاء بحركة التاء المعوض منها في (**يا أبي**). وبانقضاء حكم هذه الكلمة انقضى حكم الوقف **على** هاء التأنيث.

ولما انقضى ذلك انتقل الناظم - رحمه الله - إلى غيره، فأخبر أن الوقف على ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقع للجماعة بالنون وأن الوقف على الياء لمن أشار إليه بالحاء في قوله: (**حصلا**)، وهو: أبو عمرو.

واعلم أنّ ﴿وَكَأَيِّن﴾ كلمة مركبة من: كاف التشبيه، وأي، وهي في معنى (**كم**) الخبرية، وهذا المعنى إنما حصل بعد التركيب؛ لتغيير المعنى بعد التركيب في نظائره في العربية، وهي مرسومة بالنون؛ لأن (**إيا**) إنما ركبت مع الكاف وصارا كلمة واحدة أشبه التنوين النون الأصلية، فرسم بالنون.

والعلة في وقف الجماعة عليها بالنون في ذلك مع ما فيه من اتباع رسم المصحف والاقتداء بسنته.

والعلة في وقف أبي عمرو عليها بالياء: التنبيه على أن الأصل (**أي**) دخل عليها كاف التشبيه كما سبق، والوقف على (**أي**) قبل التركيب بالياء فكذلك بعده.

وفي أول البيت حذف، والتقدير: وقف قائلًا: يا أبه. (**كُفُؤًا**) المقدر حال من فاعل. و(**يا أبه**) منصوب المحل بـ(**قائل**). و(**كفؤًا**) حال من فاعل (**قف**) أيضًا، أو من ضمير الحال الذي قبله. و(**دنا**) جملة في موضع الصفة كقوله: كفؤًا، والمعنى: قف في إقامة الحجة لمن أنكر ذلك دانيًا منه باللطف به، والإفهام له. (**فكأين الوقوف بنون**) جملة كبرى، والتقدير: الوقوف فيه بنون. و(**هو بالياء**) جملة أيضًا. (**حصل**) في موضع الحال من الضمير المنتقل من الخبر إلى الظرف، و(**قد**) معه مقدرة، ويجوز أن يكون (**وهو حصلا**) جملة كبرى.و(**بالياء**) في موضع الحال من ضمير (**حصلا**)، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون (**بالياء**) معمولًا لمعمول المضمر المصدر؛ لأن ضمير المصدر لا يعمل لو قلت: سروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لم يجز، فإن أردت جواز ذلك قلت: ومروري بعمرو قبيح، فاعلم ذلك.

٣٨١-وَمَالِ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَا وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتِّلاَ

أخبر أنّ الوقف في هذه المواضع الأربعة على **(ما)** لمن أشار إليه بالحاء في قوله: **(حج)**، وهو: أبو عمرو، وأن من أشار إليه بالراء في قوله: **(رتلا)**، وهو: الكسائي اختلف عنه في ذلك، فروي عنه الوقف على **(ما)**، روي عنه الوقف على اللام، وتعين للباقين الوقف على اللام. والمواضع المذكورة في قوله - تعالى - في سورة الفرقان: ﴿مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الآية: ٧]، وقوله في سورة الكهف: ﴿مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الآية: ٤٩]، وقوله في سورة النساء: ﴿فَمَالِ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [الآية: ٧٨]، وقوله في سورة سأل سائل: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الآية: ٣٧]. و**(ما)** في جميعها استفهامية في موضع رفع بالابتداء، واللام بعدها حرف جر، وهي مجرورة في موضع جر. وحكم ما جاء من الحروف على حرف واحد أن توصل في الكتابة بما بعده؛ لضعفه وامتناع قيامه بنفسه في اللفظ، غير أن اللام في هذه المواضع المذكورة جاءت في المصحف منفصلة عما بعدها خارجة في ذلك عن قياس الخط[1].

والعلة لأبي عمرو في الوقف على ما دون اللام؛ مراعاةً للقياس، وإلحاقها بجميع الحروف المفردة المجاورة وغيرها.

والعلة للجماعة في الوقف على اللام: اتباع الرسم والاقتداء به.

والعلة للكسائي في الوجهين: مراعاة الأمرين.

وفي أول البيت حذف، والتقدير: ومال الوقف فيه لدى الفرقان فالوقف فيه إلى قوله: **(حج)** جملة كبرى أخبر بها عن **(مال)**. و**(فيه)** و**(على)** متعلقان بالابتداء المقدر. و**(لدى)** في موضع الحال من **(فيه)** المقدر. ومعنى **(حج)**: غلب؛ يقال: حاججته فحججته؛ أي: فغلبته في الحجة، وأسند ذلك إلى الوقف والمراد من وقف به، وهو من الإسناد المجازي. وقوله: **(رتلا)** جملة كبرى. ومعنى **(رتلا)**: يقبل على مهل وتؤدة؛ يشير إلى التثبت فيه. والله أعلم.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٧).

٣٨٢-وَيَـا أَيُّهَـا فَـوْقَ الـدُّخَانِ وَأَيُّهَـا   لَـدَى الـنُّورِ وَالـرَّحْمنِ رَافَقْـنَ حُمَّـلاَ

أخبر أنّ الوقف في هذه المواضع الثلاثة على الألف حسب ما لفظ به لمن أشار إليه بالراء والحاء في قوله: (**رافقن حملا**)، وهما: الكسائي، وأبو عمرو، فتعين للباقين الوقف بغير ألف في المواضع المذكورة؛ هي في قوله - تعالى - في **سورة** الزخرف: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الآية: ٤٩]، وإلى السورة المذكورة أشار بقوله: (**فوق الدخان**). وقوله في سورة النور: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ٣١]، وقوله: في **سورة** الرحمن ﷻ: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الآية: ٣١][1].

و(**ها**) في هذه المواضع وغيرها مما يتوصل فيه بـ(**أن**) إلى نداء ما فيه الألف واللام هي (**ها**) التي للتنبيه وصلت بها؛ أي: عوضًا مما منعته من الإضافة، وهي حرف ألف من (**هاء**) وألف، كما ألف (**ما**) من ميم وألف لا من لام وألف. وحق ألفه أن يثبت في الخط على كل حال غير أنها جاءت في المصحف الكريم في هذه المواضع الثلاثة محذوفة؛ حملًا على لفظ الوصل فيها، ولم يحذف في غيرها حملًا على الأصل والحمل على النظائر.

والعلة للكسائي وأبي عمرو في وقفهما بالألف بعد اتباع الأثر التنبيه على الأصل، والحمل على النظائر، وأن الرسم بالحذف إنما كان مراعاة للوصل لا الوقف كما سبق.**والعلة** للباقين وقفهم بغير ألف: إتباع الرسم، والاقتداء بسنته. وكل مصيب - إن شاء الله تعالى - .

و(**يا أيها**) مبتدأ. و(**ما**) عطف عليه في حكمه. و(**رافقن حملا**) جملة أخبر بها عن الكلم الثلاث. و(**فوق الدخان**) تبيين. و(**لدى النور**) مثله. ومعنى (**رافقن**): صاحبن. و(**حمل**) جمع حامل؛ يعني: أن هذه الكلمات على ما لفظ به فيهن من إثبات الألف صاحبن ناقلين لهن. وفيه تنبيه على أن الكسائي وأبا عمرو وإنما اعتمدا في وقفهما بالألف على الرواية عن أئمتهم الناقلين لذلك، والعربية بعد ذلك شاهد

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٧٧ - ٢٧٨).

له. والله أعلم.

٣٨٣-وَفي الْهَا عَلَى الإِتْبَاعِ ضَمَّ ابْنُ عَامِرٍ لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أَخْيَلاَ

أخبر أنّ ابن عامر ضم الهاء في الكلم الثلاث في الوصل إتباعًا لضم الياء، وليس ذكره لذلك مما يتعلق ببيان الوقف على المرسوم غير أنه لما ذكر حكم هذه الكلم في الوقف ألحق بذلك حكمهن في الوصل جمعًا بين الإفادتين[1].

والعلة لابن عامر في ضم الهاء ما تقدم ذكره من إتباع حركتها حركة الياء قبلها؛ لما يحصل في ذلك من الخفة، فيجري باللسان على طريقة واحدة، وساعد على ذلك حذف الألف من الرسم، ويقال: إن (**بني أسد**) يضمون الهاء في ذلك ونحوه؛ يقولون: أيهُ الرجل أقبل، وعلل ذلك بأنهم شبهوا هذه الهاء بهاء الضمير فضموها لذلك.

ويروى (**ضمَّ ابنُ عامر**) بفتح الميم ورفع النون، و(**ضمُّ ابنِ عامر**) برفع الميم وجر النون؛ فمن فتح الميم ورفع النون وجعل ضم فعل ماضيًا ورفع ابن عامر به، والتقدير: أوقع ابن عامر الضم في الهاء لدى الوصل كائنًا على الإتباع، ومن رفع الميم وجر النون جعل المرفوع مبتدأ مضافًا إلى المجرور عاملًا في (**لدى**) مخبرًا عنه بـ(**في الهاء**) وجعل على الإتباع حالًا من الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ.

وقوله: (**والمرسوم فيهن**) جملة اسمية. و(**أخيلا**) حال من الضمير المستقر المنتقل إلى الظرف، والأخيل: الخيرة؛ أي: اليد اليمنى، يشبه المرسوم بها، والتقدير: والمرسوم ثابت فيهن محسنًا. والله أعلم.

٣٨٤-وَقِفْ وَيْكَأَنَّهْ وَيْكَأَنَّ بِرَسْمِهِ وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ حُلِّلاَ

أمر بالوقف للجماعة في ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾، و﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ على ما لفظ به من انفصال الحروف بحسب رسمه[2].

ثم أمر بالوقف على الياء لمن أشار إليه بالراء في قوله: (رفقًا)، وهو: الكسائي.

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٧٩ - ٢٨٠).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٨٠ - ٢٨١).

ثم أشار بالوقف على الكاف لمن نبه عليه بالحاء في قوله: (**حللا**)، وهو: أبو عمرو[١].

والعلة لمن وقف على الكلمة بكمالها: اتباع الرسم؛ لأنها في الرسم متصلة بالياء وبالكاف، والكاف بالألف.

والعلة لمن وقف على الياء أو الكاف: إرادة بيان المعنى، وذلك أن الناس اختلفوا في هذه الكلمة؛ فذهب بعضهم إلى أن (**وي**) صوت يقوله: المتعجب أو المتندم سمي به الفعل الذي هو أتعجب وأتندم، و(**كأن**) **الواقعة** بعده مع ما تعمل فيه كلام مبتدأ يراد به القطع واليقين لا للتشبيه، وعليه بيت الكتاب. والله أعلم.

كَــأَنَّ مَــنْ يَكُــن لَــهُ نَــشْبٌ يُحَــ ــبَّبُ وَمَــنْ يَفْتَقِـر يَعِـشْ عَـيْشَ ضُـرِّ[٢]

لم يرد التشبيه بل أراد التيقن، ومما جاءت فيه (**كأنّ**) عارية من معنى التشبيه قوله:

كَأَنَّنِــي حِــينَ أُمْــسِي لَا تُكَلِّمُنِــي مُتَــيمٌ يَــشْتَهِي مَــا لَــيْسَ مَوجُــودا[٣]

أي: أنا حين أمسى على هذه الحال.

وذهب بعضهم إلى أن (**ويك**) منفصلة من (**أية**)، وهي ذي على ما تقدم دخل عليها حرف الخطاب **على** حد دخوله في ذلك ونحوه، يؤيد ذلك قول عنترة شعر:

وَلَقَــد شَــفَا نَفــسي وَأَبْــرَأَ سُــقمَها قِــيلُ الفَــوارِسِ وَيــكَ عَنتَــرَ أَقــدِمِ[٤]

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٨٠).

(٢) هو من الخفيف، مجهول القائل، من شواهد سيبويه، وهو ضمن أبيات جاء في مطلعها:

تلــك عرســاي تــنطقان بهجــر وتقــولان قــول زور وهتــر

تــسألان الطــلاق أن رأتانــي قــل مالــي قــد جئتماني بنكــر

فعــسى أن يكثــر المــال عــندي ويخلــى مــن المغــارم ظهــري

وذكر الجاحظ في البخلاء: أن هذه الأبيات لسعيد بن زيد بن نفيل. - الموسوعة الشعرية

(٣) مجهول القائل. انظر: مغني اللبيب لابن هشام (١/٤٨٣)، ط: دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة، تحقيق، د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله.

(٤) هو من الكامل، والبيت جاء ضمن معلقته الشهيرة التي يقول في مطلعها:

هَــل غــادَرَ الــشُعَراءُ مِــن مُتَــرَدَّمِ أَم هَــل عَــرَفتَ الــدارَ بَعــدَ تَــوَهُّمِ

عَنتَرَة بن شَدّاد (؟ - ٢٢ ق. هـ/؟ - ٦٠١ م) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي،

أو أنّ على هذا الوجه من وصلة (وي)، والتقدير: أتعجب وأتندم لأن يكون كذا وكذا، أو لأن كذا لا يكون كذا، فحذفت اللام وبقي ما بعدها منصوب المحل أو مجروره على الخلاف.

وذهب بعضهم إلى أن الأصل (ويلك) فحذفت اللام تخفيفًا، وفتحت (أن) بعده على تقدير: أعلم أنه. واستبعد هذا الوجه قوم، ولم يستبعده آخرون.

وتقدير البيت: وقف قائلًا: ويكأن وويكأن ملتبسًا برسم ذلك، وقف ملتبسًا بالكاف في حال كونك ذا رفق بعدم الطعن على من وقف بالكاف، وحللا بالوقف بالكاف؛ أي: أفتح وأجيز. والإعراب يتنزل على ذلك. والله أعلم.

٣٨٥-وَأَيًّــا بأَيًّــا مَــا شَــفَا وَسِــوَاهُمَا بِمَــا وَبِــوَادِي الــنَمْلِ بِالْــيَا سَــنًا تَــلاَ

أخبر أنّ الوقف على (**أيًا**) في قوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] على ما لفظ به من إبدال التنوين ألفًا لمن أشار إليه بالشين في قوله: (**شفا**)، وهما: حمزة، والكسائي[(١)].

ثم أخبر أنّ سواهما يقف على (**ما**) لا على (**أيّا**).

ثم أخبر أنّ الوقف على (**وادي**) من قوله: ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [النمل: ١٨] بالياء لمن أشار إليه بالسين والتاء في قوله: (**سنا تلا**)، وهما راويا الكسائي: أبو الحارث، والدوري[(٢)].

و(**أيّا**) في قوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ﴾ شرطية منصوبة بـ(**تدعوا**)، و(**تدعوا**) مجزوم

=

أشهر فرسان العرب في الجاهلية ومن شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد، أَمةٌ حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها، وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسًا، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعذوبة، كان مغرمًا بابنة عمه عبلة فَقَلّ أن تخلو له قصيدة من ذكرها، اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلًا، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي. - الموسوعة الشعرية

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٨١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٨١).

بها، والتنوين فيها عوض عن المضاف إليه، و(**ما**) الواقعة بعدها فيها وجهان: **أحدهما**: هي شرطية بمنزلة (**أي**) أعيدت حين اختلف اللفظان للتوكيد كما أعيد الموصول في قراءة من قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ بفتح الميم ونصب اللام، وقول الشاعر:

هـــم القـــر الـــلاي الـــذين إذا بهـــم[1]

والوجه الثاني: هي صلة التوكيد؛ كالتي في قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، وفي قوله: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾ [المائدة: ١٣].

فمن وقف على (**أيًا**) جعلها شرطية، ومن وقف على (**ما**) جعلها صلة؛ لأن الشرطية دخولها لأجل ما بعدها، والصلة دخولها لأجل ما قبلها، وأما ﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾، فأصله: (**وادي النمل**) فحذفت الكسرة استثقالًا، ثم حذفت الياء من اللفظ؛ لالتقاء الساكنين في الوصل، وحذف من الرسم لذلك، فمن وقف بالحذف اتبع الرسم ونوى ذلك؛ أي: أن ياءه قد تحذف في الوصل وإن لم يلقها ساكنًا؛ نحو في: ﴿جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ﴾ [الفجر: ٢٦]، ومن وقف بالياء احتج بأن الموجب لحذف الياء من اللفظ إنما هو ملاقاة الساكن، وقد زال في الوقف، واعتذر عن مخالفة الرسم بأنه إنما رسم بالحذف مراعاة لحال الوصل.

و(**بأياما شفا**) جملة كبرى. و(**بأياما**) متعلق بـ(**شفا**). و(**وسواهما بما**) جملة أيضًا، والتقدير: وقف سواهما بما. و(**بواد النمل**) متعلق بمبتدأ محذوف. و(**بالياء**) حال من (**وادي النمل**). و(**سنا**) خبر المبتدأ المقدر. و(**تلا**) جملة وصف بها (**سنا**)، والتقدير: والوقف بواد النمل كائنا بالياء. والله أعلم.

٣٨٦-وَفِيمَهْ وَمِمَّهْ قِفْ وَعَمَّهْ لِمَهْ بِمَهْ ... بِخُلْفٍ عَنِ الْبَزِّيِّ وَادْفَعْ مُجَهِّلاَ

أمر بالوقف بالهاء كما لفظ به البزي بخلاف عنه على قوله: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن

---

(١) لم أستدل عليه.

﴿ذِكۡرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥]، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، و﴿لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، ونحو: ﴿بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، فتعين للباقين الوقف بغيرها(١).

واعلم أنّ (**ما**) في هذه الكلمة في محل جر بما دخل عليها من حروف الجر، وهي استفهامية، ومن شأنها إذا دخل عليها الجر أن يحذف ألفها في اللغة الفاشية، وخصت الاستفهامية بالحذف؛ لأنها تامة، فألفها طرف، والطرف محل للحذف وغيره من التغيير، بخلاف الموصولة فإنها ناقصة يحتاج إلى ما يوصل به، وهي وما يوصل به كاسم واحد، فألفها في حكم المتوسطة لذلك، فيقال في الاستفهامية: عم تسأل، وفي الموصولة: عما تسأل أسأل، فيحصل الفرق بين الاستفهامية، والخبر بذلك.

هذا مع ما في حركة الميم في حال الوصل بعد حذف الألف من الدلالة على الألف، ويفارقه في الاسم، فإذا وقفت عليها اقتضى الوقف بالإسكان، وذلك يؤدي إلى الإخلال بالدلالة على الألف المحذوفة وعلى المبالغة في إبهام الاسم بحذف ألفه أولًا ثم بإسكان ما بقي منه ثانيًا، فمن العرب من يأتي بهاء السكت؛ ليحصل السلامة بثبات الحركة معها من المجرورين، ومنهم من لا يأتي بهاء السكت؛ لكون الوقف عارضًا والسكون عارضًا، فكان الحركة التي كانت في الوصل موجودة في الوقف.

وجمع الكلم المذكورة مرسومة في المصحف بغير هاء؛ فمن وقف بالهاء خالف الرسم، وله من العلة ما ذكر ذلك، ومن وقف بغيرها اتبع الرسم، وله من العلة ما ذكر أيضًا. والاعتماد لكل منهما في الحقيقة على اتباع الأثر والاقتداء به.

قال أبو محمد مكي - رحمه الله - : ويلزم من وقف بالهاء فيما ذكر أن تقويها في ياء الإضافة حيث وقعت.

قلت: لا يلزم ذلك؛ لأنّ البزي نقل ذلك في (**ما**) الاستفهامية، ولم ينقله في ياء الإضافة، والقراءة سنة متبعة، ولو سلك في ذلك طريق التعليل لم يلزمه ما ذكر أيضًا؛ لأن حذف حركة الميم يخل بالدلالة على الألف المحذوف ويؤدي إلى المبالغة في

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٨٣).

إيهان، الاسم بسكون ما بقي منه بعد حذف الألف كما سبق، وكلاهما معدوم في ياء الإضافة، فتأمل ذلك.

وتقدير البيت: وقف قائلًا: فيمه ومِمه وعمه ولمه وبمه في حال كونك ملتبسًا بخلف كائن عن البزي، وادفع بالحجة وصحة الرواية مجهلًا من جهلك. والله أعلم.



باب مذاهبهم في ياء الإضافة

وفي بعض النسخ: في ياءات الإضافة. والمعنيان متقاربان.

ولما كان بعض ما اشتمل عليه هذا الباب مناسبًا للأصول وبعضه مناسبًا للفرش وصله بالأصول وقربه من الفرش، وأتبعه باب الزوائد؛ لمناسبته إياه؛ لاشتماله على ياءات مختلف فيها.

وياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم، وتتصل بالاسم والفعل والحرف؛ نحو: ﴿**سبيلي**﴾، ﴿**ليبلوني**﴾، ﴿**وإني**﴾ فإذا اتصلت بالاسم كان تسميتها بياء الإضافة حقيقة؛ لصحة الإضافة في الاسم، وإذا اتصلت بالفعل والحرف أبقى عليها ذلك الاسم توسعًا.

ولما ذكر قواعد ياء الإضافة في هذا الباب ولم يعينها ياءًا ياءًا وكانت قد تلبس على المبتدئ بالياء الأصلية قَدَّم الكلام فيما يعرف به منها ويزول اللبس بمعرفته عنها، فقال:

٣٨٧-وَلَيْسَتْ بِلاَمِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ   وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ ٱلْأُصُولِ فَتُشْكِلاَ

٣٨٨-وَلكِنَّهَا كالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا   تَلِيهِ يُرى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلاَ

أخبر أنّ ياء الإضافة ليست لامًا للفعل، ولا من نفس أصول الكلمة. والأمر كما ذكر، وذلك أن ياء الإضافة كلمة تتصل بكلمة أخرى، فإذا قلت:سبيلي ف (سبيل) كلمة، و(الياء) كلمة، وإذا قلت: ليبلوني ف (يبلو) كلمة و(الياء) كلمة و(**النون**) بينهما نون الوقاية، وإذا قلت: إنِّي ف(**يبلو**) كلمة و(**الياء**) كلمة، وليست كالياء في نحو: أوحي وألقي وأدري فإنها من نفس الكلمة وهي لام الفعل[1].

وقوله: (**ولكنها كالهاء والكاف**) إلى آخر البيت زيادة بيان في ذلك؛ أخبر أن ياء الإضافة كالهاء والكاف؛ حيث كان جميعها ضمائر، فكل كلمة وليتها الياء أو اتصلت

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٨٤ – ٢٨٥).

بها صح الهاء والكاف أن تلياها ويتصلا بها، ألا ترى أنك إذا أضفت اسمًا إلى ضميرك صح أن تضيفه إلى ضمير الغائب والمخاطب، وإذا أوقعت فعلًا بضميرك صح أن توقعه بضميريهما، وإذا أدخلت حرفًا على ضميرك لمعنى من المعاني صح أن تدخله على ضميرهما، فتقول: سبيلي وسبيله وسبيلك، وليبلوني وليبلوه وليبلوك، وإني وإنه وإنك[1].

واعلم أنّ الأصل في ياء الإضافة الحركة كما كان ذلك في أختيها، فإنما جاز فيها الإسكان استثقالًا للحركة عليها؛ لأنها ثقيلة في نفسها، والحركة تزيدها ثقلًا، ولذلك قلبت ألفًا في حال تحريكها وانفتاح ما قبلها، وحركت بالفتح دون الضم والكسر؛ لأنهما ثقيلان لا سيما مع انكسار ما قبل الياء، وقد اشتهر الفتح والإسكان في كلام العرب اشتهارًا كثيرًا واستعملا استعمالًا غزيرًا، ولذلك أخذ القراء بكليهما مع الاقتداء بالرواية والأخذ بالأثر.

والباء في قوله: (**بلام الفعل**) زائدة لا تتعلق بشيء. و(**فتشكلا**) منصوب بإضمار (**أَنْ**) بعد الفاء في جواب النفي. و(**ما**) في قوله: (**كلما**) موصولة أو غير موصوفة وتليه صلتها أو صفتها. والمدخل: اسم لمكان الدخول. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٨٩-وَفـي مِائَتَـيْ يَـاءٍ وَعَـشْرٍ مُنِـيفَةٍ وَثِنْتَـيْنِ خُلْـفُ الْقَـوْمِ أَحْكِـيهِ مُجْمَـلاَ

أخبر أنّ الأئمة السبعة، وهو المعنيون بـ(**القوم**) اختلفوا في مائتي ياء واثنتي عشرة ياء من ياءات الإضافة، وعدّها (**صاحب التيسير**) مائتي ياء وأربع عشرة ياء؛ لأنه عد في هذا الباب يائي: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦] و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧]؛ لكونهما مفتوحتين، وعدها صاحب (**القصيد**) في باب ياءات الزوائد؛ لكونهما محذوفتين[2].

و(**خلف القوم**) مبتدأ، وخبره (**في مائتي ياء**)، ومعنى (**منيفة**): زائدة؛ يقال: أناف على كذا إذا زاد عليه. و(**أحكيه مجملا**) جملة مستأنفة، ويروي (**مجملا**) بكسر الميم

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٨٥).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٨٦).

وفتحها؛ فإذا كسرت كان حالًا من الفاعل، وإذا فتحت كان حالًا من المفعول، وهو من إجمال العدد، وهو جمع ما كان منه متفرقًا. والله أعلم.

٣٩٠-فَتِسْعُونَ مَعْ هَمْزٍ بِفَتْحٍ وَتِسْعُهاَ سَماَ فَتْحُهاَ إِلاَّ مَوَاضِعَ هُمَّلاَ

رتب هذا الباب أحسن ترتيب حيث قسم ياءات الإضافة فيه ستة أقسام:

القسم الأول: ما وقع منها قبل همز القطع المفتوح.

والقسم الثاني: ما وقع منها قبل همز القطع المكسور.

القسم الثالث: ما وقع منها قبل همز القطع المضموم.

القسم الرابع: ما وقع منها قبل همز الوصل المصاحب للام التعريف.

القسم الخامس: ما وقع منها قبل همز الوصل المنفرد عن لام التعريف.

القسم السادس: ما وقع منها قبل غير الهمز من سائر الحروف[1].

وقدم الكلام من هذه الأقسام على ما وقع قبل همز القطع المفتوح؛ لكثرته، فأخبر أن جملة ما اختلف فيه منه تسع وتسعون ياءً، وأن قاعدة من أشار إليهم بـ(**سما**)، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو يفتحونها (**إلا مواضع هملا**) أهملت من هذه الترجمة ودخلت في ترجمة نقص منها من المرموزين في (**سما**) بعضهم، أو يضاف فيها إليهم غيرهم.

وإذا ذكر الفتح في شيء من ياءات الإضافة لبعض القراء تعين للباقين الإسكان، وإذ ذكر الإسكان في شيء منها لبعضهم تعين للباقين؛ لأن ياء الإضافة إذا تثبت لا تخلو من هاتين الحالتين إلا ما جاء من نحو: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ على ما سيذكر في مكانه.

والحجة لمن جعل قاعدته الفتح في هذا الفصل بعد اتباع الأثر: أنه الأصل، والياء خفيفة وإذا جاورت الهمزة ساكنة زاد خفاءها.

والحجة لمن أسكن: طلب الخفة.

وارتفاع قوله: (**تسعون**) بالابتداء. و(**مع همز**) في موضع الصفة له. و(**بفتح**) في

(١) انظر: إبراز المعاني (٢٨٧/١).

موضع الصفة لـ(**همز**). و(**سما فتحها**) جملة أخبر بها عن المبتدإ، وأشار بها إلى الثناء على الفتح؛ لما تقدم. والباقي ظاهر. والله أعلم.

٣٩١-فَأَرْنِـي وَتَفْتِنِّـي اتَّبِعْنِـي سُـكُونُهاَ   لِكُـلٍّ وَتَرْحَمْنِـي أَكُـنْ وَلَقَـدْ جَـلاَ

أخبر أنّ الياء في قوله تعالى: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، و﴿تَفۡتِنِّيٓۚ أَلَا﴾ [التوبة:٤٩]، و﴿فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ﴾ [مريم :٤٣]، ﴿وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن﴾ [هود: ٤٧] متفق على إسكانها[1].

والعلة في ذلك - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين.

وحَسُن الإسكان في: ﴿أَرِنِي﴾ أنَّ بعده ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ﴿فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾ ساكني الياء، وفي: ﴿تَفۡتِنِّيٓۚ﴾ أن قبله ﴿ٱئۡذَن لِّي﴾ ساكن الياء وأنه محل وقف، وفي: ﴿ٱتَّبِعۡنِي﴾ أن قبله ﴿جَآءَنِي﴾ ساكن الياء وفي: ﴿وَتَرۡحَمۡنِي﴾ أن قبله ﴿ٱبۡنِي﴾ و﴿أَهۡلِي﴾ ساكني الياء.

وقوله: (**فأرني**) وما عطف عليه مبتدآت. و(**سكونها**) جملة أخبر بها عنهن.

و(**ترحمني أكن**) مقدر بعده مثل ذلك ونحوه. و(**لقد جلا**) مستأنف، وضميره يعود إلى السكون؛ يعني: أن سكون هذه الكلمة كشف فصاحة هذه اللغة وأوضحها؛ حيث اتفق القراء عليه. والله أعلم.

٣٩٢-ذَرُونِـي وَادْعُونِـي اذْكُرُونِيَ فَـتْحُهَا   دَوَاءٌ وَأَوْزِعْنِـي مَعًـا جَـادَ هُطَّـلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالدال في قوله: (**دواء**)، هو: ابن كثير فتح الياء من قوله: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٢٦]، و﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وهو على القاعدة المذكورة في ذلك. ونافع وأبو عمرو مخالفان لها، **والعلة** لهما في ذلك - بعد اتباع الأثر - كثرة حروف كل كلمة منهن واشتمالها على ضمة وواو.

---

(١) انظر: المصدر السابق (٢٨٨/١).

وحَسَّنة **في**﴿ٱدۡعُونِي ﴾ أن بعده ﴿عِبَادِي﴾ ساكن الياء، وفي ﴿فَٱذۡكُرُونِي﴾ أن بعده ﴿لِي﴾ ساكن الياء أيضًا[1].

ثم أخبر أن المشار إليهما بالجيم والهاء في قوله: (**جاد هطلا**)، وهما: ورش والبزي فتحا الياء من قوله: ﴿أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ﴾ [الآية: ١٩، الآية: ١٥] **في** النمل والأحقاف، وهما على القاعدة المذكورة **في** ذلك. وقالون وقنبل مخالفان لهما، **والعلة** لهما في ذلك - بعد اتباع الأثر - : كثرة حروف الكلمة[2].

وحسنة في كلمة النمل أن بعدها ﴿وَأَدۡخِلۡنِي﴾ ساكن الياء، وفي الأحقاف أن بعدها ﴿لِي﴾ و﴿ذُرِّيَّتِي﴾ و﴿إِنِّي ﴾ سواكن الياء.

وقوله: (**ذروني**) وما عطف عليه بالواو ظاهر ومقدرةُ ومبتدآت. و(**فتحها دواء**): جملة أخبر بها عنهن. وجعل الفتح ذو الخفاء الياء، على ما تقدم. وقوله: (**وأوزعني معًا**) آخر البيت جملة كبرى، وفيها حذف. والتقدير: فتح ياءي كلمتي أوزعني معًا. و(**معًا**) حال من (**يأتي**). و(**هطلا**) تمييز. ومعنى (**جاد**): أمطر، والهطل: الوكف، واحدها: هاطل. فيما ذكر إشارة إلى وصف الفتح في الكلمتين المذكورتين بالنفع. والله أعلم.

٣٩٣-لِيَبْلُوَنِــــي مَعْـــهُ سَــبِيلِي لِـــنَافِعٍ وَعَـــنْهُ وَلِلْبَـــصْرِي ثَمَـــانٍ تُـــنُخِّلاَ

٣٩٤-بِيُوسُـــفَ إِنِّـــي الأَوَّلاَنِ وَلـــي بِهـــاَ وَضَـــيْفِي وَيَـــسِّرْ لِـــي وَدُونِـــي تَمَـــثَّلاَ

٣٩٥-وَيَاءَانِ في اجْعَلْ لِي وَأَرْبَعٌ إِذْ حَمَتْ هُـــدَاهاَ وَلكِنِّـــي بِهـــاَ اثْـــنَانِ وُكِّـــلاَ

٣٩٦-وَتَحْتِـي وَقُـلْ فـي هُـودَ إِنِّي أَرَاكُمُـو وَقُـلْ فَطَـرَنْ فـي هُـودَ هَادِيـهِ أَوْصَـلاَ

أخبر أنّ نافعًا فتح الياء من قوله: ﴿لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُ﴾ [النمل: ٤٠]، و﴿سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وهو فيهما على القاعدة المذكورة. وابن

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٨٩).

كثير وأبو عمرو مخالفان لها، **والعلة** لهما في ذلك - بعد اتباع الأثر - : كثرة حروف الكلمتين[1].

وحَسَّنهُ في ﴿لِيَبۡلُوَنِيٓ﴾أن قبله وبعده ﴿رَبِّي﴾ساكن الياء، وفي ﴿سَبِيلِيٓ﴾أن بعده ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ ساكن الياء أيضًا.

ثم أخبر أن نافعًا والبصري (**وهو: أبو عمرو**) فتحا الياء من قوله في يوسف: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ﴾ [الآية: ٣٦] و﴿وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ﴾ [الآية: ٣٦] و﴿حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ﴾ [الآية: ٨٠]، وقوله في هود: ﴿ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ﴾ [الآية: ٧٨]، وفي طه: ﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ [الآية: ٢٦]، وقوله في الكهف: ﴿مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الآية: ٢٦]، وقوله: ﴿ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗ﴾ [الآية: ٤١، الآية: ١٠] في آل عمران ومريم، فهذه ثمان ياءات، وهما على القاعدة المذكورة في ذلك، وابن كثير مخالف لها[2]، **والعلة** في ذلك - بعد اتباع الأثر - ما أنا ذاكره:

أما ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ﴾ ﴿وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ﴾ و﴿حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ﴾ فاستثقال للجمع بين فتح الياءين في كلمة بعد أخرى، وخص الأولى منها بالسكون؛ لأن فتحها في حرفي ﴿إِنِّيٓ﴾ يؤدي إلى توالي أربع متحركات، وفي ﴿يَأۡذَنَ لِيٓ﴾ يؤدي إلى توالي ست متحركات.

وأما ﴿ضَيۡفِيٓ﴾ فكونه محل وقف، وحَسَّنه إن بعده ﴿بَنَاتِي﴾ ساكن الياء.

وأما﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ﴾ فحسنه ما خفف به من ياءات الإضافة السواكن في ﴿لِي﴾ و﴿صَدۡرِي﴾ و﴿أَمۡرِي﴾ و﴿لِّسَانِي﴾ و﴿قَوۡلِي﴾ و﴿لِي﴾ و﴿أَهۡلِي﴾.

وأما ﴿ٱجۡعَل لِّيٓ﴾ فحسنه إن قبل كل واحد منها ﴿هَبۡ لِي﴾ ساكن الياء.

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالهمزة والحاء والهاء في قوله: (**إذ حمت هداها**)،

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٨٩ - ٢٩٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٩٠).

وهم: نافع، وأبو عمرو، والبزي فتحوا الياء من قوله: ﴿وَلَٰكِنِّيَ أَرَىٰكُمْ﴾ [هود: ٢٩، الأحقاف: ٢٣] في هود والأحقاف، وقوله: و﴿مِن تَحْتِيَ﴾ [الآية: ٥١] في الزخرف، وقوله: ﴿إِنِّيَ أَرَىٰكُم ﴾ [الآية: ٨٤] في هود، وهم في ذلك على القاعدة المذكورة، وقنبل مخالف لها، **والعلة** له في ذلك - بعد اتباع الأثر - : كثرة حروف ﴿وَلَٰكِنِّي ﴾ وثقل التشديد فيه، وحسنه في ﴿تَحْتِي﴾ إن قبله ﴿لِى ﴾ ساكن الياء، وفي ﴿إِنِّيَ أَرَىٰكُم ﴾ الجمع بين اللغتين في المعطوف والمعطوف عليه، وخص الأول بالسكون لدخوله على كلمة أكثر هي حروفًا من التي دخل عليها الثاني[1].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهما بالهمزة والهاء في قوله: (**هاديه أوصلا**)، وهما: البزي ونافع فتحا الياء من قوله: ﴿فَطَرَنِيَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [هود: ٥١] في هود، وهما في ذلك على القاعدة المذكورة، وقنبل وأبو عمرو مخالفان لهما، **والعلة** لهما في ذلك - بعد اتباع الاثر - : كثرة حروف الكلمة المذكورة، وأن تحريك يائها يؤدي إلى توالي ثماني متحركات[2].

وقوله: (**ليبلوني**) إلى قوله : (**لنافع**) : جملة اسمية، وفيها حذف مضافين، والتقدير: وفتح يا (**ليبلوني**) كائن لنافع. و(**معه سبيلي**) في موضع الحال من (**ليبلوني**). و(**سبيلي**): فاعل بالظرف. و(**عنه فتح ثمان**): جملة اسمية مقدم خبرها، وفيها حذف مضاف، والتقدير: وعنه فتح ثمان. و(**تنخل**) في موضع الصفة للمضاف المحذوف، ومعناه: اختير. و(**للبصري**) معترض بين المبتدأ والخبر والنية به التأخير ويقدر معه مبتدأ محذوف؛ أي: وللبصري ذلك. وقوله: (**بيوسف إني**) فيه حذف، والتقدير: منها بيوسف ياء كلمتي إني. فـ (**ياء**) كلمتي (**إني**) مبتدأ، و(**منها**) خبره.

و(**بيوسف**) حال من الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ أو تبيين. و(**الأولان**) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هما الأولان، والضمير يعود على الحرفين. (ولي بها) فيه

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٨٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٩٠).

حذف - أيضًا - والتقدير: منها ياء (لي بها) فمنها ياء (لي) جملة. و(بها) في موضع الحال أو تبيين على ما نحو ما تقدم. (**وضيفي ويسر لي ودوني**)؛ أي: ومنها ياءات في هذه الكلم. وتمثلا مستأنف؛ أي: خبر ذلك بذكره. (وياءان في اجعلي لي)، والتقدير: ومنها ياءان كائنتان في اجعل لي.

وقوله: (**وأربع**): مفعول ما لم يسم فاعله؛ أي: وفتحت أربع ياءات. و(**إذ**) يتعلق بالفعل المقدر، وفيه معنى التعليل. و(**حمت هداها**) في موضع جر به، وإسناد حماية البيان الحاصل منها إليها مجاز. وقوله: (**ولكني**) فيه حذف أيضًا، والتقدير: منها ياء كلمتي لكني. ثم أستأنف الإخبار فقال: (**بها اثنان**) فأعاد الضمير على كلمة لكني، وفي الكلام حذف مضاف، والتقدير: بكلمتيها.

و(**وَكِّلاَ**) في موضع الصفة لقوله: (**اثنان**)؛ يعني: لهما إلزامًا للكلمتين المذكورتين حيث أثبتا ولم يحذفا. (**وتحتي**)؛ أي: ومنها ياء تحتي. (**وقل في هود إني أراكمُ**)؛ أي: وقل في هود ياء ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم﴾، (**وقل فَطَرَنْ في هود هاديه أوصلا**)؛ أي: وقل فتح ياء فطرن كائنًا في هود أو أعني في هود. (**وهاديه أوصلا**)؛ أي: ثقله، والكلام في هاديه رفلا، وقد سبق الكلام. والله أعلم.

٣٩٧-وَيَحْزُنُنِــي حِــرْمِيُّهُمْ تَعِدَانِنِــي   حَــشَرْتَنِي أَعْمــى تَأْمُرُونِــي وَصَّــلاَ

أخبر أنّ من أشار إليهما بـ(**حرمي**)، وهما: نافع وابن كثير فتحا الياء من قوله: ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣] و﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ أُخْرَجَ﴾ بالأحقاف [الآية: ١٧]، و﴿لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٥] و﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، وهما في ذلك على القاعدة المذكورة، وأبو عمرو مخالف لهما، **والعلة** له في ذلك - بعد اتباع الأثر - : كثرة حروف الكلم المذكور[1].

وإذا عددت الكلم التي مضى ذكرها من قوله: (**ذروني**) إلى قوله: (**تأمروني**) وجدت أربعة وعشرين كلمة هي التي نقص فيها من مدلول (**سما**) بعضهم، فتأمل ذلك.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٩٠ - ٢٩١).

وفي البيت حذف وتقديم وتأخير، والتقدير: وفتح ياء ﴿**يحزنني**﴾ حرميهم، ووصلا فتح ياء ﴿**تعدانني**﴾ و﴿حَشَرْتَنِي﴾ و﴿تَأْمُرُونِّي﴾. والإعراب يتنزل على ذلك، وحذف همزة أعمى من باب وصل المقطوع، أو من باب نقل الحركة. والله أعلم.

٣٩٨-أَرَهْطِي سَمَا مَوْلىً وَمَالِي سَمَا لِوىً لَعَلِّي سَمَا كُفْؤًا مَعِي نَفَرُا الْعُلاَ

٣٩٩-عِمَادٌ وَتَحْتَ النَّمْلِ عِنْدِي حُسْنُهُ إِلَى دُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَافَقَ مُوهَلاَ

لما انقضت الكلم التي نقص فيها من مدلول (**سما**) بعضهم أخذ في ذكر الكلم التي أضاف فيها إلى مدلول (**سما**) غيرهم[1].

وأخبر أنّ من أشار إليهم بـ(**سما**) وبالميم من (**مولى**)، وهم: نافع، وابن كثر، وأبو عمرو، وابن ذكوان فتحوا الياء من قوله: ﴿أَرَهْطِيَ أَعَزُّ عَلَيْكُم﴾ [هود: ٩٢]، والثلاثة الأول في ذلك على القاعدة المذكورة، وابن ذكوان مخالف لها، **والعلة** في ذلك - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين، وحسنه مناسبة الياء في ذلك للكاف المقابلة لها، ولم يلحق الثلاثة الأول بما كثرت حروفه مراعاة لهذا السبب، أو لكون الهمزة ليست من الاسم[2].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بـ(**سما**) وباللام من (**لوا**)، وهم الثلاثة المذكورون وهشام فتحوا الياء من قوله: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١]، والثلاثة في ذلك على القاعدة المذكورة، هشام مخالف لقاعدة الإسكان، **والعلة** له في ذلك - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين، وحسنه ما فيه من مناسبة الياء في قوله: ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢] في قراءته[3].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بـ(**سما**) والكاف من (**كُفؤًا**)، وهم الثلاثة المذكورون وابن عامر فتحوا الياء من قوله: ﴿لَّعَلِّيَ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾ [يوسف: ٤٦] و﴿لَّعَلِّيَ

---

(١) انظر: المصدر السابق (٢٩١/١ - ٢٩٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (٢٩١/١).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢٩٢/١).

ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾ [طه: ١٠] و﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] و﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ﴾ [القصص: ٢٨] و﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٣٨] و﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، والثلاثة في ذلك على القاعدة المذكورة، وابن عامر مخالف لها، **والعلة** له في ذلك - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين لا غير. ولم يلحقه الثلاثة المذكورون بما كثرت حروفه لذلك، أو لزيادة لامه على رأي[1].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بـ(**نفر**) وبالألف من (**العلا**) والعين من (**عماد**)، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ونافع وحفص فتحوا الياء من قوله: ﴿مَعِيَ أَبَدٗا﴾ [التوبة: ٨٣] في التوبة، و﴿مَّعِيَ أَوۡ رَحِمَنَا﴾ [الملك: ٢٨] في الملك، ونافع وابن كثير وأبو عمرو في ذلك على القاعدة المذكورة، وابن عامر وحفص مخالفان لقاعدة الإسكان، **والعلة** لابن عامر في ذلك - بعد اتباع الأثر - كالعلة في لعلي، **والعلة** لحفص - بعد اتباع الأثر - : أنه ناسب بين هذين الحرفين وغيرهما، فإنه قرأ الجميع بالفتح[2].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالحاء والهمزة والدال من قوله: (**حسنه**) إلى (**درة**)، وهم: أبو عمرو، ونافع، وابن كثير فتحوا الياء من قوله: ﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓ﴾ [القصص: ٢٨] في سورة القصص بخلاف عن ابن كثير ذلك، وإلى السور المذكورة أشار بقوله: (**وتحت النمل**)[3].

وقال الحافظ أبو عمرو: قرأت في رواية أبي ربيعة عنه بالإسكان، وقرأت في رواية ابن مجاهد وغيره عنه بالفتح.

قلت: فإذا أخذ له الإسكان كان مما نقص فيه من مدلول (**سما**) بعضهم، وإذا أخذ

---

(١) انظر: نفسه (١/٢٩٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٩١).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٢٩٢).

له بالفتح كان مما جاء على القاعدة المذكورة.

والعلة في الخروج على القاعدة في رواية الإسكان - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين، وحسنه أنه محل وقف.

وإذا عددت الكلم من (**أرهطي**) إلى (**معي**) وجدت عشر كلمات، وهي التي أضاف فيها إلى مدلول (**سما**) غيرهم.

وأما عندي فإنها في رواية الإسكان يلحق بالأربع والعشرين ياء المتقدمة، وعلى رواية الفتح يلحق بما لا يعينه مما لزم علي قاعدة (**سما**) من غير نقصان ولا زيادة، وجملتها أربع وستون: في البقرة: ﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ مَا﴾ [الآية: ٣٠] و﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ غَيْبَ﴾ [الآية: ٣٣]، وفي آل عمران: ﴿أَنِّيَ أَخْلُقُ﴾ [الآية: ٤٩]، وفي المائدة: ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [الآية: ٢٨] و﴿مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ﴾ [الآية: ١١٦]، وفي الأنعام: ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [الآية: ١٥] و﴿إِنِّيَ أَرَىٰكَ﴾ [الآية: ٧٤] وفي الأعراف: ﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [الآية: ٥٩] و﴿مِنْ بَعْدِيَ أَعَجِلْتُمْ﴾ [الآية: ١٥٠]، وفي الأنفال: ﴿إِنِّيَ أَرَىٰ﴾، و﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [الآية: ٤٨]، وفي يونس: ﴿مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ﴾ و﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [الآية: ١٥]، وفي هود: ﴿فَإِنِّيَ أَخَافُ﴾ و﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [الآية: ٢٦] و﴿إِنِّيَ أَعِظُكَ﴾ [الآية: ٤٦] و﴿إِنِّيَ أَعُوذُ بِكَ﴾ [الآية: ٤٧] و﴿إِنِّيَ أَرَىٰكُم﴾و﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [الآية: ٨٤]، ﴿شِقَاقِيَ أَن﴾ [الآية: ٨٩]، وفي يوسف: ﴿رَبِّيَ أَحْسَنَ﴾ [الآية: ٢٣]، ﴿إِنِّيَ أَرَىٰنِيَ أَعْصِرُ﴾ و﴿إِنِّيَ أَرَىٰنِيَ أَحْمِلُ﴾ [الآيتان:٣٦]، ﴿إِنِّيَ أَرَىٰ﴾ [الآية: ٤٣]، ﴿أَبِيَ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾ [الآية: ٨٠]، ﴿إِنِّيَ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ [الآية: ٦٩]، ﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ [الآية: ٩٦]، وفي إبراهيم: ﴿إِنِّيَ أَسْكَنتُ﴾ [الآية: ٣٧]، وفي الحجر: ﴿عِبَادِيَ أَنِّيَ أَنَا ٱلْغَفُورُ﴾ [الآية: ٤٩]، و﴿إِنِّيَ أَنَا ٱلنَّذِيرُ﴾ [الآية: ٨٩]، وفي الكهف: ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ [الآية: ٢٢]، و﴿بِرَبِّيَ أَحَدًا﴾ [الآية: ٣٨]، و﴿رَبِّيَ أَن يُؤْتِيَنِ﴾

[الآية: ٤٠]، و﴿بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [الآية: ٤٢]، وفي مريم: ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ﴾ [الآية: ١٨]، و﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ٤٥]، وفي طه: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارًا﴾، و﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ و﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [الآيات: ١٠، ١٢، ١٤]، وفي الشعراء: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ١٢]، و﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الآية: ١٣٥]، و﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [الآية: ١٨٨]، وفي النمل: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [الآية: ٧]، وفي القصص: ﴿عَسَىٰ رَبِّيٓ﴾، و﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [الآية: ٢٩]، و﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [الآية: ٣٠]، و﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ٣٤]، ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن﴾ [الآية: ٣٧]، وفي يس: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ﴾ [الآية: ٣٥]، وفي الصافات: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ﴾ و﴿أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾ [الآية: ١٠٢].

وفي الحجر: ﴿عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ﴾ [الآية: ٤٩] ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ﴾ [الآية: ٨٩]، وفي الكهف: ﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [الآية: ٢٢]، ﴿بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [الآية: ٣٨]، ﴿رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [الآية: ٤٠]، ﴿بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [الآية: ٤٢]، وفي مريم: ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ﴾ [الآية: ١٨]، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ٤٥]، وفي طه: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارًا﴾ و﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ و﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [: ١٠، ١٢، ١٤]، وفي الشعراء: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ١٢]، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الآية: ١٣٥]، ﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [الآية: ١٨٨]، وفي النمل: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [الآية: ٧]، وفي القصص: ﴿عَسَىٰ رَبِّيٓ﴾، ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [الآية: ٢٢]، ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [الآية: ٣٠]، ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ٣٤]، ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن﴾ [الآية: ٣٧]، وفي يس: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ﴾ [الآية: ٢٥]، وفي الصافات ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ﴾ و﴿أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾ [الآية: ١٠٢] وفي صاد : ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ﴾ [الآية: ٣٢]، وفي الزمر : ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ١٣].

وفي الطور: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ﴾ [الآية: ٢٦]، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيۡكُم يَوۡمَ﴾

[الآية: ٣٢]، ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُم مِثل﴾ [الآية: ٣٠]، ﴿مَالِي أَدْعُوكُم﴾ [الآية: ٤١]. وفي الدخان: ﴿إِنِّي آتِيكُم﴾ [الآية: ١٩]، وفي الأحقاف: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الآية: ٢١]، وفي الحشر: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الآية: ١٦]، وفي نوح: ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ [الآية: ٩]، وفي الجن: ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ [الآية: ٢٥]، وفي الفجر: ﴿رَبِّي أَكْرَمَن﴾، ﴿رَبِّي أَهَانَن﴾ [الآيتان: ١٥، ١٦].

وقوله: (**أرهطي سما مولى**) جملة كبرى، وكذلك (**ومالي سما لوى**)، وكذلك (**لعلي سما كفؤا**)، وكذلك (**معي نفر العلا**)، وفي كل جملة منها حذف، والتقدير: فتح ياء أرهطي، وفتح ياء مالي، وفتح ياء لعلي، ومعي فتح ياءه نفر العلا.

والمراد بالمولى ها هنا: الناصر، وباللواء: الشهرة، وأصله المد إلا أنه قصره ضرورة. وبالكفوء القاري بالفتح جعله كفؤًا في إقامة الحجة على ما قرأ به. وانتصاب الثلاثة على التمييز. وأضاف النفر وهم الذين فتحوا ياء معي إلى (**العلا**) لالتباسهم به[1].

و(**عماد**) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أي هم عماد. و(**تحت النمل عندي**) جملة اسمية قدم خبرها، وفيها حذف، والتقدير: ياء عندي. و(**حسنه**) إلى (**دره**): جملة مستأنفة تتضمن الثناء على الفتح حيث كان الأصل وكانت الكلمة قليلة الحروف ساكنة الوسط، والخبر منها محذوف. و(**إلى دره**) متعلق به، والتقدير: حسنه مضاف إلى دره. و(**وافق**) حال من ضمير الخبر المحذوف مقدر معه قد يعني أن حسن الفتح مضاف إلى دره في حال كونه موافقًا قارئًا موهلًا؛ أي: مجعولًا أهلًا للأخذ بقراءته والنقل لروايته. و(**بالخلف**): حال من فاعل (**وافق**). والله أعلم.

٤٠٠-وثِنْتَانِ مَعْ خَمْسِينَ مَعْ كَسْرِ هَمْزَةٍ   بِفَتْحِ أُولِي حُكْمٍ سِوى مَا تَعَزَّلاَ

لما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همز القطع المفتوح انتقل إلى حكم ما وقع منها قبل همز القطع المكسور؛ لأنه بعده في الكثرة، فأخبر أن القراء اختلفوا في ذلك في ثنتين وخمسين ياءًا، وأن قاعدة من أشار إليهما بالهمزة والحاء في قوله :

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٩١ - ٢٩٢).

(**أولي حكم**)، وهما : نافع، وأبو عمرو يفتحانها سوى ما تعزل عن ترجمة (**أولي حكم**) بنقص أو زيادة أيهما، على ما سيأتي بيانه(١).

والحجة لهما في الفتح في هذا الفصل : ما تقدم لهما من الحجة في الفتح في الفصل الذي قبله.

والحجة للباقين في الإسكان: ما تقدم أيضًا.

والحجة لابن كثير في إيثاره في هذا الفصل دون الفصل الذي قبله كون الهمزة ههنا مكسورة، والكسر ثقيل، وكونها هناك مفتوحة، والفتح خفيف.

وقوله: (**وثنتان**) مبتدأ. و(**مع خميسن**) في موضع الصفة له. و(**بفتح أولى حكم**) خبره، والمراد بالحكم ههنا الجملة. و(**مع كسر همزة**) تبيين. و(**ما**) موصولة، و(**تعزل**) صلتها. والله الموفق.

٤٠١-بَنَاتِـي وَأَنْـصَارِي عِـبَادِي وَلَعْنَتِـي وَمَـا بَعْـدَهُ إِنْ شَـاءَ بِالْفَـتْحِ أُهْمِـلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالهمزة **في** قوله: (**أهملا**)، وهو: نافع فتح الياء من قوله: ﴿بَنَاتِيَ إِن كُنتُمْ﴾ [الآية: ٧١] في الحجر، و﴿أَنصَارِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٥٢، والآية: ١٤] في آل عمران والصف، و﴿بِعِبَادِيَ إِنَّكُم﴾ [الآية: ٥٢] في الشعراء، ﴿لَعْنَتِيَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الآية: ٧٨] في ص، و﴿سَتَجِدُنِيَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٦٩، القصص: ٢٧، الصافات: ١٠٢] في الكهف والقصص والصافات، وإليه أشار بقوله: (**وما بعده إن شاء**)، وعبر عنه بذلك؛ لتعذر الإتيان به في النظم من أجل توالي حركات الخمس(٢).

ونافع **في** الكلم المذكور على القاعدة، وأبو عمرو مخالف لها، **والعلة** له في ذلك - بعد اتباع الأثر - : كثرة حروفها، وأن (**بناتي**) جمع مؤنث، و(**عبادي**) و(**أنصاري**) جمعان، و(**لعنتي**) مؤنث، و(**ستجدني**) ذو حركات خمس متوالية.

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٩٣).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٩٣ - ٢٩٤).

وتقدير البيت: ياء بناتي وأنصاري وعبادي ولعنتي الذي بعده إن شاء أهملا من ترجمة أولي حكم في حال كونه ملتبسًا بالفتح. والإعراب يتنزل على ذلك. والله أعلم.

٤٠٢-وَفِي إِخْوَتِي وَرْشٌ يَدِي عَنْ أُولِي حِمىً   وَفِي رُسُلِي أَصْلٌ كَسَا وَافِيَ الْمُلاَ

أخبر أنّ ورشًا فتح الياء من قوله: ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِيٓ إِنَّ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وهو في ذلك على القاعدة المذكورة، وقالون وأبو عمرو مخالفان لها، **والعلة** لهما في ذلك - بعد اتباع الأثر - : كثرة الحروف، وكون الاسم جمعًا ومؤنثًا ومحل وقف(١).

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالعين والهمزة والحاء في قوله: (**عن أولي حمى**)، وهم: حفص، ونافع، وأبو عمرو فتحوا الياء من قوله: ﴿يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٢٨]، ونافع وأبو عمرو في ذلك على القاعدة المذكورة، وحفص مخالف لقاعدة الإسكان، **والعلة** له في ذلك - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين، وحسنه قلة حروف الكلمة، ويناسب ما أضيف إليه في الموضعين(٢).

ثم أخبر أنّ من أشار إليهما بالهمز والكاف في قوله: (**أصل كسا**)، وهما: نافع، وابن عامر فتحا الياء من قوله: ﴿وَرُسُلِيٓ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢١]، ونافع في ذلك على القاعدة المذكورة، وابن عامر مخالف لقاعدة لإسكان أيضًا؛ **والعلة** لابن عامر - بعد اتباع الأثر - : كثرة الحروف، وكون الكلمة جمعًا، وضمير الراء والسين، وكثرة الحركات المتوالية، وأنه محل وقف(٣).

وقوله: (**وفي إخوتي ورش**) جملة اسمية، وكذلك قوله: (**عن يدي أولي حمى**)، وكذلك قوله: (**رسلي أصل**)، وفي جميعها حذف، والتقدير: في فتح ياء إخوتي ورش؛ أي: على ذلك ورش في فتح ياء يدي عن أولي حمى؛ أي: أنهم يحمون ما قرءوا به بصحة النقل وقوة الاحتجاج وفي فتح ياء رسلي وجود أصل. (**وكسا**) مع فاعله: جملة في موضع الصفة لـ(**أصل**)؛ يشير إلى الثناء عليه، وأنه يَسترُ من قرأ به ويزينه كما تستر

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٩٤).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٩٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٢٩٤).

الكسوة من اكتسى بها وتزينه ثم بالغ في وصفه بالستر والزينة بأن استعار له ملا وافية سائغة، **والملا: جمع ملاة، وهي الملاحف البيض. وانتصاب** (**وافي**) على الحال من فاعل (**كسا**)، وإضافته إلى (**الملا**) من باب إضافة الصفة إلى فاعلها. والله أعلم.

٤٠٣-وَأُمِّي وَأَجْرِي سُكِّنَا دِينُ صُحْبَةٍ دُعَـاءِي وَآبَـاءِي لِكُـوفٍ تَجَمَّـلاَ

أخبر أنّ من أشار إليهم بالدال من (**دين**) وبـ(**صحبة**)، وهم: ابن كثير، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي سكنوا الياء من قوله: ﴿وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيۡنِ﴾ [المائدة: ١١٦] و﴿إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ [يونس: ٧٢، هود: ٢٩، الشعراء: ١٠٩ و١٢٧ و١٦٤ و١٨٠] في تسعة مواضع: في يونس موضع، وفي هود موضعان، وفي الشعراء خمسة مواضع، وفي سبأ موضع، فتعين للباقين (**وهم: نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص**) الفتح، ونافع وأبو عمرو في ذلك على القاعدة المذكورة، وابن عامر وحفص مخالفان لقاعدة الإسكان، **والعلة** لهما في ذلك - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين[1].

ثم أخبر أنّ الكوفيين، وهم : عاصم، وحمزة، والكسائي سكنوا الياء في قوله: ﴿دُعَآءِيَ إِلَّا فِرَارًا﴾ في نوح، و﴿ءَابَآءِيَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾في يوسف، فتعين للباقين (**وهم : نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر**) الفتح، ونافع وأبو عمرو في ذلك على القاعدة المذكورة، وابن كثير وابن عامر مخالفان لها، **والعلة** لهما - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين لا غير[2].

وقوله: (**وأمي وأجري سكنا**) جملة كبرى، وفيها حذف أيضًا. و(**دين صحبة**) منصوب على الحال مما دل عليه (**سكنا**) من الإسكان، **والدين: هنا بمعنى العادة، والعادة بمعنى المعتاد**، والتقدير: **وياء أمي وأجري أوقع الإسكان فيهما في حال كونه معتاد الإسكان؛ لأن صحبة ممن قرأ بذلك، واعتيادهم الإسكان في غوه. وقوله : (دعائي وآبائي لكوفٍ تحملا): جملة كبرى.** أيضًا، وفيها حذف، والتقدير: فتح

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٩٤ - ٢٩٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٩٥).

ياء **دعائي** و **آبائي**. **وتحمل**؛ أي: **تحسن**. و(**لكوف**): متعلق (**تحمل**). والله أعلم.

٤٠٤-وَحُزْنِي وَتَوْفِيقِي ظِلَالٌ وَكُلُّهُمْ يُصَدِّقُنِي انْظِرْنِي وَأَخَّرْتَنِي إِلَى

٤٠٥-وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونَنِي وَخِطَابُهُ وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلَا

٤٠٦-فَعَنْ نَافِعٍ فَافْتَحْ وَأَسْكِنْ لِكُلِّهِمْ بِعَهْدِي وَآتُونِي لِتَفْتَحَ مُقْفَلَا

أخبر أنّ المشار إليهم بالظاء في قوله: (**ظلال**)، وهم: الكوفيون، وابن كثير سكنوا الياء من قوله: ﴿وَحُزْنِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] و﴿وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الآية: ٨٨] في هود، فتعين للباقين (**وهم: نافع، وأبو عمرو، وابن عامر**) الفتح، ونافع وأبو عمرو في ذلك على القاعدة المذكورة، وابن عامر مخالف لها(١)، **والعلة** في ذلك - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين لا غير.

ثم أخبر أنّ من كل السبعة اتفقوا على إسكان الياء في قوله: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [الآية: ٣٤] في القصص، و﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، (**في الأعراف و الحجر وص**) [الأعراف: ١٤، والحجر: ٣٦، وص: ٧٩] و﴿أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [الآية: ١٠] في المنافقون و﴿ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الآية: ١٥] في الأحقاف و﴿يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [الآية: ٢٣] في يوسف و﴿تَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [الآية: ٤١] و﴿تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [الآية: ٤٣] كلاهما في الطول، وهما المعنيان بقوله: (**وخطابه**)، وجميع ذلك تسع آيات من العدد المذكور، ولأن العدد المذكور مختلف فيه وهذه متفق على إسكانها، **والعلة** في ذلك - بعد اتباع الأثر - : الجمع بين اللغتين(٢).

وقد يتأتى تعليل ﴿يُصَدِّقُنِي﴾و﴿أَنظِرْنِي﴾ و﴿أخرتني﴾ و﴿يَدْعُونَنِي﴾ و﴿تَدْعُونَنِي﴾ بتأكيد النقل بكثرة الحروف والفعلية، ويعتذر عن ﴿سَتَجِدُنِي﴾ بزيادة السين والتاء وكونه محذوف الفاء. ويتأتى تعليل ﴿ذُرِّيَّتِي﴾ - وإن كان في كثرة

---

(١) انظر: نفسه (٢٩٦/١ - ٢٩٧).

(٢) انظر: إبراز المعاني (٢٩٧/١).

الحروف كـ﴿بَنَاتِي﴾ و﴿أَنصَارِي﴾ ونحوهما - بتأكيد نقله بتشديد الراء والياء وأن قبله وبعده ﴿أني﴾، و﴿إِنِّي﴾ سواكن الياء.

وإذا عددت الياءات التي خرجت عن مدلول (**أولي حكم**) بنقصان أو زيادة أو بنقصان وزيادة وجدت خمسًا وعشرين كلمة؛ أولها ياء ﴿بَنَاتِي﴾وآخرها ياء ﴿تَوْفِيقِي ﴾؛ ومنها تسع خرجت بنقصان، وهي: من ﴿بَنَاتِي﴾ إلى ﴿إِخْوَتِي﴾، وواحدة خرجت بنقصان وزيادة، وهي ياء ﴿رُسُلِي﴾، وخمس عشرة خرجت بزيادة، وهي ما سوى ذلك. وما عدا ما ذكر، وجملته سبع وعشرون ياءً، فجمعه لمدلول (**أولي حكم**) من غير نقصان ولا زيادة، وإلا ما أخر ذكره من قوله: إلى ربي في آخر حم السجدة، فإنه أخبر هناك أن فيه خلافًا عن قالون، فينتظم على وجه الإسكان في سلك ما نقص فيه من مدلول (**أولي حكم**) بعضه.

وها أنا أذكر السبع والعشرين التي لم يعينها بالذكر؛ لتكتمل الفائدة بذلك، فأقول - وبالله التوفيق - : في البقرة: ﴿فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا﴾ [الآية: ١٠٣]، ﴿فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ إِنَّكَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وفي الأنعام :﴿رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾ [الآية: ١٦١]، وفي يونس: ﴿نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ﴾ [الآية: ١٥] و﴿إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [الآية: ٥٣]، وفي هود:﴿عَنِّيٓ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ﴾ [الآية: ١٠]، ﴿نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ﴾ [الآية: ٣٤]، ﴿إِنِّيٓ إِذًا ﴾ [الآية: ٣١]، وفي يوسف: ﴿رَبِّيٓ إِنِّي تَرَكْتُ﴾ [الآية: ٣٧]، ﴿نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ﴾ [الآية: ٥٣]، ﴿رَبِّيٓ إِنَّ رَبِّي﴾ [الآية: ٥٣] و﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [الآية: ٩٨]، ﴿بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي ﴾ [الآية: ١٠٠]، وفي الإسراء: ﴿رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [الآية: ١٠٠]، وفي مريم: ﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ كَانَ﴾ [الآية: ٣١]، وفي طه: ﴿لِذِكْرِيٓ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ﴾ [الآيتان: ١٥، ١٤]، ﴿عَلَىٰ عَيْنِيٓ إِذْ تَمْشِيٓ ﴾ [الآيتان: ٣٩، ٤٠] و ﴿بِرَأْسِيٓ إِنِّي خَشِيتُ﴾ [الآية: ٩٤]، وفي الأنبياء: ﴿مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ ﴾ [الآية: ٢٩]، وفي الشعراء: ﴿عَدُوٌّ لِّيٓ

﴿إِلَّآ﴾ [الآية: ٧٧] و﴿لِأَبِيَ إِنَّهُۥ﴾ [الآية: ٨٦]، وفي العنكبوت: ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [الآية: ٢٦]، وفي سبأ: ﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ﴾ [الآية: ٥٠]، وفي يس: ﴿إِنِّيٓ إِذًا﴾ [الآية: ٢٤]، وفي ص: ﴿مِّنۢ بَعۡدِيٓ إِنَّكَ﴾ [الآية: ٣٥]، وفي المؤمن: ﴿أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٤٤]، وفي فصلت: ﴿رَبِّيٓ إِنَّ لِي﴾ [الآية: ٥٠] على أحد الوجهين.

ولما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همز القطع المكسور انتقل إلى ما وقع منها قبل همز القطع المضموم، وأتبعه إياه؛ ليكمل حكم ما وقع قبل همزات القطع، فأخبر أنها عشرة، ثم أمر بفتح جميعها لنافع، ثم أمر بإسكان الياء لكلهم في قوله: ﴿بِعَهۡدِيٓ أُوفِ﴾ [الآية: ٤٠] في البقرة، و﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ﴾ [الآية: ٩٦] في الكهف، وليسا من العدد المذكور؛ لأن العدد المذكور مختلف عنه.

والعشر المختلف فيها هي:

قوله في آل عمران: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا﴾ [الآية: ٣٦]، وفي المائدة: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [الآية: ٢٩] و﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [الآية: ١١٥]، وفي الأنعام:﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ﴾ [الآية: ١٤]، وفي الأعراف: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ﴾ [الآية: ١٥٦]، وفي هود: ﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ﴾ [الآية: ٥٤]، وفي يوسف : ﴿أَنِّيٓ أُوفِي ٱلۡكَيۡلَ﴾ [الآية: ٥٩]، وفي النمل : ﴿إِنِّيٓ أُلۡقِيَ﴾ [الآية: ٢٩] وفي القصص: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [الآية: ٢٧]، وفي الزمر: ﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ﴾ [الآية: ١١].

والحجة لنافع في هذا الفصل كالحجة في الفصلين اللذين قبله.

والحجة لابن كثير في إلحاقه بالفصل الذي قبله وإخراجه عن الفصل الأول: تناسبها في استثقال حركة الهمز.

والحجة لأبي عمرو في إخراجه من الفتح: تأكد نقل الهمزة فيه؛ حيث كانت مضمومة، والهمزة المضمومة أشد ثقلًا من المكسورة والمفتوحة.

والحجة للباقين في الإسكان كالحجة للرسم في الفصلين المتقدمين.

والحجة للجميع **في** الإجماع على إسكان الياءين المذكورتين بعد اتباع الأثر: الجمع بين اللغتين.

وقوله: (**وحزني وتوفيقي ظلال**) جملة اسمية، وفيها حذف، والتقدير: وسكون ياء حزني وتوفيقي ذو ظلال؛ أي: ستر واقية من الطعن لصحته لغة ورواية، **وفي** ظاهر الكلام أيضًا إخبار بأن حزنه أيضًا على ما فرط منه وتوفيق الله إياه لذلك خلال واقية من النار يوم القيامة، فلا يكون في الكلام حذف على هذا المعنى. و(**كلهم**) : فاعل رافعه مضمر، والتقدير: وأسكن كلهم. و(**يصدقني**): مفعول به، وفيه حذف مضاف؛ أي: ياء يصدقني فانظرني وأخرتني.و(**خطابه**) مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: وخطابه كذلك.و(**عشر**) مبتدأ محذوف الخبر أيضًا أي: وفيها عشر، والجملة بعده صفة له. و(**مشكلا**) حال من الهمزة. و(**بالضم**) متعلق به. والبيت الأخير ظاهر الإعراب. وفعله فيه (**ليفتح مقفلا**) تعليل الأمر بإسكان ياء بعهدي وآتوني، والمعنى: أسكنهما لكلهم لتوضح أمرًا منهما مجهلا يعرف واتفاقهم على ذلك. والله أعلم.

٤٠٧-وَفِي اللاَّمِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعَ عَشْرَةٍ فَإِسْكَانُهَا فَاشٍ وَعَهْدِي فِي عُلاَ

٤٠٨-وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا وَفِي النِّدَا حِمًى شَاعَ آيَاتِي كَمَا فَاحَ مَنْزِلاَ

لما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همزات القطع. والثلاث انتقل إلى الكلام في حكم ما وقع منها قبل همز الوصل المصاحب للام التعريف، فأخبر أن القراء اختلفوا من ذلك في أربع عشرة ياءً، وأن من أشار إليه بالفاء **في** قوله: (**فاش**)، وهو: حمزة أسكن جميعها، وأن حفصًا وافقه على الإسكان في قوله - تعالى - : ﴿عَهۡدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الآية: ١٢٤] في البقرة، وإليه الإشارة بقوله: (**وعهدي في علا**)، وأن ابن عامر والكسائي وافقاه في ذلك في قوله - تعالى - :﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الآية: ٣١] في سورة إبراهيم عليه السلام، وإليه الإشارة بقوله: (**وقل لعبادي كان شرعًا**)، وأن أبا عمرو والكسائي وافقاه في قوله: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الآية: ٥٦] في سورة العنكبوت، و﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الآية: ٥٣] في سورة الزمر،

وإليه أشار بقوله: (**حمى شاع**)، وأن ابن عامر وافقه في ذلك في قوله: ﴿عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ [الآية: ١٤٦] في سورة الأعراف، وإليه الإشارة بقوله: (**آياتي كما فاح**)، والميم في قوله: (**منزلا**) مكرر لما عرض من الحاجة إلى تتميم البيت[١].

فإن قيل: قوله: (**وفي الندا حمى شاع**) يقتضي أن يكون قوله: ﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ [الزمر: ١٠] داخلًا فيه، وليس الأمر كذلك؟

فالجواب: أن ياء الإضافة من هذه الكلمة محذوفة في جميع المصاحف، فلا تعد في الكلم ذوات ياء الإضافة لذلك، ألا ترى أنه لو قيل: عدد الكلم ذوات ياء الإضافة فإنك لا تعد فيها ﴿يَٰرَبِّ﴾ ولا ﴿وَيَٰقَوْمِ﴾ ولا ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ فكذلك هذه، ولا خلاف بين القراء في حذفها وصلًا ووقفًا من طرق القصيد، وقد روى من طريق الأشموني عن أبي بكر عن عاصم فتحها في الوصل وحذفها في الوقف، وجاء من طريق (**قتيبة**) عن الكسائي إثباتها في الوقف، وفيها مخالفة للرسم.

والحجة لحمزة في إسكان جميعها كالحجة له في إسكان جميع الياءات المختلف فيها، فإنه لم يفتح منها إلا ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾، والاعتماد في ذلك على اتباع الأثر، ألا ترى له فتح ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ﴾، و﴿بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾، (**وما مسني السوء**) ونحو ذلك مما اتفق فيه على الفتح، ولا فرق بينه وبين غيره إلا ما ذكرت من اتباع الأثر.

والحجة لمن وافقه في شيء من الكلم الخمس المذكورة ذلك، وقد يحتج لمن وافقه في ﴿عَهْدِي﴾؛ لمناسبة ﴿ذُرِّيَّتِي﴾، ولمن وافقه في ﴿قُل لِّعِبَادِيَ﴾ لمناسبة ﴿قُل لِّعِبَادِيَ﴾، ولكونه جمعًا، ولمن وافقه في كلمتي الندا بكون الندا محلًا للتغيير، ولمن وافقه في﴿ءَايَٰتِي﴾ بثقل الجمع والتأنيث.

والحجة لمن فتح الجميع أن الفتح هو الأصل، ويقوي في هذه الكلم لتحصين

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٩٧ - ٢٩٨).

الياء من الحذف لو سكنت في الوصل.

وقوله: (**وفي اللام للتعريف أربع عشرة**) جملة اسمية قدم خبرها، وفي الكلام حذف مضاف، والتقدير: وفي مجاورة اللام للتعريف حال اللام، أو تبين. (**وإسكانها فاش**) جملة اسمية أيضًا، ومعنى فاش: شائع منتشر؛ لصحته لغة ورواية. و(**عهدي في علا**) جملة أيضًا، وفيها حذف، والتقدير: وإسكان ياء عهدي، وإنما قال: في علا لانضياف حفص فيه إلى حمزة. (**وقل لعبادي كان شرعاً**) جملة كبرى، وفيها حذف أيضًا، والتقدير: وإسكان يا قل لعبادي؛ أي: وكان طريقاً واضحاً، وفي إثباته بكان إشارة إلى أخذ السلف بالإسكان فيه وأن الخلف مقتدون بهم في ذلك، وفي ظاهر اللفظ أيضًا إشارة إلى أن الأمر لرسول الله ﷺ بالتبليغ كان شرعاً ثم زال بانقطاع الرسالة. و(**في النداء حمى**): جملة أيضًا، وفيها حذف، والتقدير: وإسكان يا عبادي، و(**في الندا**) متعلق بالمبتدأ المحذوف. والإشارة بقوله: (**حمى**) إلى حماية من قرأ به؛ لصحته نقلًا ولغةً، وعلةً. و(**شاع**) في موضع الصفة لـ(**حمىً**) و(**آياتي كما فَاحَ**) جملة اسمية، وفيها حذف أيضًا. والتقدير: وإسكان ياء (**آياتي**) كائن كفوحه في الحسن والانتشار. و(**منزلاً**) تمييز، وفيه إشارة إلى قوله؛ لما تقدم من حجة الإسكان فيه لابن عامر. والله أعلم.

٤٠٩-فَخَمْسَ عِبَادِي اعْدُدْ وَعَهْدِي أَرَادَنِي   وَرَبِّي الَّذِي آتَانِ آيَاتِي الْحُلاَ

٤١٠-وَأَهْلَكَنِي مِنْهَا وَفِي صَادَ مَسَّنِي   مَعَ الأَنْبِيَا رَبِّي فِي الأَعْرَافِ كمَّلاَ

عدد في هذين البيتين الأربع عشرة ياء المشار إليها لوجود ياءات تماثلها لا خلاف فيها؛ نحو: ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ﴾ [البقرة: ٤٠] وشبهه، فأخبر أن (**عبادي**) خمس، منها الثلاث التي ذكرها، وهي: قوله: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [إبراهيم: ٣١]، و﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الآية: ٥٦] في العنكبوت، ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [الآية: ٥٣] في الزمر، والأمر في الثلاث على ما ذكر من موافقة بعض القراء لحمزة في الإسكان، ومنها قوله: ﴿عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الآية: ١٠٥] في الأنبياء،

و﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [الآية: ١٣] في سبأ، وهما مما انفرد حمزة فيه بالإسكان[1].

ثم قال: (**وعهدي**) أراد به ﴿عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الآية: ١٢٤] في البقرة، وهو الذي وافق فيه حفص حمزة.

ثم قال: (**أرادني**) وأراد به ﴿إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾ [الآية: ١٢٤] في الزمر.

ثم قال: (**ربي الذي**) وأراد به قوله: ﴿ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [الآية: ٢٥٨] في البقرة.

ثم قال: (آتاني) وأراد به ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [الآية: ٣٠] في سورة مريم. وهذه الثلاثة مما انفرد به حمزة أيضًا.

ثم قال: (وآياتي) وأراد به ﴿ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ [الآية: ١٤٦] في الأعراف، وهو الذي وافق فيه ابن عامر حمزة.

ثم قال: (**وأهلكني منها**) وأراد به قوله: ﴿إِنۡ أَهۡلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [الآية: ٢٨] في الملك.

ثم قال: (**وفي صاد مع الأنبياء**) وأراد بهما قوله: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء: ٨٣] و﴿**مسني الشيطان**﴾ [ص: ٤١]، وعين سورتهما احترازاً من قوله: ﴿مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] و﴿عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾ [الحجر: ٥٤].

ثم قال: (**ربي في الأعراف**) وأراد به قوله: ﴿رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقوله: (**فخمس عبادي اعدد**): جملة أمرية قدم مفعولها، والكلم التي بعدها معطوفة موجود مع بعضها العاطف ومحذوف من بعضها للضرورة. و(**الحلا**): خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هي الحلى؛ أي: ذوات الحلي، والحلي: جمع حلية، يثني بذلك على الكلم المذكورة أو على ياءاتها. (**وأهلكني منها**): جملة اسمية. (**وفي صاد مسني**): جملة قدم خبرها. و(**مع الأنبياء**): حال من الضمير العائد من الخبر. و(**ربي كملا**):

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٩٨ - ٢٩٩).

جملة كبرى؛ أي: وربي كمل العدد المذكور في حال كونه **في** الأعراف، فـ(**في الأعراف**): حال من فاعل (**كملا**). والله أعلم.

٤١١-وَسَبْعٌ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَفَتْحُهُمْ أَخِي مَعَ إِنِّي حَقُّهُ لَيْتَنِي حَلاَ

٤١٢-وَنَفْسِي سَمَا ذِكْرِي سَمَا قَوْمِي الرِّضَا حَمِيدُ هُدىً بَعْدِي سَمَا صَفْوُهُ وِلاَ

لما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همز الوصل المصاحب للام التعريف انتقل إلى ما وقع منها قبل همز الوصل المنفرد عن اللام وعن الفصل الذي قبله؛ لأنه شطره، فأخبر أن الاختلاف وقع من ذلك في سبع ياءات، وعين جميعها فأخبر أن المشار إليه بـ(**حق**) في قوله: (**حقه**)، وهما: ابن كثير وأبو عمرو فتحا الياء من قوله: ﴿أَخِي ٱشْدُدْ ۝٣٠﴾ [الآيتان: ٣٠، ٣١] في طه، و﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ [الآية: ١٤٤] في الأعراف. وأن من أشار إليه بالحاء في قوله (**حلا**) وهو: أبو عمرو وفتح الياء من قوله: ﴿يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ﴾ في الفرقان، وأن من أشار إليه بـ(**سما**) مرة على أثر أخرى بعد ترجمة ليتني، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو فتحوا الياء من قوله: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ۝٤١ ٱذْهَبْ﴾ [الآيتان: ٤١، ٤٢] وقوله: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ۝٤٢ ٱذْهَبَا﴾ [الآيتان: ٤٢، ٤٣] كلاهما في طه[1].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالألف والحاء والهاء في قوله: (**الرضى حميد هدى**)، وهم: نافع، وأبو عمرو، والبزي فتحوا الياء من قوله: ﴿إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُوا۟﴾ [الآية: ٣٠] في الفرقان. **ثم أخبر** أن من أشار إليهم بـ(**سما**) وبالصاد من قوله: (**سما صفوه**)، وهم: الثلاثة المذكورون وأبو بكر فتحوا الياء من قوله: ﴿بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الآية: ٦] **في** سورة الصف[2].

وهذا الفصل مناسب للفصل الذي قبله في وقوع الياء قبل حرف ساكن إذا اعتبر حال القراء فيهما وجد:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (٢٩٩/١ - ٣٠١).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣٠١/١).

نافع فتح الجميع إلا ﴿أَخِي﴾ و﴿إِنِّي﴾ و﴿يَٰلَيْتَنِي﴾. **والحجة** له ما تقدم من الإتيان بالأصل وتخصيص الياء من الحذف. **والحجة في** استثناء ﴿أَخِي﴾ و﴿إِنِّي﴾ مناسبتهما لما جاورهما من السواكن وفي استثناء﴿يَالَيْتَنِي﴾؛ لكثرة حروفه أيضًا مع افتقاره إلى ما بعده.

والبزي فتح الجميع أيضًا عدا ﴿يَالَيْتَنِي﴾ و﴿قَوْمِي﴾. **والحجة** له ما ذكر لنافع.

وقنبل فتح الجميع أيضًا إلا ﴿يَٰلَيْتَنِي﴾ و﴿قَوْمِي﴾. **والحجة** في ﴿قَوْمِي﴾: اتباع الأثر، وفيما سواه ما تقدم. وأبو عمرو فتح الجميع إلا ﴿يَا عِبَادِي﴾ في الموضعين.

وابن عامر وأبو بكر وحفص والكسائي فتحوا الفصل الأول وسكنوا الثاني. **والحجة** لهم اتباع الأثر والجمع بين اللغتين. واستثنى ابن عامر ﴿ءَايَتِي﴾ و﴿قُل لِّعِبَادِيَ﴾، وأبو بكر ﴿بَعْدِي﴾، وحفص ﴿عَهْدِي﴾، والكسائي ﴿قُل لِّعِبَادِيَ﴾ و﴿يَا عِبَادِي﴾ في الموضعين لذلك. وحمزة أسكن الجميع؛ لما تقدم.

وقوله: (**وسبع**): مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: ومنها سبع. و(**بهمز الوصل**): صفه له. و(**فرداً**): حال من (**همز الوصل**). و(**فتحهم**): مبتدأ. و(**أخي**): مفعول به. و(**مع أني**): حال من المفعول به. و(**حقه**): فاعل بفعل مضمر؛ أي: اشتهر حقه، والجملة خبر المبتدأ. و(**ليتني حلا**): جملة كبرى، وفيها حذف، والتقدير: وفتح يا ليتني حلا؛ أي: عدت لصحته لغة ورواية. (**نفسي سما**): جملة كبرى أيضًا، وفيها حذف، والتقدير: يا نفسي سما. (**ذكري سما**) مثله. و(**قومي الرضا**) : جملة اسمية، وفيها حذف، والتقدير: فتح ياء قومي الرضا. و(**الرضا**): خبر المبتدأ، وفيها من الوجود ما مر من قوله: على الرضا محمد. و(**حميد هدى**): خبر ثان، أو خبر مبتدأ محذوف، وهو بمعنى محمود، أي: محمود هداه. و(**بعدي سما صفوه**): جملة كبرى أيضًا، وفيها حذف، والتقدير: وفتح ياء بعدي سما؛ أي: علا صفوة متابعته، فأضيف الصفو إلى المضمر المضاف إليه فخرج الولاء منصوبًا على التمييز. والله أعلم.

٤١٣-وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلاَثِينَ خُلْفُهُمْ وَمَحْيَايَ جِيء بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خُوِّلا

لما انقضى حكم ما وقع من ياء الإضافة قبل همزات القطع والوصل انتقل الى حكم ما وقع منها قبل حرف ليس بهمزة وصل ولا قطع، وذكر أن الخلاف وقع في ذلك في ثلاثين ياء، وعينها واحدة واحدة، فأخبر أولًا أن من أشار إليه بالجيم في قوله: (**جئ**)، وهو: ورش فتح الياء من ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بخلاف عنه[1].

ثم أخبر أنّ من أشار إليه بالخاء في قوله: (**خولا**)، وهم: الجميع إلا نافعاً فتحوا ياءه بلا خلاف. فتعين لقالون الإسكان بلا خلاف[2]. **والحجة** للفتح والإسكان في هذا الفصل يأتي مجملة في آخره - إن شاء الله - .

وارتفاع (**خلفهم**) بالابتداء. و(**مع غيرهم**) خبره. و(**في ثلاثين**) متعلق بالخبر. و(**محياي**): مبتدأ. خبره: (**جئ**). والعائد محذوف؛ أي: جئ فيه بالخلف واذكر عن ورش وهي عبارة حسنة وخبره. (**والفتح خولا**): جملة كبرى، ومعنى خول: ملك؛ يشير إلى قوته بكثرة رواته والناصرين له؛ لأنه الملك قوى بكثرة أتباعه. والله أعلم.

٤١٤-وَعَمَّ عُلًا وَجْهِي وَبَيْتِي بِنُوحِ عَنْ لِــوىً وَسِــوَاهُ عُــدْ أَصْــلًا لِـيُحْفَلاَ

أخبر أنّ من أشار إليهم بـ(**عم**) وبالعين من (**عم علا**)، وهم: نافع، وابن عامر، وحفص فتحوا الياء من ﴿وَجْهِيَ﴾ [الآية: ٢٠، والآية: ٧٩] في آل عمران والأنعام. وأن من أشار إليهما بالعين واللام في قوله: (**عن لوا**)، وهما: حفص وهشام فتحا الياء من ﴿بَيْتِيَ﴾ [نوح: ٢٨] في سورة نوح عليه السلام[3].

وأنّ من أشار إليهم بالعين والهمز واللام في قوله: (**عد أصلاً ليحفلا**)، وهم: حفص، ونافع، وهشام فتحوا الياء من ﴿بَيْتِي﴾ في غير نوح، وأراد بذلك: ﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الآية: ١٢٥، الآية: ٢٦] في البقرة والحج[4].

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣٠١ - ٣٠٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٣٠٢).

(٣) انظر: نفسه (١/٣٠٢).

(٤) انظر: نفسه (١/٣٠٢).

و(**عم علا**): جملة. وأخبر بها عن المبتدأ الذي بعدها، وفي الكلام حذف، والتقدير: وفتح ياء كلمتي وجهي عم علًا. و(**علا**): تمييز. و(**بيتي بنوح عن لوى**): جملة اسمية، وفيها حذف أيضًا، والتقدير: وفتح ياء بيتي كاين عن لوى. و(**بنوح**): متعلق بالمبتدأ المقدر، أو تبيين، وقصر اللوا ضرورة، وأشار به إلى شهرة وجه الفتح والثناء عليه بذلك. و(**سواه عد أصلاً**): جملة كبرى، وفيها حذف أيضًا، والتقدير: وفتح ياء سواه عد أصلًا. و(**ليحفلا**): متعلق بـ(**عد**)، واللام فيه للعاقبة، والمعنى: ليحفل به؛ أي: تهتم به أو ليحفل عليه؛ أي: يجتمع عليه. والله أعلم.

٤١٥-وَمَعْ شُرَكَائي مِنْ وَرَائي دَوَّنُوا وَلي دِينِ عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْحَلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالدال من قوله: (**دونوا**)، وهو: ابن كثير فتح الياء من قوله: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ [الآية: ٤٧] في فصلت، وقوله: ﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]. وأن من أشار إليهم بالعين والهاء واللام والألف في قوله: (**عن هاد له الحلي**)، وهم: حفص، والبزي، وهشام، ونافع فتحوا الياء من قوله: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ [الآية: ٦] في الكافرون، بخلاف عن البزي وحده في ذلك[1].

و(**من ورائي دونوا**): جملة كبرى، حذف العائد من خيرها. و(**مع شركائي**) : حال من العائد المحذوف، والتقدير: وفتح ياء ودونوا كائنا مع فتح ياء شركائي، ويجوز أن يكون (**من ورائي دونوا**): جملة فعلية قدم مفعولها، والأول أولى؛ لتناسب ما قبلها وما بعدها، ومعنى دونوا: جمعوا وكتبوا. و(**لي دين عن هاد**): جملة اسمية، والتقدير: وفتح ياء ولي دين كائن عن هاد، والمراد بالهادي من قرأ به وهدى إليه. و(**بخلف**): حال من الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ. و(**له الحلى**): جملة مستأنفه أثنى بها على الفتح، أو هي في موضع الصفة لـ(**خُلفْ**)، فيعود الهاء عليه، ويكون بناء على الخلف؛ لشهرته وصحة وجهيه. والله أعلم.

٤١٦-مَمَاتِي أَتَى أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ وَفِي النَّمْلِ مَالِي دُمْ لِمَنْ رَاقَ نَوْفَلاَ

(١) انظر: إبراز المعاني (٣٠٢/١).

أخبر أنّ من أشار إليه بالهمزة في قوله: (**أتى**)، وهو: **نافع** فتح الياء من قوله: ﴿**وَمَمَاتِى لِلَّهِ**﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وأنّ ابن عامر فتح الياء من قوله: ﴿**إِنَّ أَرْضِى وَاسِعَةٌ**﴾ [العنكبوت: ٥٦] وقوله: ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِى مُسْتَقِيمًا**﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وأن من أشار إليه بالدال واللام والراء والنون من قوله: (**دم لمن راق نوفلا**)، وهم: ابن كثير، وهشام، والكسائي، وعاصم فتحوا الياء من قوله: ﴿**مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ**﴾ [النمل: ٢٠][1].

و(**مماتي**): جملة كبرى، والتقدير: فتح ياء مماتي أتى ورودًا. و(**أرضي صراطي ابن عامر**): جملة اسمية، وفيها حذف، والتقدير: فتح ياء مماتي أرضي وصراطي على مذهب ابن عامر. و(**في النمل مالي**): جملة اسمية قدم خبرها. و(**دم ولمن راق**): خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وفتح يائه لمن راق، ومعنى راق: أعجب أو صف النوفل السيد الكثير العطاء، وهو منصوب على الحال. وقوله: (**دم**): دعاء للمخاطب بالدوام والبقاء، واقع بين الجملتين. والله أعلم.

٤١٧-وَلِي نَعْجَةٌ مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعْ مَعِي ثَمَـانٍ عُـلًا وَالظُّلَّـةُ الـثَّانِ عَـنْ جِـلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالعين في قوله: (**علا**)، وهو: حفص فتح الياء من قوله: ﴿**وَلِىَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾ [ص: ٢٣] وقوله: ﴿**وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ**﴾ [إبراهيم: ٢٢] و﴿**مَا كَانَ لِىَ مِنْ عِلْمٍ**﴾ [ص: ٦٩]، ومن ﴿**مَعِى**﴾ في ثمانية مواضع: **أولها**: ﴿**مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ**﴾ [الشعراء: ٦٢]، **والثاني**: ﴿**مَعِىَ عَدُوًّا**﴾ [التوبة: ٨٣]، **والثالث والرابع والخامس**: ﴿**مَعِىَ صَبْرًا**﴾ [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥]، **والسادس**: ﴿**هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ**﴾ [الأنبياء: ٢٤]، **والسابع**: ﴿**إِنَّ مَعِىَ رَبِّى**﴾ [الشعراء: ٦٢]، **والثامن**: ﴿**مَعِىَ رِدْءًا**﴾ [القصص: ٣٤].

ثم أخبر أنّ من أشار إليه بالعين والجيم في قوله: (**عن جلا**)، وهم: حفص

(١) انظر: المصدر السابق (١/٣٠٢ - ٣٠٣).

وورش فتح الياء من قوله: ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ١١٨] في الظلة وهي سورة الشعراء(١).

فحصل من مجموع ما ذكر في هذا الفصل وفي فصل همز القطع المفتوحة أن ﴿مَعِيَ﴾ ورد في القرآن في أحد عشر موضعًا، فتح حفص الياء في جميعها، ووافقه ورش في الثاني من الظلة، ووافقه المرموز في نفر العلى في ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٣] و﴿مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ [الملك: ٢٨]. وقوله: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ [ص: ٢٣] إلى قوله: (**علا**): جملة اسمية، وفيها حذف، والتقدير: وفتح ياء ولي نعجة وياء ما كان لي في حال كونه اثنين؛ أي: بالغًا هذا القدر كائنًا مع معي في حال كونها ثمانيًا ذو على، والتذكير في اثنين على معنى اللفظ، والتأنيث في ثمان على معنى الكلمة، وهو من باب (لعلي باق على الحدثان).

والإعراب في الجميع يتنزل على التقدير المذكور، وهو مشكل، فتدبره. و(**الظلة**) إلى آخر البيت: جملة اسمية أيضًا فيها حذف، والتقدير: وفتح ياء حرف الظلة الثاني صادر عن جلا، فحذف مضاف بعد أخبر إلى أن معنى الكلام على ما هو عليه الآن، والجلا: الكشف، وهو ممدود قصره على ما مر من نظائره. والله أعلم.

٤١٨-وَمَعْ تُؤْمِنُوا لِي يُؤْمِنُوا بِي جَا وَيَا عِـبَادِيَ صِـفْ والْحَـذْفُ عَـنْ شَـاكِرٍ دَلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالجيم في قوله: (**جا**)، وهو: ورش فتح الياء من قوله: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِي﴾ [الدخان: ٢١] إلى قوله: ﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]. ثم نبه على أن من أشار إليه بالصاد في قوله: (**صف**)، وهو: أبو بكر فتح الياء من قوله: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وأن من أشار إليه بالعين والشين والدال في قوله: (**عن شاكر دلا**)، وهم: حفص، وحمزة، والكسائي، وابن كثير قرءوا بحذف الياء، فتعين للباقين إثباتها ساكنة(٢).

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٣ - ٢٠٤).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٤ - ٢٠٥).

وقوله: (يؤمنوا بي جا): جملة كبرى. و**(مع تؤمنوا لي)**: حال من فاعل **(جاء)**، وحذف همزة **(جا)** تخفيفًا على غير قياس، أو على إجراء الوصل مجرى الوقف بعد تقدير الوقف عليه لذلك؛ لما مر في أجزم العلا ونحوه. **(يا عبادي صف)**: جملة كبرى حذف العائد من خبرها، أو فعليه قدم مفعولها، ولا بد من تقدير حذف مضاف فيهما؛ أي: وفتح ياء عبادي صفة أو فتح يا عبادي صف، والأول أولى؛ للتناسب **(والحذف عن شاكر)**: جملة اسمية. **(دلا)**: جملة في موضع الصفة لـ**(شاكر)**. ومعنى **(دلا)**: أخرج دلوه ملأى. والله أعلم.

٤١٩-وَفَتْحُ وَلِي فِيهَا لِوَرْشٍ وَحَفْصِهِمْ   وَمَالِــي فِــي يــس سَــكِّنْ فَــتَكْمُلاَ

أخبر أنّ ورشًا وحفصًا فتح الياء من قوله: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨]، ثم أمر بإسكان الياء من قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢] لمن أشار إليه بالفاء في قوله: **(فتكملا)**، وهو: حمزة[1].

وقوله: **(وفتح ولي)** جملة اسمية. و**(حفص)**: معطوف على **(ورش)**. **(ومالي سكن)**: جملة فعلية، وفي كليهما حذف مضاف أيضًا نحو ما تقدم. **(في يس)**: متعلق بـ**(سكن)**، أو تبيين. و**(لتكملا)**: منصوب بإضمار **(أن)** على جواب الأمر. والله أعلم.

واعلم أنّ ياء الإضافة التي ليس بعدها همزة قطع ولا وصل تنقسم إلى مالم يختلف القراء في إسكانه، وإلى ما اختلفوا فيه.

فالذي لم يختلفوا في إسكانه لا تحصى كثرة، وحجتهم فيه: طلب الخفة. ثم إن من فتح من القراء ما قبل همز القطع أو الوصل لغرض سكن ما قبل غيرهما؛ لانتفاء الغرض. ومن سكن ما قبلهما كان تسكينه مع غيرهما أولى.

والذي اختلفوا فيه هو العدد المذكور في هذا الفصل، وقد عللت كل ترجمة منه بما لا يطرد أكثره، ومراد التعليل فيه على أن الفتح في الكلمة هو الأصل، وأن الإسكان للتخفيف، وأن الفتح في الكلمة القصيرة لخفتها، وأن الإسكان في الكلمة الطويلة لثقلها.

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٥).

وها أنا أحرز من الحجة في ذلك ما يليق، فأقول - وبالله التوفيق - :

أسكن قالون من ياءات هذا الفصل ثلاثًا وعشرين ياءً، وحجته ما ذكر في المتفق عليه، وفتح سبعًا ﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥، الحج: ٢٦] في الموضعين، و﴿وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩، وآل عمران: ٢٢] في الموضعين، و﴿مَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ﴿مَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢] ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

والحجة له في الجميع اتباع الأثر. وقد قيل في قوله: ﴿وَمَالِي لاَ أَعْبُدُ﴾ أن إسكان الياء تشبيه بالوقف، وإذا كان كذلك كان ﴿لاَ أَعْبُدُ﴾ شبيهًا بالمبتدأ به، وفي ذلك قبح لأنه إنكار للعبادة كما ذكره الصفاقسي في غيث النفع.

وأسكن ورش ثماني عشرة ياء؛ لما تقدم؛ وفتح إحدى عشر، منها السبع التي فتحها قالون: ﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾، و﴿فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾، و﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، و﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِي﴾، **والحجة** له فيها كالحجة لقالون، واختلف عنه في ﴿مَحْيَايَ﴾.

والحجة له في الفتح أنه الأصل وأن الإسكان يؤدي إلى الجمع بين الساكنين على غير حد، وأنه نظير ﴿هَذَا لِي﴾ و﴿مَثْوَايَ﴾ ونحوهما مما لا خلاف في فتحه، **والحجة** له في الإسكان طلب الخفة وموافقة ما لا يحصى كثرة من ذلك، ويعتذر عن إجتماع الساكنين بان المد الذي في الأول منهما قائم مقام الحركة، وقد ضعفت النحاة القراءة به، والقراءة الصحيحة ثابتة، وإذا صحت القراءة أخذ بها ولم يلتفت إلى قول قائل.

وأسكن البزي ثلاثًا وعشرين؛ لما تقدم، وفتح خمسًا : ﴿وَمَحْيَايَ﴾؛ لما تقدم، ﴿شُرَكَاءِي﴾ و﴿مِن وَرَاءِي﴾اتباعًا للأثر، ﴿مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ مناسبة لقوله: ﴿وَمَالِيَ لاَ أَعْبُد﴾ لما تقدم. واختلف عنه في قوله: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾، **والحجة** له في الإسكان ما تقدم، وفي الفتح اتباع الأثر، وحذف ياء من قوله: ﴿يَا عِبَادِي﴾ في الزخرف، وسيأتي الكلام في ذلك في فصل الكسائي - إن شاء الله تعالى - .

وأسكن قنبل ما أسكنه البزي ثلاثًا وفتح ما فتحه، إلا أنه ليس عنه خلاف في إسكان قوله: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾، وأسكن أبو عمرو جميع ما تقدم إلا ﴿وَمَحْيَاىَ﴾، ﴿وَمَا لِىَ لَا أَعْبُدُ﴾ فإنه فتحهما لما تقدم.

وأسكن هشام عشرين ياء؛ لما تقدم، وفتح عشرًا: ﴿بَيْتِيَ﴾ في المواضع الثلاثة، و﴿وَجْهِىَ﴾ في الموضعين، ﴿صِرَٰطِى﴾، ﴿مَحْيَاىَ﴾ و﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ و﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ و﴿مَا لِىَ لَا أَعْبُدُ﴾، والحجة له في ﴿وَمَحْيَاىَ﴾، ﴿مَا لِيَ لَا أَعْبُدُ﴾ ما تقدم، وفي ﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ مناسبة ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ﴾، وفي الباقي اتباع الأثر.

وأسكن ابن ذكوان أربعًا وعشرين ياءً ؛ لما تقدم، وفتح ستًا : ﴿وَجْهِىَ﴾ في الموضعين و﴿صِرَٰطِى ﴾و ﴿مَحْيَاىَ﴾و ﴿مَحْيَاىَ﴾ و﴿أَرْضِى﴾و ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ﴾، والحجة له في ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ و﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ﴾ ما تقدم، وفي الباقي اتباع الأثر.

وأسكن أبو بكر ستًا وعشرين ياء؛ لما تقدم، وفتح أربعًا: ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ و﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ و﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ و﴿مَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ﴾، والحجة له فيما عدا ﴿يَٰعِبَادِ﴾ ما تقدم، وفي ﴿يَٰعِبَادِ﴾ ما يأتي ذكره.

وأسكن حفص تسع ياءات؛ لما تقدم: ﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِى﴾ و﴿صِرَٰطِى﴾ و﴿وَمَمَاتِى﴾ و﴿وَرَآءِى﴾ و﴿أَرْضِى﴾ و﴿شُرَكَآءِىَ﴾ و﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى﴾، وفتح اثنين وعشرين ياءً، منها: ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ و﴿مَا لِىَ ﴾ في الموضعين؛ لما تقدم، والباقي اتباع الأثر، وحذف الياء من قوله: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾؛ لما يأتي ذكره.

وأسكن حمزة الجميع؛ لما تقدم إلا ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ فإنه فتح ياءه؛ لما تقدم، و﴿يَٰعِبَادِ﴾﴿يا عبادي﴾ في الزخرف فإنه حذف ياءه؛ لما يأتي ذكره.

وأسكن الكسائي ستًا وعشرين ياء؛ لما تقدم، وفتح ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ و﴿مَا لِىَ لَآ

﴿أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ و﴿مَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾؛ لما تقدم، وحذف ياء من ﴿عِبَاد﴾ في الزخرف كما حذفها ابن كثير وحفص وحمزة، **والحجة** لهم في الحذف أنه اللغة الفاشية في باب النداء، وقد اتفق عليه في ﴿يَـٰرَبِّ﴾ و﴿يَـٰقَوْمِ﴾، وتزيده قوة ههنا كثرة حروف الكلمة وأنها جمع، وفي رسم هذه الكلمة اختلاف اقتصر معه على ما ذكره الحافظ أبو عمرو في كتابه المسمى بالمقنع قال - رحمه الله - : تثبت فيها الياء في مصاحف أهل المدينة والشام وسقطت في مصاحف أهل العراق، قال : وينبغي أن تكون محذوفة في مصاحف أهل مكة؛ لأن قراءتهم كذلك، قال: ورأيت بعض شيوخنا يقول: إن الياء في مصاحفهم، **ثم قال:** وأحسبه أخذ ذلك من قول أبي عمرو، وأنه رأى الياء ثابتة في مصاحف أهل الحجاز، وقلت: فنافع وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي على هذا القول موافق لمصاحفهم، وابن كثير على ما ذكر أبو عمرو عن بعض شيوخه، وأبو بكر مخالف لمصاحفهم، وابن كثير على ما ذكر أبو عمرو عن بعض شيوخه، وأبو بكر مخالف لمصاحفهم، وأبو عمرو مخالف لمصاحف بلده موافق لمصاحف أهل الحجاز على ما ذكر. والله أعلم.

إذا تؤمل مذهب قالون في جميع الياءات المختلف فيها وجد أنه قد أسكن، منها ثلاثاً وثلاثين ياءً، اختلف عنه في واحدة منها في ذلك مع الهمزة المفتوحة خمس : ﴿فَاذْكُرُونِي﴾ و﴿ذَرُونِي﴾و ﴿أَوْزِعْنِي﴾ في الموضعين ومع المكسورة اثنتان: ﴿إِخْوَتِيٓ﴾، و﴿لِي رَبِّي﴾ وهي المختلف فيها، ومع همز الوصل ثلاث: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ و﴿أَخِي ٱشْدُدْ﴾ و﴿يَـٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ﴾، ومع غير همز ثلاث وعشرون: ﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ و﴿صِرَاطِي﴾ و﴿مَحْيَايَ﴾ و﴿مَعِيَ﴾ في المواضع التسعة، ﴿مَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم﴾ و﴿مِن وَرَآءِي﴾ و﴿لِيَ فِيهَا﴾ و﴿مَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ و﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ و﴿أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ و﴿لِيَ نَعْجَةٌ﴾ و﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ﴾ و﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ﴾ و﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ و﴿إِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِي﴾ و﴿وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ﴾.

وإذا تؤمل مذهب ورش في ذلك وجد أنه قد أسكن أربعًا وعشرين ياءً، اختلف عنه في واحدة منها من ذلك مع المفتوحة الثلاث الأول المذكورة لقالون ومع همز الوصل الثلاث المذكورة له أيضًا ومع غيرهم سبع عشرة وهي المذكورة لقالون عدا ﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِى﴾، ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ وهي المختلف فيها، و﴿وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴾، ومع الثاني في الظلة، ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى﴾.

وإذا تؤمل مذهب البزي وجد أنه قد أسكن سبعًا وتسعين، في واحدة منهن وجهان من ذلك مع المفتوحة إحدى عشر: ﴿ٱجْعَل لِّىَ﴾ في الموضعين، و﴿ضَيْفِىَ﴾ و﴿إِنِّىَ﴾ الأولان في يوسف وو ﴿يَأْذَنَ لِىَ ﴾﴿سَبِيلِى﴾و ﴿مِن دُونِى ﴾و ﴿يَسِّرْ لِىَ ﴾ و﴿لِيَبْلُوَنِىَ﴾ و﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىَ﴾، وهي التي فيها الوجهان، ومع المكسورة خمسون، وهي ما عدا ﴿ءَايَتِى﴾ و﴿دُعَآءِىَ﴾، ومع المضمومة عشرها ومع همزة الوصل ﴿يَـٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ ﴾، ومع غيرهم خمس وعشرون، وهي ما عدا ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ و﴿مِن وَرَآءِى﴾ و﴿مَا لِىَ﴾ في النمل ويس، و﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ﴾.

وإذا تؤمل مذهب قنبل وجد أنه قد أسكن جميع ما أسكنه البزي على الوجه المذكور، وزاد عليه تسعًا بخلاف في واحدة منهن، فصار إسكانه في مئة وست، والتسع المشار إليها منها مع المفتوحة تسع: ﴿وَلَـٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ ﴾ في الموضعين، و﴿إِنِّىٓ أَرَىٰكُم﴾ و﴿إني﴾ و﴿فَطَرَنِىَ﴾ و﴿أَوْزِعْنِىَ﴾ في الموضعين، و﴿تَحْتِىَ﴾، ومع همز الوصل واحد ﴿إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ﴾، ومع غير همز واحدة ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ وهي المختلف فيها.

وإذا تؤمل مذهب أبي عمرو وجد أنه قد أسكن أربعًا وستين، من ذلك مع المفتوحة اثنتا عشرة: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ﴾ و﴿فَطَرَنِىَ﴾ و﴿لَيَحْزُنُنِىٓ﴾ و﴿سَبِيلِى﴾ و﴿حَشَرْتَنِىٓ﴾ و﴿أَوْزِعْنِىٓ﴾ في الموضعين و﴿لِيَبْلُوَنِىٓ﴾ و﴿تَأْمُرُوٓنِّىٓ﴾ و﴿ذَرُونِىٓ﴾ و﴿ٱدْعُونِىٓ﴾ و﴿أَتَعِدَانِنِىٓ﴾، ومع المكسورة عشر: ﴿بَنَاتِىٓ﴾ و﴿أَنصَارِى﴾ في

الموضعين و﴿بِعِبَادِى﴾ و﴿لَعۡنَتِىٓ﴾ و﴿سَتَجِدُنِىٓ﴾ في المواضع الثلاثة، و﴿رُسُلِى﴾ و﴿إِخۡوَتِىٓ﴾، ومع المضمومة عشرها، ومع لام التعريف ﴿يَٰعِبَادِىَ﴾ في العنكبوت وآخر الزمر، ومع غيرهم الجميع إلا ﴿وَمَحۡيَاىَ﴾.

وإذا تؤمل مذهب هشام وجد أنه قد أسكن الجميع إلا ثمانيًا وأربعين، من ذلك مع المفتوحة تسع: ﴿مَعِىَ أَبَدًا﴾، و﴿لَعَلِّىٓ﴾ في ستة مواضع، و﴿مَا لِىٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾، و﴿مَّعِىَ أَوۡ رَحِمَنَا﴾، ومع المكسورة خمس عشرة: ﴿وَأُمِّىَ﴾، و﴿أَجۡرِىَ﴾ في تسعة مواضع، و﴿تَوۡفِيقِىٓ﴾ و﴿ءَايَٰتِىٓ﴾ و﴿وَحُزۡنِىٓ﴾ و﴿رُسُلِى﴾ و﴿دُعَآءِىٓ﴾، ومع لام التعريف جميعها إلا ﴿ءَايَٰتِىَ﴾ و﴿لِّعِبَادِىَ﴾، ومع غير همز إحدى عشرة: ﴿بَيۡتِىَ﴾ في المواضع الثلاثة، و﴿وَجۡهِىَ﴾ في الموضعين، و﴿صِرَٰطِى﴾ و﴿وَمَحۡيَاىَ﴾ و﴿أَرۡضِى﴾، و﴿مَا لِىَ﴾ في النمل ويس، و﴿لِىَ دِينِ﴾.

وإذا تؤمل مذهب ابن ذكوان وجد أنه قد أسكن الجميع إلا ثلاثًا وأربعين، وهي المذكورة لهشام إلا ﴿بَيۡتِىَ﴾ في المواضع الثلاثة، و﴿مَا لِىَ لَآ أَرَى﴾ و﴿مَا لِىٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ و﴿وَلِىَ دِينِ﴾ بعد إلحاق ﴿أَرَهۡطِىٓ﴾ بالمفتوح.

وإذا تؤمل مذهب أبي بكر وجد أنه قد أسكن الجميع إلا تسع عشرة من ذلك، مع لام التعريف جميعها، ومع همز الوصل ﴿بَعۡدِى ٱسۡمُهُۥٓ﴾، ومع غيرهم أربع: ﴿وَمَحۡيَاىَ﴾ و﴿مَا لِىَ﴾ في النمل ويس، و﴿يَٰعِبَادِىَ﴾ في الزخرف.

وإذا تؤمل مذهب حفص وجد أنه قد أسكن الجميع إلا سبعًا وأربعين، من ذلك مع المفتوحة اثنتان: ﴿مَعِىَ أَبَدًا﴾ و﴿مَّعِىَ أَوۡ رَحِمَنَا﴾، ومع المكسورة إحدى عشرة: ﴿يَدِىَ إِلَيۡكَ﴾ ﴿وَأُمِّىَ إِلَٰهَيۡنِ﴾ و﴿أَجۡرِىَ﴾ في المواضع التسعة، ومع لام التعريف جميعها إلا ﴿عَهۡدِى﴾، ومع غير همز إحدى وعشرون : ﴿بَيۡتِىَ﴾في المواضع الثلاثة، و﴿وَجۡهِىَ﴾ في الموضعين، و﴿مَحۡيَاىَ﴾، و﴿مَعِىَ﴾في المواضع التسعة،

و﴿مَا كَانَ لِيَ﴾ في الموضعين، و﴿مَا لِيَ﴾ في النمل ويس، و﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾، ﴿وَلِيَ دِينِ﴾.

وإذا تؤمل مذهب حمزة وجد أنه قد أسكن الجميع إلا ﴿وَمَحْيَاىَ﴾.

وإذا تؤمل مذهب الكسائي وجد أنه قد أسكن الجميع إلا أربع عشرة، من ذلك مع لام التعريف إحدى عشرة، وهي ما عدا ﴿قُل لِّعِبَادِيَ﴾ و﴿يَٰعِبَادِيَ﴾ في العنكبوت وآخر الزمر، ومع غير همز ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ و﴿مَا لِيَ﴾ في النمل ويس، فهذا ما لكل واحد من القراء من الفتح والإسكان في الياءات المختلف فيها، وفي ذكره إطالة ليست تحتها طائل، وقد سبق بذكره بعض العلماء ولم يحرره، واقتديت به في ذلك وحررته وأبيته على المنهاج السوي وحققته، ولله الحمد والمنة.



بَابُ مَذَاهِبِهِمْ فِي يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ

وقد سبق ذكر سبب وضع هذا الباب في هذا الموضع، فلا حاجة لإعادته.

٤٢٠-وَدُونَـكَ يَـاءَاتٍ تُـسَمّى زَوَائِـدَا ... لأَنْ كُـنَّ عَـنْ خَـطِّ المَـصَاحِفِ مَعْـزِلاَ

اعلم أن هذه الياءات سميت زوائدًا؛ لزيادتها في القرآن على الكتابة، وإلى هذا المعنى أشار لما ذكره في هذا البيت، وإنما سميت زوائدًا اعتبار من زادها من القراء، ولمن لم يزدها فليس عنده بزوائد[1].

وهي تنقسم إلى: أصلي، وزائد. والأصلي عبارة عما هو لام الكلمة. والزائد عبارة عما ليس بلام الكلمة. وكلاهما يأتي في الأسماء والأفعال. والذي في الأسماء من النوع الأول: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ و﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ و﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾ وما أشبه ذلك. والذي في الأفعال منه ياء آيات ﴿نَبْغِ﴾ و﴿وَيَسْرِ﴾ وما أشبه ذلك.

والذي في الأسماء من النوع الثاني: ياء ﴿دُعَآءِى﴾ و﴿نُذُرِي﴾ و﴿نَكِيرِي﴾، وشبه ذلك ما أضيف في الاسم إلى ياء المتكلم. والذي في الأفعال منه ياء ﴿أَكْرَمَن﴾ و﴿أَهَـٰنَنِ﴾ و﴿يَهْدِيَنِ﴾ و﴿يُؤْتِيَنِ﴾ و﴿كِيدُونِ﴾ و﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ وشبه ذلك مما اتصل فيه ضمير المتكلم بالماضي والمضارع والأمر.

وتنقسم أيضًا إلى ما يقع في رأس آية، وإلى ما ليس كذلك.

وقوله: **(ودونك)** إغراء. و**(ياءات)**: منصوب به. و**(تسمى زوائد)**: جملة في موضع الصفة لـ**(ياءات)**، و**(لان كن)** متعلق بـ**(تسمى)**. و**(معزلا)**: اسم للمصدر الذي هو عزل، وهو خبر كان، وفيه حذف مضاف، والتقدير: زوائد عزلن. و**(عن خط المصاحف)** تبين. والله أعلم.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٥ - ٢٠٦).

٤٢١-وَتَثْبُتُ فِي الْحَالَيْنَ دُرًّا لَوَامِعاً بِخُلْفٍ وَأُولَى النَّمْلِ حَمْزَةُ كَمَّلاَ

٤٢٢-وَفِي الْوَصْلِ حَمَّادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ وَجُمْلَتُهاَ سِتُّونَ وَاثْنَانِ فَاعْقِلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالدال واللام في قوله: (**درًّا لوامعا**)، وهما: ابن كثير، وهشام أثبتا ما زاده في حال الوصل والوقف. وقوله: (**بخلف**) راجع إلى هشام وحده، وليس له إلا زيادة واحدة، وهو قوله: ﴿كِيدُونِ﴾ [الآية: ١٩٥] في الأعراف، وروي عنه إثباتها في الحالين وحذفها فيها، وإلى ذلك أشار بقوله بذكر الخلاف[1].

ثم أخبر أنّ الأولى من النمل كمل حمزة زيادتها في الحالين، وهي التي في قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [النمل: ١٣٦]. وله مع ذلك إدغام النون الأولى في الثانية، على ما يأتي ذكره في النمل.

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالحاء والشين والهمزة في قوله: (**حماد شكور إمامه**)، وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ونافع أثبتوا ما زادوه في الوصل خاصة دون الوقف.

ثم أخبر أن ياءات الزوائد المشار إليها اثنان وستون، وعينها بعد ذلك ياءًا ياءًا إلى أن أتى على جميعها[2].

والحجة لمن أثبتها في الحالين والإتيان بها على الأصل إذا كانت لام الكلمة أو ضميرًا متصلًا، والأصل أن يؤتى باللام والضمير في كل حال، ولا يلزم من حذفها في الرسم حذفها في القراءة كما لا يلزم ذلك فيما حذف؛ نحو: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ و﴿إِسْمَٰعِيلَ﴾ و﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ و﴿رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾، و﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾ و﴿تَلْوُۥنَ﴾ وما أشبه ذلك. وإثباتها لغة أهل الحجاز.

والحجة لمن حذفها في الحالين: اتباع الرسم وترك مخالفته بكل حال. وحذفها لغة هذيل.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٦ - ٢٠٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٧).

والحجة لمن أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف الإتيان بالأصل في الوصل، والإقتداء بالرسم في الوقف جمعًا بين الأمرين، وكان الوقف أولى بالحذف؛ لأنه محل التغيير.

والحجة للجميع في تخصيص المواضع المذكورة بالإثبات دون غيرها: اتباع الأثر، والاقتداء بالرواية.

وللحذف شواهد كثيرة أنشدها الفراء والنحاة، منها في قول الشاعر:

كَفَـــاكَ كَـــفُّ كمـــا تلـــيقُ دِرْهَمًـــا جُـودًا وأُخْـرَى تُعْـطِ بِالـسَّيفِ الـدِّمَا[(١)]

لَـــيسَ تَخْفَـــى يَـــسارَتي قَـــدْرَ يَـــوم وَلَقَـــدْ تخْـــف شِـــيمَتي إِعْـــسارِي[(٢)]

وقول الآخر:

وَلَا أَدري مَـــــن أَلقـــــى عَلَـــــيهِ رِدَاءَه عَلى أَنَّهُ قَد سُلَّ عَن ماجِدٍ مَحضِ[(٣)]

وقول الآخر:

مَـــا بـــالُ هَـــمٍّ عَمِـــيدٍ بـــاتَ يطرُقُنِـــي بالـــوَادِ مـــن هِـــنْدٍ إِذْ تَغْـــدُو عَـــوادِيها[(٤)]

---

(١) هو من الرجز، مجهول القائل. انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (٢/٨٠)، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن.

(٢) مجهول القائل. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (١/٣٨٨)، دار الفكر - دمشق، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

(٣) هو من الطويل، وقائله دُرَيد بن الصّمّة، ودُرَيد (؟ - ٨ هـ/؟ - ٦٢٩ م) دريد بن الصمة الجشمي البكري، من هوازن، شجاع من الأبطال الشعراء المعمرين في الجاهلية، كان سيد بني جشم وفارسهم وقائدهم، وغزا نحو مائة غزوة لم يهزم في واحدة منها، وعاش حتى سقط حاجباه عن عينيه، أدرك الإسلام ولم يسلم، فقتل على دين الجاهلية يوم حنين، وقد استصحبته هوازن معها تيمّنًا به وهو أعمى. - الموسوعة الشعرية

(٤) هو من البسيط، وقائله كعب بن مالك الأنصاري، وكعب (؟ - ٥٠ هـ/؟ - ٦٧٠ م) كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري السلمي الخزرجي، صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة واشتهر في الجاهلية وكان في الإسلام من شعراء النبي ﷺ وشهد أكثر الوقائع، ثم كان من أصحاب عثمان وأنجده يوم الثورة وحرض الأنصار على نصرته ولما قتل عثمان قعد عن نصرة عليّ فلم يشهد حروبه، وعمي في آخر عمره وعاش سبعًا وسبعين سنة، قال روح بن زنباع: أشجع بيت وصف به رجل قومه قول كعب بن مالك: نصل السيوف إذا قصرن بخطونا يومًا ونلحقها إذا لم تلحق. له (٨٠حديثًا)، و(ديوان شعر - ط) جمعه سامي العدل =

وقول الآخر:

وَمِـــنْ كَاشِـــحٍ ظَاهِـــرٍ غِمْـــرُهُ إِذَا مَـــا انْتَـــسَبْتُ لَـــهُ أَنْكَـــرَنْ[١]

وقول الآخر:

وَأَخـــو الغَـــوَانِ مَتَـــى يَـــشَأ يَـــصرِمنَهْ وَيَكُـــنَّ أعـــداءً بُعَـــيدَ وِدادِ[٢]

وقوله: (**وتثبت**) مبني لما لم يسم فاعله، والضمير فيه عائد على (**ياءاتَ آتى**)، و(**درًا**) حال منه، وجاز وقوعه حالًا منه بمعنى حسنًا. و(**لوامعًا**): حال أخرى. و(**أولى النمل**): مبتدأ، وخبره (**كمل**) جملة كبرى أخبر بها عنه، والعائد محذوف، والتقدير: كملها؛ أي: كمل زيادتها. و(**في الوصل**): متعلق بفعل محذوف رافع لـ(**حماد**)، والتقدير: وثبتها في الوصل وحَمَّادُ. و(**شكور إمامه**): جملة اسمية، قدم خبرها وصف بها حمادًا. و(**شكور**): صفة لـ(**حماد**). و(**إمامه**): مرتفع بـ(**شكور**). (**جملتها ستون**): جملة اسمية. و(**اثنان**): معطوف على (**ستون**)، وذكر على إرادة تذكير الياء بعد ما سبق الكلام على إرادة التأنيث؛ لجواز الأمرين. (**فاعقلا**): فعل أمر، والألف فيه بدل من النون الخفيفة، وأصله: فاعقلن، والله أعلم.

٤٢٣-فَيَسْرِي إِلَى الدَّاعِ الْجَوَارِ الْمُنَادِ يَهْـ ـــدِيَنْ يُؤْتِـــينَ مَـــعْ أَنْ تُعَلِّمَنِـــي وِلاَ

٤٢٤-وَأَخَّرْتَنِـي الإِسْـراَ وَتَتَّـبِعَنْ سَـماَ وَفـي الْكَهْـفِ نَبْغِـي يَـأْتِ فِـي هُـودَ رُفِّـلاَ

٤٢٥-سَـماَ وَدُعَائي فِي جَنَا حُلْوِ هَدْيِهِ وَفـــي اتبعونـــي أَهْـــدِكُمْ حَقُّـــهُ بِـــلاَ

٤٢٦-وَإِنْ تَرَنِـي عَـنْهُمْ تُمِدُّونَنِـي سَـماَ فَــرِيقًا وَيَــدْعُ الــدَّاعِ هَــاكَ جَــنًا حَـلاَ

أخبر أنّ من أشار إليهم بـ(**سما**) في البيت الثاني، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو

=

في بغداد. - الموسوعة الشعرية

(١) هو من المتقارب، وقائله الأعشى. انظر: اللآلئ في شرح أمالي القالي (٢/٩٠٣)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد العزيز الميمني.

(٢) هو من الكامل، وقائله الأعشى، من قصيدة يقول في مطلعها:

أَجُبَيَـــرُ هَـــل لِأَســـيرِكُم مِـــن فـــادي أَم هَـــل لِطالِـــبِ شِـــقَّةٍ مِـــن زادِ

والأعشى سبق وأن ترجمنا له. - الموسوعة الشعرية

عمرو أثبتوا الياء في الكلم المذكور قبل **(سما)**، وهي تسع: **الأولى** منها: **(يسري)** في قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤٠]، **والثانية**: الياء في قوله: ﴿مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٨] وقيدها بـ**(إلى)** احترازًا من قوله: ﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، **والثالثة**: **(الجوار)** في قوله: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلۡجَوَارِ فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾ [الشورى: ٣٢]، **والرابعة**: **(المناد)** في قوله: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ﴾ [ق: ٤١]، **والخامسة**: **(يهدين)** في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤] ولم يقيدها بشيء؛ لأنه ذكر في آخر الباب أن التي في القصص ثابتة في الحالين، فتعين أن المذكورة هي التي في الكهف؛ إذ ليس في القرآن **(يهدين)** منصوبًا غيرهما، **والسادسة**: **(يؤتين)** في قوله: ﴿أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف ٤٠]، **والسابعة**: ﴿تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، **والثامنة**: **(أخرتن)** في قوله: ﴿لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الإسراء: ٦٢]، وقيدها بالإسراء؛ احترازًا من التي في المنافقون فإنها ثابتة في الحالين للجميع، **والتاسعة**: **(تتبعن)** في قوله: ﴿إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣][1].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالراء وسما في قوله: **(رفلا سما)**، وهم: الكسائي، والثلاثة المذكورين أثبتوا الياء في الكلمتين المذكورتين قبل الرمز، وهما في قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾ [الكهف: ٦٤]، و﴿يَأۡتِ﴾ في قوله: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ﴾ [هود: ١٠٥]، وقيد ﴿نَبۡغِ﴾بالكهف احترازًا من قوله في يوسف ﴿يَٰٓأَبَانَا مَا نَبۡغِي﴾، وقيد **(يأت)** بهود؛ احترازًا من قوله: ﴿يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ونحوه، وأن الياء في غير ما ذكر منهما ثابتة في الحالين للجميع.

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالفاء والجيم والهاء والحاء في قوله: (**في جني حلو هديه**)، وهم حمزة، وورش، وأبو عمرو، والبزي أثبتوا الياء في **(دعائي)** في قوله:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٢٠٨ - ٢٠٩).

﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾، ولم يقيده بشيء؛ لأنه لا يلبس بقوله: ﴿دُعَآءِى إِلَّا فِرَارًا ﴾؛ لأن الياء من ذلك ياءات الإضافة، وقد ذكرت في فصل الهمزة المكسورة.

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بـ(**حق**) وبالباء من (**حقه بلا**)، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وقالون أثبتوا الياء في قوله: ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾، وقيدها بـ(**أهدكم**)؛ احترازًا من قوله: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓاْ أَمْرِى﴾ فإن الياء ثابتة في الحالين للجميع، ومن قوله: ﴿وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ فإنها مما أنفرد بالزيادة فيه أبو عمرو على ما سيأتي ذكره.

ثم أخبر أنّ هؤلاء المذكورين أثبتوا الياء في قوله: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً ﴾؛ حيث قال: (**وإن ترني عنهم**) فأعاد الضمير عليهم.

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بـ(**سما**) وبالفاء في قوله: (**فريقًا**)، وهم الثلاثة المذكورون، وحمزة أثبتوا الياء في قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ ﴾.

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالهاء والجيم والحاء في قوله: (**هاك جنا حلا**)، وهم: البزي، وورش، وأبو عمرو أثبتوا الياء في قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ ﴾، وقيدها بـ(**يدع**)؛ احترازًا من ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ ﴾ و﴿إِلَى ٱلدَّاعِ ﴾[1].

وكل ما ذكر من الياءات في هذه الأربعة الأبيات فأصحاب (**الإثبات**) على ما قرر من الإثبات في الحالين أو في الوصل خاصة، ومن عداهم فإنه يحذف في الحالين، وكذلك الحكم في جميع الآيات الآتي ذكرها إلا ما يأتي ذكره عن قنبل من الحذف في الوقف في قوله: ﴿جَابُواْ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ ﴾. والاعتماد في ﴿وَيَسْر﴾ و﴿إِن تَرَنِ ﴾ على ما ذكر.

وقد روى (**ابن قتيبة**)[2] والنزري ونصر عن الكسائي إثبات الياء فيه في الوصل؛

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٢٠٨ - ٢٠٩).

(٢) ابن قتيبة (٠٠٠ - ٣٢٢ هـ = ٠٠٠ - ٩٣٤ م) أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو =

قال الحافظ أبو عمرو: وكذلك كان يقرأ ثم رجع إلى الحذف. وكذلك قال أبو عبيد وأبو الحارث عنه. وروى عن قالون بحذف الياء من قوله: ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ في الحالين، وعن ورش إثباتها في ﴿يَأۡتِ﴾ و﴿نَبۡغِ﴾بأن الياء فيهما علامة رفع الفعل فأثبتها في الوصل كما تثبت الضمة في السالم فيه، وحذفها في الوقف كما تحذف الضمة في السالم فيه، واعتذر عن حذفه إياها من ﴿يَسۡرِ﴾في الوجه المعتمد عليه بأنه رأس الآية، ورءوس الآي في الفجر لا ياء فيها، فاعتبر المشاكلة في رءوس الآي، وهو احتجاج حسن، غير أن قوله (**الياء فيهما علامة الرفع**) فيه تسمح، لأن علامة الرفع على الحقيقة إنما هي الضمة المقدرة في الياء، لكن لما كانت تاء التأنيث في الرفع الساكنة عبر هنا بذلك.

وقول الناظم - رحمه الله - : (**فيسري**) إلى آخر البيت: جملة اسمية. و(**إلى الداع**) إلى (**يؤتين**): معطوفة محذوف منها العاطف؛ للضرورة. و(**مع أن تعلمن**): حال من الكلم المذكورة. و(**ولا**) خبر المبتدأ، وفي المبتدأ حذف مضافين، وفي الخبر حذف مضاف، والتقدير: وإثبات ياء يسر، وإلى الداع، والجوار، والمناد، ويهدين، ويؤتين، كائنة مع أن تعلمن ذو ولا؛ أي: ذو متابعة، وأخرتن لا سرا وتتبعن سما وأخرتني مضاف إلى الإسراء. و(**في الكهف نبغ**): جملة اسمية قدم خبرها. و(**يأت في هود**): جملة اسمية أيضًا و(**رفلا**) جملة أخبر بها عن مبتدأ محذوف، والتقدير: إثبات ياءاتها رفلا؛ أي: عظم، **والمرفل**: عظم السواد من الناس، وهو من الثياب الطويلأيضا، وذكر ذلك لإضافة الكسائي إلى المرموزين في سما. و(**سما بناء**): مستأنف أو هو معطوف على (**رفل**) بتقدير حذف العاطف. (**دعاني في جني حلو هديه**): جملة اسمية

=

جعفر: قاض، من أهل بغداد، له اشتغال بالأدب والكتابة، كان يحفظ كتب أبيه، وهي: (٢١) كتابا في غريب القرآن والحديث والأدب والأخبار، ولي القضاء بمصر سنة (٣٢١ هـ) فجاءها وعُرف فضله فيها فأقبل عليه طلاب العلوم والآداب، ويرجّح (الكندي) أنه عزل بعد ثلاثة أشهر من ولايته، ويقول أكثر مؤرخيه إنه مات وهو على القضاء، وكانت وفاته بمصر. انظر: الأعلام (١/ ١٥٦).

أيضا، وفيها حذف، والتقدير: وإثبات الياء في اتبعوني أهدكم. و(**حقه بلا**): جملة كبرى أخبر بها عن المبتدأ المحذوف، وفيها حذف مضاف، والتقدير: ذو حقه، وهو القارئ به، ومعنى **بلا**: اختير؛ يعني : أنه اختير ما روي في هذه الكلمة فاقتضى اختياره الإثبات على ما حكاه في القصيد دون ما روى من الإثبات لورش في الوصل والحذف لقالون في الحالين. و(**إن ترن عنهم**): جملة اسمية، وفيها حذف أيضاً، والتقدير: وإثبات ياءات ترن عنهم. و(**تمدونني سما**): جملة كبرى، والتقدير : وإثبات ياء تمدونني سما. و(**فريقا**): تمييز. و(**يدع الداع**): جملة حذف خبرها، والتقدير: وإثبات ياء يدع الداع مثله؛ أي: مثل تمدونني في سموه فريقًا. و(**هاك**): اسم فعل. و(**جنا**): منصوب به. و(**حلا**): جملة في موضع الصفة لـ(**جنى**). والله أعلم.

٤٢٧-وَفِـي الْفَجْرِ بِالْـوَادِي دَنـاَ جَـرَيَانُهُ وَفِــي الْوَقْــفِ بِالْوَجْهَــيْنِ وَافَــقَ قُنْــبُلاَ

أخبر أنّ من أشار إليهما بالدال والجيم في قوله: (**دنا جريانه**)، وهما: ابن كثير، وورش أثبتا الياء في قوله: ﴿جَابُواْ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ [الفجر: ٩][1].

ثم أخبر أنّ قنبلًا عنه في الوقف وجهان: الإثبات، والحذف[2].

قال الحافظ أبو عمرو: وقرأت بإثباتهما لقنبل في الحالين على فارس بن أحمد عن أصحابه، وقرأت بإثباتها في الوصل دون الوقف على أبي الحسن وغيره.

فحصل مما ذكر في القصيد أن ورشًا يزيدها في الوصل خاصة على قاعدته، وأن البزي يزيدها في الحالين على قاعدته، وأن قنبلًا عنه وجهان: أحدهما: زيادتها في الحالين على قاعدته، والثاني: زيادتها في الوصل خاصة كورش، وأن الباقين يحذفونها في الحالين.

و(**في الفجر بالواد**): جملة قدم خبرها، وفيها حذف، والتقدير: والفجر إثبات ياء بالواد. وأشار بقوله: (**دنا جريانه**) إلى من قرأ بالإثبات، وأتى به بعد ذكر الواد، فأحسن في الإشارة وأبدع في العبارة. و(**في الوقف بالوجهين وافق قنبلاً**): جملة فعلية،

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣٠٩ - ٣١٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٣٠٩).

والضمير **في** (**وافق**) يعود على (**بالواد**). و(**بالوجهين**): حال منه؛ أي: ووافق بالواد قنبلًا في الوقف في حال كونه ملتبسًا بالوجهين: الاثبات والحذف. والله أعلم.

٤٢٨-وَأَكْرَمَنِـــي مَعْـــهُ أَهَـــانَنِ إِذْ هَـــدَى   وَحَـــذْفُهُماَ لِلْمَازِنِـــي عُـــدَّ أَعْـــدَلاَ

أخبر أن من أشار إليهما بالهمزة والهاء في قوله (**إذ هدى**): نافع والبزي أثبتا الياء في قوله: ﴿أَكْرَمَن﴾ و﴿أَهَـٰنَن﴾ في سورة الفجر، وكل واحد منهما على قاعدته:؛ فالبزي يثبتها في الحالتين، وهي رواية ابن مجاهد، وعليها قول الحافظ أبو عمرو، وقال: وبهما قرأت على الفارسي على النقاش على أبي ربيعة عنه قال: وبذلك قرأت أيضًا من طريق ابن مجاهد. ونافع يثبتها في الوصل خاصةً، وكان أبو عمرو يخير فيها بين الحذف والإثبات في الوصل، ويقول: ما أبالي بأيهما قرأت. وكان الحافظ أبو عمرو يقول: قياس قوله: بالحذف في رءوس الآي يوجب حذفها. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (**وحذفهما للمازني عد أعدلا**)[1].

وروى الحافظ أبو عمرو عن خلف بن إبراهيم عن أبي رشيق عن الشيباني عن السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو بغير ياء في الحالين؛ قال: لأنهما رأس آيتين. وروى عن محمد بن أحمد عن ابن قطن[2] عن أبي خلاد عن اليزيدي عن ابن عمرو مثل ذلك؛ قال أبو عمرو: وبذلك قرأت وبه آخذ.

و(**أكرمن معه أهانن**): جملة كبرى، وفيها حذف، والتقدير: يا أكرمن معه يا أهانن. و(**إذ**) متعلق بمحذوف، والتقدير: نقل ذلك إذ هدى. و(**حذفهما للمازني عد أعدلا**): جملة كبرى أيضًا، والجار والمجرور فيهما متعلق بالمبتدأ. والله أعلم.

٤٢٩-وَفِي النَّمْلِ آتانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِي   حِمـىً وَخِـلافُ الْوَقْـفِ بَـيْنَ حُـلًا عَـلاَ

أخبر أنّ في النمل من الزوائد المذكورة ياء ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]،

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٠).

(٢) وهو محمد بن أحمد بن قطن بن خالد، أبو عيسى الوكيل المؤدب السمسار البغدادي، شيخ مقرئ حاذق ضابط روى القراءة عن أبي خلاد صاحب اليزيدي، وأبي العباس أحمد بن إبراهيم وراق خلف، روى عنه أبو بكر النقاش وغيره. انظر: غاية النهاية (٢/٧٩).

وقيد الكلمة المذكورة بالسورة. أخبر أن من أشار إليهم بالعين والهمزة والحاء في قوله: (**عن أولي حمى**)، وهو: حفص، ونافع، وأبو عمرو أثبتوها مفتوحة في الوصل. **ثم أخبر** أن من أشار إليهم بالباء والحاء والعين في قوله: (**بين حلا علا**)، وهم: قالون، وأبو عمرو، وحفص، وهم المذكورون إلا ورشًا اختلف عنهم في الوقف؛ فروى عنهم إثباتها ساكنة وحذفها، وسكت عن ورش؛ لبقائه على قاعدته من الحذف، وكذلك ذكر أبو عمرو في «**التيسير**» عنه أنه حذفها في الوقف وأثبتها في الوصل مفتوحة، وذكر في غيره أنه لا خلاف عنه في ذلك[1].

وأما قالون وأبو عمرو فكتُبُ الأئمة على إثباتها عنهما في الوقف، وقال الحافظ أبو عمرو: حكى لي فارس ابن أحمد عن قراءته عن أصحاب نافع أنه من جميع طرقه يقف بغير ياء، قال: وحدثني عبد العزيز بن الفضل عن طاهر بن أبي هاشم قال: ذكر ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو أنه يقف بغير ياء، وكذلك روى الأصبهاني عن ابن سعدان[2] عن اليزيدي.

وأما حفص فروى أبو عمرو عن فارس بن أحمد عن قراءته على أصحابه عن أحمد بي سهل الأشناني[3] حذف الياء، قال: وأخبرني عبد العزيز عن أحمد بن موسى عن الأشناني بإثبات الياء، والأشناني المذكور يروي قراءة حفص عن عبيد بن الصباح[4] عن حفص.

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٠).

(٢) وهو محمد بن سعدان، أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي إمام كامل، مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما، أخذ القراءة عرضًا عن سليم بن حمزة وعن يحيى بن المبارك اليزيدي، وروى الحروف سماعًا عن عبيد بن عقيل عن شبل وعن معلى بن منصور عن أبي بكر، روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا محمد بن هاشم الزعفراني ومحمد بن جعفر بن الهيثم، وحدّث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٣١هـ). انظر: غاية النهاية (١/٢١٧).

(٣) الشيخ أبو العباس الأشناني، ثقة ضابط مقرئ مجود، قرأ على عبيد بن الصباح والحسين بن المبارك، روى عنه القراءة عبد الله بن الحسين السامري وابن مجاهد (ت٣٠٠هـ). انظر: غاية النهاية (١/٥٩).

(٤) أبو محمد الكوفي، مقرئ ضابط صالح، أخذ القراءة عرضًا عن حفص، وهو من أجل أصحابه، وأضبطهم، روى القراءة عنه أحمد بن سهل الأشناني (ت٢١٩هـ). انظر: القراء الكبار (١/٢٠٤).

و(**في النمل آتاني**): جملة اسمية قدم خبرها، وفيها حذف، والتقدير: وفي النمل ياء أتان. و(**يفتح عن أولي حمى**): جملة فعلية، والمعنى: أن المروي عنهم الفتح أولو حمى يحميك ما قرءوا به من ذلك بصحة الاحتجاج وثبوت الرواية. و(**خلاف الوقف**): مبتدأ. و(**علا**) مع ضميره: جملة أخبر بها عنه. و(**بين حلا**): فاعل (**علا**)، والحلي: جمع حلية. **ومعنى علا:** سما وارتفع. والله أعلم.

٤٣٠-وَمَعْ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقَّ جَناهُمَا   وَفِي الْمُهْتَدِ الإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حُلاَ

أخبر أن من أشار إليه بـ(**حق**) وبالجيم في قوله: (**حق جناهما**)، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وورش أثبتوا الياء في قوله: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]، وفي قوله: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥][1].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهما بالهمزة والحاء في قوله: (**أخو حلا**)، وهما: نافع، وأبو عمرو أثبتا الياء في قوله: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الآية: ٩٧، الآية: ١٧] في سورة الإسراء، وفي السورة التي تحتها وهي سورة الكهف، وقيدها بسورتها احترازًا من قوله: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ [الآية: ١٧٨] في الأعراف فإن الياء فيه ثابتة في الحالين للجميع[2].

وقوله: (**ومع كالجواب الباد**): جملة اسمية قدم خبرها، وفيها حذف، والتقدير: وياء الباد كاين مع ياء كالجواب؛ يعني: أنهما من الزوائد المذكورة أيضًا، وقوله: (**حق جناهما**): جملة اسمية قدم خبرها أيضًا، **والجني: كل ما اجتنيته، وإنما كان جناهما حقًا؛ لأن الياء فيها لام الفعل.** و(**في المهتد**): متعلق بفعل محذوف. و(**الإسراء**): مرفوع بالفعل المذكور، والتقدير: واشترك في ياء الإسراء. و(**تحت**): في موضع الصفة لموصوف محذوف معطوف على الإسراء، والتقدير: وسورة تحت، وبهذا التقدير:

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٠ - ٣١١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٣١١).

صلح معنى الكلام، ولو جعل (**في المهتد الإسرا**) جملة اسمية قدم خبرها لفسد المعنى. و(**أخو حلا**): خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: أثبتها أخو حلا، وأثنى عليه بذلك؛ لكون الياء لامًا كما تقدم. والله أعلم.

٤٣١-وَفي اتَّبَعَنْ فِي آلِ عِمْرَانَ عَنْهُماَ   وَكِيدُونِ فِي الأَعْرَافِ حَجّ لِيُحْمَلاَ

أخبر أنّ الياء وردت في آل عمران في قوله: ﴿**أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ**﴾ [الآية: ٢٠] عن نافع وأبي عمرو، وقيدها بالسورة؛ احترازًا من قوله في سورة يوسف: ﴿**عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى**﴾ [الآية: ١٠٨]؛ لأنها ثابتة في الحالين للجميع[١].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهما بالحاء واللام في قوله: (**حج ليحملا**)، وهما: أبو عمرو، وهشام أثبتا الياء في قوله في سورة الأعراف: ﴿**ثُمَّ كِيدُونِ**﴾ [الأعراف: ١٩٥]، وقيدها بالسورة؛ احترازًا من قوله في سورة هود: ﴿**فَكِيدُونِى جَمِيعًا**﴾ فإنها ثابتة في الحالين للجميع، ومن قوله: في سورة المرسلات: ﴿**فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ**﴾ [الآية: ٣٩] فإنها محذوفة في الحالين للجميع، والموضع المذكور ها هنا هو الذي أشار إليه في أول الباب في قوله: (**لوامِعًا بخلف**)[٢].

قال الحافظ أبو عمرو: وأثبتها هشام في الحالين من قراءتي على الحسن بن غلبون وغيره؛ قال: وقرأت على أبي الفتح من قراءته بالوجهين، وذكر عن جماعة من الأئمة أنهم رووا عن هشام بإسناد عن ابن عامر حذف الياء؛ قال: وروي عن ابن ذكوان إثباتها في الحالين؛ قال: وروى عنه أنه كان يقول: في كتابي بياء وفي حفظي بغير ياء.

قال أبو عمرو: بغير ياء قرأت على كل من قرأت عليه لابن ذكوان، وبه آخذ. وقال: وبالياء رسم في مصاحف أهل حمص دون مصاحف الشام وسائر الأمصار.

وقوله: (**في اتبعن**): متعلق بمبتدأ محذوف، والتقدير: وإثبات الياء في اتبعن. و(**في**

(١) انظر: نفسه (٣١١/١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (٣١١/١).

الأعراف): حال من (**اتبعن**). وعنهما: خبر المبتدأ. و(**كيدون**) يقدر معه حذف مضاف؛ الأول منهما مبتدأ؛ أي: وإثبات ياء كيدون، و(**في الأعراف**) حال من المضاف الثاني. و(**حج**): خبر المبتدأ، ومعنى حج: غلب في الحجة، وأسند ذلك إلى الإثبات المراد صاحبه، وهو أبو عمرو؛ لأن أصله إثبات الياء في الوصل؛ لأنه الأصل، وحذفهما في الوقف موافق للرسم ما لم تكن الكلمة رأس الآية، (والياء ها هنا ليست في رأس الآية)، فجرى على أصله. وقوله: (**ليحملا**)؛ أي : ليحمل ذلك، والضمير عائد على إثبات المقدر. والله أعلم.

٤٣٢-بِخُلْـفٍ وَتُؤْتُونِـي بِيُوسُـفَ حَقُّـهُ وَفـِي هُـودَ تَـسْأَلْنِي حَـوَارِيهِ جَمَّـلاَ

أشار بقوله: (**بخلف**) إلى ما تقدم ذكره من الخلاف عن هشام في ﴿كِيدُون ﴾[1].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بقوله: (**حقه**)، وهما: ابن كثير، وأبو عمرو أثبت الياء في قوله في سورة يوسف: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: ٦٦][2].

ثم أخبر أنّه من أشار إليه بالحاء والجيم في قوله: (**حواريه جملاً**)، وهما: أبو عمرو، وورش أثبتا الياء في قوله في سورة هود: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الآية: ٤٦]، وقيده بالسورة؛ احترازًا من قوله في سورة الكهف: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ ﴾ [الآية: ٧٠] فإنها ثابتة في الحالين للجميع إلا ما روى عن ابن ذكوان من حذفهما في الحالين بخلف على ما سيأتي ذكره[3].

وقوله: (**بخلف**): في موضع الحال من ضمير (**يحمل**) في البيت الذي قبل. و(**تؤتون بيوسف حقه**): جملة كبرى، وفيها حذف، والتقدير: وإثبات تؤتون حقه كائن

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٣١١ - ٣١٢).

(٢) انظر: نفسه (١/٣١٢).

(٣) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٢).

بيوسف. و(**في هود تسألني**): جملة قدم خبرها، وفيها حذف أيضًا، والتقدير: في هود إثبات ياء تسألني. (**وحواريه**): جملة كبرى أثنى بها على الإثبات بأن حواريه، وهو ناصره، حمل فيما أتى به من قرأه به ونصره له.

٤٣٣-وَتُخْزُونِ فِيهاَ حَجَّ أَشْرَكْتُمُونِ قَدْ   هَـدَانِ اتَّقُـونِ يَـا أُولِـي اخْـشَوْنِ مَـعْ وَلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالحاء في قوله: (**حج**)، وهو: أبو عمرو أثبت الياء في قوله في هود: ﴿وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِيٓ﴾ [الآية: ٧٨]، وقيده بالسورة؛ احترازًا من قوله في سورة الحجر: ﴿وَلَا تُخْزُونِ ۝٦٩ قَالُوٓاْ أَوَلَمْ نَنْهَكَ﴾ [الآيتان: ٦٩، ٧٠] فإن الياء فيه محذوفة في الحالين[1].

ثم أخبر أنّ الياء في الكلمات الأربع المذكورة بعد قوله: (**حج**) لأبي عمرو أيضًا، ولم يصرح به، وهو مراد، على ما يأتي بيانه في الأعراف[2].

والكلمات الأربع: **الأولى منها**: قوله في سورة إبراهيم: ﴿بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [الآية: ٢٢]، **والثانية**: قوله في الأنعام: ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [الآية: ٨٠]، وقيده بـ(**قد**)؛ احترازًا مما يثبت ياؤه في الحالين للجميع؛ نحو: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ [الزمر: ٥٧] وشبهه. **والثالثة**: قوله في سورة البقرة: ﴿وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الآية: ١٩٧]، وقيده بـ(**يا أولي**)؛ احترازًا من قوله في المؤمنون: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ [الآية: ٥٢] وقوله في الزمر: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الآية: ١٦] فإن الياء محذوفة فيهما في الحالين للجميع. **وفي الرابعة**: قوله في المائدة: ﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ﴾ [الآية: ١٣] قيده بقوله: (**ولا**)؛ احترازًا من قوله في البقرة: ﴿وَٱخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي﴾ [الآية: ١٥] فإن الياء ثابتة فيه في الحالين للجميع، وقوله في أول المائدة: ﴿وَٱخْشَوْنِۚ ٱلْيَوْمَ

(١) انظر: المصدر السابق (١/٣١٢ - ٣١٣).

(٢) انظر: نفسه (١/٣١٢).

أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [الآية: ٣٠] فإن الياء فيه محذوفة في الحالين للجميع[1].

وقوله: (**وتخزون فيها**): جملة كبرى، وفيها حذف، والتقدير: وإثبات ياء تخزون. و(**فيها**): حال من (**تخزوني**). و(**أشركتمون**) إلى آخر البيت: جملة اسمية، وفيها حذف، والتقدير: فتح وإثبات ياء أشركتمون، وقد هدان، واتقون يا أولى الألباب، واخشون كائنًا مع ولا أو حج. والإعراب يتنزل عن ذلك. والله أعلم.

٤٣٤-وَعَـنْهُ وَخَافُونـي وَمَـنْ يَتَّقِـي زَكـاَ بِيُوسُـفَ وَافـى كَالـصَّحِيحَ مُعَلَّـلاَ

أخبر أنّ إثبات الياء في قوله: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] عن أبي عمرو أيضًا[2].

ثم أخبر أنّ من أشار إليه بالزاي في قوله: (**زكا**)، وهو: قنبل أثبت الياء في قوله في سورة يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [الآية: ٩٠]، وقيد الكلمة بالسورة؛ احترازًا من قوله في الزمر: ﴿أَفَمَن يَتَّقِى بِوَجْهِهِۦ﴾ [الآية: ٢٤] فإنها ثابتة في الحالين للجميع[3].

ثم ذكر وجه إثبات الياء؛ قال: (**وافي كالصحيح معلّلا**) وسيأتي ذلك عن قريب - إن شاء الله تعالى - .

وقوله: (**وعنه وخافوني**): جملة اسمية قدم خبرها، والتقدير: وعنه وإثبات ياء وخافوني. و(**من يتقي زكا**) : جملة كبرى، وفيها حذف - أيضاً - ، والتقدير: إثبات ياء ومن يتق زكا. و(**بيوسف**): حال من ضمير (**زكا**)، وأراد بقوله: (**زكا**) أنه زكا في صحة نقله ردٌ على من عاب ذلك وأنكره. وقوله: (**وافي كالصحيح معللاً**): جملة مستأنفة؛ لبيان وجهه وعلته.(**كالصحيح**): حال من ضمير (**وافي**). و(**معللاً**): حال أخرى،

---

(١) انظر: إبراز المعاني (٣١٣/١).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣١٣/١).

(٣) انظر: نفسه (٣١٣/١).

والمعلل: المعتل، والمعلول والمعتل بمعنى واحد، وأشار بذلك إلى ما اختاره من الاحتجاج له، وبيان ذلك أن الفعل المضارع إذا كان معتل الآخر فإن الضمه لا تدخله في حال الرفع؛ لثقلها في الواو والياء، وتعذرها في الألف، بل تكون فيه مقدرة في الأحوال الثلاثة، فإذا دخل الجازم لم يجد حركة يحذفها فيحذف الحرف، هذا هو المستعمل في كلامهم، وعليه حذف الياء من (**يتقي**) في قراءة الجماعة، وربما جاء إثبات حرف العلة مع الجازم، ويؤول ذلك بالاجتزاء بحذف الحركة المقدرة فيكون إذًا كالصحيح في إثبات لام الكلمة وحذف الحركة، وإلى ذلك أشار الناظم - رحمه الله - ، وتأوله بعضهم بإشباع الحركة بعد حذف حرف العلة للجزم، فيكون الحرف ناشئًا من إشباع حركة لام الكلمة، ومما جاء في ذلك قول قيس زهير:

أَلَـــم يَأْتِـــيكَ وَالأَنـــباءُ تَنمـــي   بِمـــا لاقَـــت لَـــبونُ بَنـــي زِيـــادِ[1]

وقول الآخر:

هَجَـوتَ زَبَّـان ثُـمَّ جِـئْتَ مُعْـتَذِرًا   مِـنْ هَجْـوِ زَبَّـان لَـمْ تَهْجُـو وَلَـمْ تَـدَعِ[2]

وجعل بعضهم (**مَنْ**) في الآية موصولة، و(**يتقي**) مرفوعًا على صلتها، واعتذر عن

---

(١) هو من الوافر، والبيت جاء في مطلع قصيدة يقول فيها:

وَمَحبِـسُها عَلـى القُرَشِـيِّ تُـشرى   بِـــأَدراعٍ وَأَســـيافٍ جِـــدادِ

جـــزيتكَ يـــا ربـــيع جـــزاءَ ســـوءٍ   وقـــد تجـــزى المقـــارض بالأيـــادي

قيس بن زهير (؟ - ١٠ هـ/؟ - ٦٣١ م) قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، كان فارسًا شاعرًا داهية يضرب به المثل فيقال: (أدهى من قيس)، وهو أمير عبس وأحد السادة القادة في عرب العراق كان يلقب بقيس الرأي لجودة رأيه وله شعر جيد، فحل زهد في أواخر عمره فرحل إلى عُمان وما زال إلى أن مات فيها، وهو صاحب الحروب بين عبس وذبيان وأصلها أن قيسًا تراهن على السباق بفرسه داحس مع حذيفة بن بدر فجعل بنو فزارة كمينا، فلطموا داحسًا وأخذوا رهان الإبل فقالت عبس أعطونا جزورًا فإنا نكره القالة في العرب فأبوا ذلك، فما هي إلا أيام حتى أغار قيس عليهم فلقي عوف بن بدر فقتله وأخذ إبله... ثم اشتعلت الحرب سنين طويلة حتى ضرب بها المثل. - الموسوعة الشعرية

(٢) هو من البسيط، مجهول القائل. انظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد (٢٢٣/١)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة.

سكون (**يصبر**) بأنه لتوالي الحركات تخفيفًا؛ نحو: (**يأمركم**) وبابه في قراءة أبي عمرو، وأشرب في قوله امرىء قيس:

فَالـــيَومَ أَشْـــرَبْ غَيـــرَ مُـــستَحقِبٍ إِثمـــاً مِـــنَ اللهِ وَلا واغِـــلِ[1]

أو بأنه سكن بنية الوقف، وأجاز بعضهم بأن يكون مجزومًا على المعنى؛ لأنّ (مَنْ) هاهنا وإن كانت موصولة فإنها في معنى الشرطية؛ لما فيها من العموم والإيهام، ولذلك دخلت الفاء في خبرها، ونحو ذلك في حمل الإعراب على المعنى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] والعائد عليها من الخبر إذا كانت موصولة محذوف، والتقدير: أخبر المحسنين منهم، ويجوز أن يكون الظاهر واقعًا موقع المضمر؛ أي: أجرهم. وعلى كل حال فالقراءة بالياء ثابتة، ولا بد من تأويلها بأحد من هذا الوجه ونصرها به، وقد أحسن الحصيري في قوله:

وقـــد قـــرأ مـــن يتقـــي قنـــبل فانـــصر علـــى مذهـــبه قنـــبلا

٤٣٥-وَفِـي المُتَعَالِـي دُرُّهُ وَالـتَّلَاقِ وَالـتْـ تَـــنَادِ دَرَا بَاغِـــيهِ بِالْخُلْـــفِ جُهـــلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالدال في قوله: (**دره**)، وهو: ابن كثير أثبت الياء في قوله: ﴿ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩][2].

ثم أخبر أنّ من أشار إليهم بالدال والباء والجيم في قوله: (**دار باغيه جهلاً**)، وهو: ابن كثير، وقالون، وورش أثبتوا الياء في قوله: ﴿يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] و﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] بخلف عن قالون فيهما، وأشار بالخلف المذكور إلى قول الحافظ أبي عمرو: قرأت على فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن بالإثبات والحذف؛ يعني: في الوصل. قال: وروى أحمد بن صالح العثماني عن قالون

---

(١) هو من السريع، والبيت جاء ضمن قصيدة يقول في مطلعها:

يـــا دارَ ماوِيَّـــةَ بِالحائِـــلِ فَالـــسُهبِ فَالخَبتَـــينِ مِـــن عاقِـــلِ

وامرؤ القيس سبق وأن ترجمنا له. - الموسوعة الشعرية

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٣ - ٣١٤).

الإثبات في الوصل أيضًا[(١)].

قلت: وقد نلخص مما ذكره الناظم في الترجمتين أن ياء ﴿**ٱلْمُتَعَالِ**﴾ ثابتة في الحالين لابن كثير محذوفة فيهما للباقين، وأن ياء ﴿**ٱلتَّلَاقِ**﴾ و﴿**ٱلتَّنَادِ**﴾ ثابتة في الحالين لابن كثير أيضًا، وفي الوصل دون الوقف لورش وقالون في أحد وجهيه، ومحذوفة في الحالين للباقين وقالون في أحد وجهيه أيضًا، والكلم الثلاث منقوصة، والمنقوصة إذا كان فيها الألف واللام كانت مرفوعة كـ(**المتعال**) أو مجرورة كـ(**التلاق**) و(**التناد**) ففيهما في الوصل وجهان: إثبات الياء ساكنة، وهو الأصل، وحذفها اجتزاء بالكسرة.

وإذا وقف على ما يثبت فيه الياء من ذلك ففيه وجهان: إثبات الياء أيضًا؛ لأنها ثبتت في الوصل؛ لعدم موجب الحذف، فلم تتغير في الوقف. **والثاني:** حذفها، وفيه وجهان: **أحدهما:** أنهم فرقوا بذلك بين الوصل والوقف، **والثاني:** أنهم قدروا الاسم نكرة موقوفًا عليه بغير ياء ثم أدخلوا عليه الألف واللام، وهو كذلك.

وإذا وقف على ما حذفت منه الياء من ذلك في الوصل حذفت في الوقف أيضًا، وللمنصوب من ذلك، وللمنون في جميع أحواله أحكام ليس هذا موضع ذكرها.

والحجة للجماعة في المواضع المذكورة وما أشبهها ما وقعت الإشارة إليه.

والحجة لمن خالف بين المواضع: اتباع الأثر والاقتداء بالرواية.

وقوله: (**وفي المتعالي دره**): جملة قدم خبرها، والهاء في (**دره**) تعود على الاثبات المقدر في البيت السابق، وأثنى عليه بذلك؛ لأن الياء فيه لام الكلمة. (**والتلاق والتناد**) إلى آخر البيت: جملة كبرى، وفيها حذف أيضًا، والتقدير: وإثبات ياء التلاق والتناد.وأصل درًا: درءًا فخفف الهمز على غير قياس، ومعناه: دفع، وباغيه ملتمسة وهو القاري به، وهو فاعل درًا. و(**بالخلف**): في موضع الحال منها (**باغيه**). و(**جهلا**): مفعول (**درا**)، والمعنى أنه درأهم عن التعصب للحذف ولصحة الإثبات لغة ورواية.

---

(١) انظر: المصدر السابق (١/٣١٣).

والله أعلم.

٤٣٦-وَمَعْ دَعْوَةَ الدَّاعِي دَعَانِي حَلاَ جَنًا وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الْغُرِّ سُبَّلاَ

أخبر أنّ من أشار إليهما بالحاء والجيم في قوله: (حلا جنى)، وهما: أبو عمرو، وورش أثبتا الياء في قوله: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [الآية: ١٨٦] في سورة البقرة[1].

ثم أخبر أنهما ليسا لقالون عن النقلة الغر وفيه إشارة إلى مجيء الزيادة عنه فيهما، والاعتماد على ما ذكره له من الحذف في الحالين. روى الحافظ أبو عمرو عن أحمد بن محمد بن أحمد بن منير عن عبد الله بن عيسى عن قالون ذلك؛ أعني: الحذف في الحالين. وروى عنه بعضهم إثبات الياء في ﴿الدَّاعِ﴾ في الوصل، وحذفها من ﴿دَعَانِ﴾فيه؛ لأن الياء في ﴿الدَّاعِ﴾لام الفعل. وروى بعضهم عنه عكس ذلك[2].

وقوله: (مع دعوة الداع) جملة قدم خبرها، وفيه حذف، والتقدير: وإثبات ياء دعان كائن مع إثبات ياء دعوة الداع. و(حلا جنى): جملة مستأنفة أثنى بها على الإثبات؛ لصحته لغة ورواية، والضمير في (حلا) عائد عليه. و(جنى): تمييز. و(ليسا لقالون): جملة، والضمير عائد على الياءين. و(عن الغر): متعلق بالخبر. و(سبلاً): حال من (الغر)، وهو جمع سابلة، وهم: المختلفون في السبل، وهي: الطرق؛ أي: عن الغر في حال اختلافهم في سلوك طرق النقل. والله أعلم.

٤٣٧-نَذِيرِي لِوَرْشٍ ثُمَّ تُرْدِينِ تَرْجُمُو نِ فَاعْتَزِلُونِي سِتَّةٌ نُذُرِي جَلاَ

٤٣٨-وَعِيدِي ثَلاَثٌ يُنْقِذُونِ يُكَذِّبُو نِ قَالَ نَكِيرِي أَرْبَعٌ عَنْهُ وُصِّلاَ

أخبر أنّ الياء في الكلم المذكورة في البيتين تثبت لورش وحده، وهي تسع عشرة زائدة، وأراد بـ(نذيري) قوله في الملك: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الآية: ٧]،

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٤).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٣١٤).

﴿لَتُرۡدِينِ﴾ [الآية: ٥٦] في الصافات: ﴿تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ﴾ [الآية: ٥٦]. و﴿تَرۡجُمُونِ﴾ في قوله في الدخان: ﴿وَإِنِّي عُذۡتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمۡ أَن تَرۡجُمُونِ﴾ [الآية: ٢٠]، و﴿فَٱعۡتَزِلُونِ﴾ في قوله فيها: ﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١]. وبـ﴿وَنُذُرِ﴾ الستة في قوله في القمر: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]، وبـ﴿وَعِيدِ﴾ الثلاث في قوله في سورة إبراهيم ﴿ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [الآية: ١٤]، وقوله في سورة ق : ﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾ [الآية: ١٤]، ﴿فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [الآية: ٤٥]. و﴿يُنقِذُونِ﴾ في قوله في سورة يس: ﴿لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [الآية: ٢٣]، وبـ﴿يُكَذِّبُونِ﴾ في قوله في القصص: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ۝٣٤ قَالَ سَنَشُدُّ﴾ [الآية: ٢٣] وقيده احترازًا من قوله في الشعراء: ﴿أَن يُكَذِّبُونِ ۝١٢ وَيَضِيقُ صَدۡرِي﴾ [الآية: ١٢، ١٣] فإنها محذوفة في الحالين للجميع. وبـ﴿نَكِيرِ﴾ الأربع في قوله في الحج: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الآية: ٤٤]، وقوله في سبأ: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ۝٤٥ ۞ قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم﴾ [الآية:٤٥، ٤٦]،وقوله في فاطر:﴿فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ۝٢٦ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ [الآية: ٢٦، ٢٧]، وقوله في الملك: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ نَكِيرِ ۝١٨ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ﴾ [الآية: ١٨، ١٩][1].

وقوله: (**نذير لورش**): جملة اسمية، وفيها حذف، والتقدير: إثبات ياء نذير لورش. وقوله: (**ثم تردين لورش**) إلى قوله: (**نذري**): مبتدءات عطف بعضها على بعض بعاطف مقدر، وحذف خبرها؛ لدلالة خبر (**نذير**) عليه، والتقدير: ثم تردين، وترجمون،

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٤ - ٣١٦).

وفاعتزلون، وستة نذري له. و(**نذري**): بدل من ستة، وفيه حذف المضاف، والتقدير: ألفاظ نذري. وفي اول الجملة حذف مضافين أيضًا كالجملة التي قبلها. و(**حلا**): فعل ماضي، وفاعله مضمر يعود على ورش، ومفعوله محذوف، والمعنى كشف ورش ذلك فأوضحه بروايته له ونقله إياه. و(**وعيد**) إلى آخر البيت: جملة كبرى، والتقدير: إثبات ياءات وعيد وينقذون ويكذبون قال ونكير وصل عنه في قوله: (**ثلاث**). والله أعلم.

٤٣٩-فَبَشِّرْ عِبَادِ افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا وَوَاتَّبِعُونِـي حَـجَّ فـي الزُّخْـرُفِ الْعَـلاَ

أمر لمن أشار إليه بالياء في قوله: (**يدًا**)، وهو: السوسي بفتح الياء في الوصل في قوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ وإسكانها في الوقف، كذلك ذكر الحافظ أبو عمرو في «**التيسير**» عنه، وذكر فيه عن أبي حمدون وغيره عن اليزيدي فتحها في الوصل وحذفها في الوقف، وذكر في غير «**التيسير**» عن السوسي عن أبي عمرو فتحها في الوصل، ولم يذكر الوقف[1].

ثم أخبر الناظم - رحمه الله - أن من أشار عليه بالحاء في قوله: (**حج**)، وهو: أبو عمرو أثبت الياء في قوله: في الزخرف: ﴿وَٱتَّبِعُونِ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٦١﴾، وقيده بالسورة احترازًا من قوله: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓاْ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٠]، وقوله: ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [غافر: ٣٨][2].

وقوله: (فبشر عبادي افتح): جملة فعلية، وفيها حذف، والتقدير: وياء فبشر عبادي افتح. و(**ساكنًا**): حال من الضمير المحذوف، والتقدير: قف عليه؛ أي: على الياء. و(**يدًا**) يقدر معه حذف أيضًا أي: ذا يد، والمراد باليد النعمة، وهذا التقدير وإن كان متكلفًا فإن الحاجة دعت إليه، وهو أولى من قول من جعل (**ساكنًا**) حالًا من فاعل(**قف**). و(**يدًا**): تمييز، وقد أشار إليه بقوله: (**ساكنًا يدا**) إلى ترك الحركة باليد؛ لأن

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٣١٦).

يد المتكلم في إبطال الشيء أو اثباته يحرك يده في تضاعيف كلامه، كأنه قال: ساكنًا يدًا، ولا يتحرك في ذلك بسبب ما وقع فيه من الخلاف؛ يعني: الخلاف الذي قدمت ذكره، وهذا المعنى وإن كان حسنًا غير أن كيفية الوقف للسوسي يذهب معه، فكان ما ذكرته أولى. و(**واتبعوني حج**): جملة كبرى، وفيها حذف أيضًا والتقدير: وإثبات ياء واتبعوني حج غلب؛ أي: بالحجة، وأسند ذلك إلى الإثبات مجازًا، أو المراد صاحب الإثبات، وهو أبو عمرو، وأنما حج لكون الكلمة ليست رأس آية فيحذف ياءها في الحالين كما فعل في ﴿يَهْدِيَنِ﴾ و﴿يَسْقِينِ﴾ و﴿يُحْيِينِ﴾ وشبه ذلك. والله أعلم.

٤٤٠-وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُـثِّلاَ

أخبر أنّ الياء في قوله: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ﴾ [الآية: ٧٠] في سورة الكهف ثابتة؛ لأنه مرسوم بالياء بلا خلاف[١].

ثم أخبر أنّ من أشار إليه بالميم في قوله: (**مثلا**)، وهو: ابن ذكوان روى عنه حذفها بخلاف عنه في ذلك، وأشار بذلك إلى ما روى عن ابن مجاهد عن الثعلبي وابن شنبوذ عن الأخفش عن ابن ذكوان حذفها في الحالين، وإلى قول الحافظ أبي عمرو: وقرأت على الفارسي عن قراءته على النقاش[٢] عن الأخفش[٣] عن ابن ذكوان بإثباتها في الحالين؛ قال: وقرأت على أبي الحسن عن قراءته بالحذف وبالإثبات

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٦ - ٣١٧).

(٢) وهو أبو بكر محمد بن الحسن النقاش، المقرئ المفسر، قرأ على الحسن بن العباس بن أبي مهران الرازي وعلى إدريس بن عبد الكريم وأحمد بن فرح المفسر، روى القراءة عنه عرضاً محمد بن عبد الله بن أشته ومحمد بن أحمد الشنبوذي والحسن محمد الفحام، وقرأ عليه أبو بكر بن مهران وأبو الحسن الحمامي وعلي بن محمد العلاف (ت٣٥١هـ). انظر: القراء الكبار (١/ ٣٩٤).

(٣) وهو أبو عبد الله هارون بن عبد الله بن شريك الأخفش الدمشقي، شيخ المقرئين بدمشق في زمانه، قرأ على ابن ذكوان، وأخذ الحروف عن هشام بن عمار وحدث عن سلام بن سليمان المدائني، قرأ عليه خلق كثير، ورحل إليه الطلبة لإتقانه وتبحره، وصنف كتبًا في القراءات والعربية، وكان ثقة (ت ٢٩٢هـ). انظر: القراء الكبار (١/٢٤٨).

جميعًا. قال: واختار إثباتها في الحالين لابن ذكوان؛ لثبوتها في المصاحف[١].

وقوله: (**وفي الكهف تسألني**): جملة قدم خبرها، والإخبار بذلك توطئه لما بعده.و(**عن الكل ياؤه**): جملة قدم خبرها أيضًا و(**على رسمه**) حال من الضمير. و(**الحذف مثل**): جملة كبرى. و(**بالخلف**) : حال من ضمير (**مثل**). والله أعلم.

٤٤١-وَفِي نَرْتَعِي خُلْفٌ زَكاَ وَجَمِيعُهُمْ بِالإِثْـبَاتِ تَحْـتَ الـنَّمْلِ يَهْدِيَنِـي تَـلاَ

أخبر أنّ من أشار إليه بالزاي في قوله: (**زكا**)، وهو: قنبل أثبت الياء في قوله: ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ بخلاف عنه، وأشار بالخلاف المذكور في قوله: (**زكا**) إلى ما روى عنه أبو ربيعة وابن الصباح من إثبات الياء في الحالين، وإلى ما روى عنه غيرهما من حذفها في الحالين.

ثم أخبر أن جميع السبعة أثبتوا الياء في قوله في القصص: ﴿عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿٢٢﴾﴾، فهي ثابتة في الرسم بلا خلاف، وعينها بالذكر مع (**تَسْأَلْنِي**) في الكهف دون غيرها مما وقع الاتفاق على إثباته في الرسم والقراءة؛ لأنه لما ذكر في أول الباب أن التي في القصص متفق على إثباتها؛ ليعلم أن مراده أولًا التي في الكهف ؛إذ ليس في القرآن (**يَهْدِيَنِي**) منصوبًا غيرهما، ولأن (**تَسْأَلْنِّي**) في الكهف اختلف فيه عن ابن ذكوان، فذكره لذلك، وقد نظم بعض العلماء أبياتًا ضمنها ثلاثين ياء في الرسم والقراءة، وعد بعضهم أكثر من ثلاثين، وقد قدمت في باب الوقف على مرسوم الخط أنها كثيرة جدًا، وذكرت جميع الياءات المحذوفات في الحالين للجميع، ونبهت على مظانّها إذا أضيفت إلى الزوائد كان ما عداها ثابتًا، وقد رأيت أن أذكر ما لكل واحد من القراء من الزوائد كما فعلت في ياءات الإضافة، ليعلم ذلك. والله الموفق له بمنه وكرمه[٢].

وإذا تؤمل ما لقالون من ياءات الزوائد وجد عشرين زائدة بلا خوف، وأربعًا

---

(١) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٧).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١/٣١٧).

بخلاف. فالعشرون ما قبل ﴿دُعَآءِ﴾ والثلاث بعده، و﴿أَكۡرَمَنِ﴾، و﴿أَهَـٰنَنِ﴾، و﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾، و﴿ٱلۡمُهۡتَدِ﴾ في الإسراء والكهف، و﴿ٱتَّبَعَنِ﴾ في آل عمران.وإذا تؤمل الأربع المختلف فيها عن قالون: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ في غافر، و﴿دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ فكملت أربعًا وعشرين.

وإذا تؤمل ما لورش من ذلك وجد سبعًا وأربعين زائدة بلا خلاف: المذكورة في أول الباب إلى ﴿ٱتَّبَعَنِ﴾ في آل عمران ما خلا ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ و﴿إِن تَرَنِ﴾ والمذكور من (نذيري) إلى آخر البيتين، و﴿ٱلتَّلَاق﴾ و﴿ٱلتَّنَاد﴾و﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾.

وإذا تؤمل ما للبزي وجد خمسًا وعشرين زائدة بلا خلاف: المذكورة من أول الباب إلى (أهانن) و﴿كَٱلۡجَوَابِ﴾ و﴿وَٱلۡبَادِ﴾ و﴿تُؤۡتُونِ﴾ و﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾ و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾.

وإذا تؤمل ما لقنبل من ذلك وحد اثنين وعشرين زائدة بلا خلاف، فالثنتان والعشرون ما قبل (دعاء) والثلاث بعده، و﴿كَٱلۡجَوَابِ﴾ و﴿وَٱلۡبَادِ﴾ و﴿تُؤۡتُونِ﴾ و﴿مَن يَتَّقِ﴾ و﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾ و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾، والواحدة المختلف فيها ﴿يَرۡتَعۡ﴾.

وإذا تؤمل ما لأبي عمرو من ذلك وجد سبعًا وثلاثين زائدة؛ منها أربع وثلاثون لا خلاف عنه فيها من رواية الدوري والسوسي، واثنتان عنه فيهما خلاف من روايتهما واحدة انفرد بروايتها عنه السوسي، فالأربع والثلاثون من ﴿وَيَسۡرِ﴾ إلى ﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ ومن ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ إلى ﴿وَخَافُونِ﴾ و﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ و﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ في الزخرف، واثنتان ﴿أَكۡرَمَنِ﴾ و﴿أَهَـٰنَنِ﴾، والواحدة التي انفرد بها السوسي ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾.

وإذا تؤمل ما لابن عامر من ذلك وجد زائدة واحدة من رواية هشام بخلاف عنه فيها، وهي التي في ﴿كِيدُونِ﴾ كما تقدم، وليس عنه رواية ابن ذكوان شيء، والياء في ﴿تَسْـَٔلْنِي﴾ في الكهف ليست من الزوائد لابن ذكوان وغيره، وليست من الثنتين والستين المذكورة؛ لأنها ثابتة في الرسم، والزائدة عبارة عما زيد في القراءة على الكتابة، وإنما ألحقوها بهذا الباب لمناسبتها لبعض الزوائد في الإثبات في الحالين لبعض وللحذف فيهما لبعض.

وإذا تؤمل ما لعاصم من ذلك وجد زائدة واحدة من رواية حفص عنه، وهي التي في قوله: (**فَمَا ءَاتَانِ الله**)، وليس عنه من رواية أبي بكر شيء.

وإذا تؤمل ما لحمزة من ذلك وجد زائدتان: **إحداهما** في الوصل حاصل، وهي التي في قوله:﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ **والثانية** في الحالين، وهي التي في قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾.

وإذا تؤمل ما للكسائي من ذلك وجد زائدتان أيضًا في ﴿نَبْغِ﴾ و﴿يَأْتِ﴾.

فهذا جميع ما للجماعة. والله أعلم.

٤٤٢-فَهذِي أُصُولُ الْقَوْمِ حَالَ اطِّرَادِهاَ أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللهِ فَانْتَظَمَتْ حُلاَ

(**هذي**): اسم يشار به إلى المؤنث، وهو في موضع رفع بالابتداء. و(**أصول القوم**): خبره، والمراد أصول قراءات السبعة - رضوان الله عليهم - .

و(**حال اطرادها**): ظرف، والعامل فيه ما في هذي من معنى الإشارة. و(**أجابت**) مع فاعله. جملة مستأنفة. و(**بعون الله**): متعلق بأجابت، والباء فيه للاستعانة. و(**حلا**): حال؛ أي: ذات حلا، أو تمييز، أي: فانتظمت حلاها[1]. والله أعلم.

٤٤٣-وَإِنِّي لأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ نَفَائِسَ أَعْلاَقٍ تُنَفِّسُ عُطَّلاَ

أراد بـ(**حروفهم**) ما يأتي ذكره في الفرش. وإعراب البيت ظاهر. و(**نفائس**): حال

(١) انظر: إبراز المعاني (٣١٧/١).

من (**حروفهم**). و(**تنفس عطلا**): في موضع الصفة لـ(**نفائس**)، والعُطَّل: جمع عاطل؛ يقال: جيد عاطل إذا لم يكن فيه حلي، والمعنى أنه إذا نظمها فقرأها من لم يكن متحليًا بعلم القراءة ولا متزينًا به صيرته ذا نفاسة لتحليه بعلمها وتزينه بفوائدها بعد أن لم يكن كذلك[١]. والله أعلم.

٤٤٤-سَأَمِضي عَلَى شَرْطِي وَبِاللهِ أَكْتَفِي وَمــاَ خَــابَ ذُو جِــدٍّ إِذَا هُــوَ حَــسْبَلاَ

أخبر أنّه سيمضي على ما شرطه من الرموز وما قدّمه من القيود.

ثم أخبر أنّ اكتفاءه - سبحانه - ومن اكتفى بالله كفاه، **ثم قال**: (**وما خاب ذو جد إذا هو حسبلا**)؛ أي: ما خاب ذو جد في ابتهاله إذا قال: حسبي الله؛ أي كفاني الله[٢]. والله أعلم.

كمل شرح الأصول بحمد الله ومنه،

وهو المرجو لإكمال شرح الفرش بتوفيقه وعونه،

والحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وصحبه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

***

(١) انظر: المصدر السابق (١/٣١٧).

(٢) انظر: نفسه (١/٣١٨).

فهرس المحتويات

AL-LAᵓĀLIᵓ AL-FARĪDAH FĪ ŠARḤ AL-QAṢĪDAH

by

Imām Jamāluddīn al-Fāsi

Edited by

Al-šayḫ ᶜAbdul-Raḥīm al-Ṭarhūni

Volume I

